

تَقْرِيبُ الْمُعْجَمِ

على
متن الرسالة

لأبْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِي
فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ

تأليف
الشيخ عبد المجيد بن إبراهيم الشرنوبلي الأزهري
المتوفى سنة ١٣٤٨ هـ

مُصَبَّطُهُ وَصَحَّحَهُ
الشيخ عبد الوارث محمد علي

منشورات
محرر علي بيهق
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تضخيد الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Copyright ©
All rights reserved

Exclusive rights by DAR al-KOTOB al-ILMIYAH Beirut - Lebanon. No part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, without the prior written permission of the publisher.

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الطريف، شارع البحري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٢٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)
صندوق بريد : ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohlory st., Melkart bldg. 1st Floor

Tel. & Fax : 00 (961 1) 60 21 93 - 36 61 35 - 36 43 98

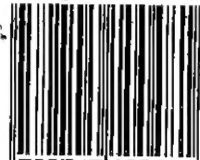
P.C.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar al-Kotob al-Ilmiyah - Publishing House
P.o.box : 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-0048-3

EAN 9782745100481

No 00049



9 782745 100481

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة صاحب متن «الرسالة»^(١)

هو الإمام العلامة عالم أهل المغرب أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني المالكي، ويقال له: مالك الصغير.

ولد بالقيروان سنة ٣١٠ هـ، وكان أحد من برز في العلم والعمل. قال القاضي عياض: حاز رئاسة الدين والدنيا، ورُحل إليه من الأقطار، ونَجِبَ أصحابه، وكثر الآخذون عنه، وهو الذي لخص المذهب وملأ البلاد من تواليفه. تفقه بفقهاء القيروان، وعول على أبي بكر بن اللباد. وأخذ عن: محمد بن مسرور الحجام، والعسال. وحج، فسمع من أبي سعيد بن الأعرابي، ومحمد بن الفتح، والحسن بن نصر السوسي، ودرّس ابن إسماعيل، وغيرهم.

سمع منه خلق كثير، منهم: الفقيه عبد الرحيم بن العجوز السبتي، والفقيه عبد الله ابن غالب السبتي، وعبد الله بن الوليد بن سعد الأنصاري، وأبو بكر أحمد بن عبد الرحمن الخولاني.

صنف كتاب «النوادر والزيادات»، وهو الزيادات على «المدونة» للإمام مالك؛ واختصر «المدونة»؛ وعلى هذين الكتابين المعول في الفتيا بالمغرب. وصنّف كتاب «العتبة»^(٢) على الأبواب، وكتاب «الاقتداء بمذهب مالك»، وكتاب «الثقة بالله والتوكل على الله»، وكتاب «المعرفة والتفسير»، وكتاب «إعجاز القرآن»، وكتاب «النهى عن الجدل»، ورسالة في الرد على القدريّة، ورسالة في التوحيد، وكتاب «من تحرك عند القراءة»، وكتاب «الرسالة»^(٣) وهو الكتاب الذي بين أيدينا مع شرحه للشرنوبلي.

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (١٧/١٠). وانظر أيضاً الفهرست لابن النديم (ص ٢٥٣) وطبقات الفقهاء للشيرازي (ص ١٣٥) وترتيب المدارك (٤/٤٩٢) ودول الإسلام (١/٣٣٥) والعبير للذهبي (٣/٤٣) ومروءة الجنان (٢/٤٤١) والديباج المذهب (١/٤٢٧) والنجوم الزاهرة (٤/٢٠٠) وشذرات الذهب (٣/١٣١) وهدية العارفين (١/٤٤٧) وتذكرة الحفاظ (٣/٢١١) وغيرها.

(٢) منسوبة إلى مصنفها محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة العتيبي القرطبي، المتوفى سنة ٢٥٤ هـ. وهي مسائل في مذهب الإمام مالك، وتسمى: المستخرجة العتبية.

(٣) انظر جملة تأليفه في هدية العارفين (١/٤٤٧، ٤٤٨) وترتيب المدارك (٤/٤٩٤) والديباج المذهب (١/٤٢٩، ٤٣٠).

قيل: إنه صنع «رسالته» المشهورة وله سبع عشرة سنة. وفي شجرة النور^(١):
«وسأله تأليفها الشيخ محرز بن خلف التونسي، وهي أول تأليفه، ووقع التنافس في
اقتنائها حتى كتبت بالذهب».

وقد نشرت هذه الرسالة في فاس دون تاريخ، وفي القاهرة سنة ١٣٣٨ هـ وفي
باريس سنة ١٩١٤م مترجمة إلى الفرنسية، ونشرت مع ترجمة إنكليزية في لندن سنة
١٩٠٦، وطبعت وبهامشها الشرح المسمى «تقريب المعاني» - وهو الشرح الذي بين
أيدينا - في بولاق سنة ١٣١٤ هـ، وفي مصر سنة ١٣٢٠ و ١٣٣١ هـ. وعلى هذه
الرسالة شروح كثيرة، طبع منها شرح الرسالة لأبي عبد الله محمد بن قاسم جسوس في
أربعة أجزاء بمدينة فاس سنة ١٣١٢ هـ، وشرح الرسالة لأبي الحسن علي بن محمد
المنوفي الشاذلي المتوفى سنة ٩٣٩ هـ بعنوان «كفاية الطالب» مع حاشية على الشرح لعلي
ابن أحمد بن مكرم العدوي الصعيدي المنافسي المتوفى سنة ١١٨٩ هـ. وذكر حاجي
خليفة في كشف الظنون (ص ٨٤١) ممن شرحها: عبد الله بن طلحة المتوفى سنة ٥١٨ هـ،
هـ، وجلال الدين التبانى، وابن الفاكهاني المتوفى سنة ٧٣١ هـ.

توفي الإمام ابن أبي زيد في شعبان سنة ٣٨٦ هـ، وقيل: سنة ٣٨٩ هـ.

(١) انظر شجرة النور الزكية (٩٦/١).

ترجمة الشارح^(١)

هو الشيخ أبو محمد عبد المجيد بن ابراهيم الشرنوبى الأزهرى المالكي . عالم، مشارك في الفقه والحديث والتصوف واللغة والنحو وغيرها .

ولد في بلدة «شرنوب» التابعة لمركز «دمنهو» بمديرية البحيرة بمصر، والتحق بالأزهر، وعين بدار الكتب الأزهرية، وتوفي سنة ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩م) عن سنّ عالية .

من تصانيفه العديدة:

- شرح مختصر ابن أبي جمرة، في الحديث .
- المحاسن البهية على متن العشماوية، في فقه المالكية .
- الكواكب الدرية على متن العزّة .
- إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك .
- شرح الأربعين النووية .
- تحفة العصر الجديد ونخبة النصح المفيد .
- ديوان خطب مثلث السجعات، وآخر مربع السجعات والرابعة آية .
- شرح حكم ابن عطاء الله السكندري .
- مختصر كتاب الشمائل المحمدية .
- تقريب المعاني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني؛ وهو الشرح الذي بين أيدينا .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الشارح]

حمداً لمن فقه في دينه من اختاره من العباد. وصلاة وسلاماً على أفضل داع إلى الله وهاد، سيدنا محمد القائل: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد؛ فيقول الفقير إلى مولاه الغني عبد المجيد الشرنوبى الأزهرى: لما كان علم الفقه من أفضل ما يتقرب به المتقربون، لتوقف حكمة خلق العباد عليه في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وكانت هذه الرسالة الملقبة بياكورة السعد، المحفوفة بالمزايا التي لا تحصى ولا تعد، أول مختصر في المذهب، وفيها كل إنسان على ممر الزمان يرغب؛ أردت تقريبها للطالب بضبط المباني، وتحليلتها بهذا الشرح المسمى تقريب المعاني راجياً عود بركة مؤلفها عليّ، ووصول دعواته الثلاثة إليّ، فإنه دعا لمن اشتغل بها بصحة البدن والسعة على العلم والمال. وقد كان مجاب الدعوة لقربه بالطاعة من حضرة المنعم المفضل. وكان يلقب بمالك الصغير؛ لأنه كان يروي عن سحنون بواسطة وعن ابن القاسم بواسطتين وعن مالك بثلاث كما هو شهير. ولد رضي الله عنه بالقيروان سنة ٣١٦ وتوفي كما في كشف الظنون سنة ٣٨٩ من هجرة سيد الأكوان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ابْتَدَأَ الْإِنْسَانَ بِنِعْمَتِهِ، وَصَوَّرَهُ فِي الْأَرْحَامِ بِحِكْمَتِهِ، وَأَبْرَزَهُ إِلَى رَفِيقِهِ وَمَا يَسَّرُهُ لَهُ مِنْ رِزْقِهِ، وَعَلَّمَهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَظِيمًا، وَتَبَّهَهُ بِآثَارِ صَنْعَتِهِ وَأَعْدَرَ إِلَيْهِ عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُرْسَلِينَ الْخَيْرَةَ مِنْ خَلْقِهِ، فَهَدَى مَنْ وَقَفَهُ بِفَضْلِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَيُّ أَوْلَفَ مُسْتَعِينًا بِاسْمِ الذَّاتِ الْأَقْدَسِ الَّذِي وَسَعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ، وَابْتَدَأَ بِالْبِسْمَةِ اقْتِدَاءً بِمَنْزِلِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ لَمَّا فِي الْحَدِيثِ «تَخَلَّقُوا بِأَخْلَاقِ اللَّهِ» أَيُّ بِالْأَخْلَاقِ الَّتِي يَلِيقُ لِلْبَشَرِ التَّخَلُّقُ بِهَا، وَثَنَى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَا فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ لِكَوْنِهِ الْوَاسِطَةُ الْعَظْمَى لَنَا فِي كُلِّ نِعْمَةٍ. وَفِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ: «عَبْدِي لَمْ تَشْكُرْنِي إِذْ لَمْ تَشْكُرْ مِنْ أَجْرِيَتِ النِّعْمَةِ عَلَى يَدَيْهِ»، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ مَا دَامَ اسْمِي فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ».

(قال أبو محمد): عبر بالماضي، وإن كان المقام للمضارع، إشارة إلى قوة رجائه فيما هو شائع فيه فكانه حصل وكفى نفسه تحدثاً بالنعمة، أو أن هذه الجملة من كلام بعض الطلبة فالتعبير يقال في محله (القيرواني): نسبة إلى القيروان بفتح القاف بلد بالمغرب (رضي الله عنه) أي: أنعم عليه (وأرضاه) أي: زاده إنعاماً حتى يرضى فهو أخص مما قبله. ولما كان شكر المنعم واجباً قال: (الحمد لله) أي: الثناء بالجميل مستحق لله (الذي ابتداء) أي: أوجد (الإنسان بنعمته) أي: إنعامه لا وجوب عليه تعالى و«أل» فيه للاستغراق والضمير في (وصوره في الأرحام) يرجع له باعتبار غالب أفراده فلا يرد آدم وخص الإنسان وإن كان كل المخلوقات كذلك لشرفه (وأبرزه) أي: أخرجه (إلى رفقه) أي: محل الرق به فإنه أبرزه من ظلمات الأرحام إلى سعة الدنيا التي أعقد عليه فيها الأرزاق والمعارف، (ونبهه بآثار صنعته) جمع أثر أي جعل له ذلك علامة على وجوده تعالى ووحدانيته، فإن الأثر يدل على المؤثر وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد. وحاصل الاستدلال بالآثار أن تقول: هذه الآثار مصنوعة، وكل مصنوع لا بد له من صانع تام العلم والقدرة فإنه ينتج:

وَأَصْلٌ مَنْ خَذَلَهُ يَعْذِلُهُ وَيَسِّرُ الْمُؤْمِنِينَ لِلْيُسْرَىٰ وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِلذِّكْرَىٰ، فَأَمَّنُوا بِاللَّهِ بِأَلْسِنَتِهِمْ نَاطِقِينَ وَيَقْلُوبُهُمْ مُخْلِصِينَ وَيَمَا أَتَتْهُمْ بِهِ رُسُلُهُ وَكُتِبَ عَلَيْهِمُ الْعَمَلِينَ، وَتَعَلَّمُوا مَا عَلَّمَهُمْ وَوَقَفُوا عِنْدَ مَا حَدَّ لَهُمْ وَاسْتَغْنَوْا بِمَا أَحَلَّ لَهُمْ عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ.

(أَمَّا بَعْدُ): أَعَانَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ عَلَى رِعَايَةِ وَدَائِعِهِ وَحِفْظِ مَا أَوْدَعَنَا مِنْ شَرَائِعِهِ، فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَكَ جُمْلَةً مُخْتَصَرَةً مِنْ وَاجِبِ أُمُور الدِّيَانَةِ مِمَّا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَتَعْتَقِدُهُ الْقُلُوبُ وَتَعْمَلُهُ الْجَوَارِحُ، وَمَا يَتَّصِلُ بِالْوَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ السَّنَنِ مِنْ مُؤَكِّدِهَا وَتَوَافِلِهَا

هذه الآثار. أي: الموجودات. لا بد لها من صانع (وأعذر إليه) بهمة السلب أي: أزال عذره فلم يبق له عذراً يتمسك به بعد أن أمره (على السنة المرسلين) وإلا لاحتج بعدم الإرسال إليه. قال تعالى: ﴿ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلنا إلينا رسولا﴾ الآية [طه: ١٣٤] (الخيرة) بكسر المعجمة وسكون التحتية وفتحها، اسم مصدر أو مصدر بمعنى اسم المفعول أي المختارين (من خلقه) فهو نعت للمرسلين، ووجوب المطابقة بين النعت والمنعوت وإنما هو في النعت المشتق، وأما المصدر واسم المصدر فيوصف بهما المفرد وغيره كما أنه يخبر بهما عن المثني والجمع (فهدي) أي: أرشد (من وفقه) أي: خلق فيه القدرة على الطاعة (بفضله) أي إمتنانه لا وجوباً عليه. وضد التوفيق الخذلان، وضد الهداية الضلال. والعدل ما للفاعل أن يفعله من غير حرج عليه فلا ينسب إليه تعالى ظلم لأنه التصرف في ملك الغير وهو تعالى مالك الملك فيتصرف في ملكه كيف يشاء (ويسر) أي: هيا (المؤمنين لليسرى) أي: الجنة وما يوصل إليها من الطاعات (وشرح) أي: وسع (صدورهم) أي: قلوبهم التي في الصدور (للذكرى) أي: لقبول الإيمان الكامل بدليل قوله: (فأمَّنوا) الخ (بألسنتهم) متعلق بناطقين الذي هو حال من فاعل آمنوا، وقل مثل ذلك في مخلصين الذي تقدم عليه بقلوبهم، وعاملين الذي تقدم عليه بما أنتهم لأجل السجع وفيه إشارة إلى أن الإيمان الكامل مركب من النطق والإعتقاد والعمل بالجوارح (عند ما حد لهم) أي: من المأمورات بفعلها والمنهيات باجتنابها (واستغنوا الخ) من عطف اللازم على الملزوم لأنه يلزم من وقوفهم عندما حد لهم ذلك.

(أما بعد) هي فصل الخطاب الذي أوتيه داود على الأقرب فهي للفصل بين كلامين، والخطاب في (وإياك) وما بعده للشيخ محرز بفتح الراء الذي حملة على تأليف هذه الرسالة (على رعاية) أي: حفظ (ودائعه) أي: ما أودعه فينا من الجوارح بأن لا نستعملها إلا فيما خلقها له، والشرائع هي الأحكام التي شرعها والمراد بحفظها العمل بها (فإنك الخ) جواب أما أي: فأقول إنك سألتني (مما تنطق به الألسنة) كالشهادتين (وتعتقده القلوب) كالإيمان (وتعمله الجوارح) كالصلاة والصوم (من ذلك) أي: ما تعمله الجوارح (من السنن) بيان لما يتصل (من مؤكدها الخ) بدل من السنن. قال خليل: والوتر سنة أكد ثم عيد ثم كسوف ثم

وَرَعَائِبَهَا وَشَيْءٍ مِنَ الْأَدَابِ مِنْهَا، وَجَمَلٍ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ وَفُتُونِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَطَرِيقَتِهِ مَعَ مَا سَهَّلَ سَبِيلَ مَا أَشْكَلَ مِنْ ذَلِكَ مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاسِخِينَ وَبَيَانِ الْمُتَفَقِّهِينَ لِمَا رَغِبْتَ فِيهِ مِنْ تَعْلِيمِ ذَلِكَ لِلْوِلْدَانِ، كَمَا تَعْلَمُهُمْ حُرُوفَ الْقُرْآنِ لِيَسْبِقَ إِلَى قُلُوبِهِمْ مِنْ فَهْمِ دِينِ اللَّهِ وَشَرَائِعِهِ مَا تُرْجَى لَهُمْ بَرَكَتُهُ، وَتُحْمَدَ لَهُمْ

استسقاء، ونوافلها نحو الركعتين قبل الظهر وبعده، ورغائبها جمع رغبة وهي ركعتا الفجر وليس لنا رغبة سواها ثم إن السنة هي ما فعله النبي ﷺ وداوم عليه وأظهره في جماعة واقترب به ما يدل على أنه ليس بفرض والرغبة ما داوم عليه ولم يظهره في جماعة وحض عليه أكثر من مطلق النافلة، والنافلة ما فعله ولم يداوم عليه أو داوم عليه مع عدم التحديد بحد أو حده ولم يظهره في جماعة (وشيء) معطوف على قوله: من واجب، وكذا قوله: (وجمل) والمعنى: أكتب لك جملة مختصرة من أربعة أمور من واجب أمور الديانة ومما يتصل بعمل الجوارح من السنن ومن شيء من الآداب التي تذكر آخر الكتاب كأدب الأكل والشرب ومن جمل (من أصول الفقه) أي: أمهات مسائله التي يتفرع منها جملة مسائل بدليل قوله: (وفتونه) أي: فروعه فلا ينافي أن هذه الرسالة في فروع الفقه بالنسبة لأخذها من الكتاب والسنة (على مذهب) متعلق بـ «أكتب»، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول فإنه الأحكام المذهب إليها وعطف (طريقته) على مذهب مرادف. وقد ولد الإمام مالك سنة ثلاث وتسعين على الصحيح وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة وأقام مفتياً بالمدينة ستين سنة ودفن بالبقيع الشريف. وعلى مقامه من الأنوار ما يليق بمقامه المنيف (مع ما سهل الخ) أي: سألتني أن تكون هذه الجملة مصاحبة لما سهل أي بين (سبيل) أي: طريق (أشكل) أي: التبس (من ذلك) أي: المذهب (من تفسير الخ) بيان لما سهل أي: إن هذا البيان مأخوذ من تفسير الراسخين أي: الثابتين في العلم، ومن بيان المتفقهين من أصحاب الإمام (لما رغبت) بفتح التاء خطاب لمحرز أي: لما تعلققت به رغبتك (من تعليم ذلك) أي: المذكور من الجملة المتقدمة (للولدان) أي: لأولاد المؤمنين ذكوراً وإناثاً (كما تعلمهم حروف القرآن) أي: ألفاظه الدالة على معانيه، والتشبيه في التعليم لا في الحكم، فإن تعليم العقائد والشرائع واجب على المكلف بخلاف القرآن فلا يجب منه إلا الفاتحة، ويسن تعليم كآية بعدها وما بقي مستحب، ويحرم تعليم أولاد الكفار القرآن، كما أنه يحرم تعليم أولاد المكاسين وأولاد الظلمة الخط لأنهم يتوسلون به إلى كتابة المعصية. وأول من جمع الأولاد في المكتب عمر بن الخطاب وأمر عامر بن عبد الله الخزاعي أن يلازمهم للتعليم ويفرق بهم وجعل رزقه من بيت المال، كما في الغفراوي (ليسبق الخ) علة لتخصيص الأولاد بهذه الرسالة فإنهم الذين ترجى لهم بركة ما يفهمونه منها وتحمد لهم عاقبته أي ما آل أمره فإن من شب على شيء شاب عليه فقوله: (من فهم الخ) بيان لما ترجى مقدم عليه

عَاقِبَتُهُ. فَأَجَبْتُكَ إِلَى ذَلِكَ لِمَا رَجَوْتُهُ لِنَفْسِي وَلَكَ مِنْ ثَوَابٍ مَنْ عَلَّمَ دِينَ اللَّهِ أَوْ دَعَا إِلَيْهِ.

وَأَعْلَمَ أَنَّ خَيْرَ الْقُلُوبِ أَوْعَاهاَ لِلْخَيْرِ وَأَرْجَى الْقُلُوبِ لِلْخَيْرِ مَا لَمْ يَسْبِقِ الشَّرُّ إِلَيْهِ، وَأَوَّلَى مَا عَنِي بِهِ النَّاصِحُونَ وَرَغِبَ فِي أَجْرِهِ الرَّاعِبُونَ إِيصَالُ الْخَيْرِ إِلَى قُلُوبِ أَوْلَادِ الْمُؤْمِنِينَ لِيَرْسَخَ فِيهَا، وَتَنْبِيهِهُمْ عَلَى مَعَالِمِ الدِّينَانَةِ وَحُدُودِ الشَّرِيعَةِ لِيَرْضَاوا عَنْهَا، وَمَا عَلَيْهِمْ أَنْ تَعْتَقِدَهُ مِنَ الدِّينِ قُلُوبُهُمْ وَتَعْمَلَ بِهِ جَوَارِحُهُمْ، فَإِنَّهُ زَوِي أَنْ تَعْلِمَ الصَّغَارَ لِكِتَابِ اللَّهِ يُطْفِئَ غَضَبَ اللَّهِ، وَأَنْ تَعْلِمَ الشَّيْءَ فِي الصَّغَرِ كَالْتَنْشِ فِي الْحَجَرِ. وَقَدْ مَثَلْتُ لَكَ مِنْ ذَلِكَ مَا يَنْتَفِعُونَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِحِفْظِهِ وَيَشْرَفُونَ بِعِلْمِهِ وَيَسْعُدُونَ بِإِعْتِقَادِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ، وَقَدْ جَاءَ: أَنْ يُؤْمَرُوا بِالصَّلَاةِ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَيُضْرَبُوا عَلَيْهَا لِعَشْرِ، وَيُفَرَّقَ

(من علم دين الله) أي: الأحكام سواء كانت اعتقادية أو فرعية (أو دعا إليه) أي: التعليم.

(أوعاها) أي: أحفظها للخير (ما لم يسبق) أي قلب لم يسبق الشر أي المعصية إليه (وأولى) أي وأعلم أيضاً أن أولى أي أحق (ما عني) بصيغة المبني للمفعول وإن كان بمعنى المبني للفاعل أي: اهتم (به الناصحون) أي: المرشدون للخير بعد أداء ما عليهم من الفرائض (على معالم) أي: قواعد (الديانة) وهي العقائد الدينية (وحدود الشريعة) أي: الأحكام العلمية (ليرضوا) أي: يتمرنوا عليها من قولهم: رضت الدابة أي: ذلتها (وما عليهم الخ) مكرر مع قوله معالم الديانة وحدود الشريعة، على أن ما موصولة معطوفة على معالم الديانة والتقدير: وتنبيههم على الشيء الذي يجب عليهم أن تعتقده قلوبهم وتعمل به جوارحهم والمراد: يجب عليهم بعد بلوغهم فلا يرد أن الصبيان لا يجب عليهم اعتقاد لا عمل وقوله: (من الدين) بيان لما، فالأولى تأخيره عن قلوبهم فإن توسطه يشعر بأنه متعلق بتعقده وأما على أن ما استفهامية والتقدير وأي مشقة يلحقهم فيه مع كبير فائدة فلا تكرر. (فإنه روي الخ) استدلال على بعض أفراد الخير الذي به الناصحون (يطفئ غضب الله) أي: يرد انتقامه عن آبائهم أو عن العموم (وأن) أي: وروي أن تعليم الخ في المعنى التعليل لقوله ليرسل. (وقد مثلت) أي: وضحت (لك من ذلك) أي: المذكور من المسائل التي سألت عنها توضيحاً شافياً حتى صار ذلك كالمثال، وفي التعبير بالماضي إشارة إلى قوة رجائه سيمثله فكأنه حصل بالفعل (ويشرفون) بفتح أوله وضم ثالثه أي: يحصل لهم الشرف بسبب علمه (ويسعدون) بفتح أوله وثالثه أي: تحصل لهم السعادة (باعقاده) أي: فيما يطلب اعتقاده وبالعمل يطلب العمل به. (وقد جاء) أي: ورد في الحديث (أن يؤمروا) أي: الصغار من جهة الولي أمر نذب الصحيح أن الصبي مأمور من جهة الشارع فإن الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء. وثواب صلاته وقرباته له ما عدا الصيام، فلا ثواب له فيه لأنه لم يؤمر به لما فيه من المشقة ولا تكتب عليه السيئات (لسمع) أي: للدخول فيها وقيل بعد تمامها، وكذا قوله: (لعشر) والضرب لا يكون مبرحاً أي: لا يهشم لحماً ويشين جراحة

يَبْتَغِيهِمْ فِي الْمَضَاجِعِ؛ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يُعَلِّمُوا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ بُلُوغِهِمْ لِتَأْتِي عَلَيْهِمُ الْبُلُوغُ، وَقَدْ تَمَكَّنَ ذَلِكَ مِنْ قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَتْ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ وَأَسْنَتْ بِمَا يَعْمَلُونَ بِهِ مِنْ ذَلِكَ جَوَارِحُهُمْ، وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى الْقَلْبِ عَمَلًا مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَعَلَى الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ عَمَلًا مِنَ الطَّاعَاتِ.

وَسَأَفْصِلُ لَكَ مَا شَرَطْتُ لَكَ ذِكْرَهُ بَاباً بَاباً لِيَقْرُبَ مِنْ فَهْمٍ مُتَعَلِّمِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِيَّاهُ نَسْتَخِيرُ وَبِهِ نَسْتَعِينُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

وهو غير محدود، بل يختلف باختلاف الصبيان ومحلّه إن أفاد فإن الوسيلة إذا لم يترتب عليها المقصد لا تشرع. والفرقة في المضاجع يكفي فيها أن يكون كل في ثوب وإن كانوا تحت لحاف واحد، وعدم التفرقة مكروه ولا فرق في هذا كله بين الإناث والذكور، وكما تستحب التفرقة بين الأبناء وبعضهم تستحب بينهم وبه آباؤهم (فكذلك ينبغي الخ) مكرر مع قوله وأما ما عني به الناصحون الخ فتعليم الصغار لما هو واجب على المكلفين مندوب. (وقد تمكن) أي: ثبت (ذلك) أي: الذي فرضه الله على العباد من قلوبهم أي فيها (وسكنت) أي: مالت، (وأنست) أي: استأنست فلا يحصل لها تألم لاعتقادها على هذا الفعل، (وقد فرض الخ) تفصيل لقوله: وعمل بين فيه أن الاعتقاد بالقلب عمل كاعتقاد أن الله إله واحد.

(وسأفصل) أي: أفرق (ما شرطت) أي: التزمت (لك ذكره) وهو الجملة فالضمير عائذ على لفظ ما (بإباً بإباً) مجموعهما منصوب على الحال على حد: الرمان حلوا حامض فإن مجموع الوصفين خبر وصح نصب ما هنا على الحال مع كونه جامداً لتأويله: بالمشتق أي حال كونه مفصلاً، قال النفراوي: وعدة أبوابها أربعة وأربعون باباً بعضها ملفوظ به وبعضها مقدر، وعدة مسائلها أربعة آلاف مسألة مأخوذة من أربعة آلاف حديث وقيل: من أربعمئة حديث (ليقرب) علة للتبويب وضميره يعود على ما (نستخير) أي: نطلب الخيرة، وإنما استخار مع أن الطاعة تفعل بدون استخارة لاحتمال خوفه من حصول الياء فيها المحيط لثوابها وأن الاستخارة في تقديم هذا الأمر على غيره من المندوبات، (ولا حول) أي: لا تحول عن معصية الله إلا بعصمته (ولا قوة) أي: على الطاعة إلا بإعانة الله (العلي) عن كل ما لا يليق به علواً معنوياً. وختم بالصلاة على النبي قياماً بواجب حقه وتلذذاً بذكر اسمه الفخم. صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه حق قدره ومقداره العظيم.

(بَاب) مَا تَنْطَقُ بِهِ الْأَلْسَنَةُ وَتَعْتَقِدُهُ الْأَفئِدَةُ مِنْ وَاجِبِ أُمُورِ الدِّيَانَاتِ

مِنْ ذَلِكَ الْإِيمَانَ بِالْقَلْبِ وَالتُّطْقُ بِاللِّسَانِ: أَنَّ اللَّهَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَلَا شَيْءٌ لَهُ، وَلَا نَظِيرٌ لَهُ، وَلَا وَلَدٌ لَهُ، وَلَا وَالِدٌ لَهُ، وَلَا صَاحِبَةٌ لَهُ، وَلَا شَرِيكَ لَهُ. لَيْسَ لِأَوَّلِيَّتِهِ ابْتِدَاءٌ وَلَا لِآخِرِيَّتِهِ انْقِضَاءٌ، لَا يَبْلُغُ كُنْهَ صِفَتِهِ الْوَاصِفُونَ، وَلَا يُحِيطُ بِأَمْرِهِ الْمُتَفَكِّرُونَ، يَغْتَبِرُ الْمُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهِ، وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَائِيَّةِ ذَاتِهِ، وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ

باب ما تنطق به الألسنة وتعتقد الأفئدة من واجب أمور الديانات

(باب) أي: هذا باب في بيان الذي (تنطق به الألسنة وتعتقد) أي: تجزم به (الأفئدة) أي: القلوب. وما ذكره في هذا الباب يشتمل على نحو مائة عقيدة ترجع إلى ثلاثة أقسام، قسم فيما يجب لله تعالى، وقد أشار له بقوله العالم الخبير إلى قوله الباعث، وقسم فيما يستحيل عليه وقد أشار له بقوله لا إله غيره إلى قوله العالم الخبير بإخراج الغاية فيه. وفيما قبله، وقسم فيما يجوز في حقه وأشار له بقوله الباعث الخ وأول الواجبات قوله إن الله إله واحد لأن صفة الوجود النفسية تؤخذ من قوله إله واحد (الديانات) جمعها باعتبار المكلفين. (من ذلك) أي: الواجب (الإيمان) أي: التصديق (بالقلب والنطق باللسان) فالإيمان مركب منهما وهذا باعتبار جريان الأحكام وإلا فالتصديق وحده ينجي صاحبه من الخلود في النار. وسيأتي له أنه مركب من هذين، والعمل بالجوارح فيحمل ما هنا على أصل الإيمان وما يأتي على الكامل. وجملة (أن الله الخ) في محل نصب معمول للنطق (لا إله غيره) تأكيد لقوله إله واحد، وكفي هذا في الإقرار لله بالوحدانية لأنه لا يشترط لفظ أشهد ولا النفي ولا الإثبات ولا الترتيب ولا اللفظ العربي من قادر عليه. وأشار للإقرار لمحمد بالرسالة في قوله ثم ختم الرسالة الخ (ولا شبيه له ولا نظير له) هما والمثيل أسماء مترادفة على معنى واحد وهو عدم المماثل في الذات والصفات (ولا صاحبة) أي: لا زوجة له إذ هذا شأن المحتاج وهو الغني المطلق (ليس لأوليئته ابتداء الخ) أي: ليس وجوده مفتتحاً فيكون له أول ولا منقضيّاً فيكون له آخر فهو القديم الباقي (لا يبلغ) أي: لا يدرك (كنهه) أي: حقيقة (صفته) وبالأولى حقيقة ذاته (بأمره) أي: شأنه لقوله تعالى: ﴿كل يوم هو في شأن﴾ [الرحمن: ٢٩] فهو واحد الأمور بمعنى الشؤون. (يعتبر المتفكرون) أي: يتعظ المتأملون (بآياته) أي: علاماته التي نصبها لتدل على باهر قدرته (في مائئة) بتحتية مشددة بينها وبين الألف حمزة وقد تبدل هاء فيقال ماهية ومعناها الحقيقة، والأولى نسبة لما لأنه يجاب بها عن السؤال بما، والثانية نسبة لما هو لأنه يجاب بها عن السؤال بما هو فيقال: الإنسان وما هو الإنسان، أي ما حقيقته فيقال: هو حيوان ناطق (بشيء من علمه) أي: معلوماته فإنها هي التي تتجزأ بخلاف العلم فإنه صفة واحدة قديمة لا تتجزأ (إلا بما شاء) إلا بالمعلوم الذي شاء إحاطتهم به (وسع كرسيه) أي: لم يصدق عن السموات والأرض

السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَا يُؤَدُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ؛ الْعَالِمُ، الْخَيْرُ، الْمُدَبِّرُ، الْقَدِيرُ، السَّمِيعُ، الْبَصِيرُ، الْعَلِيُّ، الْكَبِيرُ، وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ بِذَاتِهِ، وَهُوَ فِي كُلِّ مَكَانٍ يَعْلَمُهُ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ وَيَعْلَمُ مَا تُوسَّوِسُ بِهِ نَفْسُهُ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا، وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَعَلَى الْمَلِكِ اخْتَوَى، وَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَالصِّفَاتُ الْعُلَى لَمْ يَزَلْ بِجَمِيعِ

فإنها بالنسبة له كحلقة ملقاة في فلاة (ولا يؤوده) أي: لا ينقله ولا يشق عليه (حفظهما) بما فيهما لأنه الإله القادر (العالم) أي: المتصف بصفة العلم بالموجودات والمعدومات و(الخبير) المطلع على الشيء المشاهد له فهو أخص من عالم. والتدبير في حقه تعالى إبرام الأمر وتنفيذه (القدير) صيغة مبالغة والمراد: أن قدرته كثيرة التعلق بالممكنات كما أن سمعه وبصره متعلقان بجميع الموجودات من غير أصمخة ولا آذان ولا حدقة ولا أجفان (فوق عرشه) أي فوقية تشريف وسلطنة فهي فوقية معنوية لا حسية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَاهِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] ولا ينافي هذا قوله: (بذاته) لأن المراد أن هذه الفوقية المعنوية له بالذات لا بالغير من كثرة أموال وفخامة أجناد (وهو في كل مكان بعلمه) أي: لا بذاته قال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] أي بعلمه (ما توسوس) أي: الذي تتحدث (به نفسه وهو) أي: الله تعالى (أقرب إليه) أي: الإنسان، قرب علم لا قرب مسافة و(الوريد): عرق يبطن العنق مشبه بالحبل فإضافة حبل إليه من إضافة المشبه به للمشبه. ولا يخفى أن في كلامه اقتباساً وهو الإتيان من القرآن لا على وجه يفيد أنه منه ولذلك جاز فيه التغيير اليسير كالإتيان بضمير الغيبة بدل ضمير الحضور هنا (من ورقة) بزيادة من التأكيد العموم (إلا يعلمها) حال من ورقة لاعتمادها على النفي المسوغ لمجيء الحال من النكرة أي تسقط ورقة إلا في حال علمه بها لسقوطها بإرادته (في ظلمات الأرض) أي: بطونها (ولا رطب الخ) معطوف على ورقة، والرطب ما ينبت واليابس ما لا ينبت وعلى هذا فالمراد بالسقوط في قوله وما تسقط من ورقة لازمة وهو الثبوت ليظهر فيما هنا وقيل: الرطب النطفة التي تتكون واليابس النطفة التي لا تتكون، فالتعبير بالسقوط عليه ظاهر أفاده الإمام العدوي (إلا في كتاب) بدل من الاستثناء، الأول بدل كل من كل إن أريد بالكتاب علم الله، أو بدل اشتمال إن أريد به اللوح المحفوظ لاشتمال علم الله عليه.

(مبين) أي: بين (على العرش استوى) أي: استولى بالقهر والعظمة (وعلى الملك) أي: جميع المخلوقات سواء في ذلك عالم الملك وهو ما ظهر والملوكوت وهو ما خفي (احتوى) أي: أحاطت قدرته بذلك (ولا الأسماء) جمع اسم، ووصفها بالحسنى لأنه مصدر يصدق بالكثير ووجه حسنها دلالتها على أشرف المعاني والصحيح أنها لا تنحصر في التسعة والتسعين (والصفات) جمع صفة وهي المعنى القائم بالموصوف كالقدرة والإرادة (العلی) جمع العليا تأنيث الأعلى المرتفعة عن كل نقص (لم يزل بجميع) أي: متصفاً بجميع

صِفَاتِهِ وَأَسْمَائِهِ، تَعَالَى أَنْ تَكُونَ صِفَاتُهُ مَخْلُوقَةٌ وَأَسْمَاؤُهُ مُخَدَّثَةٌ، كَلَّمَ مُوسَى بِكَلَامِهِ
الَّذِي هُوَ صِفَةٌ ذَاتِهِ لَا خَلْقٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ فَصَارَ ذَكَاً مِنْ جَلَالِهِ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ
كَلَامُ اللَّهِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ قَبِيدٍ، وَلَا صِفَةٌ لِمَخْلُوقٍ فَيُنْفَدَ.

وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرُهُ وَشَرُّهُ، خُلُوهُ وَمُرُّهُ، وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْ قَدَّرَهُ اللَّهُ رَبُّنَا وَمَقَادِيرُ
الْأُمُورِ بِيَدِهِ وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهِ، عَلِمَ كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ كَوْنِهِ فَجَرَى عَلَى قَدَرِهِ، لَا يَكُونُ
مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ وَسَبَقَ عِلْمُهُ بِهِ. أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ
الْخَبِيرُ. يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيُخَذِّلُهُ بِعَذْلِهِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَيُوقِفُهُ بِفَضْلِهِ، فَكُلُّ مُسِيرٍ بِتَسْيِيرِهِ
إِلَى مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ مِنْ شَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، تَعَالَى أَنْ يَكُونَ فِي مُلْكِهِ مَا لَا يُرِيدُ، أَوْ
يَكُونُ لِأَحَدٍ عَنْهُ غِنًى، أَوْ يَكُونَ خَالِقٌ لِشَيْءٍ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعِبَادِ وَرَبُّ أَعْمَالِهِمْ، وَالْمُقَدَّرُ
لِحَرَكَاتِهِمْ وَأَجَالِهِمْ، الْبَاعِثُ الرُّسُلَ إِلَيْهِمْ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ.

(صفاته وأسمائه) أي: ومسمى بجميع أسمائه فإنها توقيفية فهي من كلامه القديم وما ثبت
قدمه استحالة عدمه فهو متصف بذلك فيما لا يزال أيضاً. (تعالى) أي: تنزه عن أن تكون الخ
(لا خلق) عطف على صفة فالذي سمعه موسى هو الكلام القديم القائم بذاته تعالى لا كلام
مخلوق كما تقول المعتزلة، بمعنى أن الله خلق له فهماً فهم به الكلام الذي ليس بحرف ولا
صوت أي أدرك به ما دل عليه من مأمور به ومنهي عنه (وتجلى) أي: ظهر بصفة العظمة
(للجبل) وهو طور سيناء بدون كيف (فصار ذكاً) أي: مستوياً بالأرض من أجل جلاله وعظمته
(كلام الله) بالنصب بدل من القرآن (وليس بمخلوق) خبر «أن» واحترز بقوله: كلام الله أي
القائم بذاته عن المؤلف من الأصوات والحروف فإنه ليس بقديم وإنما هو دال على الصفة
القديمة (فبيد) بالنصب في جواب النفي أي يفنى وكذلك (فينفد) أي: يذهب.

(والإيمان) أي: ومما يجب اعتقاده الإيمان (بالقدر) بفتح الدال وهو إيجاد الأشياء
على وجه مخصوص طبق ما سبق به العلم (خير وشره) بدل من القدر (وكل ذلك) أي:
الخير وما بعده (قد قدره) أي: أوجده ربنا الذي (مقادير الأمور) جمع مقدار بمعنى القدر
من صغر وكبر ونحو ذلك (بيده) أي: قدرته (ومصدرها) أي: صدورها ووقوعها (عن
قضائه) أي: إرادته فكل مع تعلق العلم في الأزل فإنه سبحانه (علم كل شيء قبل كونه)
أي: قبل وقوعه (فجرى) أي: وقع (على قدره) بسكون الدال أي: على حسب العلم
المفهوم من قوله علم كل شيء (ألا يعلم) بهمزة الاستفهام الداخلة على النافية المفيد ذلك
للتحقيق. (فكل) بالتثنية أي: فكل إنسان (ميسر) أي: مهياً (بتيسيره) تعالى أي: تسهيله
(إلى ما) أي الذي (سبق من علمه) أي فيه (وقدره) أي: إرادته (من شقي أو سعيد) بيان
للسابق في العلم والكلام على حذف مضاف أي: من شقاوة شقي أو سعادة سعيد (تعالى)
أي: تنزه (خالق) بالرفع على أن «يكون» تامة (ورب أعمالهم) أي: المحدود (لحركاتهم)

ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالَةَ وَالتَّنْذَارَةَ وَالتَّبَوَّةَ بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ ﷺ، فَجَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا. وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْحَكِيمَ، وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمَ، وَهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ كَمَا بَدَأَهُمْ يُعُودُونَ، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ ضَاعَفَ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ الْحَسَنَاتِ، وَصَفَحَ لَهُمْ بِالتَّوْبَةِ عَنْ كِبَائِرِ السَّيِّئَاتِ، وَعَفَّرَ لَهُمُ الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، وَجَعَلَ مَنْ لَمْ يَتُبْ مِنَ الْكِبَائِرِ صَائِرًا إِلَى مَشِيئَتِهِ. إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ. وَمَنْ عَاقَبَهُ بِتَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهِ فَأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهُ، وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَيَخْرُجُ مِنْهَا

أي: وسكناتهم (وآجالهم) بالمد جمع أجل وهو مدة الشيء خلافاً لمن قال: إن القاتل قطع على المقتول أجله فإنه باطل (الباعث) أي: المرسل (الرسول إليهم) أي: العباد المكلفين فإن الحجة إنما تقام عليهم لا على الصبيان والمجانين.

(والتنذارة) هي من لوازم الرسالة فإن الرسول يبشر من أطاعه بالجنة وينذر أي يخوف من عصاه بالنار (فجعلله) أي: صيره (آخر المرسلين) أي: والنبيين فلا نبي بعده تبتدأ نبوته فلا ينافي نزول عيسى في آخر الزمان لسبق نبوته (وداعياً) أي: لجميع المكلفين من الثقلين (إلى الله) أي: إلى طاعته (بإذنه) أي: بأمره (وسراجاً منيراً) أي: مثله في اقتباس الأنوار منه بسهولة فإن باتباعه يخرج الإنسان من الظلمات إلى النور (كتابه) أي: القرآن (الحكيم) أي: المحكم الذي لا خلاف فيه (وشرح) أي بين (به) أي بالنبي (دينه) أي دين الإسلام (القويم) أي: المستقيم فإنه أرسل ليبين للناس ما نزل إليهم (وهدى به) أي: بالنبي (الصراط) أي: إلى الصراط المستقيم وهو دين الإسلام الذي لا اعوجاج فيه (وأن الساعة) أي: وجب اعتقاد أن الساعة أي القيامة (آتية) أي: جائية (لا ريب) لا شك (فيها) والمراد لا يشك فيها مؤمن (كما بدأهم يعودون) التلاوة ﴿كما بدأكم تعودون﴾ [الأعراف: ٢٩] فهو من باب الاقتباس الذي يجوز فيه التغيير اليسير وكذا يقال فيما مثله وفي هذا إشارة إلى أن الإعادة عن عدم محض وقيل: إنها عن تفريق أجزاء فيحشر العبد بجميع أجزائه وما قطع منها في الدنيا يعود حتى الختان ثم يزال الختان عند دخول الجنة على ما استظهره الإمام العدوي (ضاعف) أي: كثير جزاء الحسنات فالحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلى ما شاء الله بحسب مراتب الإخلاص (وصفح) أي: تجاوز لهم بسبب التوبة وهي الإقلاع عن الذنب والندم والعزم أن لا يعود (عن كبائر السيئات) أي: السيئات الكبائر وأما الصغائر فإنها كما تكفر بالتوبة تكفر باجتنب الكبائر (صائراً) أي: ذاهباً (إلى مشيئته) أي: إرادته تعالى. فإن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه واستدل بالآية على أن غير الشرك يجوز غفرانه (ومن عاقبه) أي: ويجب اعتقاد أن من عاقبه الله (بتارِهِ) في الآخرة يخرج منه بسبب إيمانه بعد تطهيره من الذنوب فيدخله به جنته مع صميمة رحمته لما ورد: «لن يدخل أحدكم عمله الجنة». والإيمان من جملة الأعمال (ومن يعمل النخ) التلاوة، فمن يعمل (مِثْقَالَ) أي: زنة (ذرة)

بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهِ، وَأَخْرَجَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمُ نَبِيُّهُ وَخَلِيفَتُهُ إِلَى أَرْضِهِ بِمَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ، وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ، وَالْحَدَّ فِي آيَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَجَعَلَهُمْ مَخْجُوبِينَ عَنْ رُؤْيَيْهِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا لِعَرْضِ الْأُمَمِ وَحِسَابِهَا وَعُقُوبَتِهَا وَثَوَابِهَا، وَتُوضَعُ الْمَوَازِينُ لِوِزْنِ أَعْمَالِ الْعِبَادِ، فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ، وَيُؤْتُونَ صَحَافَتَهُمْ بِأَعْمَالِهِمْ، فَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا، وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ

وهي النملة الصغيرة وهذا تنبيه بالأدنى على الأعلى و(خيراً) منصوب على التمييز أي: من خير (بره) أي يرى جزاؤه (ويخرج منها) أي: النار و(من) فاعل يخرج أي: يخرج الذي شفع له الخ وكذلك يشفع غير المصطفى في إخراج أهل الكبائر من النار ويختص ﷺ بجملة شفاعات منها الشفاعة العظمى والشفاعة لمن في قلبه مثقال ذرة من إيمان والشفاعة لقوم يدخلون الجنة بغير حساب (فأعدها) أي: هيأها وصيرها (دار خلود) أي: استقرار مؤبد (لأوليائه) أي: المؤمنين (بالنظر إلى وجهه) أي: ذاته فيراه المؤمنون في الآخرة بلا كيف ولا انحصار، فإننا كما نحكم بأنه ليس في جهة تراه كذلك (أهبط) أي: أنزل (منها) آدم) أبا البشر (إلى أرضه) وهي أرض الهند (بما) أي: بسبب ما (سبق في سابق علمه) أي: علمه السابق أي الأزلي أن آدم يأكل من الشجرة التي نهاه الله عنها ناسياً أو متولاً فيخرج من الجنة بسبب ذلك (والحد) بفتح الهمزة أي: زاع عن النظر (في آياته) الدالة على وجود ذاته وصفاته وهي المخلوقات والحد في كتبه بأن جحدتها أو بعضها. ورسله كذلك والمراد جحد ما علم من الكتب والرسول من الدين بالضرورة في القرآن (وجعلهم) أي: الكفار لقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥] (يجيء) المراد ظهور آثار قدرته في ذلك الموقف الهائل الذي لا يتكلم فيه إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً، لأن المجيء بمعنى الانتقال مستحيل على الله تعالى أو المراد مجيء الأمر أو النهي، أي من يتعلق به ذلك من الملائكة فيكون قوله و(الملك) عطف تفسير و(صفاً صفاً) منصوبان على الحال من الملك لأن المراد الجنس أي: مصطفين والمعنى، أن ملائكة السموات السبع تنزل فتكون سبع صفوف محتاطة بالإنس والجن وعند ذلك يقول الله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنَّ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا﴾ [الرحمن: ٣٣] الآية (لعرض الأمم) متعلق بـ «يجيء» ومعناه النظر في أحوالهم وفسر ذلك بقوله (وحسابها الخ) و(توضع) أي: تنصب (الموازين) والصحيح أنه ميزان واحد بيد جبريل له كفتان ولسان على هيئة ميزان الدنيا وإنما جمع لعظمه والذي يوزن صحف الأعمال وقيل: هي نفسها بأن تجسم فتجعل الحسنات في كفة النور والسيئات في كفة الظلمة (فمن ثقلت) أي: رجحت (موازينه) أي: موزناته (ويؤتون) أي: يعطون (صحافتهم) أي: كتبهم (بأعمالهم) أي: مصاحبة لها لكتابة الأعمال فيها وكل

وَرَأَى ظَهْرَهُ فَأُولَئِكَ يَصْلَوْنَ سَعِيرًا، وَأَنَّ الصِّرَاطَ حَتَّى يَجُوزَهُ الْعِبَادُ يَقْدِرُ أَعْمَالُهُمْ، فَتَاجِرُونَ مُتَقَاوِتُونَ فِي سُرْعَةِ النِّجَاجِ عَلَيْهِ مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، وَقَوْمٌ أَوْبَقَتْهُمْ فِيهَا أَعْمَالُهُمْ.

وَالْإِيمَانُ بِحُضْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْدُهُ أَمْتُهُ لَا يَظْلَمُ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ وَيَذَادُ عَنْهُ مَنْ بَدَّلَ وَغَيَّرَ. وَأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِاللِّسَانِ وَإِخْلَاصٌ بِالْقَلْبِ وَعَمَلٌ بِالْجَوَارِحِ، يَزِيدُ بِزِيَادَةِ الْأَعْمَالِ وَيَنْقُصُ بِنَقْصِهَا فَيَكُونُ فِيهَا النِّقْصُ وَبِهَا الزِّيَادَةُ، وَلَا يَكْمُلُ قَوْلُ الْإِيمَانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ إِلَّا بِنَيْتَةٍ، وَلَا قَوْلٌ وَعَمَلٌ وَنَيْتَةٌ إِلَّا بِمُوَافَقَةِ السَّنَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَكْفُرُ أَحَدٌ بِذَنْبٍ مِنْ أَهْلِ الْقَبْلَةِ، وَأَنَّ الشُّهَدَاءَ أَحْيَاءَ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ، وَأَزْوَاجُ أَهْلِ السَّعَادَةِ بَاقِيَةٌ نَاعِمَةٌ إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ، وَأَزْوَاجُ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ مُعَذَّبَةٌ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يُفْتَتُونَ فِي قُبُورِهِمْ

إنسان يعلم ما فيها بالهام من الله وأخذ الصحف قبل الوزن والحساب فكان الأولى تقديمه. واعلم أن سبعين ألفاً من هذه الأمة يدخلون الجنة بغير حساب مع كل ألف سبعون ألفاً جعلنا الله منهم إنه كريم تواب. (فالولئك الخ) التلاوة ﴿فسوف يدعو ثبوراً ويصلى سعيراً﴾ [الانشقاق: ١١، ١٢] فيقول: يا ثبوره وهو الهلاك أي ينادي الهلاك ليستريح من العذاب. والإصلاء: الإحراق. والسعير: طبقة من النار (وأن الصراط حق) أي: ثابت وهو يختلف في حال الجواز أي المرور عليه بحسب الأعمال فتارة يكون عريضاً وتارة يكون دقيقاً كالشعرة (في سرعة النجاة) أي: العجلة (من نار جهنم) متعلق بـتاجرون (أوبقتهم) أي: أهلكتهم (فيها) أي: النار التي نصب الصراط على ظهرها.

(والإيمان) أي: ويجب الإيمان بحوض الخ (ترده) أي تأتبه (أمته) يوم القيامة حين خروجهم من القبور عطاشاً فهو قبل الصراط وقيل بعده وقيل له حوضان أحدهما قبل والآخر بعد وهما غير الكوثر الذي في الجنة (لا يظلم) أي: لا يعطش (ويذاد) بذال معجمة آخره دال مهملة أي: يطرد (من بدل) دينه (وغير) في العقائد كأهل الأهواء ومثلهم في ذلك المتجاهرون بالكبائر حتى ينفذ فيهم مراد الله (وإن الإيمان) أي الكامل الذي الأعمال جزء كمال منه ولذا زاد بزيادتها ونقص بنقصها كما قال (فيكون فيها) أي: بسببها النقص الخ (قول الإيمان) أي: القول المنسوب للإيمان من نسبة الجزء للكل وهو التلطف بالشهادتين (إلا بالعمل) أي: بعمل الجوارح (إلا بنية) أي الإخلاص (إلا بموافقة السنة) أي ما جاء به النبي من الأحكام (من أهل القبلة) أي: الإسلام خلافاً للخوارج القائلين بتكفير من أذنب (عند ربهم) هذه عندية مجازية والمراد في جنة ربهم (يرزقون) أي: ينعمون بأن تكون أرواحهم على هيئة طير ويصل إليها الغذاء، وهذا لمن مات مجاهداً في سبيل الله يقصد إعلاء كلمته، وسموا شهداء لأن الله شهد لهم بالجنة (وأرواح) أي: وأن أرواح (أهل السعادة) وهم المؤمنون الطائعون (بأقية ناعمة) أي منعمة في القبر (إلى يوم يبعثون) أي: يوم القيامة والصحيح أن النعيم والعذاب للروح والبدن معاً بأن يخلق الله في جميع الأجزاء

وَيُسْأَلُونَ. يُبَيِّنُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ. وَأَنَّ عَلَى الْعِبَادِ حَفَظَةَ يَكْتُبُونَ أَعْمَالَهُمْ وَلَا يَسْقُطُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَنْ عِلْمِ رَبِّهِمْ، وَأَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ يَقْبِضُ الْأَرْوَاحَ بِإِذْنِ رَبِّهِ. وَأَنَّ خَيْرَ الْقُرُونِ الَّذِينَ رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَآمَنُوا بِهِ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَأَفْضَلُ الصَّحَابَةِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْمَهْدِيُّونَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُو، ثُمَّ عُثْمَانُ، ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ، وَأَنَّ لَا يُذَكَّرُ أَحَدٌ مِنْ صَحَابَةِ

أو بعضها نوعاً من الحياة قدر ما تدرك به ألم العذاب أو لذة النعيم وإن لم نشاهد ذلك. وهذا لا يستلزم إعادة الروح في البدن فإنها قد تكون في عليين مثلاً، بل يكفي أن يكون لها اتصال معنوي به (يفتنون) أي يختبرون (في قبورهم) بالسؤال من الملكين فعطف قوله (ويسألون) للتفسير وأتى بالآية للاستدلال (في الحياة الدنيا) أي: بالنطق بالشهادتين (وفي الآخرة) بجواب سؤال الملكين بعد رد الروح للبدن فإن القبر أول منازل الآخرة، وأما الكافر فيسأل ولا يحصل له تثبيت فيضرب بمقمة من حديد لو وضعت على الجبال لذابت ولا مفهوم لقوله في قبورهم فإن الميت يسأل وإن لم يقبر بل وإن تفرقت أجزاؤه (حفظته) أي: كتبه، سموا بذلك لحفظهم جميع ما يصدر من العبد من قول وعمل وعزم وهم، غير أن الهم يكتب في الحسنة لا في السيئة، والعزم يكتب مطلقاً، ولهم علامة على عمل القلب تميز الحسنة من السيئة كرائحة طيبة للحسنة وخبيثة للسيئة أو أن ذلك بإلهام، وهم اثنان بالليل واثنان بالنهار وقيل: اثنان على الدوام والجمع باعتبار عدد العباد. ومن فضل الله أنه جعل كاتب الحسنات أميراً على كاتب السيئات فلا يمكنه من كتب السيئة إلا بعد ست ساعات فلكية لعل صاحبها يستغفر فلا تكتب، وعلى العباد حفظه غير الكتبه (ولا يسقط الخ) أي: ففائدة الكتابة تنبيه العباد على أن عليهم حفظه يحفظون أعمالهم لينزجروا عن المعاصي وإلا فالله تعالى لا يخفى عليه شيء (يقبض الأرواح) أي: أرواح الإنس والجن والملائكة والطيور والهوام وكل ما فيه روح لما في الحديث عن ملك الموت «والله لو أردت قبض روح بعوضة ما قدرت على ذلك حتى يكون الله هو الذي يأذن لي بقبضها» وقد جعل الله له الدنيا بين يديه كالقصعة بين يدي الأكل يتناول من أي ناحية أراد كما أن الملكين يسألان الناس في الأقاليم المتعددة في اللحظة الواحدة (وأن خير القرون) جمع قرن وهو الجيل من الناس (ثم الذين يلونهم) أي: يأتون بعدهم وهم التابعون وأفضلية القرن الثاني على الثالث بالنسبة للجملة لا الأحاد، أي: أن جملته أفضل من جملة الثالث فلا ينافي أن بعض أفراد الثالث أفضل وأكثر خيراً من بعض أفراد الثاني، وأما التفضيل بين الأول وغيره فبالنظر للجملة والأفراد لأن مزية الصحبة لا يوازيها عمل. وقيل بالنظر للجملة فقط لأن بعض أفراد القرن الذي بعده كأحد المجتهدين يفضل بعض الصحابة ممن لم يرق إلى درجته في الاجتهاد (الراشدون) جمع راشد وهو الموفق في أمره (والمهديون) جمع مهدي (وأن لا يذكر) أي: إذا خطرت هذه المسألة بالبال فينبغي اعتقاد أن لا يذكر الخ (و) يجب

الرَّسُولِ إِلَّا بِأَحْسَنِ ذِكْرِ وَالْإِمْسَاكَ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَلَهُمْ أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُلْتَمَسَ لَهُمْ أَحْسَنُ الْمَخَارِجِ وَيُظَنَّ بِهِمْ أَحْسَنُ الْمَذَاهِبِ. وَالطَّاعَةُ لِأُئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وَلَاةِ أُمُورِهِمْ وَعِلْمَانِهِمْ وَاتِّبَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَاقْتِفَاءُ آثَارِهِمْ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ، وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ فِي الدِّينِ، وَتَرْكُ كُلِّ مَا أَخَذَهُ الْمُخْذِلُونَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

(بَابُ) مَا يَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ

الْوُضُوءُ يَجِبُ لِمَا يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِ الْمَخْرَجِينَ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ، أَوْ لِمَا يَخْرُجُ مِنَ الذَّكَرِ مِنْ مَذْيٍ مَعَ غَسَلِ الذَّكَرِ كُلِّهِ مِنْهُ، وَهُوَ مَاءٌ أَيْضُ رَقِيقٌ يَخْرُجُ عِنْدَ اللَّذَّةِ بِالْإِنْعَاظِ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ أَوْ التَّذْكَارِ، وَأَمَّا الْوَذْيُ فَهُوَ مَاءٌ أَيْضُ خَائِزٌ يَخْرُجُ بِإِثْرِ الْبَوْلِ يَجِبُ مِنْهُ مَا يَجِبُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْمَنِي فَهُوَ الْمَاءُ الدَّافِقُ الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ اللَّذَّةِ الْكُبْرَى

(الإمساك عما شجر) أي: وقع (بينهم) في الحروف ونحوها (و) يجب اعتقاد (أنهم أحق) أي: أولى (الناس بأن يلتمس) أي يطلب (لهم أحسن المخارج) أي التأولات فيما وقع. ولا تناقض في كلامه، فإن الإمساك في حق العامة والتأويل في حق الخاصة (ويظن) أي يتيقن (بهم أحسن المذاهب) أي الآراء (والطاعة) مبتدأ والخبر محذوف أي: واجبة (لأئمة المسلمين) بالاعتقاد والفعل وبين الأئمة بقوله (من ولاة أمورهم) أي: حكمهم (وعلمائهم) العاملين بعلمهم فإنهم الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر (واتباع الخ) مبتدأ خبره محذوف أي: واجب والمراد بالسلف الصالح الصحابة وفسر الاتباع بقوله (واقْتِفَاءُ) أي: اتباع (آثارهم) جمع أثر وهو كناية عن أقوالهم وأفعالهم (والاستغفار) أي: طلب المغفرة (لهم) أي: السلف الصالح الأعم من الصحابة، ففي عبارته استخدام (وترك) مبتدأ خبره محذوف أي واجب (المراء) بالمد جحد الحق (والجدال) مقابلة الحجة بالحجة فإن كان لا لإظهار حق فهو مذموم وهو المراد هنا وإلا فهو محمود لقوله تعالى: ﴿وَجَادِلْهُمْ بَالِغِيهِمْ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥] (وترك كل الخ) أي واجب لحديث «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد».

باب ما يجب منه الوضوء والغسل

(باب) أي: هذا باب في بيان (ما يجب منه) أي: من أجله (الوضوء والغسل).

(من بول الخ) بيان لما يخرج من المخرجين (من مذي) بيان لما يخرج من الذكر ولا بد أن يكون غسله منه بنية (وهو) أي: المذي بسكون المعجمة وقد تكسر فتشدد الياء (وبالإنعاط) أي: قيام الذكر (خائر) بمعجمة ومثلثة أي: ثخين (بإثْر) بكسر الهمزة وسكون المثناة أي: عقب (البول) غالباً لأنه قد يخرج من غير بول (وأما المني) ذكره مع موجبات

بِالْجَمَاعِ، رَائِحَتُهُ كَرَائِحَةُ الطَّلَعِ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ مَاءٌ رَقِيقٌ أَضْفَرُ، يَجِبُ مِنْهُ الطَّهْرُ فَيَجِبُ مِنْ هَذَا طَهْرُ جَمِيعِ الْجَسَدِ كَمَا يَجِبُ مِنْ طَهْرِ الْحَيْضَةِ، وَأَمَّا دَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ فَيَجِبُ مِنْهُ الْوُضُوءُ، وَيُسْتَحَبُّ لَهَا وَلِسَلْسِ الْبَوْلِ أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ بِنَوْمٍ مُسْتَقْبَلٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سُكْرِ أَوْ تَخَبُّطٍ جُنُونٍ، وَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنَ الْمَلَامَسَةِ لِللِّدَّةِ وَالْمُبَاشَرَةِ بِالْجَسَدِ لِللِّدَّةِ وَالْقُبْلَةِ لِللِّدَّةِ، وَمِنْ مَسِّ الذَّكَرِ. وَاخْتَلَفَ فِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرَجَهَا فِي إِيْجَابِ الْوُضُوءِ بِذَلِكَ. وَيَجِبُ الطَّهْرُ مِمَّا ذَكَرْنَا مِنْ خُرُوجِ الْمَاءِ الدَّافِقِ لِللِّدَّةِ فِي نَوْمٍ أَوْ

الوضوء لأنه قد يوجهه في غير الصورة التي ذكرها كما إذا خرج في يقظة بغير لذة لا على وجه السلس أو على وجهه، وفارق أكثر الزمن (كرائحة الطلع) بالعين المهملة أي: كرائحة غباره وهو ما يكون على فحل النخل المعروف بالذكار (وماء المرأة) أي: منها (فيجب من هذا) أي: المني الشامل لمني الرجل ومني المرأة وهو مكرر مع ما قبله بالنسبة لمني المرأة (من طهر الحيضة) أي انقطاع الدم (وأما دم الاستحاضة) وهو سيلان الدم في غير زمن الحيض على وجه السلس (فيجب منه الوضوء) إذا لم يلزم نصف الزمن أو أكثره بأن كان انقطاعه أكثر. فإن لازم النصف فأكثر استحباب لها الوضوء لكل صلاة ومثلها في ذلك (سلس البول) بكسر اللام اسم فاعل ومثل البول غيره من سائر الإحداث ومحل ذلك ما لم تقدر المستحاضة وصاحب السلس على رفع النزال بالتداوي وإلا نقض (من زوال العقل الخ) لما أنهى الكلام على الأحداث شرع في الأسباب والمراد بزوال العقل استتاره (بنوم مستثقل) وهو ما لا يشعر صاحبه بشيء (أو إغماء) وهو مرض في الرأس إذا تغلب على صاحبه يمنعه الشعور (أو سكر) بسكون الكاف ولو كان بحلال كلبن حامض لا يظنه يسكر (أو تخبط جنون) الأولى: أو جنون لأن زوال العقل به والتخبط مضاعف له (من الملامسة) أي: لمن يشتهي عادة باليد (لللذة) أي: لقصدها أو وجودها أو هما معاً ولو على حائل، والملموس مثل اللامس إذا بلغ والتد ولا ينتقض وضوء الصبي بلمسه بل ولا بجماعه ولو مس ذكره فإن لذته كلا لذة - وفي الطبعة الأولى إذا لم يمس ذكره وهو تحريف - (والمباشرة بالجسد) أي: غير اليد ثلاثاً يتكرر مع ما قبله (والقُبْلَةُ لِلدَّةِ) هذا القيد مخالف للمشهور، والمشهور أنها تنقض مطلقاً إذا كانت على فم من يشتهي ولو من امرأة لمثلها، وأما على غير الفم فتقيد بقصد اللذة أو وجودها (ومن مس الذكر) أي: ذكر نفسه من غير حائل بباطن الكف أو بباطن الأصابع أو بجنبهها بشرط كونه بالغاً (اختلف الخ) والصحيح عدم بمسه وكذا لا ينتقض بمس الدبر ولا الاثنين ولا موضع الجب.

تتمة: ينتقض الوضوء بالردة وبالشك في الناقض سواء كان سبباً أو حدثاً ما لم يستكحه الشك.

(ويجب الطهر) أي: الغسل (من خروج الماء) أي: المني (لللذة الخ) قيد في الخارج

يَقْطَعُ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، أَوْ انْقِطَاعَ دَمِ الْحَيْضَةِ أَوْ الْإِسْتِحَاضَةِ أَوْ النَّفَاسِ، أَوْ بِمَغِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ، وَمَغِيبِ الْحَشْفَةِ فِي الْفَرْجِ يُوجِبُ الْغُسْلَ وَيُوجِبُ الْحَدَّ وَيُوجِبُ الصَّدَاقَ، وَيَحْصُنُ الزَّوْجَيْنِ، وَيُحِلُّ الْمُطْلَقَةَ ثَلَاثًا لِلَّذِي طَلَّقَهَا، وَيُفْسِدُ الْحَجَّ، وَيُفْسِدُ الصَّوْمَ.

وَإِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ تَطَهَّرَتْ، وَكَذَلِكَ إِذَا رَأَتْ الْجُفُوفَ تَطَهَّرَتْ مَكَانَهَا رَأَتْهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ سَاعَةٍ، ثُمَّ إِنْ عَاوَدَهَا دَمٌ أَوْ رَأَتْ صُفْرَةً أَوْ كُدْرَةً تَرَكَتِ الصَّلَاةَ،

يقظة وأما الخارج في النوم فلا يشترط فيه لذة، ثم إنه كرر هذا جمعاً للنظائر، وتقديمه له كان استطراداً وهو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة (دم الحيضة) أي: الحيض فإنه أعم من الحيضة لأنه يشترط فيها تقدم طهر فاصل. والحيض هو الدم الخارج من قبل من تحمل عادة لغير نفاس ولا علة. وبقولنا ولا علة خرج دم الاستحاضة فإنه لا يجب منه الغسل خلافاً للمصنف. نعم يستحب كما رجع إليه مالك، ثم إن الموجب للغسل هو نفس الحيض والنفاس وأما انقطاعهما فشرط صحة لأن النفاس يجب منه الغسل وإن لم يخرج دم مع الولد (أو بمغيب الحشفة) أي: الكمرة كلها أو قدرها ممن لم تكن له حشفة بأن قطعت أو خلقت بدونها (في الفرج) أي: ولو فرج بهيمة ومثل الفرج الدبر (يوجب الغسل) أعاده لجمع النظائر فإنه كما يوجب الغسل (يوجب الحد) أي حد الزنا وإن لم يحصل انتشار، وهو رجم المحصن وجلد غيره مائة، أو حد اللواط وهو الرجم مطلقاً إذا كان بالغاً طائعاً (ويوجب الصداق) أي: كماله على البالغ في المطيعة وإن لم يحصل انتشار، والنصف حاصل بالعقد (ويحصن الزوجين) أي: إذا حصل انتشار وكانا بالغين (ويحل المطلقة ثلاثاً) أي بشرط الانتشار (ويفسد الحج) أي: إذا وقع قبل الوقوف أو بعده وقبل طواف الإفاضة ورمي الجمرات في يوم النحر (ويفسد الصوم) أي: وإن لم ينتشر وعليه القضاء والكفارة في الفرض الحاضر إن تعمدته وإلا فالقضاء فقط.

(القصة) بفتح القاف: ماء أبيض يخرج آخر الحيض. و(الجفوف) والجفاف مصدران لـ «جَفَّ» وهو أن تدخل المرأة خرقاً في فرجها فتخرجها جافة لا بلل عليها فهو علامة ثانية لانقطاع دم الحيض. إلا أن القصة أبلغ منه في الدلالة على انقطاعه على المختار (تطهرت مكانها) أي: تغتسل ساعة رؤيتها لإحدى العلامتين (رأته) أي: الطهر لمفهوم من قوله تطهرت والمراد رأت علامته. وظاهر كلامه أن لا حد لأقل الحيض، وهو كذلك في باب العبادات. وأما بالنسبة للعدة والاستبراء فلا بد من القدر الذي يحكم النساء فيه بأنه حيض (صفرة) أي: شيئاً كالصديد تعلوه صفرة والكدره شيء كدر كغسالة اللحم لأن ذلك يحسب حيضاً إذا كان قبل طهر تام، وهي مسألة الملققة التي قال فيها خليل: وإن تقطع طهر لفقت أيام الدم فقط ثم هي مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم وتصلي وتوطأ، أي أنها تغتسل

ثُمَّ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، وَلَكِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ كَدَمٍ وَاحِدٍ فِي الْعِدَّةِ وَالْإِسْتِيزَاءِ حَتَّى يَبْعُدَ مَا بَيْنَ الدَّمِينِ مِثْلَ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةٍ، فَيَكُونُ حَيْضًا مُؤْتَنَفًا، وَمَنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ بَلَغَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَتَطَهَّرُ وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا. وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ الثَّقَسَاءِ وَإِنْ كَانَ قُرْبَ الْوِلَادَةِ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ، وَإِنْ تَمَادَى بِهَا الدَّمُ جَلَسَتْ سِتِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اغْتَسَلَتْ وَكَانَتْ مُسْتَحَاضَةً تُصَلِّي وَتَصُومُ وَتُوطَأُ.

(بَابُ) طَهَارَةِ الْمَاءِ وَالثُّوبِ وَالْبُقْعَةِ وَمَا يُجْزَىءُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ

وَالْمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لِذَلِكَ بِالْوُضُوءِ أَوْ بِالتَّطَهُّرِ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطُّهْرُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مَشُوبٍ بِنَجَاسَةٍ وَلَا بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ لِشَيْءٍ خَالَطَهُ

فِي أَيَّامِ التَّلْفِيقِ كُلَّمَا انْقَطَعَ وَبَعْدَ أَنْ تَضُمَّ أَيَّامُ الدَّمِ لِبَعْضِهَا حَتَّى تَكْمَلَ عَادَتُهَا وَتَسْتَظْهَرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ تَكُونُ مُسْتَحَاضَةً، أَيْ يَحْكُمُ عَلَى الدَّمِ النَّازِلِ بِأَنَّهُ دَمٌ عِلَّةٌ وَفَسَادٌ وَلَا تَعْتَدُ فِي أَيَّامِ التَّلْفِيقِ بِالتَّطَهُّرِ الَّذِي بَيْنَ الدَّمِينِ إِذَا نَقَصَ عَنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا (مِثْلَ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ أَوْ عَشْرَةٍ) هَذَانِ الْقَوْلَانِ خِلَافَ الْمَشْهُورِ، وَالْمَشْهُورُ أَنَّ أَقْلَ الطَّهْرِ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا (بَلَغَتْ) أَوْ مَكْنَتْ (خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا) إِنْ كَانَتْ مَبْتَدَأَةً، أَوْ اسْتَظْهَرَتْ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَلَى أَكْثَرِ عَادَتِهَا إِنْ كَانَتْ مَعْتَادَةً مَا لَمْ يَجَاوِزِ الْخَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا (ثُمَّ هِيَ) بَعْدَ الْخَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا أَوْ بَعْدَ عَادَتِهَا وَالْإِسْتَظْهَارُ (مُسْتَحَاضَةٌ تَتَطَهَّرُ) أَيْ نَدْبًا عِنْدَ انْقِطَاعِ الدَّمِ (وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا) أَيْ: يَجَامِعُهَا لِأَنَّهَا فِي حَكْمِ الطَّاهِرِ لِعَدَمِ اعْتِبَارِ الدَّمِ النَّازِلِ خُصُوصًا إِذَا لَازِمَ جُلُوسُ الزَّمَنِ (ثُمَّ اغْتَسَلَتْ) أَيْ بَعْدَ تَمَامِ السَّتِينِ وَلَا يَعْتَبَرُ الدَّمُ النَّازِلُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنْ انْقَطَعَ الدَّمُ عَقِبَ الْوِلَادَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِقَلِيلٍ وَمَكْنَتْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا مِثْلًا بِدُونِ غَسْلِ وَصَلَاةٍ جَهْلًا قَضَتْ الصَّلَاةَ مِنْ ابْتِدَاءِ انْقِطَاعِهِ. وَإِنْ تَقَطَّعَ الدَّمُ النَّفَاسَ لَفَقَتْ سِتِينَ يَوْمًا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَبْتَدَأَةِ وَالْمَعْتَادَةِ.

بَابُ طَهَارَةِ الْمَاءِ وَالثُّوبِ وَالْبُقْعَةِ وَمَا يُجْزَىءُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ

(بَابُ) أَيْ هَذَا الْبَابُ فِي بَيَانِ اشْتِرَاطِ (طَهَارَةِ الْمَاءِ) أَيْ طَهْوَرِيَّتِهِ لِلْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ اللَّذَيْنِ تَقْدَمُ مَوْجِبُهُمَا (و) اشْتِرَاطِ طَهَارَةِ (الثُّوبِ وَالْبُقْعَةِ) لِلصَّلَاةِ وَكَانَ الْأَوَّلَى ذِكْرَ طَهَارَةِ الثُّوبِ وَالْبُقْعَةِ (وَمَا يُجْزَىءُ مِنَ اللَّبَاسِ) فِي بَابِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهَا مِنْ شُرُوطِهَا.

(وَالْمُصَلِّي يُنَاجِي) أَيْ: يَخَاطِبُ (رَبَّهُ) بِقَوْلِهِ: إِيَّاكَ نَعْبُدُكَ، وَهَذَا بَعْضُ حَدِيثِ ذِكْرِهِ لِيَرْتَبَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ (فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ) أَيْ يَسْتَعِدَّ (لِلذَلِكَ) أَيْ: الْمَذْكُورِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْمَنَاجَاةِ (بِالْوُضُوءِ أَوْ بِالتَّطَهُّرِ) أَيْ: الْغَسْلِ إِنْ وَجِبَ (وَيَكُونُ ذَلِكَ) أَيْ الْوُضُوءُ وَالْغَسْلُ (بِمَاءٍ طَاهِرٍ) أَيْ: طَهْوَرٍ (غَيْرِ مَشُوبٍ) أَيْ: مَخْلُوطٍ (بِنَجَاسَةٍ) غَيْرِ أَحَدٍ أَوْ صَافٍ الثَّلَاثَةَ

مِنْ شَيْءٍ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ، إِلَّا مَا غَيَّرَتْ لَوْنَهُ الْأَرْضُ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْ سَبَخَةٍ أَوْ حَمَاقَةٍ أَوْ نَحْوِهِمَا، وَمَاءُ السَّمَاءِ وَمَاءُ الْعُيُونِ وَمَاءُ الْآبَارِ وَمَاءُ الْبَحْرِ طَيِّبٌ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ لِلنَّجَاسَاتِ، وَمَا غَيَّرَ لَوْنَهُ شَيْءٌ طَاهِرٌ حَلَّ فِيهِ، فَذَلِكَ الْمَاءُ طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ فِي وَضْوءٍ أَوْ طَهْرٍ أَوْ زَوَالِ نَجَاسَةٍ، وَمَا غَيَّرَتْهُ النَّجَاسَةُ فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ وَلَا مُطَهَّرٍ، وَقَلِيلُ الْمَاءِ يَنْجُسُهُ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ وَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْهُ. وَقَلَّةُ الْمَاءِ مَعَ إِحْكَامِ الْغَسْلِ سُنَّةٌ، وَالسَّرَفُ مِنْهُ غُلُوٌّ وَبِدْعَةٌ. وَقَدْ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمُدٍّ وَهُوَ وَزْنُ رِطْلٍ وَثُلُثٍ، وَتَطَهَّرَ بِصَاحٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمُدٍّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(ولا بماء) بالمد معطوف على مقدر والتقدير فلا يصح بماء شابهته نجاسة ولا بماء (قد تغير لونه) تحقيقاً أو ظناً (لشيء) أي: لأجل شيء مفارق (خالطه) ومثل اللون الطعم أو الريح، وكرر ذلك بحسب المفهوم ليعمم في المخالط ويرتب عليه قوله (إلا ما غيرت لونه الأرض) وكذلك طعمه وريحه فلا يضر تغير الماء بقراره والسبخة بفتحات الأرض ذات الملح. والحماة بفتح المهملة وسكون الميم بعدها همزة الطين الأسود الممتن (أو نحوهما) كالتراب والملح والكبريت والشب والجيس والجير ولو محرقاً، فإن هذه من أجزاء الأرض فلا يضر التغير بها ولو طرحت قصداً على المشهور، وكذا لا يضر التغير بالسّمك الحي ولا بالطحلب وهو الريم الذي يعلو على وجه الماء (وماء السماء الخ) مبتدأ خبره طيب، وأفرد الخبر لأن المبتدأ واحد وإن اختلف بالإضافة هو يشمل المطر والندى والثلج والبرد والجليد ولو ذاب بفعل فاعل (وماء البحر) ولو ملحاً (طيب) مرادف لطاهر فذكره بعده للتفسير (وما غير لونه) أي: أو طعمه أو ريحه (بشيء طاهر) مما يفارقه غالباً كلبن أو عسل أو عجين، ويستثنى من المفارق القطران الذي يكون دباغاً للقربة فإنه لا يضر التغير به ولو لوناً وطعماً وريحاً، وأما لو كان غير دباغ فإن تغير اللون أو الطعم تضر بخلاف الريح. ولا بد من تحقيق كون المغير مفارقاً، وأما لو تحققنا أو ظننا التغير وشككنا في المغير هل هو مفارق أو لا فالماء باقٍ على طهوريته ولا يضر التغير بمفارق مجاور غير ملاصق (أو زوال نجاسة) فمن استنجى به يعيد الاستنجاء لأنه أزال النجاسة دون حكمها، ولا يغسل ثيابه التي لاقت المحل المغسول بذلك الماء لزوال عين النجاسة (وقليل الماء) كآنية الغسل ولو بالنسبة للمتوضئ. ثم إن المعتمد أنه لا ينجس الماء إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة ولو كان قليلاً. نعم يكره استعمال القليل الذي لم يغيّره النجاسة مع وجود غيره إن كانت فوق الفطرة (وقلة الماء الخ) هذه المسألة كان حقها أن تذكر في باب الوضوء، والمراد أن تقليله في حال الاستعمال وإن كان على شاطئ بحر (مع إحكام) بكسر الهمزة أي: إتقان (الغسل) بفتح الغين المعجمة (سنة) أي: مستحب (والسرف) أي: الإكثار منه (غلو) أي: زيادة في الدين (وبدعة) أي: أمر محدث مخالف للسنّة (وقد توضأ الخ) استدلال على استحباب تقليل الماء وليس المراد أن هذا أحد لا يجزىء ما دونه.

وَطَهَارَةُ الْبُقْعَةِ لِلصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ، وَكَذَلِكَ طَهَارَةُ الثَّوْبِ قَلِيلٌ: إِنَّ ذَلِكَ فِيهِمَا وَاجِبٌ وَجُوبُ الْفَرَائِضِ، وَقِيلَ: وَجُوبُ السُّنَنِ الْمُؤَكَّدَةِ، وَيُنْهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي مَعَاطِنِ الْإِبِلِ، وَمَحَجَّةِ الطَّرِيقِ، وَظَهَرَ بَيِّنَةُ اللَّهِ الْحَرَامِ، وَالْحَمَامِ حَيْثُ لَا يُوقَنُ مِنْهُ بِطَهَارَةٍ، وَالْمَزْبَلَةِ، وَالْمَجْزَرَةِ، وَمَقْبَرَةِ الْمُشْرِكِينَ وَكَتَائِسِهِمْ.

وَأَقْلُ مَا يُصَلِّي فِيهِ الرَّجُلُ مِنَ اللَّبَاسِ ثَوْبٌ سَاطِرٌ مِنْ دِرْعٍ أَوْ رِدَاءٍ. وَالذَّرْعُ: الْقَمِيصُ. وَيُكْرَهُ أَنْ يُصَلِّي بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَى أَكْتَافِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُعَذِّ، وَأَقْلُ مَا

(وطهارة البقعة) أي: تطهير ما تمسه أعضاء المصلي فلا يضر نجاسة طرف الحصى الذي لا تمسه الأعضاء، ولا نجاسة ما تحت صدره عند عدم المماس، ولا نجاسة نعله عند الصلاة على الجنابة إذا لم تتحرك (الثوب) أي: محمول المصلي ولو طرف عمامته الملقى بالأرض ولو لم يتحرك بحركته (واجب) أي مع الذكر والقدرة دون العجز والسنين (المؤكدة) المناسب أن يقول أي المؤكدة ليكون تفسيراً لكون السنة واجبة وقد شهر كل من القولين، فمن صلى بالنجاسة عامداً أعاد أبدأ على القول الأول، وفي الوقت على القول الثاني (في معاطن الإبل) جمع معطن بوزن مجلس، أي: موضع اجتماعها بعد رجوعها من الشرب الأول منتظرة للشرب الثاني، ويسمى الأول نهلاً والثاني عللاً بفتحات فيها والنهي للكراهة ولو فرش شيئاً طاهر أو صلى عليه لأنه لا يأمن من نفارها، ولذا جازت الصلاة في مرايض الغنم والبقر (ومحجة الطريق) أي: وسطه ومحل الكراهة إن لم تتيقن الطهارة أو يفرش طاهراً، وأما النهي عن الصلاة فوق ظهر الكعبة فللتحريم لأن العبرة بالاستقبال بنائها لا هوائها خلافاً لبعضهم (والحمام) أي داخله وأما في محل نزع الثياب فلا كراهة (حيث لا يوقن الخ) أي: فمتى تيقنت الطهارة انتفت الكراهة، والنهي عن الصلاة في (المزبلة) أي مكان طرح الزبل (والمجزرة) بكسر الزاي، أي: مكان الذبح والنحر نهى كراهة وتنقي موضع شيء طاهر للصلاة عليه إن لم يكن فيها موضع مأمون من النجاسة (ومقبرة) بتثنية الباء، والتحقيق أن الصلاة في المقبرة مطلقاً تكره عند الشك في الطهارة وتجوز عند تيقنها لا فرق بين مقبرة المشركين والمسلمين. والنهي عن الصلاة في الكتائس نهى كراهة.

(ثوب ساتر) أي للعورة وهي ما بين السرة والركبة، وبين ذلك بما يزيد على الواجب بقوله: (من درع الخ). وليس المراد بالرداء ما يوضع فوق الثياب على عاتق المصلي، بل ما يلتحف به، لأن الكلام في أصل الستر الواجب لا في الزائد عليه ويشترط في الساتر أن لا يكون شفافاً لا يحجب ما وراءه وإلا كان كالعدم. فإن صلى مكشوف السواتين أي القبل والدبر عامداً أعاد أبدأ، وعاجزاً أو ناسياً أعاد في الوقت، وإن صلى مكشوف الأليتين أو العانة أو بعض ذلك أعاد في الوقت، وأما كشف الفخذ فلا إعادة فيه وإن حرم (أن يصلي) أي: الرجل (بثوب) كإزار في وسطه (ليس على أكتافه) أي: كتفيه (منه شيء) ومحل

يُجْزَىءُ الْمَرْأَةُ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الدُّرْعُ الْخَصِيفُ السَّابِغُ الَّذِي يَسْتُرُ ظَهْرَ قَدَمَيْهَا، وَخِمَارٌ تَتَّقَعُ بِهِ وَتُبَاشِرُ بِكَفَيْهَا الْأَرْضَ فِي السُّجُودِ مِثْلَ الرَّجُلِ.

(بَابُ) صِفَةِ الْوُضُوءِ وَمَسْنُونِهِ وَمَفْرُوضِهِ وَذِكْرِ الْاسْتِجْمَاءِ وَالِاسْتِجْمَارِ

وَلَيْسَ الْاسْتِجْمَاءُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُوصَلَ بِهِ الْوُضُوءُ لَا فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ وَلَا فِي فَرَائِضِهِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِجْبَابِ زَوَالِ النِّجَاسَةِ بِهِ أَوْ بِالِاسْتِجْمَارِ لَيْلًا يُصَلِّي بِهَا فِي جَسَدِهِ وَيُجْزَىءُ فِعْلُهُ بِغَيْرِ نِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ غَسَلَ الثَّوْبِ النَّجِسِ.

وَصِفَةُ الْاسْتِجْمَاءِ أَنْ يَبْدَأَ بَعْدَ غَسْلِ يَدَيْهِ فَيَغْسِلَ مَخْرَجَ الْبَوْلِ، ثُمَّ يَمْسَحَ مَا فِي

الكرهية إن وجد غيره (وأقل ما يجزىء المرأة الخ) أي أقلية لا إعادة معها لا في الوقت ولا في غيره فإن نقصت عن ذلك بأن كشفت رأسها أو صدرها أو كفتها أو ثديها أو ساقها أو ذراعيها أعادت في الوقت، وهو في الظهريين الاصفرار وفي العشاء الليل كله وفي الصباح للإسفار البين. وأما كشف بطنها وما حاذاه من ظهرها إلى ساقها بإخراج الغاية ففيه الإعادة أبداً مع العمد وفي الوقت مع العجز والنسيان (الدرع) أي: القميص الذي يسلك في العنق (الخصيف) بالحاء المهملة، أي: الكثيف (السابغ) بالموحدة والغين المعجمة، أي التام (وخمار) بكسر المعجمة (تتقنع) أي: تستر به شعرها وعنقها ويشترط أن يكون كثيفاً (وتباشر الخ) محل هذه المسألة باب الصلاة، ولكن لما كان يتوهم من قوله يستر ظهور قدميها أنها تستر الكفين أيضاً ذكرها هنا لدفع ذلك (مثل الرجل) منصوب على الحال.

بَابُ صِفَةِ الْوُضُوءِ وَمَسْنُونِهِ وَمَفْرُوضِهِ وَذِكْرِ الْاسْتِجْمَاءِ وَالِاسْتِجْمَارِ

(بَابُ) أي: هذا باب في بيان (صفة الوضوء و) بيان (مسنونه) وهو ما قابل المفروض فيشمل المندوب (و) بيان (الاستجماء والاستجمار) حكماً وصفة.

(لا في سنن) أي لا يعد في سنن (الوضوء)، ولا في مستحباته أيضاً، وهو كالتعليل لقوله: وليس الاستجماء الخ (وهو من باب) أي: طريق (إيجاب) أي وجوب، فهو مبني على القول بأن إزالة النجاسة واجبة (به) أي: الاستجماء بالماء الظهور المذكور في الباب قبله (أو بالاستجمار) بالأحجار، وقضية كونه من باب إزالة النجاسة عدم كفاية الحجر فيه إلا أن يقال أنه من ذلك الباب في الجملة (ويجزىء الخ) أي: لأن إزالة النجاسة لا تتوقف على نية.

(غسل يده) أي: اليسرى قبل أن يلاقي بها الأذى لثلاث تعلق بها رائحته إذا لقيه بها وهي جافة (فيغسل) الأولى بغسل ليكون متعلقاً يبيد ذلك بعد أن يسلم ذكره وينتبه نترأ خفيفاً حتى لا يبقى فيه شيء من البول. ثم إن تقديم غسل محل البول مستحب لثلاث تتجسس

الْمَخْرُجِ مِنَ الْأَذَى بِمَدْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ بِيَدِهِ، ثُمَّ يَحْكُمُهَا بِالْأَرْضِ وَيَغْسِلُهَا، ثُمَّ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ وَيُؤَاضِلُ صَبَّهُ وَيَسْتَرْخِي قَلِيلًا، وَيُجِيدُ عَزَكَ ذَلِكَ بِيَدِهِ حَتَّى يَنْتَظِفَ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُ مَا بَطَنَ مِنَ الْمَخْرَجِينَ، وَلَا يَسْتَنْجِي مِنْ رِيحٍ، وَمَنْ اسْتَجَمَرَ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ يَخْرُجُ آخِرُهُنَّ نَقِيًّا أَجْزَأَهُ، وَالْمَاءُ أَطْهَرُ وَأَطْيَبُ وَأَحَبُّ إِلَى الْعُلَمَاءِ. وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ بَوْلٌ وَلَا غَائِطٌ وَتَوَضَّأَ لِحَدِيثٍ أَوْ نَوْمٍ أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُوجِبُ الْوُضُوءَ، فَلَا بُدَّ مِنْ غَسْلِ يَدَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِنَاءِ.

وَمِنْ سُنَّةِ الْوُضُوءِ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ دُخُولِهِمَا فِي الْإِنَاءِ، وَالْمُضْمَضَةُ، وَالِاسْتِنْشَاقُ، وَالِاسْتِنْثَارُ، وَمَسْحُ الْأُذُنَيْنِ سُنَّةٌ وَبَاقِيهِ فَرِيضَةٌ. فَمَنْ قَامَ إِلَى وَضُوءٍ مِنْ نَوْمٍ أَوْ غَيْرِهِ فَقَدْ

يده منه إذا قدم غسل محل الغائط (ثم يمسح ما في المخرج) أي: ما على الدبر (من الأذى بمدر) أي: طوب أو طين يابس (أو غيره) مما يجوز الاستجمار به (أو بيده) اليسرى إن لم يجد غيرها، ليكون جامعاً بين الاستجمار والاستنجاء. وكما يطلب الجمع بينهما في الدبر يطلب في قبل الرجل خلافاً لظاهر المصنف (ويسترخي قليلاً) أي لأن في المخرج طيات تنكش عند ملاقة الماء فإذا استرخى تمكن من غسلها، (ويجيد) أي: يبالغ في (عرك) أي ذلك المخرج، ويكفي أن يغلب على ظنه طهارته (ما بطن من المخرجين) أي: دبر الرجل وقبل المرأة، وقد نصوا على أن إدخال أصبع فيهما حرام (ولا يستنجي الخ) أي: يكره ذلك (بثلاثة أحجار) لا مفهوم للعدد ولا للأحجار، بل المدار على ما ينفي المحل من كل جانب طاهر غير مؤذ ولا محترم، ويجوز الاقتصار على الاستجمار، غير أن الماء كما قال (أطهر) أي أنقى للمحل (وأطيب) أي للنفس لأنه يذهب الشك. وقد وقع خلاف في موضع الاستجمار، فقليل إنه صار طاهراً، وقيل إنه نجس معفو عنه لأن حكم الخبث لا يرفع إلا بالمطلق (وتوضأاً لحديث) لا مفهوم له، فإن غسل اليدين مطلوب حتى المجدد الذي لم يخرج منه حدث (ومن سنة الوضوء الخ) كرهه ليرفع ما يوهمه قوله فلا بد الخ من الفرضية والتاء والتأنيث لا الموحدة أي: ومن جنس السنة، فصح التبعض، ومحل توقف السنة على كون الغسل قبل الإدخال إن كان الماء قليلاً وأمكن الإفراغ منه وإلا أدخلهما (والمضمضة وهي) خضخضة الماء ومجه (والاستنشاق) وهو جذب الماء بنفسه إلى داخل أنفه (والاستنثار) وهو إخراج الماء بريح الأنف مع وضع السبابة والإبهام من اليسرى على الأنف. فالوضع من تمام السنة (ومسح الأذنين) أي ظاهرهما وباطنهما (سنة) خبر عن قوله: والمضمضة، والمراد أن كل واحد من المضمضة - أي باقي الوضوء - (فريضة) وهو مشكل، فإن منه ما هو سنة كرد مسح الرأس وتجديد الماء للأذنين والترتيب، وما هو مستحب كالتسمية في أوله. وإيجاب بأنه أراد بباقيه بقية الأعضاء المغسولة والممسوحة استقلالاً لا تبعاً وذلك الوجه واليدان والرأس والرجلان (فمن قام الخ) شروع في الصفة بما

قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: يَبْدَأُ فَيُسَمِّي اللَّهَ، وَلَمْ يَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَكَوْنُ الْإِنَاءِ عَلَى يَمِينِهِ أَمْكَنُ لَهُ فِي تَنَاوُلِهِ، وَيَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ قَبْلَ أَنْ يُدْخِلَهُمَا فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، فَإِنْ كَانَ قَدْ بَالَ أَوْ تَعَوَّطَ غَسَلَ ذَلِكَ مِنْهُ ثُمَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَيَأْخُذُ الْمَاءَ فَيَمْضِضُ فَاهُ ثَلَاثًا مِنْ عَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ شَاءَ أَوْ ثَلَاثَ عَرَفَاتٍ، وَإِنْ اسْتَأْكَ بِأَصْبُعِهِ فَحَسَنٌ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأَنْفِهِ الْمَاءَ وَيَسْتَنْثِرُهُ ثَلَاثًا يَجْعَلُ يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ كَامِتِخَاطِهِ، وَيُجْزِئُهُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثٍ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، وَلَهُ جَمْعُ ذَلِكَ فِي عَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ وَالنَّهْيُ أَحْسَنُ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا، وَإِنْ شَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى، فَيَجْعَلُهُ فِي يَدَيْهِ جَمِيعًا ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى وَجْهِهِ فَيُفْرِغُهُ عَلَيْهِ غَاسِلًا لَهُ بِيَدَيْهِ مِنْ أَعْلَى جَبْهَتِهِ، وَحَدَّهُ مَنَابِتُ شَعْرِ رَأْسِهِ إِلَى طَرَفِ ذَقْنِهِ وَدَوْرَ وَجْهِهِ كُلَّهُ مِنْ حَدِّ عَظْمِي لَحْيَيْهِ إِلَى صُدْغَيْهِ، وَيُمِرُّ يَدَيْهِ عَلَى مَا غَارَ مِنْ

فيها من المندوبات، أي من أراد الوضوء ولو تجديداً (بعض العلماء) متى أطلقه في هذا الكتاب، فالمراد به ابن حبيب أو هو مع غيره كما هنا (فيسمي الله) أي ندباً، وينبغي تكميل البسملة (وكون الإناء الخ) أي: فيستحب ذلك إن كان مفتوحاً، وإلا فعلى اليسار أفضل (ثلاثاً) ظاهره أن التثنية من تمام السنة وهو قول، ومقابله أن الأولى سنة وكل من الثانية والثالثة مستحب ورجح (فإن كان قد بال الخ) هذه الجملة معترضة بين قوله فيغسل يديه الخ، وبين قوله ثم يدخل يده. والمراد بقوله: ثم توضع الوضوء اللغوي أي غسل اليدين، فهو متعلق بهذه الجملة لما تقدم من أن غسل اليدين إنما يكون بعد الاستنجاء. فقوله فيغسل يديه الخ، محمول على من لم يحصل منه ما يوجب الاستنجاء، وإلا قدم الاستنجاء ثم غسل يديه (بأصبعه) أي: مع فقد الأراك وإلا فهو أفضل ويكون عرضاً في الأسنان حتى باطنها وطولاً في اللسان. ويستحب البداء بجانب الفم الأيمن. وينبغي أن يكون مع المضمضة (أقل من ثلاث) أي: من ثلاث مرات، لأن الأولى سنة وكل من الثانية والثالثة مستحب وكذلك الاستنشاق والاستنثار (وله جمع ذلك) أي ما ذكر من المضمضة والاستنشاق (والنهاية أحسن) بأن يتمضمض ثلاث مرات من ثلاثة غرفات ثم يستنشق كذلك (ثم ينقله الخ) ظاهره اشتراط نقل الماء، والمشهور أنه لا يشترط النقل إلا لمسح الرأس، فلو نزل الماء على أعضاء من ميزاب ونحوه ودلكها بباطن كفه كفى، ولا يكفي ذلك في الوضوء بظاهر الكف ولا بالمرفق مع إمكانه بباطن الكف ويكفي ذلك في الغسل (من أعلى) متعلق بما تقدم من قوله فيفرغه وقوله غاسلاً. والجهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين إلى مبدأ الرأس، بخلافها في الصلاة فإنها مستدير ما بين الحاجبين فقوله (وحده) أي: الوجه الخ تفسير لأعلى الجهة والمراد منابت الشعر المعتاد، فلا ينظر للأغم ولا للأصلع (إلى طرف ذقنه) بفتح المعجمة والقاف في حق من لا لحية له، وإلا فإلى طرف لحيته (ودور الخ) أي: ويغسل دور، فهو إشارة إلى حده عرضاً فإنه من الأذى إلى الأذن

ظَاهِرِ أَجْفَانِهِ وَأَسَارِيرِ جَبْهَتِهِ، وَمَا تَحْتَ مَارِنِهِ مِنْ ظَاهِرِ أَنْفِهِ، يَغْسِلُ وَجْهَهُ هَكَذَا ثَلَاثًا يَنْقُلُ الْمَاءَ إِلَيْهِ، وَيَحْرُكُ لِحْيَتَهُ فِي غَسْلِ وَجْهِهِ بِكَفَيْهِ لِيُدْخِلَهَا الْمَاءَ لِدَفْعِ الشَّعْرِ لِمَا يَل_اقِيهِ مِنَ الْمَاءِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَخْلِيلُهَا فِي الْوُضُوءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ، وَتُجْرِي عَلَيْهَا يَدَيْهِ إِلَى آخِرِهَا. ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ يُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ وَيَعْرِكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَيَخْلُلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ ثُمَّ يَغْسِلُ الْيُسْرَى كَذَلِكَ، وَيَبْلُغُ فِيهِمَا بِالْغَسْلِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ يَدْخُلُهُمَا فِي غَسْلِهِ، وَقَدْ قِيلَ: إِلَيْهِمَا حَدُّ الْغَسْلِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ إِدْخَالُهُمَا فِيهِ وَإِدْخَالُهُمَا فِيهِ أَخَوْطُ لِرِوَالِ تَكْلِيفِ التَّحْدِيدِ. ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَيَقْرِعُهُ عَلَى بَاطِنِ يَدِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا رَأْسَهُ يَبْدَأُ مِنْ مُقَدِّمِهِ مِنْ أَوَّلِ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ، وَقَدْ قَرَنَ أَطْرَافَ أَصَابِعِ

(ولحييه) تشنية لحي بفتح اللام، وهو ما عليه الأسنان من أعلى وأسفل (إلى صدغيه) بإخراج الغاية، فإن المعتمد أن شعر الصدغين يمسح من البياض الذي فوق الوتد، وأما البياض الذي تحته والمسامت له فيغسلان مع الوجه (على ما غار) أي: غاب وخفي (من ظاهر أجفانه) جمع جفن، وهو غطاء العين (وأسارير) أي: تكاميش جبهته ما لم يكن في ذلك مشقة وإلا اكتفى بإيصال الماء. ومثل ذلك ما لو كان من أعضائه محل غائر فإنه يكفي بإيصال الماء إليه إن لم يكن ذلك. والمارن: هو ما لان من الأنف وما تحته يسمى الوترة وهي الحاجز بين طاقتي الأنف. وكذلك يغسل ما ظهر من الشفتين بعد انطباقهما انطباقاً طبيعياً (ثلاثاً) لكن الأولى فرض وما عداها مستحب، وهل تكره الرابعة أو تمنع؟ خلاف. وتجوز لنحو تبرد أو تنظف (ينقل الماء إليه) مكرر مع ما سبق (ويحرك لحيته) بكسر اللام، وتجمع على لحي مثل سدره وسدر، والمراد اللحية الكثيفة فيضمها لبعضها ليعم الماء ظاهرها. وأما الخفيفة التي تظهر البشرة تحتها عند المواجهة، فيجب تخليلها حتى يصل الماء إلى جلدة الوجه. فلو كان بعضها كثيفاً وبعضها خفيفاً جرى في كل على حكمه. ويكره تخليل الكثيفة ولا يلزمه غسل باطن اللحية، سواء كانت خفيفة أو كثيفة. وما ورد من أنه ﷺ أخذ كفاً من ماء فأدخله تحت خنكه في وضوئه فخلل به لحيته محمول عند مالك على وضوء الجنابة (أو اثنتين) أي أو مرة فإن الأولى هي الفرض وما عداها مستحب (يفيض) أي: يصب وليس ذلك شرطاً فلو أدخلها في الماء كفى (ويحركها) أي: يدلّكها وجوباً ويكفي في الدلك غلبة الظن على المعتمد (ويخلل الخ) أي: وجوباً أيضاً (بعضها ببعض) أي: من الظاهر أو الباطن، ويلزم أن يتبع عقد الأصابع كما يتبع أسارير الجبهة ويجمع رؤوس الأصابع ويحركها في كفه (كذلك) أي: مثل ما وصف في اليمنى (إلى المرفقين) بكسر الميم وفتح الفاء، ويجوز فتح الميم وكسر الفاء (يدخلهما الخ) أي فإلى بمعنى مع، وهذا القول هو المعتمد وما بعده ضعيف (يبدأ من مقدمه) أي: على جهة الاستحباب لقوله بعد: وكيفما مسح أجزأه. فالمدار في الفرض على تعميم الرأس المسح،

يَدَيْهِ بَغْضَهَا بِبَغْضٍ عَلَى رَأْسِهِ، وَجَعَلَ إِبْهَامِيهِ عَلَى صَدْعَيْهِ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ مَا سَحَا إِلَى طَرَفِ شَعْرِ رَأْسِهِ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى حَيْثُ بَدَأَ وَيَأْخُذُ بِإِبْهَامِيهِ خَلْفَ أُذُنَيْهِ إِلَى صَدْعَيْهِ، وَكَيْفَمَا مَسَحَ أَجْزَأَهُ إِذَا أَوْعَبَ رَأْسَهُ وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ. وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا مَبْلُوتَيْنِ وَمَسَحَ بِهِمَا رَأْسَهُ أَجْزَأَهُ. ثُمَّ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى سَبَابَتَيْهِ وَإِبْهَامِيهِ وَإِنْ شَاءَ غَمَسَ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ أُذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا.

وَتَمْسَحُ الْمَرْأَةُ كَمَا ذَكَّرْنَا، وَتَمْسَحُ عَلَى دَلَالِيهَا، وَلَا تَمْسَحُ عَلَى الْوِقَايَةِ، وَتَدْخُلُ يَدَيْهَا مِنْ تَحْتِ عِقَاصِ شَعْرِهَا فِي رُجُوعِ يَدَيْهَا فِي الْمَسْحِ.

ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ؛ يَصُبُّ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى وَيَعْرِكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى قَلِيلًا قَلِيلًا يُوعِبُهَا بِذَلِكَ ثَلَاثًا، وَإِنْ شَاءَ خَلَّلَ أَصَابِعَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ تَرَكَ فَلَا حَرَجَ.

وكونه بهذه الكيفية مستحب (وجعل إبهاميه) تشية إبهام، وهي الأصبع العظمى وهي مؤنثة على الأشهر (على صدغيه) تشية صدغ (إلى طرف شعر رأسه) أي: ولو طال، فقله (بما يلي قفاه) في حق غير من له شعر طويل، ولا يحصل الفرض والسنة لذي الشعر الطويل إلا بأربع مرات على قول، لأن الثانية تتميم للمسح الأول، فيطلب بالرد إن بقي بلل وإلا فلا. وأما إن جفت يده في مسح الفرض فإنه يجدد الماء وجوباً (إذا أوعب) أي: عم (على سبابتيه) تشية سبابة، وهي الأصبع التي تلي الإبهام لإشارتهم بها عند السب في المخاصمة (ظاهرها) وهو ما يلي الرأس وباطنهما وهو ما يلي الوجه لأنهما كالوردة التي فتحت وليستا من الوجه ولا من الرأس. وصفة المسح أن يجعل الإبهامين على ظاهر الشحمتين وآخر السبابتين في الصماخين ووسطهما في مقابلة الإبهامين ويمرهما للآخر، ويكره تتبع غصونهما لأن المسح مبني على التخفيف. والمعتمد أن مسح الصماخين سنة مستقلة لا من تمام السنة.

(وتمسح المرأة) أي: رأسها وأذنيها (كما ذكرنا) في صفة مسح الرجل (وتمسح على دلاليتها) تشية دلال، أي على ما استرسل من شعرها على صدغيها، وكذا ما استرسل على جبهتها (على الوقاية) بكسر الواو، أي: الخرقعة التي تقي بها رأسها من الغبار فإنها حائل (عقاص) جمع عقيص، وهي الخصلة من الشعر تلويها المرأة حتى يبقى فيها التواء ثم ترسلها بعد ربطها مع أخرى بخيط أو خيطين، وليس عليها نقض عقاصها إلا إذا اشتد أو كان في أكثر من خيطين، وسواء في ذلك الوضوء والغسل والرجل والمرأة. ثم اعلم أن بعض المحققين نص على أن المرأة إذا كانت بحيث لو أمرت بمسح جميع رأسها تركت الصلاة يلزمها أن تقلد مذهب الشافعي وتمسح بعض رأسها ارتكاباً لأخف الضررين.

(ويعرکہا) أي: يدلکہا (بيده اليسرى) واعتمد بعضهم أنه يكفي ذلك إحدى الرجلين بالأخرى (يوعبها) أي: يستكمل غسلها (بذلك) أي بالماء والدلك (ثلاثاً) لكن الأولى

وَالْتَحْلِيلُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ. وَيَعْرُكُ عَقْبِيهِ وَعَرْقُوبِيهِ وَمَا لَا يَكَادُ يُدَاخِلُهُ الْمَاءُ بِسُرْعَةٍ مِنْ جَسَاوَةٍ أَوْ شُقُوقٍ، فَلْيَبَالِغْ بِالْعَرَكِ مَعَ صَبِّ الْمَاءِ يَدِيهِ فَإِنَّهُ جَاءَ الْأَثَرُ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» وَعَقِبَ الشَّيْءِ طَرَفُهُ وَآخِرُهُ. ثُمَّ يَفْعَلُ بِالسَّرَى مِثْلَ ذَلِكَ.

وَلَيْسَ تَخْدِيدُ غَسَلِ أَعْضَائِهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا بِأَمْرٍ لَا يُجْزَىءُ دُونَهُ، وَلَكِنَّهُ أَكْثَرُ مَا يُفْعَلُ، وَمَنْ كَانَ يُوعَبُ بِأَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ إِذَا أَحْكَمَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ فِي إِحْكَامِ ذَلِكَ

فرض، وكل من الثانية والثالثة مستحب (وإن شاء خلل الخ) الراجح أن تحليلها مستحب. وإليه الإشارة بقوله: (والتحليل أطيب للنفس) أي: لدفع وسوستها، والأفضل أن يبدأ بخنصر اليمنى من أسفل ويختم بخنصر اليسرى (ويعرك) أي: يدلك (عقبه) ثنية عقب، وهي مؤخر القدم، مؤنثة (وعرقوبيه) ثنية عرقوب بضم أوله، وهو العضب الغليظ فوق العقب (وما لا يكاد) أي: وما لا يقرب من مداخلة الماء بسرعة وبينه بقوله (من جساوة) بجيم وسين مهملة مفتوحتين، أي غليظ في الجلد ينشأ عن قشف (فليبالغ بالعرك) أي فيه. فإن المبالغة في ذلك تلك الأماكن توجب الأمن من بقاء لمعة تبطل الوضوء (جاء الأثر) أي: الحديث المرفوع، فقد جرى على طريق المتقدمين الذين يطلقون الأثر على المرفوع للنبي ﷺ وعلى الموقوف على الصحابة، وأما فقهاء خراسان فإنهم يسمون المرفوع خبراً والموقوف أثراً (ويل للأعقاب) أي: لأصحابها الذين أهملوا في تعميمها بالماء قاله ﷺ حين رأى أعقاب قوم نوح تلوح ولم يمسه الماء. والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. فـ «أل» في الأعقاب للجنس لا للعهد، وويل كلمة تقولها العرب لمن وقع في الهلاك. ثم إن هذا يجري في كلمة لمعة تبقى في أعضاء الوضوء (طرفه) يفتح الراء، وما بعده عطف تفسير (ثم يفعل باليسرى الخ) وينتهي الغسل فيهما إلى الكعبين الناتئين في جانبي الساقين بإدخالهما في الغسل (أكثر ما يفعل) وقد تقدم أن في الرابعة خلافاً فقيلاً: تكره، وقيل: تحرم. فإذا شك هل هي ثالثة أو رابعة، فالمعتقد أنه يبنى على الأكثر ولا يأتي بها خوفاً من الوقوع في المحذور؛ فإن درء المفساد مقدم على جلب المصالح، وهذا إذا زاد على الثلاث بقصد التعبد وأما لإزالة أوساخ أو لنحو تبرد فيجوز كما علمت. ويدخل في الزائد المنهي عنه الوضوء المجدد قبل أن يفعل به ما يتوقف على طهارة حيث كان ثلاثاً (ومن كان يوعب) أي: يسبغ أعضاء الوضوء (بأقل الخ) لازم لما قبله، وإنما ذكره لأجل الشروط وهو قوله: (إذا أحكم) أي: أتقن (ذلك) الفعل واختلف في الاختصار على الواحدة المسبغة، فقيلاً مكروه مطلقاً وإنما فعله ﷺ للتشريع، وقيل مكروه لغير العالم لا للعالم، لأن شأنه المحافظة على عدم بقاء لمعة بخلاف غيره وعليه قول بعضهم:

وكرهوا واحداً في الغسل إلا للعالم كذا في النقل

سَوَاءً، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ ثُمَّ رَفَعَ طَرَفَهُ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَتُبِحَّتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ». وَقَدْ اسْتَحَبَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَقُولَ بِإِثْرِ الْوُضُوءِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ، وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ.

وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلَ الْوُضُوءِ اخْتِسَاباً لِلَّهِ تَعَالَى لِمَا أَمَرَهُ بِهِ يَرْجُو تَقْبُلَهُ وَتَوَاتِبَهُ وَتَطْهِيرَهُ مِنَ الذُّنُوبِ بِهِ، وَيُشْعِرُ نَفْسَهُ أَنَّ ذَلِكَ تَأَهُبٌ وَتَنْظُفٌ لِمَتَاجَاةِ رَبِّهِ وَالْوُقُوفِ بَيْنَ يَدَيْهِ

(في إحكام) بكسر الهمزة أي: إتقان (ذلك سواء) فإن منهم السمين الذي لا يعم وجهه إلا بأكثر من واحدة، فيتعين عليه فعل ما يحصل به التعميم ولو الثلاث غرفات وينوي به الفرض، ثم يأتي بالمندوب، ولذا قال سند: لو غسل وجهه ثلاثاً وترك موضعاً لم يصبه الماء إلا في المرة الثالثة، فإن لم يخص الثالثة بنية الفضيلة أجزأه ذلك. فدل هذا على أن المطلوب من المتوضىء أن لا ينوي بالزائدة على المرة الأولى الفضيلة، لاحتمال أنها لم توعب، وإنما ينوي الفضيلة بالزائد عن الفرض (طرفه) بسكون الراء، أي: بصره (إلى السماء) أي: إلى جبهتها وإن لم يرها لحائل أو عَمَى، لأنها محل الاعتبار والتفكير (فتحت) روي مخففاً ومشدداً أي إنها تفتح له حقيقة يوم القيامة (بإثر) بكسر الهمزة وسكون (فتحت) ويقتضيهما أي: عقب (الوضوء) والذكر المتقدم، بل قالوا: إن ما استحبه بعض العلماء من تمام الحديث المتقدم. ثم إن أول هذا الدعاء يفيد طلب التوبة من الذنوب التي فعلها، وآخره يفيد طلب الطهارة من وقوع ذنب، ففيه منافاة إلا أن يقال المعنى: اجعلني من الذين لا يقع منهم ذنب، وعلى تقدير أن يقع فاجعلني من التوابين. وقيل التوابين من الكبائر المتطهرين من الصغائر.

(ويجب عليه) أي: على المتوضىء (أن يعمل عمل الوضوء) أي عملاً هو الوضوء، فالإضافة للبيان (اختساباً) حال من عمل الوضوء، أي: خالصاً (لله تعالى) لا لرياء ولا سمعة بل لأجل ما أمره به من الإخلاص، ويؤخذ من هنا ذكر النية، فإن الإخلاص لا يكون إلا مع النية الصحيحة. فلا يقال إن المصنّف تركها. وبقي من الفرائض الموالاة ويعبر عنها بالفور، ولعله تركها لعدم الاتفاق على وجوبها فإنه قيل بسنيتها (يرجو ثقيله الخ) جملة حالية من فاعل يعمل. والرجاء تعلق القلب بمرغوب فيه مع الأخذ في الأسباب، فإن خلا عن ذلك فهو طمع وفي الحديث: «من تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ خَرَجَتْ خَطَايَاهُ مِنْ جَسَدِهِ حَتَّى تَخْرُجَ مِنْ تَحْتِ أَظْفَارِهِ» والمراد الصغائر (ويشعر) أي: يعلم نفسه (تأهب) أي: استعداد، وفي نسخة تأهباً وتنظفاً بالنصب، ووجهت بأنها خبر ليكون محذوفة (للمتاجاة ربه) متعلق بتأهب وتنظف، أي: تلاوة كلامه في الصلاة مع تفرغ السر (بين يديه) كناية عن مقام القرب، على حد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد. فهي بنية معنوية

لَأَدَاءِ فَرَائِضِهِ وَالْخُضُوعَ لَهُ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَيَعْمَلُ عَلَى يَقِينٍ بِذَلِكَ وَتَحْفَظُ فِيهِ، فَإِنْ تَمَّامَ كُلِّ عَمَلٍ بِحُسْنِ النِّيَّةِ فِيهِ.

(بَابُ فِي الْغُسْلِ)

أَمَّا الطُّهْرُ، فَهُوَ مِنَ الْجَنَابَةِ وَمِنَ الْخَيْضَةِ وَالتَّقَاسِ سَوَاءً، فَإِنْ اقْتَصَرَ الْمُتَطَهِّرُ عَلَى الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ أَجْزَأَهُ، وَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بَعْدَ أَنْ يَبْدَأَ بِغُسْلِ مَا يَفْرَجُهُ أَوْ جَسَدِهِ مِنَ الْأَدَى، ثُمَّ يَتَوَضَّأَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ، فَإِنْ شَاءَ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، وَإِنْ شَاءَ أَخْرَهُمَا إِلَى آخِرِ غُسْلِهِ، ثُمَّ يَغْمِسُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ وَيَرْفَعُهُمَا غَيْرَ قَابِضٍ بِهِمَا شَيْئاً فَيُخَلِّلُ بِهِمَا أَصُولَ شَعْرِ

لا حسية تعالى الله عن ذلك (لأداء فرائضه) أي: أو غيرها من النوافل وإنما خصها لأهميتها (والخضوع) التذلل (فيعمل على يقين بذلك) أي: يسبب ما لاحظته من استشعار وقوف بين يدي الله والخضوع له (وتحفظ فيه) أي: الوضوء عن النقض أي أن مراعاة ذلك تحمله على تمام الوضوء وملاحظة شروطه (فإن تمام الخ) علة لقوله فيعمل على يقين، فإن المراد بحسن النية الإخلاص في العمل.

باب في الغسل

(باب في الغسل) أي: في بيان صفته المشتملة على فرائضه وسننه وفضائله وإن لم يميز الفرض من غيره. واعلم أن فرائضه خمسة: النية، وتعميم ظاهر الجسد بالماء، والدلك، وتخليل الشعر ولو كثيفاً والمواالة. وسننه خمس: غسل اليدين أولاً إلى الكوعين، والمضمضة، والاستنشاق، والاستنثار، ومسح الصماخين. وفضائله سبع: التسمية، والبده بإزالة الأدى، والوضوء قبله، والبده بالأعالي قبل الأسافل، وبالميامن قبل المياسر، وتثليث الرأس، وتقليل الماء مع إحكام الغسل. ومكروهاته ستة: تنكيس الفعل، والإكثار من صب الماء، وتكرار الغسل بعد الإسباغ، والغسل في الخلاء وفي مواضع الأقدار، وأن يتطهر بادي العورة أو حيث يراه الناس من غير قصد لذلك، والكلام إلا بذكر الله.

(أما الطهر) أي: الغسل، وعبر به تفنناً لدفع ثقل التكرار (سواء) أي: في الصفة والحكم وهو الوجوب (أجزأه) أي: إذا لم يمس ذكره. فإذا كان الغسل سنة كغسل الجمعة، أو مندوباً كغسل اليدين، فلا يكفي عن الوضوء (بغسل ما يفرجه) أي: بنية رفع الجنابة (ثم يتوضأ الخ) مكرر مع ما قبله (فإن شاء غسل رجليه) والمشهور استحباب تقديمهما ليكون الوضوء كاملاً وهذا التخيير في الغسل الواجب، وأما نحو غسل الجمعة فيجب التقديم لأن الوضوء واجب والغسل سنة فيكون فاصلاً مخلاً بالفور (ثم يغمس يديه)

رَأْسِهِ، ثُمَّ يَغْرِفُ بِهِمَا الْمَاءَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ غَاسِلًا لَهُ بِهِنَّ، وَتَفْعَلُ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَتَضَعُ شَعْرَ رَأْسِهَا وَلَيْسَ عَلَيْهَا حُلٌّ عَقَاصِهَا. ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ وَيَتَدَلَّكَ بِيَدَيْهِ بِإِثْرِ صَبِّ الْمَاءِ، حَتَّى يَغْمَّ جَسَدَهُ، وَمَا شَكَّ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ أَخَذَهُ مِنْ جَسَدِهِ عَاوِدَةً بِالْمَاءِ وَذَلِكَ بِيَدِهِ حَتَّى يُوعِبَ جَمِيعَ جَسَدِهِ، وَيَتَابَعُ عُمُقَ سُرَّتِهِ وَتَحْتَ حَلْقِهِ، وَيُخَلِّلُ شَعْرَ لَحْيَتَيْهِ وَتَحْتَ جَنَاحَيْهِ وَيَبَيِّنُ أَلْتَيْنِيهِ وَرَفَعِيهِ وَتَحْتَ رُكْبَتَيْهِ وَأَسَافِلَ رِجْلَيْهِ وَيُخَلِّلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ آخِرَ ذَلِكَ يَجْمَعُ ذَلِكَ فِيهِمَا لِتَمَامِ غُسْلِهِ وَلِتَمَامِ

أي إن كان الإناء مفتوحاً، وإلا صب عليهما منه (فيخلل الخ) أي: ليصل الماء بسرعة إلى البشرة وليأنس الرأس بالماء فلا يتأذى عند انصبابه لانقباض المسام بالمسح. وإذا بدأ عند المسح بالجمجمة منع الزكام (يغرف) بكسر الراء، لأنه من باب ضرب كما في المختار وغرفات بفتحات (غاسلاً له) أي: للرأس فإنه مذكر (وتفعل ذلك) أي جميع ما تقدم (وتضمضت) بفتح الفوقية وسكون الضاد وفتح الغين المعجمتين آخره مثلثة، أي: تضم (شعر رأسها) وتحركه ليدخله الماء (وليس عليها حل عقاصها) إذا كان في خيط أو خيطين غير مشدود بأن يمكن دخول الماء في وسطه. ومثل المرأة في ذلك الرجل. وكذا لا يلزم المرأة تحريك أساورها ولا خاتمها ولو كان ذلك من ذهب، وكذلك الرجل في خاتمته المأذون فيه بأن كان درهمين فأقل من الفضة ولو ضيقاً (ثم يفيض) بضم التحتية من أفاض الماء صبه (ويتدللك) أي عقب إفاضة الماء على كل شق، فيدلك الشق الأيمن إلى الركبة بعد إفاضة الماء عليه، ثم الأيسر كذلك، ثم من ركبة الأيمن إلى أسفله، ثم من ركبة الأيسر كذلك وفي نسخة: «ثم يتدللك» وهي تقتضي تأخير الدلك عن الصب على الشقين، لكن الكيفية الأولى أولى (بيديه) أي إن أمكن، وإلا سقط على ما صوبه ابن رشد وقال: إنه أشبه بيسر الدين. واعتمد سحنون أنه يستنيب إن لم يمكنه الدلك بخرقه يمسك طرفيها ويدلك بوسطها. واعتمد الأجهوري القول بأن الدلك واجب لإيصال الماء للبشر فكان ينزل الماء حتى يتحقق إيصال الماء ويخرج من غير ذلك، وإن كان الذي اعتمده غيره أنه واجب لنفسه فينفع، وتقليد ما مشى عليه الأجهوري عند الضرورة أو عند وسوسة الشيطان المغتسل بأن يقول له: إنك لم تدلك هذا المحل فيقول: أنا أجهوري ودين الله يسر (بإثر) أي: عقب (صب الماء) وإن لم يكن مقارناً له (أخذه) أي: أصابه ويكفي غلبة الظن في التعميم والدلك في وضوء أو ظلمة (حتى يوعب) أي: يعم (ويتابع) أي يتعهد بالماء (عمق) بضم المهملة وفتح وسكون الميم وبضميتين، أي: باطن (سرتة) وإنما نص عليها وما بعدها لكون الماء ينبر أي: يتباعد عنها (وتحت حلقه) أي: ما يليه من جهة فوق، وهو ما تحت الذقن (جناحيه) أي: إبطيه (ألتينيه) بفتح الهمزة وسكون اللام. أي: مقعدتيه (ورفعيه) تشية رفع، بضم الراء وفتحها، أي: باطن فخذه (وأسافل رجليه) أي: عقبية وعرقوبية وغير ذلك مما فيه خفاء (أصابع يديه) أي: وأصابع رجليه وجوباً، وإنما وجب تخليل أصابع

وَضُوءِهِ إِنْ كَانَ آخَرَ غَسَلَهُمَا. وَيَحْذَرُ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ فِي تَدْلُكِهِ بِيَاطِنِ كَفِّهِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَدْ أَوْعَبَ طَهْرَهُ أَعَادَ الْوُضُوءَ، وَإِنْ مَسَّهُ فِي ابْتِدَاءِ غُسْلِهِ وَيَعْدُ أَنْ غَسَلَ مَوَاضِعَ الْوُضُوءِ مِنْهُ، فَلْيُمِرَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِتَدْلُكِهِ عَلَى مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ عَلَى مَا يَنْبَغِي مِنْ ذَلِكَ وَيَتَوَبَّه.

(بَابُ) فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَصِفَةُ التَّيْمَمِ

التَّيْمَمُ يَجِبُ لِعَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا يَتَيَسَّرُ أَنْ يَجِدَهُ فِي الْوَقْتِ، وَقَدْ يَجِبُ مَعَ وُجُودِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّهِ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ لِمَرَضٍ مَانِعٍ أَوْ مَرِيضٍ يَقْدِرُ عَلَى مَسِّهِ وَلَا يَجِدُ مَنْ يُتَاوَلُهُ إِيَّاهُ، وَكَذَلِكَ مُسَافِرٌ يَقْرُبُ مِنْهُ الْمَاءُ وَيَمْنَعُهُ مِنْهُ خَوْفُ لُصُوصٍ أَوْ سَبَاحٍ، وَإِذَا أَتَى الْمُسَافِرُ بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ آخَرَ إِلَى آخِرِهِ، وَإِنْ يَتَيَسَّرُ مِنْهُ تَيَمُّمٌ فِي

الرجلين هنا دون الوضوء لأن الغسل يبالغ فيه. ألا ترى إلى وجوب تخليل اللحية الكثيفة فيه وكراهته في الوضوء (آخر ذلك) أي: إن لم يكن قدم غسلهما (يجمع ذلك) أي: الغسل المجرد عن إضافته للرجلين حتى لا يصل تهافت (لتمام) أي: لأجل تمام غسله (بباطن كفه) أي: أو بباطن أصابعه أو بجنبيهما (أوعب) أي: أكمل (منه) أي: المغتسل (بالماء) متعلق بـ «يمر»، يعني مع ماء مستأنف (على ما ينبغي) أي: يجرى (من ذلك) أي: الامرار بأن يعم العضو ويدلكه ويتبع ما فيه من المغابن، أو على ما ينبغي أي يلزم من ذلك أي المذكور من أعضاء الوضوء سواء كانت بيئة أو واجبة فيعيد المضمضة وما بعدها بيئة.

بَابُ فِيمَنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَصِفَةُ التَّيْمَمِ

(باب) أي: هذا باب (في) حكم (من لم يجد الماء) أو لم يقدر على استعماله (و) في (صفة التيمم). (لعدم الماء في السفر) أي ولو كان السفر غير مباح وكذا في الحضر، وإنما خص السفر لأنه مظنة عدم وجوده بخلاف الحضر. فالمدار في وجوب التيمم على عدم وجود ما يكفي من الميزان أو على عدم القدرة على استعماله (إذا يتيسر) لا مفهوم له، فإن مثله الراجي والمتيقن وجود الماء في الوقت كما يأتي إلا أن يكون هذا قيداً في مقدر، أي ويستحب تقديمه إذا يتيسر. والمراد بالوقت المختار، وأما الوقت الضروري فلا تفصيل فيه بين يائس ومتردد وراج، بل يتيمم كل منهم في الحال (أو مريض) معطوف على مقدر، أي وكذا يجب التيمم على صحيح لا يقدر على مس الماء لتوقع مرض باستعماله أو مريض يقدر الخ (خوف لصوص) جمع لص، أي: سارق إذا كان المال الخائف عليه يزيد على قيمة ما يشتري به الماء (آخر إلى آخره) أي: إلى آخر الوقت المختار استحباباً لا وجوباً خلافاً لبعضهم، لأنه يفقده الماء أول الوقت دخل في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً

أَوَّلِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مِنْهُ عِلْمٌ تَيَمَّمَ فِي وَسْطِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ خَافَ أَنْ لَا يُدْرِكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ وَرَجَا أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ، وَمَنْ تَيَمَّمَ مِنْ هَؤُلَاءِ ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى، فَأَمَّا الْمَرِيضُ الَّذِي لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاولُهُ إِيَّاهُ فَلْيُعِدْ، وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ مِنْ سَبَاحٍ وَنَحْوِهَا. وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يَخَافُ أَنْ لَا يُدْرِكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ وَيَرْجُو أَنْ يُدْرِكَهُ فِيهِ، وَلَا يُعِيدُ غَيْرَ هَؤُلَاءِ.

وَلَا يُصَلِّي صَلَاتَيْنِ بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ إِلَّا مَرِيضٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِضَرَرٍ بِجَسَدِهِ مُقِيمٌ، وَقَدْ قِيلَ: يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ ذَكَرَ صَلَوَاتٍ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ.

فتيمموا [النساء: ٤٣، والمائدة: ٦] (وإن لم يكن عنده الخ) بأن كان متردداً في وجوده أو لحوقه (وكذلك إن خاف الخ) حمله بعضهم على المتردد وقال: إنه مكرر مع الراجي قوله بدليل ورجاء حمل ما قبله، وبعضهم حمله على خاف على توهم ليغلب الرجاء فيكون مخالفاً للمذهب من أن الراجي يتيمم آخره (ومن تيمم) جواب من محذوف، أي فيه تفصيل (ثم أصاب الماء) أي: أصاب ذاته، أو القدرة على استعماله أو من يناوله إيَّاه فيشمل الأقسام كلها. غير أن هذا لا يتأتى في الموقن فإنه إنما يصلي في آخر الوقت (فليعد) أي: استحباباً ما صلى في وقته المأمور بتأخير التيمم إليه وهو وسط الوقت (وكذا الخائف) لأن كلاً منهما لا يخلو من تفریط (وكذلك المسافر الذي يخاف الخ) قد علمت ما فيه، ويحمل هنا على المتردد في اللحوق فإنه إن صلى في وسط الوقت ثم وجد الماء يعيد لعدم خلوه من تقصير، بخلاف المتردد في الوجود إذا صلى في وسط الوقت وإذا حمل على الراجي إذا صلى في الوسط، فالأمر ظاهر في كونه يعيد (ولا يعيد غير هؤلاء) غير ظاهر، بل مثلهم في الإعادة استحباباً من وجد الماء بقربه أو برحله بعد أن طلبه طلباً لا يشق، وكذلك من نسيه فيه ثم تذكره بعد أن تيمم وصلى.

(مقيم) بالجر: صفة ضرر أي: مرض ملازم لوقت الصلاة الثانية، فإنه يصلي الصلاتين بتيمم واحد. وهذا ضعيف والمعتمد أنه لا فرق بين المريض والصحيح، والمسافر والمقيم والمنسية وغيرها، فما روى مالك ضعيف، وقد اعترض على المصنف في تحريضه القول المعتمد بقليل وعدم تقديمه، فلو صلى به فرضاً بطل الثاني. واعلم أن الصحيح الحاضر لا يتيمم للجمعة بل لما هي بدل عنه وهو الظهر، وأما المريض والمسافر فيتيممان لها، وكذلك صلاة الجنازة لا يتيمم لها الصحيح الحاضر إلا إذا تعينت، وكذلك السنن والنوافل لا يتيمم لها إلا المريض والمسافر بخلاف الحاضر الصحيح، نعم تجوز له صلاة النفل بتيمم الفرض إن اتصل به ولم يكثر جداً. ثم اعلم أن الموالاة بين أجزاء التيمم واجبة، وكذلك بينه وبين ما فعل له، وحينئذ فلا يصح قبل دخول الوقت. وقد قالوا: إذا

وَالْتَيْمُّمُ بِالصُّعَيْدِ الطَّاهِرِ، وَهُوَ مَا ظَهَرَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْهَا مِنْ تُرَابٍ أَوْ رَمَلٍ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ سَبَخَةٍ: يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ، فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِمَا شَيْءٌ نَقَضَهُمَا نَقْضًا خَفِيفًا، ثُمَّ يَمْسَحُ بِهِمَا وَجْهَهُ كُلَّهُ مَسْحًا، ثُمَّ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَيَمْسَحُ يَمَنَاهُ بِيُسْرَاهُ، يَجْعَلُ أَصَابِعَ يَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَمُرُّ أَصَابِعُهُ عَلَى ظَاهِرِ يَدِهِ وَذِرَاعِهِ، وَقَدْ حَتَّى عَلَيْهِ أَصَابِعُهُ حَتَّى يَبْلُغَ الْمِرْفَقَيْنِ، ثُمَّ يَجْعَلُ كَفَّهُ عَلَى بَاطِنِ ذِرَاعِهِ مِنْ طَيِّ مِرْفَقِهِ قَابِضًا عَلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكُوعَ مِنْ يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يُخْرِجُ بَاطِنَ بَهِمِهِ عَلَى ظَاهِرِ بَهِمِ يَدِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يَمْسَحُ الْيُسْرَى بِالْيُمْنَى هَكَذَا، فَإِذَا بَلَغَ الْكُوعَ مَسَحَ كَفَّهُ الْيُمْنَى بِكَفِّهِ الْيُسْرَى إِلَى آخِرِ أَطْرَافِهِ، وَلَوْ مَسَحَ الْيُمْنَى بِالْيُسْرَى وَالْيُسْرَى بِالْيُمْنَى كَيْفَ شَاءَ وَتَيَسَّرَ عَلَيْهِ، وَأَوْعَبَ الْمَسْحَ لِأَجْزَائِهِ.

خشي الجنب الصحيح باستعمال الماء فوات الوقت فإنه يتيمم ويصلي ولا إعادة عليه وهو نفيس فاحفظه.

(والتيمم بالصعيد) أي: يكون بالصعيد (الطاهر) تفسير للطيب في الآية، ثم فسر بقوله وهو ما ظهر الخ (أو حجارة) أي: ولو نقلت ونحتت بالقدم كالبلالط والرخام والرجاء والمدار على عدم الطبخ بالنار، فلا يصح التيمم على الجير ولا على الطوب المحرق (يضرب بيده) أي: يضعهما وجوباً على ما يتيمم به، مع مصاحبة نية استباحة ما فعل له بعد أن يسمي الله ندباً، وهذا شروع في صفة التيمم (نقضها) أي: ندباً (ثم يمسح الخ) أي: وجوباً. ويراعي الترتيب ونحوها ويمر يديه على ما طال من لحيته وأكد بقوله (مسحاً) للإشارة إلى أنه مبني على التخفيف (ثم يضرب الخ) أي على سبيل السنة. وكذلك الترتيب سنة، ولا يقال كيف يمسح الواجب بالسنة؟ لأننا نقول أثر الضربة الأولى باق (يجعل أصابع الخ) أي: ما عدا الإبهام في اليدين (على ظاهر يده) أي: كفه (و) على ظاهر (ذراعه) وهو ما بين المرفق والكوع (المرفقين) صوابه: المرفق، لأن كلامه في اليد الواحدة وهو مما يمسح خلافاً لظاهر قوله حتى يبلغ. ثم إن المسح للكوعين فرض، وللمرفقين سنة يعيد لتركه في الوقت. ويجب تحليل أصابع اليد بباطن أصابع الأخرى لا بجنبها لعدم مسه التراب. ويجب نزع خاتمه من موضعه ليمسح ما تحته ولو مأذوناً فيه. والفرق بينه وبين الوضوء قوة سريان الماء، وإن قالوا في الضيق المأذون فيه لا يشترط وصول الماء تحته (يجري باطن بهمه) بفتح الموحدة وسكون الهاء، أي: إبهامه (على ظاهر الخ) لأنه لم يمسحه أولاً فإن مسحه أولاً كفى (الكوع) وهو رأس الزند بفتح الزاي مما يلي الإبهام (إلى آخر أطرافه) أي: أطراف الكف والأصابع، فكل من الكفين ماسحة وممسوحة. وصوب بعضهم أنه يمسح كف اليمنى قبل الانتقال لليسرى ليحوز فضيلة الترتيب بين الميامن والمياسر. (ولو مسح الخ) أي: أن هذه الكيفية التي ذكرها مستحبة، فمخالفتها لا توجب البطلان. إذ المدار على تعميم المسح حيثما اتفق ولو بأصبع.

وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْجُنْبُ أَوْ الْحَائِضُ الْمَاءَ لِلطُّهْرِ تَيَمَّمَا وَصَلَيَا، فَإِذَا وَجَدَا الْمَاءَ نَظَّهَرَا وَلَمْ يُعِيدَا مَا صَلَّيَا.

وَلَا يَطَأُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ الَّتِي انْقَطَعَ عَنْهَا دَمُ حَيْضٍ أَوْ نَفَاسٍ بِالتَّطَهْرِ بِالتَّيَمُّمِ حَتَّى يَجِدَ مِنَ الْمَاءِ مَا تَنْظَّهُ بِهِنَّ الْمَرْأَةُ، ثُمَّ مَا يَنْظَّهُرَانِ بِهِ جَمِيعاً.

وَفِي بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ شَيْءٌ مِنْ مَسَائِلِ التَّيَمُّمِ.

(بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ)

وَلَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ مَا لَمْ يَنْزِعْهُمَا، وَذَلِكَ إِذَا أَدْخَلَ

(وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْجُنْبُ أَوْ الْحَائِضُ الْمَاءَ) مكرر مع قوله: التيمم يجب لعدم الماء، وإنما كرره للرد على من يقول إن الجنب والحائض لا يتيمما (ولم يعيدا) أي: لأن صلاتهما وقعت على الوجه المأمور به.

(وَلَا يَطَأُ الْمَرْءُ امْرَأَتَهُ) أي: يحرم التمتع بما بين السرة والركبة من غير طهر من أمة أو زوجة ولو كتابية. وتجبر على الغسل عند وجود الماء. وما ذكره هنا مقيد بما إذا لم يحصل طول يضر به، وإلا جاز له الوطء بعد التيمم (ثم ما يتطهران به) أي: من الجنابة.

(وَفِي بَابِ جَامِعِ الْخ) هذه العبارة تفيد أنه جمع الرسالة أولاً في المسودة ثم رتبها. ولا يتنافى هذا قوله: وسأفصلها لك باباً باباً فإن هذا التفصيل عند الترتيب لا التسويد، وكان عليه أن يذكر تلك المسائل في بابها لأنه أحق بها.

بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

أي في صفته وبعض شروطه وحكمه، وهو الجواز وهو رخصة.

قوله (وله) أي: للماسح المفهوم من المسح سواء كان رجلاً أو امرأة. فالمسح جائز والغسل أفضل. وينوي بالمسح الفريضة إن التزمه لأنه نائب عن غسل الرجلين، فيكون واجباً، والمراد بالوجوب هنا ما تتوقف صحة العبادة عليه فيشمل الصبي (والسفر) أي: ولو لم يكن مباحاً لأن كل رخصة لا تختص بالسفر يفعلها المسافر وإن كان عاصياً بالسفر، كقاطع الطريق، وليس للمسح على الخفين حد بزمان، بل يمسح عليهما ولو طال الزمن إذا لم يحصل له موجب غسل. غاية الأمر أنه يستحب نزعهما كل جمعة لأجل غسلها (ما لم ينزعهما) بكسر الزاي من باب ضرب فإن نزعهما بادر بغسلهما، فإن أخرهما بمقدار ما تجف فيه أعضاء الوضوء عامداً ابتداءً. والناسي والعاجز بينان ولو حصل طول. ولا يجوز له إذا نزع إحدى خفيه أن يغسل رجله ويمسح على الأخرى، بل لا بد من غسلهما معاً.

فِيهِمَا رَجُلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَسَلَهُمَا فِي وُضُوئِهِ تَجَلُّلٌ بِهِ الصَّلَاةُ، فَهَذَا الَّذِي إِذَا أَخَذْتَ وَتَوَضَّأَ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، وَإِلَّا فَلَا.

وَصِفَةُ الْمَسْحِ: أَنْ يَجْعَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى مِنْ قَوْقِ الْخُفِّ مِنْ طَرَفِ الْأَصَابِعِ وَيَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ تَحْتِ ذَلِكَ، ثُمَّ يَذْهَبَ بِيَدِهِ إِلَى حَدِّ الْكَعْبَيْنِ، وَكَذَلِكَ يَفْعَلُ بِالْيُسْرَى وَيَجْعَلُ يَدَهُ الْيُسْرَى مِنْ قَوْقِهَا وَالْيُمْنَى مِنْ أَسْفَلِهَا، وَلَا يَمْسَحُ عَلَى طِينٍ فِي أَسْفَلِ خُفِّهِ أَوْ رُوثِ دَابَّةٍ حَتَّى يُزِيلَهُ بِمَسْحٍ أَوْ غَسَلٍ. وَقِيلَ: يَبْدَأُ فِي مَسْحِ أَسْفَلِهِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ لَثَلًا يَصِلُ إِلَى عَقَبِ خُفِّهِ شَيْءٌ مِنْ رُطُوبَةٍ مَا مَسَحَ مِنْ خُفِّهِ مِنَ الْقَشْبِ، وَإِنْ كَانَ فِي أَسْفَلِهِ طِينٌ فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ حَتَّى يُزِيلَهُ.

وشرط الخف أي يكون جلدًا أو مجلدًا إلا ما كان على هيئته من نحو قطن، وأن يكون طاهرًا مخروصًا ساترًا لمحل الفرض يمكن تتابع المشي فيه (في وضوء الخ) أي: فشرط المسح على الخفين أن يكون لبسهما على طهارة مائة كاملة. ويشترط أن لا يكون لبسهما لترفه أو عظمة، بل لدفع ضرورة حر أو برد أو خوف عقرب أو للاقتداء بفعل النبي ﷺ، أو لعادة ككونه من الجند (وتوضأ) أي: أراد أن يتوضأ مسح. واعلم أن الماسح لا يجد الماء للرجل التي جفت يده في حال مسحها، بل يكملها ويجدد للأخرى إن كان الجفاف في الأولى، فليس هنا كمسح الرأس الفرض؛ لأن تجديد الماء للخف يتلفه مع كونه مبنياً على التخفيف. ويلزم الماسح أن يغسل يده اليسرى التي مسح بها أسفل خفه بعد فراغه من يمناه، لأنه لا يأمن أن يتعلق بها ما ينجس الخف اليسرى. وإنما اكتفوا في إزالة روث الدابة كالفرس والحمار بالمسح بالخرقة مثلاً كما يأتي رفقاً بصاحب الخف، فهو من جملة ما يعفى عنه لعسر الاحتراز، بشرط أن يكون المحل تكثر فيه الدواب. وأما العذرة فلا بد من غسلها لأنه لا يكتفى بمسحها.

(وصفة المسح) أي: الكاملة ويجزئ غيرها، والمسح مبني على التخفيف فيكره تكراره وتتبع الغضون والتجديدات التي في الخف (إلى حد الكعبين) أي: يدخلهما في المسح. واعلم أنه إن ترك مسح أعلاه بطلت صلاته، وإن ترك مسح أسفله أعاد في الوقت على المشهور. فلو مسح على طين أو روث بأعلا مكان كمن ترك مسح الأعلى، ولو مسح على ذلك بأسفله كان كترك مسحه، فإنه يصير فيه لمعة (وقيل) الخ بيان لصفة ثانية في مسح الأسفل وبقيّة الصفة الأولى على حالها (من خفيه) متعلق بمسح (من القشب) بيان لما وهو بفتح القاف وسكون الشين المعجمة: العذرة اليابسة عند أهل اللغة. ومزاد المصنف لثلا يتنجس أعلاه الذي فوق العقب بالنجاسة التي يمر عليها يده في أسفله. ونقل النجاسة إلى أعلى الخف أشد من نقلها في أسفله من محل إلى محل، وأنت خير بأن هذا لا يتأتى بعد أن نص على إزالة ما بأسفله من طين أو روث (وإن كان في أسفله طين الخ) تكرار محض مع ما قبله.

(باب) في أوقات الصلاة وأسمائها

أما صلاة الصبح فهي الصلاة الوسطى عند أهل المدينة وهي صلاة الفجر، فأول وقتها انصداع الفجر المعترض بالضياء في أقصى المشرق ذاهباً من القبلة إلى دبر القبلة حتى يرتفع فيعم الأفق، وآخر الوقت الإسفار البين الذي إذا سلم منها بدا حاجب الشمس، وما بين هذين وقت واسع وأفضل ذلك أوله.

باب في أوقات الصلاة وأسمائها

(باب) أي هذا باب (في) بيان (أوقات الصلاة) جمع وقت، وهو الزمان المقدر للعبادة شرعاً، لا فرق بين الوقت الاختياري والضروري. ومعرفة الأوقات فرض على من أمكنه ذلك، ومن لم يمكنه قلده غيره، وكذلك معرفة أسمائها واجبة حيث توقت التمييز عليها.

(فهي الصلاة الوسطى) أي: المذكورة في قوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ [البقرة: ٢٣٨] وقيل: إنها العصر، وما من صلاة إلا وقيل إنها الوسطى (وهي صلاة الفجر) أي: تسمى بذلك لوجوبها عند انفجاره (فأول وقتها الخ) جواب أما (انصداع) أي: انشقاق (الفجر المعترض) أي: المنتشر والباء في (بالضياء) للتصوير لأن الفجر الصادق هو نفس الضياء (في أقصى) أي: أبعد (المشرق) ما دامت الشمس تطلع فيه، وإلا انتقل بانتقالها لأنه شعاعها ولذا حمل قوله (ذاهباً من القبلة الخ) على بعض الأحوال التي تكون الشمس فيها جهة القبلة (إلى دبر القبلة) أي: جوفها، والمراد وسطها الذي بين المشرق والمغرب (الأفق) بضم الفاء وسكونها، هو ما وإلى الأرض من أطراف السماء (وآخر الوقت) أي: وقت الصبح (بدا) بدون همز، أي: ظهر (حاجب) أي: طرف قرص (الشمس) وعلى هذا فلا ضروري للصبح. والذي اختاره غيره أن وقتها الاختياري للإسفار الأعلى الذي يتميز فيه الوجوه، وما بعد ضروري لطلوع الشمس.

(إذا زالت) أي: مالت (الشمس عن كبد) بفتح فكسر أو فسكون أو بكسر فسكون، ومعناه وسط (السماء) لأن كبد الحيوان وسطه (في خاصة نفسه) ومثله الجماعة التي لم تنتظر غيرها، وهذا القول هو المعتمد لا فرق بين شدة الحر وغيرها وما سواء ضعيف (وقيل أما في شدة الخ) هذا القول يغاير القول الأول من حيث اشتراط الشدة فقط (أبردوا بالصلاة) أي: أوقعوها في وقت البرد بعد انكسار وهج الحر بأن تنفياً الأبناء أي تميل الظلال للمشي فيها (من فيح) بفتح الفاء وسكون التحتية، أي لهب جهنم (وآخر الوقت) أي: المختار للظهر، وما بعد ذلك يكون ضرورياً لها وتشترك مع العصر في ضرورتها الذي هو من الإصفرار للغروب. غير أن العصر تختص بأربع قبله، لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة.

وَوُثِّتِ الظُّهْرُ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ عَنْ كَبِدِ السَّمَاءِ، وَأَخَذَ الظِّلُّ فِي الزِّيَادَةِ، وَنَسْتَحَبُّ أَنْ تُؤَخَّرَ فِي الصَّيْفِ إِلَى أَنْ يَزِيدَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ رُبْعَهُ بَعْدَ الظِّلِّ الَّذِي زَالَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ. وَقِيلَ: إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ فِي الْمَسَاجِدِ لِذِكْرِ النَّاسِ الصَّلَاةَ، وَأَمَّا الرَّجُلُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فَأَوَّلُ الْوَقْتِ أَفْضَلُ لَهُ. وَقِيلَ: أَمَّا فِي شِدَّةِ الْحَرِّ فَلَا أَفْضَلَ لَهُ أَنْ يَبْرُدَ بِهَا وَإِنْ كَانَ وَخِذَهُ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَبْرُدُوا بِالصَّلَاةِ فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فِتْحِ جَهَنَّمَ». وَآخِرُ الْوَقْتِ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نِصْفِ النَّهَارِ.

وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَآخِرُهُ أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نِصْفِ النَّهَارِ. وَقِيلَ: إِذَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ بِوَجْهِكَ وَأَنْتَ قَائِمٌ غَيْرُ مُنْكَسٍ رَأْسَكَ وَلَا مُطَاطِئٍ لَهُ، فَإِنْ نَظَرْتَ إِلَى الشَّمْسِ بِبَصْرِكَ فَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ، وَإِنْ لَمْ تَرَهَا بِبَصْرِكَ فَلَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ، وَإِنْ نَزَلْتَ عَنْ بَصْرِكَ فَقَدْ تَمَكَّنَ دُخُولُ الْوَقْتِ، وَالَّذِي وَصَفَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْوَقْتَ فِيهَا مَا لَمْ تَصْفُرْ الشَّمْسُ.

وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ وَهِيَ صَلَاةُ الشَّاهِدِ. يَعْنِي الْحَاضِرَ. يَعْنِي أَنَّ الْمُسَافِرَ لَا يَقْصُرُهَا

تنبيه: لم يبين المصنف مقدار ظل نصف النهار الذي هو الزوال لأنه مختلف باختلاف الأشهر القبطية التي أولها توت وظل الزوال فيه أربعة أقدام، ويليها بابة وظله ستة، ثم هاتور وظله ثمانية، ثم كيهك وظله عشرة، ثم طوبة وظله تسعة، ثم أمشير وظله سبعة، ثم برمهاث وظله خمسة، ثم برمودة وظله ثلاثة، ثم بشنس وظله اثنان، ثم بؤنة وظله واحد، ثم أبيب وظله واحد أيضاً، ثم مسرى وظله قدامان. هكذا حرره العلامة الأجهوري. ويعرف الإنسان أول وقت العصر بزيادة سبعة أقدام يقدم نفسه على ظل الزوال في أي شهر كان من الأشهر المتقدمة، فإن ذلك مثل قامة الإنسان بشرط أن يكون ذلك في محل معتدل.

(وآخره) أي وقت العصر المختار (وقيل) أي: في بيان أول وقت العصر (غير منكس) حال (ولا مطاطيء) هو أخص من التنكيس، لأن التنكيس: إطراق الجفون إلى الأرض، والتطاطؤ: الانحناء (فإن نظرت) أي: وقع بصرك على الشمس بدون ارتفاع قامة (فقد دخل الوقت) وهذا على سبيل التقريب، فإن الشمس تكون في زمن الشتاء منخفضة وفي زمن الصيف مرتفعة، والمعتمد اعتبار الظل (والذي وصف مالك) أي: في تجديد آخر الوقت المختار (فيها) أي: العصر (ما لم تصفر الشمس) أي: في الأرض وعلى الجدران، وهو غير مخالف لما صدر به من قوله وآخره أن يصير ظل كل شيء مثليه لأن الإصفرار لا يحصل إلا بعد ذلك.

(يعني) أي: مالك بقوله الشاهد (يعني أن المسافر الخ) توضيح لقوله الحاضر، وعلة التسمية تقتضيها فلا يرد الصبح. ثم إن جملة قوله: وهي صلاة الشاهد الخ معترضة بين

وَيُصَلِّيْهَا كَصَلَاةِ الْحَاضِرِ، فَوْقَتْهَا غُرُوبُ الشَّمْسِ، فَإِذَا تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ وَجَبَتِ الصَّلَاةُ لَا تُؤَخَّرُ، وَلَيْسَ لَهَا إِلَّا وَقْتُ وَاحِدٌ لَا تُؤَخَّرُ عَنْهُ.

وَوَقْتُ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ وَهِيَ صَلَاةُ الْعِشَاءِ، وَهَذَا الْإِسْمُ أَوَّلَى بِهَا غَيْبُوتُهُ الشَّفَقِ، وَالشَّفَقُ: الْحُمْرَةُ الْبَاقِيَّةُ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ بَقَايَا شُعَاعِ الشَّمْسِ، فَإِذَا لَمْ يَبْقَ فِي الْمَغْرِبِ صَفْرَةٌ وَلَا حُمْرَةٌ فَقَدْ وَجَبَ الْوَقْتُ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى الْبَيَاضِ فِي الْمَغْرِبِ فَذَلِكَ لَهَا وَقْتُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ مِمَّنْ يُرِيدُ تَأْخِيرَهَا لِشُغْلٍ أَوْ عَذَرٍ وَالْمُبَادَرَةُ بِهَا أَوَّلَى، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَهَا أَهْلُ الْمَسَاجِدِ قَلِيلاً لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ، وَيُكْرَهُ التَّوَمُّ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثُ لِيَغْيِرَ شُغْلُ بَعْدَهَا.

المبتدأ الذي هو له قوله وقت المغرب، وبين خبره الذي هو جملة قوله فوقتها غروب الشمس، وأعاد لفظ المبتدأ ثانياً لطول الكلام (فإذا توارت) أي: غابت (بالحجاب) وفيه وهو العين الحمئة المشار إليها بقوله تعالى: ﴿حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدتها تغرب في عين حمئة﴾ [الكهف: ٨٦] أي: ذات حمأة، وهي الطين الأسود وهذا بحسب ما يظهر لنا، وإلا فالشمس قدر كرة الأرض بأضعاف كثيرة (وجبت الصلاة) أي: دخل وقتها وهذا مكرر مع ما قبله (إلا وقت واحد) المراد أن وقتها الاختياري ضيق يقدر بفعلها بعد شروطها وما بعد ذلك ضروري على المعتمد. وقيل: يمتد اختيار بها للشفق وهو ضعيف. ثم إنها تشترك مع العشاء في ضروريها من أول الثلث الثاني إلى الفجر، وتختص العشاء بأربع قبله، وهذا معنى كونهما مشتركتي الوقت كالظهر والعصر فلا تفهم من قوله: وليس لها إلا وقت واحد أنها متى أخرت عن أول الوقت تصير قضاء، لأنك قد علمت المراد من أن وقتها الاختياري ليس فيه سعة كوقت الظهر مثلاً. نعم يجوز لمن كان محصلاً لشروطها من طهارة ونحوها أن يتأخر بمقدار فعلها ولو مقدار ما يغتسل الجنب.

(وهذا الاسم) أي: العشاء (أولى) من تسميتها بالعتمة لأنه الذي نطق به القرآن. وأما ما ورد من قوله ﷺ: «ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً» فليان جواز إطلاق اسم العتمة عليها (غيبوبة الشفق) خبر المبتدأ الذي هو وقت، وما بينهما اعتراض (ولا ينظر الخ) لما في الحديث: «الشفق الحمرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة» (فذلك) أي: مغيب الشفق (لها وقت) أي اختياري ينتهي بانتهاء ثلث الليل الأول. ولكن لا ينبغي أن يقع تأخيرها إلى أثناء الثلث إلا (ممن يريد تأخيرها لشغل) مهم كعمله في حرفته التي لا غنى له عنها (أو عذر) كمرض، فهو مغاير لما قبله، وأما من لا شغل ولا عذر له فالمبادرة بها أول الوقت أولى (ولا بأس) أي: يستحب (أن يؤخرها أهل المساجد الخ) ضعيف والراجح التقديم مطلقاً (ويكره النوم قبلها) أي ولو وكل من يوقظه لاحتمال نوم الوكيل أو نسيانه، وإنما كره النوم قبلها وجاز قبل دخول وقت غيرها، لأن وقتها زمن نوم بخلاف غيرها (والحديث) أي لأنه ربما أدى لفوات صلاة الصبح في وقتها. وقد استثنى التكلم في

(بَابُ) فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

وَالْأَذَانُ وَاجِبٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ الرَّائِبَةِ، فَأَمَّا الرَّجُلُ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ فَإِنْ أَدَّنَ فَحَسَنَ وَلَا يَدُّ لَهُ مِنَ الْإِقَامَةِ، وَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَإِنْ أَقَامَتْ فَحَسَنَ، وَإِلَّا فَلَا حَرَجَ.
وَلَا يُؤَدَّنُ لِصَلَاةٍ قَبْلَ وَفْتِهَا إِلَّا الصُّبْحَ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَدَّنَ لَهَا فِي السُّدُسِ الْأَخِيرِ مِنَ اللَّيْلِ.

وَالْأَذَانُ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،

العلم ومسامرة الضيف والمسافر والعروس والأولاد للملاطفة، وما تدعو حاجة الإنسان إليه السهر لسائر القربات.

تنبيه: لا يجوز تأخير الصلاة للوقت الضروري إلا لأصحاب الضرورة وهم: المجنون والمغمى عليه إذا أفاق كل منهما في الوقت الضروري، والحائض إذا طهرت وكذا النفساء، والكافر إذا أسلم، والصبي إذا بلغ، والنائم إذا استيقظ، والناسي إذا تذكر. فإن كلاً من هؤلاء إذا صلى في الوقت الضروري لا إثم عليه لقيام العذر به، بخلاف غيره فعليه الإثم. والصلاة بالنسبة للكل أداء لا قضاء.

بَابُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

(بَابُ) أَي هَذَا بَابُ (فِي) حُكْمِ (الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ) وَصَفْتُهُمَا.

(واجب) أي: وجوب السنن فهو سنة مؤكدة (في المساجد) ولو مقارنة (و) أماكن (الجماعات) وإن لم تكن مساجد حيث كانوا يطلبون غيرهم، وأما في المصر ففرض كفاية يقاتلون على تركه. ويجوز للمؤذن أخذ الأجرة عليه (فحسن) أي: مستحب إن كان في فلاة من الأرض، وأما إن كان في غيرها كره له الأذان. ومثله في ذلك الجماعة التي تطلب غيرها (ولا بد النخ) أي: أنها سنة عين مؤكدة في حق الرجل، وهي مندوبة للصبي والمرأة، وسنة كفاية لجماعة الذكور. وهي أكد من الأذان لاتصالها بالصلاة ولقول ابن كنانة بطلان صلاة تاركها. وقيل الأذان أكد لوجوبه في المصر، وإذا حصل طول بين الإقامة والصلاة استؤنف لبطلانها، ويستحب للإمام تأخير الإحرام قليلاً حتى تعتدل الصفوف (ولا يؤذن النخ) أي: يحرم ذلك إلا في الصبح لأنها تأتي والناس نيام فيتقبط بالأذان لها، ويسن إعادته بعد انشراق الفجر.

(والأذان) أي صفته، ولا يبطل بإبدال همزة أكبر واواً ولا بالجمع بينهما وبين الواو بالأولى من عدم بطلان تكبيرة الإحرام بذلك. والمعتمد أن عدم اللحن فيه مستحب فلا يبطل به (أشهد) أي: أنحقق وأدعن (أن) أي: أنه فهي مخففة من الثقيلة واسمها ضمير

أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، ثُمَّ تُرْجَعُ بِأَرْفَعٍ مِنْ صَوْتِكَ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَتُكْرَرُ التَّشْهَدُ فَتَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ. فَإِنْ كُنْتَ فِي نِدَاءِ الصُّبْحِ زِدْتَ هَهُنَا: الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ الصَّلَاةَ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ، لَا تَقُلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ نِدَاءِ الصُّبْحِ. اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّةً وَاحِدَةً.

وَالْإِقَامَةُ وَتُرَى: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

الشأن المحذوف (لا إله) أي لا معبود بحق (إلا الله) بالرفع بدل من الضمير في خبر لا المحذوف المقدر بموجود (ثم ترجع) أي: تعيد الشهادتين على سبيل السنية (بأرفع) أي: أعلى (من صوتك) الأول ففي أول مرة يأتي بهما بصوت منخفض عن التكبير، ثم في الترجيع يساويه، وقد علمت أن الترجيع في حد ذاته سنة فلو تركه لم يبطل الأذان (حي) اسم فعل أمر بمعنى هلموا أي أقبلوا على الصلاة (حي على الفلاح) أي: على سبب الفوز بالمقصود في الآخرة، وهو الصلاة فهو في المعنى تأكيد لحي على الصلاة (نداء الصبح) أي: أذانه (زدت ههنا) أي: بعد حي على الفلاح ولو كنت ولوحذك في فلاة من الأرض. وجملة المبتدأ والخبر المكررة في محل نصب بزدت، ومعناها أن التيقظ للصلاة خير من الراحة الحاصلة بالنوم (لا تقل ذلك الخ) مكرر مع ما قبله.

فائدة: من قال حين يسمع قول المؤذن: أشهد أن محمداً رسول الله: مرحباً بحبيبي وقرّة عيني محمد بن عبد الله ﷺ، وقبل ظفر إبهاميه ومر بهما على عينيه لم يرمد أبداً.
فائدة أخرى: يستحب لمن سمع الأذان أن يحكيه لمنتهى الشهادتين من غير ترجيع، ثم يبدل الحيعلتين بالحوقلتين. وبعد انتهائه يقول: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت سيدنا محمداً الوسيلة والفضيلة والدرجة الرفيعة وابعثه المقام المحمود الذي وعدته، إنك لا تخلف الميعاد. فإن من قال ذلك وجبت له شفاعته ﷺ يوم التناد.
تنبيه: ما ذكره المصنف هو الأذان الشرعي، وأما ما يزيده المؤذنون فغير مشروع لكنه بدعة حسنة.

(والإقامة وتر) أي: مثناة، ما عدا التكبير الأول والثاني. فلو شفعها أو جلقها بطلت على المشهور كما لو أوتر الأذان أو جلقه. واستظهر بعضهم أن النصف كالجل (قد قامت الصلاة) أي: آن أوان الدخول فيها. وفي بعض النسخ زيادة مرة واحدة بعد لا إله إلا الله وهي مستغنى عنها هنا لعلمها من قوله وتر.

(باب) صفة العمل في الصلوات المفروضة وما يتصل بها من التوافل والسنن

وَالْإِحْرَامُ فِي الصَّلَاةِ أَنْ تَقُولَ: اللَّهُ أَكْبَرُ لَا يُجْزَى غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ حَذْوَ مَنْكَبَيْكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ، ثُمَّ تَقْرَأُ، فَإِنْ كُنْتَ فِي الصُّبْحِ قَرَأْتَ جَهْرًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ لَا تَسْتَفْتِحُ بِ«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» فِي أَمِّ الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّورَةِ الَّتِي بَعْدَهَا، فَإِذَا

باب صفة العمل في الصلوات المفروضة وما يتصل بها من التوافل والسنن

(باب) أي هذا باب بيان (صفة العمل) قولاً وفعلًا (من التوافل) كالتي قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعد المغرب والعشاء. والمراد بالسنن الوتر، فـ «آل» فيها للجنس المتحقق في سنة واحدة. ثم إن هذه الصفة التي ذكرها لم يميز فيها الفرض من غيره. ونحن نبين ذلك في خلال كلامه إن شاء الله. ومن أتى بالصلاة على هذه الصفة بدون تمييز بين الفرض وغيره صحت صلاته إن كان يعتقد أن فيها أو كلها فرائض، لا إن اعتقد أن كلها سنن أو نوافل. واعلم أن فرائض الصلاة سبع عشرة فريضة: النية، وتكبيرة الإحرام، والقيام لها، والفاتحة والقيام لها، الركوع والقيام له، والرفع منه، والسجود والرفع منه، والجلوس بين السجدين، والجلوس بقدر السلام، والسلام، والطمأنينة، والاعتدال، وترتيب الأداء، ونية الاقتداء في حق المأموم.

(والإحرام) وهو التكبير مع النية ويشترط مد لفظ الجلالة مدًا طبيعيًا، ومن لم يحسن العربية فلا يأتي بالعجمية بل يدخل الصلاة بالنية، وإن أتى بها فلا بطلان على الراجح. ويشترط في الإحرام القيام لغير المسبوق، فلو ابتدأه المسبوق من قيام وأتمه في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل بين أجزاء التكبير صحت الصلاة واختلف في الركعة، فقيل: يعتد بها، وقيل: يلغىها وهو المعتمد. وأما إذا ابتدأه في حال الانحطاط ألغاه اتفاقًا مع صحة الصلاة سواء نوى بتكبيرة الإحرام أو هو والركوع أو لم ينو شيئًا، لأنه ينصرف للإحرام. وقد علمت أن الإحرام فرض وأما الجهر به فمستحب (وترفع يدك) أي: ندبًا (حذو) أي: مقابلة (منكبيك) تشية منكب بوزن مجلس، وهو مجمع عظم العضد والكف (أو دون ذلك) بحيث يحاذيان الصدر ويكون ظهرهما إلى السماء وبطنهما إلى الأرض، أو قائمتين. والرجل والمرأة في ذلك سواء. ويختص رفع اليدين بتكبيرة الإحرام فلا يرفعهما عند تكبيرة الركوع على المشهور. (ثم تقرأ) أي من غير فصل بتسبيح ونحوه لكرهه ذلك هنا (بأَمِّ الْقُرْآنِ) وهي فرض في كل ركعة من الصبح وغيرها على الإمام والفقذ، ومستحبة للمأموم فيما يسر فيه الإمام لا فيما يجهر فيه. والجهر بالقراءة في الصبح سنة ولا تبطل الصلاة باللحن في الفاتحة على المعتمد (لا تستفتح ببسم الله الخ) أي: يكره ذلك في الفرض ما لم تقصد الخروج من خلاف القائل بوجوبها، وإلا انتفت الكراهة. وكذلك يكره

قُلْتُ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾، فَقُلْ آمِينَ إِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ أَوْ خَلْفَ إِمَامٍ وَتُخْفِيهَا، وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ فِيمَا جَهَرَ فِيهِ وَيَقُولُهَا فِيمَا أَسْرَ فِيهِ، وَفِي قَوْلِهِ إِثَابُهَا فِي الْجَهْرِ اخْتِلَافٌ.

ثُمَّ تَقْرَأُ سُورَةَ مِنْ طَوَالِ الْمُفْصَّلِ، وَإِنْ كَانَتْ أَطْوَلَ مِنْ ذَلِكَ فَحَسَنَ بِقَدْرِ التَّغْلِيسِ وَتَجْهَرُ بِقِرَاءَتِهَا. فَإِذَا تَمَّتِ السُّورَةُ كَبَّرْتَ فِي انْحِطَاطِكَ لِلرُّكُوعِ، فَتُمْكُنُ يَدَيْكَ مِنْ رُكْبَتَيْكَ، وَتُسَوِّي ظَهْرَكَ مُسْتَوِيًا، وَلَا تَرْفَعُ رَأْسَكَ وَلَا تُطَاطِئُهُ، وَتُجَافِي بِضَبْعَيْكَ عَنْ جَنْبَيْكَ، وَتَعْتَقِدُ الْخُضُوعَ بِذَلِكَ بِرُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ، وَلَا تَدْعُو فِي رُكُوعِكَ وَقُلْ إِنْ شِئْتَ: سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَوْقِيتٌ قَوْلٍ وَلَا حَدٌّ فِي اللَّبَثِ.

التعوذ في الفرض لا في النفل (فقل) أي: ندب (آمين) اسم فعل أمر لطلب الإجابة أي: استجب يا الله فهو بالمد وفتح النون (وتخفيها) أي: ندباً في الحاليتين ولو كانت الصلاة جهرية لأنها دعاء وليست من الفاتحة (اختلاف) أي: والمعتمد ما جزم به أولاً فتركه له في الجهر.

(ثم تقرأ سورة) أي على سبيل السنية، ويقوم مقامها الآية، ويكره تكرار السورة في ركعة الفرض ويجاوز في النفل. وإذا أعاد سورة الركعة الأولى في الثانية حصلت السنة مع الكراهة. وكذلك إذا نكس بأن لم يقرأ في الركعة الثانية السورة التي بعد التي قرأها في الأولى على ترتيب المصحف (من طوال) بكسر الطاء المهملة جمع طويل، وأما بضمها فهو الطويل؛ أي إن ذلك مستحب. وأول المفصل الحجرات وطواله إلى عبس بإخراج الغاية، ومتوسطه منها إلى الضحى، وقصاره منها إلى الحتم (يقدر التغليس) بسكون الغين المعجمة، وهو اختلاط الظلمة والضيء حيث لا يبلغ الإسفار وإلا فلا يستحب التطويل (وتجهر الخ) أي على سبيل السنية كما تقدم (كبرت) أي: على سبيل السنية، فإن كل تكبيرة سنة على الراجح. غير أنه لا يسجد لترك تكبيرة واحدة، فإن سجد عامداً أو جاهلاً بطلت لا ناسياً. والركوع فرض، ومقارنة التكبير له أو لغيره من أفعال الصلاة مستحبة، ما عدا القيام من اثنتين فينبغي تأخيرها للاستقلال. وقد شرع في صفة الركوع الكاملة بقوله: (فتمكن يديك) يعني: كفك على جهة الاستحباب، وينبغي أن يفرج بين أصابعه في الركوع ويضمهما في السجود (وتسوي ظهرك) أي: على جهة الندب فإن الواجب في الركوع مطلق الانحناء بحيث تقرب اليدين من الركبتين (مستوياً) حال مؤكدة (وتجافي) أي: تباعد ندباً (بضبعيك) بفتح الضاد المعجمة وسكون الموحدة، أي: عضديك فالباء زائدة (وتعتقد الخضوع) أي: التذلل والخشوع (بذلك) أي: الركوع بما فيه من الانحناء فقوله (بركوعك). تفسير لاسم الإشارة (ولا يدعو الخ) أي: يكره، والرواية بإثبات الواو على أنه نفي بمعنى النهي (وقل) أي: ندباً (توقيت قول) أي تحديد ما تقوله (ولا حد في اللبث) أي: المكث في الركوع أي في أكثره أو ما أقله، فاطمئنان المفاصل كما سيذكر في السجود. وأقل

ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ وَأَنْتَ قَائِلٌ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ثُمَّ تَقُولُ: اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
إِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ وَلَا يَقُولُهَا الْإِمَامُ، وَلَا يَقُولُ الْمَأْمُومُ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ
رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ.

وَتَسْتَوِي قَائِمًا مِطْمَئِنًا مُتَرَسِّلًا، ثُمَّ تَهْوِي سَاجِدًا لَا تَجْلِسُ، ثُمَّ تَسْجُدُ وَتُكَبِّرُ فِي
انْحِطَاطِكَ لِلْسُّجُودِ فَتُمْكِنُ جَبْهَتَكَ وَأَنْفَكَ مِنَ الْأَرْضِ وَتَبَاشِيرُ كَفَيْكَ الْأَرْضَ بَاسِطًا يَدَيْكَ
مُسْتَوِيَّتَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ تَجْعَلُهُمَا حَذْوِ أُذُنَيْكَ أَوْ دُونَ ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، غَيْرَ أَنَّكَ
لَا تَقْتَرِشُ ذِرَاعَيْكَ فِي الْأَرْضِ، وَلَا تَضُمُّ عِضْدَيْكَ إِلَى جَنْبَيْكَ، وَلَكِنْ تُجَنِّحُ بَهِمَا تَخِيحًا
وَسَطًا، وَتَكُونُ رِجْلَاكَ فِي سُجُودِكَ قَائِمَتَيْنِ وَيُطَوُّنَ إِنْهَامِيَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ وَتَقُولُ إِنْ شِئْتَ
فِي سُجُودِكَ: سُبْحَانَكَ رَبِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَعَمِلْتُ سُوءًا فَاعْفُزْ لِي أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ شِئْتَ،

مراتب الكمال أن تقول في ركوعك: سبحان ربي العظيم ثلاثاً، وفي سجودك: سبحان ربي
الأعلى ثلاثاً. وأما إن قلت ذلك مرة واحدة فهي مرتبة غير الكمال، وإن كان فيها ثواب.

(ثم ترفع رأسك) أي: وجوباً (وأنت قائل) أي: على جهة السنية، والراجع أن كل
تسميعة سنة (ثم تقول) أي: ندباً (اللهم ربنا) أي: يا ربنا (ولك الحمد) بالواو أي: تقبل
ولك الحمد على توفيقك.

(مِطْمَئِنًا) أي: وجوباً فإن الطمأنينة وهي استقرار الأعضاء واجبة في جميع أركان
الصلاة (مُتَرَسِّلًا) أي: متمهلاً زيادة على الطمأنينة، ون الزائدة عليها سنة (ثم تهوي) بفتح
الفوقية وكسر الواو، أي: تنزل (ساجداً) ليكون سجودك من قيام فقوله (لا تجلس لرخ)
تأكيد. والسجود فرض وكونه من قيام مستحب، ويستحب تقديم اليدين على الركبتين في
الهوي للسجود وتأخيرهما عن الركبتين عند القيام (فتمكن الرخ) أي على الندب ويكفي في
الواجب وضع أقل جزء يمكن وضعه، ويكره شد الجبهة بالأرض حتى يؤثر ذلك فيها.
والراجع أن السجود على الأنف غير واجب، فلو ترك السجود عليه أعاد في الوقت. ومن
بجبهته قروح لا يمكنه السجود عليها يومئذ إلى الأرض في حال سجوده ولا يسجد على
الأنف لأن السجود عليه تابع للجبهة، فإن فعل ذلك مع نية الإيماء كفى لأنه إيماء وزيادة
(باسطاً يديك) أي: كفيك، تكرار مع ما قبله، لأن المباشرة لا تكون إلا مع البسط (حذو)
أي: مقابلة أذنك. واعلم أن السجود على اليدين سنة كالركبتين وأطراف القدمين. وأما
مباشرة الأرض بالكفين من غير حائل فمستحبة، وكونهما مستويتين إلى القبلة وكونهما حذو
الأذنين مندوبان، وأشار بقوله (وكل ذلك واسع) أي: جائز إلى عدم فرضية شيء من ذلك
(غير أنك لا تقترش الرخ) أي: فيكره ذلك، وكذا يكره وضعها على الفخذين في حال
السجود، وكذا يكره ضم العضدين إلى الجنبين (ولكن تجنح) أي: تتجافى وتتباعد (بهما)
عن الجنبين (وتكون رجلاك الرخ) أي على جهة الاستحباب (لطول ذلك) أي: السجود

وَتَدْعُو فِي السُّجُودِ إِذَا شِئْتَ. وَلَيْسَ لَطُولُ ذَلِكَ وَقْتُ، وَأَقْلَهُ أَنْ تَطْمَئِنَّ مَفَاصِلُكَ مُتَمَكِّنًا.

ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ بِالتَّكْبِيرِ فَتَجْلِسُ فَتُثْنِي رِجْلَكَ الْيُسْرَى فِي جُلُوسِكَ بَيْنَ السُّجُودَيْنِ، وَتَنْصِبُ الْيُمْنَى وَتُطَوُّنَ أَصَابِعَهَا إِلَى الْأَرْضِ، وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ عَنِ الْأَرْضِ عَلَى رُكْبَتَيْكَ، ثُمَّ تَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلًا، ثُمَّ تَقُومُ مِنَ الْأَرْضِ كَمَا أَنْتَ مُعْتَمِدٌ عَلَى يَدَيْكَ لَا تَرْجِعُ جَالِسًا لَتَقُومَ مِنْ جُلُوسٍ، وَلَكِنْ كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَتَكْبِرُ فِي حَالِ قِيَامِكَ.

ثُمَّ تَقْرَأُ كَمَا قَرَأْتَ فِي الْأَوَّلَى أَوْ دُونَ ذَلِكَ، وَتَفْعَلُ مِثْلَ ذَلِكَ سِوَاءَ، غَيْرَ أَنَّكَ تَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ، وَإِنْ شِئْتَ قَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَعْدَ تَمَامِ الْقِرَاءَةِ، وَالْقُنُوتُ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ وَنَخْشَعُ لَكَ وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَكْفُرُكَ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخَافُ عَذَابَكَ الْجِدِّ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحِقٌ.

(مفاصلك) أي: أعضاؤك جمع مفصل، بفتح الميم وكسر الصاد، وأما بكسر الميم وفتح الصاد فاللسان (ثم ترفع) أي: وجوباً لأن تعدد السجود متوقف عليه (فتجلس) أي: وجوباً حتى تعتدل جالساً مطمئناً (فتثني الخ) هذه الصفة مستحبة في الجلوس بين السجدين وفي التشهد (وتنصب اليمنى) أي: وتجعل اليسرى تحت ساقيها أو بين الفخذين (وترفع يديك) أي: ندباً (ولكن الخ) مستغنى عنه بما قبله (أو دون ذلك) أي: بأن تكون الثانية أقصر من الأولى زمناً لا قراءة كما هو المستحب، وإن كان كل من طوال المفصل فأو في كلام المصنف بمعنى بل التي للإضراب والإشارة في قوله: (وتفعل مثل ذلك) لجميع ما ذكر (تقنت) أي: استحباباً، فإن المشهور أنه فضيلة وكونه قبل الركوع أفضل فإذا نسيه قبله قنت بعده ولا يرجع من الركوع إذا تذكره. فإن رجع بطلت الصلاة لرجوعه من فرض لفضيلة (القنوت) أي: لفظه المختار عندنا (اللهم إنا نستعينك) أي: نطلب منك الإعانة (ونستغفرك) أي: نطلب منك الغفران (ونؤمن) أي: نصدق (بك وتوكل) أي: نعتمد (عليك) الخير، وفي رواية: ونثني عليك الخير. وما يجزي على السنة العامة من زيادة كله غير مثبت في الرواية، إذ العبد لا يطيق كل الثناء لما في الحديث «لا نحصي ثناء عليك» (ونخضع) بنونين بينهما خاء معجمة، أي: نخضع (لك ونخلع) بلام بين المعجمة والعين المهملة، أي نخلع الأديان كلها التي تخالف دين الإسلام (ونترك من يكفرك) أي: نترك مودته والميل لدينه (وإليك) أي: إلى طاعتك (نسعى ونحفد) بكسر الفاء وفتحها آخره دال مهملة، أي: نسرع في العمل (عذابك الجدد) بكسر الجيم، أي الحق الثالث (ملحق) بكسر الحاء على الأشهر، أي: لاحق بهم.

ثُمَّ تَفْعَلُ فِي السُّجُودِ وَالْجُلُوسِ كَمَا تَقْدُمُ مِنَ الْوُصْفِ، فَإِذَا جَلَسْتَ بَعْدَ السُّجُودَيْنِ نَصَبْتَ رِجْلَكَ الْيُمْنَى وَيُطَوُّونَ أَصَابِعَهَا إِلَى الْأَرْضِ، وَتُنِيتَ الْيُسْرَى وَأَفْضَيْتَ بِأَلْيَتِكَ إِلَى الْأَرْضِ، وَلَا تَقْعُدُ عَلَى رِجْلِكَ الْيُسْرَى، وَإِنْ شِئْتَ حَتَيْتَ الْيُمْنَى فِي انْتِصَابِهَا فَجَعَلْتَ جَنْبَ بَهِيمِهَا إِلَى الْأَرْضِ قَوَاسِعَ.

ثُمَّ تَشْهَدُ؛ وَالتَّشَهُدُ: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الزَّكَايَاتُ لِلَّهِ الطَّيِّبَاتُ الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، فَإِنْ سَلِمْتَ بَعْدَ هَذَا أَجْزَأَكَ. وَمِمَّا تَزِيدُهُ إِنْ شِئْتَ: وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ جَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مَلَائِكَتِكَ وَالْمُقَرَّبِينَ، وَعَلَى أَنْبِيَائِكَ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى أَهْلِ طَاعَتِكَ أَجْمَعِينَ. اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِأُمَّتِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ مَغْفِرَةً عَظِيمًا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ اسْتَعَاذَكَ مِنْهُ مُحَمَّدٌ نَبِيُّكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّرْنَا وَمَا أَسْرَزْنَا وَمَا أَعْلَنَّا وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنَّا، رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْمَخْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَسُوءِ

(ثم تفعل في السجود الخ) يعني عنه كما تقدم من قوله: وتفعل مثل ذلك سواء فإنه راجع لجميع ما تقدم كما علمت (ويطون) أي: وجعلت بطون، (وأفضيت) أي: دنوت (بأليتك) بفتح الهمزة وسكون اللام، أي: مقعدتك. وروي بأليتك بالثنية وهي خطأ، والمراد ألصقت مقعدتك بالأرض (ولا تقعد على رجلك الخ) أي: يكره ذلك، بل تجعلها تحت ساق اليمنى أو بين الفخذين كما تقدم في السجود (جنب بهما) بفتح الموحدة، أي: إبهامها وما ذكره من التخيير خلاف قول الباجي يكون باطن إبهامه مما يلي الأرض لا جنبها، وهو الراجح.

(والتشهد) أي: لفظه المختار عندنا وهو سنة (التحيات) جمع تحية: أي الألفاظ التي تدل على التحية مستحقة (لله الزكايات) بحذف واو العطف فيه وفيما بعده، أي: والأعمال الناميات التي يزكو بها ثوابها و(الطيبات) من الكلمات لله لقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] و(الصلوات) أي: المشروعة لله (السلام) أي: سلام الله الذي هو اسم

الْمَصِيرِ. السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

من أسمائه تعالى (عليك أيها النبي ورحمة الله) أي: إحساناته الواسعة (وبركاته) أي: خيراته المتزايدة. وينبغي أن يقصد المصلي عند ذلك الروضة الشريفة، كما أنه ينبغي أن يلاحظ في قوله: (وعلى عباد الله الصالحين) كل عبد صالح في الأرض وفي السماء (أجزاك) أي: في الإتيان بالسنة، وكذلك لو اقتضت على بعضه بأن قلت: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أو أتيت ببذله، فإن المعتمد أن لفظه المخصوص مستحب. فمن أتى ببذله أتى بالسنة وفاته المستحب، وليس المراد أجزاء على سبيل الكمال، لأنه لم يذكر فيه الصلاة على النبي ﷺ. فالتخير في قوله: (ومما تزيده إن شئت) لدفع القول بوجوبها وإلا فقول ذلك أفضل لتوقف الكمال عليه (حتى) أي: أمر ثابت (وأن الساعة) أي: القيامة (آتية لا ريب) أي لا شك (فيها) عند أهل البصرة (وأن الله يبعث) أي: يخرج (من في القبور) بعد إحيائهم للحساب. وقبر كل إنسان بحسبه، فيشمل من أكله الذئب، ومن ذري في الهواء وذكر الجنة وما بعدها، من ذكر الخاص بعد العام لدخولها فيما جاء به النبي ﷺ، وإنما خصها للاهتمام بها. والجنة والنار موجودتان الآن على الصحيح (اللهم صل الخ) الصلاة من الله رحمته المقرونة بالتعظيم فقوله: (وارحم) تأكيد ويجوز الدعاء له ﷺ بالرحمة إن كانت منضمة للصلاة كما هنا (ورحمت) بكسر الحاء وسكون الميم، تأكيد لصليت (على إبراهيم) تنازعه العوامل الثلاثة، فكل فعل يطلب تعلقه به (إنك حميد) أي: محمود (مجيد) أي: عظيم. وهذه الصيغة التي ذكرها المصنف حديث رواه ابن مسعود بلفظ: إذا اشتد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد الخ. وإنما شبه الصلاة عليه بالصلاة على إبراهيم، وإن كان هو أعلى منه تواضعاً منه ﷺ على حد قوله: «لا تفضلوني على يونس بن متى» وخص إبراهيم من بين الأنبياء لأن كلاً منهم أقرأه السلام ليلة الإسراء ولم يسلم على أمته إلا إبراهيم فإنه قال له: أقرء أمتك مني السلام وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة عذبة الماء، وأنها قيعان وغراسها: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. فأمرنا أن نذكره في صلاتنا مكافأة له (والمقربين) بواو العطف، أي: وصل على عبادك المقربين، وروي بدونها فتكون الصلاة قاصرة على المقربين من الملائكة كجبريل تشريفاً لهم. والمراد بقوله: (وعلى أهل طاعتك) المؤمنين وإن كانوا عصاة، لأنهم لم يخلوا عن طاعة ولو كانت نفس الإيمان (ولو الولدي) بفتح الدال فيكون مثني، ويحتمل بكسرها فيكون جمعاً (ولأئمتنا) هم العلماء والأمراء والأمراء بالمعروف والناهون عن المنكر. والمراد بمن سبقنا بالإيمان الصحابة فمن بعدهم (مقفرة عزماً) أي: مقطوعاً بها (اللهم إني أسألك الخ) هذا حديث صحيح والدعاء به مندوب لأنه تعميم في الدعاء، وهو عام أريد به الخصوص، فإنه من

ثُمَّ تَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ تَسْلِيمَةً وَاحِدَةً عَنْ يَمِينِكَ تَقْصِدُ بِهَا قِبَالَتهُ وَجْهَكَ وَتَيَّامُنُ بِرَأْسِكَ قَلِيلًا، هَكَذَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَخَدَهُ، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَيَسْلُمُ وَاحِدَةً يَتَيَّامُنُ بِهَا قَلِيلًا وَيَرُدُّ أُخْرَى عَلَى الْإِمَامِ قِبَالَتهُ يُشِيرُ بِهَا إِلَيْهِ، وَيَرُدُّ عَلَى مَنْ كَانَ سَلَّمَ عَلَيْهِ عَلَى يَسَارِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَمْ يَرُدِّ عَلَى يَسَارِهِ شَيْئًا، وَيَجْعَلُ يَدَيْهِ فِي تَشْهِيدِهِ عَلَى

جملة ما سأله ﷺ الشفاعة العظمى وهي مختصة به (ما قدمنا) أي: من الذنوب (وما أخرنا) أي: ذنب أخرناه من الطاعات عن أوقاتها (وما أسرونا) أي: أخفينا من المعاصي عن الخلق (وما أعلنا) أي: ظهرنا (وما أنت أعلم به منا) مما تعمدنا فعله ونسيناه (في الدنيا حسنة) أي: ما يوصل إلى الجنة (وفي الآخرة حسنة) أي: الجنة، ولك أن تقصد بهما خيري الدنيا والآخرة (وقنا) أي: اجعل بيننا وبين عذاب الناس وقاية (وأعوذ) أي: أتحصن بك (من فتنة المحيا) وهي كل ما يشغل عن الله وفتنة الممات وهي التبديل عند الموت والعياذ بالله (ومن فتنة القبر) أي: عدم الجواب عند سؤال الملكين (ومن فتنة المسيح) بالحاء المهملة على الصحيح، لأنه ممسوح العين. وأما المسيح ابن مريم عليه السلام فممسوح بالبركة (الدجال) أي: الكذاب، من الدجل وهو الكذب والخلطة فإنه يدعي الربوبية وقت فتنته وتتبعه الأرزاق ويكون معه صفة الجنة والنار. نسأل السلام من جميع الفتن بجاء النبي المختار (وسوء المصير) أي: المرجع، من باب الإطناب في الدعاء وإلا فقد تقدمه مما يغني عنه (السلام عليك أيها النبي الخ) هذه الزيادة ضعيفة ومع ضعفها هي خاصة بالمأْموم فيقولها على هذه الرواية بعد سلام إمامه (السلام عليكم) أي بالتعريف والترتيب وصيغة الجمع فلا يجزئ غير ذلك. والسلام فرض كتكبيرة الإحرام، فمن عجز عنه جملة كالأعجمي، الذي لا يعرف العربية. خرج من الصلاة بالنية ولا يأتي به بلغته، فلو وقع ذلك لم تبطل على الصحيح. ومن قال: السلام عليكم بالتعريف والتثنية ففي صحة صلاته قولان، والمعتمد الصحة تخريجاً على صحة صلاة اللاحن في الفاتحة عجزاً عن تعلم الصواب لعدم معلم أو ضيق وقت مع قبوله التعلم، وإلا اتفق على صحة صلاته. (تقصّد بها قبالة) بضم القاف، أي: جهة (وجهك الخ) تفسير لقوله: عن يمينك فهو يبتدئه من قبالة الوجه ويختتمه جهة اليمين، والتيامن به مستحب على الراجح والتجهر به سنة - وفي الطبعة الأولى كالتجهر به وهو تحريف - (ويرد أخرى) أي: على جهة السنية، وكذلك الرد على من على يساره. فإن الأولى هي الفرض لا غير (قبالته) أي: لجهة القبلة وإن لم يكن الإمام قدماه فقلوه (يشير بها إليه) معناه: ينوي الإشارة بها إليه بقلبه لا برأسه، ويجزئه في تسليمه الرد: سلام عليكم وعليك السلام. (ويرد على من كان الخ) ومثل ذلك المسبوق الذي أدرك ركعة فإنه يسن السلام عليه ويسلم هو أيضاً على من على يساره بعد التمام. وأما إذا أدرك دون ركعة مع الإمام فلا يسلم عليه من على يمينه ولا يسلم هو على إمامه ولا على من على يساره لأنه منفرد. ويجوز لغيره أن يقتدي به (ويجعل يديه) أي: ندباً (ويبسّط)

فَخِذْيِهِ، وَتَقْضُضُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ الِئْمَنَى، وَيَبْسُطُ السَّبَابِيَةَ يُشِيرُ بِهَا وَقَدْ نَصَبَ حَرْفَهَا إِلَى وَجْهِهِ. وَاخْتَلَفَ فِي تَحْرِيكِهَا، فَقِيلَ يَغْتَفِدُ بِالْإِشَارَةِ بِهَا أَنَّ اللَّهَ إِلَهُ وَاحِدٌ، وَتَأْوُلُ مَنْ يُحَرِّكُهَا أَنَّهَا مَقْمَعَةٌ لِلشَّيْطَانِ، وَأَحْسِبُ تَأْوِيلَ ذَلِكَ أَنَّ يَذْكُرُ بِذَلِكَ مِنْ أَمْرِ الصَّلَاةِ مَا يَمْنَعُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَنِ السُّهُرِ فِيهَا وَالشُّغْلِ عَنْهَا، وَيَبْسُطُ يَدَهُ الِئْسَرَى عَلَى فِخْذِهِ الْاَيْسَرِ وَلَا يُحَرِّكُهَا وَلَا يُشِيرُ بِهَا، وَيُسْتَحَبُّ الذِّكْرُ بِإِثْرِ الصَّلَوَاتِ يُسَبِّحُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَحْمَدُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَكْبُرُ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَخْتِمُ الْمَائَةَ بِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْعِزَّةُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وَيُسْتَحَبُّ بِإِثْرِ صَلَاةِ الصُّبْحِ الثَّمَادِي فِي الذِّكْرِ وَالِاسْتِغْفَارِ وَالتَّسْبِيحِ وَالِدُّعَاءِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ قُرْبِ طُلُوعِهَا وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ.

أي: يمد (السبابة) فوق الإبهام بعد مدها هي الوسطى (يشير بها) أي: السبابة، يميناً وشمالاً أو من أسفل إلى أعلى وعكسه (وقد نصب حرفها) أي: جنبها (إلى وجهه) أي: قبالة (واختلف في تحريكها) والمعمد استحبابه حتى في الدعاء (بالإشارة بها) أي: بنصبها من غير تحريك، فلم يذكر فيما يعتقده بنصبها سوى قول واحد وترك مقابله. وأما في تحريكها فذكر قولين (ويتأول) أي: يقصد (من يحركها أنها مقمعة) أي: مطردة، وهي يفتح الميم الأولى إذا جعلتها محلاً لقمعه، وبكسرهما وإن جعلتها آلة لذلك وفي الحديث «تحريك الأصبع في الصلاة مذعرة للشيطان». وورد: «لا يسهو أحدكم ما دام يشير بأصبعه» (وأحسب) أي: أظن (تأويل) أي: علة (ذلك) أي التحريك (ما يمنع) أي شيئاً يمنع وهو كونه في صلاة. فالسبب في التحريك قصد حضور القلب، فإن في السبابة عرفاً متصلاً به، فالتحريك يحصل له الانتباه من الغفلة (ولا يحركها) أي: سبابتها (بإثر) أي: عقب (الصلوات) بأن لا يأتي بفواصل غير الذكر المشروع كالاستغفار ثلاثاً، واللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام. وقد ورد «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت». فالمقصود أن لا يقدم التوافل على المعقبات، ولا يأتي بكلام أجنبي لثلا يفوته فضيلة التعقيب، وإن اكتسب فضيلة الذكر المطلق إذا أتى بها بعد ذلك (يسبح) أي يقول: سبحان الله ومعناها تنزيهه الله عن كل ما لا يليق به (ويحمد) بفتح الميم، أي يقول: الحمد لله ومعناها الثناء الجميل مستحق لله (ويكبر) أي يقول: الله أكبر أي أعظم من كل عظيم.

(إلى طلوع الشمس) أي: حتى تطلع وترتفع قدر رمح (وليس بواجب) مستغنى عنه بقوله ويستحب. وفي الحديث «من صلى الصبح وجلس في مصلاه ولم يتكلم إلا بخير إلى أن يركع سجدة الضحى غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زيد البحر».

وَبَرَكَ رُكْعَتِي الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الْفَجْرِ، يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ يُسْرَهَا.

وَالْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ بِتَحْرِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ مِنَ الطَّوَالِ أَوْ دُونَ ذَلِكَ قَلِيلاً وَلَا يَجْهَرُ فِيهَا بِشَيْءٍ مِنَ الْقِرَاءَةِ، وَيَقْرَأُ فِي الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ سِرّاً، وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَخَذَهَا سِرّاً.

وَيَتَشَهَّدُ فِي الْجَلْسَةِ الْأُولَى إِلَى قَوْلِهِ: وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ثُمَّ يَقُومُ فَلَا يُكَبِّرُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِماً. هَكَذَا يَفْعَلُ الْإِمَامُ وَالرَّجُلُ وَخَذَهُ، وَأَمَّا الْمَأْمُومُ فَبَعْدَ أَنْ يُكَبِّرَ الْإِمَامُ يَقُومُ الْمَأْمُومُ أَيْضاً، فَإِذَا اسْتَوَى قَائِماً كَبَّرَ وَيَفْعَلُ فِي بَقِيَّةِ الصَّلَاةِ مِنْ صِفَةِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ نَحْوَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي الصُّبْحِ. وَيَتَنَقَّلُ بَعْدَهَا. وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ

(ويركع ركعتي الفجر) وهما رغبة، فإذا أتى المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح دخل مع الجماعة وقضاها بعد ارتفاع الشمس إلى الزوال، ولا يقضى شيء من النوافل غير الفجر، ولا يجوز له أن يصليها بعد إقامة صلاة الصبح ولا كان الإمام يطول بحيث يدركه قبل الركوع لخبر «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة». (من الطوال) أي: طوال المفصل (أو دون ذلك) إشارة لقول ثان وهو المعتمد، فيأتي بالقصير من الطوال وكل ذلك على سبيل الاستحباب إن اتسع الوقت ولم يكن إماماً يضر بالمأمومين (سراً) أي: على جهة السنية في كل ركعة، وصرح به لعدم اعتباره المفهوم في قوله: ولا يجهر فيها. والمراد أن الإسرار في الفاتحة وحدها سنة في كل ركعة ومثلها السورة، إلا أنها مؤكدة في الفاتحة وخفيفة في السورة. فلو خالف وأبدل السر بالجهر سجد بعد السلام لأنها زيادة محضة حيث فعل ذلك في الفاتحة كلها ولو من ركعة، أو في السورة ولكن من ركعتين، وأما لو أسر في محل الجهر فإنه يسجد قبل السلام، فإذا فعل ذلك في بعض الفاتحة كالأية والآيتين أو في سورة فقط فلا سجود. وكل هذا ما لم يتذكر قبل وضع يديه على ركبتيه للركوع، وإلا أعاد القراءة على سننها ولا سجود عليه إن حصل ذلك في السورة، وأما في الفاتحة فإنه يسجد بعد السلام كما لو كررها سهواً.

(إلى قوله الخ) أي: فالزيادة السابقة إنما تكون في التشهد الثاني لبناء الأول على التخفيف فتركه الزيادة فيه على ذلك (حتى يستوي قائماً) أي لأنه في قيامه من اثنتين كالمفتح لصلاة (والرجل) المراد به المصلي فيشمل المرأة والصبي (وأما المأموم الخ) المقصود أنه يتأخر عن الإمام في جميع الأفعال لأنه تابع له، فنبه بهذا على سائر أفعال الصلاة (بعدها) أي وقبلها لحديث: «من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعدها حرمه الله على النار». يعني أن من داوم على ذلك أبعد الله عن المعاصي أو وفقه للتوبة

بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

وَيَفْعَلُ فِي الْعَصْرِ كَمَا وَصَفْنَا فِي الظُّهْرِ سَوَاءً، إِلَّا أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ بِالْقِصَارِ مِنَ السُّورِ مِثْلُ: وَالضُّحَى، وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ وَنَخُوهُمَا. وَأَمَّا الْمَغْرِبُ فَيَجْهَرُ بِالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْهَا، وَيَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهُمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ السُّورِ الْقِصَارِ، وَفِي الثَّالِثَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ. وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَقَّلَ بَعْدَهَا بِرَكَعَتَيْنِ وَمَا زَادَ فَهُوَ خَيْرٌ، وَإِنْ تَنَقَّلَ بِسِتِ رَكَعَاتٍ فَحَسَنٌ، وَالتَّنَقُّلُ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مُرَغَّبٌ فِيهِ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهَا فَكَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فِي غَيْرِهَا.

وَأَمَّا الْعِشَاءُ الْأَخِيرَةُ وَهِيَ الْعَتَمَةُ - وَاسْمُ الْعِشَاءِ أَخْصُ بِهَا وَأَوَّلَى - فَيَجْهَرُ فِي الْأُولَيَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ وَقِرَاءَتُهَا أَطْوَلُ قَلِيلًا مِنْ قِرَاءَةِ الْعَصْرِ، وَفِي الْأَخِيرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ سِرًّا، ثُمَّ يَفْعَلُ فِي سَائِرِهَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوَضْفِ، وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ. وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي يُسِرُّ بِهَا فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا

منها فيموت متطهراً فلا يدخل النار. وروي: «من صلى قبل الظهر أربعاً غفر له ما تقدم من ذنوب يومه ذلك». (يسلم من كل ركعتين) أي ويكره عندنا عدم الفصل بالسلام بين الأربع فلو نسي وقام لثالثة رجع، ما لم يرفع رأسه من ركوعها ويسجد بعد السلام، فإن لم يذكر إلا بعد الرفع تمادى وصلاتها أربعاً مراعاة لمذهب الغير. (قبل صلاة العصر) لحديث «رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً». ودعاؤه ﷺ مستجاب وسكت عن التنفل بعدها لكرهته. والحكمة في تقديم النافلة على الفرض الاستحضار لأداء الفريضة على الوجه الأتم. فإن الإنسان مشغول بأمر الدنيا، فإذا تنفل استأنست نفسه وتفرغت من الشواغل، ولضيق وقت المغرب لم يطلب التنفل قبلها. وأما الحكمة في تأخيرها فلتكون جابرة لما عساه أن يقع في الفريضة وإن كان لا ينبغي للمصلي قصد ذلك (فقط) بسكون الطاء، بمعنى حسب (ركعتين) لما ورد «من صلى بعد المغرب ركعتين قبل أن يتكلم كتبنا في عليين». وينبغي تعجيلهما لما ورد «تعجلوا الركعتين بعد المغرب فإنهما يرفعان مع المكتوبة». (فحسن) أي: مستحب لحديث: «من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر». وفي الجامع الصغير: «من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها ذنوب خمسين سنة». والمراد الصغائر (وأما غير ذلك) أي غير ما ذكره من الجهر في الأوليين وما بعده (من شأنها) أي باقي صفتها كتكبيرة الإحرام، والركوع ونحو ذلك، فكما تقدم ذكره في غيرها.

(الأخيرة) عبر بذلك لأنه قد يقال العشاءين على سبيل التغليب، فيطلق على المغرب عشاء (وأولى) تفسير لقوله أخص (أطول قليلاً) أي فتكون من أوسط المفصل (ويكره النوم قبلها الخ) مكرر مع ما تقدم في الأوقات.

هِيَ بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ بِالتَّكْلُمِ بِالْقُرْآنِ، وَأَمَّا الْجَهْرُ فَإِنَّ يُسْمَعُ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ، وَالْمَرْأَةُ دُونَ الرَّجُلِ فِي الْجَهْرِ وَهِيَ فِي هَيْئَةِ الصَّلَاةِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهَا تَنْضُمُ وَلَا تَفْرُجُ فَعِزَّتِهَا وَلَا عَضِدَتِهَا وَتَكُونُ مُنْضَمَّةً مُنْزَوِيَةً فِي جُلُوسِهَا وَسُجُودِهَا وَأَمْرِهَا كُلِّهِ.

ثُمَّ يُصَلِّي الشُّفْعَ وَالْوَتَرَ جَهْرًا، وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ فِي تَوَافِلِ اللَّيْلِ الْإِجْهَارُ، وَفِي تَوَافِلِ النَّهَارِ الْإِسْرَارُ، وَإِنْ جَهَرَ فِي النَّهَارِ فِي تَقْلِيلِهِ فَذَلِكَ وَاسِعٌ، وَأَقْلُ الشُّفْعِ رَكْعَتَانِ،

(كلها) بالرفع، تأكيد لقوله والقراءة، وقصد بهذه الجملة بيان السر والجهر اللذين تقدما (بتحريك اللسان) هذا أقل السر، وأعلاه أن يسمع نفسه. وأما إجراء القرآن على قلبه من غير تحريك للسان فلا يكفي في الصلاة. إذ لا يعد قراءة ولا يحرم على الجنب ولا يحث به من حلف: لا أقرأ كما لا يبر به الحالف لأقرآن، ولا مفهوم لقول المصنف والقراءة فإن ما يطلب فيه الإسرار من غيرها، كتسليمة الرد، لا بد فيه من حركة اللسان لأن مجرد الإجراء على القلب لا يكفي حتى في الأدعية (بالتكلم بالقرآن) أي لا بغيره من توراة أو إنجيل، وإلا بطلت (فإن يسمع الخ) هذا بيان لأقله، وأما أعلاه فلا حد له (إن كان وحده) أي وأما إن لم يكن وحده بأن كان إماماً فإنه يسمع المأمومين غالباً. ثم إن محل طلب الجهر إن كان لا يترتب عليه تخليط على الغير وإلا نهى عنه، إذ لا يجوز ارتكاب محرم لتحصيل سنة (دون الرجل الخ) أي فتسمع نفسها فقط لأن صوتها عورة، فالجهر في حقها كالسر. واستظهر النفراوي استواء حالتها في الخلوة والجلوة لأنها لا تأمن من طرو أحد عليها. قال: وإنما جاز بيعها وشرائها للضرورة (ولا تفرج) بفتح المثناة الفوقية وسكون الفاء وضم الراء، عطف تفسير على قوله تنضم (منزوية) عطف مرادف على منضمة، لأن الانزواء هو الانضمام؛ ثم إن هذا مكرر مع قوله تنضم (وأمرها) أي: شأنها (كله) ومنه الركوع.

(الشفع) وهو مستحب، وهل يختص بنية أو تكفي نية مطلق النافلة. قولان واستظهر الثاني (والوتر) سنة مؤكدة؛ وهو بكسر الواو وفتحها ويجوز التفرقة بينه وبين الشفع بالزمن الكثير على الراجح. قال النفراوي: فإن اقتدى بواصل نوى الركعتين الأوليين الشفع وبالأخيرة الوتر، وإن نوى الإمام بالجميع الوتر وإن لم يعلم ابتداء أنه واصل، فإنه يحدث نية الوتر عند قيام الإمام لها من غير قطع. وإذا دخل مع الواصل في الأخيرة فإنه يصلي الشفع بعد سلام الإمام من غير فصل بسلام ولا جلوس بينهما، ويقرأ فيهما بما يقرأ به فيهما لو كان منفرداً، ويلغز بها فيقال: شخص صلى الشفع بعد الوتر. وأما لو دخل معه في الثانية فإنه لا يسلم بسلام بل يقوم للثالثة من غير سلام تبعاً لو صل إمامه. نعم تردد الأجهوري فيما يفعله بعد الثانية هل ينوي به ركعة القضاء، أو ينوي به الوتر مجازاة للإمام اهـ (فذلك واسع) أي غير جائز مستوي الطرفين بل هو خلاف الأولى. وكذلك

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأَوَّلَى بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَ«سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَفِي الثَّانِيَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَ«قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ»، وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يُصَلِّي الْوُتْرَ رَكْعَةً يَقْرَأُ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَ«قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ، وَإِنْ رَادَ مِنَ الْأَشْفَاعِ جَعَلَ آخِرَ ذَلِكَ الْوُتْرَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ، وَقِيلَ: عَشْرَ رَكْعَاتٍ ثُمَّ يُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ.

وَأَفْضَلُ اللَّيْلِ آخِرُهُ فِي الْقِيَامِ، فَمَنْ أَخَّرَ تَنَفُّلَهُ وَوُتْرَهُ إِلَى آخِرِهِ فَذَلِكَ أَفْضَلُ إِلَّا مَنْ الْعَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَنْتَبِهَ فَلْيَقْدَمْ وَتَرَهُ مَعَ مَا يُرِيدُ مِنَ التَّوَائِلِ أَوَّلَ اللَّيْلِ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ فِي آخِرِهِ تَنَفَّلَ مَا شَاءَ مِنْهَا مَثْنَى مَثْنَى، وَلَا يُعِيدُ الْوُتْرَ، وَمَنْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ عَنْ جِزِيهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَوَّلِ الْإِسْفَارِ، ثُمَّ يُوتِرُ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ وَلَا يَقْضِي الْوُتْرَ مَنْ ذَكَرَهُ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الصُّبْحَ.

وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ عَلَى وَضُوءٍ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ إِنْ كَانَ وَقْتُ يَجُوزُ فِيهِ الرُّكُوعُ، وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَلَمْ يَزَكِّعِ الْفَجْرَ أَجْزَأَهُ لِدَلَالِكَ رَكْعَتَا الْفَجْرِ، وَإِنْ رَكَعَ

الإسرار في نوافل الليل (والمعوذتين) بكسر الواو المشددة، أي: المحصنتين لقارئهما مما يؤديه (من الأشفاع) جمع شفع، وهو الزوج واستدل على ما ذكر بقوله (وكان رسول الله الخ) وقد جمع بين الروایتين بأن الراوي في الأولى اعتبر الركعتين اللتين عقب الوضوء، ولم يعتبرهما في الثانية (منها) أي من النوافل، لأن تقدم الوتر لا يمنع التنفل بعده، وإنما المكروه وصله به. فإذا حصل فصل ولو بالمجيء إلى البيت انتفت الكراهة (ولا يعيد الوتر) أي لحديث «لا وتران في ليلة» فإنه لما فيه من النهي مقدم على حديث: «اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترًا» لأن النهي يقدم على الأمر عند تعارضهما (ومن غلبته عيناه) أي: غلبه النوم (عن حزيه) أي: ورده الذي جعله على نفسه من النوافل كل ليلة فلم يفعله حتى طلع الفجر (فله أن يصليه) بعده وقبل صلاة الصبح بشرط أن يكون ذلك قبل الإسفار، وأن لا يخشى فوات الجماعة في الصبح (حتى يصلي الخ) أي ندباً تحية المسجد، وإذا تكرر دخوله كفته الأولى إن قرب رجوعه له عرفاً، ولا تفوت عندنا بالجلوس. وهذا شامل لمسجده ﷺ خلافاً لمن قال يبدأ بالسلام عليه. فإن حق الله مقدم وقد كان ﷺ إذا دخل المسجد صلى ركعتين ثم سلم على الحاضرين (إن كان وقت) بالرفع، وروي وقتاً على تقدير إن كان وقتاً (يجوز فيه الركوع) أي التنفل، وأما وقت طلوع الشمس أو غروبها أو وقت خطبة الجمعة أو بعد صلاة العصر أو بعد صلاة الصبح، فيقطع وجوباً إذا تلبس به في الثلاثة الأول لحرمه النفل فيها، وندباً في الأخيرة لكراهته. ويندب لداخل المسجد من غير وضوء أو في أوقات النهي أن يقول أربع مرات: سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله

الْفَجْرِ فِي بَيْتِهِ ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ فَاخْتَلَفَ فِيهِ فَقِيلَ: يَرْكَعُ، وَقِيلَ: لَا يَرْكَعُ.
وَلَا صَلَاةَ نَافِلَةً بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا رَكَعَتَا الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

(بَابُ فِي الْإِمَامَةِ وَحُكْمِ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ)

وَيَوْمُ النَّاسِ أَفْضَلُهُمْ وَأَفْقَهُهُمْ، وَلَا تَوْمُ الْمَرْأَةُ فِي فَرِيضَةٍ وَلَا نَافِلَةٍ لَا رِجَالًا وَلَا نِسَاءً.

والله أكبر، فإنه يثاب على ذلك ثواب التحية (ولم يركع الخ) أي والحال أنه لم يصل ركعتي الفجر خارجه (أجزأه لذلك) أي لتحية المسجد (ركعتا الفجر) ولما كان قوله: أجزأه يوهم أن هذا الوقت يطلب فيه التحية، نفاه بقوله آخراً (ولا صلاة نافلة بعد الفجر) وخبر لا محذوف، أي جائزة، ولذا كان المعتمد من الخلاف الذي ذكره فيمن ركع الفجر في بيته أنه لا يركع إن صدر بمقابله (إلا ركعتا الفجر) أي أو الحزب لئام عنه، أو الشفع والوتر مطلقاً (إلى طلوع الشمس) أي: وارتفاعها قدر رمح.

باب في الإمامة وحكم الإمام والمأموم

(باب في الإمامة) أي في بيان من تصح إمامته ومن لا تصح، ومن هو أولى بها وغير ذلك (و) في (حكم الإمام) أي: من كونه إذا صلى وحده قام مقام الجماعة فلا يعيد لفضلها (و) في حكم (المأموم) أي من كونه يقرأ مع الإمام فيما يسر فيه وغير ذلك.

(وَأَفْقَهُهُمْ) أي: أكثرهم فقهاً، والواو لا تقتضي ترتيباً فإن الأفقه يقدم على الأفضل أي الأصلح من حيث الديانة إذا كان أقل فقهاً (ولا تَوْمُ المرأة الخ) أي لأن شرط الإمام أن يكون ذكراً بالغاً عاقلاً عالماً بما لا تصح الصلاة إلا به، ولو حكماً كمن أخذ وصفها عن عالم، وأن يكون غير عاجز عن ركن، وأن يتفق مع المقتدي في عين الصلاة، وأن يكون غير مسافر ولا عبد في جمعة لكونها غير واجبة عليهما فتكون فرضاً خلف نفل. وتكره إمامة الفاسق بالجارحة، كشارب الخمر والزاني، وأما إذا كان فسقه متعلقاً بالصلاة كمن قصد بإمامته الكبر فإن صلاته تبطل على خلاف في ذلك. والمعتمد أن الصلاة خلف المخالف في الفروع كصلاة المالكي خلف الشافعي الذي يمسح بعض رأسه، أو الحنفي الذي لا يرفع من الركوع صحيحة، لأن كل ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه بمذهب الإمام، وكل ما كان شرطاً في صحة الاقتداء فالعبرة فيه بمذهب المأموم. فلو صلى مالكي خلف شافعي معيذاً لصلاته فصلاة المالكي باطلة، لأنها صارت فرضاً خلف نفل. وشرط الاقتداء المساواة في الصلاة. وأما لو صلى خلف الشافعي ثم إن الشافعي أعاد، فإن كانت إعادته استثنائاً فلا تبطل صلاة المالكي التي صلاها خلفه، وأما إن كانت إعادته واجبة

وَيَقْرَأُ مَعَ الْإِمَامِ فِيمَا يُسْرِفُ فِيهِ، وَلَا يَقْرَأُ مَعَهُ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ فَلْيَقْضِ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَا قَاتَهُ عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلَ الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ، وَأَمَّا فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ فَيَعْمَلُهُ كَيْفَعَلَ الْبَائِي الْمُصَلِّي وَخَدَهُ، وَمَنْ صَلَّى وَخَدَهُ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي الْجَمَاعَةِ لِلْفَضْلِ فِي ذَلِكَ إِلَّا الْمَغْرِبَ وَخَدَهَا، وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ مِنْ صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَلَا يُعِيدُهَا فِي جَمَاعَةٍ، وَمَنْ لَمْ يُدْرِكْ إِلَّا التَّشَهُّدَ أَوْ السُّجُودَ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي جَمَاعَةٍ.

وَالرَّجُلُ الْوَاحِدُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِهِ وَيَقُومُ الرَّجُلَانِ فَأَكْثَرُ خَلْفَهُ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَهُمَا قَامَتْ خَلْفَهُمَا، وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا رَجُلٌ صَلَّى عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ وَالْمَرْأَةُ خَلْفَهُمَا وَمَنْ صَلَّى بِزَوْجَتِهِ قَامَتْ خَلْفَهُ، وَالصَّبِيُّ إِنْ صَلَّى مَعَ رَجُلٍ وَاحِدٍ خَلَفَ الْإِمَامَ قَامَا خَلْفَهُ إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ يَغْفِلُ لَا يَذْهَبُ وَيَدْعُ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ. وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ إِنْ صَلَّى وَخَدَهُ قَامَ

كصلاة الظهر بعد صلاة الجمعة، فإن صلاة الجمعة التي صلاها المالكي خلفه تبطل فيصليها ظهراً. (ويقراً) أي: المأموم ندباً وتكره القراءة في حال الجهر ولو لم يسمعه. ومحل الكراهة إذا لم يراع الخلاف وإلا انتفت (ومن أدرك ركعة) أي: بوضع يديه على ركبتيه قبل رفع الإمام من الركوع وأن يطمئن معه على الراجح (فقد أدرك الجماعة) أي: فضلها وهو سبع وعشرون درجة وحكمها فيسلم على من على يساره ويحرم عليه إعادتها في جماعة (في القراءة) أي: من كونها بأمر القرآن فقط أو بها مع السورة سرّاً أو جهراً. والحاصل أنه يكون قاضياً في الأقوال، بانياً في الأفعال. فمن أدرك أخيرة المغرب قام بعد سلام إمامه وقرأ فاتحة الكتاب وسورة جهراً ثم يتشهد ويقوم للثانية فيقرأ أم القرآن وسورة جهراً ثم يتشهد ويسلم، والقنوت ينزل منزلة الفعل فيأتي به في ثانية الصبح التي يقضيها على الراجح (أن يعيد) أي ندباً (في الجماعة) وهي اثنان فصاعداً لا مع واحد إلا إن كان إماماً راتباً وينوي الفرض مفوضاً لله تعالى في جعله أيهما شاء فرضه (إلا المغرب) أي: والعشاء بعد وتر، خلافاً لما يفهم من قوله (وحدّها) فإن اقتحم النهي وشرع في إعادة المغرب قطع ما لم يركع وإلا شفّعها. وإن أعاد العشاء بعد الوتر وارتكب الإثم فلا يعيده تقدماً لحديث: «لا وتران في ليلة» (فلا يعيدها في جماعة) أي ولو كانت الثانية أكثر عدداً وأزيد تقوى، لأن فضل الجماعة قد حصل بالأولى. نعم الصلاة ابتداء مع ذي الفضل والعدد الكثير أفضل (فله أن يعيد النخ) أي لأن فضل الجماعة لا يحصل بأقل من ركعة، وهو مخير بين أن يتمم أو يقطع ويدرك جماعة أخرى إن رجاها.

(والرجل والواحد) أي أو الصبي (مع الإمام يقوم عن يمينه) ندباً وكذا حكم كل مرتبة مما يأتي وتكره محاذاته، فلو صلى عن يمينه ثم جاء آخر ندب له أن يتأخر قليلاً ليصير خلف الإمام (فإن كانت امرأة) أي أو نساء (معهما) أي: الرجلين (وإن كان معهما) أي: الإمام والمرأة بقرينة لمقام (قامت خلفه) أي ويكره لها القيام على يمينه وبالأولى الأجنبية (يعقل)

مَقَامُ الْجَمَاعَةِ، وَيُكْرَهُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَاتِبٌ أَنْ تُجْمَعَ فِيهِ الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ.

وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَا يَوْمُ فِيهَا أَحَدًا، وَإِذَا سَهَا الإِمَامُ وَسَجَدَ لِسَهْوِهِ فَلْيَتَّبِعْهُ مَنْ لَمْ يَسْهُ مَعَهُ مِمَّنْ خَلْفَهُ، وَلَا يَرْفَعْ أَحَدٌ رَأْسَهُ قَبْلَ الإِمَامِ، وَلَا يَفْعَلْ إِلَّا بَعْدَ فِعْلِهِ، وَيَفْتَتِحْ بَعْدَهُ وَيَقُومُ مِنْ اثْنَتَيْنِ بَعْدَ قِيَامِهِ وَيُسَلِّمُ بَعْدَ سَلَامِهِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَوَاسِعٌ أَنْ يَفْعَلَهُ مَعَهُ وَيَعْدَهُ أَحْسَنُ، وَكُلُّ سَهْوٍ سَهَاةِ الْمَأْمُومِ قَالِ إِمَامٌ يَحْمِلُهُ عَنْهُ إِلَّا رُكْعَةً أَوْ سَجْدَةً أَوْ تَكْبِيرَةً الْإِحْرَامِ أَوْ السَّلَامِ أَوْ اعْتِقَادَ نِيَّةِ الْفَرِيضَةِ، وَإِذَا سَلَّمَ الإِمَامُ فَلَا يَثْبُتَ بَعْدَ سَلَامِهِ، وَلْيَنْصَرِفْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَحَلِّهِ فَذَلِكَ وَاسِعٌ.

أي: ثواب القربة، فإن لم يعقل ذلك وقف الرجل على يمين الإمام وترك الصبي يقف حيث شاء (قام مقام الجماعة) أي وإن صلى في وقته المعتاد ونوى الإمامة ونائب الراتب مثله (ويكره الخ) أي إذا كان الجمع قبل الراتب أو بعده، وأما معه فحرام.

(ومن صلى صلاة) أي وحده أو في جماعة (فلا يوم فيها) أي: في تلك الصلاة (أحداً) لأن شرط الإمام أن يكون معيذاً، لأنه يصير متنفلاً. ولا يصح فرض خلف نفل. فمن صلى خلفه يعيد أبداً (ممن خلفه) أي ولو مسبوقاً لم يدرك موجه إن أدرك معه ركعة فيسجد القبلي معه والبعدي بعد سلام نفسه، فلو سجد البعدي معه بطلت إن كان عمداً أو جهلاً لا سهواً، وأما من لم يدرك معه ركعة فلا يسجد معه ولا بطلت إن سجد عمداً أو جهلاً (ولا يرفع الخ) أي يحرم ذلك ويرجع إن ظن إدراك الإمام قبل رفعه (ويفتتح) أي بالتكبير (بعده) وجوباً فإن سبقه بالإحرام أو ساواه بطلت مطلقاً ختم معه أو قبله أو بعده، وكذا إن ابتدأ بعده وختم قبله (ويقوم الخ) أي: استحباباً (ويسلم بعد سلامه) أي: وجوباً، فإن سبقه أو ساواه بطلت. فإن حكم السلام حكم الإحرام، ومحل البطلان إن وقع ذلك. عمداً أو جهلاً وأما لو سبقه سهواً فإنه يعيد السلام ولا تبطل صلاته حيث لم يأت بمبطل بعد سلامه (وما سوى ذلك) أي: الافتتاح والقيام من اثنتين والسلام كالانحناء للركوع والسجود ونحو ذلك (فواسع) أي: غير حرام فيصدق بالمكروه فإنهم نصوا على أن مساواة الإمام في غير الإحرام والسلام مكروهة (سهاء المأموم) أي في حال اقتدائه بأن زاد سجدة سهواً وترك لفظ التشهد والتكبير ولو عمداً، فلا مفهوم لقوله سهاء. وأما إذا كان مسبوقاً وسها في حال القضاء فلا يحمله عنه (إلا ركعة الخ) أي فإن الإمام لا يحمل الفرائض لأنها لا تسقط بالسهو، فلا بد من الإتيان بها سواء كانت هذه المذكورات أو غيرها (أو اعتقاد نية) إضافته للبيان، أي اعتقاد هو نية (الفريضة) والمراد ترك النية فإنها الاعتقاد الجازم (فلا يثبت) أي: يستحب له تغيير هيئته لثلاث يخالطه العجب. وقد كان ﷺ لا يثبت على هيئته بعد السلام إلا مقدر ما يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام (إلا أن يكون في محله) أي: داره أو رحله (فذلك واسع) أي: جائز لأنه مما يخاف على نفسه منه. ومثل ذلك ما إذا كان في فلاة من الأرض.

(بَابُ) جَامِعٌ فِي الصَّلَاةِ

وَأَقْلُ مَا يُجْزِيءُ الْمَرْأَةَ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الدُّرْعُ الْحَصِيفُ السَّابِغُ الَّذِي يَسْتُرُ ظُهُورَ قَدَمَيْهَا وَهُوَ الْقَمِيصُ وَالْخِمَارُ الْحَصِيفُ، وَيُجْزِيءُ الرَّجُلَ فِي الصَّلَاةِ ثَوْبٌ وَاحِدٌ وَلَا يَعْطِي أَنْفَهُ أَوْ وَجْهَهُ فِي الصَّلَاةِ أَوْ يَضُمُّ ثِيَابَهُ أَوْ يَكْفِتُ شَعْرَهُ، وَكُلُّ سَهْوٍ فِي الصَّلَاةِ بِزِيَادَةٍ فَلَيْسَ سَجْدٌ لَهُ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ يَتَشَهُدُ لَهُمَا وَيُسَلِّمُ مِنْهُمَا، وَكُلُّ سَهْوٍ بِنَقْصٍ فَلَيْسَ سَجْدٌ لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ إِذَا تَمَّ تَشَهُدُهُ ثُمَّ يَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ، وَقِيلَ: لَا يُعِيدُ التَّشَهُدَ. وَمَنْ نَقَصَ وَزَادَ سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَنْ نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ فَلَيْسَ سَجْدٌ مَتَى مَا ذَكَرَهُ وَإِنْ طَالَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ السَّلَامِ سَجَدَ إِنْ كَانَ قَرِيبًا، وَإِنْ بَعْدَ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ نَقْصٍ شَيْءٍ خَفِيفٍ كَالسُّورَةِ مَعَ أُمِّ الْقُرْآنِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ التَّشَهُدَيْنِ وَشِبْهَ ذَلِكَ

باب جامع في الصلاة

(بَابُ) أَيِ هَذَا بَابُ (جَامِعٍ) لِمَسَائِلَ مُخْتَلَفَةٍ. وَهَذَا أَوَّلُ الرَّبْعِ الثَّانِي مِنَ الرِّسَالَةِ (فِي الصَّلَاةِ) أَيِ بِاعْتِبَارِ غَالِبِهِ فَلَا يَنَافِي أَنْ فِيهِ بَعْضُ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْوُضُوءِ وَالتَّيَمُّمِ، وَفِيهِ بَعْضُ مَسَائِلَ تَقَدَّمَتْ كَالْمَسْأَلَةِ الَّتِي صَدَرَ بِهَا وَإِنَّمَا أَعَادَهَا لِأَنَّ هَذَا مَحَلُّهَا.

(الْحَصِيفُ) رَوَى بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ، وَمَعْنَى الْأَوَّلِ الْكَثِيفُ، وَمَعْنَى الثَّانِي السَّابِغُ. وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْخِمَارَ مَا تَجْعَلُهُ الْمَرْأَةُ عَلَى رَأْسِهَا وَرَقَبَتِهَا. وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ الْحَرَّةِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَمَّا الْأَمَةُ فَإِنَّهَا تَعِيدُ أَبَدًا فِيمَا يَعِيدُ فِيهِ الرَّجُلُ فِي الْوَقْتِ وَتَعِيدُ لِكُشْفِ فَخْذِهَا فِي الْوَقْتِ (وَلَا يَعْطِي الْخُ) أَيِ يَكْرِهُ لَهُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّعَمُّقِ فِي الدِّينِ (أَوْ يَضُمُّ ثِيَابَهُ) أَيِ: يَشْمُرُهَا لِأَجْلِ الصَّلَاةِ (أَوْ يَكْفِتُ) أَيِ: يَضُمُّ (شَعْرَهُ) لِأَجْلِ الصَّلَاةِ أَيْضًا فَإِنَّ ذَلِكَ يَسْتَوْجِبُ تَرْكَ الْخُشُوعِ، وَأَمَّا إِذَا شَمَرَ ثِيَابَهُ أَوْ ضَمَّ شَعْرَهُ لَشُغْلٍ ثُمَّ حَضَرَتْ الصَّلَاةُ فَلَا كِرَاهَةَ فِي صَلَاتِهِ عَلَى هَذِهِ الْحَالَةِ، نَعَمْ الْأَوَّلَى حَلُّ ذَلِكَ (فِي الصَّلَاةِ) أَيِ الْمَفْرُوضَةِ أَوْ النَّافِلَةِ (بِزِيَادَةٍ) أَيِ يَسِيرَةً لَا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهَا سَوَاءَ كَانَتْ مِنْ جَنْسِ أَفْعَالِ الصَّلَاةِ كِزِيَادَةِ رُكْعَةٍ أَوْ سَجْدَةٍ، أَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهَا كَأَكْلِ خَفِيفٍ أَوْ كَلَامٍ يَسِيرٍ نَسِيَانًا، وَأَمَّا الْكَثِيرُ كِزِيَادَةِ رُكْعَتَيْنِ فِي الثَّنَائِيَةِ أَوْ أَرْبَعٍ فِي الرَّبَاعِيَةِ وَالثَّلَاثِيَةِ فَلَا تَجْبِرُ بِالسَّهْوِ بَلْ تَعَادُ الصَّلَاةُ (بِنَقْصٍ) أَيِ: نَقْصِ سَنَةِ مُؤَكَّدَةٍ أَوْ سَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ فَأَكْثَرُ (فَلَيْسَ سَجْدٌ لَهُ) أَيِ: لِلْسَّهْوِ عَلَى جِهَةِ السَّنِيَةِ سَجْدَتَيْنِ وَلَوْ تَكَرَّرَ سَهْوُهُ. وَيَحْدُثُ النِّيَّةُ لَهُمَا وَهُوَ جَالِسٌ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ زَائِدٍ عَلَى تَكْبِيرَةِ الْهَوِيِّ وَيَتَشَهُدُ عَقِبَهُمَا عَلَى سَبِيلِ السَّنِيَةِ (وَقِيلَ الْخُ) ضَعِيفُ (سَجْدٌ قَبْلَ السَّلَامِ) أَيِ: تَغْلِيْبًا لِجَانِبِ النَقْصِ عَلَى جَانِبِ الزِّيَادَةِ (أَنْ يَسْجُدَ) أَيِ: سَجُودَ السَّهْوِ (وَإِنْ أَطَالَ ذَلِكَ) أَيِ لِأَنَّهُ لِإِرْغَامِ الشَّيْطَانِ لَا لِنَقْصِ شَيْءٍ فَيَسْجُدُ وَلَوْ بَعْدَ سَنَةِ (قَرِيبًا) أَيِ: عَرَفًا عَلَى الرَّاجِحِ (مِنْ نَقْصٍ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ نَقْصِ (شَيْءٍ خَفِيفٍ كَالسُّورَةِ) الَّتِي (مَعَ)

فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَلَا يُجْزَىءُ سُجُودُ السُّهُوِّ لِتَقْصِيرِ رُكْعَةٍ وَلَا سَجْدَةٍ، وَلَا لِتَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا أَوْ فِي رُكْعَتَيْنِ مِنْهَا، وَكَذَلِكَ فِي تَرْكِ الْقِرَاءَةِ فِي رُكْعَةٍ مِنَ الصُّبْحِ، وَاخْتِلَافٍ فِي السُّهُوِّ عَنِ الْقِرَاءَةِ فِي رُكْعَةٍ مِنْ غَيْرِهَا فَقِيلَ: يُجْزَىءُ فِيهِ سُجُودُ السُّهُوِّ قَبْلَ السَّلَامِ، وَقِيلَ: يُلْغِيهَا وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ، وَقِيلَ: يَسْجُدُ قَبْلَ السَّلَامِ وَلَا يَأْتِي بِرُكْعَةٍ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ اخْتِطَاءً، وَهَذَا أَحْسَنُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَمَنْ سَهَا عَنْ تَكْبِيرَةٍ، أَوْ عَنْ سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ مَرَّةً أَوْ الْقُنُوتِ فَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَمَنْ انْصَرَفَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْهَا، فَلْيَرْجِعْ إِنْ كَانَ يَقْرُبُ ذَلِكَ فَيَكْبُرُ تَكْبِيرَةً يُحْرِمُ بِهَا ثُمَّ يُصَلِّي مَا بَقِيَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَبَاعَدَ ذَلِكَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ابْتَدَأَ

أي: بعد (أم القرآن) واعلم أن السورة مركبة من ثلاث سنن، نفسها، والقيام لها، وكونها سرّاً أو جهراً. فيحمل كلام المصنف على أنه أتى بالقيام لها. وقيل: إنها لا تبطل ولو ترك القيام أيضاً. قال الأجهوري: وينبغي أن يتفق على البطلان إن تركها في أكثر من ركعة (أو التشهدين) اعلم أن التشهد مركب من سنتين: نفسه، والجلوس له، ومن مستحب وهو كونه بهذا اللفظ المخصوص على الراجح. فإن أتى بالجلوس لهما فيكون قد ترك سنتين خفيفتين ومستحبتين ثم إنه لا يتأتى السهو عن التشهد الأخيرة المأمور بالسجود له قبل السلام، لأن كل ما قبله ظرف للتشهد فهو مجرد تمثيل (وشبه ذلك) أي: كتسميعتين (لنقص ركعة الخ) فلا بد من الإتيان بذلك كله وإلا بطلت (في ركعة من الصبح) أي لأنه يكون تاركاً للفاتحة في نصف الصلاة بخلاف غيرها فيكون تاركاً لها في أقلها فيجزي فيه الخلاف. والمعتمد أنها واجبة في كل ركعة ولا تجبر بالسجود السهو بل يلغي الركعة التي تركها فيها إن لم يكن تداركها فيها بأن رفع من الركوع، وإلا أتى بها فقلوه: (وهذا أحسن ذلك) أي: الأقوال خلاف المعتمد.

(فلا سجود عليه) فإن سجد لشيء من ذلك قبل السلام عمداً أو جهلاً بطلت (ومن الصلاة) بعد سلامه معتمداً تمامها (ثم ذكر) أي: تذكر ولو وهماً (أنه بقي عليه شيء منها) أي: من أركانها التي لا تجبر بسجود السهو (فليرجع) وجوباً للصلاة (فيكبر) تفسير للرجوع، لأن قوله: (يحرم بها) معناه ينوي بها الرجوع، ويأتي بالتكبير من جلوس لأنه الحالة التي فارق الصلاة عليها ولو تركه لم تبطل (ثم يصلي ما بقي عليه) من ركعة أو غيرها وإن كان المتروك ركوعاً أو سجوداً فإنه يأتي بركعة كاملة، لأن السلام منع من جبرها. ولذا لو كان التذكر قبل السلام والنقص في الأخيرة، فإنه يأتي به من قيام إن كان ركوعاً ومحدوداً بأن كان رفعاً منه، ومن جلوس إن كان سجدة ثانية، ومن قيام إن كانتا اثنتين. وإن كان النقص من غير الأخيرة فإنه يأتي به على هذه الكيفية ما لم يرفع رأسه من ركوع التي تليها وإلا فات التدارك وصارت التي عقد ركوعها بدلها (وإن تباعد ذلك) أي: التذكر

صَلَاتِهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ نَسِيَ السَّلَامَ.

وَمَنْ لَمْ يَذِرْ مَا صَلَّى أَثَلَاتَ رَكَعَاتٍ أَمْ أَرْبَعًا بَنَى عَلَى الْيَقِينِ وَصَلَّى مَا شَكَّ فِيهِ وَأَتَى بِرَابِعَةٍ وَسَجَدَ بَعْدَ سَلَامِهِ.

وَمَنْ تَكَلَّمَ سَاهِيًا سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَنْ لَمْ يَذِرْ أَسَلَّمَ أَمْ لَمْ يَسَلِّمْ سَلَّمَ وَلَا سُجُودَ عَلَيْهِ، وَمَنْ اسْتَنَكَحَهُ الشُّكُّ فِي السُّهُوِ قَلِيلَةً عَنْهُ وَلَا إِصْلَاحَ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَهُوَ الَّذِي يَكْثُرُ ذَلِكَ مِنْهُ يَشْكُ كَثِيرًا أَنْ يَكُونَ سَهَا زَادَ أَوْ نَقَصَ وَلَا يُوقِنُ فَلْيَسْجُدْ بَعْدَ السَّلَامِ فَقَطْ، وَإِذَا أَقْبَرَ بِالسُّهُوِ سَجَدَ بَعْدَ إِصْلَاحِ صَلَاتِهِ، فَإِنْ كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ فَهُوَ يَغْتَرِيهِ كَثِيرًا أَصْلَحَ صَلَاتَهُ وَلَمْ يَسْجُدْ لِسُهُوِهِ. وَمَنْ قَامَ مِنْ اثْنَتَيْنِ رَجَعَ مَا لَمْ يَفَارِقِ

بالعرف عند مالك وابن القاسم، وهو المعتمد (أو خرج من المسجد) أي: عند أشهب (وكذلك من نسي السلام) أي فيرجع للصلاة بالتكبير إن كان عن قرب ويتشهد ليكون سلامه عقب تشهد ويسجد بعد السلام للزيادة كالذي قبله. وأما إذا تذكر قبل أن يقوم فإنه يسلم ولا شيء عليه.

(بنى على اليقين) أي على الأقل المجزوم به ما لم يكن مستنكحاً بالشك، وإلا بنى على الأكثر كما يأتي (وأتى برابعة) تفسير لقوله: وصلى ما شك فيه، ومثل الشك التوهم، فلا تبرا الذمة إلا بيقين (وسجد بعد سلامه) أي للزيادة المشكوك فيها.

(ومن تكلم) أي كلاماً يسيراً (سَلَّمَ ولا سجود عليه) أي إن لم يطل ولم يتحول، وإلا بطلت في الأولى وسجد للزيادة في الثانية (ومن استنكحه) أي: داخله الشك (فليله) بفتح الهاء مضارع لهي كعلم، حذفت ألفه للجازم. أي: فليضرب صفحاً عن هذا الشك ويبنى على الأكثر. فقلوه: (ولا إصلاح عليه) تأكيد، وسجوده بعد السلام مستحب لاحتمال الزيادة (وهو الذي يكثر الخ) تفسير لمن استنكحه الشك والذي استظهره الأجهوري جريانه على مسألة السلس. فإن لازم جل الزمن أي أكثره، بأن أتاه يومين وانقطع يوماً، أو نصفه بأن أتاه يوماً وانقطع يوماً، فهو مستنكح وإلا فلا (ولا يوقن) تأكيد لقوله: يشك (فليسجد بعد السلام) مكرر مع ما سبق (بعد إصلاح صلاته) أي بعد إتيانه بالمنسي بأن يأتي بركعة بدل التي حصل فيها الخلل بترك ركن إن فات تداركه. ثم إن كانت من الأولين سجد قبل السلام ولانقلاب الركعات فإن الثالثة صارت ثانية، فقد نقص السورة وزاد الركعة الملقاة. وإن كانت من الأخيرتين سجد بعد السلام لتمحض الزيادة (فإن كثر ذلك) أي: السهو عن السجود مثلاً (أصلح صلاته) بتداركه إن كان في الركعة التي هو فيها أو إلغائها إن عقد ركوع التي تليها وجعلها بدلها (ولم يسجد لسهوهِ) أي لما يلحقه من المشقة (ومن قام) أي: ترحل للقيام (من اثنتين) ناسياً للتشهد (رجع) أي وجوباً على

الْأَرْضَ بِيَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ، فَإِذَا فَارَقَهَا تَمَادَى وَلَمْ يَرْجِعْ وَسَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةَ صَلَاتِهَا مَتَى مَا ذَكَرَهَا عَلَى نَحْوِ مَا فَاتَتْهُ ثُمَّ أَعَادَ مَا كَانَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا صَلَّى بَعْدَهَا، وَمَنْ عَلَيْهِ صَلَوَاتٌ كَثِيرَةٌ صَلَاتُهَا فِي كُلِّ وَقْتٍ مِنْ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، وَعِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَعِنْدَ غُرُوبِهَا وَكَيْفَمَا تيسَّرَ لَهُ، وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً أَقَلَّ مِنْ صَلَاةٍ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بَدَأَ بِهِنَّ، وَإِنْ فَاتَتْ وَقْتُ مَا هُوَ فِي وَقْتِهِ، وَإِنْ كَثُرَتْ بَدَأَ بِمَا يَخَافُ فَوَاتَ وَقْتِهِ. وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً فِي صَلَاةٍ فَسَدَتْ هَذِهِ عَلَيْهِ، وَمَنْ ضَلَحَكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَهَا وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ وَإِنْ كَانَ مَعَ إِمَامٍ

القول بأن تعمد ترك التشهد يبطل الصلاة، واستثنائاً على مقابله ولا سجود عليه إذا رجع بعد المفارقة الخفيفة (فإذا فارقها) أي: الأرض (تمادى ولم يرجع) بعد قيامه، فإن رجع فلا بطلان على المعتمد ويسجد بعد السلام للزيادة (ومن ذكر صلاة) أي تذكرها بعد أن تركها نسياناً ومثله من تعمد تركها فيجب عليه المبادرة بفعلها (على نحو ما فاتته) أي: من سر أو من جهر. وإن تركها سفريه قضاها سفريه، وإن كان في الحضر أو حضريه فحضريه، وإن في السفر. وأما إن تركها في الصحة فإنه يقضيها في المرض ولو بالإيماء خوفاً من مفاجأة الموت (ثم أعاد ما) أي: الفرض، ولذا ذكر الضمير (في وقته) والضمير (بعدها) للمنسية، ومحل الإعادة إن كان ما تذكره من يسير الفوائت وهو أربع أو خمس. وأما إن زاد عن ذلك فلا فلو نسي المغرب ثم تذكرها بعد أن صلى الصبح فإنه يصلي المغرب ويعيد الصبح استحباباً ما لم تطلع الشمس، فإن طلعت فلا إعادة لفوات وقتها كالعشاء (ومن عليه صلوات الخ) مكرر مع قوله: ومن ذكر صلاة الخ (وكيفما تيسر له) أي: على قدر استطاعته مع قيامه بأمور معاشه (أقل من صلاة يوم وليلة) وذلك أربع صلوات، وقيل أن يسير الفوائت خمس (بداً بهن) أي: قدمهن على الحاضرة وجوباً غير شرط. وأما الترتيب بين الحاضرتين المشتركتي الوقت فواجب شرطاً (وقت ما هو في وقته) أي: وقت الحاضرة، فلو خالف وقدم الحاضرة صحت مع الإثم. ويستحب له إعادة الحاضرة بعدها للترتيب ولو في الوقت الضروري. قال الإمام العدوي: ويدخل في الفاتية اليسيرة ما لو كان عليه الظهر والعصر أو المغرب والعشاء ولم يبق من الوقت إلا ما يسع الأخيرة فيجب تقديم الأولى، فإن خاف وقدم الحاضرة وصحت مع الإثم في العمد دون النسيان. ولا يتأني هنا إعادة لخروج الوقت (وإن كسرت) أي: زادت عن حد القليل (بداً بما يخاف الخ) والمعتمد أنه يبدأ بالحاضرة في كثير الفوائت مطلقاً خاف فوات الوقت أم لا (ومن ذكر صلاة) أي يجب ترتيبها مع الحاضرة بأن كانت من يسير الفوائت (فسدت هذه) أي: الصلاة التي تذكر فيها بمعنى أنه يقطعها وجوباً، وقيل ندباً. وعلى الأول فلو تمادى فالصلاة صحيحة لها علمت من أن المعتمد أن الترتيب واجب غير شرط، نعم إذا كانت المنسية مشتركة معها في الوقت الحاضر فإنه يقطعها وجوباً، لأن الترتيب بينهما واجب شرطاً وهذا في غير المأموم،

تَمَادَى وَأَعَادَ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي التَّبَسُّمِ وَالتَّنْفُخِ فِي الصَّلَاةِ كَالْكَلَامِ، وَالْعَامِدُ لِذَلِكَ مُفْسِدٌ لِّصَلَاتِهِ. وَمَنْ أَخْطَأَ الْقِبْلَةَ أَعَادَ فِي الْوَقْتِ، وَكَذَلِكَ مَنْ صَلَّى بِقُوبِ نَجَسٍ أَوْ عَلَى مَكَانٍ نَجَسٍ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ نَجَسٍ مُخْتَلَفٍ فِي نَجَاسَتِهِ، وَأَمَّا مَنْ تَوَضَّأَ بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ أَوْ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ أَعَادَ، صَلَاتَهُ أَبَدًا وَوُضُوئَهُ.

وَرُخِّصَ فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ لَيْلَةَ الْمَطَرِ، وَكَذَلِكَ فِي طِينٍ وَظُلْمَةٍ؛ يُؤْذَنُ لِلْمَغْرِبِ أَوَّلَ الْوَقْتِ خَارِجَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ يُؤَخَّرُ قَلِيلًا فِي قَوْلِ مَالِكٍ، ثُمَّ يُقِيمُ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَيُصَلِّيُهَا ثُمَّ يُؤْذَنُ لِلْعِشَاءِ فِي دَاخِلِ الْمَسْجِدِ وَيُقِيمُ ثُمَّ يُصَلِّيُهَا ثُمَّ يَتَصَرَّفُونَ

وأما هو فلا يقطع بل يتمادى لحق الإمام ثم يعيدها (ومن ضحك الخ) أي ولو نسياناً لشدة منافاته للصلاة فلا يقاس على الكلام (تمادى) أي على صلاة باطلة مراعاة لحق الإمام ما لم ينقض الوقت، وما لم يكن جمعة وإلا قطع وابتدأ الصلاة (في التبسم) أي ما لم يكن كثيراً وإلا أبطلها ولو سهواً وقليله عمداً (فالكلام) أي فتبطل بعمده وجهله لا بسهوه إن قل (والعائد لذلك الخ) توضيح مستفاد من التشبيه، والمراد النفخ بالضم وإن لم يظهر منه حرف. وأما بالأنف فلا شيء فيه ما لم يكن عبثاً، وإلا جرى على الأفعال الكثيرة ولا يضر الأنين لوجع لأنه محل ضرورة (ومن أخطأ القبلة) أي: انحرف عنها انحرفاً كثيراً وتبين له ذلك بعد التمام (وأعاد في الوقت) استحباباً إن كان مجتهداً أو بصيراً مقلداً عارفاً أو محراباً لا أعمى فلا يستحب له الإعادة، وأما إن تبين له الخطأ وهو في الصلاة فإنه يقطع ما لم يكن أعمى ولو منحرفاً كثيراً أو بصيراً منحرفاً يسيراً فيستقبلانها، فإن لم يستقبلا بطلت على الأعمى في الكثير لا في يسيره ولا في يسير البصير (من صلى) أي: ناسياً ومثله المتذكر العاجز عن النظهير فإنه يصلي ثم يعيد في الوقت إن وجد ما يطهر به الثوب أو المكان أو البدن (بماء نجس الخ) هذا مبني على ما درج عليه من أن قليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم يغيره. وفيه خلاف وعلى المعتمد لا إعادة أصلاً (تغير لونه الخ) أي: بشيء طاهر أو نجس.

(ورخص) أي: سهل على سبيل الأولوية فحكم هذا الجمع الاستحباب على الراجح. والمراد بالمطر ما يحمل أواسط الناس على تغطية رؤوسهم ولو متوقفاً، ويعلم أنه يحمل الناس على تغطية الرؤوس بالقرينة كأن شوهد تموج السماء بالمطر، فلو جمعوا في تلك الحالة ولم يقع، فبيني الإعادة في الوقت. وأما الطين والظلمة فيجمع لهما إذا اجتماعا لا لطين وحده ولا لظلمة وحدها (يؤذن للمغرب) أي على سبيل السنية، وهذا بيان لصفة الجمع (خارج المسجد) أي: على المنار (ثم يؤخر قليلاً) أي ندباً ليأتي من بعدت داره عن المسجد وتكون نية الجمع عند الصلاة الأولى وهي واجبة غير شرط، فلو تركها صحت بخلاف نية إمامه فلا بد منها. وعلم أن التنفل بين الصلاتين مكروه (ثم يؤذن للعشاء) أي

وَعَلَيْهِمْ إِسْفَارٌ قَبْلَ مَغِيبِ الشَّفَقِ .

وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةِ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ عِنْدَ الزَّوَالِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَكَذَلِكَ فِي جَمْعِ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمُزْدَلِفَةِ إِذَا وَصَلَ إِلَيْهَا .

وَإِذَا جَدَّ السَّيْرُ بِالْمُسَافِرِ فَلَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ فِي آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ، وَأَوَّلِ وَقْتِ الْعَصْرِ، وَكَذَلِكَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ فِي أَوَّلِ وَقْتِ الصَّلَاةِ الْأُولَى جَمَعَ جِئْتِذٍ، وَلِلْمَرِيضِ أَنْ يَجْمَعَ إِذَا خَافَ أَنْ يُغْلَبَ عَلَى عَقْلِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ وَعِنْدَ الْغُرُوبِ، وَإِنْ

ندباً ولا يسقط به طلب الأذان عند دخول الوقت (ثم ينصرفون) أي ويؤخرون الوتر لمغيب الشفق (وعليهم إسفار) أي: شيء من بقية بياض النهار. يوضح ذلك قوله: قبل مغيب الشفق.

(والجمع بعرفة) أي: يوم الوقوف بها جمع تقديم (سنة واجبة) أي: مؤكدة (وكذلك الخ) التشبيه في الحكم والأذان والإقامة لكل صلاة بالمزدلفة جمع تأخير ولو أن الأذان للمغرب يقع في وقتها الضروري فيستثنى هذا من قولهم: يكره الأذان في الوقت الضروري لأن الجمع محل ضرورة (إذا وصل إليها) أي: وكان واقفاً مع الإمام فإذا تأخر لعجز جمع حيث شاء عند مغيب الشفق، لأن الجمع بالمزدلفة أو عرفة لا يشترط جماعة. وأما إذا لم يقف مع الإمام بأن وقف وحده أو لم يقف أصلاً فإنه يصلي كل صلاة في وقتها.

(وإذا جد) أي: اشتد (السير بالمسافر فله) على سبيل خلاف الأولى (أن يجمع بين الصلاتين) أي المشتركتي الوقت جمعاً صورياً، ومثل ذلك إذا لم يشتد السير، بل مثل المسافر الحاضر فإن كل صلاة وقعت في وقتها؛ غاية الأمر أنه مبني على القول بأن وقت المغرب ممتد لمغيب الشفق (وإذا ارتحل) أي: أراد الارتحال (في أول وقت الصلاة الأولى) كما إذا زالت أو غربت عليه الشمس وهو نازل ثم أراد الارتحال والنزول بعد الغروب أو بعد الفجر، فإنه يجمع جمعاً حقيقياً على سبيل خلاف الأولى بين الصلاتين بأن يصلي الظهر أو المغرب في وقتها الاختياري، والعصر أو العشاء في وقتها الضروري المقدم. وأما إذا نوى النزول في الإصفرار أو بعد الثلث الأول فإنه يصلي الأولى ويخير في الثانية لإيقاعها في ضروريها على كل حال قدمها أو أخرها. وأما قبل الاصفرار وفي الثلث الأول فيؤخرها وجوباً ليوقعها في اختياريها (للمريض) أي: رخص لمن سيصير مريضاً بالإغماء أو بالحمى النافض أو الدوخة التي تحصل له وقت الثانية (أن يجمع) جمع تقديم بين الصلاتين المشتركتي الوقت في وقت الأولى. وليس ذلك لمن خافت أن يأتيها الحيض في وقت الثانية. وفرق بينها وبين من خشي الإغماء بأن الشأن أن الحيض يستمر بخلاف الإغماء، فإن الغالب أن تزول قبل فوات الوقت فلا يسقط الصلاة، وإنما قدمها مع الأولى احتياطاً

لَكَ أَنَّ الْجَمْعَ أَزْفَقَ بِهِ لِبَطْنٍ وَنَحْوَهُ جَمَعَ وَسَطَ وَقْتِ الظُّهْرِ وَعِنْدَ غَيْبِيَةِ الشَّفَقِ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ لَا يَقْضِي مَا خَرَجَ وَقْتُهُ فِي إِغْمَائِهِ، وَيَقْضِي مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ مِمَّا يَذْرُكُ مِنْهُ رَكْعَةً فَأَكْثَرَ مِنْ الصَّلَوَاتِ، وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ تَطْهُرُ فَإِذَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ طَهْرِهَا بِغَيْرِ تَوَانٍ خَمْسَ رَكَعَاتٍ صَلَّتِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي مِنَ اللَّيْلِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ صَلَّتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَإِنْ كَانَ مِنَ النَّهَارِ أَوْ مِنَ اللَّيْلِ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّتِ الصَّلَاةَ الْآخِرَةَ، وَإِنْ حَاضَتْ لِهَذَا التَّقْدِيرِ لَمْ تَقْضِ مَا حَاضَتْ فِي وَقْتِهِ، وَإِنْ حَاضَتْ لِأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنَ النَّهَارِ فَأَقْلُ إِلَى رَكْعَةٍ أَوْ لثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ إِلَى رَكْعَةٍ قَضَتْ الصَّلَاةَ الْأُولَى فَقَطْ، وَاخْتَلَفَ فِي حَيْضِهَا لِأَرْبَعَ رَكَعَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ فَقِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: إِنَّهَا حَاضَتْ فِي وَقْتِهَا فَلَا تَقْضِيهَمَا.

وَمَنْ أَتَقَنَّ بِالْوُضُوءِ وَشَكَّ فِي الْحَدَثِ ابْتَدَأَ الْوُضُوءَ.

وَمَنْ ذَكَرَ مِنْ وَضُوئِهِ شَيْئاً مِمَّا هُوَ قَرِيبَةٌ مِنْهُ، فَإِنْ كَانَ بِالْقُرْبِ أَعَادَ ذَلِكَ وَمَا يَلِيهِ،

(أرفق به) أي: بالمرريض (لبطن) أي: لإسهال بطن (به ونحوه) مما يشق معه القيام لكل صلاة (وسط وقت الظهر) وهو آخر القامة بدليل قوله في المغرب (وعند غيبوبة الشفق) فيكون جمعاً صور لأنه لا ضرورة لإيقاع الثانية قبل وقتها (ويقضي) أي: يؤدي (ما أفاق في وقته) ولو الضروري (مما يدرك منه ركعة) أي: بسجديتها بعد اعتبار طهارة الحديث فقط. فإذا أفاق وقد بقي من النهار ما يسع خمس ركعات وجب عليه الظهر والعصر، كما أنه إذا جن أو أغمي عليه وقد بقي ما يسع خمس ركعات سقطتا عنه. (الحائض) ومثلها النفساء (تطهر) أي: ينقطع دمها (بعد طهرها) أي بعد اعتبار طهرها بالماء (بغير تَوَانٍ) أي: تأخير إذا لم تكن من أهل التيمم، وإلا قدر لها مقدار التيمم فقط (خمس ركعات) أي: في حالة الحضر، وأما في حالة السفر فثلاث، وأما الليلتان فأربع على كل حال؛ لأن التقدير بالمغرب وهي لا تقصر (وإن حاضت) أي: أو نفست (لهذا التقدير) أي: لخمس في النهارية وأربع في الليلية (لم تقض الخ) لأن ما به الإدراك به السقوط، لكنه سيذكر الخلاف فيما إذا حاضت لأربع ركعات في الليلة (وإن حاضت لأربع الخ) أي ولم تكن صلت الظهر والعصر (أو لثلاث الخ) أي ولم تكن صلت المغرب والعشاء (قضت الصلاة الأولى) فيهما لأنها أدركتها وهي طاهرة، بخلاف الثانية لحيضها في وقتها، لأن الوقت إذا ضاق اختص بالأخيرة إدراكاً وسقوطاً (فَقِيلَ مِثْلُ ذَلِكَ) أي مثل ما إذا حاضت لثلاث في كونها تقضي الصلاة الأولى فقط بناء على أن التقدير بالأخيرة (وقيل إنها حاضت في وقتها) بناء على أن التقدير بالأولى لوجوب تقديمها في الفعل وهذا هو المعتمد (وشك) أي ثم شك لاستحالة مصاحبة الشك وهو التردد بين الأمرين لليقين الذي هو الجزم بالشئ، ومراده بالحدث مطلق ناقض فيشمل الشك في السبب. وأما توهم الحدث فلا يضر (أعاد) أي: فعل (ذلك) المتروك ولو لمعة من فرض بنية إتمام الوضوء وجوباً (و) أعاد (ما يليه) استئنافاً إلى آخر

وَأِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ أَعَادَهُ فَقَطْ، وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ابْتَدَأَ الْوُضُوءَ إِنْ طَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَعَادَ صَلَاتَهُ أَبَدًا وَوُضُوءَهُ.

وَإِنْ ذَكَرَ مِثْلَ الْمَضْمُضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَمَسْحِ الْأَذْنَيْنِ، فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا فَعَلَ ذَلِكَ وَلَمْ يُعِدْ مَا بَعْدَهُ، وَإِنْ تَطَاوَلَ فَعَلَ ذَلِكَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ وَلَمْ يُعِدْ مَا صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ.

وَمَنْ صَلَّى عَلَى مَوْضِعٍ طَاهِرٍ مِنْ حَصِيرٍ وَبِمَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ نَجَاسَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَالْمَرِيضُ إِذَا كَانَ عَلَى فِرَاشٍ نَجِسٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْسُطَ عَلَيْهِ ثَوْبًا طَاهِرًا كَثِيفًا وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ صَلَّى جَالِسًا إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّرْبِيعِ، وَإِلَّا فَبِقَدْرِ طَاقَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ فَلْيُؤْمِءْ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ صَلَّى عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ إِمَاءً، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى

أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لِأَجْلِ التَّرْتِيبِ وَقِيلَ نَدْبًا (وَإِنْ تَطَاوَلَ ذَلِكَ) بَأَن جَفَ الْعَضْوُ الْآخِرُ فِي الزَّمَنِ الْمَعْتَدِلِ وَالْمَكَانِ (الْمَعْتَدِلِ) أَي: فَعَلَ الْمَتْرُوكَ فَقَطْ (وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ) أَي تَرَكَ شَيْئًا مِنْ فَرَائِضِ الْوُضُوءِ (ابْتَدَأَ الْوُضُوءَ) وَجُوبًا (إِنْ طَالَ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ وَحُوبُ الْفُورِ فِي الْوُضُوءِ، وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِهِ فِي زَمَنِ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ مَتَفَاحِشٍ مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ.

تَنْبِيهِ: إِذَا تَرَكَ شَيْئًا فِي الْغَسْلِ وَطَالَ، ابْتَدَأَهُ كَالْوُضُوءِ إِنْ كَانَ عَمْدًا، وَإِنْ كَانَ نَسِيَانًا أَتَى بِهِ فَقَطْ، سِوَاهُ كَانَ عَنْ قَرَبٍ أَوْ بَعْدَ دُونَ مَا بَعْدَهُ لِأَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِي الْغَسْلِ.

(مِثْلُ الْمَضْمُضَةِ) أَيِ مِمَّا هُوَ سَنَةٌ وَلَمْ يَنْبَغِ غَيْرُهُ عَنْهُ وَلَوْ يُوْدُّ إِلَى فَعَلٍ مَكْرُوهٍ احْتِرَازًا عَنْ غَسْلِ الْيَدَيْنِ لِلْكُوعَيْنِ لِأَنَّهُ نَابَ عَنْهُمَا غَيْرُهُمَا، وَعَنْ الِاسْتِنْشَاقِ وَتَجْدِيدِ الْمَاءِ لِلأَذْنَيْنِ لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى إِعَادَةِ الِاسْتِنْشَاقِ وَتَكَرُّرِ الْمَسْحِ (فَعَلَ ذَلِكَ) أَيِ اسْتِنَانًا (وَلَمْ يُعِدْ مَا صَلَّى) أَي: مَا لَمْ يَكُنِ التَّرْكَ عَمْدًا، وَإِلَّا اسْتَحَبَّ لَهُ الْإِعَادَةُ فِي الْوَقْتِ.

(فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) أَيِ لِأَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ فِي الْمَكَانِ إِلَّا طَهَارَةُ مَا تَمَسَّهُ أَعْضَاؤُهُ. فَلَا يَضُرُّ مَرُورُ الثِّيَابِ عَلَى النِّجَاسَةِ الَّتِي بِطَرَفِ الْحَصِيرِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَتْ جَافَةً (فَلَا بَأْسَ) أَيِ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ. وَمِثْلُ الْمَرِيضِ غَيْرِهِ، وَإِنَّمَا خَصَّهُ لِكَوْنِهِ الْغَالِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ. وَمِنْ هُنَا يَعْلَمُ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَى الْفُرُوعِ الَّتِي يَبَاطِنُهَا نَجَاسَةٌ إِذَا كَانَ الشَّعْرُ طَاهِرًا سَاتِرًا لِلْجِلْدِ وَلَوْ جُلْدٌ أَوْ خَنْزِيرٌ (وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ) أَيِ الْحُكْمُ فِيهَا إِنْ كَانَتْ فَرَضًا أَنَّهُ (إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِيَامِ) اسْتِقْلَالًا وَلَا مُسْتَعْدًّا بِأَنَّهُ حَصَلَ لَهُ بِهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ (صَلَّى جَالِسًا) وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْلِسَ مُتَرَبِّعًا فِي مَوْضِعِ الْقِيَامِ (إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّرْبِيعِ) ثُمَّ يَغْيِرُ جُلُوسَهُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ بِأَنْ يَنْصِبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَيَجْعَلَ بَطُونَ أَصَابِعِهَا إِلَى الْأَرْضِ كَمَا فِي التَّشَهُدِ (وَلَا فَبِقَدْرِ) أَي: فَيَجْلِسُ بِقَدْرِ (طَاقَتِهِ) وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ وَهُوَ جَالِسٌ (فَلْيُؤْمِءْ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) أَيِ إِلَيْهِمَا فَالْبَاءُ بِمَعْنَى إِلَى (وَيَكُونُ سُجُودُهُ) أَيِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ بِرَأْسِهِ وَظَهْرِهِ أَوْ بِرَأْسِهِ فَقَطْ (أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ) أَيِ

ظَهَرِهِ فَعَلَ ذَلِكَ، وَلَا يُؤَخَّرُ الصَّلَاةُ إِذَا كَانَ فِي عَقْلِهِ، وَلْيُصَلِّهَا بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِضَرَرٍ بِهِ أَوْ لَأَنَّهُ لَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ تَيْمَمٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاوِلُهُ تَرَابًا تَيْمَمٌ بِالْحَاظِ إِلَى جَانِبِهِ إِنْ كَانَ طِينًا أَوْ عَلَيْهِ طِينٌ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ جِصٌّ أَوْ جِيرٌ فَلَا يَتَيْمَمُ بِهِ.

وَالْمَسَافِرُ يَأْخُذُهُ الْوَقْتُ فِي طِينٍ خَضَخَاضٍ لَا يَجِدُ أَيْنَ يُصَلِّي، فَلْيَنْزِلْ عَنْ دَابَّتِهِ وَيُصَلِّي فِيهِ قَائِمًا يَوْمِيًّا بِالسُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ يَنْزِلَ فِيهِ صَلَّى عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلِلْمَسَافِرِ أَنْ يَتَنَفَّلَ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَفَرِهِ حَيْثُمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ إِنْ كَانَ سَفَرًا

الإشارة إليه (على جنبه الأيمن) أي: ووجهه إلى القبلة، وكذلك إذا صلى على الأيسر (إلا على ظهره) أي فيكون مستلقياً على ظهره ورجلاه إلى القبلة. واعلم أن الترتيب بين القيام استقلالاً واستناداً واجب، وبين القيام استناداً والجلوس استقلالاً مندوب، وبين الجلوسين واجب، كالترتيب بين الجلوس مستنداً وبين الاضطجاع بحالتيه والظهر. والترتيب بين هذه الأحوال الثلاثة مندوب، وبينها وبين الاضطجاع على البطن واجب، والمصلي من اضطجاع يوميء برأسه فإن عجز أو مأ بعينه وحاجبه فإن لم يستطع فبأصبعه. والترتيب بين هذه المذكورات واجب كما أفاده الأجهوري (بقدر ما يطيق) أي: ولو بنية أفعالها إن كان لا يطيق الإيماء بطرف أو غيره، فيقصد أركانها بقلبه بأن ينوي الإحرام والقراءة والركوع، وهكذا. فلو كان يقدر على الإتيان ببعض أقوال الصلاة وأفعالها ولو بالتلقين، وجب عليه اتخاذ من لقنه ذلك ولو بأجرة بأن يقول له: قل كذا وافعل كذا (وإن لم يقدر) أي: المخاطب بأداء الصلاة (فإن لم يجد) لا مفهوم له لجواز التيمم بالحائط للمريض وغيره مع وجود التراب. غاية الأمر أن التراب أفضل من غيره (إن كان طيناً) أي مبنياً به ولم يخلط بنجس كثير ولا بظاهر غالب كتين فإن لم يكن غالباً بأن كان مساوياً أو أقل صح (جص) أي: جبس (أو جير فلا يتيمم به) أي عليه لدخول الصنعة.

(والمسافر الخ) لا مفهوم للمسافر ولا للراكب، بل المدار على ضيق الوقت الذي هو فقيه اختيارياً أو ضرورياً. والخضخاض هو الطين الرقيق ومثله الماء وحده. فإن المقصود عدم تلطخ ثيابه ولا بلها (يوميء الخ) محله أن أخذه الخضخاض لصدره بحيث لا يقدر معه على الركوع وإلا ركع ورفع وأوماً للسجود وما بعده فقط (فإن لم يقدر الخ) أي لخوف غرق لا خشية تلطخ ثياب فإنها لا تبيح الصلاة على الدابة، وإنما تبيح الإيماء للأرض، ومثل خشية الغرق خشية اللصوص أو السباع إذا نزل، وإن لم يكن في خضخاض فإنه يصلي على الدابة (حيثما توجهت) أي: ولو كان إحرامه على غير القبلة، نعم يندب التوجه للقبلة ابتداء وله ركض دابته وضربها في حال الصلاة، إلا أنه لا يتكلم ولا يلتفت لغير جهة سفره، فلو انحرف لغيرها عامداً بطلت، إلا أن يكون ذلك إلى القبلة فإنها الأصل، أو كان

تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ، وَلْيُؤْتَرِ عَلَى دَابَّتِهِ إِنْ شَاءَ وَلَا يُصَلِّي الْفَرِيضَةَ إِنْ كَانَ مَرِيضاً إِلَّا بِالْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنْ نَزَلَ صَلَّى جَالِساً إِمَاءَ لِمَرْضِيهِ، فَلْيُصَلِّ عَلَى الدَّابَّةِ بَعْدَ أَنْ تَوْقَفَ لَهُ وَيُسْتَقْبَلَ بِهَا الْقِبْلَةُ.

وَمَنْ رَعَفَ مَعَ الْإِمَامِ خَرَجَ فَعَسَلَ الدَّمَ ثُمَّ بَنَى مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَمْشِ عَلَى نَجَاسَةٍ، وَلَا يَبْنِي عَلَى رُكْعَةٍ لَمْ تَتِمَّ بِسَجْدَتَيْهَا وَلْيُلْغَهَا وَلَا يُتَصَرَّفْ لِدَمٍ خَفِيفٍ، وَلْيُفْتَلْ بِأَصَابِعِهِ إِلَّا أَنْ يَسِيلَ أَوْ يَقْطُرَ، وَلَا يَبْنِي فِي قِيٍّ وَلَا حَدَثٍ. وَمَنْ رَعَفَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ سَلَّمَ وَانْصَرَفَ وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَ سَلَامِهِ انْصَرَفَ وَغَسَلَ الدَّمَ ثُمَّ رَجَعَ فَجَلَسَ وَسَلَّمَ، وَلِلرَّاعِفِ أَنْ يَبْنِي فِي مَنْزِلِهِ إِذَا يَثْسِرَ أَنْ يُذْرِكَ بَقِيَّةَ صَلَاةِ الْإِمَامِ، إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ فَلَا يَبْنِي إِلَّا فِي

لِضَرُورَةٍ كَظَنَّهُ أَنَّهَا طَرِيقُهُ أَوْ غَلَبَتْهُ الدَّابَّةُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ (بعد أن توقف). فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ وَقُوفُهَا صَلَّى عَلَيْهَا سَائِرَةً وَيَوْمِيٍّ لِلرُّكُوعِ إِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ الرُّكُوعُ وَالْإِرْكَعُ وَلَا يَسْجُدُ عَلَى السَّرَجِ بَلْ يَوْمِيٍّ إِلَى الْأَرْضِ بَعْدَ حَسْرِ عِمَامَتِهِ عَنْ جِهَتِهِ وَجُوباً كَمَا يَفْعَلُ السَّاجِدُ. وَمَنْ أَمَكَنَهُ أَنْ يَصَلِّيَ عَلَى دَابَّتِهِ رَاكِعاً وَسَاجِداً مِنْ غَيْرِ نَقْصٍ شَيْءٍ صَحَّتْ صَلَاتُهُ عَلَى الْمَذْهَبِ.

(وَمَنْ رَعَفَ) يَفْتَحُ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ، أَيْ: خَرَجَ مِنْ أَنْفِهِ دَمٌ حَالَةً كَوْنُهُ (مَعَ الْإِمَامِ خَرَجَ) مَمْسِكاً أَنْفَهُ مِنْ أَعْلَاهُ نَدِيباً (فَعَسَلَ الدَّمَ ثُمَّ بَنَى) أَيْ: ثُمَّ يَبْنِي وَلَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ اسْتِحْجَاباً وَالْأَفْضَلُ لِلْعَامِيِّ قَطْعُهَا لِأَنَّهُ رُبَّمَا جَهَلَ شُرُوطَ الْبِنَاءِ الَّتِي أَشَارَ لِبَعْضِهَا بِقَوْلِهِ: (مَا لَمْ يَتَكَلَّمْ أَوْ يَمْشِ عَلَى نَجَاسَةٍ) وَيَقِي مِنَ الشُّرُوطِ أَنْ لَا يَتَجَاوَزَ مَاءً قَرِيباً إِلَى غَيْرِهِ، وَأَنْ لَا يَسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةَ لِغَيْرِ طَلَبِ الْمَاءِ، وَأَنْ يَسِيلَ الدَّمَ أَوْ يَقْطُرَ. وَإِلَّا قَتَلَهُ كَمَا يَأْتِي. وَمِثْلُ الْمَأْمُومِ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ. وَيَنْدُبُ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلَفَ وَيَصِيرَ حَكَمُهُ حَكَمُ الْمَأْمُومِ. فَإِنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ اسْتَخْلَفُوا وَإِنْ شَاءُوا صَلُّوا أَفْذاً فِي غَيْرِ الْجُمُعَةِ. وَأَمَّا فِيهَا فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الِاسْتِخْلَافُ. وَأَمَّا الْفَذُّ فَقِي بَنَائِهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ (وَلَا يَبْنِي عَلَى رُكْعَةٍ) أَيْ: لَا يَعْتَدُ بِهَا إِذَا (لَمْ تَتِمَّ بِسَجْدَتَيْهَا) وَجَلَسَ عَقِبَهُمَا أَوْ قَامَ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْأُولَى أَوْ غَيْرَهَا. فَلَوْ رَعَفَ فِي السَّجُودِ وَذَهَبَ لَغَسَلَ الدَّمَ وَأَرَادَ الْبِنَاءَ ابْتَدَأَ الْقِرَاءَةَ (وَلْيُلْغَهَا) تَأْكِيدَ لِمَا قَبْلَهُ (وَلْيُفْتَلْ بِأَصَابِعِهِ) أَيْ بِرُؤُوسِ أَصَابِعِ يَدِهِ الْيُسْرَى بَأَنْ يَلْقَاهُ أَوَّلَ بَرَأْسِ الْخَصْرِ وَيُفْتَلْ بِرَأْسِ الْإِبْهَامِ ثُمَّ بِالْبَصْرِ ثُمَّ بِالْوَسْطَى ثُمَّ بِالسَّيْبَةِ (إِلَّا أَنْ يَسِيلَ أَوْ يَقْطُرَ) أَيْ بَعْدَ الْقَتْلِ بَأَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى غَسْلِهِ وَيَبْنِي إِنْ اسْتَكْمَلَ الشُّرُوطَ، وَإِلَّا قَطَعَ وَابْتَدَأَ (وَلَا يَبْنِي فِي قِيٍّ) أَيْ: التَّنَجُّسُ خَرَجَ مِنْهُ حَالُ الصَّلَاةِ وَلَوْ قَلِيلاً أَوْ طَاهِرٌ كَثِيرٌ لَا قَلِيلَ خَرَجَ غَلْبَةً فَلَا تَبْطُلُ بِهِ (انْصَرَفَ) أَيْ: مَا لَمْ يَسْمَعْ سَلَامَ الْإِمَامِ عَنْ قَرَبٍ بَعْدَ أَنْ جَاوَزَ صَفّاً أَوْ صَفَيْنِ، فَإِنَّهُ يَجْلِسُ وَيَسْلَمُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. فَإِذَا كَانَ الرَّاعِفُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ إِمَاماً أَوْ فِذاً وَأَتَى بِمَقْدَارِ السَّنَةِ مِنَ التَّشْهِيدِ فَإِنَّهُ يَسْلَمُ، وَإِلَّا خَرَجَ الْإِمَامُ لَغَسَلَ الدَّمَ وَاسْتَخْلَفَ، وَيَصِيرُ حَكَمُهُ حَكَمُ الْمَأْمُومِ. وَأَمَّا الْفَذُّ فَيَخْرُجُ لَغَسْلِهِ وَيَتِمُّ مَكَانَهُ (فِي مَنْزِلِهِ) أَيْ: مَكَانَهُ الَّذِي غَسَلَ فِيهِ الدَّمَ أَوْ فِي أَقْرَبِ الْأَمَاكِنِ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ تُمْكِنْ الصَّلَاةُ فِيهِ (إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ)

الْجَامِعِ. وَيَغْسِلُ قَلِيلَ الدَّمِ مِنَ الثُّوبِ، وَلَا تُعَادُ الصَّلَاةُ إِلَّا مِنْ كَثِيرِهِ، وَقَلِيلُ كُلِّ نَجَاسَةٍ غَيْرِهِ وَكَثِيرُهَا سَوَاءٌ، وَدَمُ الْبَرَاغِيثِ لَيْسَ عَلَيْهِ غَسْلُهُ إِلَّا أَنْ يَتَفَاحَشَ.

(بَابُ) فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

وَسُجُودُ الْقُرْآنِ إِخْدَى عَشْرَةَ سَجْدَةً وَهِيَ الْعَزَائِمُ لَيْسَ فِي الْمُفْصَلِ مِنْهَا شَيْءٌ فِي الْمَصِّ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَيَسْبُحُونَهُ وَلَهُ يَسْجُدُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦] وَهُوَ آخِرُهَا. فَمَنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ فَإِذَا سَجَدَهَا قَامَ وَقَرَأَ مِنَ الْأَنْفَالِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا مَا تيسَّرَ عَلَيْهِ، ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ.

أي: إذا كان أدرك مع الإمام ركعة بسجديتها أو لم يكن أدرك معه ذلك، وظن إدراك ركعة منها لو رجع وإلا قطع وصلّاها ظهراً ما لم تكن البلد مصرّاً، وإلا صلاها جمعة في جامع آخر إن أمكن (إلا في الجامع) أي الذي صلى فيه وتبطل إن بنى في غيره (ويغسل قليل الدم) أي ندباً إذا كان درهماً بغلياً فأقل، أي مقدار العلامة التي في ذراع البغل، سواء كان دم رعاف أو غيره، كان من جسد الإنسان أو وصل إليه من غيره، كان في ثوب أو جسد أو بقعة لأنه معفو عنه لعموم البلوى به بخلاف غيره من النجاسات (ولا تعاد النخ) أي: في الوقت إذا صلى به ناسياً أو أبداً إن صلى به عامداً (سواء) أي: في وجوب غسل القليل والكثير وإعادة الصلاة منهما (ودم البراغيث) خرؤها (ليس عليه غسله) لا وجوباً ولا ندباً (إلا أن يتفاحش) بأن يبلغ حداً يستحي فيه من ظهوره بين الأقران فيندب غسله.

بَابُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ

(بَابُ) أي هذا باب (في) بيان مواضع (سجود القرآن).

والأولى التعبير بسجود التلاوة. والسجود سنة على الراجح، وقيل: مستحب. ويطلب السجود في الصلاة على القولين، خلافاً لمن قصره على القول بالسنية (وهي العزائم) أي: الأوامر بمعنى الأمور بالسجود عندها (ليس في المفصل) وأوله الحجرات فلا سجود في التي في النجم والانشقاق والقلم. (في المص) أي أولها في صورة الأعراف (عند قوله: ويسبحونه النخ) وإنما قال (وهو آخرها) وإن كان معلوماً ليرتب عليه ما بعده، فإن الركوع الكامل لا يكون إلا عقب قراءة. واعلم أن تعمد قراءة آية السجدة في الصلاة مكروه عندنا، ومع ذلك يسجد إذا أتى بها. لأنه إذا لم يسجد دخل في الوعيد، ولا يكره للمالكي الاقتداء بالشافعي الذي يأتي بها ويسجد معها، فلو ترك السجود معه أو مع إمامه المالكي الذي أتى بها وسجد معها فلا شيء عليه، وأما إذا ترك الإمام السجود لها بعد قراءتها

وَفِي الرَّغْدِ عِنْدَ قَوْلِهِ [الآية: ١٥]: ﴿وَضَلَّاهُمْ بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ وَفِي النَّخْلِ [٥]: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ: ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَنْكَبُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: ١٠٩] وَفِي مَرْيَمَ [٥٨]: ﴿إِذَا تَنَالَى عَلَيْهِنَّ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرَوْا سُجَّدًا وَبُكِيًا﴾ وَفِي الْحَجَّ [١٨] أُولَٰهَا: ﴿وَمَنْ يَهِنَ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ وَفِي الْفُرْقَانِ [٦٠]: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ وَفِي الْهُدَى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦] وَفِي الْم تَنْزِيلِ ﴿وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [السجدة: ١٥] وَفِي ص [٢٤]: ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبِّهِ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ وَقِيلَ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿لَنُزَلِّيَ وَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [ص: ٢٥] وَفِي حَم تَنْزِيلِ ﴿وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِنَّ كُنتُمْ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧].

وَلَا يَسْجُدُ السَّجْدَةُ فِي التَّلَاوَةِ إِلَّا عَلَى وَضوءٍ وَيُكَبِّرُ لَهَا وَلَا يُسَلِّمُ مِنْهَا، وَفِي التَّكْبِيرِ فِي الرَّفْعِ مِنْهَا سَعَةً، وَإِنْ كَبَّرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ. وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا بَعْدَ الصُّبْحِ مَا لَمْ يُسْفِرْ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَضَرَّ الشَّمْسُ.

وَأَتَى بِهِ الْمَأْمُومُ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ فِي الْعَمْدِ وَالْجَهْلِ لَا السَّهْوِ (وَفِي الرَّعْدِ) أَي: وَثَانِيهَا فِي الرَّعْدِ (وَضَلَّاهُمْ الْخ) فَإِنَّهَا بَعْدَ قَوْلِهِ ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥] (يَخَافُونَ رَبَّهُمْ) أَي: عَذَابِهِ (مَنْ فَوْقَهُمْ) أَوْ أَنَّ الْفَوْقِيَّةَ فَوْقِيَّةَ قَهْرٍ (أُولَٰهَا) بِالْجَرِّ بَدَلٍ مِنَ الْحَجِّ، وَأَمَّا فِي آخِرِهَا فَلَا سَجُودَ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ (وَفِي الْهُدَى) أَي: سُورَةُ النَّملِ (وَقِيلَ الْخ) ضَعِيفٌ فَإِنْ قَوْلُهُ ﴿فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ﴾ كَالْجِزَاءِ عَلَى السَّجُودِ، فَيَقْدُمُ السَّجُودُ عَلَيْهِ (وَلَا يَسْجُدُ السَّجْدَةُ الْخ) لِأَنَّهُ يَشْتَرِطُ لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ مِنَ الطَّهَارَتَيْنِ وَاسْتِئْذَانِ الْعَوْرَةِ وَاسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفِي الشَّرُوطِ أَوْ كَانَ فِي وَقْتِ نَهْيٍ لَا تَحِلُّ فِيهِ النَّافِلَةُ، فَهَلْ يَجَاوِزُ الْآيَةَ أَوْ مَوْضِعَ السَّجُودِ مِنْهَا كِبْشَاءً فِي الْحَجِّ؟ تَأْوِيلَانِ (وَيُكَبِّرُ لَهَا) أَي: اسْتِئْذَانًا، وَقِيلَ: اسْتِحْبَابًا فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ فِي صَلَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا وَلَا يَتَشَهَّدُ لَهَا (وَلَا يَسَلِّمُ مِنْهَا) أَي: يَكْرِهُ (مَنْ قَرَأَهَا فِي الْفَرِيضَةِ) أَي: وَلَوْ كَانَتْ فِي وَقْتِ نَهْيٍ لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِلْفَرِيضَةِ. وَبَعْضُهُمْ قَيَّدَ ذَلِكَ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدِ الْإِتْيَانُ بِآيَةِ السَّجْدَةِ (مَا لَمْ يُسْفِرْ) أَي: وَإِلَّا فَيَكْرِهُ فَعَلَهَا فِي الْأَسْفَارِ وَالْإِصْفَارِ. وَيَحْرَمُ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا.

تَنْبِيْهُ: كَمَا يَطْلُبُ مِنَ التَّالِيِ السَّجُودِ، يَطْلُبُ مِنْ قَاصِدِ الْاسْتِمَاعِ وَلَوْ لَمْ يَسْجُدِ التَّالِيِ إِنْ كَانَ مُتَوَضِّعًا وَكَانَ التَّالِيِ صَالِحًا لِلْإِمَامَةِ بِأَنْ كَانَ ذَكَرًا بِالْغَا عَاقِلًا مُتَوَضِّعًا وَلَمْ يَجْلِسْ لِيَسْمَعَ النَّاسَ حَسَنَ صَوْتِهِ. فَلَا يَسْجُدُ مَنْ سَمِعَ امْرَأَةً وَلَا صَبِيًّا وَلَا مَجْنُونًا وَلَا غَيْرَ مُتَوَضِّعًا، وَلَا مَنْ جَلَسَ لِيَسْمَعَ النَّاسَ حَسَنَ صَوْتِهِ. وَالْمُعَلِّمُ وَالْمُتَعَلِّمُ اللَّذَانِ يَتَكَرَّرُ عَلَيْهِمَا مَحَلُّ السَّجُودِ يَسْجُدَانِ أَوَّلَ مَرَّةٍ إِنْ تَوَفَّرَتْ فِيهِمَا الشَّرُوطُ.

بَابُ (فِي صَلَاةِ السَّفَرِ)

وَمَنْ سَافَرَ مَسَافَةً أَرْبَعَةَ بُرُودٍ، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا، فَعَلَيْهِ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ فَيُصَلِّيَهَا رَكَعَتَيْنِ إِلَّا الْمَغْرِبَ فَلَا يَقْصُرُهَا، وَلَا يَقْصُرُ حَتَّى يُجَاوِزَ بُيُوتَ الْمِصْرِ وَتَصِيرَ خَلْفَهُ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا بَحْدَائِهِ مِنْهَا شَيْءٌ، ثُمَّ لَا يَتِمُّ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْهَا أَوْ يَقَارِبَهَا بِأَقْلٍ مِنَ الْمِيلِ.

وَإِنْ نَوَى الْمُسَافِرُ إِقَامَةَ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِمَوْضِعٍ أَوْ مَا يُصَلِّي فِيهِ عَشْرِينَ صَلَاةً أَتَمَّ الصَّلَاةَ حَتَّى يَظْعَنَ مِنْ مَكَانِهِ ذَلِكَ، وَمَنْ خَرَجَ وَلَمْ يُصَلِّ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ قَدْرُ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ صَلَّاهُمَا سَفَرِيَّتَيْنِ، فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُ مَا يُصَلِّي فِيهِ رَكَعَتَيْنِ أَوْ رَكَعَةً صَلَّى الظُّهْرَ

بَابُ فِي صَلَاةِ السَّفَرِ

(بَابُ) أَيُ: هَذَا بَابُ (فِي) حُكْمِ (صَلَاةِ السَّفَرِ) وَسَبَبِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وحكمها السنية وسببها السفر المباح أي المأذون فيه إذا كان (مسافة أربعة برد) بضم الموحدة والراء، جمع برید، وهو أربعة فراسخ. والفرسخ ثلاثة أميال، والميل ألفا ذراع، والذراع من المرفق إلى آخر الأصابع. وحد المسافة بالزمان سفر يوم وليلة بسير الجمال المثقلة بالمعتاد من الأحمال ولو قطعها هو في أقل من ذلك بنحو طيران. لأن النظر للمسافة (أن يقصر) بفتح التحتية وضم الصاد المهملة، وإذا اقتدى مقيم بمسافر فكل على حكمه. وأما إن اقتدى مسافر بمقيم فإنه يتبعه ولو حكماً، بأن يحرم بما أحرم به الإمام. وأما إن نوى القصر فإن صلاته تبطل إن أدرك معه ركعة، وإلا صحت يصلي ركعتين (إلا المغرب) ومثلها الصبح للإجماع على أنهما لا يقصران (بيوت المصر) أي: وبساتينها المجاورة إذا كنت تسكن ولو في بعض الأحيان. ومثل البساتين القرية المجاورة لها إذا ارتفق أهل كل جهة بأهل الأخرى، فإنها في حكم البلد الواحد (إليها) أي إلى البيوت أو البساتين التي ابتداء منها (أو يقاربها) إشارة لقول ثانٍ وهو ضعيف.

(أو ما يصلي فيه عشرين صلاة) إشارة للقول الثاني: فمن دخل قبل فجر يوم ونوى الخروج بعد غروب الرابع فإنه يقصر لأنه لم يقم مدة عشرين صلاة. وإنما الإقامة الفاطعة لحكم السفر أن يقيم إلى عشاء الرابع (حتى يظعن) بالطاء المشالة أي: يرتحل. ومفهوم قوله: نوى، أنه إن لم ينو الإقامة يقصر وإن طالت المدة، ما لم تكن العادة الإقامة أربعة أيام صحاح كعادة الحج إذا نزل العقبة، فإنه يتم حينئذ. وإن لم ينو الإقامة وقد علم أن الإتمام يكفي فيه مجرد نية الإقامة بخلاف القصر فلا بد فيه من النية ومجاوزة البيوت والبساتين المسكونة (سفريتين) أي لكونه سافر في وقتها لأنه يقدر للظهر ركعتان وتبقى ركعة للعصر. ورجح بعضهم أنه لا يقدر لهما طهر لا في الخروج ولا في المجيء. وقال

حَضْرِيَّةً وَالْعَصْرَ سَفَرِيَّةً، وَلَوْ دَخَلَ لِخَمْسِ رَكَعَاتٍ نَاسِيًا لَهُمَا صَلَاهُمَا حَضْرِيَّتَيْنِ، فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ أَزْبَعَ رَكَعَاتٍ فَأَقْلُ إِلَى رَكَعَةِ صَلَی الظُّهْرِ سَفَرِيَّةً وَالْعَصْرَ حَضْرِيَّةً، وَإِنْ قَدِمَ فِي لَيْلٍ وَقَدْ بَقِيَ لِلْفَجْرِ رَكَعَةٌ فَأَكْثَرُ وَلَمْ يَكُنْ صَلَی الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ صَلَی الْمَغْرِبِ ثَلَاثًا وَالْعِشَاءَ حَضْرِيَّةً، وَلَوْ خَرَجَ وَقَدْ بَقِيَ مِنَ اللَّيْلِ رَكَعَةٌ فَأَكْثَرُ صَلَی الْمَغْرِبِ ثُمَّ صَلَی الْعِشَاءَ سَفَرِيَّةً.

(بَابُ) فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

وَالسَّعْيُ إِلَى الْجُمُعَةِ فَرِيضَةٌ، وَذَلِكَ عِنْدَ جُلُوسِ الْإِمَامِ عَلَى الْمِنْبَرِ وَأَخَذَ الْمُؤَذِّنُونَ فِي الْأَذَانِ، وَالسُّنَّةُ الْمُتَقَدِّمَةُ أَنْ يَضَعُوا حِجَّتَهُ عَلَى الْمَنَارِ فَيُؤَذِّنُونَ، وَيَحْرُمُ حِينَئِذٍ الْبَيْعُ وَكُلُّ مَا يَشْغُلُ عَنِ السَّعْيِ إِلَيْهَا، وَهَذَا الْأَذَانُ الثَّانِي أَخَذَتْهُ بَنُو أُمَيَّةَ.

بعضهم: يقدر فيهما (والعصر سفرية) أي لأنه سافر في وقتها ويبدأ بالظهر على الراجح لوجوب الترتيب ويصليها حضرية لكونها ترتبت في ذمته كذلك (ولو دخل) أي: من سفره (ناسياً لهما) لا مفهوم له، بل مثله العائد فيضليهما حضريتين لدخوله في وقتها لأنه يدرك الظهر بأربع وتبقى واحدة للعصر. بخلاف ما إذا كانت (يقدر أربع ركعات) فإنه يصلي الظهر سفرية لترتيبها في ذمته كذلك ويصلي العصر حضرية (والعشاء حضرية) أي: لأنه قدم وقد بقي ما يسع ركعة. والوقت متى ضاق اختص بالأخيرة. والمغرب لا يختلف حكمها في السفر ولا في الحضر، ومع ذلك يقدمها في الأداء.

باب في صلاة الجمعة

(صلاة الجمعة) إضافتها للبيان، أي صلاة هي الجمعة بضم الميم على الأشهر، مشتقة من الجمع للاجتماع فيها (فريضة) وبالأولى ما سعي إليه، فلا يجوز التخلف عنها إلا لمبعض شرعاً، كمرض أو تمييز قريب أو من يخشى عليه الضيعة، وإن أجنبياً، أو خوف على مال أو نفس أو مطر شديد أو وحل كثير أو نحو ذلك (وذلك) أي وجوب السعي يكون (عند جلوس الإمام على المنبر) فيخرج من عهدة الواجب إذا أدرك مع الإمام ركعة. ومحل ذلك إذا علم حضور من تتعقد به الجمعة لسماع الخطبة من أولها، وإلا وجب عليه أن يسعى بحيث يدرك سماع الخطبتين، سواء قربت داره أو بعدت وجملة (أخذ المؤذنون) حالية (والسنة) أي: الطريقة (المقدمة أن يضعوا) أي: المؤذنون (حينئذ) أي: حين جلوس الإمام على المنبر (على المنار) المراد به موضع التآذين، وهو باب المسجد فإنه لم يكن في زمنه ﷺ منار، (حينئذ) أي: حين ابتداء الأذان الذي بين يدي الإمام، ويفسخ (البيع) إن وقع بين اثنين تلتزمهما أو أحدهما الجمعة. فإن فات فالقيمة حين قبضه (يشغل) بفتح التحتية والغين المعجمة أي: يلهي (عن السعي): كالأكل والخياطة (الثاني) أي: في

وَالْجُمُعَةُ تَجِبُ بِالْمَضِرِّ وَالْجَمَاعَةِ، وَالْخُطْبَةُ فِيهَا وَاجِبَةٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَيَتَوَكَّأُ الْإِمَامُ عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا، وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا وَفِي وَسْطِهَا، وَتَقَامُ الصَّلَاةُ عِنْدَ فَرَاعِهَا، وَيُصَلِّي الْإِمَامُ رَكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، يَقْرَأُ فِي الْأُولَى: بِالْجُمُعَةِ وَنَحْوِهَا. وَفِي الثَّانِيَةِ: بِهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ ﴿الغاشية: ١﴾ وَنَحْوِهَا.

وَيَجِبُ السَّغْيُ إِلَيْهَا عَلَى مَنْ فِي الْمَضِرِّ وَمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْهُ فَأَقْلُ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مُسَافِرٍ، وَلَا عَلَى أَهْلِ مَنَى، وَلَا عَلَى عَبْدٍ، وَلَا أَمْرَأَةٍ، وَلَا صَبِيٍّ، وَإِنْ حَضَرَهَا عَبْدٌ أَوْ أَمْرَأَةٌ فَلْيُصَلِّهَا، وَتَكُونُ النِّسَاءُ خَلْفَ صُفُوفِ الرِّجَالِ وَلَا تَخْرُجُ إِلَيْهَا الشَّابَّةُ،

الإحداث، وهو ما يفعل أولاً على المنار، فهو أول في الفعل وثان في المشروعية (أحدثه بنو أمية) يعني: عثمان بن عفان رضي الله عنه، فإنه أول أمرائهم، ولو صرح به لكان أولى لأنه أمس في الاقتداء به. وإنما أحدثه ليتنبه الناس للصلاة ويقوموا من الأسواق. وقد حول هشام الأذان الثاني في الفعل بين يديه بعد أن كان على باب المسجد.

(تجب بالمصر) المراد به ما يعم القرية. والمراد بالجماعة من يمكنهم الإقامة بقريتهم صيفاً وشتاءً، وإن لم يحضر منهم إلا اثنا عشر غير الإمام يسمعون الخطبة ويستمرون إلى سلام الإمام بشرط أن يكونوا أحراراً بالغين (والخطبة) أي الأولى والثانية ويشترط اشتمالهما على تحذير وتبشير ولو من محض قرآن. وأما البدء بالحمد والصلاة على النبي ﷺ فمستحب والترضي على الصحابة بدعة حسنة ويلحق به الدعاء للسلطان (ويتوكأ) أي ندباً (ويجلس في أولها وفي وسطها) على سبيل السنة فيهما، واختلف في القيام لهما فقليل واجب، وعليه الأكثر وقيل: سنة (ويصلي الإمام الخ) ولا بد فيها من نية الإمامة. وأول وقتها من الزوال بأن يوقع الخطبة بعده ثم يصلّيها، فإن قدمها على الخطبة أعادها بعدها وجوباً وينتهي وقتها بالغروب، أي إلى أن يبقى بعد فعلها مقدار ركعة للعصر على الراجح (يجهر فيهما) أي: على سبيل السنة (يقرأ في الأولى الخ) أي: على سبيل الندب.

(من في المصر) أي: ولو زاد ما بينه وبين الجامع على ثلاثة أميال (ومن على ثلاثة أميال منه) أي: من المصر والمعتمد اعتبار ذلك من أقرب مسجد إليه (فأقل) يشعر بأنه إن زاد عن الثلاثة أميال لا يجب عليه السعي. والمعتمد أن هذا تقريب، فيجب عليه إن زاد على ذلك بيسير كمثل ميل، ومع كونها تجب عليه لا يحسب من الاثني عشر الذين تنعقد بهم لأن شرطهم الاستيطان (على مسافر) أي ولو لم يكن سفر قصر، بأن أتى من محل خارج عن بلد الجمعة بأكثر من كفرسخ فلا تصح خطبته (أهل منى) أي: الحجاج الذين بها لا أهلها المتوطنين بها (فليصلها) أي وتجزئ عن الظهر، ويستحب للعبد حضورها إن أذن السيد. وأما المرأة فالأفضل لها الصلاة في بيتها، لكن لو صلتها أجزأتها عن الظهر، وكذلك لو حضرها المسافر وصلّاها معهم (ولا تخرج الخ) أي: يحرم عليها الخروج ويكره

وَيُنَصِّتُ لِلْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ وَيَسْتَقْبِلُهُ النَّاسُ.

وَالْعُسْلُ لَهَا وَاجِبٌ، وَالتَّهْجِيرُ حَسَنٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، وَلَيَتَطَيَّبُ لَهَا، وَلَيْسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَنْصَرِفَ بَعْدَ فَرَاغِهَا، وَلَا يَتَنَقَّلُ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَيَتَنَقَّلُ إِنْ شَاءَ قَبْلَهَا، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الْإِمَامُ، وَلَيُرِيقُ الْمَنِيرُ كَمَا يَدْخُلُ.

(بَابُ) فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ فِي السَّفَرِ إِذَا خَافُوا الْعَدُوَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ وَيَدْعَ طَائِفَةً

لِلْمُتَجَالَةِ (وَيُنَصِّتُ) بِالْبَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيِ: يَجِبُ الْإِنْصَاتُ (لِلْإِمَامِ) أَيِ: السَّكُوتُ (فِي) حَالِ (خُطْبَتِهِ) وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا بَأَنَّ كَانَ فِي عَجْزِ الْمَسْجِدِ مَثَلًا، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْمِتَ غَاطِطًا وَلَا يَرِدُ سَلَامًا وَلَا يَحْصِبُ مِنْ تَكْلَمٍ وَلَا يُشِيرُ إِلَيْهِ. وَأَمَّا التَّأْمِينُ وَالتَّعَوُّذُ عِنْدَ سَبِيهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ عِنْدَ ذِكْرِهِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، بَلْ يَنْدُبُ إِنْ كَانَ سِرًّا (وَيَسْتَقْبِلُهُ النَّاسُ) أَيِ: نَدْبًا بِوُجُوهِهِمْ وَلَوْ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ.

(وَاجِبٌ) أَيِ: سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَهِيَ لَهَا لَا لِلْيَوْمِ، بِخِلَافِ غَسْلِ الْعِيدِ، وَصِفَتُهُ كَغَسْلِ الْجَنَابَةِ. وَيَشْتَرِطُ اتِّصَالُهُ بِالرَّوَّاحِ لِلْجُمُعَةِ. وَلَا يَضُرُّ الْفَصْلُ الْيَسِيرُ وَلَا الْأَكْلُ لَشِدَّةِ جُوعٍ وَلَا النَّوْمُ غَلْبَةً (وَالْتَهْجِيرُ) أَيِ: التَّنْكِيرُ (حَسَنٌ) أَيِ: مُسْتَحَبٌّ (وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ) بَلْ فِي السَّاعَةِ الَّتِي يَعْقِبُهَا الزَّوَالُ وَهِيَ الْمَقْسُومَةُ فِي حَدِيثٍ: «مَنْ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً الْخ». فَهِيَ سَاعَةٌ زَمَانِيَّةٌ لَا فَلَكيَّةٌ (وَلَيَتَطَيَّبُ) أَيِ: يَسْتَعْمِلُ (لَهَا) الطَّيِّبُ نَدْبًا مِنْ يَحْضُرُهَا مِنَ الرِّجَالِ (وَيَلْبَسُ) أَيِ: نَدْبًا (أَحْسَنَ ثِيَابِهِ) وَالْأَحْسَنُ فِي الشَّرْعِ الْبَيَاضُ وَلَوْ عَتِيقًا فِي الْجُمُعَةِ (وَاجِبٌ إِلَيْنَا) أَيِ: إِلَى الْمَالِكِيَّةِ (أَنْ يَنْصَرِفَ بَعْدَ فَرَاغِهَا) أَيِ: وَبَعْدَ الْفَرَاغِ مِمَّا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ التَّسْبِيحِ (وَلَا يَتَنَقَّلُ فِي الْمَسْجِدِ) أَيِ: يَكْرَهُ وَتَسْتَمِرُّ الْكَرَاهَةُ حَتَّى يَنْصَرِفَ مِنَ الْمَسْجِدِ (وَلَيَتَنَقَّلُ إِنْ شَاءَ قَبْلَهَا) أَيِ: إِنْ ذَلِكَ غَيْرُ وَاجِبٍ. فَلَا يَنَافِي أَنَّهُ مَنْدُوبٌ وَهَذَا مَا لَمْ يَصْعُدِ الْإِمَامُ الْمَنِيرَ، وَإِلَّا حَرَّمَ النَّفْلَ حِينَئِذٍ وَقَطَعَ إِنْ ابْتَدَأَ (وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ) أَيِ: التَّنَقُّلُ قَبْلَهَا (الْإِمَامُ أَيِ عِنْدَ إِرَادَتِهِ الْخُطْبَةَ) بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: (وَلَيُرِيقُ الْمَنِيرُ كَمَا يَدْخُلُ) أَيِ: وَقْتُ دَخُولِهِ إِنْ دَخَلَ بَعْدَ الزَّوَالِ مُرِيدًا الْخُطْبَةَ وَأَمَّا قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَرِدِ الْخُطْبَةُ بَأَنَّ النَّظَرَ حُضُورَ الْجَمَاعَةِ فَإِنَّهُ يَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَتَنَقَّلَ.

باب في صلاة الخوف

(بَابُ) أَيِ هَذَا بَابُ (فِي) صِفَةِ (صَلَاةِ الْخَوْفِ).

وهي رخصة لصديق الرخصة عليها، وهي المشروع لعذر مع قيام المحرم لولا العذر، كأكل الميتة لعذر الاضطراب مع قيام المحرم وهو الخبث في الميتة. والعذر هنا الخوف مع قيام المحرم، وهو تغيير هيئة الصلاة الشرعية لولا العذر (أَنْ يَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ) أَيِ: بَعْدَ أَنْ يَعْلَمَ

مُوجَّهَةً الْعَدُوَّ، فَيُصَلِّي الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ رُكْعَةً ثُمَّ يَثْبُتُ قَائِمًا، وَيُصَلُّونَ لَأَنْفُسِهِمْ رُكْعَةً ثُمَّ يُسَلِّمُونَ فَيَقِفُونَ مَكَانَ أَصْحَابِهِمْ، ثُمَّ يَأْتِي أَصْحَابُهُمْ فَيُخْرِجُونَ خَلْفَ الْإِمَامِ فَيُصَلِّي بِهِمْ الرُّكْعَةَ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يَقْضُونَ الرُّكْعَةَ الَّتِي قَاتْنَتْهُمْ وَيَنْصَرِفُونَ، هَكَذَا يَفْعَلُ فِي صَلَاةِ الْفَرَايِضِ كُلِّهَا، إِلَّا الْمَغْرِبَ فَإِنَّهُ يُصَلِّي بِالطَّائِفَةِ الْأُولَى رُكْعَتَيْنِ وَبِالثَّانِيَةِ رُكْعَةً. وَإِنْ صَلَّى بِهِمْ فِي الْحَضَرِ لِشِدَّةِ خَوْفِ صَلَّى فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ بِكُلِّ طَائِفَةٍ رُكْعَتَيْنِ، وَلِكُلِّ صَلَاةٍ أَذَانٌ وَإِقَامَةٌ، وَإِذَا اشْتَدَّ الْخَوْفُ عَنْ ذَلِكَ صَلُّوا وَخَدَانًا بِقَدْرِ طَائِفَتِهِمْ، مَشَاةً أَوْ رُكْبَانًا، مَا شِئْنَ أَوْ سَاعَيْنِ، مُسْتَقْبِلِي الْقِبْلَةَ وَغَيْرَ مُسْتَقْبِلِيهَا

(بَابٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنَى)

وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ يُخْرِجُ لَهَا الْإِمَامُ وَالنَّاسُ ضُخْوَةً يَقْدَرُ مَا إِذَا وَصَلَ حَانَتْ

النَّاسُ كَيْفِيَّةَ الصَّلَاةِ خَوْفًا مِنَ التَّخْلِيطِ لَعَدَمِ الْفَهْمِ لَهَا (وَيَدْعُ) أَيُ: يَتْرَكَ (طَائِفَةً) فِي (مُوجَّهَةٍ الْعَدُوِّ) تَقْدِرُ عَلَى مَقَاوِمِهِ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ النِّصْفَ. وَيَفْعَلُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْعَدُوُّ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ إِذَا كَانَ فِي جِهَةِ الْقِبْلَةِ يُصَلِّي بِالْكُلِّ وَلَا يَقْسِمُهُمْ لِنَظَرِهِمْ لَهُ. فَإِنْ لَمْ تَقْدِرِ الطَّائِفَةُ عَلَى مَقَاوِمَةِ الْعَدُوِّ سِوَاءَ كَانَتْ نِصْفًا أَوْ أَكْثَرَ فَلَا يُصَلِّي بِهِمْ صَلَاةَ الْخَوْفِ. وَيَشْتَرِطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْقِتَالُ مَآذُونًا فِيهِ، وَإِلَّا فَلَا تُشْرَعُ فِي الْخُرُوجِ عَلَى الْإِمَامِ الْعَدْلُ (فَيُصَلِّي الْإِمَامُ الْخُ) الْمَقَامَ لِلْإِضْمَارِ وَأَظْهَرَ لِلْإِضْحَاحِ وَإِلَّا فَلَوْ قَالَ: فَيُصَلِّي بِهَا لَكَانَ أَنْسَبَ بِالْمَقَامِ (ثُمَّ يَثْبُتُ قَائِمًا) أَيُ: وَتَتَّبِعُهُ الطَّائِفَةُ الْأُولَى إِلَى أَنْ يَسْتَقِلَّ ثُمَّ يَصَلُّونَ. وَيُخِيرُ فِي حَالِ قِيَامِهِ الَّذِي يَنْتَظِرُ فِيهِ مَجِيءُ الطَّائِفَةِ الثَّانِيَةِ بَيْنَ الدُّعَاءِ وَالْقِرَاءَةِ وَالسَّكُوتِ (فِي صَلَاةِ الْفَرَايِضِ كُلِّهَا) أَيُ: حَتَّى الْجُمُعَةِ (لِكُلِّ صَلَاةٍ) أَيُ: مِمَّا تَقْدَمُ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ (وَحَدَانًا) أَيُ: فَرَادَى (بِقَدْرِ طَائِفَتِهِمْ) فَإِنْ أَطَاقُوا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ فَعَلُوا، وَإِلَّا صَلُّوا إِيمَاءً (مَشَاةً أَوْ رُكْبَانًا) عَلَى الْخَيْلِ أَوْ غَيْرِهَا (مَا شِئْنَ) عَلَى الْمِلَّةِ (أَوْ سَاعَيْنِ) أَيُ: مُسْرِعِينَ، وَيَجُوزُ حِينَئِذٍ الرُّكُضُ وَالضَّرْبُ وَالرَّمْيُ بِالنَّبْلِ، وَتَحْذِيرُ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَرِيدُهُ، وَتَشْجِيعُهُ عَلَى قَتْلِهِ، وَهَكَذَا مِمَّا يُوْهَنُ الْعَدُوُّ فِي حَالِ التَّحَامُّمِ الْحَرْبِ. وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِمْ إِذَا أَمِنُوا.

بَابٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّكْبِيرِ أَيَّامَ مَنَى

(الْعِيدَيْنِ) أَيُ: الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، وَاسْمِي الْعِيدِ عِيدًا تَفَاوُلًا بَعْدَهُ عَلَى مَنْ أَدْرَكَهُ (أَيَّامَ مَنَى) أَيُ عَقِبَ الصَّلَوَاتِ كَمَا يَأْتِي.

(وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ) أَيُ: كُلُّ مَنِهَا (سُنَّةٌ) عَيْنِيَّةٌ (وَاجِبَةٌ) أَيُ: مُؤَكَّدَةٌ وَهِيَ مُسْتَوِيَانِ وَتَنْدَبُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ تَجِبْ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ كَالْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ وَالْمَسَافِرِ. وَمَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ الْعِيدِ

الصَّلَاةَ، وَلَيْسَ فِيهَا أَذَانٌ وَلَا إِقَامَةٌ فَيُصَلِّي بِهِمْ رَكَعَتَيْنِ، يَقْرَأُ فِيهِمَا جَهْرًا بِأَمِّ الْقُرْآنِ، وَ«سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، وَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا وَنَحْوَهُمَا، وَيُكَبِّرُ فِي الْأُولَى سَبْعًا قَبْلَ الْقِرَاءَةِ يُعَدُّ فِيهَا تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسَ تَكْبِيرَاتٍ لَا يُعَدُّ فِيهَا تَكْبِيرَةُ الْقِيَامِ، وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَانِ ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يَرْقَى الْمِنْبَرَ وَيَخْطُبُ وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِ خُطْبَتِهِ وَوَسْطِهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرْجِعَ مِنْ طَرِيقِ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّتِي أَتَى مِنْهَا وَالنَّاسُ كَذَلِكَ.

مع الإمام ندب له فعلها وحده إلى الزوال (ضحوة) أي: بعد طلوع الشمس (بقدر ما إذا وصل حانت) أي: حلت (الصلاة) أي: النافلة، وذلك بعد أن ترتفع الشمس قدر رمح من رماح العرب وهو اثنا عشر شبراً بحسب ما يرى للناظر. فلو صليت قبل ذلك صحت مع الكراهة. والأولى إيقاعها بالمصلي لغير من بمكة، وأما هم فإيقاعها بالمسجد الحرام أفضل لهم؛ لأن مشاهدة الكعبة عبادة. ويستحب المشي في الذهاب إلا أن يشق، لا في الرجوع لانقضاء العبادة. ويستحب الفطر قبل الخروج في عيد الفطر وتأخيره في الأضحى (وليس فيها النخ) أي: يكره ذلك ويكره أيضاً على المشهور أن يقال الصلاة جامعة، ومقابله يقول لا يكره ذلك (وسبح) أي: في الأولى (والشمس وضحاها) أي: في الثانية ندباً (ونحوهما) من قصر المفصل (سبعاً) وكل تكبيرة سنة مؤكدة فيسجد الإمام والمنفرد للسهو عن واحدة منها. وأما المأموم فلا شيء عليه في ترك السنن ولو عمداً حيث أتى بها الإمام، أو سجد لتركها سهواً وتبعه المأموم، ولا يرفع يديه في شيء من التكبير إلا في تكبيرة الإحرام. وإذا زاد الإمام عن العدد المذكور لم يتبع ولو كان مذهباً له (قبل القراءة) أي: يسن كونه قبلها، فلو نسيه رجع، ما لم يضع يديه على ركبتيه ويكبر ويعيد القراءة على الأصح ويسجد بعد السلام. فلو لم يعد القراءة فلا بطلان، وأما إن وضع يديه على ركبتيه فلا يرجع ويسجد قبل السلام. ومن أتى والإمام يقرأ فإنه يكبر على المشهور لخفة الأمر، خلافاً لمن قال: لا يكبر، لأنه يضير قاضياً في صلب الإمام. وكذا إذا أدركه في بعض التكبير فإنه يكمل ما بقي (سجدة) بالرفع وروي بالنصب على تقدير ما يسجد سجدة (ويخطب) أي: ندباً خطبتين كالجمعة. غير أنه يستحب أن يتدثما بالتكبير (ويجلس) النخ أي: على سبيل الندب، وكل من الجلوس الأول والوسط بقدر الجلوس بين السجدة، وكون الخطبة بعد الصلاة مستحب، فلو بدأ بالخطبة أعادها ندباً وينبغي أن تكون مشتملة على ما يتعلق بصدقة الفطر في عيد الفطر، وعلى ما يتعلق بالضحية في عيد الأضحى، بأن يبين من يطلب بهما والمقدار المجزئ فيهما ونحو ذلك (ثم ينصرف) أي: لأن التنفل بعدها وقبلها مكروه إن كان ذلك في الصحراء. وأما في المسجد فلا كراهة إذا جاء وقت حل النافلة. وينتهي وقت

وَأَنَّ كَانَ فِي الْأَضْحَى خَرَجَ بِأُضْحِيَّتِهِ إِلَى الْمُصَلَّى فَذَبَحَهَا أَوْ نَحَرَهَا لِيَعْلَمَ ذَلِكَ النَّاسُ فَيَذْبَحُونَ بَعْدَهُ.

وَلْيَذْكُرِ اللَّهُ فِي خُرُوجِهِ مِنْ بَيْنَتِهِ فِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى جَهْرًا حَتَّى يَأْتِيَ الْمُصَلَّى الْإِمَامَ وَالنَّاسُ كَذَلِكَ، فَإِذَا دَخَلَ الْإِمَامُ لِلصَّلَاةِ قَطَعُوا ذَلِكَ وَيُكَبِّرُونَ بِتَكْبِيرِ الْإِمَامِ فِي خُطْبَتِهِ، وَيُنْصِتُونَ لَهُ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ فَلْيُكَبِّرِ النَّاسُ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ مِنَ الْيَوْمِ الرَّابِعِ مِنْهُ وَهُوَ آخِرُ أَيَّامَ مِنَى، يُكَبِّرُ إِذَا صَلَّى الصُّبْحَ ثُمَّ يَقْطَعُ، وَالتَّكْبِيرُ دُبُرَ الصَّلَوَاتِ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ جَمَعَ مَعَ التَّكْبِيرِ تَهْلِيلًا وَتَحْمِيدًا فَحَسَنٌ يَقُولُ إِنْ شَاءَ ذَلِكَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ هَذَا وَالْأَوَّلُ وَالْكَوْلُ وَاسِعٌ. وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ أَيَّامُ النَّحْرِ الثَّلَاثَةُ، وَالْأَيَّامُ الْمَعْدُودَاتُ أَيَّامُ مِنَى وَهِيَ ثَلَاثَةٌ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ.

وَالْعُسْلُ لِلْعَبِيدِ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِإِلَازِمٍ، وَنُسْتَحَبُّ فِيهِمَا الطَّيِّبُ وَالْحَسَنُ مِنَ الثِّيَابِ.

صلاة العيد بالزوال (فيذبحون) أي: أو ينحرون (بعده) فإن لم يكن له ضحية ذبحوا بعد تحري مقدار ذبحه أن لو ذبح بعد الصلاة.

(وليذكر) أي: يكبر (الله) لكونه ﷻ كان يخرج يوم الفطر والأضحى رافعاً صوته بالتكبير حتى يأتي المصلى (ويكبرون) أي: السامعون للخطبة ويندب الإسرار به (وينصتون) أي: ندباً فلا يحرم الكلام في وقتها كالجمعة، بل يكره.

(فإن كانت) أي: حضرت (أيام) بالرفع على أن كان تامة، وبالنصب على معنى فإن كانت الأيام أيام النحر (فليكبر الناس) على سبيل الاستحباب (دبر) أي: عقب (الصلوات) المفروضة الحاضرة (إلى صلاة الصبح) بإدخال الغاية كما وضع ذلك بقوله: (يكبر إذا صلى الصبح ثم يقطع). (واسع) أي: مأذون فيه (المعلومات) أي في قوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ﴾ [الحج: ٢٨] أي: للذبح والنحر (المعدودات) أي: للرمي في قوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] (بعد يوم النحر) أي: فهو معلوم غير معدود، ورابعه معدود غير معلوم. (حسن) أي: مستحب مع الراجح؛ ولذا قال: (وليس بإلزام) أي: لزوم السنن المؤكدة (والحسن) أي: ويستحب لبس الحسن (من الثياب) وهو الجديد ولو غير أبيض.

بَابُ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ

وَصَلَاةُ الْخُسُوفِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ؛ إِذَا خُسِفَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ الْإِمَامُ إِلَى الْمَسْجِدِ فَافْتَتَحَ الصَّلَاةَ بِالنَّاسِ بِغَيْرِ أَذَانٍ وَلَا إِقَامَةٍ، ثُمَّ قَرَأَ قِرَاءَةً طَوِيلَةً سِرًّا يَنْخَوِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، ثُمَّ يَرْكَعُ رُكُوعًا طَوِيلًا نَحْوَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ الْأُولَى، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ الثَّانِيَةِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ يَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ تَامَتَيْنِ، ثُمَّ يَقُومُ فَيَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ الَّتِي تَلِيَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ قِرَاءَتِهِ، ثُمَّ يَرْفَعُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَقْرَأُ دُونَ قِرَاءَتِهِ هَذِهِ، ثُمَّ يَرْكَعُ نَحْوَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَسْجُدُ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ يَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ. وَلِمَنْ شَاءَ أَنْ يُصَلِّيَ فِي بَيْتِهِ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلَ.

وَلَيْسَ فِي صَلَاةِ خُسُوفِ الْقَمَرِ جَمَاعَةٌ، وَلْيُصَلِّ النَّاسُ عِنْدَ ذَلِكَ أَفْذًا أَذًا وَالْقِرَاءَةُ فِيهَا جَهْرًا كَسَائِرِ رُكُوعِ التَّوَافِلِ، وَلَيْسَ فِي إِثْرِ صَلَاةِ خُسُوفِ الشَّمْسِ خُطْبَةٌ مُرْتَبَةٌ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْطِ النَّاسُ وَيَذْكُرَهُمْ.

بَابُ فِي صَلَاةِ الْخُسُوفِ

(بَابُ) أَيُ: هَذَا بَابُ (فِي) بَيَانِ حُكْمِ (صَلَاةِ الْخُسُوفِ).

وصفتها (سنة واجبة) أي: مؤكدة على الأعيان ويخاطب بها الصبيان رجاء قبول دعائهم. وأما صلاة خسوف القمر فمستحبة على الراجح. واعلم أن الخسوف والكسوف مترادفان على المشهور. وقيل: الكسوف أولى بالشمس والخسوف أولى بالقمر. (إذا خسفت الشمس) أي: كلها أو بعضها بشرط أن لا يقل الزوال فلا تصلي بعده (نحو ذلك) أي: نحو قراءة البقرة في التقدير ويذكر الله في تلك المدة ولا يدعو ولا يقرأ. وفي الطبعة الأولى أو يدعو وهو تحريف.. (ثم يقرأ دون قراءته الأولى) أي بعد أن يقرأ الفاتحة على المشهور لأنه قيام يعقبه ركوع ثان. والحاصل أن كل ركعة بركوعين وقيامين. وحكم الركوع الأول والقيام الأول السنة فيهما، فمن صلاها بركوع واحد وقيام واحد سجد قبل السلام إن كان ساهياً، وجرى على الخلاف في ترك السنة عمداً إن كان عامداً. وحينئذ فتدرك الركعة بالركوع الثاني (ثم يرفع كما ذكرنا) أي قائلاً: سمع الله لمن حمده (ثم يسجد كما ذكرنا) يعني سجدة تامة يطول فيهما. وتكون الثانية أقصر من الأولى والتطويل في جميع ذلك مندوب (ولمن شاء) خبر مقدم. وقوله: (أن يفعل) مبتدأ مؤخر. وقوله: أن يصلي معمول لقوله شاء. (مثل ذلك) حال أي: والفعل على هذه الحالة جائز لمن شاء الصلاة في بيته منفرداً، ولكن الجمعة أفضل.

(وليس الخ) أي: فالجماعة فيها مكروهة (والقراءة فيها جهراً) أي: تكون جهراً. وقتها الليل كله فتصلي ركعتين ركعتين حتى ينجلي، وأصل الندب يحصل بركعتين (وليس

(بَابُ) فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

وَصَلَاةُ الْاسْتِسْقَاءِ سُنَّةٌ تُقَامُ يَخْرُجُ لَهَا الْإِمَامُ كَمَا يَخْرُجُ لِلْعِيدَيْنِ ضُحُوَّةٌ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رَكَعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ، يَقْرَأُ بِـ «سُبْحِ اسْمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى»، «وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا»، وَفِي كُلِّ رَكَعَةٍ سَجْدَتَانِ وَرَكَعَةٌ وَاحِدَةٌ وَيَتَشَهَّدُ وَيُسَلِّمُ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ فَيَجْلِسُ جَلْسَةً، فَإِذَا أَطْمَأَنَّ النَّاسُ قَامَ مُتَوَكِّئًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا فَخَطَبَ ثُمَّ جَلَسَ ثُمَّ فَخَطَبَ، فَإِذَا فَرَغَ اسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَحَوَّلَ رِءَاءَهُ يَجْعَلُ مَا عَلَى مَتْنِجِهِ الْأَيْمَنِ عَلَى الْأَيْسَرِ وَمَا عَلَى الْأَيْسَرِ عَلَى الْأَيْمَنِ، وَلَا يَقْلِبُ ذَلِكَ، وَلْيَفْعَلِ النَّاسُ مِثْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ وَهُمْ قُعُودٌ، ثُمَّ يَدْعُو كَذَلِكَ، ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرِفُونَ.

وَلَا يَكْبُرُ فِيهَا وَلَا فِي الْخُسُوفِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالْخَفْضِ وَالرَّفْعِ، وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا إِقَامَةً.

في إثر) أي: عقب أي ولا قبلها أيضاً (أن يعظ الناس) أي: على غير هيئة الخطبة من جلوس في أولها ووسطها، بل يخاطبهم دفعة واحدة بكلام يعظهم به ليقلعوا عن الذنوب التي هي سبب لظهور الآيات التي يخوف الله بها عباده (ويذكرهم) بما حصل للماضين قبلهم من حلول العذاب بهم بسبب ما اجترحوه من السيئات ونحو ذلك مما يوجب الرجوع إلى الله والتباعد عن المخالفات.

بَابُ فِي صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ

(بَابُ) أَي هَذَا بَابُ (فِي) حَكْمِ (صَلَاةِ الْاسْتِسْقَاءِ) وَصَفَتِهَا.

والاستسقاء طلب السقي من الله لاحتباس مطر أو تخلف نهر (سنة تقام) أي: تُفعل؛ وهي من السنن العينية المؤكدة. (الإمام) أي والناس كما صرح به في رواية ويخرج لها الصبيان على سبيل النذب رجاء قبول استغاثتهم (ضحوة) بيان لوجه الشبه، وينتهي وقتها بالزوال (وركة واحدة) أي: ركوع واحد. وأكد ذلك لثلاثاً يتوهم أنها بركون عين كصلاة الخسوف (ثم يستقبل الناس) أي: ندباً، ويندب أن يبدأ الخطبة بالاستغفار. والمشهور أنها بعد الصلاة كالعیدین. ويستحب الجلوس في أولها ووسطها (فحول رداءه) أي: تفاؤلاً بأن الله تعالى حول حالهم إلى أحسن حال (ولا يقلب ذلك) أي: لا يجعل الحاشية السفلى من فوق والعليا من أسفل (وليفعل الناس مثله) أي مثل الإمام وهذا إذا كانت عادتهم لبس الأردية. وأما إذا كان عليهم برانس مثلاً فلا تحويل (والخفض) أي: وتكبيرة الخفض للركوع والسجود (والرفع) منهما.

(بَاب) مَا يَفْعَلُ بِالْمُحْتَضِرِ وَفِي غُسْلِ الْمَيِّتِ وَكَفَنِهِ وَتَحْنِيْطِهِ وَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْقَبْلَةِ بِالْمُحْتَضِرِ وَإِعْمَاضُهُ إِذَا قَضَى، وَيُلَقَّنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَإِنْ قُدِرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ فَهُوَ أَحْسَنُ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرُبَهُ حَائِضٌ وَلَا جُنُبٌ، وَأَرْخَصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ رَأْسِهِ بِسُورَةِ يَسٍ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَالِكٍ أَمْرًا مَعْمُولًا بِهِ، وَلَا بَأْسَ بِالْبُكَاءِ بِالدُّمُوعِ حِينَئِذٍ وَحَسَنُ التَّعْزِي، وَالتَّصْمِيرُ

باب ما يفعل بالمُحتَضَر وفي غُسل الميت وكَفَنه وتَحْنِيْطه وحمله ودفنه

(باب ما) أي: هذا باب بيان الذي (يفعل بالمحتضر) بفتح الضاد المعجمة، أي الذي حضره الموت (وفي) بيان (غسل الميت وكفنه) بفتح الفاء، ما يكفن به، وبسكونها أي إدراجه في الكفن (وتحنيطه) أي تطييبه بنحو مسك وكافور، أي في بيان حكم ذلك وصفته.

واعلم أن المصنف قد ترجم لحمله ولم يذكره في الباب، ولعله اكتفى بذكر الدفن لأنه يتضمن الحمل.

(ويستحب الخ) هذا بيان لما يفعل بالمحتضر، وينبغي أن يكون الاستقبال عند إشخاص بصره واليأس من حياته بأن يجعل على جنبه الأيمن، ووجهه إلى القبلة إذا أمكن، فإن لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه إلى القبلة (وإعماضه) أي: ويستحب إعماض عينيه (إذا قضى) بفتح القاف، أي: مات يقال: قضى نحيه إذا مات. والنحب في اللغة النذر، لأن الموت لتحقيقه كالنذر اللازم. وينبغي أن يتولى إعماضه أرفق الناس به، ويقول عند ذلك: بسم الله وعلى سنة رسول الله ﷺ، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين، لمثل هذا فليعمل العاملون. وكذلك يندب جمع لحبيه الأسفل مع الأعلى بعصابة عريضة تربط من فوق رأسه لثلا يفتح فمه، فيقبح منظره، ويستحب تلين مفاصله برفق، ورفع عن الأرض وتغطيته. ومن مات ولم يغمض وانفتحت عيناه وشفثاه فينبغي أن يجذب شخص عضديه، وآخر إبهامي رجليه فإنهما ينغلقان (لا إله إلا الله) أي: مع قرينتها بأن يذكر ذلك من حضر عنده ليتذكر فيقولها، فإنه ورد «من كان آخر كلامه من الدنيا لا إله إلا الله دخل الجنة». وأما التلقين بعد الدفن فمكروه عند مالك (وإن قدر) بالبناء للمفعول، أي: إن قدر أهله أو من لازمه (حائض ولا جنب) أي: لأن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه حائض ولا جنب ولا تمثال ولا كلب. وقيده بعضهم بغير كلب الحراسة. ويندب أن يكون عنده طيب لأن الملائكة تحبه. وينبغي حضور أهل الصلاة وكثرة الدعاء للميت، فإن الملائكة تؤمن على ذلك. وينبغي إبعاد النساء في هذا الوقت لقلة صبرهن (وأرخص) أي: استحب (بعض العلماء) وهو: ابن حبيب (عند رأسه) أي: المحتضر لما روي أنه يهون عليه بها سكرات الموت. (ولم يكن ذلك) أي: ما ذكر من القراءة بل هي مكروهة (عند مالك) في حال

أَجْمَلُ لِمَنْ اسْتَطَاعَ وَيُنْهَى عَنِ الصُّرَاخِ وَالنِّيَاحَةِ.

وَلَيْسَ فِي غُسْلِ الْمَيِّتِ حَدٌّ، وَلَكِنْ يُنْفَى وَيُغْسَلُ وَتَرَأُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَيُجْعَلُ فِي الْأَخِيرَةِ كَافُورٌ، وَتُسْتَرُ عَوْرَتُهُ، وَلَا تَقْلَمُ أَظْفَارُهُ، وَلَا يُخْلَقُ شَعْرُهُ، وَيُعَصَّرُ بَطْنُهُ عَصْرًا رَفِيقًا، وَإِنْ وَضِيَءٌ وَضُوءُ الصَّلَاةِ فَحَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ، وَيُقَلَّبُ لِجَنْبِهِ فِي الْغُسْلِ أَحْسَنُ، وَإِنْ أُجْلِسَ فَذَلِكَ وَاسِعٌ. وَلَا بَأْسَ بِغُسْلِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَةٍ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ لَا نِسَاءَ مَعَهَا وَلَا مُحَرَّمٌ مِنَ الرِّجَالِ، فَلْيَتِمِّمْ رَجُلٌ وَجْهَهَا وَكَفَيْهَا، وَلَوْ

الاحتضار وبعد الموت. ومحل الكراهة عنده إذا فعلت على وجه السنية. وأما على سبيل التبرك فلا كراهة. قال الإمام العدوي: وهذا هو الذي يقصده الناس بالقراءة، فلا ينبغي كراهة ذلك في هذا الزمان، وتصح الإجارة عليها اهـ. ومثل ذلك في النفراوي تبعاً لابن عرفة وغيره (وحسن التعزي) أي التقوي على ما نزل بالنفس من المصيبة (والتصبر) عطف على حسن التعزي (وينهى) أي: ونهي نهي تحريم (عن الصراخ) بضم الصاد المهملة، أي: الصياح (والنياحة) من عطف الخاص على العام، فإنها رفع الصوت بالندب أو بالكلام المسجع.

(وليس الخ) هذا شروع في بيان غسل الميت وهو فرض كفاية على الراجح. وكونه وترأ مستحب، وصفته كغسل الجنابة، ولا يحتاج لنية لأنه فعل في الغير، وإذا تعذر الماء وجب تيممه حتى يصل على (بماء وسدر) متعلق بيغسل، والسدر هو ورق النبق فيستحق ويخلط بالماء لتنظيف بدن الميت، ثم يغسل بالماء القراح أي الخالي من خلط شيء، ويجعل الكافور في الغسلة الأخيرة مع الماء لأجل التطيب به. ويقوم مقامه غيره من أنواع الطيب، ويقوم مقام السدر غيره من كل ما ينظف البدن كالصابون (وتستر عورته) أي: وجوباً من السرة للركبة (ولا تقلم الخ) أي يكره ذلك ويدفن معه إن حصل (ويعصر بطنه) أي: ندباً قبل الغسل مخافة أن يخرج منه شيء بعده (فحسن) أي: مستحب وأكد ذلك بقوله: (وليس بواجب) والمعتمد أنه مرة مرة ويميل رأسه عند المضمضة بعد أن يتعهد أسنانه وأنفه بخرقه مبلولة لإزالة ما يكره ريحه. ولا يبطل الوضوء والغسل بخروج نجاسة، وإنما تغسل هي فقط. بل لو وطئت الميتة بعد غسلها ووضوئها لم تطلب إعادتهما (ويقلب الخ) أي: فيجعل على شقه الأيسر لبدأ بالأيمن ثم بالأيسر. (واسع) أي: جائز بمعنى خلاف الأولى (ولا بأس) بمعنى: يندب لأحد الزوجين أن يغسل صاحبه ويقضي له به. فهو مقدم على باقي الأولياء وعلى من أوصاه الميت أيضاً. والأصل في ذلك أن علياً غسل فاطمة وأن أبا بكر غسلته زوجته. ومثل الزوجين السيد وأمه، غير أنه يقضي للسيد لا لها، فأولياؤه تقدم عليها بالقضاء (في السفر) وكذا في الحضر، وإنما خصه لأن الشأن فيه عدم الوجدان (ولا محرم) أي: من نسب أو رضاع أو صهر (وكفيها) أي إلى الكوعين فقط.

كَانَ الْمَيِّتُ رَجُلًا يَمَمُ النِّسَاءَ وَجْهَهُ وَيَدَّيْهِ إِلَى الْمِرْقَعَيْنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ يُعَسِّلُهُ وَلَا امْرَأَةٌ مِنْ مَحَارِمِهِ، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مِنْ مَحَارِمِهِ غَسَلَتْهُ وَسَتَرَتْ عَوْرَتَهُ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْمَيِّتَةِ ذُو مَحْرَمٍ غَسَلَهَا مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ يَسْتُرُ جَمِيعَ جَسَدِهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكْفَنَ الْمَيِّتُ فِي وَثَرٍ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ أَوْ خَمْسَةِ أَوْ سَبْعَةٍ، وَمَا جُعِلَ لَهُ مِنْ أَزْرَةٍ وَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ فَذَلِكَ مَحْسُوبٌ فِي عَدَدِ الْأَثْوَابِ الْوَثَرِ، وَقَدْ كُفِّنَ النَّبِيُّ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ أُدْرِجَ فِيهَا إِذْرَاجًا ﷺ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْمَصَ الْمَيِّتُ وَيُعَمَّمَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُحَنِّطَ وَيُجَعَلَ الْحَنُوطُ بَيْنَ أَكْفَانِهِ

وإنما جاز لمس الوجه والكفين لندور اللذة بعد الموت. وهذا التيمم لا يحتاج لنية كالغسل ولا يتيمم مريد الصلاة عليها إلا بعده. فإذا حضرت امرأة بعد أن يمّمها وصلى عليها أو شرع فلا تغسل، وأما قبلها غسلتها. وكذا يقال فيما إذا كان الميت رجلاً (وسترت عورته) وهي ما بين السرة والركبة، فلا تباشرها إلا إذا كان على يدها خرقة كثيفة. وقيس المس هنا للأطراف على النظر للضرورة. ويقدم محرم النسب على محرم الرضاع، وهو على محرم المصاهرة عند التعارض (من فوق ثوب الخ) بأن يصب الماء فوق الثوب، ولا يباشر جسدها بيده أو يجعل الثوب بينه وبين المرأة من السقف إلى أسفل بحيث يكون نظره إلى الثوب ويصب الماء من تحت ذلك الثوب ويجعل خرقة غليظة جداً على يده ويباشر بها جميع جسدها.

(ويستحب الخ) أي: وأما الواجب فثوب يستره. وأقل مراتب الوتر ثلاثة: فالأثنان أفضل من الواحد والأفضل للرجل خمسة: قميص وعمامة وأزرة ولقافتان. وللمرأة سبعة: قميص وخمار وأزرة وأربع لقائف. وينبغي أن تجعل اللقافة العليا أوسع من السفلى (من أزرة) بضم الهمزة وكسرهما: ما يؤتز به تحت القميص. وفي بعض النسخ من وزرة، وهي خلاف الصواب (سحولية) بفتح السين، نسبة إلى سحول قرية باليمن، وبضمها جمع سحل وهو الثوب الأبيض، فهو تأكيد لقوله: ببيض. (أدرج الخ) وصفة الإدراج أن تبسط العليا الواسعة ويجعل عليها الحنوط، ثم تبسط عليها التي تليها في القصر ويجعل عليها الحنوط، ثم الثالثة كذلك. ثم يوضع الميت بعد أن يجفف بخرقه. وفي البخاري عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب يمانية ببيض سحولية من كرسف ليس فيها قميص ولا عمامة. اهـ. أي: ليس فيها ذلك أصلاً. وبه أخذ الإمام الشافعي أو أن الثلاثة زائدة عن القميص والعمامة فيكون الجميع خمسة، وبه أخذ إمامنا. وقوله: من كرسف بضم أوله وثالثه، أي: قطن فهو أفضل من الكتان، ويكره التكفين في غير الأبيض متى أمكن.

(ولا بأس الخ) استعمالها فيما فعله خير من تركه. وينبغي أن يترك من العمامة قدر ذراع ليطرح على وجه الرجل، وكذلك من خمار المرأة ليطرح على وجهها (أن يحنط) أي

وفي جَسَدِهِ وَمَوَاضِعِ السُّجُودِ مِنْهُ.

وَلَا يُغْسَلُ الشَّهِيدُ فِي الْمُغْتَرِكِ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَيَذْفَنُ بِثِيَابِهِ، وَيُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ، وَيُصَلَّى عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ فِي حَدٍّ أَوْ قَوْدٍ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ.

وَلَا يَتَّبِعُ الْمَيِّتُ بِمَجْمَرٍ، وَالْمَشْيُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ، وَيُجْعَلُ الْمَيِّتُ فِي قَبْرِهِ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيُنْصَبُ عَلَيْهِ اللَّبَنُ وَيَقُولُ حِينَئِذٍ: اللَّهُمَّ إِنَّ صَاحِبَنَا قَدْ نَزَلَ بِكَ، وَخَلَفَ الدُّنْيَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَافْتَقَرَ إِلَى مَا عِنْدَكَ، اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ

بطيب بعد تنشيف جسده (ويجعل الحنوط) بفتح الحاء المهملة وقد تضم، أي نحو المسك (بين أكفانه) أي: فوق كل لفافة (وفي جسده) بأن يذر على قطن ويجعل على عينيه وأذنيه وفمه وأنفه ومخرجه، لا فيها (ومواضع السجود) أي: الجبهة والأنف والركبتين واليدين وأطراف أصابع الرجلين، لكن من غير قطن.

(في المعترك) أي: معركة الكفار ولو داسته الخيل أو سقط من شاهق، ولو كانت المعركة مع الكفار في بلاد الإسلام فيحرم تغسيله والصلاة عليه ما لم يرفع حياً غير منقوذ المقاتل، وإلا غسل وصلي عليه (بثيابه) أي: إذا سترته، وإلا زيد ما يستره، كما أنه يكفن وجوباً إذا وجد عرباناً. والأصل في ذلك قوله ﷺ: «زملوهم بثيابهم اللون لون الدم والريح ريح المسك»؛ ولم يثبت عند مالك أنه ﷺ صلى على أحد من الشهداء. ثم إنه احترز بشهيد المعترك من غيره من شهداء الآخرة كالمبطون والمعطون فإنهم يغسلون ويصلى عليهم. (قاتل نفسه) أي: والإثم عليه (في حد) أي: كتارك الصلاة كسلاً (أو قود) أي: قصاص كقاتل نفس بغير حق (ولا يصلي عليه الإمام) أي: ولا أهل الفضل زجراً لغيره. ومحل ذلك ما لم يترتب عليه ترك الصلاة من الغير بالمرّة، وإلا فلا يكره للإمام ولا لأهل الفضل الصلاة عليه.

(بمجمر) أي: بما فيه جمر، بمعنى أنه يكره ذلك لما فيه من التفاؤل (أفضل) أي: للرجال المشاة. وأما من ركب لعذر فينبغي تأخره وتكون النساء خلف الركبان: (على شقه الأيمن) أي: ووجهه إلى القبلة لأنها أشرف الجهات، فإن خولف به فإنه يتدارك ما لم يفرغ من دفنه وهذا مع الإمكان وإلا فبحسبه. فإن لم يتمكن من جعله على شقه الأيمن فعلى ظهره مستقبل القبلة بوجهه. وينبغي أن تحل عقد كفته وأن يجعل التراب تحت رأسه وأمامه وخلفه لثلا ينقلب. ويكره وضع مخدة تحت رأسه أو سجادة تحته. وأما ما روي من جعل قطيفة حمراء في قبره ﷺ، فالأثبت أنها أخرجت (اللبن) بفتح اللام وكسر الموحدة، أي: الطوب الني وهو أولى من الآجر، وهو الطوب المحرق (ويقول) أي: واضع الميت أو من حضر دفنه (حينئذ) أي: حين نصب اللبن عليه (صاحبنا) المراد به جنس الميت فيشمل الذكر والأنثى (قد نزل بك) أي: استضافك (إلى ما عندك) أي: من الرحمة (عند المسألة)

بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، وَأَلْحِقْهُ بِنَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَيُكْرَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَجْصِصُهَا.

وَلَا يَغْسَلُ الْمُسْلِمُ أَبَاهُ الْكَافِرَ وَلَا يَدْخُلُهُ قَبْرَهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضِيعَ فَلْيُؤَاوِرْهُ.

وَاللَّحْدُ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشَّقِّ وَهُوَ أَنْ يُخْفَرَ لِلْمَيِّتِ تَحْتَ الْجُرْفِ فِي حَائِطِ قَبْلَةِ الْقَبْرِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ ثُرْبَةٌ صُلْبَةً لَا تَتَهَيَّلُ وَلَا تَنْقَطِعُ، وَكَذَلِكَ فِعْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(بَابُ) فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَالِدُعَاءِ لِلْمَيِّتِ

وَالْتَكْبِيرُ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلَاهُنَّ، وَإِنْ رَفَعَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ

أَي: سَوَّالِ الْمَلَائِكِينَ (مَنْطِقُهُ) أَي: كَلَامُهُ (وَلَا تَبْتَلُهُ) أَي: لَا تَخْتَبِرُهُ (وَالْحَقُّهُ الْخ) أَي: اجْعَلْهُ فِي جَوَارِهِ. وَهَذَا الدُّعَاءُ مَرْوِي عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ وَلِذَا أَثَرَهُ الْمُصَنِّفُ. وَلَهُ أَنْ يَقُولَ بِدَلِهِ: بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْهُ بِأَحْسَنِ قَبُولٍ. (وَيُكْرَهُ الْخ) أَي: مَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ الْمَبَاهَاتِ وَالْأَحْرَامَ وَمَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ التَّمْيِيزَ فِي غَيْرِ الْأَرْضِ الْمُحْبَسَةِ وَالْإِجَازَ وَأَمَّا فِي الْمَحْبَسَةِ فَيُحْرَمُ مُطْلَقًا وَيُجِبُّ عَلَى وَلَاةِ الْأُمُورِ هَدْمُ مَا بَهَا مِنَ الْقَبْرِ وَالْبَنِيَانِ (وَتَجْصِصُهَا) بِالْجِيمِ، أَي: تَبْيِضُهَا بِالْجَصِّ وَهُوَ الْجِيرُ (وَلَا يَغْسَلُ الْخ) أَي: لِأَنَّهُ لَا يَصْلِي عَلَيْهِ فَلَا فَائِدَةَ فِي غَسْلِهِ وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ (وَلَا يَدْخُلُهُ قَبْرَهُ) أَي: بَلْ يَكُلُّهُ إِلَى أَهْلِ دِينِهِ وَيُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَتَوَلَّاهُ (إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضِيعَ) بَأَنَّهُ لَا يَتَوَلَّاهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ دِينِهِ (فَلْيُؤَاوِرْهُ) أَي: فَلْيَلْفِهِ بِثَوْبٍ وَيُدْفِنَهُ مِنْ غَيْرِ اسْتِقْبَالِ قَبْلَتِنَا، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا قَبْلَتَهُمْ لِأَنَّهُ تَعْظِيمًا لَهَا. وَكَذَلِكَ تَجِبُ مُوَارَاةُ الْكَافِرِ غَيْرِ الْأَبِّ إِذَا خِيفَ عَلَيْهِ الضَّيْعَةُ (وَاللَّحْدُ) بِفَتْحِ اللَّامِ، مَا يَخْفَرُ فِي حَائِطِ الْقَبْرِ كَمَا يَذْكُرُهُ، وَأَمَّا الشَّقُّ بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ فَهُوَ الْحَفْرَةُ الَّتِي يَوْضَعُ الْمَيِّتَ فِيهَا بَعْدَ بِنَاءِ جَانِبَيْهَا وَعَقْدُهَا أَوْ سَقْفُهَا (لَا تَتَهَيَّلُ) أَي: لَا تَسِيلُ كَأَرْضِ الرَّمْلِ (وَلَا تَنْقَطِعُ) أَي: لَا تَسْقُطُ قِطْعَةً قِطْعَةً، وَإِلَّا كَانَ الشَّقُّ أَفْضَلَ (وَكَذَلِكَ) أَي: الْإِلْحَادُ الْمَفْهُومُ مِنَ السِّيَاقِ.

بَابُ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ وَالِدُعَاءِ لِلْمَيِّتِ

(وَالِدُعَاءُ لِلْمَيِّتِ) مِنْ عَطْفِ الْجُزْءِ عَلَى الْكُلِّ. وَأَبْرَزَ فِي مَقَامِ الْإِضْمَارِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَنَائِزِ الْمَيِّتِ. وَأَفْرَدَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ أَلَّ فِي الْجَنَائِزِ لِلْجَنَسِ. وَحَكَمَ الصَّلَاةَ عَلَى الْمَيِّتِ فَرَضَ كِفَايَةً، وَتَحْرَمَ وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَغُرُوبِهَا وَتَعَادَ مَا لَمْ تَدْفَنَ، وَتُكْرَهُ وَقْتُ إِسْفَارِ وَأَصْفَرَارِ مَا لَمْ يَخْفَ عَلَيْهَا التَّغْيِيرُ، وَإِلَّا جَازَتْ فِي كُلِّ وَقْتٍ. وَالْأَوَّلَى بِالتَّاقِدِ لِلصَّلَاةِ مِنْ أَوْصَاءِ الْمَيِّتِ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ ثُمَّ وَلِيَ الْمَيِّتِ (وَالْتَكْبِيرُ الْخ) هَذَا أَحَدُ الْأَرْكَانِ

فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ شَاءَ دَعَا بَعْدَ الْأَرْبَعِ ثُمَّ يُسَلِّمُ، وَإِنْ شَاءَ سَلَّمَ بَعْدَ الرَّابِعَةِ مَكَانَهُ، وَيَقِفُ
الْإِمَامُ فِي الرَّجُلِ عِنْدَ وَسْطِهِ، وَفِي الْمَرْأَةِ عِنْدَ مَنْكِبَيْهَا، وَالسَّلَامُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ
تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ خَفِيفَةٌ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ. وَفِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ قِيْرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ، وَقِيْرَاطٌ
فِي حُضُورِ دَفْنِهِ وَذَلِكَ فِي التَّمَثِيلِ مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ ثَوَابًا.

وَيُقَالُ فِي الدُّعَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ غَيْرُ شَيْءٍ مَحْدُودٍ، وَذَلِكَ كُلُّهُ وَاسِعٌ، وَمِنْ مُسْتَحْسِنِ

الخمسَةِ وبَاقِيهَا: النِّيَّةُ، وَالْقِيَامُ، وَالِدُعَاءُ، وَلَوْ مِنَ الْمَأْمُومِ، وَالسَّلَامُ. فَإِنْ نَسِيَ تَكْبِيرَةً مِنَ
الْأَرْبَعِ وَرَجَعَ بِالْقُرْبِ أَتَى بِهَا، وَإِنْ طَالَ بَطَلَتْ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَوْ عَلَى الْقَبْرِ إِنْ دَفِنَتْ. وَإِنْ
أَتَى بِالتَّكْبِيرَةِ الْمُنْسِيَةِ الْمَأْمُومِ دُونَ الْإِمَامِ صَحَّتْ لِلْمَأْمُومِ دُونَهُ. وَأَمَّا لَوْ تَعَمَّدَ الْإِمَامُ تَرْكَهَا
فَإِنَّهَا تَبْطُلُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمَأْمُومِ وَلَوْ أَتَى بِهَا الْمَأْمُومُ (فَلَا بَأْسَ) الْمَعْتَمِدُ أَنْ الرَّفْعَ فِي غَيْرِ
الْأَوَّلَى خِلَافُ الْأَوَّلَى.

تَنْبِيْهُ: لَوْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ مَعْتَقِدًا أَنَّهَا أَنْثَى ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهَا ذَكَرٌ وَبِالْعَكْسِ صَحَّتْ، لِأَنَّ
الْمَقْصُودَ الشَّخْصَ الْحَاضِرَ بَيْنَ يَدَيْهِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ فِي النُّعْشِ اثْنَانِ وَاعْتَقَدَ أَنَّ فِيهِ
وَاحِدًا، فَإِنَّهَا تَعَادُ عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا كَانَ الْوَاحِدُ غَيْرَ مَعِينٍ وَإِلَّا أُعِيدَتْ عَلَى غَيْرِهِ. وَلَوْ صَلَّى
مَعْتَقِدًا أَنَّ فِيهِ جَمَاعَةً ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ فِيهِ وَاحِدًا صَحَّتْ.

(وَإِنْ شَاءَ الْخ) اعْلَمْ أَنَّهُ حَصَلَ خِلَافٌ فِي الدُّعَاءِ عَقِبَ التَّكْبِيرَةِ الرَّابِعَةِ، فَأَثْبَتَهُ سَحْنُونُ
وَرَجَحَهُ الْأَجْهَوِيُّ وَقَالَ: إِنَّهُ رُكْنٌ عَلَى الْمَذْهَبِ، وَخَالَفَهُ سَائِرُ الْأَصْحَابِ. (وَيَقِفُ الْإِمَامُ)
أَي: نَدْبًا (فِي الرَّجُلِ) أَي: فِي الصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَمِثْلُهُ الْمُنْفَرِدُ (عِنْدَ وَسْطِهِ) بِفَتْحِ السِّينِ (عِنْدَ
مَنْكِبَيْهَا) ثَنِيَّةً مَنْكَبٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَكَسْرِ الْكَافِ، وَهُوَ مَجْمَعُ عَظْمِ الْكَتِفِ وَالْعَضُدِ، لِأَنَّهُ إِذَا
وَقَفَ عِنْدَ وَسْطِهَا يَتَذَكَّرُ مَا يَلْهِيهِ عَنِ الصَّلَاةِ (تَسْلِيمَةٌ وَاحِدَةٌ) أَي: مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ.
فَقَوْلُهُ: (لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ) رَاجِعٌ لِهَذَا، وَيَحْتَمِلُ رَجُوعَهُ لِقَوْلِهِ خَفِيفَةٌ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَجْهَرُ بِهَا
كُلُّ الْجَهْرِ بَلْ يَسْمَعُ الْإِمَامُ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلِيهِ وَالْمَأْمُومُ نَفْسَهُ فَقَطْ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ خَفِيفَةٌ
بِفَاءِ يَنْ، أَي لَا يَمِطُّ فِيهَا. وَلَا يَطْلُبُ هُنَا الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ لِعَدَمِ وَرُودِهِ (مِثْلُ جَبَلٍ أَحَدٍ)
أَي: مِثْلُ ثَوَابِ التَّصَدَّقِ بِهِ لَوْ كَانَ ذَهَبًا. وَهَذَا الثَّوَابُ يَحْصُلُ لَهُ وَلَوْ مَشَى مُرَاعَاةً لِأَهْلِ
الْمَيِّتِ. وَيَتَعَدَّدُ بِتَعَدُّدِ الْمَوْتَى وَلَوْ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَا فَرْقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالِدَفْنِ (غَيْرُ شَيْءٍ
مَحْدُودٍ) أَي: مَعِينٌ لِأَنَّ الْأَدْعِيَةَ الْمَرْوِيَةَ عَنْهُ ﷺ مُخْتَلِفَةٌ وَلِذَا قَالَ: (وَذَلِكَ) أَي: مَا رَوَى
مِنَ الدُّعَاءِ (كُلُّهُ وَاسِعٌ) أَي: جَائِزٌ.

وَاعْلَمْ أَنَّ مَا اسْتَحْسَنَهُ الْمُصَنِّفُ غَيْرُ مَعْرُولٍ بِهِ لَطَوْلِهِ. وَالَّذِي اسْتَحْسَنَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ
فِي الْمَوْطَأِ، دُعَاءُ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُوَ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمْتِكَ كَانَ يَشْهَدُ أَنَّ لَا
إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ. اللَّهُمَّ إِنْ
كَانَ مُحْسِنًا فَزِدْ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مُسِيئًا فَتَجَاوَزْ عَنْ سَيِّئَاتِهِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ، وَلَا
تَفْتِنَّا بَعْدَهُ اه. وَلَوْ قَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ عَقِبَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ لَكُنْفَى.

مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ أَنْ يُكَبَّرَ ثُمَّ يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُخَيِّبُ الْمَوْتَى، لَهُ الْعِظَمَةُ وَالْكِبَرِيَاءُ وَالْمُلْكُ وَالْقُدْرَةُ وَالسَّيِّئُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ عَبْدُكَ وَابْنُ عَبْدِكَ وَابْنُ أَمَتِكَ، أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ، وَأَنْتَ أُمَتُّهُ وَأَنْتَ تُخَيِّبُهُ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِسِرِّهِ وَعَلَانِيَتِهِ، جَنَّاتِكَ شَقَقَاءُ لَهُ فَشَفَعْنَا فِيهِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَجِيرُ بِحَبْلِ جِوَارِكَ لَهُ إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَدَمَةٍ، اللَّهُمَّ قِهِ مِنْ فِتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ وَاعْسِلْهُ بِمَاءٍ وَثَلَجٍ وَبَرْدٍ وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثُّوبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ، وَزَوْجاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ مُخْسِئاً فَزِدْ فِي إِخْسَانِهِ وَإِنْ كَانَ مُسِيئاً فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، اللَّهُمَّ إِنَّهُ قَدْ نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ، اللَّهُمَّ ثَبِّتْ عِنْدَ الْمَسْأَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِمَا لَا طَاقَةَ لَهُ بِهِ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ.

(أَمَات) أي: من أراد إِمَاتَتَهُ (وَأَحْيَا) من أراد بقاءه (وَالْكِبَرِيَاءُ) مرادف للِعِظَمَةِ (وَالْمُلْكُ) عبارة عن المخلوقات (وَالْقُدْرَةُ) صفة أزلية تتعلق بكل ممكن (وَالسَّيِّئُ) بالمدح الرفعة في المنزلة، لا في المكان. وأما بالقصر فهو الضياء وليس مراداً (وَرَحِمْتَ) قال في التحقيق: الرواية الصحيحة بإسقاطها وإسقاط في العالمين (وَعَلَانِيَتِهِ) أي: جهزه (إِنَّا) نستجير) أي: نطلب منك الإجارة له حال كوننا متمسكين (بِحَبْلِ) أي: بعهد (جِوَارِكَ) بكسر الجيم أفصح من ضمها، أي: أمانك (له) إِنَّكَ ذُو وَفَاءٍ وَدَمَةٍ) أي: عهد والواو لا تقتضي ترتيياً، فإن العهد أي الوعد لمن مات لا يشرك به شيئاً بالغفران سابق على الوفاء (اللهم قهِ) أي: نجه (من فِتْنَةِ الْقَبْرِ) أي: مما ينشأ عن السؤال من عدم الثبات، نسأل الله أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة وبعد الممات (وَاعْفُ عَنْهُ) أي: تجاوز عن سيئاته، فهو بمعنى اغفر له (وَعَافِهِ) بمعنى أذهب عنه ما يكره (وَأَكْرِمْ نَزْلَهُ) بسكون الزاي على الرواية، وهو ما يهياً للضيف أي: أكرمه فيما يهياً له عند نزول قبره (وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ) بفتح الميم، أي موضع دخوله وهو قبره (وَاعْسِلْهُ الْخ) المراد طهره من الذنوب كما يطهر الثوب المغسول بما ذكر من النجاسات. ويكون قوله: (وَنَقِّهِ الْخ) تفسيراً لهذا (وَأَبْدِلْهُ دَاراً) وهي الجنة (وَأَهْلاً) أي: يوالونه من الشهداء والصالحين (وَزَوْجاً) أراد به الجنس الصادق بمتعدد أي: زوجات من الحور العين وإن لم يتمتع بهن إلا بعد دخول الجنة (خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ) أي: التي تركها في الدنيا أو بصدد أن يتزوج بها إذا لم يكن تزوج (في إِحْسَانِهِ) أي: في ثواب إحسانه (فَتَجَاوَزْ عَنْهُ) أي: عن سيئاته (خَيْرُ مَنْزُولٍ) أي: خير كريم ينزل به الضيف (وَلَا تَفْتِنَّا) أي: لا تشغلنا بسواك بعده.

تَقُولُ هَذَا بِإِثْرِ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيِّنَا وَمَيِّتِنَا وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا وَأُنْثَانَا، إِنَّكَ تَعْلَمُ مُتَقَلِّبَنَا وَمُتَوَانَا، وَلَوْلَا دِينُنَا وَلَمْ نَسْبِقْنَا بِالْإِيمَانِ وَلِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، اللَّهُمَّ مَنْ أَخْيَبْتَهُ مِنَّا فَأَخِيهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَسْعِدْنَا بِبَلْقَائِكَ وَطَبِيتْنَا لِلْمَوْتِ وَطَبِيتَهُ لَنَا وَاجْعَلْ فِيهِ رَاحَتَنَا وَمَسْرَتَنَا ثُمَّ تَسَلَّمَ.

وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً قُلْتَ: اللَّهُمَّ إِنَّهَا أَمْتُكَ ثُمَّ تَتِمَادَى بِذِكْرِهَا عَلَى التَّأْيِثِ غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَقُولُ: وَأَبْدِلْهَا رُوحًا خَيْرًا مِنْ رُوحِهَا لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ رُوحًا فِي الْجَنَّةِ لِرُزُوحِهَا فِي الدُّنْيَا، وَنِسَاءُ الْجَنَّةِ مَقْصُورَاتٌ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ لَا يَبْغِينَ بِهِمْ بَدَلًا، وَالرَّجُلُ قَدْ يَكُونُ لَهُ زُوجَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَلَا يَكُونُ لِلْمَرْأَةِ أَزْوَاجٌ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ تُجْمَعَ الْجَنَائِزُ فِي صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَلِي الْإِمَامَ الرَّجُلُ إِنْ كَانَ فِيهِمْ نِسَاءٌ.

(تقول هذا) أي: جميع ما تقدم (بإثر) أي: عقب (كل تكبيرة) غير الرابعة بدليل قوله: (وتقول بعد الرابعة) أي: إن شئت لقوله فيما تقدم وإن شاء دعا بعد الأربع. (وصغيرنا) أي: الصغير من المكلفين (وكبيرنا) أي: الكبير منهم ولا يحمل الصغير على غير مكلف، فإنه لا تكتب عليه السيئات (منقلبنا) من القلب، وهو التصرف، أي: تعلم تصرفاتنا في جميع الأمور. فنسألك غفران ما عملناه من السيئات (ومثوانا) أي: إقامتنا (فأخيه) مبني على حذف حرف العلة وهو الباء، كما أن قوله: (فتوفه) مبني على حذف الألف، وعبر في جانب الأحياء بالإيمان، وفي جانب الوفاة بالإسلام للتفنن، وإلا فهما مترادفان. فلا يقبل تصديق من غير إقرار ولا إقرار من غير إذعان (بلقائك) أي: برويتك في دار القرار. من غير كيف ولا انحصار (وطيئنا) أي: طهرنا (للموت) بالتوبة (وطيئه لنا) بأن ينزل بنا وأنفسنا راضية به.

(ثم تتمادى الخ) بأن تقول: وبنت أمتك وبنت عبدك أنت خلقتها ورزقتها الخ (لأنها قد تكون الخ) أي: وقد لا تكون لاحتمال أن يكون لها أزواج في الدنيا وتكون لغيره. فإنه قيل: إنها تخير، وقيل: لأحسنهم عشرة. وقيل: لمن افتضها منهم، وهذا إذا لم تكن في عصمة واحد وإلا فهي لمن ماتت في عصمته (مقصورات) أي: محبوسات (على أزواجهن) حبس محبة لأنهن لا يبغيين بهن بدلا (زوجات كثيرة) أي من الحور العين ومن نساء الدنيا.

تنبيه: إذا أردت الصلاة على الجنازة ولم تعلم هل هي ذكر أو أنثى، نويت الصلاة على النسمة الحاضرة وتتمادى بذكرها على التأنيث لأن النسبة تشمل الذكر والأنثى.

(ولا بأس) بمعنى يستحب (أن تجمع الجنائز) ويقول في الدعاء للثنتين: اللهم إنهما عبدك أو أمتاك الخ. وفي الجمع المذكر: اللهم إنهما عبيدك وأبناء عبيدك الخ. وفي الجمع

وَأِنْ كَانُوا رَجَالًا جُعِلَ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْإِمَامَ وَجُعِلَ مِنْ ذَوِيهِ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانَ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ إِلَى الْقَبْلَةِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُجْعَلُوا صَفًّا وَاحِدًا وَيُقَرَّبَ إِلَى الْإِمَامِ أَفْضَلُهُمْ.

وَأَمَّا دَفْنُ الْجَمَاعَةِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ فَيُجْعَلُ أَفْضَلُهُمْ مِمَّا يَلِي الْقَبْلَةَ.

وَمَنْ دَفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ وَوُورِيَ فَإِنَّهُ يُصَلَّى عَلَى قَبْرِهِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ قَدْ صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَيُصَلَّى عَلَى أَكْثَرِ الْجَسَدِ، وَاخْتَلَفَ فِي الصَّلَاةِ عَلَى مِثْلِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ.

(بَابُ) فِي الدُّعَاءِ لِلطِّفْلِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَسْلِهِ

تُثْنِي عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَتُصَلِّي عَلَى نَبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ ثُمَّ تَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ عِنْدَكَ وَابْنُ عَيْدِكَ وَابْنُ أُمِّكَ أَنْتَ خَلَقْتَهُ وَرَزَقْتَهُ وَأَنْتَ أُمُّهُ وَأَنْتَ تُحْيِيهِ، اللَّهُمَّ فَاجْعَلْهُ لِي وَلَدِي

المؤنث: اللهم إنهن إماءك وبنات إماءك وبنات عبيدك الخ. وإذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر (إن كان فيهم نساء) أي: فقط فيجعل الرجال أمام الإمام والنساء وراء ذلك. وأما إن كان فيهم نساء وصبيان فهو ما أشار له بقوله: (وإن كانوا رجالا الخ) أي: فيكون الرجال أمامه والنساء وراءهم والصبيان وراءهن إلى القبلة. والمشهور أن الصبيان تقدم على النساء. (ولا بأس الخ) هذه طريقة ثانية، فيكون الأفضل أمام الإمام ومفضوله عن يمين الإمام ومفضول المفضول عن يساره، وهكذا. ويقدم عالم وحامل قرآن على شريف عامي لظهور مزية العلم والقرآن. فإن وقع التساوي فالقرعة (وأما دفن الجماعة) أي لضرورة في وقت واحد، وأما لغير ضرورة فيكره. ويحرم إذا لم يكن في وقت واحد لأن القبر حيس على صاحبه لا ينش ما دام به إلا لضرورة كضيق المكان، أو تعذر من يحفر، وإلا فلا يحرم (ومن دفن) أي: بعد الغسل وإلا فلا يصلى عليه لتلازمهما. ويجب إخراجهُ للغسل إلا أن يخشى تغيره فيسقط وظاهر قوله: (وووري) أنه لا يخرج بعد الدفن للصلاة ولو لم يخش تغيره. والمعتد أنه يخرج لها إذا لم يخش تغيره، (ولا يصلى الخ) أي: يكره ذلك إلا إذا صلى عليه أفذاذاً فيستحب إعادتها بإمام (على أكثر الجسد) أي: بعد تغسيله وتكفينه فإن للجل حكم الكل، ولا يصلى على نصف الجسد ولو كان معه الرأس على المعتد لأدائه للصلاة على الغائب وهي مكروهة عندنا واغفر غيبة اليسير لأنه تبع.

بَابُ فِي الدُّعَاءِ لِلطِّفْلِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ وَغَسْلِهِ

(في الدعاء للطفل) إنما أفرده بباب لأن فيه أحكاماً تختص به كالاستهلال وعدمه، وبيان من يغسله ومن لا يغسله.

(تثني على الله) أي: تحمده بأن تقول: الحمد لله رب العالمين. ومعنى (تبارك): تزايد خيره (وتعالى) أي: ارتفع عن كل ما لا يليق به (فاجعله) الفاء زائدة (لوالديه) بكسر

سَلَفًا وَذُخْرًا وَفَرَطًا وَأَجْرًا، وَثَقُلَ بِهِ مَوَازِينُهُمْ، وَأَعْظَمَ بِهِ أَجْوَرُهُمْ، وَلَا تَحْرِمْنَا وَإِيَّاهُمْ أَجْرَهُ، وَلَا تَفْتِنَّا وَإِيَّاهُمْ بَعْدَهُ، اَللّٰهُمَّ اَلْحِفْهُ بِصَالِحِ سَلَفِ الْمُؤْمِنِينَ فِي كَفَالَةِ إِبْرَاهِيمَ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ، وَعَاقِبَةً مِنْ فَتْنَةِ الْقَبْرِ وَمِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ.

تَقُولُ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَتَقُولُ بَعْدَ الرَّابِعَةِ: اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَأَسْلَافِنَا وَأَفْرَاطِنَا وَلِمَنْ سَبَقَنَا بِالْإِيمَانِ، اَللّٰهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ مِنَّا فَأَخِيهِ عَلَى الْإِيمَانِ، وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مِنَّا فَتَوَفَّهُ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَاعْقِرْ لِلْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ الْأَخْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ، ثُمَّ تَسْلِمُ.

وَلَا يُصَلِّي عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَهْلِ صَارِخًا وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُدْفَنَ السَّقَطُ فِي الدُّوْرِ.

الدال، فيشمل الأجداد والجندات. ولذا جمع في قوله: (وثقل به موازينهم الخ) لكن قوله سلفاً إنما يظهر بالنسبة للوالدين دنية. فإن معنى سلفاً من يتقدم، فالأولى فتح الدال، ويراد بالجمع ما فوق الواحد، ويقال هذا الدعاء وإن كان المصلي أباً أو أمّاً للميت لأنه المأثور (وذخراً) بذال وخاء معجمتين، أي: مدخراً في الآخرة (وفرطاً) بمعنى سلفاً فهو تأكيد له لأن الفرط هو الذي يتقدم القوم ليهيب لهم ما يحتاجونه عند نزولهم. وفي الحديث «لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فيحتسبهم إلا كانوا له جنة من النار». قالت امرأة: واثنان يا رسول الله. قال: «واثنان». (بصالح سلف) أي: بالسلف الصالح من أولاد (المؤمنين) الكائنين (في كفالة) أي: حضانه (إبراهيم) الخليل حتى يردوا لأبائهم يوم القيامة (وعاقه من فتنة القبر) أي: عدم الثبات. فإنه قيل إن الطفل يسأل لكن سؤالاً خفيفاً، ويضمه القبر لكن ضمة شفقة. وإنما طلب له أن يجيره الله من عذاب جهنم وإن كان غير مكلف لأنه يجوز عقلاً أن الله يعذبه، لا شرعاً لعدم تكليفه. وإذا اجتمع أطفال وكبار جمعهم في دعاء واحد ويقول عقب ذلك: اللهم اجعل الأولاد سلفاً لوالديهم وفرطاً وأجراً (ولا يصلي الخ) أي: يكره غسله والصلاة عليه ولو تحرك أو بال أو عطس أو رضع سيراً، بل يغسل عنه الأذى ويلف في خرقة ويوارى. وأما من استهل صارخاً فله حكم الأحياء في جميع أموره ولو مات حالاً (ولا يورث) أي: ما تصدق به عليه أو وهب له وهو في بطن أمه، لأن الميراث فرع ثبوت الحياة، فيرجع ما تصدق به عليه أو وهب له للمتصدق والواهب. نعم تورث عنه الغرة ولو نزل علقه لأنها مأخوذة عن ذاته (ويكره أن يدفن السقط) بثلاث السين، وليس عيباً في الدار لو بيعت، ولا حبساً بخلاف قبر المستهل فإنه عيب ترد به وجس عليه ولا

وَلَا بَأْسَ أَنْ يُغَسَّلَ النِّسَاءُ الصَّغِيرُ ابْنُ سِتٍّ سِنِينَ أَوْ سَبْعَ، وَلَا يُغَسَّلُ الرِّجَالُ الصَّغِيرَةُ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا إِنْ كَانَتْ لَمْ تَبْلُغْ أَنْ تُشْتَهَى وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

٢٣ . (بَابُ) فِي الصَّيَامِ

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ يُصَامُ لِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ وَيُفْطَرُ لِرُؤْيَتِهِ، كَانَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، فَإِنْ غُمَّ الْهِلَالُ فَيَعْدُ ثَلَاثِينَ يَوْمًا مِنْ غُرَّةِ الشَّهْرِ الَّذِي قَبْلَهُ ثُمَّ يُصَامُ، وَكَذَلِكَ فِي الْفِطْرِ.

وَيَبَيَّتُ الصَّيَامَ فِي أَوَّلِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ الْبَيَاتُ فِي بَقِيَّتِهِ، وَيُتِمُّ الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ. وَمِنْ السُّنَّةِ تَعْجِيلُ الْفِطْرِ وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ، وَإِنْ شَكَّ فِي الْفَجْرِ فَلَا يَأْكُلُ وَلَا يُصَامُ يَوْمَ الشَّكِّ.

ينبش (ولا بأس الخ) أي يجوز ولو مع حضور الرجال. ومثل ابن سبع ابن ثمان، فيجوز تغسيله والنظر إلى عورته وأما المجاوز للثمان ودون المراهق فيجوز النظر لعورته لا تغسيله، لأن التغسيل فيه جس. وأما المراهق فلا يجوز النظر لعورته ولا تغسيله بالأولى (ولا يغسل الخ) أي: يمنع ذلك إن كانت تشتهي (واختلف فيها) أي: في غسلها (إن كانت) ممن (لم تبلغ أن تشتهي) بأن كانت بنت خمس سنين (والأول) أي: ترك الغسل المشار له بقوله: ولا يغسل الخ. فهو المعتمد، وأما إن كانت رضيعة فيجوز تغسيلها.

باب في الصيام

(الهِلَالُ) أي: هلال رمضان (ويُفْطَرُ لِرُؤْيَتِهِ) أي: هلال شوال، فالضمير للمقيد بدون قيده (كان) أي: الشهر الذي نظر الهلال عقبه فيشمل شعبان ورمضان لأن الشهر يأتي كاملاً وناقصاً (فإن غم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم، أي: حال غيم بين الهلال والناس والأصل في ذلك قوله ﷺ: «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فأكملوا العدة». (فيعد) بالبناء للفاعل، أي: المكلف (ثلاثين يوماً من غرة) أي: أول (الشهر الذي قبله) وهو شعبان.

(ويبيت الصيام في أوله) أي وجوباً (وليس عليه البيات في بقيته) أي: على سبيل الوجوب، فلا ينافي أن التبييت كل ليلة مستحب. وكما تكفي النية الواحدة في رمضان تكفي في كل صوم يجب تتابعه ككفار الظهار والقتل. وقال الشافعي: يجب التبييت كل ليلة من رمضان (إلى الليل) أي: إلى دخوله بتحقيق غروب الشمس، ويكره وضال الصوم. (تعجيل الفطر) أي: حتى عن الصلاة إذا كان على نحو رطبات، وإلا قدمت الصلاة لأن وقت المغرب ضيق. وقال الشافعي بتقديم الطعام مطلقاً. ويستحب الفطر على التمر وما في معناه لأن الحلو يرد ما زاغ من البصر بالصوم. وينبغي أن يقوم الصائم عند فطره: اللهم

لِيَحْتَاطَ بِهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَمَنْ صَامَهُ كَذَلِكَ لَمْ يُجْزِهِ وَإِنْ وَافَقَهُ مِنْ رَمَضَانَ، وَلِمَنْ شَاءَ صَوْمُهُ تَطَوُّعاً أَنْ يَفْعَلَ.

وَمَنْ أَصْبَحَ فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُجْزِهِ، وَلِيُمْسِكَ عَنِ الْأَكْلِ فِي بَقِيَّتِهِ وَيَقْضِيَهُ.

وَإِذَا قَدِمَ الْمَسَافِرُ مَقْطِراً أَوْ طَهَرَتِ الْحَائِضُ نَهَاراً فَلَهُمَا الْأَكْلُ فِي بَقِيَّةِ يَوْمَيْهِمَا.

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي تَطَوُّعِهِ عَامِداً أَوْ سَافِراً فِيهِ فَأَفْطَرَ لِسَفَرِهِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ أَفْطَرَ سَاهِياً فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْفَرِيضَةِ.

لك صمت، وبك آمنت، وعلى رزقك أفطرت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، فإنه ورد أن للصائم دعوة لا ترد. ولعلها تكون عند فطره (وتأخير السحور) بضم السين المهملة، اسم للفعل، ويفتحها اسم لما يؤكل وقت السحر. وقد كان ﷺ ينتهي من سحوره حين يبقى على الفجر مقدار ما يقرأ القارئ خمسين آية. وفي الحديث: «لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر وأخروا السحور». وينبغي عدم ترك السحور لما ورد: «تسحروا فإن في السحور بركة». وورد: «تسحروا ولو بجرعة ماء». (وإن شك) أي: الصائم (في الفجر فلا يأكل) أي: ولا يشرب ولا يجامع، بمعنى يحرم عليه ذلك وكذلك إذا شك في الغروب، فإن فعل شيئاً من ذلك وجب عليه القضاء إذا بقي على شكه لعدم براءة الذمة ولا كفارة عليه، ولو تبين أنه أكل بعد الفجر أو قبل الغروب لعدم انتهاكه حرمة الشهر. وأما لو طلع الفجر وهو متلبس بالمفطر فالواجب عليه إلقاء ما في فمه ونزع فرجه ولا قضاء عليه، قال خليل: ولا قضاء في نزع مأكول أو مشروب أو فرج طلوع الفجر اهـ. فلو مكث قليلاً متعمداً لزمه الكفارة.

(ولا يصام الخ) أي: يكره صومه للاحتياط. وأما لنحو قضاء أو تطوع فلا كراهة كما يصرح به (ومن صامه كذلك) أي: للاحتياط (لم يجزه) لعدم جزم النية (وليمسك عن الأكل) أي: ونحوه وجوباً في بقية اليوم لحرمة الشهر ولا كفارة عليه إلا إذا أفطر متعمداً من غير تأويل (وإذا قدم المسافر) ومثله الصبي يبلغ، والمغمى عليه يفيق، والمريض يصح، والمرضع يموت ولدها نهاراً، وإنما وجب الإمساك على من طرأ عليه العلم بأن هذا اليوم من رمضان دون هؤلاء لجواز الفطر لهم في الظاهر ونفس الأمر، فصار هذا اليوم بمنزلة يوم من شعبان في حقهم بخلاف ذاك فإنما جاز له الفطر في الظاهر لا في نفس الأمر. فإذا تبين ما في نفس الأمر تغير الحكم ووجب الإمساك. (عامداً) أي: من غير ضرورة كشدة جوع أو عطش أو خوف مرض ولا عذر كأمر أحد والديه دنية له بالفطر أو شيخ طريقة أو علم أو سيد لعبده الذي تطوع بغير إذنه وإلا فلا قضاء (فعليه القضاء) راجع لمن أفطر في

وَلَا بَأْسَ بِالسَّوَالِكِ لِلصَّائِمِ فِي جَمِيعِ نَهَارِهِ، وَلَا تُكْرَهُ لَهُ الْحِجَامَةُ إِلَّا خِيفَةَ التَّغْرِيرِ، وَمَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فِي رَمَضَانَ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ اسْتَقَاءَ فَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ.

وَإِذَا خَافَتِ الْحَامِلُ عَلَى مَا فِي بَطْنِهَا أَفْطَرَتْ وَلَمْ تُطْعِمَ، وَقَدْ قِيلَ تُطْعِمُ. وَلِلْمَرْضِعِ إِنْ خَافَتْ عَلَى وَلَدِهَا وَلَمْ تَجِدْ مَنْ تَسْتَأْجِرُ لَهُ أَوْ لَمْ يَقْبَلْ غَيْرَهَا أَنْ تُفْطِرَ وَتُطْعِمَ.

وَيُسْتَحَبُّ لِلشَّيْخِ الْكَبِيرِ إِذَا أَفْطَرَ أَنْ يُطْعِمَ؛ وَالْإِطْعَامُ فِي هَذَا كُلُّهُ مُدٌّ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ يَقْضِيهِ. وَكَذَلِكَ يُطْعِمُ مَنْ قَرِطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخَرُ، وَلَا صِيَامَ

تطوعه من غير سفر، ولمن أفطر في سفره لحرمة فطر المتطوع فيه اختيار. فإن جواز الفطر في سفر القصر مختص برمضان لا غيره من نحو كفارة أو تطوع لأنه رخصة، والرخص لا يقاس عليها كما في النفراوي (وإن أفطر ساهياً) أي: أو مكرهاً (فلا قضاء عليه) ويجب الإمساك في بقية يومه، بخلاف المتعمد في النفل فلا إمساك عليه في بقية يومه لوجوب القضاء. (بخلاف الفريضة) أي فإنه يجب عليه القضاء بالفطر نسياناً (ولا بأس) أي: يباح إذا كان لغير مقتضى شرعي، وإلا ندب سواء كان قبل الزوال أو بعده (ولا تكره له) أي: للصائم (الحجامة) ومثلها الفصادة (إلا خيفة التغرير) بغين معجمة وراءين مهملتين، أي: المرض (ومن ذرعه) أي: سبقه (القيء) سواء تغير عن حالة الطعام أم لا (فلا قضاء عليه) ما لم يرجع منه شيء ولو شكاً إلى حلقة، وإلا فعليه القضاء. ومثل القيء القلس وهو ما يخرج من المعدة عند امتلائها. وأما البلغم فلا شيء في بلعه ولو أمكن طرحه على المتعمد (وإن استقأ) أي: عالج القيء بنفسه (فقاء) أي: نزل منه القيء (فعليه القضاء) ولو لم يرجع منه شيء لتعمده لذلك ولا كفارة عليه على الراجح. (أفطرت) أي وجوباً إن خافت هلاكاً أو شدة أذى. وجوازاً إن خافت حدوث علة ويجب عليها القضاء (ولم تطعم) على المشهور لأنها في حكم المريض، بخلاف المرضع فيجب عليها الإطعام (إن خافت على ولدها) أي: أو على نفسها (ولم تجد من تستأجر له). وأما إذا وجدت فيكون حكم المستأجرة حكم الأم إن احتاجت للأجرة، فيجب عليها الفطر إن خافت هلاكاً أو شدة أذى. ويجوز في غير ذلك. ثم تقضي. ونظيرها من يخرج للحصاد بأجرته المضطر لها، فإنه يفطر عند حصول المشقة الشديدة، ومثله صاحب الزرع حيث لا يمكنه التخلف لخوفه على زرع. (للشيخ الكبير) أي والشيخة العجوز وكل من لم يقدر على الصوم إلا بمشقة زائدة، كالذي يعتريه العطش دائماً لعدم الطاقة المشروطة في وجوب الصوم (مد) وهو ملء اليدين لا مقبوضتين ولو مبسوطتين، يعطى لمسكين واحد لا لاثنتين ولا يعطي مدان لواحد. فإن وقع لم يعتد بالزائد، وينزع منه إن كان باقياً وبين أنه كفارة. (عن كل يوم يقضيه) ظاهر في المرضع لا في الشيخ الهرم فإنه لا يقضي (وكذلك يطعم) أي: وجوباً

عَلَى الصَّبِيَّانِ حَتَّى يَخْتَلِمَ الْعَلَامُ وَتَحِيضَ الْجَارِيَّةُ، وَبِالْبُلُوغِ لَزِمَتْهُمْ أَعْمَالُ الْأَبْدَانِ فَرِيضَةٌ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا﴾ [النور: ٥٩].

وَمَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَلَمْ يَتَطَهَّرْ أَوْ امْرَأَةٌ حَائِضٌ طَهَّرَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ يَغْتَسِلَ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ أَجْزَأَهُمَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ وَلَا يَوْمِ النَّحْرِ، وَلَا يَصُومُ الْيَوْمَيْنِ اللَّذَيْنِ بَعْدَ يَوْمِ النَّحْرِ إِلَّا الْمُتَمَتِّعُ الَّذِي لَا يَجِدُ هَذِيًّا، وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ لَا يَصُومُهُ مُتَطَوِّعٌ وَيَصُومُهُ مَنْ نَذَرَهُ أَوْ مَنْ كَانَ فِي صِيَامٍ مُتَتَابِعٍ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ نَاسِيًّا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ فِيهِ لِضُرُورَةٍ مِنْ مَرَضٍ.

(من فرط) وأما لو مرض أو سافر أو حاضت المرأة في شعبان حتى دخل رمضان فلا كفارة لعدم التفريط (ولا صيام على الصبيان) أي: لا وجوباً ولا استحباباً، بخلاف الصلاة فتستحب للصغير لتكررها فيتمرن عليها لثلاث ثقل عليه بعد البلوغ بخلاف الصوم (حتى يحتلم الخ) الأولى حتى يبلغا، سواء كان باحتلام الغلام وحيض الجارية، أو بغير ذلك كالسن وهو خمس عشرة سنة أو ست عشرة أو ثمان عشرة على الخلاف في ذلك (أعمال الأبدان) أي: كصوم وصلاة وحج وغزو (فريضة) منصوب على الحال المؤكدة لعاملها لأن اللزوم والفرض مترادفان (وإذا بلغ الخ) فهو يدل على أن وجوب الاستئذان تعلق بهم بعد البلوغ، فيقاس عليه سائر الأعمال (طهرت) أي: انقطع دم حيضها (فلم يغتسلا) أي: الجنب والحائض (أجزأهما) أي مع مخالفة الأولى.

تنبيه: إذا شكت المرأة هل طهرت قبل الفجر أو بعده وجب عليها الإمساك، لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتمال طهرها بعده.

(ولا يجوز الخ) أي: يحرم صومهما ولا يصح ويحرم صوم اليومين بعد يوم النحر إلا للمتمتع. ومثله القارن ومن وجب عليه الدم لنقص في الحج، متقدم على الوقوف بعرفة وعجز عن الهدي فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج من وقت إحرامه إلى عرفة. فإن فاته ذلك صام أيام منى وسبعة إذا رجع (لا يصومه متطوع) أي يكره صومه وإنما لزم نذره، مع أن النذر إنما يلزم به ما ندب نظراً لكونه عبادة (متتابع) كمن صام شوالاً وذا القعدة عن كفار ظهاراً أو قتل فمرض في ذي القعدة وصح في ليلة الرابع فإنه يصومه.

(ومن أفطر) أي: بأي مفطر ولو بالجماع (من مرض) أي يشق معه الصوم أو لا يشق وخشي تأخر البرء أو زيادة مرض وعلم ذلك من نفسه أو من طبيب عارف، فإنه يجوز له الفطر. ويجب إن خاف هلاكاً أو شدة أذى.

وَمَنْ سَافَرَ سَفَرًا تُقْصِرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَهُ أَنْ يَفْطِرَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ضَرُورَةٌ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ،
وَالصَّوْمُ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

وَمَنْ سَافَرَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةٍ بَرْدَ فِطْرٍ أَنْ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُ فَافْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ
الْقَضَاءُ، وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ مُتَأَوِّلاً فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَمِّداً بِأَكْلٍ
أَوْ شَرْبٍ أَوْ جِمَاعٍ مَعَ الْقَضَاءِ، وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ إِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِيناً لِكُلِّ مَسْكِينٍ مَدٌّ
بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، فَذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْنَا. وَلَهُ أَنْ يَكْفُرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.
وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي قَضَاءٍ رَمَضَانَ مُتَعَمِّداً كَفَّارَةٌ.

وَمَنْ أَغْمِيَ عَلَيْهِ لَيْلاً فَأَفَاقَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَعَلَيْهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ، وَلَا يَقْضِي مَنْ

(ومن سافر سفراً) أي: شرع في سفر مباح قبل الفجر أو معه مع كونه بيت الفطر.
وأما لو نوى الصوم عند وصوله إلى محل بدء القصر فإنه لا يفطر إلا لضرورة كغير
المسافر، فلو أفطر اختياراً لزمته الكفارة ولو تأول، وكذلك إذا شرع بعد الفجر وبيت الفطر
لزمته الكفارة ولو تأول (فله أن يفطر) أي: ولو بالجماع لامراته المسافرة معه، وعليه
القضاء لقوله تعالى: ﴿فعدة من أيام أخر﴾ [البقرة: ١٨٤ و١٨٥] (والصوم أحب إلينا) أي:
المالكية لقوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ [البقرة: ١٨٤] وبيت الصيام كل ليلة.

(أقل من أربعة برد) أي: البالغ قدرها ثمانية وأربعين ميلاً، وذلك سفر يوم وليلة
بالجمال المثقلة بالأحمال (فلا كفارة عليه) أي: لأنه بتأويله القريب لم ينتهك حرمة الشهر
(متأولاً) أي: تأويلاً قريباً كالذي قبله، بأن استند إلى شيء موجود. وأما إذا كان التأويل
بعيداً كمن تسحر قرب الفجر فظن أنه لا يلزمه صوم ذلك اليوم فإن عليه الكفارة (مع
القضاء) أي: إن القضاء لازم للكفارة، فكل موضع لزم فيه الكفارة وجب فيه القضاء ولا
كفارة على الجاهل على المعتمد (ستين مسكيناً) أي: أحراراً مسلمين (لكل مسكين مد) ولا
يجزئ الغداء والعشاء على المشهور، ويكون من غالب قوت أهل البلد، ولا يجزئ
إطعام ثلاثين لكل واحد مدان، ولا مائة وعشرين لكل واحد نصف. بل ينزع الزائد عن
المد في الأول إن بين وبقي ويعطي لغيره ويكمل الناقص لستين في الثاني. وأشار بقوله:
(فذلك) أي: الإطعام (أحب إلينا) إلى أن كفارة رمضان على التخيير. والأفضل الإطعام ثم
العتق ثم الصيام.

(ومن أغمى عليه) أي: زال عقله (ليلاً) وأما إن زال نهاراً، فإن أغمى عليه كل النهار
أو جلّه فلا بد من القضاء سلم أوله أو لا. وإن أغمى عليه نصفه أو أقله فإن سلم أوله
بمقدار ما يوقع النية قبل الفجر أجزأ ولا فلا. والمجنون والسكران محلال كالغمي عليه
في التفصيل وأولى السكران بحرام. لكن يجب عليه الإمساك بقية اليوم الذي يجب عليه فيه.

الصَّلَوَاتِ إِلَّا مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ.

وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ وَجَوَارِحَهُ وَيُعَظِّمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ.

وَلَا يَقْرُبُ الصَّائِمُ النِّسَاءَ بِوَطْءٍ وَلَا مَبَاشَرَةٍ وَلَا قُبْلَةٍ لِلذَّيِّ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ، وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي لَيْلِهِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْبِحَ جُبًّا مِنَ الْوَطْءِ، وَمَنْ التَّدَّ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ بِمَبَاشَرَةٍ أَوْ قُبْلَةٍ فَأَمْدَى لِلذَّيِّ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى أَمْنَى فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ.

وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَإِنْ قَمَتَ فِيهِ بِمَا تَيَسَّرَ فَذَلِكَ مَرْجُوٌّ فَضْلُهُ، وَتَكْفِيرُ الذُّنُوبِ بِهِ وَالْقِيَامُ فِيهِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ بِإِمَامٍ، وَمَنْ شَاءَ قَامَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ أَحْسَنُ لِمَنْ قَوِيَتْ نِيَّتُهُ وَحَدُهُ، وَكَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَقُومُونَ فِيهِ فِي

القضاء لتسببه بخلاف غيره (ولا يقضي الخ) الأولى أن يقول ولا يطلب المغمى عليه بفعل شيء من الصلوات إلا ما أفاق في وقته ولو الضروري، لأن ما يفعل في وقته لا يقال له قضاء. ومثله في ذلك الحائض والنفساء فإنهما يقضيان الصوم دون الصلاة لمشقة التكرار (وينبغي) أي: يندب (للصائم) ندباً أكيداً (ويعظم من) أي: في (شهر رمضان ما عظم الله) من القرآن والتسبيح ونحو ذلك، وتعظيمه بالإكثار منه ويحتمل أن من بيانية مقدمة على المبين أي: ويعظم ما عظم الله الذي هو شهر رمضان (ولا يقرب) بفتح الراء أفصح من ضمها، لأنها لغة القرآن وقربانه النساء بالوطء حرام، وبما بعده مكروه إن علمت السلامة، وإلا حرم واحترز بقوله: (للذة) عما إذا كانت لوداع أو رحمة فلا نهى فيها (ولا بأس الخ) أي لا يحرم ذلك فلا ينافي أنه خلاف الأولى كما تقدم (فأمدى لذلك) أي: للمباشرة أو القبلة ومثلهما النظر والفكر. وأما إن حصل انعاض فقط فلا شيء عليه (حتى أمني) ومثل ذلك ما إذا كان المني عن نظر أو فكر مستدامين. وأما إن أمني بمجرد نظرة أو تفكر فلا كفارة عليه. وإنما عليه القضاء.

(إيماناً) أي: تصديقاً بالأجر الموعود به (واحتساباً) أي: ادخال الثواب ذلك عند الله (غفر له الخ) أي: الصغائر، ولا يتوقف ذلك على قيام الليل كله بدليل قوله: (وإن قمت فيه) أي: في رمضان بما تيسر الخ (والقيام) مبتدأ خبره (في مساجد الجماعات) أي يندب أن يكون في مساجد الجماعات (بإمام) وهذا مستثنى من كراهة صلاة النافلة جماعة بمكان مشتهر أو في جماعة كثيرة (لمن قويت نيته) أي: نشطت نفسه وحده للعبادة لأنه أبعد عن الرياء. ومحل هذا إن لم تعطل المساجد عن التراويح، وإلا ففيها أفضل (السلف الصالح) أي: الصحابة (يقومون فيه) أي: في زمن عمرين الخطاب فإنه هو الذي زاد في عدد التراويح وجمع الناس على أبي بن كعب لكونه أَمِنَ أن تفرض وأما في زمنه ﷺ فلم يرض

الْمَسَاجِدِ بِعِشْرِينَ رَكْعَةً، ثُمَّ يُوتِرُونَ بِثَلَاثٍ، وَيَفْصِلُونَ بَيْنَ الشُّفْعِ وَالْوُتْرِ بِسَلَامٍ، ثُمَّ صَلُّوا
بَعْدَ ذَلِكَ سِتًّا وَثَلَاثِينَ رَكْعَةً غَيْرَ الشُّفْعِ وَالْوُتْرِ وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ، وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى
اِثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً بَعْدَهَا الْوُتْرُ.

(بَابُ فِي الْاِغْتِكَافِ)

وَالْاِغْتِكَافُ مِنْ تَوَافِلِ الْخَيْرِ، وَالْعُكُوفُ: الْمُلَازِمَةُ. وَلَا اِغْتِكَافَ إِلَّا بِصِيَامٍ، وَلَا
يَكُونُ إِلَّا مُتَتَابِعًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسَاجِدِ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي
الْمَسَاجِدِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فَإِنْ كَانَ بَلَدٌ فِيهِ الْجُمُعَةُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَامِعِ إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ أَيَّامًا لَا تَأْخُذُهُ فِيهَا
الْجُمُعَةُ، وَأَقْلُ مَا هُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الْاِغْتِكَافِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ، وَمَنْ نَذَرَ اِغْتِكَافَ يَوْمٍ فَأَكْثَرَ
لَزِمَهُ، وَإِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَزِمَهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

وَمَنْ أَفْطَرَ فِيهِ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّيِدْ اِغْتِكَافَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ جَامَعَ فِيهِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا نَاسِيًا أَوْ
مُتَعَمِّدًا، وَإِنْ مَرِضَ خَرَجَ إِلَى بَيْتِهِ فَإِذَا صَحَّ بَنَى عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَكَذَلِكَ إِنْ حَاضَتْ

بِجَمْعِهِمْ خَشْيَةٌ أَنْ تَفْرُضَ عَلَيْهِمْ فِي رَمَضَانَ فَلَمْ يَسْتَطِيعُوا. (بِثَلَاثٍ) فِيهِ تَغْلِيْبُ الْأَشْرَفِ
عَلَى غَيْرِهِ وَإِلَّا فَالْوُتْرُ هُوَ الرُّكْعَةُ الْآخِرَةُ فَقَطْ (ثُمَّ صَلُّوا) أَيُّ: السَّلَفُ التَّابِعُونَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي
زَمَنِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي جَعَلَهَا سِتًّا وَثَلَاثِينَ وَالْعَمَلُ الْآنَ عَلَى مَا قَبْلَهُ.

باب في الاعتكاف

(وَالْعُكُوفُ الْمُلَازِمَةُ) هَذَا مَعْنَى الْاِغْتِكَافِ لُغَةً، وَأَمَّا مَعْنَاهُ اصْطِلَاحًا فَهُوَ لَزُومُ الْمُسْلِمِ
الْمُمِيزِ الْمَسْجِدَ لِلذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ صَائِمًا كَافًا عَنِ الْجَمَاعِ وَمَقْدِمَاتِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً
فَأَكْثَرَ بَنِيَّةً، (إِلَّا مُتَتَابِعًا) أَيُّ: مَا لَمْ يَنْذِرْهُ مُتَفَرِّقًا، وَإِلَّا فَلَا يَلْزِمُهُ التَّتَابُعُ. (فَإِنْ كَانَ بَلَدٌ)
بِالرَّفْعِ، عَلَى أَنْ كَانَ تَامَةً وَرَوِيَّ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا نَاقِصَةٌ. أَيُّ: فَإِنْ كَانَ الْبَلَدُ الَّذِي فِيهِ
الْاِغْتِكَافُ بَلَدًا (فِيهِ الْجُمُعَةُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْجَامِعِ) أَيُّ: الَّذِي تَقَامُ فِيهِ الْجُمُعَةُ. فَإِنْ
اعْتَكَفَ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَجِبَ عَلَيْهِ الْخُرُوجُ لِلْجُمُعَةِ وَبَطَلَ اِغْتِكَافُهُ. وَإِنْ لَمْ يَخْرُجْ لَمْ
يَبْطُلْ إِلَّا أَنْ يَتْرَكَ ثَلَاثَ جُمُعٍ (وَأَقْلُ الْخ) أَيُّ: وَأَكْمَلُهُ شَهْرٌ وَتَكَرَّرَ الزِّيَادَةُ عَلَيْهِ (لَزِمَهُ) أَيُّ:
مَعَ لَيْلَتِهِ. كَمَا أَنَّهُ إِنْ نَذَرَ لَيْلَةً لَزِمَهُ يَوْمُهَا. وَأَمَّا إِنْ نَذَرَ بَعْضَ يَوْمٍ فَلَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ مَا لَمْ يَنْوِ
الْجَوَارَ فَيَلْزِمُهُ مَا نَوَاهُ.

(مَنْ جَامَعَ الْخ) وَمِثْلُ الْجَمَاعِ الْقِبْلَةَ وَالْمُبَاشَرَةَ إِنْ قَصِدَ اللَّذَّةَ أَوْ وَجَدَهَا وَإِنْ لَمْ
تَبْطُلِ الصِّيَامُ (وَإِنْ مَرِضَ) أَيُّ: مَرَضًا يَمْنَعُهُ مِنَ الْمَكْتِ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ مِنَ الصَّوْمِ فَقَطْ

الْمُعْتَكِفُ، وَحُرْمَةُ الْاِعْتِكَافِ عَلَيْهِمَا فِي الْمَرَضِ وَعَلَى الْحَائِضِ فِي الْحَيْضِ، فَإِذَا طَهَرَتْ الْحَائِضُ أَوْ أَفَاقَ الْمَرِيضُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ رَجَعَا سَاعَتَيْهِ إِلَى الْمَسْجِدِ.

وَلَا يَخْرُجُ الْمُعْتَكِفُ مِنْ مُعْتَكَفِهِ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ، وَلْيَدْخُلْ مُعْتَكَفُهُ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنَ اللَّيْلِ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَبْتَدِيَ فِيهَا اِعْتِكَافَهُ، وَلَا يَعُودُ مَرِيضاً، وَلَا يُصَلِّي عَلَى جَنَازَةٍ، وَلَا يَخْرُجُ لِتِجَارَةٍ.

وَلَا شَرْطُ فِي الْاِعْتِكَافِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ إِمَامَ الْمَسْجِدِ.

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَوْ يَغْتَدَّ نِكَاحَ غَيْرِهِ.

وَمَنْ اِعْتَكَفَ أَوَّلَ الشَّهْرِ أَوْ وَسَطَهُ خَرَجَ مِنْ اِعْتِكَافِهِ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهِ،

(وحرمة الاعتكاف عليهما) أي: المريض والحائض، فلا يعلنان خارج المسجد ما ينافي الاعتكاف غير ما أبيح لهما من الفطر (وعلى الحائض) مكرر مع الضمير في عليهما، فالأولى أن يقول في المريض والحائض (ساعتئذ) أي: ساعة إذ طهرت الحائض بعد غسلها، وأفاق المريض من مرضه، فإذا لم يرجعا ابتداءه، ولو كان التأخير لعذر من نسيان أو إكراه وإذا رجعا نهائراً لم يعتدا بذلك اليوم لتعذر الصوم فيه (من معتكفه) بفتح الكاف، أي: المحل المعتكف فيه (إلا لحاجة الإنسان) أي: ما يحمله على الخروج. فيشمل خروجه لشراء مأكول ومشروب ووضوء وغسل جمعة وجنابة من نوم ونحو ذلك. وله أن يتوضأ ويغتسل في الحمام إذا لم يكن محل أقرب منه، ويجوز له الخروج لغسل ثيابه التي أصابها النجاسة ولا غنى له عنها. والأولى له أن يحصل جميع ما يحتاج إليه قبل دخوله المعتكف ويكره اعتكافه غير مكفي (قبل غروب الشمس) أي: على جهة الوجوب إن كان الاعتكاف مندوراً، وعلى جهة الاستحباب إن لم يكن مندوراً، وعلى الوجهين لو أخر دخوله ودخل قبل الفجر بمقدار ما يسع النية أجزاء بناء على أن أقله يوم، لكن مع الإثم في الاعتكاف المندور (ولا يعود مريضاً) أي: يحرم عليه ذلك ما لم يكن أحد والديه، ويبطل اعتكافه إن كان خارج المسجد. وأما فيه فيكره فقط، وكذا يقال في قوله: (ولا يصلي على جنازة) أي: ما لم تتعين عليه، وإلا وجب الخروج لها وبطل اعتكافه. وأما سلامه على من بقربه فلا بأس به (ولا يخرج لتجارة) فإن خرج بطل، وأما إن باع في المسجد أو اشترى فلا يبطل وقد أساء.

(ولا شرط في الاعتكاف) كأن يقول: أعتكف عشرة أيام مثلاً بشرط أنه إذا بدا لي الخروج خرجت. فإن وقع بطل الشرط وصح الاعتكاف. (وله أن يتزوج) أي: يباح له عقد النكاح سواء كان رجلاً أو امرأة. فإن خرج من المسجد لذلك بطل اعتكافه (من آخره) أي:

وَإِنْ اعْتَكَفَ بِمَا يَتَّصِلُ فِيهِ اعْتِكَافُهُ يَوْمَ الْفِطْرِ فَلَيْتَ لَيْلَةَ الْفِطْرِ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَغْدُو مِنْهُ إِلَى الْمُصَلَّى.

(بَابُ) فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَمَا يُخْرَجُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَذِكْرُ الْجَزِيَّةِ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تِجَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِيِّينَ

وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةٌ، فَأَمَّا زَكَاةُ الْحَرْثِ فَيَوْمَ حَصَادِهِ، وَالْعَيْنِ وَالْمَاشِيَةِ فَيَوْمَ كُلِّ حَوْلٍ مَرَّةً، وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْحَبِّ وَالْتَّمْرِ فِي أَقَلِّ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَذَلِكَ سِتَّةُ أَفْقَرَةٍ وَرُبْعُ قَفِيزٍ وَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ بِمَدِّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ. وَيُجْمَعُ الْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالسُّلْتُ فِي الزَّكَاةِ، فَإِذَا اجْتَمَعَ مِنْ جَمِيعِهَا

من آخر أيام اعتكافه لانقضائه بغروب الشمس من اليوم الأخير. وأما قبل الغروب فلا يجوز له الخروج (وإن اعتكف بما) أي: في زمن الخ. (فليت) أي: ندباً ليوصل عبادة بأخرى. ومثل ليلة الفطر ليلة النحر.

واعلم أنه يتأكد ندب الاعتكاف في شهر رمضان والأفضل منه العشر الأخير لما في الحديث: «تجروا ليلة القدر في الوتر من العشر الأواخر من رمضان». وورد: «من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه».

بَابُ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَمَا يُخْرَجُ مِنَ الْمَعْدِنِ وَذِكْرُ الْجَزِيَّةِ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تِجَارِ الذِّمَّةِ وَالْحَرْبِيِّينَ

(من تجار) بالضم والتشديد، جمع تاجر كفاجر وفجار، وبالكسر والتخفيف كصاحب وصحاب.

(وزكاة العين) أي: الذهب والفضة (والحرث) أي: المحروث من القمح والشعير ونحوهما مما يأتي بيانه، (والماشية) أي: الإبل والبقر والغنم (فريضة) فرضت في السنة الثانية من الهجرة (فيوم حصاده) أي: لقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١] وهذا أرجح من القول بأن الوجوب بإفراك الحب. (خمس أوسق) جمع وسق (وذلك) أي: الخمسة أوسق (سنة أفقرة) بالقاف والفاء والزاي، جمع قفيز، وهو ثمانية وأربعون صاعاً، والوسق بفتح الواو أشهر من كسرها ستون صاعاً. وقد حرر الأجهوري المد فوجده ثلث قدح بالكيل المصري؛ فيكون الصاع قدحاً وثلثاً، فالخمس أوسق أربعمائة قدح وهي أربعة أرداد وبوبية، والإردب بكسر الهمزة وحكي فتحها (والسلعة) بضم فسكون، ضرب من الشعير ليس له قشر (في الزكاة) لا مفهوم له، فإنها في البيع جنس واحد أيضاً فيحرم التفاضل بينها (فإذا اجتمع الخ) أي: في فصل واحد من فصول السنة لا إن زرع الثاني بعد حصاد الأول فلا ضم

خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فَلْيَزَكْ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ تُجْمَعُ أَصْنَافُ الْقُطَيْيَةِ، وَكَذَلِكَ تُجْمَعُ أَصْنَافُ التَّمْرِ، وَكَذَلِكَ أَصْنَافُ الزَّيْبِ وَالْأَرْزُ وَالْدُّخْنُ وَالذَّرَّةُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا صِنْفٌ لَا يُضَمُّ إِلَى الْآخَرِ فِي الزَّكَاةِ، وَإِذَا كَانَ فِي الْحَائِطِ أَصْنَافٌ مِنَ التَّمْرِ أَدَّى الزَّكَاةَ عَنِ الْجَمِيعِ مِنْ وَسْطِهِ. وَيَزَكَّى الزَّيْتُونَ إِذَا بَلَغَ حَبُّهُ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ أَخْرَجَ مِنْ زَيْتِهِ، وَيُخْرِجُ مِنَ الْجُلْجُلَانِ وَحَبَّ الْفُجْلِ مِنْ زَيْتِهِ، فَإِنْ بَاعَ ذَلِكَ أَجْزَأَهُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ ثَمَنِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْفَوَاكِهِ وَالْخَضِرِ، وَلَا زَكَاةَ مِنَ الذَّهَبِ فِي أَقْلٍ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا، فَإِذَا بَلَغَتْ عِشْرِينَ دِينَارًا فَفِيهَا نِصْفُ دِينَارٍ رُبْعُ الْعُشْرِ فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ وَإِنْ قَلَّ.

(فليزك ذلك) أي: يخرج عشره إن سقي بغير آلة أو نصف عشره إن سقي بها. ويخرج الأعلى في المجموع عن الأدنى لا العكس، أو يخرج من كل صنف ما ينوبه. (أصناف القطنية) بتثليث القاف وتشديد الياء وتخفيفها، وهي الفول، والعدس، والتمرس، واللوبياء، والبسيلة، والحمص، والجلبان، فهي في الزكاة جنس واحد. وأما في البيع فأجناس (والدخن) بضم الدال المهملة (والذرة) بضم الدال المعجمة وفتح الراء (في الزكاة) أي: وكذا في البيع، فكل واحد منها صنف مستقل يجوز بيعه بالآخر متفاضلاً إن كان يداً بيد (في الحائط) أي: البستان (أصناف من التمر) وكذا الحكم في الزبيب، فإن خير الأمور الوسط. فلو أخرج من كل صنف ما ينوبه جاز (أخرج من زيت) أي: عشره أو نصف عشره. وإن لم يبلغ الزيت نصاباً فإن العبرة ببلوغ الحب النصاب. (من الجلجلان) بضم الجيمين أي: السمسم (وحب الفجل) بضم الفاء وكذلك غيرهما مما له زيت إن بلغ حبه النصاب. لكن المعتمد أنه يجوز الإخراج من حبهما وحب القرطم لأنها تتراد لغير العصر كثيراً. بخلاف الزيتون فلا يجوز إلا من زيتة إن كان يعصر لا من حبه ولا من ثمنه. فما يأتي للمصنف ضعيف بالنسبة للزيتون وأما زيتون مصر فيخرج من ثمنه لعدم عصره وكذلك عنبها ورطبها وفولها الأخضر وحمصها إن بلغ خرصه خمسة أوسق. ويخرج قيمة ما عدا الفول والحمص إن أكله أي يخرج نصف عشر القيمة أو عشرها على ما تقدم. وأما هما فيخير إن أكلهما بين القيمة والإخراج من حبهما يابساً. ووجوب الزكاة في الفول الأخضر ونحوه مبني على القول بأن وجوبها بإفراك الحب، فما أكل بعد الإفراك من القمح والشعير والفول يجب عليه أن يتحرره ويؤدي زكاته من جنسه يابساً. كما يجب عليه أن يتحرى ما تصدق به أو استأجر به.

(في الفواكه) أي: كالتفاح والمشمش (و) لا في (الخضر) كالبصل والبطيخ والرمان والقصب والقثاء (من الذهب) أي: فيه فمن بمعنى في، وكذا يقال فيما بعد (ديناراً) وهو أربعة وعشرون قيراطاً، والقيراط ثلاث حبات من متوسط الشعير فوزنه اثنتان وسبعون حبة. والدنانير المصرية أصغر من الشرعية. فالنصاب منها ثلاثة وعشرون ديناراً ونصف دينار وخروبة وسبغاً خروبة كما حرره الأجهوري (فبحساب ذلك) أي: الزائد وإن قل (مائتي

وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْفِضَّةِ فِي أَقَلِّ مِنْ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ وَذَلِكَ خَمْسُ أَوَاقٍ وَالْأَوْزِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا مِنْ وَزْنِ سَبْعَةٍ؛ أَغْنَى أَنْ السَّبْعَةَ دَنَانِيرَ وَزْنُهَا عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ مِائَتَيْنِ دِرْهَمٍ فَفِيهَا رُبْعُ عَشْرِهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ فَمَا زَادَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ.

وَيُجْمَعُ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ فِي الزَّكَاةِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ مِائَةُ دِرْهَمٍ وَعَشْرَةُ دَنَانِيرَ فَلْيُخْرِجْ مِنْ كُلِّ مَالٍ رُبْعَ عَشْرِهِ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْعُرُوضِ حَتَّى تَكُونَ لِلتَّجَارَةِ، فَإِذَا بَغَتْهَا بَعْدَ حَوْلٍ فَأَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ أَخَذَتْ ثَمَنَهَا أَوْ زَكَيْتَهُ فَبِهَا الزَّكَاةُ لِحَوْلٍ وَاحِدٍ أَقَامَتْ قَبْلَ الْبَيْعِ حَوْلًا أَوْ أَكْثَرَ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُدِيرًا لَا يَسْتَقِرُّ بِيَدِكَ عَيْنٌ وَلَا عَرْضٌ، فَإِنَّكَ تَقُومُ عُرُوضَكَ كُلَّ عَامٍ وَتَرْكِي ذَلِكَ مَعَ مَا بِيَدِكَ مِنَ الْعَيْنِ.

درهم) أي: شرعية. والدرهم خمسون وخمسا حبة من متوسط الشعير. وأما على ما حرره الأجهوري من الدراهم المصرية فهو مائة وخمسة وثمانون درهماً ونصف وثمان درهم فهي أكبر من الشرعية. وحينئذ فالتعويل في النصاب على ما يساوي المائتي درهم شرعية وزناً (خمس أواق) بحذف الياء وثبوتها (من وزن سبعة) أحال مجهولاً على مجهول. فإنه لم يبين وزن الدينار. وقد علمت أنه اثنتان وسبعون حبة، والدرهم خمسون وخمسا حبة. فكل عشرة دراهم وزن سبعة دنانير (فإذا بلغت الخ) كرره ليرتب عليه قوله: (ففيها ربع عشرينها خمسة دراهم) زيادة إيضاح لربع العشر (من كل مال الخ) وله إخراج أحد النقيدين عن الآخر.

(في العروض) المراد بها هنا الرقيق والعقار والرباع والثياب وجميع الحبوب والثمار والحيوان إذا قصرت عن النصاب (للتجارة) أي: ينوي بها التجارة فقط أو هي مع القنية (من يوم أخذت) أي: ملكت (ثمنها أو) من يوم (زكيتها) وأما قبل الحول فلا زكاة حتى يحول عليها الحول (ففي ثمنها الزكاة) أي: بشرط أن تباع بنقد. كما أنه يشترط أيضاً أن تكون مملوكة بمعاوضة مالية، وأما إذا كانت عن إرث أو هبة أو صدقة فلا زكاة إلا بعد حول من قبض ثمنها (إلا أن تكون مديراً) مستثنى من قوله: أو أكثر، فإن ذاك في المحترق الذي يرصد الأسواق لعلو الثمن فإنه لا زكاة عليه حتى يبيع بنصاب، لأن عروض الاحتكار لا تقوم. وأما المدير وهو التاجر الذي لا يمسك شيئاً بيده، بل يبيع على حسب التيسير، فإنه يقوم عروضه كل عام تقويم عدل ويزكيها مع ما بيده من العين بشرط أن يبيع من العروض ولو بدرهم في عامه. وكذلك يزكي دينه الحال المرجو كل عام إن لم يكن عن قرض ولا زكاة لعام واحد بعد قبضه ولو مكث سنين، ما لم يكن فراراً من الزكاة وإلا فلكل عام.

وَحَوْلَ رِيحِ الْمَالِ حَوْلَ أَضْلِهِ، وَكَذَلِكَ حَوْلَ نَسْلِ الْأَنْعَامِ حَوْلَ الْأَمْهَاتِ.

وَمَنْ لَهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَعَلَيْهِ ذَيْنٌ مِثْلُهُ أَوْ يَنْقُصُهُ عَنْ مِقْدَارِ مَالِ الزَّكَاةِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مِمَّا لَا يُزَكَّى مِنْ عُرُوضٍ مُقْتَنَةٍ أَوْ رَقِيقٍ أَوْ حَيَوَانٍ مُقْتَنَةٍ أَوْ عَقَارٍ أَوْ رِيحٍ مَا فِيهِ وَقَاءٌ لِدَيْنِهِ، فَلِزَكَاةِ مَا بِيَدِهِ مِنَ الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ تَفِ عُرُوضُهُ بِدَيْنِهِ حَسَبَ بَقِيَّةِ دَيْنِهِ فِيمَا بِيَدِهِ، فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ زَكَاةً وَلَا يُسْقِطُ الدَّيْنُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمْرِ وَلَا مَاشِيَةٍ. وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي ذَيْنٍ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَإِنْ أَقَامَ أَغَوَامًا فَإِنَّمَا يُزَكِّيهِ لِعَامٍ وَاحِدٍ بَعْدَ قَبْضِهِ وَكَذَلِكَ الْعَرَضُ حَتَّى يَبِيعَهُ، وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ أَوْ الْعَرَضُ مِنْ مِيرَاثٍ فَلَيْسَتْ قَبْلَ حَوْلًا بِمَا يَقْبِضُ مِنْهُ.

(حول أصله) كان الأصل نصاباً أم لا. فمن كان عنده دينار ومكث عنده أحد عشر شهراً ثم اشترى به سلعة وباعها بعد شهر بعشرين، فإنه يزكي الآن لأن الربح يقدر كامناً في أصله (وكذلك حول ربح نسل الأنعام حول الأمهات) ولو كانت الأمهات أقل من النصاب. فمن كان عنده عشرون من الضأن فولدت ما يكمل النصاب وجبت الزكاة بعد تمام حول الأمهات. وتعد السخلة على رب المال ولا يؤخذ إلا ما يجزىء. (وعليه دين) أي سواء كان عيناً أو عرضاً، حالاً أو مؤجلاً ولو مهر امرأته الذي في ذمته أو دين زكاة (مما لا يزكي) وكذا مما يزكي من الحرث والأنعام (من عروض مقتناة). تقدم أن المراد بها الرقيق الخ، فعطف أو رقيق وما بعده على عروض من عطف الخاص على العام. والمراد بالعقار الأصول الثابتة وإن لم يكن لها عتبة، كالأرض الساحة، وبالربع بفتح بفتح الراء ما له عتبة كالدور فهو أخص. ويشترط أن يكون حال الحول على ما يجعل في الدين (فيما) أي: في مقابلة الذي (بيده) من المال (فإن بقي بعد ذلك) أي: بعد أن يحسب بقية دينه مما بيده (ما) أي: شيء (فيه من الزكاة زكاة) كأن يكون عنده ثلاثون ديناراً وعليه عشرون ديناراً وعنده من العروض التي حال عليها الحول ما يفي بعشرة، تبقى عشرة يأخذها من الثلاثين ويعطيها يبقى عشرون فيزكيها. (زكاة الحب الخ) أي: ولا زكاة معدن ولا ركاز ولا فطر (ولا زكاة عليه) أي: على من له مال (في دين) أصله عين عنده أو عرض تجارة. لا إن كان من ميراث مثلاً، فإنه يستقبل به كما سيصرح به (لعام واحد) أي: إذا كان المقبوض نصاباً أو عنده ما يكمل به النصاب، وهذا في غير المدير وأما هو فدينه الحال المرجو كعروضه يزكي كل عام كما تقدم (وكذلك العرض) أي: عرض تجارة الاحتكار إذا كان أصله عيناً فإنما يزكي لعام واحد وكرر هذا وإن استفيد من قوله: فإذا بعثها بعد حول الخ ليرتب عليه قوله: (وإن كان الدين أو العرض من ميراث فليستقبل الخ) فيكون قيد أو مثل الميراث الهبة والصدقة وأرش الجنابة والمهر والخلع وغير ذلك كما قال خليل. واستقبل بفائدة تجددت لا عن مال.

وَعَلَى الْأَصَاغِرِ الزَّكَاةُ فِي أَمْوَالِهِمْ فِي الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَزَكَاةُ الْفِطْرِ .

وَلَا زَكَاةَ عَلَى عَبْدٍ وَلَا عَلَى مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ رَقٍّ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، فَإِذَا أُغْتِقَ فَلْيَأْتِنِفْ حَوْلًا مِنْ يَوْمَيْهِ بِمَا يَمْلِكُ مِنْ مَالِهِ . وَلَا زَكَاةَ عَلَى أَحَدٍ فِي عَبْدِهِ وَخَادِمِهِ وَقَرْسِهِ وَدَارِهِ وَلَا مَا يَتَّخِذُ لِلْفَتْنَةِ مِنَ الرِّبَاعِ وَالْعُرُوضِ ، وَلَا فِيمَا يَتَّخِذُ لِلْبَاسِ مِنَ الْحَلِيِّ .

وَمَنْ وَرَثَ عَرَضًا أَوْ وَهَبَ لَهُ أَوْ رَفَعَ مِنْ أَرْضِهِ زَرْعًا فَزَكَاةُ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَبَاعَ وَيَسْتَقِيلَ بِهِ حَوْلًا مِنْ يَوْمٍ يَقْبِضُ ثَمَنَهُ .

وَفِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَعْدِنِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةِ الزَّكَاةِ إِذَا بَلَغَ وَزَنَ عَشْرِينَ دِينَارًا أَوْ خَمْسَ أَوَاقٍ فِضَّةً ، فَفِي ذَلِكَ رُبْعُ الْعُشْرِ يَوْمَ خُرُوجِهِ ، وَكَذَلِكَ فِيمَا يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَصِلًا بِهِ وَإِنْ قَلَّ ، فَإِنْ انْقَطَعَ ثَبَلُهُ بِيَدِهِ وَابْتَدَأَ غَيْرَهُ لَمْ يُخْرِجْ شَيْئًا حَتَّى يَبْلُغَ مَا فِيهِ الزَّكَاةُ .

(وعلى الأصاغر الزكاة) لما في الحديث : «اتجروا في أموال البتامي لا تأكلها الزكاة» .
والعبرة بمذهب الوصي لأنه المخاطب بها لا بمذهب الطفل (وزكاة الفطر) أي : وعليهم زكاة الفطر . لكن المخاطب بها من تلزمه نفقتهم . ومثل الأصاغر في وجوب الزكاة في أموالهم المجانين .

(ولا زكاة على عبد) أي : ولا على سيده عنه . أما العبد فلا أنه لا يملك ، وأما السيد فلا أن المال بيد غيره (فإذا أعتق) ولم يشترط سيده أخذ ماله (فليأتنف) أي : يستأنف حولًا (ولا فيما يتخذ للباس) ولو متخذًا للكراء (من الحلبي) بفتح الحاء المهملة وسكون اللام مفرد حلبي بضم فكسر كثدي وثدي ، ومن ذلك خاتم الفضة للرجل وأنف وأسنان وحلية مصحف وسيف . وأما محرم الاستعمال للرجل كخاتم الذهب فتجب فيه الزكاة . وكذا آلة نحو الأكل من كل غير ملبوس فإنه حرام ولو على المرأة فتجب فيه الزكاة . وليس من حلبي المرأة ما تجعله على رأسها أو صدرها من الذهب المسكوك ، فإن عليها فيه الزكاة وكذا تجب الزكاة في الحلبي إذا تهشم ولم يمكن إصلاحه إلا بسبكه . وأما إن تكسر ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه وتجب الزكاة في الحلبي المنوي به التجارة (من المعدن) بفتح الميم وكسر الدال المهملة ، من عدن بالمكان إذا أقام به لطول إقامة الناس فيه لإخراج ما فيه (من ذهب أو فضة) بيان لما يخرج ، ولا زكاة في معدن النحاس ونحوه (يوم خروجه) أي : وتصفيته ، فلا يشترط فيه الحول ، وإنما يشترط فيه الحرية والإسلام كغيره (فإن انقطع ثبله) بفتح النون ، أي : عرق المعدن (بيده) أي : بعمله بأن تبعه حتى انقضى (وابتداً غيره) أي : غير ذلك العرق فإنه لا يضمه لما قبله ، بل يكون مستقلاً . فإن خرج ما فيه زكاة زكاة وإلا فلا .

وَتُؤْخَذُ الْجِزْيَةُ مِنْ رِجَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الْأَخْرَارِ الْبَالِغِينَ وَلَا تُؤْخَذُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَصِبْيَانِهِمْ وَعَبِيدِهِمْ، وَتُؤْخَذُ مِنَ الْمَجُوسِ وَمِنْ نَصَارَى الْعَرَبِ، وَالْجِزْيَةُ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَيُخَفَّفُ عَنِ الْفَقِيرِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ تَجَرٍ مِنْهُمْ مِنْ أَفْقٍ إِلَى أَفْقٍ عَشْرُ ثَمَنٍ مَا يَبِيعُونَهُ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي السَّنَةِ مَرَارًا. وَإِنْ حَمَلُوا الطَّعَامَ خَاصَّةً إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ خَاصَّةً أَخَذَ مِنْهُمْ يَصْفُ الْعَشْرُ مِنْ ثَمَنِهِ.

وَيُؤْخَذُ مِنْ تِجَارِ الْجَزْيِيِّينَ الْعَشْرُ إِلَّا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ ذَلِكَ.

وَفِي الرِّكَازِ وَهُوَ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ الْخُمْسُ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ.

(وتؤخذ الجزية) وهي ما يؤخذ من أهل الكفر جزاء على تأمينهم. وحقق دمائهم مع إقرارهم على الكفر (البالغين) تأكيد لرجال فإن الرجال لا يطلق إلا على البالغ. فلو قال العقلاء ليحترز به عن المجانين لكان أولى (ومن نصارى العرب) أي: خلافاً لمن قال: ليس فيهم إلا القتل أو الإسلام ويستمر أخذ الجزية من اليهود والنصارى لنزول عيسى، وأما بعده فالإسلام أو القتل. (أربعة دنانير الخ) هذا بالنسبة لمن فتحت بلادهم عنوة أي قهراً. وكذلك من فتح بلادهم صلحاً على شيء من أموالهم ولم يقدر عليهم شيء معين، وإلا أخذ منهم ما قدر عليهم قليلاً أو كثيراً (ممن تجر) بفتح الجيم في الماضي وضمها في المضارع (منهم) أي: من أهل الذمة ولو نساء وصبياناً وعبداً (من أفق) بضم الهمزة والفاء وتسكن، أي: إقليم إلى إقليم آخر غير محل جزيته، والأقاليم سبعة: مصر والشام والعراق والأندلس والمغرب والروم والحجاز (عشر ثمن الخ) أي: على المعتمد وقيل: عشر ما يدخلون به ولو لم يبيعوا (وإن اختلفوا) أي: ترددوا (في السنة مراراً) فيؤخذ منهم ذلك في كل مرة (وإن حملوا) أي: أهل الذمة (الطعام) والمراد به كل ما يقتات، وإنما خفف عنهم فيه ليكثر الجلب إلى مكة والمدينة لشدة حاجة أهلها إلى ذلك (العشر) أي: عشر ما قدموا به باعوا أو لم يبيعوا وإن قدموا بالخمير والخنزير. فإن كان هناك أهل الذمة الذين يشترون منهم ذلك تركوا أو يؤخذ منهم عشر الثمن بعد البيع. وإلا ردوا به ولا يمكنون من بيع خمير لمسلم (وفي الركاك الخ) هذا مما تبرع به في هذا الباب زيادة على الترجمة كزيادة العروض (وهو دفن) بكسر الدال، أي: مدفون (الجاهلية) ولو كان أقل من النصاب. والمعتمد أنه لا يختص بالنقدين بل يشمل نحو اللؤلؤ والنحاس وفيه (الخمير على من أصابه) ولو كان فقيراً أو مديناً يعطيه للإمام ليصرفه في مصالح المسلمين إن كان عدلاً، وإلا تصدق به واجده وأخذ الباقي إن وجده بأرض موات ليست مملوكة لأحد، وإلا فهو لمالكها أو لوارثه. فإن لم يوجد فهو مال جهلت أربابه فموضعه بيت المال. ومفهوم قوله: دفن الجاهلية أنه إن كان من دفن المسلمين أو أهل الذمة فلا يسمى ركاكاً وإنما هو لقطة لا فرق بين المدفون وغيره. وإنما عبر بـدفن لكونه الغالب فيعرف سنة إن كان كثيراً، أو أياماً

(باب) في زكاة الماشية

وَزَكَاةُ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ فَرِيضَةٌ، وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْإِبِلِ فِي أَقَلِّ مِنْ خُمْسِ ذَوْدٍ وَهِيَ خُمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ أَوْ ثِيَّةٌ مِنْ جُلٍّ غَنَمٍ أَهْلُ ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ ضَائِنٍ أَوْ مَعَزٍ إِلَى تِسْعٍ، ثُمَّ فِي الْعَشْرِ شَاتَانِ إِلَى أَرْبَعَةِ عَشَرَ، ثُمَّ فِي خُمُسَةِ عَشَرَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ، فَإِذَا كَانَتْ عِشْرِينَ فَارْبَعُ شِيَاهٍ إِلَى أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ فِي خُمْسِ وَعِشْرِينَ بِنْتُ مَخَاضٍ وَهِيَ بِنْتُ سَتْنَيْنِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهَا قَابُنٌ لَبُونٌ ذَكَرٌ إِلَى خُمْسِ وَثَلَاثَيْنِ، ثُمَّ فِي

إِنْ كَانَ قَلِيلاً مَا لَمْ يَتَقَادَمَ الزَّمَنُ بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنْ أَهْلَهُ انْقَرَضُوا؛ وَإِلَّا فَهُوَ مِنَ الْمَالِ الْمَجْهُولِ رَبَّهُ فَلَا يَعْرِفُ. وَمَا شَكَّ فِيهِ فَإِنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ لِأَنَّ الدَّفْنَ وَالْكَنْزَ مِنْ شَأْنِهِمْ. وَأَمَّا مَا طَرَحَهُ الْبَحْرُ مِنْ جَوْفِهِ كَاللُّؤْلُؤِ وَالْعَنْبَرِ فَإِنَّهُ لِمَنْ وَجَدَهُ، وَلَا يَخْمَسُ إِلَّا أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَلِكٌ مَعْصُومٌ، أَيْ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّي فَإِنَّهُ يَأْخُذُهُ وَيُدْفَعُ الْأَجْرَةَ لِمَنْ غَاصَّ عَلَيْهِ وَأَخْرَجَهُ سِوَاهُ كَانَ سَقَطَ مِنْ رَبِّهِ فِي الْبَحْرِ أَوْ هُوَ الَّذِي رَمَاهُ مَعَ مَتَاعِهِ خَوْفَ غَرَقِهِ. وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا إِذَا تَرَكَ دَابَّتَهُ بِمَفَازَةٍ لِعَجْزِهِ عَنْهَا فَإِنَّهُ يَأْخُذُهَا مِمَّنْ وَجَدَهَا وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَأَجْرَةُ قِيَامِهِ عَلَيْهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهَا. وَقِيلَ: إِنْ مِنْ طَرَحَ مَتَاعَهُ فِي بَحْرٍ أَوْ تَرَكَهُ فِي بَرٍّ لَا يَرُدُّ إِلَيْهِ وَإِنَّمَا هُوَ لِرَاجِدِهِ.

باب في زكاة الماشية

أَفْرَدَهَا بِبَابٍ وَإِنْ كَانَتْ دَاخِلَةً فِي التَّرْجُمَةِ، لِأَنَّ وَجْهَ الْعَمَلِ مُخْتَلِفٌ فِيهَا، فَلَمْ تَضْبِطْ بِعَشْرِ وَلَا بِرَبْعَةٍ. وَالْمَذْهَبُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِيهَا وَإِنْ كَانَتْ عَامِلَةً أَوْ مَعْلُوفَةً خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي. وَأَمَّا حَدِيثُ فِي الْغَنَمِ السَّائِمَةِ الزَّكَاةَ فَمَخْرَجُ الْغَالِبِ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْأَنْعَامِ فِي أَرْضِ الْحِجَازِ السُّومُ.

(مِنْ خُمْسِ ذَوْدٍ) بِإِضَافَةِ خُمْسٍ مَحْذُوفٍ التَّاءِ إِلَى ذَوْدٍ بِفَتْحِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ وَآخِرُهُ دَالٌ مَهْمَلَةٌ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ يُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثٍ إِلَى عَشْرٍ (وَهِيَ) أَيْ: الْخُمْسُ ذَوْدٌ (جَذَعَةٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَهِيَ مَا أَوْفَتْ سَنَةً وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ دَخُولاً مَا وَالثَّانِيَةِ مَا دَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ دَخُولاً بَيْنَاءً، وَالتَّاءُ فِيهِمَا لِلْوَحْدَةِ، لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْأَجْزَاءِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى. وَتُطْلَقُ الشَّاةُ عَلَى الضَّائِنِ وَالْمَعَزِ (مِنْ جُلٍّ) أَيْ: أَغْلِبَ فَإِنْ كَانَ جُلٌّ غَنَمٍ أَهْلُ الْبَلَدِ الضَّائِنُ أَخَذَتْ مِنْهُ أَوْ الْمَعَزُ أَخَذَتْ مِنْهُ. فَلَوْ دَفَعَ رَبُّ الْمَالِ بَعِيراً عَنْ الْخُمْسِ ذَوْدٍ أَجْزَاءَهُ لِأَنَّهُ مُوَاسَاةٌ بِالْأَكْثَرِ (إِلَى تِسْعٍ) فَالْوَقْصُ فِي هَذَا وَمَا بَعْدَهُ أَرْبَعَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا (بِنْتُ مَخَاضٍ) أَيْ: الَّتِي مَخَضَ الْجَنِينَ بَطْنُ أُمِّهَا فَقَوْلُهُ: (وَهِيَ بِنْتُ سَتْنَيْنِ) أَيْ: أَوْفَتْ سَنَةً وَدَخَلَتْ فِي الثَّانِيَةِ، لِأَنَّ الْإِبِلَ تُرَبَّى سَنَةً وَتَحْمِلُ فِي الثَّانِيَةِ (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ) أَيْ: ابْنَتْ الْمَخَاضَ (فِيهَا) أَيْ: إِبِلٌ رَبُّ الْمَالِ أَوْ كَانَتْ مَعِيَّةَ (فَإِنْ لَبُونٌ) وَهُوَ مَا أَوْفَى سَتْنَيْنِ وَدَخَلَ

سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَهِيَ بِنْتُ ثَلَاثِ سِنِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، ثُمَّ فِي سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ حِقَّةٌ وَهِيَ الَّتِي يَصْلُحُ عَلَى ظَهْرِهَا الْحَمْلُ وَيَطْرُقُهَا الْفَحْلُ وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ إِلَى سِتِّينَ، ثُمَّ فِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةٌ وَهِيَ بِنْتُ خَمْسِ سِنِينَ إِلَى خَمْسٍ وَسِتِّينَ، ثُمَّ فِي سِتٍّ وَسِتِّينَ بِنْتُ لَبُونٍ إِلَى تِسْعِينَ، ثُمَّ فِي إِحْدَى وَتِسْعِينَ حِقَّتَانِ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ.

وَلَا زَكَاةَ مِنَ الْبَقَرِ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِينَ، فَإِذَا بَلَغَتْهَا فَفِيهَا تَبِيعٌ عَجَلٍ جَذَعٌ قَدْ أَوْفَى سِتِّينَ، ثُمَّ كَذَلِكَ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ فَيَكُونُ فِيهَا مُسِنَّةٌ وَلَا تُؤْخَذُ إِلَّا أَنْتَى وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِ سِنِينَ وَهِيَ نَبِيَّةٌ، فَمَا زَادَ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةٌ، وَفِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعٌ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْغَنَمِ حَتَّى تَبْلُغَ أَرْبَعِينَ شَاةً، فَإِذَا بَلَغَتْهَا فَفِيهَا شَاةٌ جَذَعَةٌ أَوْ نَبِيَّةٌ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَعِشْرِينَ وَمِائَةً فَفِيهَا شَاتَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاةً، فَإِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاءٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ فَمَا زَادَ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ.

وَلَا زَكَاةَ فِي الْأَرْقَاصِ وَهِيَ مَا بَيْنَ الْفَرِیَضَتَيْنِ مِنْ كُلِّ الْأَنْعَامِ، وَتُجْمَعُ الضَّأْنُ وَالْمَعَزُ فِي الزَّكَاةِ وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ وَالْبُخْتُ وَالْعَرَابُ، وَكُلُّ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَادَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ، وَلَا زَكَاةَ عَلَى مَنْ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّتُهُ عَدَدَ الزَّكَاةِ.

في الثالثة لأن أمه صارت ذات لبن بما ولدته بعده (إلى خمس و ثلاثين) فالوقص في هذه عشرة (وهي بنت ثلاث سنين) أي: دخلت في الثالثة فقط (حققة) بكسر الحاء المهملة (أربع سنين) أي: دخلت في الرابعة فقط (جذعة) سميت بذلك لأنها تجذع مقدم سننها، أي: تسقطه (بنت خمس سنين) أي: دخلت في الخامسة فقط، فليس كلامه في هذا وما أشبهه على ظاهره (تبيع) سمي بذلك لأنه يتبع أمه، (عجل) ظاهره اشتراط الذكر وليس كذلك، غير أن الساعي لا يأخذ التبيعة الأنثى كرهاً رفقاً بأرباب المواشي (وهي بنت أربع سنين) أي: دخلت في الرابعة (وهي ثنية) أي: زالت ثناياها وهما السنان اللتان من المقدم فوق وتحت. وأما التي بجوارهما فوق وتحت من أي ناحية فيقال لها: رباعية. (فما زاد) أي: عن الثلاثمائة من المئات، وأما إذا بلغت ثلاثمائة وتسعة وتسعين فليس فيها إلا ثلاث شياه (ويجمع الضأن والمعز) ويخير في الأخذ من أحدهما عند التساوي كعشرين ضائنة وعشرين معزاً. وإن لم يتساويا كثلاثين ضائنة وعشرين معزاً أو بالعكس، أخذ الشاة من الأكثر. وكذا يقال فيما بعده، فإن كان عنده خمسة عشر من الجواميس ومثلها من البقر خير في أخذ التبيع من أيهما وإلا فمن الأكثر. (والبخت) بضم الموحدة وسكون المعجمة، وهي إبل خراسانية ذات سنامين. (والعراب) بكسر العين المهملة، الإبل المعهودة (بالسوية) أي: لأنهما

وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرَقٍ حَشِيَّةَ الصَّدَقَةِ، وَذَلِكَ إِذَا قَرَّبَ الْحَوْلُ، فَإِذَا كَانَ يَنْقُصُ آدَاؤُهُمَا بِإِفْتِرَاقِهِمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِمَا أَخِذًا بِمَا كَانَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ السَّخْلَةُ وَتَعْدُ عَلَى رَبِّ الْغَنَمِ، وَلَا تُؤْخَذُ الْعَجَاجِيلُ فِي الْبَقَرِ، وَلَا الْفُضْلَانُ فِي الْإِبِلِ وَتَعْدُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ، وَلَا هَرْمَةٌ، وَلَا الْمَاحِضُ، وَلَا فَحْلُ الْغَنَمِ، وَلَا شَاةُ الْعَلْفِ، وَلَا الَّتِي تُرَبِّي وَلَدَهَا، وَلَا خِيَارُ أَمْوَالِ النَّاسِ، وَلَا يُؤْخَذُ فِي ذَلِكَ عَرَضٌ وَلَا ثَمَنٌ، فَإِنْ أَجْبَرَهُ الْمُصَدِّقُ عَلَى اخْتِذِ الثَّمَنِ فِي الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا أَجْزَاءَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَا يَسْقُطُ الدِّينُ زَكَاةَ حَبٍّ وَلَا تَمْرٍ وَلَا مَاشِيَةٍ.

كمالك واحد بشرط أن يكون لكل واحد نصاب حال حوله، وأن يتحدا في المبيت والمرعى والراعي وأن لا يجتمعا فراراً من الزكاة فيجب على ثلاثة لكل واحد أربعون من الغنم شاة واحدة على كل ثلثها. فقد أفادت الخلطة التخفيف وقد تفيد التشديد كما إذا كان اثنين لكل مائة وعشرون من الغنم، فإن على كل واحد حال الإنفراد واحدة، وعند الاجتماع عليهما ثلاث شياه (وذلك) أي: النهي عن التفريق والجمع (إذا قرب الحول) فإن قربته قرينة على الهرب، وأما إذا كان قبله شهرين مثلاً فهم خلطاء. فالمدار في النهي على وجود التهمة. ولذا قال: (فإذا كان) أي: الحال والشأن (ينقص) فعل مضارع. و(آداؤهما) فاعل (بافتراقهما) كأن يكون لكل منهما مائة شاة وشاة فإن عليهما ثلاث شياه. وإذا افترقا يكون على كل واحد شاة. ومثال ما إذا نقص الأداء عند الاجتماع ثلاثة لكل واحد أربعون، ففي هاتين الصورتين يؤخذ كل بما كان عليه للتهمة (في الصدقة) أي: الزكاة و(السخلة) بفتح السين المهملة وإسكان الخاء، هي الصغيرة من الغنم ذكراً أو أنثى، ضأناً أو معزاً (العجاجيل) جمع عجل، وهو ما كان دون السن والواجب في التبيع، (الفضلان) جمع فضيل، وهو ما كان دون السن والواجب في بنت المخاض (تيس) هو ذكر المعز الصغير، فهو مستغنى عنه بقوله: ولا تؤخذ في الصدقة السخلة. (ولا هرمة) هي الكبيرة الهزيلة (ولا الماحض) أي: الحامل رفقاً بصاحب المال (ولا فحل الغنم) رفقاً به أيضاً. والخاص أنه لا تؤخذ شرار الأموال رفقاً بالفقراء ولا خيارها رفقاً بأصحابها. فلو كانت كلها خياراً أو شراراً كلف الوسط. فلو دفع من الخيار باختياره أجزاً دون الشرار (ولا يؤخذ في ذلك) أي: الزكاة (عرض) من العروض (ولا ثمن) أي: عين بدل ما وجب عليه (فإن أجبره المصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة، أي: الساعي (على أخذ الثمن في الأنعام) أي: الماشية (وغيرها) كالحبوب (أجزأه). ومفهومه أنه إن فعل ذلك طوعاً لا يجزئه. والمعتمد الإجزاء. وقوله: (إن شاء الله) إشارة إلى قوة الخلاف (ولا يسقط الدين الخ) مكرر مع ما سبق.

(بَابُ) فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ

وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كُلِّ كَبِيرٍ أَوْ صَغِيرٍ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى، حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، صَاعًا عَنْ كُلِّ نَفْسٍ بِصَاعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتُؤَدَّى مِنْ جُلِّ عَيْشِ أَهْلِ ذَلِكَ الْبَلَدِ مِنْ بُرٍّ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ سُلْتٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ أَقِطٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ دُخْنٍ أَوْ ذُرَّةٍ أَوْ أَرْزٍ، وَقِيلَ: إِنْ كَانَ الْعَلَسُ قُوْتِ قَوْمٍ أُخْرِجَتْ مِنْهُ، وَهُوَ حَبٌّ صَغِيرٌ يَقْرُبُ مِنْ خِلْقَةِ الْبُرِّ.

وَيُخْرِجُ عَنِ الْعَبْدِ سَيِّدُهُ، وَالصَّغِيرُ لَا مَالَ لَهُ يُخْرِجُ عَنْهُ وَالِدُهُ، وَيُخْرِجُ الرَّجُلُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ، وَعَنْ مُكَاتِبِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يُنْفِقُ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ عَبْدٌ لَهُ بَعْدُ. وَيُسْتَحَبُّ إِخْرَاجُهَا إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ، وَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ فِيهِ قَبْلَ الْغَدُوِّ إِلَى

باب في زكاة الفطر

(وزكاة الفطر سنة) أي: مفروضة بالسنة فمعنى (فرضها رسول الله) أوجبها. ومن قال: إنها سنة مؤكدة قال معنى فرضها: قدرها. ولكن المعتمد أنها واجبة والوجوب يتعلق بولي الصغير وسيد العبد. فـ «على» بالنسبة لهما بمعنى «عن» (صاعاً) بالنصب، مفعول فرض. وفي رواية بالرفع، أي وهي صاع. ويشترط أن يكون فاضلاً عن قوت المخرج وقوت عياله يوم العيد. وأما إذا ان محتاجاً له فيه فإنها تسقط ما لم يكن عنده ما يباع على المفلس فإنه يجب عليه بيعه لأدائها. وقد علمت مما سبق أن الصاع قدح وثلاث بالكيل المصري، فتجزئ الكيلة عن ستة أشخاص (وتؤدى من جل) أي: أغلب قوت أهل البلد ولو كان قوتهم أدنى من قوته. فإن أخرج من قوته الأعلى أجزأ لا من الأدون، إلا إن كان لفقر فيجزئه (من بر) بضم الموحدة، أي: حنطة. وتقدم أن السلت بضم المهملة نوع من الشعير ليس له قشر. وأما الأقط فهو اللبن اليابس المنزوع الزبد يطبخ ثم يترك حتى يमصل (قوت قوم) وهم أهل صنعاء اليمن. ومتى كانت هذه التسعة أو العشرة جميعها مقتاتاً فإنه يخير في الإخراج من أيها شاء. وأما إن غلب اقتيات واحد منها فإنه يتعين الإخراج منه (ويخرج عن العبد) أي: ولو أبقاً إن كان مرجواً (والصغير الخ) أي: وأما الكبير فلا يخرج عنه إن كان ذكراً وبلغ صحيحاً إلا أن يتبرع ويشعره بذلك، وأما إن بلغ عاجزاً عن الكسب فإنه يخرج عنه وكذلك الأنثى ولو بلغت حتى يدخل بها الزوج البالغ الموسر (لا مال له) أي: وأما لو كان له مال فإنه يخرج عنه منه (ويخرج الرجل) وكذا غيره وهذا يغني عما تقدم لدخوله فيه لأن النفقة تلزم بالقرابة أو الرق أو النكاح، فيجب عليه زكاة والديه الفقيرين وأولاده وعبيده وزوجته (لأنه عبد له بعد) أي: بعد عجزه (ويستحب إخراجها الخ) أي إن وجد من يعطيها له في ذلك الوقت وإلا فيكفي عزلها، ويحرم تأخيرها عن يوم الفطر لغير عذر، ويجوز تقديمها عنه باليوم واليومين. ولا تسقط بمضي زمنها وهو موسر. وتدفع

الْمُصَلَّى، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَضْحَى، وَيُسْتَحَبُّ فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ يَمْضِيَ مِنْ طَرِيقِ وَرَجْعِ مَنْ أُخْرَى.

(بَابُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)

وَحَجُّ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ الَّذِي بِكَكَّةَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَخْرَارِ الْبَالِغِينَ مَرَّةً فِي عُمْرِهِ، وَالسَّبِيلُ الطَّرِيقُ السَّابِلَةُ، وَالزَّادُ الْمُبْلَغُ إِلَى مَكَّةَ، وَالْقُوَّةُ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَكَّةَ إِمَّا رَاكِبًا أَوْ رَاجِلًا مَعَ صِحَّةِ الْبَدَنِ.

للحر المسلم الفقير الذي لا يملك قوت عامه (الفطر فيه) والأفضل أن يكون على تمر وتراً (وليس ذلك في الأضحى) فيندب التأخير فيه خصوصاً للمضحي حتى يفطر على كبد أضحيته كما كان يفعل فيهما النبي عليه الصلاة والسلام (ويرجع من أخرى) أي: ليشهد له الطريقان.

بَابُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

(بَابُ فِي الْحَجِّ) بفتح الحاء قياساً وبكسرهما سماعاً، وهو في الاصطلاح القصد إلى بيت الله الحرام بالأعمال المشروعة (والعمرة) زيارة مخصوصة ذات إحرام وظواف وسعي فقط.

وبدأ بحكم الحج فقال: (وحج بيت الله الخ) وإضافته للتشريف لأنه أول بيت وضع للناس للعبادة. وبكة بالباء لغة في مكة لأنها تَبُكُ أعناق الجبابرة، أي: تدقها (إلى ذلك) أي: البيت أو الحج وظاهر قوله: (من المسلمين) أن الإسلام شرط وجوب، والصحيح أنه شرط صحة، وأما الحرية فشرط وجوب، وكذا البلوغ. فلو حج العبد أو الصبي صح حجه ولا تسقط عنه حجة الفرض. وفي وجوبه على الفور أو التراخي قولان، والراجح الأول. وتخرج المرأة مع زوج أو مخرم فإن لم يكونا فمع رفقة مأمونة وإن كانت هي مأمونة في نفسها أيضاً وكانت في حجة الفريض (والسبيل) أي: المذكور، عبارة عن مجموع أربعة أشياء أحدها (الطريق السابِلَة) أي: المأمونة فإن كانت الطريق مخوفة ولو على بعض ماله إن كان يجحف به سقط الحج (و) ثانيها (الزاد المبلغ) ويقوم مقامه الحرفة التي تقوم به إن كانت لا تزري وظن عدم كساده. ويبيع في زاده داره وغيرها مما يباع على المفلس وإن صار فقيراً في المستقبل لا يملك شيئاً ولو يترك أولاده للصدقة إن لم يخش عليهم الضياع. (و) ثالثها (القوة على الوصول إلى مكة إما راكباً أو راجلاً) أي: ماشياً. وأما الأعمى الذي لا يجد قائداً ولو بأجرة والشيخ الكبير الذي لا يستطيع إلا بمشقة عظيمة فإنه يسقط عنهما. ورابعها قوله: (مع صحة البدن) فلا يجب على المريض.

وَأَيْمًا يُؤْمَرُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الشَّامِ وَمِضَرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ، فَإِنْ مَرُّوا بِالْمَدِينَةِ فَلَا فُضْلَ لَهُمْ أَنْ يُحْرِمُوا مِنْ مِيقَاتِ أَهْلِهَا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْعِرَاقِ ذَاتُ عِرْقٍ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ، وَمَنْ مَرَّ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالْمَدِينَةِ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ إِذْ لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَى مِيقَاتٍ لَهُ.

وَيُحْرِمُ الْحَاجُّ أَوْ الْمُعْتَمِرُ بِإِثْرِ صَلَاةٍ قَرِيبَةٍ أَوْ نَافِلَةٍ يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَيَتَنَوَّى مَا أَرَادَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ.

وَيُؤْمَرُ أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَيَتَجَرَّدَ مِنْ مَخِيطِ الثِّيَابِ، وَيُسْتَحَبُّ لَهُ

واعلم أن المصنف ذكر صفة الحج على الترتيب ولم يبين الفرائض من غيرها وسأبين ذلك في خلال كلامه إن شاء الله. وفرائضه التي لا تنجبر بالدم أربعة: الإحرام، والوقوف بعرفة، وطواف الإفاضة، والسعي.

(من الميقات) فإن أحرم قبله كره كما أنه لو أحرم قبل شوال وهو أول الميقات الزماني كره وانعقد وإن جاوز الميقات حلالاً لزمه دم. وميقات المقيم بمكة للحج مكة. ويستحب أن يحرم من داخل المسجد والعمرة، والقران الحل لأن كل إحرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم (وميقات أهل الشام) بالهمزة والقصر أفصح من التخفيف والمد (الجحفة): قرية على نحو خمس مراحل من مكة (ذو الحليفة): قرية خربة على نحو عشر مراحل منها، (ذات عرق): قرية خربة على مرحلتين منها (يلملم) جبل من جبال تهامة على مرحلتين منها (وأهل نجد) أي وميقات أهل نجد (من قرن) بزيادة من وهو جبل صغير على مرحلتين من مكة (من هؤلاء) أي: أهل العراق واليمن ونجد بخلاف من تقدم من أهل الشام ونحوهم، فيستحب فقط، لأن ميقاتهم بعد. ومن حج في بحر القلزم من أهل مصر ونحوهم فليحرم إذا حاذى الجحفة، فإن تأخر حتى خرج إلى البر لزمه هدي، ومن كان مسكنه بين تلك المواقيت ومكة فليحرم من منزله (بإثر صلاة) أي: على سبيل السنية، والتلبية في نفسها واجبة ويسن مقارنتها للإحرام ويستحب تجديدها. ومعنى (لبك اللهم) أجبك يا الله إجابة بعد إجابة. فإن الله تعالى أمر إبراهيم الخليل بعد بنائه البيت الحرام أن يؤذن في الناس بالحج، فنأدى على جبل أبي قبيس: أيها الناس إن الله بيتاً فحجوه. فكانوا يجيبونه من أصلاب الرجال ويطؤون النساء (إن الحمد) بكسر الهمزة ويجوز فتحها على التعليل (ويؤمر الخ) أي: على سبيل السنية ولو حائضاً أو نفساء (ويتجرد) إن كان رجلاً (من مخيط الثياب) ومحيطها على سبيل الوجوب ولا يربط الإزار بل يرشقه بجنبه وإلا

أَنْ يَغْتَسِلَ لِدُخُولِ مَكَّةَ، وَلَا يَزَالَ يَلْبِي دُبُرَ الصَّلَوَاتِ وَعِنْدَ كُلِّ شَرْفٍ، وَعِنْدَ مُلَاقَاةِ الرَّفَاقِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْإِلْحَاحِ بِذَلِكَ. فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ أَمْسَكَ عَنِ التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى، ثُمَّ يَعَاوِدُهَا حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَرْوِحَ إِلَى مُصَلَّاهَا.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءِ الثَّيْبَةِ الَّتِي بِأَعْلَى مَكَّةَ، وَإِذَا خَرَجَ خَرَجَ مِنْ كُدَى وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فِي الْوَجْهَيْنِ فَلَا خَرَجَ.

قَالَ: فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ فَلْيَدْخُلِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ، وَمُسْتَحْسَنٌ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ فَيَسْتَلِمَ الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِفِيهِ إِنْ قَدَرَ وَإِلَّا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ وَضَعَهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ ثَقِيلٍ، ثُمَّ يَطُوفُ وَالْبَيْتُ عَلَى يَسَارِهِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ: ثَلَاثَةَ حَبِيبًا ثُمَّ أَرْبَعَةَ مَشْيًا، وَيَسْتَلِمُ

أَفْتَدَى. وَلَا يَضُرُّ إِنْ كَانَ فَلَطَيْنِ وَكَذَلِكَ الرِّدَاءُ (وعند كل شرف) أي: مكان عال، وكذلك عند هبوطه منه (الرفاق) جمع رفقة بضم الراء أفصح من كسرهما. ولا يرد المليبي سلاماً حتى يفرغ ويستحب رفع الصوت بها لا جداً. وأما المرأة فتسمع نفسها فقط، وتطلب من الجنب والحائض لأنها بمنزلة الذكر. والحائض تفعل ما يفعله الحاج غير أن لا تطوف بالبيت فلا يطلب منها الغسل لدخول مكة لأنه للطواف (فإذا دخل مكة الخ) هذا فيمن أحرم بحج، وأما من أحرم بعمره من الميقات فإنه يلبي لحرم مكة ثم يقطعها. وأما المعتمر من الجعرانة أو التنعيم فإنه يلبي إلى دخول مكة (من كداء) بفتح الكاف والمد والبدال المهملة وإضافته إلى (الثبة) للبيان أي: الطريق التي بأعلى مكة ويسمى الآن بباب المعلى (خرج من كدا) بالضم والقصر منوناً، وهو المعروف بباب شبكة.

(قال) أي: الإمام مالك، (فليدخل المسجد) أي: يستحب له المبادرة بعد حط رحاله (من باب بني شيبه) ويعرف الآن بباب السلام (فيستلم) أي: يقبل (الحجر الأسود بفيه) على سبيل السنية أول شوط وفي باقيه مستحب (وإلا) أي: وإن لم يقدر على استلامه بفيه (وضع يده) وإلا وضع عوداً وإلا مضى وكبر، وكذلك يكبر مع كل واحد من الثقيل والوضع. وهذه المراتب تجري في كل شوط ويلزم أن يرجع مستقيماً بعد تقبيل الحجر ليكون بدنه خارج الشاذروان (ثم يطوف) أي: طواف القدوم وهو واجب ينجر بالدم ما لم يضق الوقت عنه وإلا خرج لعزقات ولا دم عليه. ويشترط في الطواف ما يشترط في الصلاة غير أنه يباح فيه الكلام، وجعل البيت على اليسار شرط فيه (سبعة أطواف) جمع طوف، وهو الشوط فلو نقص شوطاً أو بعضه بطل ورجع له من بلده إن كان الطواف ركناً، وكذا إن زاد فيه عمداً. وأما جهلاً أو سهواً فلا يبطل إلا بزيادة مثله ويبني على الأقل إن شك كالصلاة. وتجب فيه الموالاة فإن نسي شوطاً وطال بطل، وإن ذكر عن قرب ولم ينتقص وضوءه بنى ويقطعه لصلاة أقيمت عليه ثم يبني من حيث قطع (خبياً) أي: هرولة، فوق

الرُّكْنَ كُلَّمَا مَرَّ بِهِ كَمَا ذَكَرْنَا وَيَكْبُرُ، وَلَا يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِيَّ فِيهِ، وَلَكِنْ يَبْدُو ثُمَّ يَضَعُهَا عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْبِيلٍ، فَإِذَا تَمَّ طَوَافُهُ رَكَعَ عِنْدَ الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ، ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّفَا فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدُّعَاءِ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ وَيَحُجُّ فِي بَطْنِ الْمَسِيلِ، فَإِذَا أَتَى الْمَرْوَةَ وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدُّعَاءِ، ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الصَّفَا فَيَعْمَلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَيَقِفُ بِذَلِكَ أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّفَا وَأَرْبَعًا عَلَى الْمَرْوَةِ. ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ التَّوْبَةِ إِلَى مَنَى فَيُصَلِّي بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ، ثُمَّ يَمْضِي إِلَى عَرَفَاتٍ، وَلَا يَدْعُ التَّلْبِيَةَ فِي هَذَا كُلِّهِ حَتَّى تَزُولَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيَرْوِحَ إِلَى مُصَلَّاهَا، وَلَيَتَطَهَّرُ قَبْلَ رَوَاجِهِ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعَ الْإِمَامِ، ثُمَّ يَرْوِحُ مَعَهُ إِلَى مَوْقِفِ عَرَفَةَ فَيَقِفُ مَعَهُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ، ثُمَّ يَدْفَعُ بِدَفْعِهِ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ فَيُصَلِّي مَعَهُ بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ

المشي ودون الجري، وهو سنة في حق الرجل والمشي في الطواف الواجب للقادر. واجب ينجر بالدم، وسنة في غيره والسعي كالطواف فيما ذكر (ويستلم الركن) أي: الحجر الأسود (ولكن بيده) أي على سبيل السنية في أول شوط، وعلى سبيل الاستحباب في باقيه (ركعتين) وهما واجبتان بعد الطواف الواجب ينجران بالدم إن رجع لبلده، وإلا أتى بهما إن كان عن قرب وإن بعد أعاد الطواف وأتى بهما عقبه. ويعيد السعي إن كان فعله. وأما كونهما عند المقام فمستحب، والمراد به الحجر الذي كان يقوم عليه الخليل في بناء البيت (ثم استلم الحجر) أي: على جهة السنية ويستحب له أن يمر بزمرم فيشرب منها (ثم يخرج إلى الصفا) من باب الصفا ويسن الرقى عليه وعلى المروة كل مرة للرجال، وكذا للنساء إن خلا الموضع (ويحج) أي: يسرع الرجل على جهة السنية دون المرأة (في بطن المسيل) وهو ما بين الميلين الأخضرين في حال الذهاب للمروة، لا في حال الرجوع. والبدء بالصفا فرض فلو بدأ بالمروة كان تاركاً لشوط، ويشترط موالاته وكونه عقب أي طواف. ويجب تقديمه عند طواف القدوم لغير المراهق والحائض والنفساء. وأما هم فيؤخرون للإفاضة وإن أخره غيرهم لزمه دم (ثم يخرج) أي: استحباباً (يوم التروية) وهو اليوم الثامن (ثم يمضي إلى عرفات) وكلها موقف إلا بطن عرنة بالنون. والوقوف بها نهاراً بعد الزوال واجب ينجر بالدم، وفي جزء من الليل ركن (وليتطهر) أي: يغتسل استحباباً حتى الحائض والنفساء (فيجمع) أي: جمع تقديم على سبيل السنية، ويقصر للسنة إن كان من غير أهل عرفة، وأما هم فيتمون. وكذلك يسن قصر العشاء بالمزدلفة لغير أهلها في جمع التأخير (إلى غروب الشمس) أي: بعد أن يدخل جزء من الليل، ويستحب الفطر لمن بعرفة لأجل التقوي على الوقوف أو الركوب وهو أفضل ما لم يشق على الدابة. ويستحب الإكثار من الذكر والدعاء لنفسه ولوالديه ولإخوانه (ثم يدفع بدفعه) أي: بدفع الإمام، فلو دفع قبله بعد تحقق جزء من الليل خالف الأولى. والنزول بالمزدلفة بقدر حط الرحال واجب ينجر

وَالصُّبْحَ، ثُمَّ يَقِفُ مَعَهُ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يَوْمِيذٍ بِهَا، ثُمَّ يَذْفَعُ بِقُرْبِ طُلُوعِ الشَّمْسِ إِلَى مِثْنَى وَيُحَرِّكُ ذَاتَهُ بِطَنْ مَحْسَرٍ، فَإِذَا وَصَلَ إِلَى مِثْنَى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ. ثُمَّ يَنْحَرُ إِنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي ثُمَّ يَخْلِقُ، ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتَ فَيَفِيضُ وَيَطُوفُ سَبْعًا وَيَرْكَعُ ثُمَّ يَقِيمُ بِمِثْنَى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا رَمَى الْجَمْرَةَ الَّتِي تَلِي مِثْنَى بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَرْمِي الْجَمْرَتَيْنِ كُلَّ جَمْرَةٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ، وَيَقِفُ لِلدُّعَاءِ بِإِثْرِ الرَّمْيِ فِي الْجَمْرَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ، وَلَا يَقِفُ عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَلْيَنْصَرِفْ، فَإِذَا رَمَى فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ

بالدم، والمبيت بها مستحب (ثم يقف معه) أي: مع الإمام ندباً بعد أن يصلي الصبح (بالمشعر الحرام) الذي كانت تشعر فيه الجاهلية هداياها داعياً أو ذاكراً إلى قرب الطلوع (ويحرك دابته) أي: على جهة الاستحباب ويسرع الماشي إن كان رجلاً (بطن محسر) وهو واد بين المزدلفة ومنى قدر رمية الحجر أنزل الله فيه العذاب على أصحاب القيل الذين أتوا لهدم الكعبة (رمى جمرة العقبة) أصل الرمي واجب ينجر بالدم، وأما المبادرة فمستحبة. وكذا يستحب التقاطها من المزدلفة. وأما غير جمرة العقبة فله أخذها من منزله بمنى ويكره الرمي بمرمي به وبالنجس (مثل حصى الخذف) بخاء وذال معجمتين، أي: الرمي فإن العرب كانت ترمي بها في الصغر على وجه اللعب، وهي قدرة الفولة أو النواة. فلا يجزىء الصغير جداً، وأما الكبير فيجزيء مع الكراهة (ويكبر الخ) أي ندباً. ويرمي جمرة العقبة يحل له كل شيء ما عدا النساء والصيد، وأما هما فيتوقفان على طواف الإفاضة (ثم ينحر) أي: أو يذبح (إن كان معه هدي) ووقف به في عرفات هو أو نائبه جزءاً من ليلة النحر، وإلا فمحل نحره مكة. فلو أخر ما استوفيت فيه الشروط وذبحه بمكة أجزأه (ثم يحلق) أي: يقصر، ومن لم يقدر للضرر برأسه أهدى (فيفيض) أي: يطوف طواف الإفاضة. فقلوه: (ويطوف سبعا ويركع) تفسير له ويستحب أن يكون ذلك في يوم النحر، فلو أخره عن أيام التشريق فلا شيء عليه.

واعلم أن تقديم الرمي على الحلق وعلى الإفاضة واجب. فلو حلق أو طاف قبله لزمه دم، بخلاف تأخير الذبح عن الرمي أو تأخير الحلق عن الذبح، فمندوب كتأخير الإفاضة عن الذبح والحلق.

(فإذا زالت الخ) فلو رمى قبل الزوال لم يجزه كما أنه لو رمى جمرة العقبة يوم النحر قبل الفجر لم يجزه. وينتهي الأداء إلى غروب كل يوم والليل قضاء ويفوت الرمي بغروب الرابع ويلزمه دم واحد لترك حصاة أو لترك الجميع أو تأخير شيء منها لوقت القضاء (ثم يرمي الجمرتين) أي: الوسطى ثم الثالثة وهي جمرة العقبة، فلو لم يكن الرمي على هذا

وَهُوَ رَابِعُ يَوْمِ النَّحْرِ انصَرَفَ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ، وَإِنْ شَاءَ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ مَنَى فَرَمَى وَانصَرَفَ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ طَافَ لِلْوُدَاعِ وَرَكَعَ وَانصَرَفَ.

وَالْعُمْرَةُ يَفْعَلُ فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا إِلَى تَمَامِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، ثُمَّ يَخْلُقُ رَأْسَهُ وَقَدْ تَمَّتْ عُمْرَتُهُ، وَالْجِلَاقُ أَفْضَلُ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، وَالتَّقْصِيرُ يُجْزَىءُ. وَلْيُقْصَرْ مِنْ جَمِيعِ شَعْرِهِ، وَسُنَّةُ الْمَرْأَةِ التَّقْصِيرُ.

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَقْتُلَ الْمُحْرِمُ الْفَأْرَةَ وَالْحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَشِبْهَهَا وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ، وَمَا يَغْدُو مِنَ الذَّنَابِ وَالسَّبَاعِ وَنَحْوَهَا وَيَقْتُلَ مِنَ الطَّيْرِ مَا يَتَّقَى أَذَاهُ مِنَ الْغُرَبَانِ وَالْأَحْدِيَةِ فَقَطَّ.

وَيَجْتَنِبُ فِي حَجِّهِ وَعُمْرَتِهِ النِّسَاءَ وَالطَّيِّبَ وَمَخِيطَ الثِّيَابِ وَالصَّيْدَ وَقَتْلَ الدَّوَابِّ

الترتيب بطل رمي المقدمة عن محلها ولو سهواً (وقد تم حجه) أي: وأما طواف الوداع فليس خاصاً بالحاج، بل يستحب لكل خارج من مكة كما قال: (فإذا خرج) أي: أراد الخروج (من مكة طاف للوداع) بفتح الواو وكسرهما، ولا رمل فيه ولا في طواف الإفاضة إلا إذا كان مراهقاً لم يطف طواف القدوم فإنه يرمل في الإفاضة (وركع) أي: ركعتي الطواف (وانصرف) ولا يمشي في خروجه إلى وراء فإنه خلاف السنة (إلى تمام السعي) أي: فأركانها الإحرام والطواف والسعي. وأما الحلق فواجب ينجر بالدم، وميقاتها الزماني الوقت كله، والمكاني الحل سواء كان آفاقياً أو مقيماً بمكة.

(ولا بأس) بمعنى: يجوز (أن يقتل المحرم الفأرة) بالهمزة على الأفصح، ويلحق بها ابن عرس والثاء فيها وفي الحية للوحدة لا للتأنيث (وشبهها) أي: من كل ما يؤدي كالزنبور بضم الزاي، وهو ذكر النحل (ونحوها) أي: كالنمر والفهد، أما نحو القرد والخنزير فلا يدخل في عادي السباع إلا إذا حصل منه ضرر (والأحدية) صوابه «الجدا» بكسر ففتح فهمز جمع حدأة كعنبه وقد تسكن الدال كسدره وسدر. ومفهوم قوله (فقط) أن ما أذى من الطير غيرهما أو من غير الطير لا يقتل ولكن الراجح أنه يقتل حيث ابتدأ بالإيذاء. (النساء) أي: الاستمتاع بهن بالوطء ومقدماته في الفرج وغيره. فإن وطئ ولو لم ينزل أو باشر وأنزل قبل الوقوف أو في يوم النحر قبل الرمي وطواف الإفاضة أفسده ووجب عليه القضاء والهدي وإتمام الفاسد حيث تمكن من الوقوف، وإلا تحلل بعمره وأتمه في قابل وقضاه في ثالث عام (هذا تصحيح ما في الطبعة الأولى والثانية). وأما القبلة والمباشرة بدون إنزال فحرام ويلزمه هدي إذا كثر ذلك، وكذلك يلزمه الهدى إذا أمذى (والطيب) أي: سواء كان مذكراً أو مؤنثاً غير أن المذكر كالورد والياسمين والريحان يكره شمه، ولا فدية فيه. والمؤنث كالمسك والعنبر والزعفران فيه الفدية إن استعمله لحرمة مسه (والصيد) أي: ويجتنب المحرم ذكراً أو أنثى صيد البر (وقتل الدواب) من جسده، فلو ألقى قملة أو قتلها

وَالْقَاءُ النَّفْثِ، وَلَا يُعْطَى رَأْسُهُ فِي الْإِحْرَامِ وَلَا يَخْلِقُهُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ، ثُمَّ يَفْتَدِي بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ مُدَّيْنِ لِكُلِّ مَسْكِينٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ يَتَسَكَّ بِشَاةٍ يَذْبَحُهَا حَيْثُ شَاءَ مِنَ الْبِلَادِ.

وَتَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْحُفَيْنِ وَالثِّيَابَ فِي إِحْرَامِهَا، وَتَجْتَنِبُ مَا سِوَى ذَلِكَ مِمَّا يَخْتَنِيهِ الرَّجُلُ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا، وَإِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي وَجْهِهِ وَرَأْسِهِ، وَلَا يَلْبَسُ الرَّجُلُ الْحُفَيْنِ فِي الْإِحْرَامِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ تَعْلِينَ فَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ.

وَالْإِفْرَادُ بِالْحَجِّ أَفْضَلُ عِنْدَنَا مِنَ التَّمَتُّعِ وَمِنَ الْقِرَانِ، فَمَنْ قَرَنَ أَوْ تَمَتَّعَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ فَعَلَيْهِ هَذِي يَذْبَحُ أَوْ يَنْحَرُهُ بِمَنَى إِنْ أَوْفَقَهُ بِعَرَفَةَ، وَإِنْ لَمْ يَوْفَقَهُ بِعَرَفَةَ فَلْيَنْحَرْ بِمَكَّةَ بِالْمَرْوَةِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ بِهِ مِنَ الْحِلِّ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيًا فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ؛ يَغْنِي مِنْ وَقْتِ يُحْرِمُ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ، فَإِنْ فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ أَيَّامَ مَنَى وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ.

إلى عشرة فإن كان لا لإزالة الأذى أطعم حفنة من طعام. وأما لإزالته ففدية كما إذا زاد عن العشرة مطلقاً. وأما البرغوث فيجوز إلقاؤه بالأرض لأنه يعيش بها ولا يجوز قتله (والقاء النفث) أي: يجتنب أن يقلم أظفاره أو يحلق عانته أو يقص شاربه أو ينتف إبطنه. فإن النفث بالفاء والمثلثة، اسم لما تكرهه النفس فإن أزال شيئاً من ذلك بقصد إزالة الأذى فعليه الفدية، وإلا أطعم حفنة إن كان شيئاً قليلاً كعشر شعرات أو ظفر واحد (ولا يغطي رأسه) أي: يحرم تغطيته وكذا وجهه بأي ساتر كان. وأما باقي البدن فيحرم بنوع خاص وهو المخيط من الثياب أو المخيط بنسج أو زر يقفله عليه. ويحرم عليه لبس الخاتم دون المرأة (ثم يفتدي) أي: لأن الضرورة إنما تزيل الإثم فقط (بصيام الخ) تفسير للفدية في حد ذاتها وهي على التخيير (بشاة) أي: أو غيرها، ويشترط فيها من السن والسلامة من العيوب ما يشترط في الضحية. ولا يكفي إخراجها غير مذبوحة (ما سوى ذلك) أي: كالجماع ومقدماته والطيب والصيد وقتل الدواب وإلقاء النفث. وأما تغطيته الرأس فلا يجتنبها لقوله: (وإحرام المرأة في وجهها وكفها) أي يجب عليها كشف ذلك فقط ما لم يخش منها الفتنة، وإلا سدلت شيئاً على وجهها وجوباً بدون غرز. فإن غرزت أو ربطت نقاباً افتدت (في وجهه ورأسه) أي: يجب عليه كشفهما ليلاً ونهاراً فإن غطى شيئاً من ذلك وانتفع به من نحو حر أو برد افتدى ولو ناسياً. وأما إن نزع مكانه فلا. وله أن يتظلل بنحو خباء لا شمسية (فليقطعهما) أي: أو يثنيهما (والإفراد) وهو الإحرام بالحج فقط (أفضل) لأنه لا يجبر بالهدي بخلاف التمتع والقران (بمنى) أي: نهاراً وهي كلها محل للنحر أو الذبح (إن لم يوقفه) أي: أو فاتت أيام منى (بالمروة) بيان للمحل الأفضل (بعد أن يدخل الخ) أي: لأن كل هدي لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم (يعني) أي: الشارع، والغاية في قوله: (إلى يوم عرفة) داخلة والنهي عن صومه للحاج إذا كان تطوعاً، وأما هنا فواجب.

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ يَحِلَّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجُّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ الرُّجُوعِ إِلَى أَقْبَاهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ أَقْبَاهِ فِي الْبُنْدِ، وَلِهَذَا أَنْ يُحْرِمَ مِنْ مَكَّةَ إِنْ كَانَ بِهَا، وَلَا يُحْرِمُ مِنْهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى الْحِلِّ.

وَصِفَةُ الْقِرَانِ: أَنْ يُحْرِمَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا، وَيَبْدَأُ بِالْعُمْرَةِ فِي نَيْتِهِ، وَإِذَا أَزْدَفَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ وَيَرْكَعَ فَهُوَ قَارِنٌ.

وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَذِي فِي تَمَتُّعٍ وَلَا قِرَانٍ.

وَمَنْ حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَلَيْسَ بِمُتَمَتِّعٍ.

وَمَنْ أَصَابَ صَيْدًا فَغَلَبَتْهُ جَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَخُكِّمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْ قُحَّاهٍ

والحاصل أن النقص الموجب للهدى إن كان سابقاً على الوقوف، كتعدي الميقات حلالاً، والتمتع والقران وترك طواف القدوم، يدخل زمن صوم الثلاثة الأيام من إحرامه. وأما إن تأخر عن الوقوف كترك النزول بالمزدلفة أو رمي الجمار أو الحلق فإنه يصومها مع السبعة متى شاء. وكذلك إذا أخر الثلاثة حتى فاتت أيام التشريق. وأما لو صام العشرة بتمامها قبل الوقوف، فإنه يجتزئ منها بثلاثة فقط. والتتابع في كل من الثلاثة والعشرة ليس بلازم. والمراد بقوله: فإن لم يجد هدياً عدم وجدانه حقيقة أو ما يشتره به.

(أن يحرم بعمره) أي: جنسها. فلو تكررت في أشهر الحج لا يتكرر الهدى (ثم يحج الخ) وأما إذا لم يحج فلا يقال له: متمتع، لأن المتمتع من تمتع بالعمرة أي بسببها في أشهر الحج باللبس بعد التحلل منها وقربان النساء واستعمال الطيب (ولهذا) أي: لمن أحرم بالعمرة في أشهر الحج (إن كان بها) أي: مقيماً بها سواء كان من أهلها أو أفاقياً (ويبدأ بالعمرة) أي وجوباً ليرتدف الحج عليها (قبل أن يطوف) فلو أردف في حال الطواف صح وكمله تطوعاً، وتندرج العمرة في الحج (وليس على أهل مكة هدي) أي: لأن الهدى واجب لمساكين مكة فلا يكون عليهم. وسقوطه عن المتمتع بالنص في آية ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ﴾ [البقرة: ١٩٦] والقارن مقيس عليه (ومن أصاب صيداً) أي: قتله أو نتف ريشه بحيث صار لا يقدر على الطيران. ويجب الجزاء على من فزع منه الطير فمات سواء كان ذلك وهو محرم بأحد النسكين، أو في الحرم وهو حل ولو صغيراً ويلزم الجزاء وعليه (مثل ما قتل الخ) ففي الفيل بدنة خراسانية، وفي البقرة والحمار الوحشيين بقرة إنسية، وفي الظبية وحمام مكة والحرم ويمامهما شاة، وفي غير حمام ويمام مكة والحرم حكومة. وإنما شدد في حمام مكة والحرم، أي الذي يصاد بهما لئلا يتسارع الناس إلى قتله، لكونه يألفهم. وأدنى ما يجزئ في جزاء الصيد الجذع من الضأن والثني مما سواه لأن الله تعالى سماه هدياً (يحكم به الخ) فلو أخرجه من غير حكم لم يجزه، ولو وافق حكم من مضى إلا

الْمُسْلِمِينَ، وَمَحَلُّهُ مَنَىٰ إِنْ وَقَفَ بِهِ بِعَرَفَةَ وَإِلَّا فَمَكَّةُ وَيَدْخُلُ بِهِ مِنَ الْحِلِّ، وَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ ذَلِكَ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامَ مَسَاكِينَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيَمَةِ الصَّيْدِ طَعَامًا فَيَتَصَدَّقَ بِهِ، أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدٍّ يَوْمًا وَلِكُسْرِ الْمَدِّ يَوْمًا كَامِلًا.

وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ.

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ انْصَرَفَ مِنْ مَكَّةَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَنْ يَقُولَ: آيُّونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ، صَدَقَ اللَّهُ وَعْدَهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَّه.

(بَابُ) فِي الضَّحَايَا وَالذَّبَائِحِ وَالْعَقِيقَةِ وَالصَّيْدِ وَالْخَتَانِ

وَمَا يَحْرُمُ مِنَ الْأَطْعَمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ

وَالْأَضْحِيَّةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى مَنْ اسْتَطَاعَهَا، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى فِيهَا مِنَ الْأَسْتَانِ الْجَدْعُ مِنَ الضَّأْنِ وَهُوَ ابْنُ سَنَةٍ، وَقِيلَ ابْنُ ثَمَانِيَةِ أَشْهُرٍ، وَقِيلَ: ابْنُ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَالثَّنْيِيُّ مِنَ

حمام مكة والحرم ويمامها فإنه لا يحتاج في لزوم الشاة إلى حكم (ومحله الخ) هذا التفصيل في الحاج، وأما المعتمر أو الحلال فمحله مكة (وله أن يختار ذلك) أي: مثل ما قتل (أو كفارة) بالنصب عطف على اسم الإشارة و(طعام) بالنصب على البدلية (أن ينظر) بيان لصفة الإطعام، فعلم منه أن كفارة جزاء الصيد على التخيير ويعطي لكل مسكين مَدًّا واحد لا أزيد (أو عدل) أي مثل (ذلك) أي الطعام (أن يصوم الخ) بيان لكيفية الصيام. ومحل التخيير بين هذه الثلاثة إن كان للصيد مثل، والأخير بين الإطعام والصيام فقط في كالأرنب والعصفور (آييون) خبر لمحدوف، أي: نحن راجعون إلى الله بالموت و(تائبون) إليه من الذنوب (ونصر عبده) أي: محمداً ﷺ (وهزم الأحزاب) أي: المشركين الذين تحزبوا عليه وفي قوله صدق الله وعده إشارة لقوله تعالى: ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ [الفتح: ٢٧].

باب في الضحايا والذبايح والعقيقة والصيد والختان وما يحرم من الأطعمة والأشربة

(باب في الضحايا) جمع ضحية (والذبايح) جمع ذبيحة (والعقيقة) ما يُعَقُّ به عن المولود (والصيد) بمعنى الاصطياد، وقد ترجم للأشربة ولم يذكرها وبدأ بما صدر به فقال:

(والأضحية) بضم الهمزة وكسرها مع تشديد الياء فيهما، والجمع أضاحي، واللغة الثالثة ضحية وجمعها ضحايا، والرابعة أضحاة وجمعها أضحي كأرطاة وأرطى (سنة واجبة) أي: مؤكدة (على من استطاعها) وهو من لا يحتاج إلى ثمنها في عامه ولو صغيراً. ويخاطب بها الولي وتكفي الضحية الواحدة عن الرجل وعمن تلزمه نفقته (وهو ابن سنة) أي

الْمَعَزِ وَهُوَ مَا أَوْفَى سَنَةً وَدَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ، وَلَا يُجْزَى فِي الضَّحَايَا مِنَ الْمَعَزِ وَالْبَقَرِ وَالْإِبِلِ إِلَّا الثَّنِي. وَالثَّنِي مِنَ الْبَقَرِ مَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الرَّابِعَةِ، وَالثَّنِي مِنَ الْإِبِلِ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ، وَفُحُولُ الضَّأْنِ فِي الضَّحَايَا أَفْضَلُ مِنْ خِصْيَانِهَا، وَخِصْيَانُهَا أَفْضَلُ مِنْ إِنَائِهَا، وَإِنَائُهَا أَفْضَلُ مِنْ ذُكُورِ الْمَعَزِ وَمِنْ إِنَائِهَا، وَفُحُولُ الْمَعَزِ أَفْضَلُ مِنْ إِنَائِهَا، وَإِنَاثُ الْمَعَزِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ فِي الضَّحَايَا. وَأَمَّا فِي الْهَدَايَا فَالْإِبِلُ أَفْضَلُ ثُمَّ الْبَقَرُ ثُمَّ الضَّأْنُ ثُمَّ الْمَعَزُ، وَلَا يَجُوزُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَوْرَاءٌ، وَلَا مَرِيضَةٌ، وَلَا الْعَرْجَاءُ الْبَيْنُ ضَلْعُهَا، وَلَا الْعَجَفَاءُ الَّتِي لَا شَحْمَ فِيهَا وَيُتَّقَى فِيهَا الْعَيْبُ كُلُّهُ، وَلَا الْمَشْقُوقَةُ الْأَذْنُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا، وَكَذَلِكَ الْقَطْعُ، وَمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ إِنْ كَانَ يَذْمِي فَلَا يَجُوزُ، وَإِنْ لَمْ يَذْمِ فَذَلِكَ جَائِزٌ. وَلَيْلُ الرَّجُلِ ذَبْحُ أَضْحِيَّتِهِ بِيَدِهِ بَعْدَ ذَبْحِ الْإِمَامِ أَوْ تَحْرِيهِ يَوْمَ التَّحْرِ ضَخْوَةً، وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ الْإِمَامُ أَوْ يَتَحَرَّ أَعَادَ أَضْحِيَّتَهُ، وَمَنْ لَا إِمَامَ لَهُمْ فَلْيَتَحَرَّوْا صَلَاةً أَقْرَبَ

ودخل في الثانية دخولاً ما. وهذا القول هو المشهور. وأما ثني المعز فلا بد أن يدخل في الثانية دخولاً بيناً (ابن ست سنين) أي ما دخل في السادسة (أفضل من خصيانها) أي: ما لم يكن الخصي أسمن وإلا فهو أفضل وهذا في الخصي المقطوع الذكر القائم الأنثيين. وأما مقطوعهما مع الذكر فتركه التضحية به (وأما في الهدايا الخ) أي فالمراعي فيها كثرة اللحم لا طيبه (ولا يجوز) أي لا يجزى (في شيء من ذلك) أي: الضحايا والهدايا (هوراء) أي: الذهاب نور إحدى عينيها. وأما إذا كان على الناظر بياض يسير لا يمنعها أن تبصر، فلا يمنع الإجزاء (ولا مريضة) أي مرضاً بيناً، وأما إذا كان خفيفاً لا يمنع التصرف بتصرف الغنم فلا يمنع الإجزاء، وأما سقوط الأسنان فإن كان لإثغار أو كبر فلا يضر ولو الجميع. وأما لغير ذلك فإن زاد عن سن واحدة فلا تجزى (البين ضلعها) بفتح الضاد المعجمة واللام. وروي بالطاء المشالة، أي: عرجها بأن لا تلحق الغنم في السير. وإلا فلا يمنع (ويُتَّقَى فيها) أي: في الضحايا والهدايا (العيب كله) فيقاس غير هذه العيوب عليها؛ ومن ذلك الجنون البين أي فقد الإلهام، والبكم وهو فقد الصوت. وصغر الأذنين جداً، والبحر إلا ما كان أصلياً، والجرب الكثير. (ولا المشقوقة) أي ولا تجزى المشقوقة (الأذن الخ) واليسير: الثلث فما دونه (وكذلك القطع) أي: قطع الأذن ما لم يكن يسير أقدر الثلث فأقل. وأما ذهاب الثلث الذنب فكثير لأنه لحم وشحم وهذا في الغنم، وأما نحو الثور والجمل فالعبرة بما ينقص الجمال (إن كان يذمي) أي لم يبرأ لدلالته على الضعف.

(وليل الرجل) أي ندباً، فإنه ﷺ ضحى بكبشين أقرنين أملحين، أي بياضهما أكثر من سوادهما، ذبحهما بيده الشريفة. ومن لم يقدر فإنه يوكل من ينوب عنه (بعد ذبح الإمام) أي أو قدره إن لم يذبح. وأما في اليوم الثاني والثالث فالعبرة بكون الذبح بعد طلوع الفجر.

الْأَيْمَةُ إِلَيْهِمْ وَذَبَحَهُ، وَمَنْ ضَحَّى بِلَيْلٍ أَوْ أَهْدَى لَمْ يُجْزِهِ. وَأَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ يُذْبَحُ فِيهَا أَوْ يُنْحَرُ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهَا، وَأَفْضَلُ أَيَّامِ النَّحْرِ أَوَّلُهَا، وَمَنْ قَاتَهُ الذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الزَّوَالِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: يُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى ضَحْيِ الْيَوْمِ الثَّانِي. وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ جِلْدٌ وَلَا غَيْرُهُ.

وَتَوَجُّهُ الذَّبِيحَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ إِلَى الْقِبْلَةِ، وَلَيْقُلِ الذَّابِحُ: بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَإِنْ رَادَ فِي الْأَضْحِيَّةِ: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَمَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي ذَبْحِ أَضْحِيَّةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَإِنَّهَا تُؤْكَلُ، وَإِنْ تَعَمَّدَ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ لَمْ تُؤْكَلْ، وَكَذَلِكَ عِنْدَ إِسْأَالِ الْجَوَارِحِ عَلَى الصَّيْدِ.

وَلَا يَبَاعُ مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالنُّسْكِ لَحْمٌ وَلَا جِلْدٌ وَلَا وَدَكٌ وَلَا عَصَبٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ، وَيَأْكُلُ الرَّجُلُ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَيَتَصَدَّقُ مِنْهَا أَفْضَلُ لَهُ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ. وَلَا يَأْكُلُ مِنْ فِدْيَةِ الْأَذَى وَجِزَاءِ الصَّيْدِ وَنَذْرِ الْمَسَاكِينِ وَمَا عَطِبَ مِنْ هَذِي التَّطَوُّعِ قَبْلَ مَحَلِّهِ وَيَأْكُلُ مِمَّا سِوَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ.

(ثلاثة) وعند الشافعي أربعة (قال بعض أهل العلم) أي: ابن حبيب وما قاله ضعيف والمعتمد أن جميع اليوم الأول أفضل مما بعده (ولا يباع الخ) أي: يحرم ذلك على المضحي ويفسخ إن وقع وكان المبيع قائماً. فإن فات وجب التصديق بالعوض. ويجوز لمن تصدق عليه بشيء من ذلك بيعه (وتوجه الذبيحة الخ) أي: ندباً وتضجع على جنبها الأيسر ويكره وضع الرجل على عنقها. وإن ثبت أنه ﷺ فعل ذلك فهو من خصوصياته (وليقل الذبايح الخ) أما التكبير فمستحب، وأما التسمية فواجبة مع الذكر والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان. فلو تذكرها في الأثناء أتى بها ولو تركها عمداً. فإن أتى بها قبل إنفاذ المقاتل أكلت وإلا فلا (فلا بأس بذلك) أي أنه مندوب (عند إرسال الجوارح على الصيد) أي أو عند رميه بالسهم أو الرصاص ونحوه، وإن تعمد تركها لم تؤكل (ولا يباع من الأضحية) كرهه لذكر العقيقة والنسك أي الهدى والودك الدهن والعصب والعروق، ودخل في قوله: (ولا غير ذلك) القرن والشعر والصوف (ويأكل الرجل) المراد به المضحي، ذكرراً أو أنثى. ومشى صاحب المختصر على استحباب ثلاثة أمور: الأكل والتصدق والإهداء بلا حد. ويجوز إطعام الكافر منها إذا أتى منزل ربه. وأما الإرسال له بمنزلة فمكروه (أفضل). خبر محذوف أي: وذلك أفضل له (وليس بواجب عليه) تأكيد للرد على القائل بوجوب التصديق منها (ولا يأكل من فدية الأذى) أي بعد بلوغ المحل إذا جعلها هدياً بأن قلدها أو أشعرها وإلا فلا مطلقاً، والمحل هو منى إن وقف به بعرفة ليلة النحر وكان في أيامها الثلاثة، وإلا فمكة (وجزاء الصيد) أي إذا بلغ المحل (ونذر المساكين) كذلك إذا كان غير معين، وإلا فلا يأكل منه مطلقاً (مما سوى ذلك) أي: كفدية الأذى إذا جعلها هدياً وعطبت

وَالذَّكَاءُ قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْأَوْدَاجِ، وَلَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ، وَإِنْ رَفَعَ يَدَهُ بَعْدَ قَطْعِ بَعْضِ ذَلِكَ ثُمَّ أَعَادَ يَدَهُ فَأَجْهَزَ فَلَا تُؤْكَلُ. وَإِنْ تَمَادَى حَتَّى قَطَعَ الرَّأْسَ أَسَاءَ وَلْتُؤْكَلْ، وَمَنْ دَبَحَ مِنَ الْفَقَا لَمْ تُؤْكَلْ.

وَالْبَقْرُ تُذَبِّحُ فَإِنْ نُجِرَتْ أَكَلَتْ، وَالْإِبِلُ تُنَحَرُ فَإِنْ ذُبِحَتْ لَمْ تُؤْكَلْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَكْلِهَا. وَالْغَنَمُ تُذَبِّحُ فَإِنْ نُجِرَتْ لَمْ تُؤْكَلْ، وَقَدْ اخْتَلَفَ أَيْضاً فِي ذَلِكَ، وَذَكَاءُ مَا فِي الْبَطْنِ ذَكَاءُ أُمِّهِ إِذَا تَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ. وَالْمُنْحَنَقَةُ بِخَبَلٍ وَنَحْوِهِ، وَالْمَوْقُودَةُ بِعَصَا وَشِبْهِهَا،

قبل بلوغ المحل وجزاء الصيد ونذر المساكين كذلك، لأن عليه البدل وهدي التطوع بعد بلوغ المحل، لأنه يتهم في حال عطبه قبل المحل لا بعده. وهدي القرآن والتمتع والفساد مطلقاً. وكل هدي لزم لنقص شعيرة (والذكاة الخ) هذا بيان قوله في الترجمة والذبائح والجمع في الأوداج لما فوق الواحد؛ لأن لكل حيوان ودجين فقط وهما العرقان في صفحتي العنق ولا يشترط قطع المريء وهو العرق الذي يجري فيه الطعام والشراب للمعدة والمسمى بالبلعوم على المشهور. ويشترط أن يكون الذابح مميزاً ولو صغيراً أو امرأة. وأما المجنون والسكران فلا تؤكل ذبيحتهما وإن أصابا. وفهم من قوله: (قطع الحلقوم) أن المغلصمة، وهي ما حيزت جوزتها لبدنها، لا تؤكل وهو المعتمد. وكذا لو بقي لجهة الرأس قدر نصف حلقه على الراجح (فلا تؤكل) أي: إن رجع عن بعد وكان أنفذ شيئاً من مقاتلتها، لا إن لم ينفذ مطلقاً، ولا إن رجع عن قرب، ولو أنفذ. ويجب مع البعد النية والتسمية ولو كان المتمم هو الأول. وكذا مع القرب إذا كان المتمم غير الأول والبعد والقرب بالعرف. (أساء) أي: فعل مكروهاً (لم تؤكل) أي لأنه قطع النخاع الذي هو من المقاتل قبل الوصول للذكاة الشرعية. ولو قطع الحلقوم وقلب السكين وأدخلها من تحت الأوداج وقطعها لم تؤكل (والبقر تذبح) أي: ندباً، فيجوز فيها الأمان. ولا يشترط في النحر قطع شيء من الحلقوم ولا غيره لأن محله اللبة. ومتى وصلت الآلة منها للقلب مات الحيوان بسرعة (وقد اختلف في أكلها) أي: الإبل بالذبح، والمعتمد حرمة أكلها به إن وقع لغير ضرورة، وأمالها ولم يتمكن إلا من ذبحها فإنها تؤكل. وكذا يقال في الغنم بشرط أن يكون نحرها في اللبة لا غيرها، لأنه عقر. والمعتمد حرمة أكلها بالنحر لغير ضرورة، ومن الضرورة عدم آلة الذبح، كما أن من الضرورة هناك عدم آلة النحر (إذا تم خلقه) أي: تناهى إلى الحد الذي ينزل عليه من بطن أمه (ونبت شعره) أي: شعر جسده ولم يتحقق موته ببطنها قبل تذكيته. فلو نزل بعد تذكيته حياً حياة محققة أو مشكوكاً فيها وجبت ذكاته. وإن كانت متوهمة ندبت. وأما الخارج من بطن الحي أو الميت حتف أنفه فما خرج حياً حياة محققة وتم خلقه ونبت شعره فإنه يذكى ويؤكل وما لا فلا. (والموقودة) بالذال المعجمة، أي: المضروبة (بعضا وشبهها) كحجر (والمتردية) الساقطة من علو إلى أسفل

وَالْمُتَرَدِّةُ وَالنَّطِيحَةُ وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ إِنْ بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ لَمْ تُوَكَّلْ بِذِكَاةٍ.

وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَيَشْبَعَ وَيَتَزَوَّدَ، فَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهَا طَرَحَهَا، وَلَا بَأْسَ بِالِائْتِمَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يَبَاغُ. وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ إِذَا ذُكِّتْ وَيَبِيعَهَا، وَتَنْتَفَعُ بِصُوفِ الْمَيْتَةِ وَشَعْرِهَا وَمَا يَنْزَعُ مِنْهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُغْسَلَ وَلَا يَنْتَفَعُ بِرَيْشِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا وَأَطْلَافِهَا وَأَنْيَابِهَا، وَكَرِهَ الْإِئْتِمَاعُ بِأَنْيَابِ الْفِيلِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

وَمَا مَاتَتْ فِيهِ قَارَةٌ مِنْ سَمْنٍ أَوْ زَيْتٍ أَوْ عَسَلٍ ذَائِبٍ طَرَحَ وَلَمْ يُؤْكَلْ وَلَا بَأْسَ أَنْ

(وَالنَّطِيحَةُ): الْمُنْطَوِحَةُ (وَأَكِيلَةُ السَّبْعِ) الَّتِي ضَرَبَهَا السَّبْعُ (مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ) ظَاهِرُهُ أَفْعَدَتْ مَقَاتِلَهَا أَمْ لَا. وَالْمَعْتَمِدُ أَنَّ الذِّكَاةَ تَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَنْفُودِ الْمَقَاتِلِ وَإِنْ أَيْسَ مِنْ حَيَاتِهِ. وَالْمَقَاتِلُ خَمْسَةٌ: قَطْعُ النَّخَاعِ وَهُوَ الْمَخَ الَّذِي فِي عَظْمِ الرِّقْبَةِ وَالصَّلْبِ وَقَطْعُ الْوُدْجِ وَثَقْبُ الْمَصْرَانِ وَتَفْرُقُ الْإِمْعَاءُ الْبَاطِنَةُ عَنْ مَقَارِهَا الْأَصْلِيَّةِ، وَنَثْرُ الدِّمَاغِ وَهُوَ مَا تَحْوِيهِ الْجُمُجْمَةُ. وَأَمَّا ثَقْبُ الْكَرْشِ وَشَقُّ الْقَلْبِ وَالْكَبْدِ وَكَسْرُ عَظْمِ الصَّدْرِ وَرَضُّ الْأَنْثَيْنِ فَلَيْسَ بِمَقْتُلٍ (وَلَا بَأْسَ) أَيِ: يَجُوزُ (لِلْمُضْطَرِّ) وَهُوَ مَنْ خَافَ الْهَلَاقَ عَلَى نَفْسِهِ (أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ) مِنْ كُلِّ حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ. وَأَمَّا هُوَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ وَلَوْ مَاتَ جَوْعًا وَكَذَا يَجُوزُ لَهُ شَرْبُ مَا يَرِدُ الْعَطَشُ مِنَ الْمِيَاهِ النَّجَسَةِ غَيْرِ الْخَمْرِ فَإِنَّهَا تَزِيدُ الْعَطَشَ وَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِهَا. (إِذَا دُبِغَ) أَيِ: بِمَا يَزِيلُ رِيحَهُ وَرَطوبَتَهُ وَيَنْتَفَعُ بِهِ فِي الْيَابَسَاتِ وَالْمَاءِ وَخَدَهُ مِنْ بَيْنِ الْمَائِعَاتِ، لِأَنَّ الْمَاءَ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَلَا يَطْهَرُ الْجِلْدَ عِنْدَنَا بِالدِّبَاغِ. وَحَدِيثُ «أَيُّمَا إِهَابٍ دُبِغَ فَقَدْ طَهَرَ» مَحْمُولٌ عَلَى الطَّهَارَةِ اللَّغَوِيَّةِ بِمَعْنَى النِّظَافَةِ، وَلِذَا قَالَ الْمَصْنِفُ: (وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ) أَيِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَعْرٌ يَسْتُرُ الْجِلْدَ، لِأَنَّ الشَّعْرَ طَاهِرٌ عِنْدَنَا وَلَوْ مِنْ خَنْزِيرٍ (وَلَا بَأْسَ الْخِ) أَيِ تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ وَنَحْوِهَا مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ الْأَكْلِ (وَمَا يَنْزَعُ مِنْهَا) أَيِ: الْمَيْتَةَ (فِي حَالِ الْحَيَاةِ) كَالْوَبْرِ فَإِنَّهُ طَاهِرٌ، وَأَمَّا اللَّبَنُ فَإِنَّهُ نَجَسٌ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَنْزَعُ مِنْهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَلَا يُؤْلَمُهَا (وَأَحَبُّ إِلَيْنَا) أَيِ: الْمَالِكِيَّةُ (أَنْ يُغْسَلَ) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنَ الصُّوفِ وَمَا بَعْدَهُ إِذَا لَمْ تَتَيَقَّنْ طَهَارَتَهُ، وَهَذَا إِذَا جَزَ. وَأَمَّا الْمُنْتَوَفُ فَيَجِبُ جُزْءٌ مَا تَعَلَّقَ بِهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَيْتَةِ (وَلَا يَنْتَفَعُ بِرَيْشِهَا) أَيِ: قَصْبَتُهُ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَعْلَاهَا وَأَسْفَلِهَا، وَأَمَّا الزَّغَبُ فَطَاهِرٌ (وَلَا بِقَرْنِهَا الْخِ) أَيِ: لِأَنَّ الْحَيَاةَ تَحُلُّ ذَلِكَ. وَالظِّلْفُ لِلْبَقْرِ وَالشَّاةِ وَالظُّبْيِ بِمَنْزِلَةِ الظُّفْرِ لِلْأَوْزِ وَالْبَعِيرِ وَالنَّعَامَةِ. (وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ) أَيِ: فِي أَنْيَابِ الْفِيلِ غَيْرِ الْمَذْكُورِ وَكَذَلِكَ فِي الْقَرْنِ وَالظِّلْفِ، وَالْمَشْهُورُ نَجَاسَتُهَا. وَأَمَّا نَابُ الْفِيلِ الْمَذْكُورِ وَلَوْ بِالْعَقْرِ فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ. وَبَعْضُهُمْ قَالَ: إِنْ سَنَّ الْفِيلُ غَيْرَ الْمَذْكُورِ مَكْرُوهٌ فَقَطْ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَنَافَسُ فِي اتِّخَاذِهِ (وَمَا مَاتَتْ فِيهِ قَارَةٌ) وَكَذَا لَوْ وَقَعَتْ فِيهِ مَيْتَةٌ. وَأَمَّا لَوْ وَقَعَتْ فِيهِ حَيَّةٌ فَإِنَّ كَانَ عَلَى جِسْدِهَا نَجَاسَةٌ فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا

يُسْتَصْبَحُ بِالزُّنْتِ وَشِبْهِهِ فِي غَيْرِ الْمَسَاجِدِ، وَلْيَتَحَفَّظْ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ جَامِداً طُرِحَتْ وَمَا حَوْلَهَا وَأَكِلَ مَا بَقِيَ. قَالَ سُحْنُونُ: إِلَّا أَنْ يَطُولَ مُقَامُهَا فِيهِ فَإِنَّهُ يُطْرَحُ كُلُّهُ.

وَلَا بَأْسَ بِطَعَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ وَذَبَائِحِهِمْ، وَكَرَّةِ أَكْلِ شُحُومِ الْيَهُودِ مِنْهُمْ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ وَلَا يُؤْكَلُ مَا ذَكَّاهُ الْمَجُوسِيُّ، وَمَا كَانَ مِنْ لَيْسَ فِيهِ ذَكَاةٌ مِنْ طَعَامِهِمْ فَلَيْسَ بِحَرَامٍ.

وَالصَّيْدُ لِلَّهِ مَكْرُوهٌ، وَالصَّيْدُ لِغَيْرِ اللَّهِ مُبَاحٌ، وَكُلُّ مَا قَتَلَهُ كَلْبُكَ الْمَعْلَمُ أَوْ بَارُكُ الْمَعْلَمِ فَجَائِزٌ أَكَلُهُ إِذَا أُرْسِلَتْهُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ مَا أَنْفَذَتْ الْجَوَارِحُ مَقَاتِلَهُ قَبْلَ قُدْرَتِكَ عَلَى ذَكَايِهِ وَمَا أَدْرَكَتْهُ قَبْلَ إِنْفَازِهَا لِمَقَاتِلِهِ لَمْ يُؤْكَلْ إِلَّا بِذَكَاةٍ، وَكُلُّ مَا صِدَّتْهُ بِسَهْمِكَ أَوْ

فلا بأس به ولا يطرح بالشك. ومثل الفأرة غيرها من أنواع النجاسة. ومثل الطعام الماء المضاف. وأما وقوع ما لا نفس له سائلة فلا يضر. وقوله: (ذائب) راجع للجميع وسيصرح بمفهومه بقوله وإن كان جامداً (ولا بأس) أي: يجوز (أن يستصبح بالزيت) المتنجس (وشبهه) من الودك والسمن (في غير المساجد) لوجوب صيانتها عن كل متنجس حتى لو بنيت بطوب أو خشب متنجس، فإنه يجب تلييسها بظاهر (وأكل ما بقي) أي ويجوز له بيعه إن بين لأنه مما تكرهه النفس. (قال سحنون): بضم السين وفتحها (مقامها) بضم الميم، أي: إقامتها فإن طول الإقامة مظنة السريان في الجميع فالمقصود طرح ما يغلب على الظن السريان إليه (ولا بأس بالخ) أي: يباح أكل طعام أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى لقوله تعالى: ﴿وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم﴾ [المائدة: ٥] وذبائحهم عطف تفسير على طعام، أي بشرط أن لا يذبح باسم نحو الصنم، وأن لا يذبح ما هو حرام عليه بشرعنا كذوات الظفر، وإنما كره الشحم فقط وإن كان حراماً عليه بشرعنا؛ لأنه جزء مذكي والمذكي حل له. ولا يشترط إتيانه بالتسمية عند التذكية (ما ذكاه المجوسي) أي: إلا أن يذكر اسم الله عليه (من طعامهم) أي: المجوس وغيرهم بالأولى. فيجوز أكل طعامهم ما لم يغلب على الظن نجاسته. وما شك فيه يحمل على التجنيس، وأما في صنائعهم فيحملون على الطهارة عند الشك (كلبك المعلم) هو أن يكون بحيث إذا أرسل أطاع وإذا زجر انزجر. والباز من الطيور ومثله ما يقبل التعليم منها، وكذلك غير الكلب مثله إذا قبل التعليم كالذئب والثعلب. ويشترط أن يكون الجراح مرسلأ بمعرفة الصائد على صيد وحشي غير مقدور عليه مرثي له أو في مكان محصور. وأن يكون الإرسال مصاحباً للنية والتسمية من مسلم مميز لا مجنون وسكران وكافر. فإن قوله تعالى: ﴿تناله أيديكم ورماحكم﴾ [المائدة: ٩٤]، يدل على اختصاصنا بصيد البر. نعم لو أدرك غير منفوذ المقاتل وذكي، أكل لا فرق بين صيد الكافر والمجنون والسكران (أو رمحك) أي من كل ما له حد ولو غير

رُمِحَكَ فَكُلَّهُ، فَإِنْ أَذْرَكَتْ ذَكَاتُهُ فَذَكَّهُ وَإِنْ قَاتَ يَنْفُسِهِ فَكُلَّهُ إِذَا قَتَلَهُ سَهْمُكَ مَا لَمْ يَبْتَ عَنْكَ، وَقِيلَ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَا بَاتَ عَنْكَ مِمَّا قَتَلْتَهُ الْجَوَارِحُ، وَأَمَّا السَّهْمُ يُوجَدُ فِي مَقَاتِلِهِ فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ. وَلَا تُوَكَّلُ الْإِنْسِيَّةُ بِمَا يُؤْكَلُ بِهِ الصَّيْدُ.

وَالْعَقِيْقَةُ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، وَيَعْقُ عَنْ الْمَوْلُودِ يَوْمَ سَابِعِهِ بِشَاةٍ مِثْلَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ سُنَنِ الْأَضْحِيَّةِ وَصِفَتِهَا، وَلَا يُحْسَبُ فِي السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ الْيَوْمُ الَّذِي وَلِدَ فِيهِ وَتَذْبِيحُ ضَحْوَةٍ، وَلَا يَمْسُ الصَّبِيُّ بِشَيْءٍ مِنْ دَمِهَا وَيُؤْكَلُ مِنْهَا وَيُتَصَدَّقُ وَتُكْسَرُ عِظَامُهَا، وَإِنْ خُلِقَ شَعْرُ رَأْسِ الْمَوْلُودِ وَتُصَدَّقَ بَوَازِيهِ مِنْ دَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ حَسَنٌ، وَإِنْ خُلِقَ رَأْسُهُ يَخْلُقُ بَدَلًا مِنَ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَالْخِتَانُ سُنَّةٌ فِي الذُّكُورِ وَاجِبَةٌ وَالْخِفَاضُ فِي النِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ.

حديد. ومثل ذلك الرصاص والرش (ما لم يبت عنك) أي: لكثرة الهوام في الليل، فيحتمل أنها التي قتلته لا السهم. والراجح أنه يؤكل حيث وجده منفوذ المقتل لا فرق بين السهم والجراح (ولا تؤكل الإنسية) وكذلك الوحشية إذا تأنست.

(والعقيقة) هي في الأصل اسم لشعر رأس المولود، من العق، وهو القطع. سميت بها الذبيحة التي تذبح يوم سابعه لأنها تذبح عند حلقه (سنة مستحبة) أي: سنة غير مؤكدة. والمعتمد أنها مستحبة فقط سواء كان المولود ذكراً أو أنثى. وقوله: (بشاة) أي: من الضأن أو المعز (وصفتها) أي: من كونها غير عوراء ولا مريضة إلى آخر ما تقدم. وظاهره أنه لا يعق بغير الشاة والمشهور أنه يعق بغيرها من الإبل والبقر. وأما كونه ﷺ عق عن كل من الحسن والحسين بكبشين، فمحمول على التخفيف لأمره (ولا يحسب الخ) أي: ما لم تكن الولادة قبل الفجر. وإلا حسب ولا يعق قبل السابع وتفتوت بفواته (وتذبح ضحوة) أي: على جهة الاستحباب (ولا يمس الصبي الخ) أي يكره ذلك (ويؤكل منها الخ) أي: ينبغي أن يجمع بين الأكل منها والصدقة والإطعام. ويحرم بيع شيء منها كالضحية لكونها خرجت مخرج القرب. فلا يعطى الخزار منها شيئاً في أجرته، ولا القابلة في مقابلة ولادة المرأة، بل على وجه الصدقة (وتكسر عظامها) أي: يباح ذلك لمخالفة ما كانت تفعله الجاهلية من تقطيعها من المفاصل فقط (وإن خلق الخ) وينبغي لمن لم يخلق شعر مولوده سواء كان ذكراً أو أنثى أن يتحرى وزنه ويتصدق به وهو في الغالب درهم. (حسن) تأكيد لقوله مستحب ويندب أن يسبق إلى جوف المولود الحلاوة فإنه ﷺ حنك عبد الله بن أبي طلحة بتمريرة صبيحة ولد ودعا له وسماه. ويستحب تأخير التسمية لليوم السابع إن عق عنه (وإن خلق) بضم الخاء المعجمة وشد اللام، أي: لطنخ رأسه (بخلق) بفتح المعجمة، أي: طيب (والختان) وهو قطع الجلد الساترة للحشفة لأجل أن تنكشف جميعها (واجبة) أي: مؤكدة.

(بَابُ فِي الْجِهَادِ)

وَالْجِهَادُ فَرِيضَةٌ يَحِبُّهَا بَغْضُ النَّاسِ عَنْ بَغْضٍ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَا يُقَاتَلَ الْعَدُوَّ حَتَّى يُدْعَوْا إِلَى دِينِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يَعاَجِلُونَا، فَإِذَا أَنْ يُسَلِّمُوا أَوْ يُؤْذُوا الْجِزْيَةَ وَإِلَّا قُوتِلُوا. وَإِنَّمَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ إِذَا كَانُوا حَيْثُ تَنَالَهُمْ أَحْكَامُنَا فَأَمَّا إِنْ بَعُدُوا مِنَّا فَلَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ الْجِزْيَةُ إِلَّا أَنْ يَزْتَجِلُوا إِلَى بِلَادِنَا وَإِلَّا قُوتِلُوا.

وَالْفِرَارُ مِنَ الْعَدُوِّ مِنَ الْكِبَائِرِ إِذَا كَانُوا مِثْلِي عَدَدِ الْمُسْلِمِينَ فَأَقْلَّ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

وَيُقَاتَلُ الْعَدُوُّ مَعَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنَ الْوَلَاءِ.

ويكره أن يختن يوم ولادته أو يوم سابعه فإنه من فعل اليهود. واختلف فيمن بلغ ولم يختن، والراجح أنه يختن نفسه لأن نظر عورته محرم، فلا يرتكب لفعل سنة ومثله المراهق (والخفاض) وهو قطع النأتء بين الشفرين (مكرمة) أي: مستحب وينبغي عدم المبالغة في القطع لحديث أم عطية: «اخفضي ولا تنهكي فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج». أي أشرق، للوجه وألذ عند الجماع.

وإلى هنا انتهى النصف الأول من الرسالة والنصف الثاني أوله: باب الجهاد.

باب في الجهاد

وبين حكمه بقوله: (والجهاد فريضة الخ) فهو فرض كفاية كل عام، ويكون في أهم جهة للعدو، وقد يكون فرض عين حتى على الصبيان والنساء إذا فجا العدو محلة قوم (وأحب إلينا) أي: المالكية، بمعنى يستحب والمعتمد الوجوب، و(العدو) يطلق على الواحد والمجموع، وهو المراد هنا، بدليل قوله: (حتى يدعوا) بلفظ الجميع (إلى دين الله) أي: إلى ما يحصل به الإسلام ثلاثة أيام متوالية (إلا أن يعاجلونا) أي: يبادرنا بالقتال فليس هناك غيره فقوله: (فإذا أن يسلموا الخ) حقه التقديم على الاستثناء (إذا كانوا حيث تنالهم الخ) هذا الشرط في أهل العنوة) وهم من فتحت بلادهم قهراً. وأما أهل الصلح الذين صالحوا على أنفسهم وبلادهم فتؤخذ منهم بدون هذا الشرط (من الكبائر) أي لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُولِهِمْ يَوْمئِذٍ دَبْرَهُ إِلَّا مَتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مَتَحِيزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦] والمتحرف للقتال هو الذي يظهر للعدو الفرار والانهازم ثم يتبعه فيكر عليه. والمتحيز هو الذي ينضم إلى فئة أي جماعة يستعين بهم على العدو. ومحل حرمة الفرار إن كان للمسلمين سلاح وكان في ثباتهم نكاية للعدو ولم تختلف كلمتهم. وإلا جاز كما يجوز إن كان للعدو مدد دون المسلمين (مع كل بر) بفتح الموحدة، أي:

وَلَا بَأْسَ بِقَتْلِ مَنْ أَسِرَ مِنَ الْأَعْلَاجِ، وَلَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بَعْدَ أَمَانٍ، وَلَا يُخْفَرُ لَهُمْ
بِعَهْدٍ، وَلَا يُقْتَلُ النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، وَيُجْتَنَّبُ قَتْلُ الرُّهْبَانِ وَالْأَخْبَارِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلُوا، وَكَذَلِكَ
الْمَرْأَةُ تُقْتَلُ إِذَا قَاتَلَتْ، وَيَجُوزُ أَمَانُ أَذْنَى الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَقِيَّتِهِمْ، وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ
إِذَا عَقِلَ الْأَمَانُ. وَقِيلَ: إِنَّ أَجَازَ ذَلِكَ الْإِمَامُ جَازٌ.

وَمَا عَنِ الْمُسْلِمُونَ بِإِيْجَافٍ فَلْيَأْخُذِ الْإِمَامُ خُمْسَهُ وَيُقَسِّمِ الْأَرْبَعَةَ الْأَخْمَاسِ بَيْنَ أَهْلِ
الْجَيْشِ، وَقَسِّمِ ذَلِكَ بَيْنَ الْحَزْبِ أُولَى. وَإِنَّمَا يُخْمَسُ وَيُقَسَّمُ مَا أُوجِفَ عَلَيْهِ بِالْخَيْلِ
وَالرُّكَابِ وَمَا عَنِمْ بِقَاتِلٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْكَلَ مِنَ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ أَنْ يُقَسَّمَ الطَّعَامُ وَالْعَلْفُ لِمَنْ
اِحْتِاجَ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُسَهَّمُ لِمَنْ حَضَرَ الْقِتَالَ أَوْ تَخَلَّفَ عَنِ الْقِتَالِ فِي شُغْلِ الْمُسْلِمِينَ

بدل والفاجر ضده. أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن ترك القتال يؤدي إلى وهن الإسلام.

(من الأعلاج) بفتح الهمزة، جمع عالج وهو الرجل من كفار العجم. وهذا فرض
مثال، وإلا فكذلك إن كان من العرب. لأن الإمام مخير في الرجال الأسرى بين القتل
والاسترقاق وضرب الجزية والمفاداة والمن بحسب ما يراه من النظر. وأما الذراري والنساء
فليس إلا الاسترقاق أو المفاداة أو المن أي: العتق (بعد أمان) أي: ولو كان الأمان من غير
الإمام (ولا يخفر) بالخاء المعجمة والفاء، أي: لا ينقض (لهم) أي: للعدو (بعهد) أعم مما
قبله. (الرهبان) جمع راهب وهو العابد (والأخبار) جمع خبر بفتح الخاء المهملة وكسر هاء،
وهو العالم، وهم أشد في الكفر من غيرهم. وإنما لم يقتلوا لكونهم كالنساء في الانقطاع
عن المقاتلين ولذلك جاز قتلهم إن قاتلوا أو كان لهم رأي وتدبير (وكذلك المرأة النخ)
ومثلها الصبي (ويجوز أمان أدنى المسلمين) أي: لقوم مخصوصين من الكفار. وأما أهل
ناحية أو بلد فلا يعقد الأمان لهم إلا الإمام. فإن عقده غيره كان له النظر (وقيل إن أجاز
ذلك) أي: أمان المرأة والصبي ومثلهما العبد.

(بإيجاف) أي: تعب وحملات في الحرب ومثل ذلك ما إذا نزل الجيش بلد العدو
فهربوا منه، لأنه إيجاف حكماً، فيأخذ الإمام خمس ما لهم. وأما إذا هربوا قبل نزول
الجيش فما لهم فيء يوضع في بيت المال لمصلحة المسلمين من شراء سلاح وغيره. (بين
أهل الجيش) الإضافة للبيان، أي: هم أهل الجيش. والقسم إنما هو لغير الأرض. وأما
هي فإنها تصوير وفقاً بمجرد الفتح إن كانت صالحة للزراعة ويصرف خراجها في مصالح
المسلمين. وأما الأرض الموات فإنها تكون ملكاً لمن يحييها. ومذهب مالك أن مكة
فتحت عنوة كمصر (وإنما بخمس النخ) هذا فيه حصر فلا يغني عنه ما تقدم (والركاب) أي:
الإبل (الطعام والعلف) بالرفع نائب فاعل يؤكل ولا يحتاج في ذلك لإذن الإمام (لمن حضر
القتال) أي: حضر انتشابه فلا يسهم لمن مات قبل انتشابه وبعد المواجهة (في شغل
المسلمين) أي: ككشف طريق أو جلب عدد. وكذا يسهم لمن ضل عن الجيش في بلاد

مِنْ أَمْرِ جِهَادِهِمْ، وَيُسَهَّمُ لِلْمَرِيضِ وَلِلْفَرَسِ الرَّهِيصِ، وَيُسَهَّمُ لِلْفَرَسِ سَهْمَانِ وَسَهْمٍ لِرَاكِبِهِ، وَلَا يُسَهَّمُ لِعَبْدٍ وَلَا لَامْرَأَةٍ وَلَا لَصَبِي إِلَّا أَنْ يُطِيقَ الصَّبِيُّ الَّذِي لَمْ يَحْتَمِلِ الْقِتَالَ، وَيُجِزَّهُ الْإِمَامُ وَيُقَاتِلَ فَيُسَهَّمُ لَهُ، وَلَا يُسَهَّمُ لِلْأَجِيرِ إِلَّا أَنْ يُقَاتِلَ.

وَمَنْ أَسْلَمَ مِنَ الْعَدُوِّ عَلَى شَيْءٍ فِي يَدِهِ مِنْ أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ لَهُ حَلَالٌ، وَمَنْ اشْتَرَى شَيْئاً مِنْهَا مِنْ مَالِ الْعَدُوِّ لَمْ يَأْخُذْهُ رَبُّهُ إِلَّا بِالثَّمَنِ، وَمَا وَقَعَ فِي الْمَقَاسِمِ مِنْهَا قَرْبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ، وَمَا لَمْ يَقَعْ فِي الْمَقَاسِمِ قَرْبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالثَّمَنِ.

وَلَا نَقْلٌ إِلَّا مِنَ الْخُمْسِ عَلَى الْجِهَادِ مِنَ الْإِمَامِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَسَمِ، وَالسَّلْبُ مِنَ النَّفْلِ.

وَالرِّبَاطُ فِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ، وَذَلِكَ بِقَدْرِ كَثْرَةِ خَوْفِ أَهْلِ ذَلِكَ الثُّغْرِ وَكَثْرَةِ تَحَرُّزِهِمْ مِنْ عَدُوِّهِمْ، وَلَا يُغْزَى بِغَيْرِ إِذْنِ الْأَبْوِينَ إِلَّا أَنْ يَفْجَأَ الْعَدُوُّ مَدِينَةَ قَوْمٍ وَيُغَيِّرُونَ عَلَيْهِمْ، فَفَرَضَ عَلَيْهِمْ دَفْعُهُمْ، وَلَا يُسْتَأْذَنُ الْأَبْوَانِ فِي مِثْلِ هَذَا.

العدو، وكذا في بلاد الإسلام على الراجح، لأن كلاً على نية الغزو (ويسهم للمريض) أي إذا مرض في حال القتال أو بعده. وكذا يقال في الفرس، (الرهيص) أي: الذي أصابه الرهص، وهو داء في الحافر. ومثل الرهص غيره من جميع الداءات، (ويسهم للفرس سهمان) وأما البعير والبغل والحمار فلا يسهم لها. (ولا يسهم لعبد) أي: ولو قاتل (ولا لامرأة) كذلك (ولا لصبي إلا أن يطيق الخ) فالصبي غير المراهق لا يسهم له كالعاجز عن القتال. وأما الأعرج الذي يقاتل راكباً أو راجلاً فإنه يسهم له (ومن أسلم الخ) وكذا لو دخل إلينا بأمان. واحترز بقوله: (من أموال المسلمين) عن أحرار المسلمين فإنها تنزع منه مجاناً. ومثل ذلك الحبس فإنه لا يبطل تحبيسه بغنم الكفار وله (إلا بالثمن) أي: الذي اشتراه به في دار الحرب. وأما إن قدم به الكافر بلاد الإسلام بأمان. واشتراه منه أحد المسلمين فليس لربه أخذه مطلقاً. (ولا نفل) بفتح الفاء وسكونها، أي: لا زيادة عن السهم للمجاهد (إلا من الخمس) لمن رأى الإمام شجاعته أو أراد ترغيبه في الجهاد (والسلب) بفتح اللام (من النفل) أي من جملة وهو أن يقول الإمام: من قتل قتيلاً فله سلبه أي: فرسه وما عليه من الثياب والسلاح فيحسب ذلك من الخمس (والرباط) بكسر الراء، وهو الإقامة في الثغور لحراسة أهلها من العدو (فيه فضل كبير) فقد ورد: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها» (ولا يغزى بغير إذن الأبوين) وإذا اختلفا فلا يجوز الخروج إلا بإذنها معاً (إلا أن يفجأ) أي: ينزل (العدو مدينة قوم) بغته (ويغيرون) بضم الباء، من أغار إذا هجم (في مثل هذا) أي: في هذا ومثله من فرائض الأعيان كالصلاة والحج وطلب العلم العيني إذا لم يكن في موضعه من يعلمه. وأما فرض الكفاية فلهما أو لأحدهما المنع منه وبالأولى النفل والمباح.

(بَابُ فِي الْإِيْمَانِ وَالنَّذُورِ)

وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ، وَيُؤَدِّبْ مَنْ حَلَفَ بِطَلَاقٍ أَوْ عَتَاقٍ وَيَلْزِمُهُ، وَلَا تُنْيَا وَلَا كَفَّارَةٌ إِلَّا فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَمَنْ اسْتَشْنَى فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ الِاسْتِثْنَاءَ وَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَوَصَلَهَا بِيَمِينِهِ قَبْلَ أَنْ يَصْمُتَ وَإِلَّا لَمْ يَنْفَعُهُ ذَلِكَ.

وَالْإِيْمَانُ بِاللَّهِ أَرْبَعَةٌ: فَيَمِينَانِ تُكْفَرَانِ وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ بِاللَّهِ إِنْ فَعَلْتَ أَوْ يَحْلِفَ لِيَفْعَلَ، وَيَمِينَانِ لَا تُكْفَرَانِ: إِحْدَاهُمَا لَعْنُ الْيَمِينِ وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ كَذِبًا فِي يَقِينِهِ، ثُمَّ يَتَبَيَّنُ لَهُ خِلَافُهُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَلَا إِنْهُم، وَالْأُخْرَى الْحَالِفُ مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ أَوْ

باب في الأيمان والنذور

(باب في الأيمان) بفتح الهمزة جمع يمين، وهي مؤنثة لأنها مأخوذة من اليمين التي هي الجارحة، لكونهم كانوا إذا حلقوا وضع أحدهم يمينه في يمين صاحبه، (والنذور) جمع نذر.

(فليحلف بالله) أي بإسم من أسمائه أو صفة من صفاته، ومن ذلك الحلف بالقرآن والمصحف إذ نوى صفة الكلام القديمة (أو ليصمت) أي: يسكت. فالحلف بغير أسماء الله أو صفاته لا تنعقد به اليمين. ويكره إن كان بنحو النبي والكعبة مما هو معظم شرعاً وكان صادقاً. وأما إن كان كاذباً فإنه يكون حراماً بل ربما كان بالنبي كفرأ لأنه استهزاء. ويحرم إن كان بنحو الآباء لما في الحديث: «إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم». (ويؤدب الخ) أي: إن اعتاد ذلك لا إن حصل منه فلتة (ولا ثنيا) بضم المثناة أي: استثناء (ولا كفارة) أي: لا يفيدان في شيء من الأيمان (إلا في اليمين بالله) فلو قال: أنت طالق أو أنت حرة إن شاء الله فلا يفيد الاستثناء شيئاً. والاستثناء مأخوذ من الشيء كأن المتكلم رجع إلى كلامه ثانياً فأخرج بعضه (إذا قصد الاستثناء) أي: حل اليمين ولو طرأت هذه النية بعد تمام اليمين (وقال إن شاء الله) أي: تلفظ بها ولو سراً. ولا ينفع ذلك إذا كانت اليمين للتوثق في حق (ووصلها بيمينه) أي: ولا يضر الفصل بنحو تنفس أو سعال (وهو) أي: ما يكفر (أن يحلف بالله إن فعلت) كذا ومثله لا أفعل كذا، وهذه صيغة. ولأن الحالف على بر حتى يفعل المحلوف عليه فيحنت (أو يحلف: ليقعلن) كذا ومثله إن لم يفعل كذا. وهذه صيغة حنت لأن الحالف على حنت حتى يفعل المحلوف عليه إلا إذا أجل فإنه يكون على بر حتى يأتي الأجل، كأن يقول: إن لم أفعل كذا بعد شهر ويجوز له وطء المحلوف بها في الأجل الذي جعله ظرفاً لا بعده (وهو) أي: لغو اليمين (بظنه) أي: يعتقده (في يقينه) لا أن المراد حقيقة الظن فإنه من أقسام الغموس ما لم يكن قوياً. وكرر قوله: (فلا كفارة عليه)

شَاكًا فَهُوَ آتِمٌ وَلَا تُكْفَرُ ذَلِكَ الْكُفَّارَةُ، وَلَيْتَبَ مِنْ ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَالْكَفَّارَةُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَخْرَارِ مُدًّا لِكُلِّ مِسْكِينٍ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ لَوْ زَادَ عَلَى الْمُدِّ مِثْلَ ثُلُثِ مُدٍّ أَوْ نِصْفِ مُدٍّ، وَذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَكُونُ مِنْ وَسْطِ عَيْشِهِمْ فِي غَلَاءٍ أَوْ رُخْصٍ، وَمَنْ أَخْرَجَ مُدًّا عَلَى كُلِّ حَالٍ أَجْزَأَهُ.

وَأِنْ كَسَاهُمْ كَسَاهُمْ لِلرَّجُلِ قَمِيصٌ وَلِلْمَرْأَةِ قَمِيصٌ وَخِمَارٌ أَوْ عِثْرٌ رَقَبَةٌ مُؤَمَّنَةٌ. فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ذَلِكَ وَلَا إِطْعَامًا فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَتَابِعُهُنَّ، فَإِنْ فَرَّقَهُنَّ أَجْزَأَهُ. وَلَهُ أَنْ يَكْفُرَ قَبْلَ الْحِنْثِ أَوْ بَعْدَهُ وَبَعْدَ الْحِنْثِ أَحَبُّ إِلَيْنَا.

ليرتب عليه قوله: (ولا إثم) لقوله تعالى: ﴿لَا يُوَاحِذُكُمْ اللَّهُ بِاللُّغُو فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُوَاحِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]. ثم إن اللغو لا يفيد في الطلاق والعتق والنذر المعين (أو شاكاً) مثل أن يحلف أنه لقي فلاناً وهو شاك هل لقيه أم لا. ومثل الشك الظن غير القوي. ومحل الإثم ما لم يقل في ظني. وعدم الكفارة في الغموس إن تعلقت بماض، وكذلك اللغو. وأما إن تعلقتا بمستقبل ففيهما الكفارة، وإن تعلقتا بحال كفرت الغموس دون اللغو كما قال الأجهوري:

كفر غموساً بلا ماض تكون كذا لغو بمستقبل لا غير فامتثلاً

(والكفارة إطعام الخ) أي: إنها على التخيير في الإطعام والكسوة والعتق والترتيب بالنسبة للصوم. فلا ينتقل إليه إلا بعد العجز عن أحد هذه الثلاثة بأن لا يكون عنده ما يباع على المفلس. وقد نظم بعضهم ما هو على الترتيب من الكفارات وما هو على التخيير وما هو على التخيير والترتيب كما نحن فيه بقوله:

ظهاراً وقبلأرتبوا وتمتعا كما خيروا في الصوم والصيد والأذى

وفي حلف بالله خير ورَّتَبْنْ فدونك سبعا إن حفظت فحبذا

(عشرة) أي: لا أقل ولا أكثر لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ [المائدة: ٨٩] الآية. ويجوز إشباعهم مرتين ولو لم يكونوا مجتمعين، أو إعطاؤهم كل واحد رطلين من الخبز لا دراهم (بقدر) أي: بحسب (في غلاء) مرتبط بقوله: ثلث مد (أو رخص) مرتبط بقوله: أو نصف مد (وإن كساهم) أي: وإن اختار كسوة العشرة مساكين (كساهم للرجل) المراد به الذكر وبالمراة الأنثى. فإنه لا فرق بين الكبير والصغير في الكسوة والأمداد والأرطال وإن لم يستغن عن الرضاع. وأما في الغداء والعشاء فلا بد أن يستغني ويأخذ كسوة كبير. ولا يشترط أن تكون الكسوة جديدة ولا مخيطة (فإن لم يجد ذلك) أي: العتق والكسوة (يتابعهن) أي: استحباباً (قبل الحنث أو بعده) كانت يمين بر أو حنث ويصور ذلك في صيغة الحنث مع أن إخراجه للكفارة عزم على الضد بأن يخرجها مع

وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ نَذَرَ صَدَقَةً مَالٍ غَيْرِهِ أَوْ عَتَقَ عَبْدَ غَيْرِهِ لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ، وَمَنْ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلِي نَذْرٌ كَذَا وَكَذَا لِشَيْءٍ يَذْكُرُهُ مِنْ فِعْلِ الْبِرِّ مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ أَوْ صَدَقَةٍ شَيْءٍ سَمَاءً، فَذَلِكَ يَلْزِمُهُ إِنْ حَيْثُ كَمَا يَلْزِمُهُ لَوْ نَذَرَهُ مُجَرَّدًا مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ، وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ لِنَذَرِهِ مَخْرَجًا مِنَ الْأَعْمَالِ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ.

وَمَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً مِنْ قَتْلِ نَفْسٍ أَوْ شُرْبِ خَمْرٍ أَوْ شِبْهِهِ أَوْ مَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ وَلَا مَعْصِيَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَيْسَتْغْفِرَ اللَّهُ وَإِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ لِفِعْلَنْ مَعْصِيَةً فَلْيَكْفُرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ وَإِنْ تَجَرَّأَ وَفَعَلَهُ أَثِمَ وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ لِيَمِينِهِ.

وَمَنْ قَالَ: عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ وَمِثَاقُهُ فِي يَمِينٍ فَحَيْثُ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ، وَلَيْسَ عَلَى مَنْ وَكَدَّ الْيَمِينَ فَكَّرَ رَهَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ غَيْرِ كَفَّارَةٍ وَاحِدَةٍ، وَمَنْ قَالَ: أَشْرَكْتُ بِاللَّهِ أَوْ هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا يَلْزِمُهُ غَيْرُ الْاسْتِغْفَارِ، وَمَنْ حَرَّمَ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي زَوْجَتِهِ، فَإِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ.

التردد في عزمه على الضد، ثم يجزم به بعد الإخراج (ولا شيء عليه) أي: لأن النذر إنما يلزم به ما نذبت (لم يلزمه شيء) أي: ما لم يعلق على شرط كأن يقول: الله علي أن أعتق عبد فلان إن ملكته (إن فعلت كذا) أي: ولو شيئاً محرماً. فالمدار على وقوع المعلق عليه إن كان المعلق قربة (لشيء يذكره) أي: بلسانه أو بقلبه فيشمل ما إذا نواه فقط (من صلاة) أي: تطوع، وكذا الصوم والحج (أو صدقة شيء سماه) ظاهره أنه يلزمه ما سماه ولو كان كل ماله، وهو كذلك (من غير يمين) أي: من غير تعليق كأن يقول: الله علي صلاة ركعتين أو صوم يوم أو صدقة بدينار (وإن لم يسم) أي: لا في اللفظ ولا في النية (لنذره مخرجاً من الأعمال) كأن يقول: إن فعلت كذا فله عني نذر، أو الله علي نذر ولم يبين هل هو صلاة أو صوم أو حج (فعليه كفارة يمين) لأن النذر المبهم كاليمين بالله في الاستثناء اللغو والغموس والكفارة.

(ومن نذر معصية الخ) كرره للذكر المكروه والمباح فيما ليس بطاعة ولا معصية (ولا يفعل ذلك) أي: المحلوف عليه (في يمين) احتراز به عن أن يقول ذلك في غير يمين كأن يقول: علي عهد لأفعلن كذا فإنه ليس يمين (فعليه كفارتان) أي لأن عهد الله يمين وميثاقه يمين فإذا جمعتهما فقد حلف يمينين. ولكن المشهور أن لا تعدد الكفارة بتعدد الأيمان إلا إن نوى تعدد الكفارات. ولو كانت الأيمان في مجالس بخلاف ألفاظ الطلاق فإنه يتعدد بتعدد ما لم ينو التأكيد، لأن العصمة يشدد فيها (فلا يلزمه الخ) أي: إذا فعل المحلوف عليه لأن هذه الألفاظ لا تنعقد بها يمين (إلا في زوجته) أي إذا قال: هي علي حرام فإنها

وَمَنْ جَعَلَ مَالَهُ صَدَقَةً أَوْ هَدِيًّا أَجْزَأَهُ ثُلُثُهُ، وَمَنْ حَلَفَ بِنَحْرِ وَلَدِهِ، فَإِنْ ذَكَرَ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ أَهْدَى هَدِيًّا يُذْبَحُ بِمَكَّةَ وَتُجْزِئُهُ شَاةٌ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ الْمَقَامَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَمَنْ حَلَفَ بِالْمَشْيِ إِلَى مَكَّةَ فَحَنِثَ فَعَلَيْهِ الْمَشْيُ مِنْ مَوْضِعِ حَلْفِهِ فَلْيَمْشِ إِنْ شَاءَ فِي حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ رَكِبَ ثُمَّ يَرْجِعُ ثَانِيَةً إِنْ قَدَرَ فَيَمْشِي أَمَا كِنْ رُكُوبِهِ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْدِرُ قَعَدَ وَأَهْدَى. وَقَالَ عَطَاءٌ: لَا يَرْجِعُ ثَانِيَةً وَإِنْ قَدَرَ وَتُجْزِئُهُ الْهَدْيُ، وَإِذَا كَانَ صَرُورَةً جَعَلَ ذَلِكَ فِي عُمْرَةٍ، فَإِذَا طَافَ وَسَعَى وَقَصَّرَ أَحْرَمَ مِنْ مَكَّةَ بِفَرِيضَةٍ وَكَانَ مُتَمَتِّعًا، وَالْحَلَّاقُ فِي غَيْرِ هَذَا أَفْضَلُ، وَإِنَّمَا يُسْتَحَبُّ لَهُ التَّفْصِيرُ فِي هَذَا اسْتِيفَاءً لِلشَّعَثِ فِي الْحَجِّ.

وَمَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى الْمَدِينَةِ أَوْ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ أَتَاهُمَا رَاكِبًا إِنْ نَوَى الصَّلَاةَ بِمَسْجِدَيْهِمَا وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَسَاجِدَ فَلَا يَأْتِيهَا مَاشِيًا وَلَا رَاكِبًا لِصَلَاةٍ نَذَرَهَا وَلْيُصَلِّ بِمَوْضِعِهِ، وَمَنْ نَذَرَ رِبَاطًا بِمَوْضِعٍ مِنَ الثُّغُورِ فَذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهُ.

تطلق عليه ثلاثاً. إلا غير المدخول بها فإنه إن نوى أقل من الثلاث لزمه ما نواه فقط (أو هدياً) كما إذا قال: لله علي أن أهدي جميع مالي إلى بيت الله الحرام. وأما إذا سمي شيئاً فإنه يلزمه ولو كان كل ماله كما تقدم. وقيل: يلزمه الثلث فقط. (بنحر ولده) كما إذا قال: إن فعلت كذا فعلي نحر ولدي، ومثل ولده غيره من قريب أو أجنبي. ومقام إبراهيم قصته مع ولده (وإن لم يذكر المقام) بل نوى قتله (فلا شيء عليه) لأنه نذر معصية (ومن حلف بالمشي إلى مكة) مثل أن يقول: إن فعلت كذا فعلي المشي إلى مكة. والتخيير في قوله: (إن شاء) متعلق بقوله: (في حج أو عمرة) ولو قال: فليمش في حج وإن شاء في عمرة لكان أوضح. ومحل التخيير إن لم تكن له نية في أحدهما (فإن عجز عن المشي) أي: بعد أن شرع فيه ظاناً القدرة عليه فخالف ظنه وعجز (ركب ثم يرجع ثانية إن قدر) وعليه هدي لتفرقة المشي (وقال عطاء، النخ) ضعيف (وإذا كان) أي: الحالف بالمشي إلى مكة (صرورة) بالصاد المهملة، أي: لم يسبق له حج (جعل ذلك) أي: المشي (في عمرة) إذا لم تكن له نية ليأتي بالحج في عامه بعد تحلله من العمرة، ويهدي إن تحلل منها في أشهر الحج. ولو أحرم حين أتى الميقات بحجة الإسلام أجزأه ثم يأتي عن نذره بعمرة أو حجة (إلى المدينة النخ) كأن يقول: لله علي أن أمشي إلى المدينة المنورة (أو إلى بيت المقدس) فلا يلزمه المشي بل يلزمه الإتيان مطلقاً (إن نوى الصلاة) فريضة أو نافلة أو الاعتكاف (بمسجديهما وإلا) أي: وإن لم ينو صلاة ولا اعتكافاً (فلا شيء عليه) لأن مجرد المشي لغير مكة ليس بعبادة، فلا يلزم نذره (عليه أن يأتيه) أي: لأن الرباط قرينة من التزامها لزمته.

(بَابُ) فِي النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ وَالظَّهَارِ وَالْإِيْلَاءِ وَاللَّعَانِ وَالْخُلْعِ وَالرِّضَاعِ

وَلَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ وَصْدَاقٍ وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدَا فِي الْعَقْدِ فَلَا يَنْبَنِي بِهَا حَتَّى يُشْهَدَا.

وَأَقْلُ الصَّدَاقِ رُبْعُ دِينَارٍ، وَلِلْأَبِ إِنْكَاحُ ابْنَتِهِ الْبَكْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا وَإِنْ بَلَغَتْ، وَإِنْ شَاءَ شَاوَرَهَا، وَأَمَّا غَيْرُ الْأَبِ فِي الْبَكْرِ وَصِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ فَلَا يَزَوِّجُهَا حَتَّى تَبْلُغَ وَتَأْذَنَ وَإِذْنُهَا

باب في النكاح والطلاق والرجعة والظهار والإيلاء واللعان والخلع والرضاع

(باب في النكاح) وأركانها أربعة: الولي والصدّاق والمحل والصيغة. وأما الإشهاد فشرط في صحة الدخول لا في صحة العقد وقد أشار إلى بعض ذلك بقوله: (ولا نكاح إلا بولي) ويشترط فيه الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة لا العدالة على المشهور، وإنما هي شرط كمال. فإن وقع بغير ولي ففسخ بطلاق قبل الدخول وبعده ولو ولدت الأولاد ولها بالدخول المسمى إن كان حلالاً وإلا فصدّاق المثل (وصدّاق) أي ولو حكماً ليدخل نكاح التفويض كما يأتي (وشاهدي عدل) ويشترط العدالة عند تحمل الشهادة وفي غير النكاح تشترط عند الأداء.

وبقي من الأركان المحل وهو الزوج والزوجة الخاليان من الموانع الشرعية. والصيغة وهي من الولي كل ما يدل على التأيد: كأنكحتك أو زوجتك. ومن الزوج كل ما يدل على الرضا: كقبلت أو رضيت. ولو قامت قرينة على إرادة الهزل من الجانبين، لأن النكاح يلزم بالهزل كالطلاق والرجعة والعتق. ويشترط الفور بين الإيجاب والقبول، ولا يضر التفريق اليسير ولا يشترط الترتيب. فلو قال الزوج: زوجني وقال الولي: زوجتك أو رضيت كفى.

(فلا يبنّي) أي: لا يدخل بها الزوج (حتى يشهدا) أي: الولي والزوج. فإن دخل بلا إشهاد فسخ بطلقة لأنه عقد صحيح، وتكون بائنة لأنه من طلاق القاضي (ربع دينار) أي أو ثلاثة دراهم من الفضة أو ما يقوم مقام ذلك من العروض. وهذا القدر حق الله فليس للمرأة إسقاطه. فلو نقص عنه لزمه إتمامه بعد الدخول أو قبله إن أراد البناء. وأما ما زاد فلها إسقاطه ولا حد لأكثره. وكره مالك المغالاة فيه لما في الحديث: «من يُمْن المرأة تيسير أمرها وقلة صداقها». (وللأب إنكاح) أي: جبر (ابنته البكر) على النكاح ولو كانت عانساً، أي: طال مكثها عنده بعد البلوغ من شاء ولو أقل منها قدراً وحالاً بما شاء ولو بربع دينار. وأما غير الأب فلا يجوز له أن يزوجه بغير مهر مثلها. نعم لا يجبرها الأب على محبوب ولا أبرص ونحوهما مما يثبت فيه الخيار للزوجة. بخلاف نحو قبيح المنظر والأعمى والأشل فلا كلام لها (وإن شاء شاورها) أي ندباً إن كانت بالغة (أو غيره) أي: من أخ أو عم أو قاض وهذا يصدق بمن مات أبوها أو فقد أو أسر أو غاب غيبة بعيدة كإفريقية من

صُمَاتُهَا، وَلَا يَزُوجُ الثَّيِّبَ أَبَ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِرِضَاهَا وَتَأْدَنَ بِالْقَوْلِ.

وَلَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا، أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا كَالرَّجُلِ مِنْ عَشِيرَتِهَا أَوْ السُّلْطَانِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الدِّيَّةِ أَنْ تُؤْلَى أَجْنَبِيًّا.

وَالابْنُ أَوْلَى مِنَ الْأَبِ وَالْأَبُ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ، وَمَنْ قَرَّبَ مِنَ الْعَصْبَةِ أَحَقُّ، وَإِنْ زَوَّجَهَا النَّبِيُّ مَضَى ذَلِكَ.

وَالْوَصِيُّ أَنْ يَزُوجَ الطُّفْلَ فِي وَلَايَتِهِ وَلَا يَزُوجَ الصَّغِيرَةَ إِلَّا أَنْ يَأْمُرَهُ الْأَبُ بِإِنْكَاحِهَا، وَلَيْسَ ذَوُو الْأَرْحَامِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ، وَالْأَوْلِيَاءُ مِنَ الْعَصْبَةِ.

وَلَا يَخْطُبُ أَحَدٌ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِهِ، وَذَلِكَ إِذَا رَكَّنَا وَتَقَارَبَا.

المدينة. وقد جرى العمل على أن اليتيمة تزوج إن خيف عليها الفساد وبلغت عشر سنين وشوور القاضي وأذنت بالقول وكان الزوج كفاً والمهر مهر المثل (ولا يزوج الثيب) أي: التي ثبتت بنكاح وكانت بالغة عاقلة حرة. وأما من أزيلت بكارتها بعارض كوثبة أو بزنا فإنها في حكم البكر. وكذلك غير البالغة فإن للأب جبرها كالمجنونة وللسيد جبر أمته. (ولا تنكح) أي: يحرم أن تنكح (المرأة) ذات الحال غير المجبرة (إلا بإذن وليها) الخاص كأبيها أو أخيها. فإن زوجت بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص فسخ ما لم يدخل بها الزوج وبطل ك ثلاث سنين. وللولي الخاص رد النكاح وإجازته في حال عدم الطول (وقد اختلف في الدنيئة) وهي التي لا يرغب فيها. والمعتمد صحة العقد بأجنبي مع وجود القريب مع الكراهة. وأما المجبرة مطلقاً شريفة أو دنيئة مع وجود المجبر فإن النكاح يفسخ أبداً وإن أجازته المجبر (والابن) أي: وإن سفل، ومحل ذلك ما لم تكن في حجر أبيها أو وصيها وإلا قدما على الابن (وإن زوجها البعيد) أي: في المرتبة. كالعم مع وجود الأخ (مضى ذلك) وإن كان لا يجوز ابتداء إن زوجها بكفاء وإلا فللخاص رده. والكفاءة على التحقيق هي الدين أي كونه غير فاسق بجارحة. والحال أي كونه سالماً من العيوب التي بها الرد وهي حق المرأة والولي معاً فلهما إسقاطها. فإن تركتها المرأة فحق الولي باق وبالعكس (أن يزوج الطفل) أي: ويجبره كالأب إن أمره به وكان فيه غبطة كتزويجه من موسرة أو شريفة (إلا أن يأمره الأب بإنكاحها) أي سواء عين له الزوج أم لا فله جبرها على الراجح (وليس ذوو الأرحام من الأولياء) لا فرق بين من ترث كالأخ للأُم، ومن لا يرث كالخال فميرتهم مع عامة المسلمين بعد مرتبة القاضي ومراده بقوله: (والأولياء من العصبة) أن غير العصبة من ذوي الأرحام لا يكون ولياً، فلا ينافي أنه قد يكون كافلاً أو حاكماً وكل منهما غير عاصب (ولا يخطب الخ) أي: يحرم. والخطبة بكسر الخاء المعجمة طلب التزويج، وأما بضمها فالكلام المسجع وليس مراداً هنا. ويفسخ عقد الثاني قبل الدخول فقط بطلقة من

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الشَّغَارِ وَهُوَ الْبُضْعُ بِالْبُضْعِ، وَلَا نِكَاحُ بَغْيَرِ صَدَاقٍ، وَلَا نِكَاحُ

الْمُتَّعَةِ وَهُوَ النِّكَاحُ إِلَى أَجَلٍ، وَلَا النِّكَاحُ فِي الْعِدَّةِ، وَلَا مَا جَرَّ إِلَى غَرَرٍ فِي عَقْدٍ أَوْ صَدَاقٍ، وَلَا بِمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

غير مهر إن استمر الركون للأول إلى خطبة الثاني. ولو رضي الأول بتركها له فإن ادعت هي أو مجبرها أنها كانت رجعت عن الركون للأول قبل خطبة الثاني، وادعى الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لأحدهما عمل بقولها وقول مجبرها كما استظهره الإمام العدوي (إذا ركنا) أي: الزوجان أو الزوج والمجبر، وإن لم يفرض صداقاً. وكذلك البائعان وإن لم يفرضاً ثمناً.

(نكاح الشغار) بكسر الشين وفتح الغين المعجمتين (وهو البضع بالبضع) بضم الموحدة، أي: الفرج بالفرج كأن يزوج الرجل ابنته أو أخته لرجل على شرط أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته، ويوقف إحداهما على الأخرى وليس بينهما صداق فيفسخ بطلاق قبل الدخول وبعده وإن طال. وللمدخل بها صداق المثل ولا شيء لغير المدخول بها، وهذا صريح الشغار. وأما وجهه وهو أن يسمى لكل منهما فإنه يفسخ قبل البناء لا بعده على المشهور ولكل منهما الأكثر من المسمى ومهر المثل. وأما المركب منهما وهو أن يسمى لواحدة دون الأخرى فحكمه الفسخ قبل البناء. ويثبت نكاح المسمى لها بعد البناء ولها الأكثر من المسمى وصداق المثل ويفسخ نكاح التي لم يسم لها ولها صداق المثل (بغير صداق) أي: إذا شرطاً إسقاطه، وفي معنى شرط إسقاطه إرسالها له مالاً على أن يدفعه لها صداقاً، فيفسخ قبل الدخول بطلاق ولا شيء عليه، ويثبت بعده بصداق المثل (إلى أجل) أي: قريب أو بعيد إن أعلمها بذلك فيفسخ أبداً بغير طلاق، لا إن قصد ذلك في نفسه ولم يعلمها فلا يضر (ولا النكاح) أي: العقد (في العدة) ويفسخ بغير طلاق إذا كانت العدة من غيره لأنه مجمع على فساده. ولها بالدخول المسمى ويتأبد تحريمها إن وطئت في العدة أو بعدها. وأما إن لم يحصل منه وطء مطلقاً ولا مقدماته في العدة فإنه يجوز له أن يتزوجها بعد العدة إن شاء وهذا في غير المعتدة من رجعي، وأما هي فلا يتأبد تحريمها لأنها ذات زوج ما دامت في العدة ولزوجها رجعتها قبل فسخ الثاني وبعده. وعلى الثاني الحد إن وطئها مع علمه بأنها رجعية. ومن أفسد امرأة على زوجها ليتزوجها فإنها تحرم عليه إذا طلقها زوجها بسببه (ولا ما جرَّ إلى غرر في عقد) كالنكاح على خيار أحد الزوجين أو غيرهما، أو على إن لم يأت بالصداق إلى أجل كذا فلا نكاح (أو صداق) أي: كالنكاح على عبد أبق أو بغير شارد. ومن ذلك أن يتزوج امرأتين ويجعل لهما صداقاً واحداً. فإنه لا بدري ما ينوب كل واحدة منهما (و) كذا (لا) يجوز (بما لا يجوز بيعه) كخمر وخنزير

وَمَا فَسَدَ مِنَ النِّكَاحِ لِصِدَاقِهِ فُيَسَّخَ قَبْلَ الْبِنَاءِ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا مَضَى وَكَانَ فِيهِ صَدَاقُ الْمِثْلِ، وَمَا فَسَدَ مِنَ النِّكَاحِ لِعَقْدِهِ وَفُيَسَّخَ بَعْدَ الْبِنَاءِ فَفِيهِ الْمُسَمَى وَتَقَعُ بِهِ الْحُرْمَةُ كَمَا تَقَعُ بِالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ، وَلَكِنْ لَا تَحِلُّ بِهِ الْمُطْلَقَةُ ثَلَاثًا، وَلَا يَحْصُنُ بِهِ الزَّوْجَانِ.

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعًا بِالْقَرَابَةِ وَسَبْعًا بِالرِّضَاعِ وَالصُّهْرِ، فَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ [النساء: ٢٣] فَهَؤُلَاءِ مِنَ الْقَرَابَةِ وَاللَّوَاتِي مِنَ الرِّضَاعِ وَالصُّهْرِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ، وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ وَقَالَ

(فسخ قبل البناء) أي: ولا شيء فيه (لعقده) كالنكاح بغير ولي، أو في العدة أو الإحرام أو لأجل فإنه يفسخ مطلقاً. وإن فسخ قبل البناء فلا شيء فيه. والفسخ بغير طلاق إن كان متفقاً عليه كنكاح المعتدة ولو تلفظ فيه بالطلاق وبطلاق إن كان مختلفاً فيه كنكاح المحرم والشغار (وتقع به الحرمة) أي: بالنكاح الفاسد الذي يفسخ بعد البناء إن كان متفقاً على فساده، بمعنى أن من بنى بها تحرم عليه أصولها وفروعها وتحرم هي على أصوله وفروعه، فإن لم يحصل بناء فلا حرمة وأما إذا كان مختلفاً فيه فإن عقده يحرم الأمهات ووطأه يحرم البنات.

(وسبعا بالرضاع والصهر) أي: بعضهن بالرضاع وهن الأمهات والأخوات، وبعضهن بالصهر وهن أم الزوجة وبناتها وحليلة الأب وحليلة الإبن، والجمع بين الأختين ملحق بذلك، (أمهاتكم) يشمل الجدات (وبناتكم) أي: وإن سفلن (وأخواتكم) جمع أخت، وهي من شاركتك في رحم أو صلب أو فيهما، والعمة من شاركت أباك كذلك، والخالة من شاركت أمك كذلك، وبنت الأخ من لأخيك عليها ولادة وإن سفلت، وبنت الأخت من لأختك عليها ولادة كذلك (وأخواتكم من الرضاعة) سواء رضعن معه أو قبله أو بعده (وأمهات نسائكم) أي: ولو من الرضاع وإن علون (وربائكم الخ) جمع ربيبة، وهي بنت الزوجة ولو من الرضاع. ولا مفهوم لقوله: في حجوركم، والمراد بالدخول في الآية التلذذ بعد العقد ولو بالقبلة والمباشرة. (وحلائل أبنائكم) جمع حليلة، والمراد من عقد عليهن الأبناء أي: الفروع وإن سفلت ولو في حال صغرهم ولو وقع فاسداً، حيث اختلف فيه. وأما إذا كان متفقاً على فساده فلا يحرم إلا إذا تلذذ بعد البلوغ لا قبله. وكذلك تحرم حلائل الأبناء من الرضاع وحلائل أبناء البنات. والمشهور أن أمة الإبن لا تحرم على الأب حتى يطأها الإبن أو يتلذذ بها بعد بلوغه. وكذلك أمة الأب لا تحرم على الإبن إلا بعد

تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢]. وَحَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِالرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ، وَنَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً حَرَّمَ بِالْعَقْدِ دُونَ أَنْ تُمَسَّ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا، وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَاتُهَا حَتَّى يَدْخُلَ بِالْأُمِّ أَوْ يَتَلَذَّذَ بِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ. وَلَا يَحْرُمُ بِالزَّنَا حَلَالٌ.

وَحَرَّمَ اللَّهُ شُبْحَانَهُ وَطَهُمَ الْكَوَافِرِ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ بِمِلْكٍ أَوْ نِكَاحٍ، وَيَحِلُّ وَطَهُمَ الْكِتَابِيَّاتِ بِالْمِلْكِ، وَيَحِلُّ وَطَهُمَ حَرَائِرِهِنَّ بِالنِّكَاحِ، وَلَا يَحِلُّ وَطَهُمَ إِمَائِهِنَّ بِالنِّكَاحِ لِحُرِّ وَلَا لِعَبْدٍ، وَلَا تَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةُ عَبْدَهَا وَلَا عَبْدَ وَلَدِهَا، وَلَا الرَّجُلُ أُمَّتَهُ وَلَا أُمَّةَ وَلَدِهِ،

تِلْذُذِ الْأَبِّ بِهَا بَعْدَ بُلُوغِهِ. (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ) أَي: وَلَوْ مِنَ الرِّضَاعِ بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ لِلوَطءِ، وَأَمَّا الْجَمْعُ لِلِاسْتِخْدَامِ أَوْ وَاحِدَةُ الْمَوْطِءِ وَوَاحِدَةُ لِلْخِدْمَةِ فَجَائِزٌ (إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعٌ، أَي: لَكِنْ مَا قَدْ سَلَفَ مِنْ ذَلِكَ وَأَزَالَهُ الْإِسْلَامُ فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُهُ (مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ) وَالْجَدُّ أَبٌ فَتَحْرُمُ زَوْجَتُهُ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ عَلَيْهَا (بِالرِّضَاعِ) أَي: بِسَبَبِهِ (مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) أَي: مِنْ أَجْلِهِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ الْأُمَهَاتُ وَالْأَخَوَاتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ فِي الْآيَةِ. وَأَمَّا الْبَنَاتُ فَكُلُّ مَنْ رَضِعَتْ عَلَى زَوْجَتِكَ بِلَبِّكَ أَرْضَعْتَهَا بِتَنَكُّ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ، وَالْمَرَادُ بِالْأَخَوَاتِ كُلِّ مَنْ وَلَدَتْهُ مِنْ أَرْضَعْتِكَ أَوْ وَلَدَ لَزَوْجَتِكَ. وَأَخَوَاتُ الزَّوْجِ عَمَاتُ الرِّضَاعِ، وَأَخَوَاتُ الْمَرْضُوعَةِ خَالَاتُ لَهَا، وَبَنَاتُ الْأَخِ مِنْ أَرْضَعْتَهُنَّ امْرَأَةٌ أَخِيكَ بِلَبِّنِهِ، وَبَنَاتُ الْأَخْتِ مَنْ أَرْضَعْتَهُنَّ الْأَخَوَاتُ (فَمَنْ نَكَحَ امْرَأَةً) أَي: عَقَدَ عَلَيْهَا (دُونَ أَنْ تُمَسَّ) أَي: تَوَطَّأَ أَوْ يَتَلَذَّذَ بِهَا (عَلَى آبَائِهِ) أَي: أَصُولِهِ (وَأَبْنَائِهِ) أَي: فُرُوعِهِ (بِنِكَاحٍ) يَشْمَلُ الْفَاسِدَ الْمَجْمُوعَ عَلَى فَسَادِهِ إِنْ دَرَأَ الْحَدَّ كَمَا إِذَا تَزَوَّجَ خَامِسَةً أَوْ مَعْتَدَةً أَوْ ذَاتَ مُحَرَّمٍ غَيْرِ عَالَمٍ وَتِلْذُذَ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ فِرْعُ كُلِّ وَأَصْلُهَا. وَمِثَالُ شُبْهَةِ النِّكَاحِ أَنْ يَطَأَ امْرَأَةً يَظُنُّهَا زَوْجَتَهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا. وَمِثَالُ شُبْهَةِ الْمِلْكِ أَنْ يَطَأَ امْرَأَةً يَظُنُّهَا أُمَّتَهُ أَوْ يَشْتَرِي أُمَّةً وَيَتَلَذَّذُ بِهَا ثُمَّ تَنْتَحِقُ مِنْهُ فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَصُولُهَا وَفُضُولُهَا.

(وَلَا يَحْرُمُ بِالزَّنَا حَلَالٌ) أَي: أَنْ مِنْ زَنَى بِامْرَأَةٍ وَلَوْ مَرَارًا لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَصُولُهَا وَلَا فُرُوعُهَا إِلَّا مَا تَخَلَّقَتْ مِنْ مَائِهِ. وَيَجُوزُ لِأَصْلِهِ وَفِرْعِهِ نِكَاحُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ.

(الْكَوَافِرُ) جَمْعُ كَافِرَةٍ (وَيَحِلُّ وَطَهُمَ حَرَائِرَهُنَّ) أَي: الْكِتَابِيَّاتُ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى مَعَ الْكِرَاهَةِ، لِأَنَّ الزَّوْجَ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ أَكْلِ الْخَنزِيرِ وَلَا مِنَ الذَّهَابِ إِلَى الْكَنِيسَةِ، فَرُبَّمَا رِبَتْ وَلَدَهَا عَلَى ذَلِكَ أَوْ مَاتَتْ وَهُوَ فِي بَطْنِهَا فَتُدْفَنُ بِهِ فِي مَقْبَرَتِهِمْ، مَعَ أَنَّهُ مُحْكُومٌ لَهُ بِالْإِسْلَامِ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أَبَاهُ فِي الدِّينِ وَالنَّسَبِ وَأُمَّهُ فِي الرِّقِّ وَالْحُرِّيَةِ (وَلَا يَحِلُّ الْغُ) وَيُفْسَخُ بِالنِّكَاحِ وَلَوْ وَلَدَتْ الْأَوْلَادُ وَكَذَلِكَ الْحُرَّةُ الْمَجُوسِيَّةُ (وَلَا عَبْدٌ وَلَدَهَا) أَي: لِأَنَّهُ كَعَبْدِهَا، إِذْ

وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً وَالِدِيهِ وَأُمَةً أُمِّهِ، وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ امْرَأَةٍ أَبِيهِ مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ، وَتَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ ابْنَ زَوْجَةِ أَبِيهَا مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ.

وَيَجُوزُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ حَرَائِرَ مُسْلِمَاتٍ أَوْ كِتَابِيَّاتٍ، وَلِلْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ إِمَاءٍ مُسْلِمَاتٍ، وَلِلْحُرِّ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ الْعَنَتَ وَلَمْ يَجِدْ لِلْحَرَائِرِ طَوْلًا.

وَلْيُعْدَلَ بَيْنَ نِسَائِهِ، وَعَلَيْهِ النِّفَقَةُ وَالسُّكْنَى بِقَدْرِ وَجْدِهِ، وَلَا قَسَمَ فِي الْمَبِيتِ لِأُمِّهِ وَلَا لِأُمِّ وَلَدِهِ وَلَا نَفَقَةً لِلزَّوْجَةِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يُدْعَى إِلَى الدُّخُولِ، وَهِيَ مِمَّنْ يَوْطَأُ مِثْلَهَا.

وَنِكَاحُ التَّفْوِيزِ جَائِزٌ وَهُوَ أَنْ يَغْفِدَاهُ وَلَا يَذْكُرَانِ صَدَاقًا، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ بِهَا حَتَّى يَفْرِضَ لَهَا فَإِنْ فَرَضَ لَهَا صَدَاقَ الْمِثْلِ لَرِمَها، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ فَهِيَ مُحْخِرَةٌ، فَإِنْ كَرِهَتْهُ

لو مات لورثته، وإذا وقع فسخ بغير طلاق (ولا الرجل أمته) أي: لأن النكاح ملك الانتفاع بالبضع وهو داخل في ملك الرقبة (ولا أمة ولده) للشبهة التي له في مال ولده. ولذا لا يقطع إذا سرق من ماله ولا يحد إذا وطئ أمته (وله أن يتزوج أمة والده) وإن علا إن لم يتلذذ بها (و) كذا يتزوج (أمة أمه) وإن علت لأنه لا شبهة له في مالهما، إذ لو سرق منهما قطع أو زنى بأمة أحدهما حد، فلو مات الوالد وترك أمة وورثها الابن فإن أخبره الأب قبل موته أنه قاربها فلا يطؤها، وإلا فله وطؤها إن كانت وخشاً لا تراد للفراش (وللعبد الخ) أي: من غير شرط، لأن الإماء من نسائه والولد لا يكون أشرف من أبيه (وللحر ذلك) أي: تزوج أربع إماء مسلمات مملوكات للغير بشرطين (إن خشي العنت) أي: الزنا (ولم يجد للحرائر طَوْلًا) أي: مهرأ حيث كان يولد له خوفاً من استرقاق ولده للغير، ما لم تكن الأمة لأحد والديه فإن ولده يعتق عليهما (وليعدل بين نسائه) أي: وجوباً في المبيت لا في الوطء. وفي الحديث: «إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما، جاء يوم القيامة وشقة ساقط». (وعليه) أي: الزوج حرأ كان أو عبداً (النفقة والسكنى) للزوجة حرة كانت أو أمة (بقدر وجده) بضم الواو وسكون الجيم، أي: وسعه. ويراعي حالها أيضاً فينفق نفقة مثله على مثلها في عسره ويسره، وكذلك الكسوة، ولا يلزمه الدواء لمرضها ولا أجره الطبيب ولا ثياب المخرج ولو كانت من نساء الأمصار. وإذا عجز عن النفقة طلقت عليه. (لأُمته ولا لأم ولده) أي: مع زوجة أو أمة أخرى، لأن القسم إنما يجب بين الزوجات سواء كن حرائر أو إماء (حتى يدخل بها) أي: الزوج البالغ الموسر، وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها. وأما قوله: (وهي ممن يوطأ مثلها) فشرط فيمن دعت إلى الدخول. وأما الصغير فلا نفقة عليه ولا على وليه ولو كانت بكرأ وافتضها، لأنها التي سلطته على نفسها إن كانت كبيرة، أو وليها إن كانت صغيرة (أن يعقدها) أي: الزوج والولي (ولا يذكران) بثبوت النون، على أن الواو للحال لا للعطف (فإن كرهته) أي: الأقل وكانت رشيدة، وإلا فالكلام لوليها

فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يُرْضِيَهَا أَوْ يَفْرِضَ لَهَا صَدَاقَ مِثْلِهَا فَيَلْزِمُهَا.

وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ بِطَلَاقٍ، وَقَدْ قِيلَ بِغَيْرِ طَلَاقٍ، وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرَانِ ثَبَتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا، وَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَذَلِكَ فُسْخُ بَغَيْرِ طَلَاقٍ فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ كَانَ أَحَقُّ بِهَا إِنْ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ، وَإِنْ أَسْلَمَ هُوَ وَكَانَتْ كِتَابِيَّةً ثَبَتَ عَلَيْهَا، فَإِنْ كَانَتْ مَجُوسِيَّةً فَأَسْلَمَتْ بَعْدَهُ مَكَانَهَا كَانَا زَوْجَيْنِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ بَانَثَ مِنْهُ، وَإِذَا أَسْلَمَ مُشْرِكٌ وَعِدَّتُهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ فَلْيُخْتَرْ أَرْبَعًا وَيُفَارَقَ بَاقِيَهُنَّ.

وَمَنْ لَاعَنَ زَوْجَتَهُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أَبَدًا، وَكَذَلِكَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فِي عِدَّتِهَا وَيَطْوُهَا فِي عِدَّتِهَا.

وَلَا يَكَاحُ لِعَبْدٍ وَلَا لِأَمَةٍ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ السَّيِّدُ.

وَلَا تَعْقِدُ امْرَأَةٌ وَلَا عَبْدٌ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ نِكَاحَ امْرَأَةٍ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً لِيُحِلَّهَا لِمَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَا يُحِلَّهَا ذَلِكَ.

(فَرَّقَ بَيْنَهُمَا) أي: بطلقة بائنة لأنها قبل الدخول (بطلاق) أي: بائن على المشهور وقيل: رجعي (وقد قيل بغير طلاق) وعليه، فلو عقد عليها بعد إسلامه تكون معه بثلاث طلاقات (ثبثا على نكاحهما) أي: لأن الإسلام يصحح أنكحتهم الفاسدة ما لم يكن هناك مانع من الاستدامة، مثل أن يكون بينهما نسب أو رضاع (فذلك) أي: الإسلام (فسخ بغير طلاق) وتصور هذه المسألة بما إذا أسلم الزوج وتحتة مجوسية أو نحوها ممن ليست من أهل الكتاب ولم تسلم بالقرب، وبما إذا أسلمت الزوجة بقي الزوج حتى انقضت عدتها (فإن أسلمت هي) أي: الزوجة كتابية أو غيرها (كان أحق بها إن أسلم في العدة) أي: مدة استبرائها بثلاث حيض (وإذا أسلم مشرك) أي: كافر (فليختر أربعاً) أي: ممن يجوز نكاحهن في الإسلام.

(ومن لاعن زوجته) أي: ولاعنته وأما إن لم تلاعنه فلا فسخ ولا تأييد تحريم. وقد قدم ما يترتب على اللعان استطراداً، وإلا فسيأتي الكلام عليه (ويطوؤها في عدتها) أي: أو بعدها وعقد فيها وكذلك تحرم بمقدمات الوطء فيها كما تقدم. (إلا أن يأذن السيد) فلو تزوج العبد بدون إذنه خيّر في إمضائه وفسخه بطلقة بائنة، وأما إن تزوجت الأمة بغير إذنه فيجب رده سواء عقد لها رجل بتوكيلها، أو باشرت العقد بنفسها (ولا تعقد امرأة النخ) أي: لأن من شرط الولي الذكورة والحرية والإسلام. ومفهوم قوله نكاح امرأة أن لهم قبول نكاح الرجل، وهو كذلك على المشهور (ولا يجوز النخ) أي: لما في الحديث: «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟» قالوا: بلى يا رسول الله قال: «هو المحلل» ثم قال: «لعن الله المحلل والمحلل له». (ولا يحلها ذلك) أي: التزوج بقصد التحليل. ويفسخ قبل الدخول وبعده.

وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمُحْرَمِ لِنَفْسِهِ وَلَا يَنْقَضُ نِكَاحُ لَعْنَتِهِ، وَلَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْمَرِيضِ وَيُفْسَخُ وَإِنْ بَنَى بِهَا فَلَهَا الصَّدَاقُ فِي الثَّلَاثِ مُبْدَأً وَلَا مِيرَاثَ لَهَا، وَلَوْ طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَكَانَ لَهَا الْمِيرَاثُ مِنْهُ إِنْ مَاتَ فِي مَرَضِهِ ذَلِكَ.

وَمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَمْ تَحِلْ لَهُ بِمِلْكٍ وَلَا نِكَاحٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

وَطَلَّاقُ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بِدَعَاةٍ وَيَلْزِمُهُ إِنْ وَقَعَ. وَطَلَّاقُ السَّنَةِ مَبَاحٌ وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَقْرَبَهَا فِيهِ طَلِّقَةً، ثُمَّ لَا يَنْبَغِيهَا طَلَّاقًا حَتَّى تَنْقَضِيَ الْعِدَّةُ وَلَهُ الرُّجْعَةُ فِي الَّتِي تَحِيضُ مَا لَمْ تَدْخُلْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ فِي الْحُرَّةِ أَوْ الثَّانِيَةِ فِي الْأَمَةِ. فَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ لَمْ تَحِضْ أَوْ مِثْلَ قَدْ يَبْسُتُ مِنَ الْمَحِيضِ طَلَّقَهَا مَتَى شَاءَ، وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ. وَتَرْتَجِعُ الْحَامِلُ مَا لَمْ تَضْعَ، وَالْمُعْتَدَةُ بِالشُّهُورِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ.

وَيُنْهَى أَنْ يُطَلَّقَ فِي الْحَيْضِ فَإِنْ طَلَّقَ لَزِمَهُ وَيُجْبَرُ عَلَى الرُّجْعَةِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ،

ويكون ذلك الفسخ طلاقاً ولها بالدخول المسمى، وقيل صدق المثل. وأما إذا كان الزوج لا بقصد التحليل من الثاني وإن قصده الأول والزوجة، فإنه يحلها. ومحل فساد نكاح المحلل ما لم يحكم بصحته من يراه كالشافعي وإلا جاز للمالكي وطه مبوته بعد ذلك (ولا يجوز نكاح المحرم) ويستمر النهي لتمام الحج أو العمرة. فإن وقع فسخ أبدأ قبل الدخول وبعده بطلاق لأنه مختلف فيه، ومثله المحرمة (ولا يجوز نكاح المريض) ومثله المريضة إذا كان مرضاً مخوفاً، لأن فيه إدخال وارث. فإن لم يعثر عليه إلا بعد الصحة مضى، وإلا فسخ قبل البناء وبعده بطلاق (في الثلث مبدأ) أي تأخذ منه مقدماً على الوصايا إن مات، وإن صح بعد الفسخ والبناء فإنها تأخذه من رأس المال. (ولا ميراث لها) أي فيعامل بنقيض مقصوده كما عومل بنقيض قصده في طلاق زوجته في حال مرضه حيث ورثته ولو طلقها ثلاثاً، لأن النبي ﷺ نهى عن إدخال وارث وإخراجه. (حتى تنكح زوجاً) أي يطأها البالغ في قبلها مع الانتشار ولو لم ينزل بعد عقد صحيح إذا علمت الخلوة بينهما ولو بامراتين ولم يحصل تناكر في الوطء من أحد الزوجين (بدعة) أي: أمر كرهه الشارع (وطلاق السنة) أي: الذي أذنت فيه السنة وأخذت قيوده منها (مباح) وأشار المصنف إلى أربعة قيود: أحدها قوله: (في طهر) وثانيهما قوله: (لم يقربها) أي: لم يجامعها (فيه) وثالثها: قوله: (طلقة) ورابعها، قوله: (ثم لا يتبعها طلاقاً) فإذا اختل قيد لم يكن سنياً بل بدعياً (وله الرجعة) وتكون بالقول الصريح كراجعتها أو بغيره مع النية كأمسكتها. ومثل ذلك الوطء ومقدماته مع النية (ممن لم تحض) أي: لصغر (أو ممن قد يثبت من المحيض) لكبر (والأقراء) أي: المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَيَتَرَبَّصْنَ بَأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] جمع قرء بفتح القاف أفصح من ضمها (وينهى) أي: ونهى نهي تحريم (ويجبر على الرجعة)

وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا يُطَلِّقُهَا مَتَى شَاءَ، وَالزَّاحِدَةُ تُبَيِّنُهَا، وَالثَّلَاثُ تُحَرِّمُهَا إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ، وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ أَنْتَ طَالِقٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ حَتَّى يَنْوِي أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَالْخُلْعُ طَلَقٌ لَا رَجْعَةَ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ طَلَاقًا إِذَا أُعْطَتْهُ شَيْئًا فَخَلَعَهَا بِهِ مِنْ نَفْسِهِ. وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ أَنْتَ طَالِقٌ أَلْبَنَتْ فَهِيَ ثَلَاثٌ دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، وَإِنْ قَالَ بَرِيَّةٌ أَوْ خَلِيفَةٌ أَوْ حَرَامٌ أَوْ حَبْلُكَ عَلَى غَارِيكِ فَهِيَ ثَلَاثٌ فِي الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَيَنْوِي فِي الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا.

وَالْمُطَلَّقةُ قَبْلَ الْبِنَاءِ لَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ إِلَّا أَنْ تَغْفُو عَنْهُ هِيَ إِنْ كَانَتْ ثِيْبًا، وَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا فَذَلِكَ إِلَى أَبِيهَا، وَكَذَلِكَ السَّيِّدُ فِي أَمَتِهِ.

وَمَنْ طَلَّقَ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَمْتَعَ وَلَا يُجْبَرُ وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَقَدْ قَرَضَ لَهَا فَلَا مُتْعَةَ لَهَا وَلَا لِلْمُخْتَلَعَةِ.

أي: وجوباً فيمسكها حتى تطهر ثم يطؤها ثم تحيض ثم تطهر، ثم إن شاء طلقها قبل أن يمسه. وإنما لم يطلقها في الطهر الذي عقب الحيض لأنه جعل للإصلاح. وهو لا يكون إلا بالوطء. وبالوطء يكره له الطلاق فيه ولكن لا يجبر على الرجعة ولو طلق فيه كالحيض (متى شاء) أي: لأنه لا عدة عليها (والخلع) قدمه استطراداً لمناسبة البيونة وإلا فمحلها ما سيأتي وهو إزالة العصمة بعوض من الزوجة أو غيرها كوكيلها أو أجنبي. وإذا كان الدافع غير رشيد سواء كان زوجة أو غيرها رد المال وبانت، وإذا أتى بلفظ الخلع وقع بائناً وإن لم يكن في مقابلة شيء (وإن لم يسم) أي: الزوج (طلاقاً) كما إذا أخذ منها شيئاً وقال: ذا بذلك (البتة) بوصل الهمزة وقطعها والنصب على المصدرية من البت وهو القطع. ولا يشترط لفظ الطلاق مع البتة بل يكفي أن يقول: أنت بته (برية) أي: أنت برية من الزوج (أو خلية) منه (أو حرام) عليه، (أو حبلك على غاريك) أي: ظهرك، كناية عن تخلية سبيلها. ومحل ذلك إذا كان العرف استعمالها في الطلاق، وإلا فلا حتى ينوي الطلاق (وينوي) أي: في عدد الطلاق، وكذلك ينوي في قوله: خلعت سبيلك، في المدخول بها وغيرها (قبل البناء) المراد به الوطء لا مجرد الاختلاء بها، فإن الصداق يتقرر جميعه بوطء الزوج البالغ للمطابقة لا الصبي. فإذا أزال بكارتها بأصبعه فلها مع نصف الصداق أرش الجناية، وإن وطئها لزمه الصداق جميعه فقط. ويتقرر أيضاً بالموت ولو كان صغيراً وهي غير مطابقة (لها نصف الصداق) أي: إذا كان النكاح صحيحاً وفرض له مهراً لقوله تعالى: ﴿وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي بالوطء، ﴿وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي الرشيدات، أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح وهو الأب أو السيد (ومن طلق) أي: طلاقاً بائناً أو رجعياً (فينبغي) أي: يستحب (له) أن يمتع أي: يعطي المطلقة شيئاً تطبيقاً لخاطرها. والمتعة في البائن بائنة وفي الرجعي بعد

وَأِنْ مَاتَ عَنِ الْتِي لَمْ يَفْرِضْ لَهَا وَلَمْ يَنْبِ بِهَا فَلَهَا الْمِيرَاثُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا، وَلَوْ دَخَلَ بِهَا كَانَ لَهَا صَدَاقُ الْمِثْلِ إِنْ لَمْ تَكُنْ رَضِيَتْ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ.

وَتَرَدُّ الْمَرْأَةُ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَدَاءِ الْفَرْجِ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَلَمْ يَعْلَمْ وَدَى صَدَاقَهَا وَرَجَعَ بِهِ عَلَى أَبِيهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ زَوَّجَهَا أَخُوَهَا، وَإِنْ زَوَّجَهَا وَلِيُّ لَيْسَ بِقَرِيبِ الْقَرَابَةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ لَهَا إِلَّا رُبْعُ دِينَارٍ.

وَيُؤَخَّرُ الْمُعْتَرِضُ سَنَةً فَإِنْ وَطِئَ وَإِلَّا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا إِنْ شَاءَتْ.

وَالْمَقْقُودُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ أَرْبَعُ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ تَرْفَعُ ذَلِكَ وَيَنْتَهِي الْكَشْفُ عَنْهُ، ثُمَّ

العدة لأنها فيها زوجة (فلا متعة لها) أي: لبقاء سلعتها مع أخذها نصف المهر. وأما التي لم يفرض لها فإنها تمتع لعدم أخذها شيئاً منه (ولا للمختلعة) أي: لأنها دفعت المال لأجل فراقها من زوجها كراهة فيه (فلها الميراث) أي لصحة التوارث بينهما بالعقد (ولا صداق لها) أي: على المشهور وقيل لها الصداق كما أن لها الصديق اتفاقاً إن فرض لها لتقرره بالموت (إن لم تكن رضية الخ) مراده إن لم ترض بدونه وكانت رشيدة، لأن الكلام في نكاح التفويض لا في نكاح التسمية فليس كلامه على ظاهره.

(من الجنون الخ) أي: من أجل ذلك إن كان سابقاً على العقد ما لم يتلذذ بها بعد العلم، وإلا سقط خياره ولو مع الجهل بأن له الخيار، أو بأن التلذذ يقطع الخيار. ويغرم نصف الصداق إن فارق قبل الدخول (وداء الفرج) وهو ما يمنع الوطء أو لذته، كالرثق، بفتح الراء والثاء الفوقية، وهو التحام الفرج بحيث لا يمكن سلوك الذكر فيه، وهذا لا يدرك إلا بالوطء فلا يدل على الرضا إلا الوطء الحاصل، بعد العلم. وأما الثبوة فلا توجب الرد ما لم يشترط الزوج البكارة (وأذى) أي: دفع (صداقها ورجع به على أبيها) أو أخيها ونحوه من كل قريب لا يخفى عليه حالها. وأما بعيد القرابة كابن العم الذي لا يعلم بالغيب (فلا شيء عليه) ويكون الرجوع على المرأة ويترك ربع دينار لثلاث يعرى البضع عن شيء (ويؤخر المعترض) أي: الذي لم ينتصب ما لم يسبق منه وطء لها، وإلا فهي مصيبة نزلت بها كما إذا حصل له بعد الوطء جب أو خصاء أو أدرة. ومحل ذلك ما لم تخش على نفسها الزنا، وإلا فلها التطلاق للضرر. وكذلك يؤجل المجنون والمجذوم والأبرص سنة، سواء كان ذلك قبل العقد أو بعده، ثم يفرق بينهما إن شاءت بطلقة بائنة؛ لأن كل طلاق من الحاكم بائن إلا طلاق المعسر بالنفقة والمولى (والمفقود) أي: في بلاد الإسلام، وأما في بلاد الشرك فلا نقضاء مدة التعمير لتعذر الكشف عنه (يضرب له أجل) أي: إن دامت نفقة زوجته بأن يكون له مال تنفق منه ولو غير مدخول بها وإلا طلق عليه وتحلف مع البينة الشاهدة بالإعسار أنها لم تقبض منه نفقة هذه المدة ولا أسقطتها عنه. وكذلك تطلق إن خافت على

تَعْتَدُ كَعِدَّةِ الْمَيْتِ ثُمَّ تَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَتْ وَلَا يُورَثُ مَالُهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ مَا لَا يَعِيشُ إِلَى مِثْلِهِ.

وَلَا تُخْطَبُ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا، وَلَا بَأْسٌ بِالْتَّعْرِضِ بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ.

وَمَنْ نَكَحَ بِكَرٍّ فَلَهُ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَهَا سَبْعًا دُونَ سَائِرِ نِسَائِهِ وَفِي الثَّيْبِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ فِي مِلْكِ الْيَمِينِ فِي الْوَطْءِ فَإِنْ شَاءَ وَطْءَ الْأُخْرَى فَلْيُحْرَمَ عَلَيْهِ فَرْجُ الْأُولَى بِبَيْعٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ عَتَقٍ وَشِبْهِهِ مِمَّا تَحْرُمُ بِهِ.

وَمَنْ وَطِئَ أُمَّةً بِمِلْكٍ لَمْ تَحِلَّ لَهُ أُمُّهَا وَلَا ابْنَتُهَا وَتَحْرُمُ عَلَى آبَائِهِ وَأَبْنَائِهِ كَتَحْرِيمِ النِّكَاحِ.

وَالطَّلَاقُ بَيِّنَةُ الْعَبْدِ دُونَ السَّيِّدِ.

وَلَا طَّلَاقٌ لِصَبِيٍّ.

وَالْمَمْلُوكَةُ وَالْمُخَيَّرَةُ لُهُمَا أَنْ يَقْضِيَا مَا دَامَتَا فِي الْمَجْلِسِ وَلَهُ أَنْ يُتَاكَرَ الْمَمْلُوكَةُ خَاصَّةً

نفسها الزنا ولو دامت النفقة ويكون الرفع للقاضي إن كان مالكيًا، وإلا فللحاكم أو جماعة المسلمين (ويستهي) أي: وحتى ينتهي فإن الراجع أن الأجل من بعد انتهاء (الكشف عنه) في الأماكن التي يظن وجوده بها. وأجرة الكشف عليها إن كان لها مال لأنها الطالبة، وإلا فمن بيت المال. ثم إن جاء المفقود أو تبين أنه حي بعد أن دخل بها الثاني غير عالم بذلك، فأتت على الأول وإلا فهي له (ما لا يعيش إلى مثله) وهو سبعون سنة على الراجع (ولا تخطب المرأة في عدتها) أي يحرم ذلك إلا لمن طلقها ما لم يكن ثلاثًا، (بالقول المعروف) أي: الحسن كأن يقول: إني فيك راغب ولك محب. وأما التعريض بالفعل كالإهداء فإنه حرام (فله) وفي أكثر النسخ فلها إذ هو حقها على المذهب (وفي الثيب) أي: والحكم في الثيب أن يقيم عندها (ثلاثة أيام) بلياليها ويخرج لمصالحه (مما تحرم به) أي: كالهبة وتزويجها من غيره (ومن وطئ أمة) أي: من البالغين أو التذ بها (ولا طلاق لصبي) أي: ولو مراهقاً وإنما يطلق عليه وليه لمصلحة. ويقع طلاق المكلف ولو سكر حراماً أو أكل حشيشة حتى صار لا يميز الأرض من السماء. وأما طلاق السكران بخلاف فلا يقع لأنه بعدم إدخاله على نفسه صار كالمجنون. ولا يقع طلاق المكره في غير حق آدمي.

(والمملكة) أي: التي قال لها زوجها: ملكتك طلاقك (والمخيرة) التي خيرها في ذلك (ما دامت في المجلس) فلو حصل تفرق بعد إمكان القضاء فلا شيء لهما. فإن قضت المملكة فيه بواحدة فلا كلام له، وإلا فله أن يناكرها في الزائد بأن يقول: إنما أردت بما

فِيمَا قَوْقَ الْوَاحِدَةِ، وَلَيْسَ لَهَا فِي التَّخْيِيرِ أَنْ تَقْضِيَ إِلَّا بِالثَّلَاثِ ثُمَّ لَا تُكْرَرُ لَهُ فِيهَا.

وَكُلُّ خَالِفٍ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ مُوَلٌّ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا بَعْدَ أَجَلِ الْإِيْلَاءِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ لِلْحَرِّ وَشَهْرَانِ لِلْعَبْدِ حَتَّى يُوقِفَهُ السُّلْطَانُ.

وَمَنْ تَظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ فَلَا يَطْوُهَا حَتَّى يُكْفَرَ بِعَتَقِ رَقَبَةٍ مُؤَمَّنَةٍ سَلِيمَةٍ مِنَ الْغُيُوبِ لَيْسَ فِيهَا شِرْكٌ وَلَا طَرَفٌ مِنْ حُرِّيَّةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ سِتِّينَ مِسْكِينًا مُدْنِينَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ، وَلَا يَطْوُهَا فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ حَتَّى تَقْضِيَ الْكَفَّارَةَ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَلْيُسَبِّحْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِنْ كَانَ وَطْؤُهُ بَعْدَ أَنْ فَعَلَ بَغْضَ الْكَفَّارَةِ بِإِطْعَامِ أَوْ صَوْمِ فَلْيَتَنَبَّذْهَا وَلَا بَأْسَ بِعَتَقِ الْأَعْوَرِ فِي الظَّهَارِ وَوَلَدِ الزَّوْنِ وَبُجْزِيءِ الصَّغِيرِ وَمَنْ صَلَّى وَصَامَ أَحَبَّ إِلَيْنَا.

وَاللَّعَانُ بَيْنَ كُلِّ زَوْجَيْنِ فِي نَفْيِ حَمْلٍ يُدْعَى قَبْلَهُ الْإِسْتِيزَاءُ أَوْ رُؤْيَةُ الزَّوْنِ كَالْمِرْوَدِ

جعلته لها طليقة واحدة (وليس لها في التخيير الخ) فإذا قالت: اخترت طليقة أو طليقتين، فليس لها ذلك وبطل التخيير من أصله، لأنه إنما خيرها في قطع العصمة وهي لا تقطع في المدخول بها إلا بالثلاث. وأما غير المدخول بها فلها أن تختار واحدة أو اثنتين وله أن يناكرها فيما زاد على الواحدة كالمملكة. وليس له عزل المملكة والمخيرة بخلاف الموكلة في طلاقها، فله عزلها قبل أن تطلق نفسها (وكل خالف) أي: من المكلفين (على ترك الوطء) لزوجته المطيقة الغير المرضع (أكثر من أربعة أشهر فهو مول) ويؤجل أربعة أشهر من يوم اليمن لقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُولُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ تَرْبِصَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا﴾ [البقرة: ٢٢٦]، أي: رجعوا إلى الوطء بعد امتناعهم منه ﴿فَإِنْ اللَّهُ غَفَرَ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦] لما سبق من إضرار المرأة بترك الوطء (حتى يوقفه السلطان) مراده أن الحاكم يخيره بعد مرور الأجل بين أن يرجع أو يطلق عليه. (ومن تظاهر الخ) وحكم الظهار الحرمة بل هو من الكبائر لأن الله تعالى سماه منكراً من القول وزوراً. ولا مفهوم لقوله من امرأته فإن مثلها الأمة، لأن المدار فيه على أن يشبه من يجوز له وطؤها بمن تحرم عليه تحريماً مؤبداً بنسب أو رضاع أو صهر، كأن يقول لها: أنت علي كظهر أمي (فلا يطؤها) أي: يحرم عليه التلذذ بها (حتى يكفر) لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نَسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ أي: بالعزم على الوطء ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ [المجادلة: ٣] (ليس فيها شرك) أي: اشتراك مع الغير (متتابعين) فإن انقطع التابع ولو في آخر يوم استأنف (فإن فعل ذلك) أي: التلذذ بها قبل الشروع في الكفارة (فليتب) وليس عليه كفارة أخرى (فإن كان وطؤها) أي: أو تلذذه (بعد أن فعل بعض الكفارة) أي: ولو كان الباقي يسيراً واقتصر على قوله: (بإطعام أو صوم) لأن العتق فيها لا يتبعض (بين كل زوجين) أي: وأما السيد مع أمتة فابتنها منه لاحق

فِي الْمُكْحَلَةِ، وَاخْتَلَفَ فِي اللَّعَانِ فِي الْقَذْفِ، وَإِذَا افْتَرَقَا بِاللَّعَانِ لَمْ يَتَنَكَحَا أَبَدًا.

وَيَبْدَأُ الزَّوْجُ فَيَلْتَمِصُ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ، ثُمَّ يُحْمَسُ بِاللُّغْنَةِ، ثُمَّ تَلْتَمِصُ هِيَ أَرْبَعًا أَيْضًا، وَتُحْمَسُ بِالْغَضَبِ كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَإِنْ نَكَلَتْ هِيَ رُجِمَتْ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً مُحْصَنَةً بِوَطءٍ تَقَدَّمَ مِنْ هَذَا الزَّوْجِ أَوْ زَوْجٍ غَيْرِهِ، وَإِلَّا جُلِدَتْ مِائَةً جَلْدَةً، وَإِنْ نَكَلَ الزَّوْجُ جُلِدَ حَدُّ الْقَذْفِ ثَمَانِينَ، وَلِحَقِّ بِهِ الْوَلَدُ.

وَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَفْتَدِيَ مِنْ زَوْجِهَا بِصَدَاقِهَا أَوْ أَقَلٍّ أَوْ أَكْثَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا، فَإِنْ كَانَ عَنْ ضَرَرٍ بِهَا رَجَعَتْ بِمَا أُعْطِنَتْ وَلَزِمَهُ الْخُلْعُ، وَالْخُلْعُ طَلْقٌ لَا رَجْعَةَ فِيهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا.

به حيث اعترف بوطنها من غير دعوى استبراء. ولا يصح نفيه فلو لم يعترف بالوطء أو استبرأها بحیضة وأتت بولد بعد ذلك فله نفيه من غير يمين (يدعي قبله الاستبراء) أي: ولو بحیضة، ومثل الاستبراء دعواه عدم وطئها بعد وضعها لحمل الأول. وبين الاثنين ما يقطع الثاني عن الأول وهو ستة أشهر فأكثر (أو رؤية) أي: أو في رؤية (الزنا) أي: علمه، فإنه لا يشترط الرؤية بالبصر. فلا أعمى أن يلاعن إن تيقن ذلك. وقوله: (كالمروء) بكسر الميم (في المكحلة) بضمها وبضم الحاء المهملة، ليس بشرط لما علمت من أن المدان على التيقن بالعلم. وإنما ذلك شرط في الشهادة بالزنا. ويشترط في اللعان لنفي الحمل أن يقرم بفوره. وأما إذا علم به سكت فلا لعان، كما أنه يشترط أن لا تأتي به لأقل من من ستة أشهر إلا خمسة أيام من يوم العقد وإلا انتفى عنه بلا لعان. ومثل ذلك ما إذا كان الزوج خصياً. ويشترط في اللعان بالرؤية أن يطأها بعدها (واختلف في اللعان في القذف) بأن رماها بالزنا ولم يقيد برؤية ولا نفي حمل، والأكثر على أنه لا يحد ولا لعان (فيلتمص أربع شهادات) بأن يقول في نفي الحمل: أشهد بالله ما هذا الحمل مني أربع مرات. وفي رؤية الزنا: أشهد بالله لرأيته تزني، ويدراً أي: يدفع عنها العذاب أي: الحد أن تقول: أشهد بالله إن هذا الحمل منه أربع مرات، أو ما رأيته تزني. ولا بد من الإتيان بأشهاد بالله فيهما، كما يجب الإتيان بلفظ اللعان في خامسة الرجل، والغضب في خامسة المرأة كما ذكر الله ذلك في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الآيات ويجب أن يكون اللعان بحضور جماعة من الناس وفي أشرف أمكنة البلد وهو المسجد (محضنة) يتضمن كونها حرة مسلمة بالغة عاقلة وطئت وطأً مباحاً بنكاح صحيح، فهو يغني عما قبله وما بعده، وأما الأمة فتحد خمسين جلدة من غير رجم، وغير البالغة لا حد عليها ولو أقرت بالزنا (بصداقها) أي: ولو بالبراءة مع جهلها القدر المبرأ منه (رجعت بما أعطته) أي: لأنه غير مستحق له حيث أقامت بينة على الضرر ولو بينة سماع (إلا بنكاح جديد) أي: ولو في العدة حيث إنها منه

وَالْمُعْتَقَةُ تَحْتَ الْعَبْدِ لَهَا الْخِيَارُ أَنْ تُقِيمَ مَعَهُ أَوْ تُفَارِقَهُ .

وَمِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهُ .

وَطَّلَاقُ الْعَبْدِ طَلَقَتَانِ وَعِدَّةُ الْأَمَةِ حَيْضَتَانِ .

وَكَفَّارَاتُ الْعَبْدِ كَالْحُرِّ بِخِلَافِ مَعَانِي الْحُدُودِ وَالطَّلَاقِ .

وَكُلُّ مَا وَصَلَ إِلَى جَوْفِ الرِّضِيعِ فِي الْحَوْلَيْنِ مِنَ اللَّبَنِ، فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ وَإِنْ مَصَّةً وَاجِدَةً، وَلَا يُحَرِّمُ مَا أَرْضِعَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ إِلَّا مَا قَرُبَ مِنْهُمَا كَالشَّهْرِ وَنَحْوِهِ، وَقِيلَ: وَالشَّهْرَيْنِ، وَلَوْ فَصَلَ قَبْلَ الْحَوْلَيْنِ فَصَالًا اسْتَعْنَى فِيهِ بِالطَّعَامِ لَمْ يُحَرِّمَ مَا أَرْضِعَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيُحَرِّمُ بِالْوُجُورِ وَالسَّعُوطِ، وَمَنْ أَرْضَعَتْ صَبِيًّا فَبَنَاتُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ وَبَنَاتُ فَحْلِهَا مَا تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ إِخْوَةٌ لَهُ وَلَاخِيهِ نِكَاحُ بَنَاتِهَا .

(والمعتقة) أي: الأمة التي عتقت وهي تحت العبد (لها الخيار) إن لم تمكنه من نفسها بعد العلم بالعتق. فإن اختارت فراقه كان ذلك طلاقاً بائناً (ومن اشترى زوجته) أي: التي هي أمة لغيره أو ورثها أو وهبت له (انفسخ نكاحه) ويطؤها بالملك بدون استبراء، لأنها تصير بالحمل الذي اشتراها به أم ولد (وطلاق العبد) أي: ولو كانت زوجته حرة (وعدة الأمة) أي: ولو كان زوجها حراً، لأن الطلاق معتبر بالرجال والعدة بالنساء (حيضتان) صوابه طهران، لأن الإقراء عندنا هي الاطهار، وأما إذا كانت عدة الأمة بالأشهر فإنها كالحرّة كما يأتي. (كالحر) أي: لا تتنصف. فلا ينافي أنه لا يكفر بالعتق ولو أذن له السيد (معاني الحدود) إضافته للبيان أي معاني هي الحدود، فإنها تشطر عليه. فعليه في حد الزنا والقذف والشرب نصف الحر.

(من اللبن) أي: ولو خلط بغير غالب عليه (والشهرين) أي: بدل قوله: ونحوه، فتكون الزيادة ثلاثة أشهر وهو ضعيف. والمعتمد أن الزيادة شهران فقط (استعنى فيه الخ) المراد أنه صار لا يغنيه اللبن لو عاد إليه عن الطعام والشراب، لا أنه إذا عاد إلى اللبن يأباه. فإن ذلك لا يشترط (ويحرم) أي: اللبن إذا وصل إلى الجوف (بالوجور) بفتح الواو، أي: الصب في وسط القم (والسعوط) بفتح السين، أي: الصب من المنخر. (ومن أرضعت) وفي نسخ ومن أرضع بتذكير الفعل مراعاة للفظ من (فبنات تلك المرأة) أي: ولو من زوج غير زوجها اليوم (وبنات فعلها) أي: زوجها اليوم الذي وطئها وأنزل قبل الإرضاع بلبنه ولو كُنَّ من غير تلك المرأة المرضعة. والأولى أن يقول فأولاد بدل قوله فبنات ليشمل الذكور أيضاً. وعبر بلفظ أخوة مراعاة للفظ ما وإلا لقال أخوات (ولأخيه) أي: أخ الصبي (نكاح بناتها) وكذا نكاحها لأن الذي يقدر ولداً للمرضعة خصوص الرضيع وفروعه مثله، فتحرم عليه المرضعة وأمها وبناها وعماتها وخالاتها، كما تحرم على فصوله ولا تحرم على أصوله ولا على إخوته. ويستمر كل من رضع ولداً لصاحب اللبن لانقطاعه ولو بعد سنين.

(بَابُ فِي الْعِدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ)

وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُطَلَّغَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ كَانَتْ مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً، وَالْأَمَةُ وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةُ رِقٍّ قَرَأَنِ كَانَ الزَّوْجُ فِي جَمِيعِهِمْ حُرًّا أَوْ عَبْدًا، وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ الَّتِي بَيْنَ الدَّمِينِ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ لَمْ تَحِضْ أَوْ مِنْ قَدْ يَبْسُت مِنَ الْمَحِيضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فِي الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ، وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ الْمُسْتَحَاضَةِ أَوْ الْأَمَةِ فِي الطَّلَاقِ سَنَةً، وَعِدَّةُ الْحَامِلِ فِي وَفَاةٍ أَوْ طَّلَاقٍ وَضَعُ حَمْلُهَا كَانَتْ حُرَّةً أَوْ أَمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً، وَالْمُطَلَّغَةُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَعِدَّةُ الْحُرَّةِ مِنَ الْوَفَاةِ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ كَانَتْ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً، وَفِي الْأَمَةِ وَمَنْ فِيهَا بَقِيَّةُ رِقٍّ شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ مَا لَمْ تَرْتَبِ الْكَبِيرَةُ ذَاتَ الْحَيْضِ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَفَاتِهِ فَتَقَعُدُ حَتَّى تَذْهَبَ الرِّبَّةُ، وَأَمَّا الَّتِي لَا تَحِضُ لِصَغَرٍ أَوْ كِبَرٍ وَقَدْ بَنَى بِهَا فَلَا تَنْكُحُ فِي الْوَفَاةِ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ.

بَاب فِي الْعِدَّةِ وَالنَّفَقَةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ

(بَابُ فِي الْعِدَّةِ الْخ) وقد تبرع في هذا الباب بذكر الإحداد والسكنى والحضانة. (المطلقة) أي بعد خلوة زوجها البالغ بها خلوة اعتداء وإن تصادقا على نفي الوطء ودخول الصبي كالعدم فلا عدة عليها إذا طلق عليه بعد الدخول. وكذلك زوجة المحبوب، وعليها العدة في موتهاما للتعبيد (والأمة) أي: وعدة الأمة (قَرَّان) والعدة بالأقراء لذات الحيض ولو كان يأتيها كل عشر سنين مرة (هي الأطهار) وتحسب الطهر الذي طلقها فيه فتحل بمجرد رؤية الدم في الحيضة الثالثة. وإن ارتكب الإثم وطلقها في الحيض فتحل برويته في الرابعة (بين الدمين) المناسب بين الدماء (ممن لم تحض) أي: لصغر مع كونها ممن يوطأ مثلها. وإلا فلا عدة طلاق عليها (ثلاثة أشهر) أي: ما لم تر الحيض في آخرها وكانت دون بنت سبعين، وإلا انتقلت للأقراء. وأما بنت السبعين فإن دمها غير حيض قطعاً ولا يستل فيه النساء، وتعتبر الأشهر بالأهله لا بالعدد إلا أن طلقت في أثناء شهر فتكملة من الرابع بالعدد. ولا تحسب يوم الطلاق في العدد إن طلقت بعد فجره (المستحاضة) أي: التي لم تميز الدم. ومثلها من تأخر حيضها لمرض أو طرية أو بلا سبب لا لرضاع فإنها تعتد بالأقراء (سنة) أي: تسعة أشهر استبراء وثلاثة عدة، فإن أتمتها الحيضة في السنة انتظرت الثانية، أو سنة كاملة من يوم الطهر. فإن أتت الثالثة أو سنة من يوم الطهر من الثانية (وضع حملها) أي: ولو تسببت في نزوله ولو علقه بعد موت الرجل أو طلاقه بلحظة لآية «وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن» [الطلاق: ٤] فهي مخصصة لقوله تعالى: «والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً» [البقرة: ٢٣٤] (ما لم ترتب الخ) أي: سواء كانت حرة أو أمة. وذهاب الريبة يكون بحيضة أو تمام تسعة أشهر، فإن أحست بشيء في بطنها فإنها تبقى أقصى أمد الحمل وهو أربع سنين أو خمس (وأما التي) أي: الأمة التي الخ. وهذا قول أشهب مخالف لقول ابن القاسم المتقدم الذي هو شهران وخمس ليال.

وَالْإِحْدَادُ أَنْ لَا تَقْرُبَ الْمُعْتَدَّةُ مِنَ الْوَفَاةِ شَيْئاً مِنَ الزَّيْنَةِ بِحُلِيِّ أَوْ كُحْلِ أَوْ غَيْرِهِ، وَتَجْتَنِبَ الصَّبَاغَ كُلَّهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ، وَتَجْتَنِبَ الطَّيِّبَ كُلَّهُ وَلَا تَخْتَضِبَ بِحَنَاءٍ وَلَا تَقْرُبَ ذَهْناً مُطَيَّباً وَلَا تَمْتَشِطَ بِمَا يَخْتَمِرُ فِي رَأْسِهَا، وَعَلَى الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ الْإِحْدَادُ، وَاخْتَلَفَ فِي الْكِتَابِيَّةِ. وَلَيْسَ عَلَى الْمُطَلَّقةِ إِحْدَادٌ وَتُجَبِّرُ الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةَ عَلَى الْعِدَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ، وَعِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ وَفَاةِ سَيِّدِهَا خِيضَةٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهَا فَإِنْ قَعَدَتْ عَنِ الْحَيْضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ.

وَاسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ فِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ خِيضَةٌ انْتَقَلَ الْمَلِكُ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ سَبْيٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. وَمَنْ هِيَ فِي حَيَازَتِهِ قَدْ حَاضَتْ عِنْدَهُ ثُمَّ إِنَّهُ اشْتَرَاهَا فَلَا اسْتِبْرَاءَ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ تَخْرُجُ، وَاسْتِبْرَاءُ الصَّغِيرَةِ فِي النَّبِيِّ إِنْ كَانَتْ تَوَطَّأَ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ، وَالْيَائِسَةُ مِنَ الْمَحِيضِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَا تَوَطَّأُ فَلَا اسْتِبْرَاءَ فِيهَا.

(والإحداد) هو لغة الامتناع وشرعاً ما أشار له بقوله: (أن لا تقرب الخ) أي: على جهة الوجوب. ويتعلق الوجوب بوليها إن كانت صغيرة (بحلي) بضم الحاء وكسر اللام وشد الياء، جمع «حلي» بفتح فسكون كالسوار والقرط والخاتم من كل ما يترزين به ولو نحاساً. وليس الجمع مراداً فالمراد الجنس (أو كحل) أي: إلا من ضرورة فلا بأس به (أو غيره) أي: غير ما ذكر كإزالة وسخ، فلا تدخل الحمام إلا من ضرورة ولا تطلي جسدها بالنورة، ولا بأس أن تزيل عانتها وتنتف يبطها وتقليم أظفارها. (الصباغ) أي: المصبوغ (كله إلا الأسود) فإنه لباس الحزن ما لم يكن زينة قوم، أو تكون ناصعة البياض وإلا اجتنبته (بما يختمر في رأسها) أي بما تشم رائحته، فإن الخمير معناه الطيب كما في المحشي (واختلف في الكتابية) والمشهور وجوب الإحداد عليها (وعدة أم الولد الخ) هذا شروع في الكلام على الاستبراء، وسماء عدة تسمحاً لأن الاستبراء واجب كالعدة ويجب عليها، ولو كان استبرأها قبل الوفاة أو العتق. وأما غير أم الولد فلا يجب عليها أن استبرأها قبل ذلك بحیضة. والفرق شبه أم الولد بالحرّة (فإن قعدت) أي: أم الولد وكذا غيرها (عن الحيض) بأن ينست منه (ف) استبراؤها (ثلاثة أشهر). وأما الحامل فيوضع حملها (في انتقال الملك) أي: ولو كانت لصبي أو امرأة أو محبوب أو غائب لا يمكنه الوصول إليها (أو غير ذلك) أي: كالإرث والصدقة (ومن هي في حيازته) أي: برهن أو وديعة مثلاً حال كونها (قد حاضت عنده) بأن علم ذلك بنفسه أو بإخبار امرأتين ولا يعتمد على إخبارها (ثم إنه اشتراها) الأولى ثم إنه ملكها ليشمل غير الشراء (فلا استبراء عليها) لتحقق براءة رحمها (إن لم تكن تخرج) بحيث يغاب عليها (في البيع) أراد به الشراء، ولو قال في انتقال الملك لكان أشمل (والْيَائِسَةُ الخ) وكذا من تأخر حيضها بلا سبب أو لرضاع أو مرض أو استحیضت ولم تميز (والتي لا توطأ) أي: لا يوطأ مثلها ولو وطئت بالفعل وهي بنت ست سنين أو سبع.

وَمِنْ ابْتِاعَ حَامِلًا مِنْ غَيْرِهِ أَوْ مَلَكَهَا بِغَيْرِ الْبَيْعِ فَلَا يَقْرُبُهَا وَلَا يَتَلَدَّدُ مِنْهَا بِشَيْءٍ حَتَّى تَضَعُ.

وَالسُّكْنَى لِكُلِّ مُطَلَّقةٍ مَدْخُولٍ بِهَا، وَلَا نَفَقَةٌ إِلَّا لِتِلْكَ طُلُقَتْ دُونَ الثَّلَاثِ، وَلِلْحَامِلِ كَانَتْ مُطَلَّقةً وَاحِدَةً أَوْ ثَلَاثًا، وَلَا نَفَقَةٌ لِلْمُخْتَلِعةِ إِلَّا فِي الْحَمْلِ، وَلَا نَفَقَةٌ لِلْمَلَاعِنَةِ وَإِنْ كَانَتْ حَامِلًا، وَلَا نَفَقَةٌ لِكُلِّ مُعْتَدَةٍ مِنْ وَفَاءٍ، وَلَهَا السُّكْنَى إِنْ كَانَتْ الدَّارُ لِلْمَيْتِ أَوْ قَدْ نَفَذَ كِرَاءَهَا، وَلَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا فِي طَلَاقٍ أَوْ وَفَاءٍ حَتَّى تُتِمَّ الْعِدَّةُ إِلَّا أَنْ يُخْرِجَهَا رَبُّ الدَّارِ وَلَمْ يَقْبَلْ مِنَ الْكِرَاءِ مَا يُشَبِّهُ كِرَاءَ الْمِثْلِ فَلْتُخْرَجَ وَتُقِيمَ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ.

وَالْمَرْأَةُ تُرَضَّعُ وَلَدُهَا فِي الْعِصْمَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلُهَا لَا يُرَضَّعُ، وَلِلْمُطَلَّقةِ رَضَاعٌ وَلَدُهَا عَلَى أَبِيهِ وَلَهَا أَنْ تَأْخُذَ أَجْرَةَ رَضَاعِهَا إِنْ شَاءَتْ.

(ومن ابتاع) أي: اشترى أمة (حاملًا من غيره) ولو من زنا على المعروف من المذهب. وأما الحامل منه فلا يحرم عليه الاستمتاع بها ولو زنى بها أو اغتصبت منه سواء كان زوجاً لها أو سيّداً.

(والسكنى لكل) أي: واجبة لكل (مطلقة مدخول بها) ولو أمة ولو كان الطلاق ثلاثاً أو خلعاً. وأما غير المدخول بها فلا عدة طلاق عليها ولا سكنى لها في عدة الوفاة إلا إذا كان أسكنها معه في حياته (دون الثلاث) أي: واحدة أو اثنتين إن كان الطلاق رجعيًا. لأن الرجعية كالزوجة إلا في تحريم الاستمتاع والدخول عليها (إلا في الحمل) أي: لقوله تعالى: ﴿وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن﴾ [الطلاق: ٦] وإن استلحق حمل الملاعنة وجبت نفقتها (ولا نفقة) أي: ولا كسوة (لكل معتدة من وفاة) لدخول الكسوة في مفهوم النفقة وجوداً وعدماً، وذلك لأن المال صار للورثة بمجرد الموت، وأما الدار فهي أحق بها من الورثة والغرماء ما دامت في العدة (ولا تخرج) أي: يحرم على المعتدة أن تخرج (من بيتها) خروج نقلة إلا لضرورة كخوف اللصوص أو سقوط الدار. وأما خروجها في الأوقات المأمونة للتصرف في حوائجها فجائز، لكن لا تبين إلا في بيتها (إلا أن يخرجها رب) أي: صاحب (الدار) التي انقضت مدة اكرائها (ولم يقبل من الكراء ما يشبه) أن يكون كراء المثل (في العصمة) فالرجعية يجب عليها إرضاع ولدها لأنها زوجة ما دامت في العدة (إلا أن يكون مثلها لا يرضع) أي: لعلو قدرها ما لم يمتنع الولد من غيرها أو كان الأب فقيراً وإلا لزمها الإرضاع (وللمطلقة) أي: بائناً أو رجعيًا وخرجت من العدة ويقضي لها بأجرة المثل، ولو قال: عندي من ترضع مجاناً (ولها) أي: لمن لا يلزمها الإرضاع لعلو قدرها (أن تأخذ أجرة رضاها) ولو كانت في العصمة ولو لم يقبل

وَالْحَضَانَةُ لِلْأُمِّ بَعْدَ الطَّلَاقِ إِلَى اخْتِلَامِ الذَّكَرِ وَنِكَاحِ الْأُنْثَى وَدُخُولِ بِهَا، وَذَلِكَ بَعْدَ الْأُمِّ إِنْ مَاتَتْ أَوْ نِكَحَتْ لِلْجَدَّةِ ثُمَّ لِلْخَالَةِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ ذَوِي رَحِمِ الْأُمِّ أَحَدٌ فَلِأَخَوَاتِ وَالْعَمَّاتِ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فَالْعَصْبَةُ.

وَلَا يَلْزَمُ الرَّجُلُ النِّفْقَةَ إِلَّا عَلَى زَوْجَتِهِ كَانَتْ غَنِيَّةً أَوْ فَقِيرَةً، وَعَلَى أَبَوَيْهِ الْفُقِيرَيْنِ، وَعَلَى صِغَارِ وَلَدِهِ الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ عَلَى الذُّكُورِ حَتَّى يَخْتَلِمُوا، وَلَا زِمَانَةٌ بِهِمْ، وَعَلَى الْإِنَاثِ حَتَّى يَنْكَحْنَ وَيَدْخُلَ بِهِنَّ أَرْوَاجُهُنَّ، وَلَا نَفَقَةٌ لِمَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَقَارِبِ. وَإِنْ

الولد غيرها على المذهب، وبهذا الحمل لا تكرار (والحضانة) بفتح الحاء أشهر من كسرها، مأخوذة من الحضن بالكسر، أي: الجنب. والمراد أن القيام بمصالح المحضون حق (للأم) حرة كانت أو أمة ولو سفيهة ما دامت قادرة على القيام ولم تدخل بزواج (إلى احتلام الذكر) أي: بلوغه (ونكاح الأنثى) أي: العقد عليها (ودخولها) على الزوج (وذلك) أي: المذكور وهو الحضانة بعد الأم (للجدّة) من جهتها وإن بعد. ويشترط فيمن استحق الحضانة أن ينفرد بمسكن عمن سقطت حضانتها. ويشترط في المكان أن يكون حرّاً لا يخشى فيه على البنت الفساد (ثم للخالة) أي: خالة الطفل أخت أمه الشقيقة، ثم التي للأم، ثم التي للأب، ثم لخالة الطفل وهي أخت جدة الطفل لأمه، ثم لعمة الأم، ثم لجدته من جهة الأب، ثم الأب يقدم على الأخوات والشقيقة تقدم على التي للأم وهي على التي للأب. وبعد الأخوات العمات على هذا الترتيب. وسواء كانت العمة أخت الأب أو أخت أبي الأب، ثم الخالة من جهة الأب أي أخت أم الأب أو أخت أم أبيه، ثم بنت الأخ شقيقاً أو لأم أو لأب، ثم بنت الأخت كذلك (فإن لم يكونوا) الأولى يكن، والمعتمد أن الوصي مقدم على سائر العصبة إن كان محرماً للمحضونة، ويليهِ الأخ ثم الجد من جهة الأب لا من جهة الأم فإنه لا يستحق، ثم ابن الأخ ثم العم ثم ابنه، ويقدم الشقيق في الجميع ثم الذي للأم ثم الذي للأب، فإذا حصل اتحاد كعمين مثلاً قدم الأكثر شفقة، وشرط حضانة العاصب أن يكون عنده من يقوم بالمحضون من زوجة أو سريّة، ويقبض الحاضن نفقة المحضون من الأب. والسكنى تابعة للنفقة ولا يستحق هو شيئاً لأجل حضانتها لا نفقة ولا أجره (وعلى أبويه) أي: يجب على الشخص أن ينفق على أبويه ذكراً كان أو أنثى، صغيراً أو كبيراً. لأن النفقة من باب خطاب الوضع إذا كانا غير قادرين على الكسب ولو من صنعة تزري. فلو تزوجت الأم أو البنت رجلاً فقيراً فلا يسقط الإنفاق عليهما، فإن قدر الزوج على البعض وجب التكميل. وعلى الأبوين إثبات فقرهما، ولا يحلفان مع ذلك لأنه عقوق لهما. وتوزع النفقة على الأولاد إن تعددوا على قدر يسارهم (ولا زمانة) بفتح الزاي أي: والحال أنه لا عجز بهم يمنهم عن الكسب من صنعة لا تزري بهم بعد البلوغ (لمن سوى هؤلاء) أي: كالأخوات وأولاد الأولاد. ولا نفقة على الأم لولدها الصغير اليتيم إلا

باب في البيوع وما شاكل البيوع

اتَّسَعَ قَعْلِيَّهِ إِخْدَامَ رَوْجَتِهِ، وَعَلَيْهِ أَنْ يُتَّفَقَ عَلَى عَيْدِهِ وَيَكْفُتَهُمْ إِذَا مَاتُوا، وَاخْتَلَفَ فِي كَفْنِ الرُّوْجَةِ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: فِي مَالِهَا، وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فِي مَالِ الرُّوْجِ، وَقَالَ سَخْنُونُ: إِنْ كَانَتْ مِلَّةٌ فِي مَالِهَا وَإِنْ كَانَتْ فَقِيرَةٌ فِي مَالِ الرُّوْجِ.

(بَابُ) فِي الْبُيُوعِ وَمَا شَاكَلَ الْبُيُوعَ

وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا، وَكَانَ رَبًّا الْجَاهِلِيَّةِ فِي الدُّبُونِ إِمَّا أَنْ يَقْضِيَهُ وَإِمَّا أَنْ يُرَبِّيَ لَهُ فِيهِ، وَمِنْ الرِّبَا فِي غَيْرِ النِّسِيئَةِ بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ يَدًا بِيدٍ مُتَفَاضِلًا، وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَلَا يَجُوزُ فَضَّةٌ بِفِضَّةٍ، وَلَا ذَهَبٌ بِذَهَبٍ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيدٍ، وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا يَدًا بِيدٍ، وَالطَّعَامُ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْقُطْنِيَّةِ وَشَبِهَا مِمَّا يُدْخَرُ مِنْ قُوْتٍ أَوْ إِذَا مَ لَا يَجُوزُ الْجَنْسُ مِنْهُ بِجَنْسِهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيدٍ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ تَأْخِيرٌ، وَلَا يَجُوزُ طَعَامٌ بِطَعَامٍ إِلَى أَجَلٍ كَانَ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ مِنْ خِلَافِهِ كَانَ مِمَّا يُدْخَرُ أَوْ لَا يُدْخَرُ، وَلَا بَأْسَ

أجرة الرضاع إذا كان لا لبن لها (وعليه) أي: المالك المفهوم من السياق (أن يتفق على عبيده) فإن عجز بيع القن وأعتقت أم الولد (واختلف الخ) والمشهور قول ابن القاسم؛ وعليه فللزواج أن يرجع مالها إذا جهزها غير متبرع.

باب في البيوع وما شاكل البيوع

(باب في البيوع) جمع البيع باعتبار أنواعه. ولا يتعقد بيع غير المميز لصبي أو جنون ولا شراؤه وكذلك سائر عقود السكران بخلاف جنياته وعتقه وطلاقه سدا للذريعة. والتكليف شرط في لزومه، ويتعقد بما يدل على الرضا ولو بإشارة من الجانبين (وما شاكل البيوع) أي: شابهها كالإجازة والشركة والقراض والمساواة.

(إما أن يقضيه) أي: دينه (ولما أن يربي) أي: يزيد (له فيه) ويؤخره فإن وقع ذلك لم يستحق رب الدين إلا رأس ماله، فإن قبض الزيادة ردها لربها إن علم، وإلا تصدق بها. (ومن الربا في غير النسيئة) أي: التأخير فهو ربا فضل أي زيادة فقط. وأما ما قبله فربا فضل ونسيئة معاً. (وكذلك الذهب بالذهب) أي: متفاضلاً فيحرم وإن كان يداً بيد (إلا يداً بيد) أي: فيجوز ولو اختلفا في الوزن والعدد لاختلاف الجنسين. وفي الحديث: «فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» (من الحبوب) أي: القمح والشعير والسلت (والقطنية) بتثليث القاف، أي: العدس والفل والحمص والثرمس والجلبان والنسيطة واللوبياء. وبين شبهها بقوله: (مما يدخر من قوت) كتمر (أو إدام) وهو ما يتبع القوت كالسمن والملح والبصل (ولا يجوز طعام) أي: بيعه (بطعام إلى أجل) ولو كان مما لا

بِالْفَوَاكِهِ وَالْبُقُولِ وَمَا لَا يَدْخُرُ مُتَقَاضِلًا وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ يَدَا بَيْدٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ فِيمَا يَدْخُرُ مِنَ الْفَوَاكِهِ الْيَابِسَةِ وَسَائِرِ الْإِذَاامِ وَالطَّعَامِ وَالشَّرَابِ إِلَّا الْمَاءَ وَحْدَهُ، وَمَا اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُ مِنْ ذَلِكَ وَمِنْ سَائِرِ الْحُبُوبِ وَالشُّمَارِ وَالطَّعَامِ فَلَا بَأْسَ بِالتَّفَاضُلِ فِيهِ يَدَا بَيْدٍ، وَلَا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ إِلَّا فِي الْخَضِرِ وَالْفَوَاكِهِ. وَالْقَمْحُ وَالشَّعِيرُ وَالسَّلْتُ كَجِنْسٍ وَاحِدٍ فِيمَا يَحِلُّ مِنْهُ وَيَحْرُمُ، وَالزَّرْبُ كُلُّهُ صِنْفٌ وَالزَّمْرُ كُلُّهُ صِنْفٌ وَالْقَطِينَةُ أَصْنَافٌ فِي الْبُيُوعِ، وَاخْتَلَفَ فِيهَا قَوْلُ مَالِكٍ، وَلَمْ يَخْتَلَفْ قَوْلُهُ فِي الزُّكَاةِ أَنَّهَا صِنْفٌ وَاحِدٌ. وَلُحُومُ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ مِنَ الْأَنْعَامِ وَالْوَحْشِ صِنْفٌ، وَلُحُومُ الطَّيْرِ كُلُّهُ صِنْفٌ، وَلُحُومُ ذَوَابِّ الْمَاءِ كُلُّهَا صِنْفٌ، وَمَا تَوَلَّدَ مِنْ لُحُومِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْ شَحْمٍ فَهُوَ كُلُّهُ، وَالْبَاقُ ذَلِكَ الصَّنِفُ وَجِبْتُهُ وَسَمْنُهُ صِنْفٌ.

يدخر كالخيار والبطيخ. لأن ربا النساء يدخل في سائر المطعومات. ولا يشترط فيه الاقتيات والادخار. فما يفعله أهل البوادي من شراء، نحو الخيار والفجل من على الباب ثم يدخلون ويأتون بالطعام ليس بجائز (ولا بأس بالخ) أي: يجوز بيع الفواكه كالتفاح والمشمش (والبقول) كالخس واللفت ولو كانت الفواكه يابسة كالجوز واللوز، خلافاً لما مشى عليه المصنف. فإن علة حرمة ربا الفضل الاقتيات والادخار معاً على المشهور. نعم يستثنى من البقول ما يدخر غالباً كالثوم والبصل، فإنه يمتنع التفاضل فيه نظراً لكونه مصلحاً وتابعاً لما يقتات. وإتيانه بقوله: (وما لا يدخر) بعد الفواكه والبقول على سبيل التفسير فكانه قال: وهي ما لا يدخر. وأعاد ذكر الإدام والطعام لمناسبة الشراب مثل العسل والخل (إلا الماء وحده) أي: فيجوز بيعه بالطعام إلى أجل والتفاضل فيه إن كان يدَا بَيْدٍ، وإلا فلا لأن القليل إن كان هو المعجل ففيه سلف جر نفعاً. وإن كان الكثير هو المعجل ففيه تهمة ضمان يجعل. وهكذا يقال في كل ما اتحد جنسه وهو غير ربوي (من ذلك) أي: الشراب فإن العسل المختلف الأصلي أجناس لاختلاف الأغراض فيه. وأما الخلول فهي جنس واحد (ولا يجوز التفاضل بالخ) مكرر مع ما سبق (والقمح) مبتدأ خبره (كجنس واحد فيما يحل منه) وهو بيع بعضها ببعض بدون تفاضل (و) ما (يحرم) وهو التفاضل أو التأجيل. وتقدم أن السلت بضم السين نوع من الشعير لا قشر له. ثم إن هذه الحبوب لا يخرجها الطحن عن أصولها. فلا يجوز بيع الدقيق بالقمح إلا متماثلاً، ولا بيع العجين بالدقيق إلا إذا تحرى ما في العجين من الدقيق. وإنما يخرجها الخبز والطبخ والقلي. (واختلف فيها قول مالك) أي: فمرة قال إنها أصناف وهو المشهور، ومرة قال إنها صنف واحد، وأما الأرز والدخن والذرة فإنها أجناس من غير خلاف (من الأنعام) وهي: الإبل والبقر والغنم (والوحش) أي: كالغزال وبقر الوحش (صنف) واحد فلا يجوز التفاضل بينها بل التماثل يدَا بَيْدٍ. (فهو كلحمه) فلا يباع شحم بهيمة الأنعام بلحمها إلا مثلاً بمثل، يدَا بَيْدٍ، ولا شحم

وَمَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ إِذَا كَانَ شِرَاؤُهُ ذَلِكَ عَلَى وَزْنٍ أَوْ كَيْلٍ أَوْ عَدَدٍ بِخِلَافِ الْجُرَافِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ طَعَامٍ أَوْ إِدَامٍ أَوْ شَرَابٍ إِلَّا الْمَاءَ وَخَذَهُ، وَمَا يَكُونُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ وَالزَّرَارِيحِ الَّتِي لَا يُغْتَصَرُ مِنْهَا زَيْتٌ فَلَا يَدْخُلُ ذَلِكَ فِيمَا يَحْرُمُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَوْ التَّفَاضُلِ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ. وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الطَّعَامِ الْقَرَضِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، وَلَا بَأْسَ بِالشَّرِكَةِ وَالتَّوَلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ فِي الطَّعَامِ الْمَكِيلِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

وَكُلُّ عَقْدٍ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ بِخَطَرٍ أَوْ غَرَرٍ فِي ثَمَنِ أَوْ مَثْمُونٍ أَوْ أَجَلٍ

الحوت بالحوت إلا كذلك، ومحل كون اللحوم من كل صنف جنساً واحداً ما لم يطبخ لحم بشيء من الأبخار زيادة عن الملح، أو يشوى كذلك وإلا انتقل عن أصله فيجوز التفاضل بينه وبين ما لم يطبخ إذا كان يداً بيد (والبان ذلك الصنف الخ) المراد أن جميع الألبان صنف واحد لا يجوز التفاضل بينها. والجبن صنف، والسمن صنف، فلا يجوز التفاضل بين الجبن وبعضه ولا بين السمن وبعضه. ومع كون هذه الثلاثة أصنافاً فهي في حكم الصنف الواحد، فلا يجوز بيع السمن باللبن الحليب ولا بالجبن لما فيه من المزاينة وهي بيع معلوم بمجهول (ومن ابتاع) أي: اشترى (طعاماً الخ) سواء كان ربوياً أو غيره كالقواكه ونحوها مما لا يدخله ربا الفضل، وأما غير الطعام فيجوز، وكذلك الطعام إن كان جزافاً بتثليث الجيم أي مبيعاً على غير كيل ولا وزن ولا عدد لأنه يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد بعد نظره، فكأنه استوفاه. وأعاد ذكر الطعام بأداة العموم للرد على من يقول: إن ذلك في الربوي فقط. والمراد بالإدام ما يؤتد به مائعاً كان أو جامداً، فيشمل اللحم وبالشراب نحو العسل والخل فلا يجوز بيع شيء منها قبل قبضه. ومثل ذلك مصلح الطعام كالفلفل والكزبرة والكمون والبصل والثوم والحبية السوداء (وما يكون) أي: وإلا ما يكون (من الأدوية) كالحلبة على القول بأنها دواء (والزرايع) صوابه الزرائع، لأن الواحدة زريعة مخففة الراء والتشديد من لحن العوام، وذلك كزريعة السلق وحب البصل. واحترز بقوله: (التي لا يعتصر منها زيت) عن حب القرطم وحب الفجل الأحمر ونحوهما، فلا يجوز بيعها قبل قبضها (ولا بأس الخ) أي: يجوز لمن اقترض طعاماً أن يبيعه للمقرض أو لغيره قبل أن يستوفيه بشرط أن لا يبيعه بطعام، وإلا كان من بيع طعام بطعام غير يد بيد. وأن لا يكون الثمن مؤجلاً وإلا لزم عليه فسخ الدين في الدين إن باعه للمقرض وبيع الدين بالدين إن باعه لأجنبي. (ولا بأس بالشركة) أي: أن يشرك غيره في الطعام الذي اشتراه قبل قبضه إذا لم يشترط عليه أن ينقذ عنه (والتولية) هي: أن يولي ما اشتراه الآخر بالثمن (والإقالة) هي: أن يقبل البائع المشتري أو العكس، لأن هذه المذكورات أشبهت القرض في المعروف.

ثم تكلم على البيوع الفاسدة بقوله: (وكل عقد بيع) وهو تمليك الذات (أو إجارة)

فَلَا يَجُوزُ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْغَرَرِ وَلَا بَيْعُ شَيْءٍ مَجْهُولٍ وَلَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ.

وَلَا يَجُوزُ فِي الْبَيْعِ التَّدْلِيْسُ وَلَا الْغِشُّ وَلَا الْخِلَابَةُ وَلَا الْخَدِيْعَةُ وَلَا كِتْمَانُ الْعُيُوبِ وَلَا خَلْطُ ذَنْبٍ بِجَيِّدٍ، وَلَا أَنْ يَكْتُمَ مِنْ أَمْرِ سِلْعَتِهِ مَا إِذَا ذَكَرَهُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ أَوْ كَانَ ذِكْرُهُ أَبْخَسَ لَهُ فِي الثَّمَنِ.

وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَوَجَدَ بِهِ غَيِّبًا فَلَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ أَوْ يَرُدَّهُ وَيَأْخُذَ ثَمَنَهُ إِلَّا أَنْ يَدْخُلَهُ

وهي: العقد على منافع الحيوان العاقل غالباً (أو كراه) وهو العقد على منفعة ما لا يعقل من حيوان أو غيره (بخطر) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة، مرادف للغرر وهو ما شك في حصول أحد عوضيه كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها (في ثمن) كأن يجعل العبد الآبق ثمناً (أو مضمون) كأن يبيع الآبق بعشرة دراهم (أو أجل) كأن يشتري سلعة إلى قدوم زيد ولا يدري متى يقدم. ومثال الغرر في الإجارة في الثمن أن يستأجره على خياطة ثوب ببيعير شارد، ومثاله في المضمون أن يستأجره لشيء لم يعينه له بعشرة دراهم. ويقاس على ذلك الكراء، ثم أكد ذلك بقوله: (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع السلعة بقيمتها أو بما يحكم به فلان (ولا بيع شيء مجهول) كبيع ما في صندوقه مما لا يعلمه المشتري (ولا إلى أجل مجهول) كأبيعك هذه السلعة والثمن من أولادها أو حتى يحصل يسار. وحكم ما فيه الغرر الفسخ قبل القوات، فإن فات بتغير الذات في البيع أو باستيفاء المنافع في الإجارة والكراء غرم قيمة السلعة في البيع حيث اتفق على فساد أو الثمن حيث اختلف فيه. وفي المنافع أجرة أو كراء المثل ويغتفر الغرر اليسور الذي لم يقصد كحشو الجبة وأساس الدار. وأما ما يقصد كبيع الحيوان بشرط الحمل فإنه يفسخ لأن حملة يزيد في ثمنه (التدليس) هو كتمان العيوب الذي سيذكره كالتفسير له. ومن أفراد الغش خلط ذنب ببيعيد كما سيذكره كالتفسير له أيضاً، ومنها خلط اللبن والعسل بالماء وسقي الحيوان عند بيعه ليظهر أنه سمين، وترك لبنه في ضرعه ليوهم أن لبنه كثير. ويعاقب الغاش بسجن أو ضرب أو إخراج من السوق حتى يتوب (ولا الخلابه) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام، أي الخديعة بالكذب في الثمن ليوهم بزيادة ثمنها أنها جيدة (ولا الخديعة) أي: بالكلام اللين أو بإحضار شيء من المأكول أو المشروب حتى يوقعه في المبيع فيخير المشتري عند قيام السلعة بين التماسك بالثمن أو الرد. وإن فاتت فلا يلزمه إلا الأقل من الثمن والقيمة وكتمان ما يكره المبتاع من الغش (كرهه المبتاع) أي: المشتري كثوب الميت أو المجذوم (أنجس) أي: أنقص (له في الثمن) كالثوب الجديد إذا كان نجساً (ومن ابتاع) أي: اشترى (عبدًا) أو غيره (فوجد به عيبًا) ولو كان حادثاً زمن خيار التروي (فله أن يحبسه) أي: يتمسك به. ومحل الخيار ما لم يطلع عليه ويرضى أن يفعل ما يدل على الرضا كركوب الدابة واستخدام العبد وإلا فلا رد. ومحلّه أيضاً ما لم يفت وإلا فله أرش العيب فقط (إلا أن يدخله) أي: المبيع (عنده) أي:

عِنْدَهُ عَيْبٌ مُفْسِدٌ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِقِيَمَةِ الْعَيْبِ الْقَدِيمِ مِنَ الثَّمَنِ أَوْ يَرُدَّهُ وَيَرُدَّ مَا نَقَصَهُ الْعَيْبُ عِنْدَهُ. وَإِنْ رَدَّ عَبْدًا بِعَيْبٍ وَقَدْ اسْتَقْلَهُ فَلَهُ غَلَّتُهُ.

وَالْبَيْعُ عَلَى الْخِيَارِ جَائِزٌ إِذَا ضَرَبْنَا لِدَلِّكَ أَجَلًا قَرِيبًا إِلَى مَا تَخْتَبِرُ فِيهِ تِلْكَ السَّلْعَةُ أَوْ مَا تَكُونُ فِيهِ الْمَشُورَةُ، وَلَا يَجُوزُ النَّقْدُ فِي الْخِيَارِ وَلَا فِي عَهْدَةِ الثَّلَاثِ وَلَا فِي الْمَوَاضِعِ بِشَرْطٍ، وَالنَّفَقَةُ فِي ذَلِكَ وَالضَّمَانُ عَلَى الْبَائِعِ. وَإِنَّمَا يُتَوَاضَعُ لِلِاسْتِبْرَاءِ الْجَارِيَةِ الَّتِي لِلْفِرَاشِ فِي الْأَغْلَبِ أَوِ الَّتِي أَقَرَّ الْبَائِعُ بِوُطْئِهَا، وَإِنْ كَانَتْ وَخْشًا وَلَا تَجُوزُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَمْلِ إِلَّا حَمَلًا ظَاهِرًا، وَالْبَرَاءَةُ فِي الرَّقِيقِ جَائِزَةٌ مِمَّا لَمْ يَغْلَمْ الْبَائِعُ.

المبتاع (عيب مفسد) أي: منقص من الثمن كثيراً كذهاب أصبع. وأما المخرج عن المقصود كهرم الدابة وقطع الشقة قطعاً غير معتاد، فللمشتري الرجوع بأرش القديم فقط (وإن رد) أي: المشتري (عبدًا) أو غيره (وقد استغله) قبل الاطلاع على العيب، أو في زمن الخصام كاستخدام العبد وسكنى الدار وركوب الدابة، أو كانت الغلة غير ناشئة عن تحريك كلبين وصوف (فله غلته) إلى حين الفسخ، فإن الغلة بالضمان (على الخيار) أي: للمشتري أو للبائع أو لهما أو لأجنبي (إذا ضربنا لذلك أجلاً) وإلا فالبيع صحيح. ويضرب للسلعة أجل الخيار في مثلها لا أكثر، وهو في الثوب والسفينة وباقي العروض ومنها الكتب والمثليات كثلاثة أيام كالدابة لاختيار أكلها ونحوه، وأما للركوب فقط في البلد فكيوم، وفي خارج البلد كبريد، وفي الرقيق كالجمعة، وفي الدار والأرض كالشهر، وفي مثل الطيور والفواكه قدر ما لا يتغير فيه (المشورة) أي: لشخص في زمن لا يزيد عن أمد الخيار وإلا فسد البيع (ولا في عهدة الثلاثة) وهي بيع الرقيق فقط، على أن يكون الضمان على البائع مدة ثلاث أيام بعد يوم الشراء، فإن للمشتري رده على البائع بكل ما حدث فيه حتى الموت (ولا في المواضعة) أي: جعل الجارية التي سيذكرها عند مؤتمن حتى تستبرأ. وإنما ضُرَّ اشتراط النقد في هذه الثلاثة لتردده بين السلفية والشمسية، فإن كانت الجارية وخشاً لم يقر البائع بوطنها، فإنها تستبرأ عند المشتري ولا يضر اشتراط النقد فيها (والنفقة في ذلك) أي: الخيار وما بعده (و) كذلك (الضمان) في العهدة والمواضعة. وأما الخيار فكذلك إن كان المبيع بيد البائع مطلقاً أو بيد المشتري وكان مما لا يغاب عليه كحيوان ادعى هلاكه بغير سببه ولم يظهر كذبه فإنه يصدق بيمين. وأما ما يغاب عليه فضمانه من المشتري إلا أن تقوم بينة على هلاكه بدون سببه (من الحمل) أي: حمل الأمة العلوية لأن ذلك يحط من ثمنها، فلو تبرأ فسخ البيع (إلا حملاً ظاهراً) من غير سيدها فيجوز التبري منه لدخول المشتري عليه بدون غرر. وأما الوحش فيجوز التبري من حملها الخفي إذا لم يطأها السيد أو وطئها واستبرأ، وإلا فلا يجوز التبري مطلقاً (في الرقيق) أي: لا في غيره فمن باع جملًا مثلاً وشرط البراءة من عيوبه فإن العقد صحيح والشرط باطل، ومتى وجد به عيب خیر المشتري بين الرد

وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْأُمِّ وَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ حَتَّى يَتَغَيَّرَ.

وَكُلُّ بَيْعٍ فَاسِدٌ فَضْمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ، فَإِنْ قَبَضَهُ الْمُبْتَاعُ فَضْمَانُهُ مِنَ الْمُبْتَاعِ مِنْ يَوْمِ قَبْضِهِ، فَإِنْ حَالَ سَوْقُهُ أَوْ تَغَيَّرَ فِي بَدَنِهِ فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ يَوْمَ قَبْضِهِ وَلَا يَرُدُّهُ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُوزَنُ أَوْ يَكَالُ فَلْيَرُدُّ مِثْلَهُ، وَلَا يَقِثُ الرِّبَاغُ حَوَالَةَ الْأَسْوَاقِ.

وَلَا يَجُوزُ سَلْفٌ يَجُرُّ مَنَفْعَةً، وَلَا يَجُوزُ بَيْعٌ وَسَلْفٌ، وَكَذَلِكَ مَا قَارَنَ السَّلْفَ مِنْ إِجَارَةٍ أَوْ كِرَاءٍ، وَالسَّلْفُ جَائِزٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا فِي الْجَوَارِي، وَكَذَلِكَ تَرَابُ الْفِضَّةِ، وَلَا تَجُوزُ الْوَضِيعَةُ مِنَ الدِّينِ عَلَى تَعْجِيلِهِ وَلَا التَّأْخِيرُ بِهِ عَلَى الزِّيَادَةِ فِيهِ، وَلَا تَعْجِيلُ

والتماسك كما إذا قال به جميع العيوب ولم يبين. (ولا يفرق) أي: تحرم التفرقة (بين الأم) من النسب فقط لا الأب (و) بين (ولدها في البيع) ونحوه لا العتق (حتى يتغير) أي: ينبت بدل أسنانه الرواضع (وكل بيع فاسد) أي: لعقده أو ثمنه أو مثمنه أو أجله من كل ما فقد فيه شرط، أو وجد مانع كربا فضل أو نساء (فضمانه من البائع الخ) لأنه لم ينتقل عن ملكه ما لم يقبضه المشتري فيكون ضمانه منه. فإن رده قبل أن حال سوقه أي: تغير ثمنه بنقص أو زيادة فاز بالغلة في نظير النفقة إن كان له غلة نفي، وإلا رجع بالنفقة (فعليه قيمته) أي: في المقوم إذا كان البيع متفقاً على فساد، وإلا مضى بالثمن ولو كان الخلاف خارج المذهب (ولا يردّه) أي: ما لم يتراضيا على ذلك (أو يكال) أي: أو يعد ولا تفوت المثليات بحوالاة الأسواق كالرباع وسائر العقارات، وتفوت بتغير الذات (يجر منفعة) أي: للمقرض كأن يسلف حنطة رديئة ليأخذ بدلها جيدة، وأولى الدخول على أخذ أكثر في الكمية وحكم القرض الممنوع الرد إلا أن يفوت بمفوت البيع الفاسد ففيه القيمة في المقوم والمثل في المثلي. ويجوز إقراض المجهول كيلاً كمغرة مملوءة ليرد مثلها وأجلاً كيلاً وقت اليسار (بيع وسلف) أي: إذا كان ذلك بشرط ولم يسقطه قبل فوات السلعة، لأنه يخل بالثمن إما من حيث كثرته إن كان الشرط من المشتري، أو نقصه إن كان من البائع (من إجارة الخ) أي: من كل عقد معاوضة فيشمل النكاح والشركة والقراض والمساقاة والصرف وكذا لا يجوز جمع البيع مع الجعل أو الصرف أو المساقاة أو الشركة أو النكاح أو القراض، ولا جمع واحد منها مع الآخر (جائز) أي: مندوب (في كل شيء) يحل تملكه للانتفاع به ثم يرد مثله أو عينه ما لم تتغير ذاته بنقص، وإلا فلا يقضى بقبوله وتلزمه القيمة (إلا في الجواري) أي: لمن تحل له على تقدير ملكها لأنه يؤدي إلى إعاة الفروج، (وكذلك تراب الفضة) لا يجوز قرضه لعدم حصر صفته (الوضيعة) أي: وضع شيء (من الدين) المؤجل (على) أي: لأجل (تعجيله) لأن من عجل شيئاً قبل وجوبه عد مسلفاً فيؤدي إلى سلف جر نفعاً (و) كذلك (التأخير به) أي: الدين (على الزيادة فيه) سلف بزيادة (إذا

عَرْضٍ عَلَى الزَّيَادَةِ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ بَيْعٍ وَلَا بَأْسَ بِتَعْجِيلِهِ ذَلِكَ مِنْ قَرْضٍ إِذَا كَانَتْ الزَّيَادَةُ فِي الصَّفَةِ. وَمَنْ رَدَّ فِي الْقَرْضِ أَكْثَرَ عَدَدًا فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْطٌ وَلَا وَائٍ وَلَا عَادَةٌ، فَأَجَازَهُ أَشْهَبُ وَكَرِهَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ وَلَمْ يُجْزِهِ.

وَمَنْ عَلَيْهِ دَنَائِيرُ أَوْ دَرَاهِمُ مِنْ بَيْعٍ أَوْ قَرْضٍ مُؤَجَّلٍ فَلَهُ أَنْ يُعَجِّلَهُ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَكَذَلِكَ لَهُ أَنْ يُعَجِّلَ الْعُرُوضَ وَالطَّعَامَ مِنْ قَرْضٍ لَا مِنْ بَيْعٍ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ ثَمَرٍ أَوْ حَبٍّ لَمْ يَبْدَأْ صِلَاحُهُ، وَيَجُوزُ بَيْعُهُ إِذَا بَدَأَ صِلَاحُ بَعْضِهِ، وَإِنْ نَخَلَةً مِنْ تَخِيلٍ كَثِيرَةٍ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْبَرَكِ مِنَ الْحَيْثَانِ، وَلَا بَيْعُ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَلَا بَيْعُ مَا فِي بَطْنِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ، وَلَا بَيْعُ نِتَاجٍ مَا تَنْتُجُ الثَّاقَةُ، وَلَا بَيْعُ مَا فِي ظُهُورِ الْإِبِلِ، وَلَا بَيْعُ الْإِبِيقِ وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ، وَنَهَى عَنِ بَيْعِ الْكِلَابِ، وَاخْتَلَفَ فِي بَيْعِ مَا أَدْنَى فِي اتِّخَاذِهِ مِنْهَا، وَأَمَّا مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ.

كان من بيع) أي: لأن فيه حط الضمان. وأزيدك فإن الأجل حق لهما معاً (ولا بأس بتعجيله ذلك من قرض الخ) لأن الأجل فيه حق لمن هو عليه فقط. وقضاء القرض بأجود صفة جائز قبل الأجل وبعده وبأقل صفة أو قدراً إن حل وإلا لزم وضع وتعجل. وأما بأكثر عدداً فالمعتمد قول ابن القاسم بعدم جوازه. وكذلك لا تجوز الزيادة في الوزن إن كان التعامل به. والمراد بمجلس القضاء الوقت الذي يقضيه فيه (ولا وائي) أي: وعد بالزيادة (ولا عادة) بها (فله أن يعجله) أي: ما عليه من العين، بمعنى أن الحق في التعجيل له لأن أجل العين حق لمن هي عليه فقط، فيلزم من له الدين قبولها ولو في غير بلد البيع والقرض وكذا لو عجل البعض إذا كان معسراً بالباقي إلا موسراً، وأما العرض والطعام من قرض فلا يلزمه القبول إلا في بلد القرض (لا من بيع) إلا أن يتراضيا على ذلك. (ويجوز بيعه) أي: الثمر (إذا بدا) أي: ظهر (صلاح بعضه) ومثله في ذلك المقائيء. وأما الزرع فلا بد من ظهور صلاح جميعه وهذا إذا اشترى ما ذكر على التبقية. وأما على شرط الجذاذ فيجوز ولو لم يبد صلاحه. والصلاح بظهور الحلاوة في مثل العنب والتين والحمرة أو الصفرة في البلح والبيس في الحب، والوصول إلى الحد الذي به الانتفاع على الوجه الكامل في البقول ونحوها (ما في بطون الخ) مكرر مع ما قبله، إلا أن يحمل الجنين على ما في بطن الأمة (ولا بيع نتاج ما تنتج) بالبناء للمفعول مراداً به المبني للفاعل، لأنه من الأفعال التي لم تسمع إلا كذلك نحو زهى علينا تكبير. والغرر في هذا أشد لأنه جنين الجنين (ولا بيع ما في ظهور الإبل) أي: من الماء والمراد الفحول مطلقاً (واختلف الخ) والمشهور المنع سواء أذن في اتخاذه للحراسة أو الصيد. (وأما من قتله) أي: المأذون في اتخاذه (فعليه قيمته) على تقدير

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْسِهِ، وَلَا بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً إِمَّا بِخَمْسَةِ نَقْدًا أَوْ عَشْرَةَ إِلَى أَجَلٍ قَدْ لَزِمَتْهُ بِأَحَدِ الثَّمْنَيْنِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمْرِ بِالرُّطْبِ، وَلَا الزُّبَيْبِ بِالْعَنْبِ، لَا مُتْقَاضِلًا وَلَا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا رَطْبٍ بِبَابِسٍ مِنْ جَنْسِهِ مِنْ سَائِرِ الثَّمَارِ وَالْفَوَاكِه، وَهُوَ مِمَّا نُهِيَ عَنْهُ مِنَ الْمُزَابَنَةِ، وَلَا يَبَاعُ جُزْأَفُ بِمَكِيلٍ مِنْ صِنْفِهِ، وَلَا جُزْأَفُ بِجُزْأَفٍ مِنْ صِنْفِهِ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ الْفَضْلُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَ مِمَّا يَجُوزُ التَّفَاضُلُ فِي الْجَنْسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ، وَلَا بَأْسَ بِبَيْعِ الشَّيْءِ الْغَائِبِ عَلَى الصِّفَةِ، وَلَا يَنْقُدُ فِيهِ بِشَرْطٍ إِلَّا أَنْ يَقْرُبَ مَكَانَهُ أَوْ يَكُونَ مِمَّا يُؤْمَنُ تَغْيِيرُهُ مِنْ دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَوْ شَجَرٍ فَيَجُوزُ النَّقْدُ فِيهِ.

جواز بيعه ويجوز قتل الكلاب بغير المأذون في اتخاذها بل قال بعض: إنه يندب.

(اللحم بالحيوان) أي: للشك في التماثل وهو كتحقق التفاضل. وقد علمت أن ذوات الأربع جنس واحد وأما لحم الغنم مثلاً بالطير أو السمك مناجزة فيجوز (ولا بيعتان) أي: باعتبار الثمنين في صورة المصنف (في بيعة) أي: عقد على اللزوم (بأحد الثمنين) وأما على الخيار فيجوز ولو عكس بأن قال: بعشرة نقداً أو خمسة إلى أجل، لجاز لأنه لا غرر حينئذ، فإنه يختار البيع إلى أجل بالثمن القليل. ومثل صورة المصنف ما إذا باع إحدى سلعتين مختلفتين كثوب وشاة على اللزوم للجهل بالمشمن والثمن إن اختلف الثمن، أو بالمشمن إن اتحد (بيع التمر بالرطب) أي: لعدم إمكان تحقق المماثلة وهما جنس واحد. وكذا الزبيب بالعنب (من سائر الثمار والفواكه) لو حذفه لكان أولى ليشمل الحبوب (وهو) أي: بيع الرطب بالبابس (من المزابنة) أي: من أجلها وهي بيع معلوم بمجهول، كوسق تمر بتمر نخلة على رأسها، أو مجهول بمجهول كبيع تمر نخلة لم يجذ بشمر نخلة لم يجذ أيضاً. وأشار المصنف إلى ذلك بقوله: (ولا يباع جزاف الخ) لما في ذلك من الغرر والمغالبة التي هي معنى المزابنة (إلا أن يتبين الفضل بينهما) في غير الربوي: وأما المزابنة في الجنسین فتحوز بشرط المناجزة. وكذا في الجنس الواحد إن دخلته صنعة (على الصفة) أي: ولو على اللزوم ولو حاضراً بالبلد حيث لم يكن حاضراً مجلس العقد وإلا فلا بد من رؤيته إذا كان على اللزوم ما لم يره قبل ذلك، أو يكن في رؤيته عسر أو يلزم عليها فساد (ولا ينقد فيه بشرط) أي: لتردده بين الثمنية إن سلم البيع والسلفية إن لم يسلم (إلا أن يقرب مكانه) كالبرمين في الحيوان (أو يكون مما يؤمن تغيره) ولو بعيداً بعداً غير متفاحش (فيجوز النقد فيه) أي: فيما ذكر من الفرعين إذا كان الوصف من غير البائع. وإلا فلا يجوز ولو تطوعاً. كما أنه لا يجوز مطلقاً إذا كان البيع على الخيار. وضمان الغائب على البائع ما لم يكن عقاراً صادفته الصفقة سالماً، وإلا فعلى المشتري من حين العقد ما لم يشترط خلاف ذلك، وإحضار الغائب على المشتري وشرطه على البائع مع كون ضمانه منه يفسد بيعه. وأما إن كان الضمان من المبتاع فيجوز وهو بيع وإجارة.

وَالْعَهْدَةُ جَائِزَةٌ فِي الرِّقَيقِ إِنْ اشْتَرِطَتْ أَوْ كَانَتْ جَارِيَةً بِالْبَلَدِ، فَعَهْدَةُ الثَّلَاثِ الضَّمَانُ فِيهَا مِنَ الْبَائِعِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَعَهْدَةُ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجَذَامِ وَالْبَرَصِ.

وَلَا بَأْسَ بِالسَّلَمِ فِي الْعُرُوضِ وَالرَّقِيقِ وَالْحَيَوَانِ وَالطَّعَامِ وَالْإِدَامِ بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَيُعَجَّلُ رَأْسُ الْمَالِ أَوْ يُؤَخَّرُهُ إِلَى مِثْلِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَإِنْ كَانَ بِشَرْطٍ، وَأَجَلُ السَّلَمِ أَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْماً أَوْ عَلَى أَنْ يَقْبِضَ بِلَدٍ آخَرَ، وَإِنْ كَانَتْ مَسَافَتُهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً. وَمَنْ أَسْلَمَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقْبِضُهُ بِلَدٍ أَسْلَمَ فِيهِ فَقَدْ أَجَازَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَكَرِهَهُ آخَرُونَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ جَنْسٍ مَا أَسْلَمَ فِيهِ، وَلَا يُسَلَّمُ شَيْءٌ فِي جَنْسِهِ أَوْ فِيمَا يَقْرُبُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَقْرَضَهُ شَيْئاً فِي مِثْلِهِ صِفَةً وَمِقْدَاراً وَالتَّنْعُ لِلْمُتَسَلِّفِ.

وَلَا يَجُوزُ ذَيْنِ بَدْنَيْنِ، وَتَأْخِيرُ رَأْسِ الْمَالِ بِشَرْطٍ إِلَى مَحَلِّ السَّلَمِ أَوْ مَا بَعْدَ مِنْ

(ولا بأس بالسلم) أي: يجوز وهو اسم لنوع من البيوع يقدم فيه الثمن ويؤخر المثلث. والمراد بالعروض هنا ما عدا ما ذكره من كل ما ينقل غير الدراهم والدنانير (بصفة الخ) وأما المعين فلا يجوز السلم فيه، فإن انتفى الوصف أو الأجل فهو فاسد (ويعجل رأس المال) أي: جميعه إن كان عيناً، ويجوز تأخيره فوق الثلاث إن كان طعاماً كيل أو عرضاً أحضر، ويكره إذا لم يكن الطعام ولم يحضر العرض (أو على أن يقبض) بالبناء للمفعول، أي: المسلم فيه (ببلد آخر) لأن الغالب في اختلاف المواضع اختلاف الأسعار التي ضرب الأجل في السلم لأجلها (فقد أجازه غير واحد) أي: أكثر من واحد من العلماء (وكرهه) أي: فسحه (آخرون) وهو المعتمد. فالراجح ما قدمه من اختيار التحديد لأجل الأجل بنصف شهر فيما إذا دخلا على أن القبض ببلد السلم. وأما منتهاه فلا حد له ما لم يبلغ مدة لا يعيش البائع إليها غالباً. وكما يجوز التأجيل بالزمان يجوز بغيره كالحصاد (من جنس ما أسلم فيه) أي: إذا لم يحصل اختلاف في المنفعة وإلا جاز كسلم صغيرين من الحيوان في كبير وعكسه، أو صغير في كبير وعكسه ما لم يطل الأجل المضروب إلى أن يصير فيه الصغير كبيراً. والاختلاف في الحمير بسرعة المشي، وفي الخيل بالسبق، وفي الجمال بكثرة الحمل، وفي البقر والجواميس بقوة العمل، وكذا بكثرة اللبن. كما يختلف بذلك المعز والضأن (ولا يسلم شيء في جنسه) كرهه ليرتب عليه قوله: (أو فيما يقرب منه) أي: من جنس المسلم فيه في المنفعة، كرقيق ثياب الكتان في رقيق ثياب القطن، لأن منافعهما متقاربة وهذا ضعيف. والمعتمد الجواز لأنهما صنفان (إلا أن يقرضه شيئاً) وفي نسخ: إلا أن يقرضه قرضاً شيئاً، على أن شيئاً بدل من قرضاً، وذلك لأن الشيء في مثله قرض. ولو وقع بلفظ البيع إلا في الطعامين والنقدين فلا يجوز إلا إذا وقع بلفظ القرض (ولا يجوز دين) أي: ببيع (بدين) لما في ذلك من كثرة المنازعة، كان يكون لرجل دين

الْعُقْدَةُ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا يَجُوزُ فسخُ ذَيْنِ فِي ذَيْنِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَكَ شَيْءٌ فِي ذِمَّتِهِ فَتَفْسُخُهُ فِي شَيْءٍ آخَرَ لَا تَتَعَجَّلُهُ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَالًا. وَإِذَا بَعْتَ سِلْعَةً بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ فَلَا تَشْتَرِهَا بِأَقْلٍ مِنْهُ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ دُونَ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ وَلَا بِأَكْثَرٍ مِنْهُ إِلَى أَبْعَدَ مِنْ أَجَلِهِ، وَأَمَّا إِلَى الْأَجَلِ نَفْسِهِ، فَذَلِكَ كُلُّهُ جَائِزٌ وَتَكُونُ مُقَاصَّةً.

وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ الْجُرَافِ فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ سِوَى الدَّنَائِيرِ وَالذَّرَاهِمِ مَا كَانَ مَسْكُوكًا، وَأَمَّا نِقَارُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فَذَلِكَ فِيهِمَا جَائِزٌ، وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ الرُّقِيقِ وَالْثِيَابِ جُرَافًا، وَلَا مَا يُمْكِنُ عَدُّهُ بِلَا مَشَقَّةٍ جُرَافًا.

على رجل فيبيعه لثالث بدين. وأما قوله: (وتأخير رأس المال الخ) فمن ابتداء الدين بالدين. وقد تساهل في الإخبار عنه بقوله: من ذلك، والمراد بتأخيره إلى محل السلم تأخيره إلى أجله (أو ما بعد من العقدة) بأن زاد عن ثلاثة أيام فيفسخ (فسخ دين الخ) هو أشد الثلاثة، ويليه بيع الدين بالدين، وأخفها ابتداء الدين بالدين (فتفسخه في شيء آخر) أي: مخالف لما في ذمته كما لو كان الدين عيناً فتفسخه في عرض أو حيوان إلى أجل فإنه حرام. ولو كانت قيمة العرض أقل من الدين أو كان الدين عرضاً فتفسخه في عين (ما ليس عندك الخ) أراد السلم الحال، وهو أن يبيع شيئاً في ذمته على الوصف وليس عنده بل على أن يمضي للسوق فيشتريه ويدفعه للمشتري حالاً، فإن هذا غرر (فلا تشتريها بأقل الخ) أي: لأن فيه سلفاً بزيادة. وأما لو اشتراها بمثله أو بأكثر أو للأجل أو لدونه جاز (ولا بأكثر الخ) كان يبيع سلعة بمائة لشهر ثم يأخذها بمائة وخمسين إلى شهرين. لأن المشتري يدفع مائة يأخذها بعد شهرين مائة وخمسين، ففيه أيضاً سلف بزيادة، وأما لو اشتراها بمثل الثمن أو بأقل جاز. (فذلك كله) أي: الشراء بأقل أو بأكثر أو بالمثل (جائز) للمقاصة. فإن كلا يجعل عند الأجل ما عليه في مقابلة ماله إن تماثلاً، أو يدفع المشتري الزائد لا في مقابلة شيء إن اشترى بأكثر، أو يأخذ الباقي إن اشترى بأقل. فلو اشترطت المقاصة في الصور الممنوعة صيرتها جائزة، كما أنه لو اشترط عدمها في الصورة الجائزة صارت ممنوعة. واعلم أنه لو اشترى ما باعه أولاً بعد تغييره كثيراً جاز مطلقاً. لأنه بمنزلة ما إذا اشترى غير المبيع.

(ولا بأس بشراء الجراف) أي: يجوز، وهو ما جهل كيله كالحنطة، أو وزنه كالسمن والعسل، أو عدده كالبطيخ (ما كان مسكوكاً) أي: ما دامت مسكوكة (وأما نِقَار) بكسر النون جمع نقرة بضمها، أي: القطعة المذابة من (الذهب والفضة فذلك) أي: شراء ما ذكر جزافاً (جائز) ويشترط في بيع الجراف أن لا يكتر جداً بحيث لا يمكن حزره، وأن يكون مريباً بالبصر فلا يجوز إذا كان أحد المتعاقدين أعمى، وأن يكونا جاهلين بمقداره لا إن

وَمَنْ بَاعَ يَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَتَمَرُّهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُتَبَاعُ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهَا مِنْ الثَّمَارِ، وَالْإِبَارِ: التَّذْكِيرُ، وَإِبَارُ الزَّرْعِ: خُرُوجُهُ مِنَ الْأَرْضِ.

وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُتَبَاعُ.

وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ مَا فِي الْعَدْلِ عَلَى الْبَرْنَامِجِ بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ، وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ ثَوْبٍ لَا يَنْشُرُ وَلَا يُوصَفُ أَوْ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ لَا يَتَأَمَّلَانِهِ وَلَا يَعْرِفَانِ مَا فِيهِ. وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ فِي لَيْلٍ مُظْلِمٍ.

وَلَا يَسُومُ أَحَدٌ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَذَلِكَ إِذَا رَكَّنَا وَتَقَارَبَا لَا فِي أَوَّلِ التَّسَاوَمِ.

وَالْبَيْعُ يَنْعَقِدُ بِالْكَلَامِ وَإِنْ لَمْ يَفْتَرِقِ الْمُتَبَاعَانِ.

وَالْإِجَارَةُ جَائِزَةٌ إِذَا ضَرَبَا لَهَا أَجَلًا وَسَمَّيَا الثَّمَنَ وَلَا يَضْرِبُ فِي الْجُعْلِ أَجَلٌ فِي رَدِّ

علمه أحدهما دون الآخر، وإلا ثبت الخيار للجاهل. وأن يكون في أرض مستوية وإلا ثبت الخيار لمن عليه الضرر منهما. وأن يصادف كونه جزافاً لا إن دخلا عليه كأن يعطيه شيئاً من الفلفل أو البن جزافاً (ولا يجوز شراء الرقيق النخ) وكذا كل مقوم تتفاوت أفراده (بلا مشقة) أي: وأما المكيل والموزون فالشأن فيهما المشقة، فلذا جاز بدون هذا الشرط (قد أبرت) أي: كلها أو أكثرها. ولو أبر النصف فكل على حكمه لا أقل، فللمشتري ما لم يشترطه البائع بناء على أنه مبيع. والنخل اسم جمع يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ولذا قال: (وكذلك غيرها) أي: غير النخل (من) الأشجار ذات (الثمار) كالعنب والزيتون. والتأبير فيها أن تبرز الثمرة عن موضعها فلا تدخل الثمار في المبيع إلا بشرط. ثم فسر الإبرار في النخل بقوله: (والإبرار التذكير) بأن يجعل على الثمرة من طلع الفحل (خروجه من الأرض) فمن اشترى أرضاً مبدورة فإنها تتناول بذرها ما لم يبرز، وإلا كان للبائع ما لم يشترطه المشتري (ما في العدل) أي: الشيء المشدود (على البرنامج) بفتح الموحدة وكسر الميم وفتحها، أي: الدفتر الذي فيه صفته. فإن وجده المشتري على الوصف لزمه وإلا فله الخيار (لا ينشر ولا يوصف) أي: إذا اشترط البائع ذلك وكان البيع على اللزوم. وأما على الخيار فيجوز ولو لم يذكر جنسه (لا يتأملانه) أي: لا يتأمله المشتري إذا كان البائع يعلمه، وإلا فالتثنية على ظاهرها (ولا يسوم أحد النخ) أي: تحرم الزيادة بعد الركون، ويحرم على البائع قبولها. ولا يجوز لأحد أن يعرض للمشتري سلعة أخرى ليرغبه فيها حتى يرجع عن الأول (بالكلام) ومثله المعاطات (والإجارة جائزة) وتنعقد من المميز، والتكليف شرط في لزومها. وما صح أن يكون ثمناً يصبح أن يكون عوضاً، وما جاز شراؤه جازت إجارته احترازاً من الغناء وآلة الطرب المحرمة (إذا ضربا لها أجلاً)

أَبَقِ أَوْ بَعِيرٍ شَارِدٍ أَوْ حَفَرٍ بَثْرٍ أَوْ بَيْعٍ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ، وَلَا شَيْءٌ لَهُ إِلَّا بِتَمَامِ الْعَمَلِ. وَالْأَجِيرُ عَلَى الْبَيْعِ إِذَا تَمَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَبْعَ وَجَبَ لَهُ جَمِيعُ الْأَجْرِ، وَإِنْ بَاعَ فِي نِصْفِ الْأَجَلِ فَلَهُ نِصْفُ الْإِجَارَةِ.

وَالْكَرَاءُ كَالْبَيْعِ فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ. وَمَنْ أَكْثَرَى دَابَّةً بِعَيْنَيْهَا إِلَى بَلَدٍ فَمَاتَتْ انْفَسَخَ الْكَرَاءُ فِيمَا بَقِيَ، وَكَذَلِكَ الْأَجِيرُ يَمُوتُ وَالْدَّارُ تَنْهَدُمُ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الْكَرَاءِ. وَلَا بَأْسَ بِتَغْلِيصِ الْمُتَعَلِّمِ الْقُرْآنَ عَلَى الْحِذَاقِ وَمُشَارَطَةِ الطَّيِّبِ عَلَى الْبُرءِ.

وَلَا يَنْتَقِضُ الْكَرَاءُ بِمَوْتِ الرَّائِبِ أَوْ السَّاكِنِ وَلَا بِمَوْتِ غَنَمِ الرِّعَايَةِ وَلَيَاتٍ بِمِثْلِهَا، وَمَنْ أَكْثَرَى كِرَاءً مَضمُوناً فَمَاتَتِ الدَّابَّةُ فَلَيَاتٍ بِغَيْرِهَا، وَإِنْ مَاتَ الرَّائِبُ لَمْ يَنْقَسِحِ الْكَرَاءُ وَلْيَكْتَرُوا مَكَانَهُ غَيْرَهُ. وَمَنْ أَكْثَرَى مَاعُوناً أَوْ غَيْرَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي

ليس جارياً في كل إجارة، فإن منها ما لا يحتاج لضرب أجل كالخياطة والنسخ فإنها بالفراغ. وكذا قوله: (وسميا الثمن) فإن منها ما لا يحتاج لتسمية كما يعطى للحجام والحمامي والخياط الذي لا يكاد يخالف مستعمله، لبناء الأمر في ذلك على التساهل. وإذا كان الذمي يأتي الصانع في حانوته ليصنع له شيئاً فلا بأس، وأما التوجه إلى بيته فحرام لما فيه من ذل النفس له. (ولا يضرب في الجعل) أي: الجعالة (أجل) لأنه قد ينقضي قبل تمام العمل الذي لا يستحق الجعل إلا به فيذهب عمله باطلاً. ولا تلزم الجعالة بالعقد بل بالشروع من جهة الجاعل دون العامل. وأما الإجارة فتلزم العقد من جهتهما كالكراء (أو حفر بثر) أي: في أرض موات، وإلا فهي إجارة لانتفاع المالك بالحفر وإن لم يتم العمل (والأجير على البيع) أي: على السمسرة فقط كأن يستأجره على أن ينادي على سلعة أربعة أيام بدينار، فإنه يستحق كل يوم ربهه وإن لم يحصل بيع (فيما يحل) يعني من الأجل المعلوم والأجرة المعلوم. ويحرم يعني من جهل الأجل ونحوه (فيما بقي) أي: وله بحساب ما سار، وفي الأجير بحساب ما عمل، وفي الدار بحساب ما سكن. (القرآن) أي: أو بعضه (على الحذاق) أي: الحفظ، وكذا على القراءة في المصحف. ويجوز أيضاً مشاهرة بغير جمع بينها وبين الحذاق. ويقضي للمعلم بالاصرافة أيضاً إن اشترطت أو جرت بها العادة (على البرء) أي: فإذا برىء أخذ ما اشترط عليه، وإلا لم يأخذ شيئاً. ومحل الجواز إن كان الدواء من عند العليل، وإلا فلا لاجتماع بيع وجعل (بموت الراكب أو الساكن) ويلزم الوارث الخلف أو يدفع جميع الكراء (كرء مضموناً) هو ما قابل المعين بالإشارة. ولا بد من بيان الجنس والنوع والذكورة والأنوثة في المضمون. فلا يكفي قوله: أكر لي دابة لأحمل عليها كذا إلى موضع كذا (وإن مات الراكب الخ) مكرر مع ما سبق (ومن أكثرى ماعوناً) هو اسم جامع لمنافع البيت، كمقدر وفأس ومنخل وقفة ونحو ذلك

هَلَاكِهِ بِيَدِهِ وَهُوَ مُصَدِّقٌ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ كَذِبُهُ.

وَالصَّنَاعُ ضَامِتُونَ لِمَا غَابُوا عَلَيْهِ عَمَلُهُ بِأَجْرٍ أَوْ بغيرِ أَجْرٍ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَى صَاحِبِ الْحَمَامِ، وَلَا ضَمَانٌ عَلَى صَاحِبِ السَّفِينَةِ، وَلَا كِرَاءٌ لَهُ إِلَّا عَلَى الْبَلَاغِ.

وَلَا بَأْسٌ بِالشَّرِكَةِ بِالْأَبْدَانِ إِذَا عَمِلَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ عَمَلًا وَاحِدًا أَوْ مُتَقَارِبًا، وَتَجُوزُ الشَّرِكَةُ بِالْأَمْوَالِ عَلَى أَنْ يَكُونَ الرِّبْحُ بَيْنَهُمَا بِقَدَرٍ مَا أَخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِمَا بِقَدَرٍ مَا شَرَطَا مِنَ الرِّبْحِ لِكُلِّ وَاحِدٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَخْتَلِفَ رَأْسُ الْمَالِ وَيَسْتَوِيَا فِي الرِّبْحِ.

وَالْقِرَاضُ جَائِزٌ بِالدَّنَانِيرِ وَالْدِّرَاهِمِ، وَقَدْ أُرْخِصَ فِيهِ بِبِنْقَارِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا يَجُوزُ بِالْعُرُوضِ وَيَكُونُ إِنْ نَزَلَ أَجِيرًا فِي بَيْعِهَا وَعَلَى قِرَاضٍ مِثْلِهِ فِي الثَّمَنِ، وَلِلْعَامِلِ

(أو غيره) كالثوب والذابة (وهو مصدق) أي: في تلفه أو ضياعه من غير تفريط لأنه أمين ويحلف إن كان متهمًا (إلا أن يتبين كذبه) كأن يقول: هلك أول الشهر ثم تشهد بينة برؤيتها عنده بعد ذلك (والصناع) أي: الذين نصبوا أنفسهم للصناعة، كالخياطين والصباغين (ضامتون) لما بأيديهم، ما لم تقم بينة على هلاكه أو بتركه ربه بعد التمام ودفع الأجرة عند صناعه على سبيل الأمانة. (على صاحب الحمام) أي: ما لم يفرط كأن يقول: رأيت رجلاً يلبس الثياب فظننت أنه صاحبها. (على صاحب السفينة) أي: إذا غرقت بريح أو موج أو علاج سائغ. والبلأغ النهاية (إذا عملا في موضع واحد) ليس بشرط. بل المدار على الاتحاد في الصناعة كنجارين، أو التقارب فيها كغزال ونساج. وتلزم بالعقد وقبل بالشروع في العمل. ويدخل في العمل الطب والصيد وعمل الأجر وتعليم الأطفال. ويلغى مرض أحدهما أو غيبته كيومين لا أكثر. ويأخذ كل واحد من الحاصل بقدر عمله (بالأموال) أي: الدنانير من كل أو الدراهم من كل. ولا تجوز بذهب من أحدهما وفضة من الآخر لاجتماع الصرف والشركة. وتصح إذا أخرج أحدهما عرضاً والآخر ذهباً أو فضة، أو أخرج كل عرضاً (بقدر ما أخرج الخ) فإذا أخرج أحدهما مائة والآخر مائتين فالربح والخسر بينهما أثلاثاً، وكذا العمل. ويضرب اشتراط خلاف ذلك. وأما لو تبرع أحدهما للآخر بشيء من الربح أو العمل بعد العقد جاز. فقول المصنف: (ولا يجوز الخ) محله إن كان بشرط.

(والقراض) من القرض، وهو القطع. لأن المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بجزء من الربح. ولكل نسخه قبل العمل (بنقار) أي: قطع (الذهب والفضة) إذا لم يوجد مسكوك. وإلا منع ذلك ابتداء ويمضي بالعمل (ولا يجوز بالعروض) والمراد بها ما عدا العين فتشمل المكيلات والموزونات والمعدودات (ويكون) أي: العامل (إن نزل) أي:

كَسَوْتُهُ وَطَعَامُهُ إِذَا سَافَرَ فِي الْمَالِ الَّذِي لَهُ بَالٌ وَإِنَّمَا يَكْتَسِبِي فِي السَّفَرِ الْبَعِيدِ، وَلَا يَفْتَسِمَانِ الرِّيحَ حَتَّى يَنْضَ رَأْسُ الْمَالِ.

وَالْمُسَاقَاةُ جَائِزَةٌ فِي الْأَصُولِ عَلَى مَا تَرَضِيَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْزَاءِ وَالْعَمَلُ كُلُّهُ عَلَى الْمُسَاقَى، وَلَا يَشْتَرَطُ عَلَيْهِ عَمَلًا غَيْرَ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ وَلَا عَمَلُ شَيْءٍ يَنْشِئُهُ فِي الْحَائِطِ إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ مِنْ شِدِّ الْحَظِيرَةِ وَإِصْلَاحِ الضَّفِيرَةِ - وَهِيَ مُجْتَمَعُ الْمَاءِ - مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْشِئَ بِنَاءَهَا. وَالتَّذْكِيرُ عَلَى الْعَامِلِ وَتَنْقِيَةُ مَنَاقِعِ الشَّجَرِ وَإِصْلَاحُ مَسْقَطِ الْمَاءِ مِنَ الْغَرْبِ وَتَنْقِيَةُ الْعَيْنِ وَشِبْهُ ذَلِكَ جَائِزٌ أَنْ يَشْتَرَطَ عَلَى الْعَامِلِ. وَلَا تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى إِيْخْرَاجِ مَا فِي

وقع القراض بها (أجيراً في بيعها) فله أجرة مثله ولو لم يربح (وعلى قراض مثله في الثمن) أيضاً إن لم يعثر عليه إلا بعد العمل فيه. ولا يجوز أن تقول لمن لك عليه دين أو لك عنده وديعة أو رهن: اعمل لي فيه قراضاً بجزء من الربح. لأن شرطه أن يكون مسلماً من اليد وقت العقد. ويشترط أن يكون جميع العمل على العامل (كسوته وطعامه) أي: وجوباً (إذا سافر). وأما إذا كان في البلد فلا (في السفر البعيد) أي: وكذا في القريب إن طالبت إقامته بحيث يحتاج للكسوة وكان السفر لخصوص المال وكان له بال كخمسين ديناراً فأكثر (حتى ينض) بكسر النون، أي: بصير (رأس المال) ذهباً أو فضة ولو تراضيا على القسمة. ويقبل قول العامل في تلف المال وخسره ورده لربه يمين، وإن لم يكن متهماً إلا أن يقبضه بيته مقصود للتوثق، وإذا حصل خسر جبر بالربح ولو اشترط العامل على ربه خلافه (في الأصول) أي: الأصل فيها أن تكون فيما له أصل ثابت يجني ثمره كالنخل والعنب. وتجاوز في الزرع كالقصب والبصل والمقايء بشرط أن يعجز ربه عن القيام به، وأن يخاف عليه التلف بترك السقي، وأن يبرز من الأرض، وأن لا يبدو صلاحه. ويشترط أن تكون المساقاة قبل طيب الثمر لأنها إنما جازت كالقراض للضرورة. وإلا فكل إجارة بمجهول (على المساقى) بفتح القاف، وهو العامل (ولا يشترط) أي: رب الحائط (عليه عملاً) ولو لم يكن له بال، لأن الرخصة يقتصر فيها على ما ورد. واغفر ما لا بال له إذا كان متعلقاً بالحائط أي: البستان والحظيرة بالطاء: المشالة الزرب المحيط به من الحظر وهو المنع، لأنه يمنع المتسور على الحائط. والمراد بشدها ربطها بالحبال ونحوها. (مجتمع الماء) أي: محل اجتماعه كالصهريج (وتنقية) أي: كنس (مناقع) جمع منقع بفتح القاف، أي: المواضع التي يستنقع فيها الماء حول الشجر (وإصلاح مسقط الماء) أي: موضع سقوطه (من الغرب) أي: الدلو الكبير (وتنقية العين) التي فيها الماء مما يقع فيها (وشبه ذلك) من الجذاذ والوضع في الجرين، وهو الموضع الذي يجفف فيه الثمر وجمعه جرن كبير وبرد (جائز) خبر عن قوله: وتنقية وما بعده باعتبار تأويله بالمذكور، (وأن يشترط) في تأويل مصدر فاعل جائز، أي: جائز اشتراطه (على العامل) وإن كان ذلك عليه بالأصالة (على إخراج النخ) أي: لا

الْحَائِطِ مِنَ الدُّوَابِّ وَمَا مَاتَ مِنْهَا فَعَلَى رَبِّهِ خَلْفُهُ. وَتَفَقُّ الدُّوَابُّ وَالْأَجْرَاءُ عَلَى الْعَامِلِ وَعَلَيْهِ زَرْيَعَةُ الْبَيَاضِ الْيَسِيرِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْغَى ذَلِكَ لِلْعَامِلِ وَهُوَ أَحَلُّهُ، وَإِنْ كَانَ الْبَيَاضُ كَثِيراً لَمْ يَجْزُ أَنْ يَدْخُلَ فِي مُسَاقَاةِ النَّخْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدَرُ الثُّلُثِ مِنَ الْجَمِيعِ فَأَقْلَ.

وَالشَّرَكَةُ فِي الزَّرْعِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانَتِ الزَّرِيَعَةُ مِنْهُمَا جَمِيعاً وَالرَّيْحُ بَيْنَهُمَا، وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا وَالْعَمَلُ عَلَى الْآخَرِ أَوْ الْعَمَلُ بَيْنَهُمَا وَاکْتَرَيَا الْأَرْضَ أَوْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا، أَمَّا إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ عِنْدِ أَحَدِهِمَا وَمِنْ عِنْدِ الْآخَرِ الْأَرْضُ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِمَا وَالرَّيْحُ بَيْنَهُمَا لَمْ يَجْزُ، وَلَوْ كَانَا اكْتَرَيَا الْأَرْضَ وَالْبَذْرُ مِنْ عِنْدِ وَاحِدٍ وَعَلَى الْآخَرِ الْعَمَلُ جَازٌ إِذَا تَقَارَبَتْ قِيمَةُ ذَلِكَ. وَلَا يُنْقَدُ فِي كِرَاءِ أَرْضٍ غَيْرِ مَأْمُونَةٍ قَبْلَ أَنْ تَزَوَى.

يجوز لرب الحائط أن يساقيه على أن ينزع شيئاً مما في الحائط من الدواب والرفيق (والأجراء) جمع أجير، أي: إطعامهم وكسوتهم، وأما أجرتهم فعلى رب الحائط ولا يلزمه إلا أجرة ما استأجره هو وعليه خلف ما رث من الدلاء والحبال ونحوهما (وعليه زريعة) أي: بذر (البياض اليسير) أي: الأرض الخالية من الشجر، سواء كانت منفردة أو في خلاله (وهو أجله) أي: أحل له أي لرب الحائط أو العامل من اشتراط إدخاله في المساقاة لأنه يسلم من كراء الأرض بجزء ما يخرج منها الذي اغتفر في المساقاة للضرورة. وأما الكثير فلا يلغي للعامل. ولا يدخل في المساقاة إن زاد عن ثلث قيمة الثمرة بل يبقى لربه. (جائزة) وإنما تلزم بالبذر ولو في بعض الأرض. وأما قبله ولو بعد الحرث فلكل من الشريكين الفسخ، ومن له عمل يرجع به، وإنما لم تلزم بالعقد كشركة الأموال لأنه قيل بالمنع فيها مطلقاً فضعف أمرها عنها. ويشترط أن تسلم من كراء الأرض بما تنبت وإن لم يكن طعاماً كقطن وكتان، أو طعام وإن لم تنبت كعسل (والريح بينهما) أي: على حسب ما لكل من الزريعة (أو كانت بينهما) أي: ملكاً لذات أو منفعة، والمسألة بحالها من كون الزريعة منهما والريح بينهما (والعمل عليه) أي: أو على صاحب البذر أو عليهما، والمسألة بحالها من كون أحدهما أخرج البذر لم يجرز (اكتريا الأرض) أي: أو كانت بينهما أو لأحدهما ويعطيه الآخر كراء نصفه. (إذا تقاربت قيمة ذلك) أي: البذر والعمل بأن كان أحدهما يساوي عشرة والآخر أحد عشر، وبالأولى إذا تساويا. وأما إذا لم يتقاربا فلا يجوز لأن البذر حينئذ يقابل جزءاً من الأرض. فيكون فيه كراء الأرض بما يخرج منها. وأما مسألة الخماس فجائزة إن وقعت بلفظ الشركة لا الإجارة، وهي أن تكون الأرض والبذر والبقر لواحد وعلى الآخر عمل يده فقط وله من الزرع جزء كربع أو خمس، ولا يشترط عليه نحو الحصاد مما هو مجهول. وأما إن تبرع ذلك بعد العقد فلا بأس. كما يجوز لأحد الشريكين أن يتبرع للآخر بعد العقد بشيء من العمل أو غيره (ولا ينقد) أي: بشرط (في إء أرض غير مأمنة) كأرض المطر وأرض العين القليلة الماء لترده بين السلفية والثمنية.

وَمَنْ ابْتَاعَ ثَمَرَةً فِي رُؤُوسِ الشَّجَرِ فَأَجِيجَ بِبَرْدٍ أَوْ جَرَادٍ أَوْ جَلِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنْ أَجِيجَ قَدَرُ الثُّلُثِ فَأَكْثَرُ وَضِعَ عَنِ الْمُشْتَرِي قَدْرُ ذَلِكَ مِنَ الثَّمَنِ وَمَا نَقَصَ عَنِ الثُّلُثِ فَمِنَ الْمُبْتَاعِ، وَلَا جَائِحةٌ فِي الزَّرْعِ وَلَا فِيمَا اشْتَرِيَ بَعْدَ أَنْ يَبْسَ مِنَ الثَّمَارِ وَتَوْضَعُ جَائِحةٌ الْبُقُولِ وَإِنْ قُلْتُ، وَقِيلَ: لَا يَوْضَعُ إِلَّا قَدْرُ الثُّلُثِ.

وَمَنْ أَعْرَى ثَمَرَ نَخْلَاتٍ لِرَجُلٍ مِنْ جَنَانِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيهَا إِذَا أَزْهَتْ بِخَرْصِهَا تَمَرًا يُعْطِيهِ ذَلِكَ عِنْدَ الْجَذَاذِ إِنْ كَانَ فِيهَا خَمْسَةُ أَوْسُقٍ قَافِلٌ، وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ إِلَّا بِالْعَيْنِ وَالْعَرْضِ.

وأما العقد عليها من غير نقد، أو به من غير شرط فجائز. كما يجوز في المأمونة مطلقاً ولو طالبت المدة ثلاثين سنة.

(ومن ابتاع) أي: اشترى (ثمرة) دون أصلها بعد بدو الصلاح وقبل تكامل الطيب، وذكر الفعل في قوله: (فأجيج) باعتبار المعنى أي الشيء المشتري، أي: أصابته جانحة وهي ما لا يستطيع دفعه. والبرد بفتح الراء: ما ينزل من السماء كالحجر والجراد جمع جرادة تقع على الذكر والأنثى. والجليد الماء النازل من السماء في زمن البرد ثم يجمد (أو غيره) أي: غير ما ذكر كالثلج والريح والجيش الذي لا يستطيع دفعه. (ولا جانحة في الزرع) أي: لأنه لا يباع إلا بعد اليبس فتأخيره محض تفريط من المشتري. (وتوضع جانحة البقول) وهي: ما لا تطول مدته في الأرض كالفجل والبصل والخس والجزر والكزبرة (وإن قلت) على المعتمد، وما بعده ضعيف. وتوضع الجانحة في جميع ما ذكر ولو شرط إسقاطها لأنه إسقاط حق قبل وجوبه.

(ومن أعرى الخ) العرية بتشديد الياء، ما منح من ثمر نخلة أو نخلات العام والعامين. والمعنى هنا ومن أعطى بلفظ العرية لا بلفظ الهبة، فلا يجوز الشراء قصراً للرخصة على موردها فإنها مستثناة من رجوع الإنسان في هبته، ومن ربا الفضل والنساء لأنه يشتريها بكيلها من جنسها مع الشك في التماثل وتأخير العوض للجذاذ (لرجل) لا مفهوم له (إذا أزهرت) أي: بدا صلاحها لا قبله (بخرصها) بكسر الخاء، أي: بقدر كيلها على تقدير جفافها. وهذا فيما يجف لا كبلح مصر. وأما هو فبالعين أو العرض. وكذا يجوز شراء ما يجف بالعين أو العرض من غير شرط. فمحل الرخصة قوله: بخرصها تماًراً (إن كان فيها) أي: الثمرة المشتراة، وإن كانت العرية أكثر (خمس أوسق) جمع وسق، وهو ستون صاعاً (إلا بالعين والعرض) أي: نقداً أو إلى أجل.

(بَابُ فِي الْوَصَايَا وَالْمَذْبَرِ وَالْمَكَاتِبِ وَالْمُعْتَقِ وَأَمَ الْوَلَدِ وَالْوَلَاءِ)

وَيَحِقُّ عَلَى مَنْ لَهُ مَا يُوصِي فِيهِ أَنْ يُعَدَّ وَصِيَّتُهُ؛ وَلَا وَصِيَّةٌ لِوَارِثٍ. وَالْوَصَايَا خَارِجَةٌ مِنَ الثَّلَاثِ وَيُرَدُّ مَا زَادَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُحِيزَهُ الْوَرَثَةُ، وَالْعَتَقُ يَعْنِيهِ مُبْدَأٌ عَلَيْهَا وَالْمَذْبَرُ فِي الصَّحَّةِ مُبْدَأٌ عَلَى مَا فِي الْمَرَضِ مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ، وَعَلَى مَا قَرُطَ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَأَوْصَى بِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ فِي ثُلَاثِهِ مُبْدَأٌ عَلَى الْوَصَايَا وَمَذْبَرُ الصَّحَّةِ مُبْدَأٌ عَلَيْهِ. وَإِذَا ضَاقَ الثَّلَاثُ تَخَاصُّ أَهْلُ الْوَصَايَا الَّتِي لَا تَبْدِيَّةَ فِيهَا. وَلِلرَّجُلِ الرُّجُوعُ عَنْ وَصِيَّتِهِ مِنْ عَتَقٍ وَغَيْرِهِ.

وَالْتَذْيِيرُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِعَبْدِهِ أَنْتَ مُذْبَرٌ أَوْ أَنْتَ حُرٌّ عَنْ ذُبْرِ مِثِّي، ثُمَّ لَا يَجُوزُ لَهُ

باب في الوصايا والمذبر والمكاتب والمعق وأم الولد والولاء

(باب في الوصايا) جمع وصية وهي مندوبة. وقد تجب إذا كان عليه حق واجب يخشى ضياعه بتركها ويحتملها قول المصنف.

(ويحق على من له ما) أي: مال (بوصي فيه أن يعد) أي: يهتيء (وصيته) والمدار على الإشهاد عليها وأما إن لم يشهد فلا تصح ولو كتبها بيده لاحتمال رجوعه عنها ما لم يقل: ما وجدتم بخطي فأفندوه. وتصح من السفیه والصبي إذا عقل القرية، ولا تجوز ممن عليه ديون لأن قضاءها مقدم. وتصح بالمجهول كالحمل والثمرة التي لم يبد صلاحها. كما أنها تصح للحمل ويستحقها إن استهل وإلا بطلت (ولا وصية) أي: لا تصح (لوارث) وإن أجازها باقي الورثة فهي ابتداء عطية منهم وإلا كانت ميراثاً. فإذا أجاز البعض ومنع البعض مضت حصة المجيز وردت حصة الممتنع. ويشترط أن يكونوا بالغين رشداً لا دين عليهم (ما زاد عليه) أي: ويمضي الثلث ولو قصد الضرر بذلك. والمعتبر ثلث المال يوم تنفيذ الوصية (والعتق بعينه) كأن يقول: أعتقوا عبدي فلاناً بعد موتي، ومثله أن يقول: اشترؤا عبد فلان واعتقوه (مبدأ عليها) أي: على الوصية بالمال، وليس المراد على جميع الوصايا فإن فك الأسير هو المقدم (من عتق) أي: منجز في المرض. وغير العتق كالصدقة والعطية (فإن ذلك) أي: ما فرط فيه من الزكاة، وأما زكاة عام موته فإنها تخرج من رأس المال إن اعترف بحلولها، وأوصى بها في العين أو اعترف بحلولها في الحرث والماشية ولو لم يوص. (وللرجل) وكذا غيره (الرجوع عن وصيته) ما دام حياً لأنها عقد غير لازم. ويكون الرجوع بالقول: كأبطلت وصيتي، أو بالفعل: كالبيع والهبة (من عتق وغيره) أي موصى به. وأما ما نجزه من العتق في مرضه، أو تصدق به أو حسبه أو وهبه فإنه لازم لا رجوع له فيه. وكذا لا رجوع له فيما وجب عليه كالزكاة والديون التي أوصى بها ولم تعلم إلا باعترافه. واعلم أنه لو قال: أعتقوا عبداً ولم يعينه فإنه يكون في مرتبة الوصايا بالمال التي فيها المخاصة عند الضيق (أن يقول الرجل) لا مفهوم له (عن ذبر) أي: بعد إدبار كائن

بَيْعُهُ وَلَهُ خِدْمَتُهُ وَلَهُ انْتِزَاعُ مَالِهِ مَا لَمْ يَمْرُضْ وَلَهُ وَطُؤُهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً، وَلَا يَطَأُ الْمُعْتَقَةَ إِلَى أَجَلٍ وَلَا يَبِيعُهَا، وَلَهُ أَنْ يَسْتَعْدِمَهَا وَلَهُ أَنْ يَنْتَزِعَ مَالَهَا مَا لَمْ يَقْرُبِ الْأَجَلَ.

وَإِذَا مَاتَ فَالْمُدَبِّرُ مِنْ ثُلُثِهِ وَالْمُعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ.

وَالْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ عَلَى مَا رَضِيَهُ الْعَبْدُ، وَالسَّيِّدُ مِنَ الْمَالِ مُتَّجِماً قَلَّتِ الثُّجُومُ أَوْ كَثُرَتْ، فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ رَقِيقاً وَحَلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ وَلَا يُعْجِزُهُ إِلَّا السُّلْطَانُ بَعْدَ الثَّلَاثِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّعْجِيزِ.

وَكُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ قَوْلُهَا بِمَنْزِلَتِهَا مِنْ مُكَاتَبَةٍ أَوْ مُدَبِّرَةٍ أَوْ مُعْتَقَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ مَرْهُونَةٍ وَوَلَدُ أُمِّ الْوَلَدِ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ بِمَنْزِلَتِهَا، وَمَالُ الْعَبْدِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَنْتَزِعَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ أَغْتَقَهُ أَوْ كَاتَبَهُ وَلَمْ يَسْتَفِنْ مَالَهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَزِعَهُ، وَلَيْسَ لَهُ وَطْءُ مُكَاتَبَتِهِ، وَمَا حَدَثَ لِلْمُكَاتَبِ

(منّي) أي بعد انتهاء حياتي (وله خدمته) أي: ولو بتأجيرهِ للغير لأنه ملكه إلى أن يموت (ما لم يمرض) أي: للسيد لأنه حينئذ ينتزعه للغير (وله وطؤها الخ) فإن حملت كانت أم ولد تعتق من رأس المال. (المعتقة إلى أجل) كأن يقول: اخدمني سنة وأنت حرة، وإنما لم يجز وطؤها لأنه يشبه نكاح المتعة، ويؤدب إن وقع ويعجل عتقها ويلحق به الولد. (من رأس ماله) أي: لأن العتق إلى أجل لازم. وأما التدبير فخارج مخرج الوصية. (جائزة) أراد بالجواز الإذن، فلا ينافي أنها مندوبة لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عِلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْراً﴾ [النور: ٣٣] أي: قدرة على الكسب. (منجماً) أي: مقدراً كأن يقول: تعطيني كل شهر كذا. فإن اشترط التعجيل كانت قطعة لا كتابة وهي جائزة (رجع رقيقاً) الأولى رجع لما كان عليه. فإنه لو كان قبل الكتابة مدبراً مثلاً لا يرجع رقيقاً. (إلا السلطان) أي: الحاكم (بعد التلؤم) أي: التأخير لمن يرجى تيسيره (إذا امتنع من التعجيز) أي مع سيده. (وكل ذات رحم) أي: صاحبة ولد (فولدها بمنزلتها) إن كان في بطنها حين الكتابة أو التدبير أو العتق أو الرهن وأولى إن حدث بعد ذلك. وأما إن انفصل قبل ذلك فليس بمنزلتها. وهذا إن كان من غير السيد وإلا فهو حر بلا كلام (وولد أم الولد) أي بعد صيرورتها أم ولد. وأما ولدها بل ذلك فرقيق (من غير السيد) أي بأن كان من زوج أو زنا فإنه يكون (بمنزلتها) في العتق من رأس المال وعدم جواز بيعه. وأما في الخدمة فعليه كثيرها بخلاف أمه فعليها يسير الخدمة أي فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم القن. (وما العبد له) أي: فله وطء جاريته (وليس له) أي: لا يجوز للسيد (وطء مكاتبته) لأنها أحرزت نفسها ومالها. فإن وقع أذّب ولا حد عليه. وإن حملت خبرت بين التعجيز وتكون أم ولد، أو السعي وينجز عتقها عند التكميل (وما حدث للمكاتب) أي: من أمته، وأما من حرة فهو حر، أو من أمة السيد فهو للسيد،

وَالْمُكَاتِبَةُ مِنْ وَلَدٍ دَخَلَ مَعَهُمَا فِي الْكِتَابَةِ وَعَتَقَ بِعِتْقِهِمَا، وَتَجُوزُ كِتَابَةُ الْجَمَاعَةِ وَلَا يُعْتَقُونَ إِلَّا بِأَدَاءِ الْجَمِيعِ.

وَلَيْسَ لِلْمُكَاتِبِ عِتْقٌ وَلَا إِتْلَافٌ مَالِهِ حَتَّى يُعْتَقَ، وَلَا يَتَزَوَّجَ وَلَا يُسَافِرُ السَّفَرَ الْبَعِيدَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ، وَإِذَا مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ قَامَ مَقَامَهُ وَوَدَى مِنْ مَالِهِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ حَالاً وَوَرِثَ مَنْ مَعَهُ مِنْ وَلَدِهِ مَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ وَقَاءٌ فَإِنَّ وَلَدَهُ يَسْعَوْنَ فِيهِ وَيُؤَدُّونَ نَجُوماً إِنْ كَانُوا كِبَاراً وَإِنْ كَانُوا صِغَاراً وَلَيْسَ فِي الْمَالِ قَدْرُ الشُّجُومِ إِلَى بُلُوغِهِمُ السَّعْيَ رَقُوا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَرِثَهُ سَيِّدُهُ.

وَمَنْ أَوْلَدَ أَمَةً فَلَهُ أَنْ يَسْتَمْتِعَ مِنْهَا فِي حَيَاتِهِ وَتُعْتَقَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ بَعْدَ مَمَاتِهِ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا لَهُ عَلَيْهَا خِدْمَةٌ وَلَا غَلَّةٌ وَلَهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ أُمِّهِ فِي الْعِتْقِ يُعْتَقُ بِعِتْقِهَا، وَكُلُّ مَا أَسْقَطْتَهُ مِمَّا يُعْلَمُ أَنَّهُ وَلَدٌ فَهِيَ بِهِ أُمٌ وَلَدٌ، وَلَا يَنْفَعُهُ الْعَزْلُ إِذَا

أَوْ أَمَةٌ غَيْرُهُ فَهُوَ لِلغَيْرِ. (وعتق) بفتح أوله، يقال: عتق العبد عتقاً، من باب ضرب، وعتاقاً وعتاقة بفتح الأوائِل. والعتق بالكسر إسم منه ويتعدى بالهمز لا بنفسه. فيقال: أعتقته فهو معتق، ولا يقال: عتقته ولذا لا يقال عتق العبد بالبناء للمفعول ولا أعتق هو مبنياً للفاعل، بل الثلاثي لازم والرباعي متعد. ولا يجوز عبد معتوق كما في المصباح (كتابة الجماعة) أي: لمالك واحد، وتوزع على قدر قوتهم على الأداء يوم عقد الكتابة (ولا يعتقون إلا بأداء الجميع) فيؤخذ من الملبى عن غيره لأنهم حملاء ولو من غير شرط لتشوف الشارع للحرية.

(وليس للمكاتب عتق) أي: لرقيقه (ولا إتلاف ماله) إن كان له مال. وأما ما جرت العادة باعطائه ككسرة فإنه جائز. كما يجوز للمقارض والزوجة والشريك ونحوهم (بغير إذن سيده) راجع للزوج وما بعده (وله ولد) أي: سواء كان داخلاً معه في الكتابة بشرط أو حدث بعدها (فإن ولده) المراد بهم من كانوا معه في عقد الكتابة كانوا أولاده أو غيرهم (يسعون) أي: يعملون (فيه) أي: المال أو يسعون بأنفسهم إن لم يكن مال (ويؤدّون نجوماً) على تنجيم الميت لأن محل حلولها إن ترك ما فيه وقاء (ورثة سيده) فيه تجوز لأنه رق ما بقي عليه درهم. (قله أن يستمتع منها) أي: بالوطء وغيره، فإنه ﷺ تسرى بمارية القبطية بعد أن ولدت منه إبراهيم وكانت بيضاء جميلة أهداها له المقوقس من مصر. (وتعتق من رأس ماله) أي: وتقدم على الكفن والدين ولو سابقاً فلا يجوز بيعها فيه. فإن وقع فسخ. ومثل البيع الهبة والرهن ونحوهما، فإن ظهر حمل الأمة بعد موته ولم يكن أقر بوطئها في حياته فإنها لا تعتق به لاحتمال أنه من زنا. (ولا له عليها خدمة) أي: إلا اليسيرة (ولا غلّة) أي ولو يسيرة كأن يؤجرها لغيره يوماً مثلاً (وله ذلك) أي: الخدمة والغلّة (في ولدها من غيره) وأما منه فحر. (ولا ينفعه العزل) أي: لا ينفعه ادعاء العزل أي الإنزال خارج الفرج

أَنْكَرَ وَلَدَهَا وَأَقْرَبَ بِالْوَطْءِ فَإِنْ ادَّعَى اسْتِبْرَاءَ لَمْ يَطَأْ بَعْدَهُ لَمْ يَلْحَقْ بِهِ مَا جَاءَ مِنْ وَلَدِهِ.

وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ مَنْ أَحَاطَ الدِّينُ بِمَالِهِ، وَمَنْ أَعْتَقَ بَغْضَ عَبْدِهِ اسْتَيْمَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِهِ مَعَهُ فِيهِ شَرَكَةٌ قَوْمٌ عَلَيْهِ نَصِيبٌ شَرِيكِهِ بِقِيَمَتِهِ يَوْمَ يُقَامُ عَلَيْهِ وَعَتَقَ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَالٌ بَقِيَ سَهْمُ الشَّرِيكِ رَقِيقًا، وَمَنْ مَثَلَ بَعْدِهِ مِثْلَةً يَبْتَنَّى مِنْ قَطْعِ جَارِحَةٍ وَنَحْوِهِ عَتَقَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ مَلَكَ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدًا مِنْ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدَ وَلَدِهِ أَوْ وَلَدَ بَنَاتِهِ أَوْ جَدَّهُ أَوْ جَدَّتَهُ أَوْ أَخَاهُ لَأُمٍّ أَوْ لَأَبٍ أَوْ لِهَمَا جَمِيعًا عَتَقَ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَعْتَقَ حَامِلًا كَانَ جَنِينُهَا حُرًّا مَعَهَا وَلَا يُعْتَقُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ مَنْ فِيهِ مَعْنَى مِنْ عِتْقٍ بِتَذْيِيرٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا وَلَا أَعْمَى وَلَا أَقْطَعَ الْيَدِ وَشِبْهَهُ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ. وَلَا يَجُوزُ عِتْقُ الصَّبِيِّ وَلَا الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ.

لأن الماء قد يغلبه أو يسري إن وطئ بين الفخذين. وأما إذا قال: كنت أطا من غير إنزال فلا يلحقه.

(ولا يجوز النخ) أي: ولو كان الدين مؤجلاً لأنه تصرف في مال الغير. فللغيرم رده ما لم يطل الزمن بحيث يشتهر بالحرية أو يطلع ويرضى (استتم) بالبناء للمفعول، أي: أعتق (عليه) جميعه ولو كان معسراً حيث كان بالغاً رشيداً لا دين عليه (قوم عليه) أي: إن كان موسراً بدليل قوله: (فإن لم يوجد له مال النخ) (ومن مقل) بتشديد المثلثة، أي: أوقع (بعده مثلة) بضم الميم، أي: عقوبة (بينه) أي: ظاهرة تشينه (من قطع جارحة) كيد أو أنملة أو خضاء عبد أوجبه (ونحوه) أي: القطع كوسم وجهه بالنار. والراجح أنه لا بد من الحكم في العتق بالمثلثة، فإذا لم يحكم بعنقه كما بمصر فلا يعتق ويصح بيعه (ومن ملك أبويه النخ) أي: نسباً احترازاً من أبوي الرضاع أو أولاد الرضاع فلا عتق، (أو جدّه) أي: أو ملك جدّه (أو جدته) من أي جهة كانا (عتق) أي: من ذكر، فالإفراد باعتبار المذكور، ولا يحتاج العتق في هذا الحكم. نعم إذا كان عليه دين يستغرق قيمته فإنه لا يعتق ولا يستقر ملكه عليه، بل يباع عليه الدين (ومن أعتق حاملاً) أي: من تزويج أو زنا لأن الولد تابع لأمه في الحرية والعبودية. (في الرقاب الواجبة) أي: ككفارة القتل والظهار وفطر رمضان. وأما إن كانت غير واجبة فتجزئ ومع كونها لا تجزئ في الواجبة لا يرد العتق (من عتق) بيان لمعنى، فإن المراد به شائبة الحرية والباء في (بتدبير) للسببية أي عتق بسبب تدبير (أو كتابة أو غيرهما) كالعتق لأجل (وشبهه) أي شبه الأقطع كالأشل، ومن فيه عيب غير خفيف لنقصان الرقبة به (ولا من على غير الإسلام) أي: الآية «فتحرير رقبة مؤمنة» [النساء: ٩٢] فإنها مقيدة للآية الأخرى المطلقة. (ولا يجوز عتق الصبي) أي: ولا يصح بعد الوقوع كالمجنون لفقد شرط العتق وهو التكليف والرشد (ولا المؤلى عليه) أي: من عليه ولاية وهو السفیه الذي لا يحسن التصرف فلا يصح عتقه لو وقع إلا في أم ولده، لأنه ليس له

وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا هِبَتُهُ. وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ رَجُلٍ قَالَوَلَاءٌ لِلرَّجُلِ، وَلَا يَكُونُ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ، وَوَلَاءٌ مَا أَعْتَقَتِ الْمَرْأَةُ لَهَا وَوَلَاءٌ مَنْ يُجَرُّ مِنْ وَلَدٍ أَوْ عَبْدٍ أَعْتَقْتَهُ وَلَا تَرِثُ مَا أَعْتَقَ غَيْرُهَا مِنْ أَبٍ أَوْ ابْنٍ أَوْ زَوْجٍ أَوْ غَيْرِهِ.

وَمِيرَاثُ السَّائِبَةِ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْوَلَاءُ لِلْأَقْعَدِ مِنْ عَصَبَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ، فَإِنْ تَرَكَ ابْنَتَيْنِ قَوْرَتًا وَلَاءٌ مَوْلَى لِأَيِّهِمَا ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ بَيْنَيْنِ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى أَخِيهِ دُونَ بَنِيهِ، وَإِنْ مَاتَ وَاحِدٌ وَتَرَكَ وَلَدًا وَمَاتَ أَخُوهُ وَتَرَكَ وَلَدَيْنِ قَالَوَلَاءٌ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ أَثْلَانًا.

(بَابُ) فِي الشَّفْعَةِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْخَبْسِ وَالرَّهْنِ وَالْعَارِيَةِ وَالْوَدِيعَةِ وَاللَّقْطَةِ وَالْقَصْبِ

وَأِنَّمَا الشَّفْعَةُ فِي الْمَشَاعِ وَلَا شَفْعَةَ فِيمَا قَدْ قُسِمَ وَلَا لِجَارٍ وَلَا فِي طَرِيقٍ وَلَا عَرَصَةٍ

فيها إلا الاستمتاع وقليل الخدمة (والولاء لمن أعتق) وهو صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصرية عند عدمها. وفي الحديث: «الولاء لُحْمَةٌ كُلُّحِمَةِ النَّسَبِ لَا يَبَاعُ وَلَا يُوْهَبُ» فهو من الولي وهو القرب ولو كان العتق ناشئاً عن كتابة أو استيلاء. (عن رجل) أي مثلاً (فالولاء للرجل) المعتق عنه ولو كان بغير إذنه (لمن أسلم على يديه) أي: لأنه لم يعتقه. (وولاء ما) أي: من (أعتقت المرأة لها) وعبر بما لأنها تقع على العاقل قليلاً. (وولاء من يجر) بالبناء للمفعول، أي: وكذا لها ولاء من يجر ولاؤه لها (من ولد أو عبد) بيان لمن. وإدخال التاء على (أعتقته) يقتضي أنها باشرت عتق ذلك الولد أو العبد مع أنها ما باشرت إلا عتق والده أو معتقه. فلو قال: أو عبد أعتقه لكان أظهر، لكن لما كانت هي المتسببة في العتق الأول نسب الثاني لها. وظاهره أن كل من بلده من أعتقته لها ولاؤه، مع أنه مقيد بما إذا لم يكن له نسب من حر كما في خليل وغيره (ولا ترث الخ) لأن الميراث بالولاء مخصوص بالعصبة. (وميراث السائبة الخ) وهو الذي قال له سيده: سيبتك، قاصداً بذلك العتق لا عن واحد بعينه. وقيل: إن ميراثه لمن أعتقه. ولا يجوز العتق بهذا اللفظ لاستعمال الجاهلية له في الأنعام. (والولاء للأقعد) أي: الأقرب (من عصبة الميت الأول) وهو المعتق. (ولاء مولى) أي: معتق (لأبيهما) بمعنى أنهما ورثاه بسبب الولاء (ثم مات أحدهما) أي: أحد الابنتين وهذا هو الميت الثاني (رجع الولاء إلى أخيه) لأنه أقرب للميت الأول من بني الميت الثاني. (وإن مات واحد) أي: من ابني الميت الأول.

باب في الشفعة والهبة والصدقة والخبس والرهن والعارية والوديعه واللقطة والقصب

(باب في الشفعة) مأخوذة من الشفع ضد الوتر لأن الشفع يضم الحصة التي باعها الشريك إلى حصته بالثمن جبراً. وهي مستثناة من بيع الرجل ملكه بغير رضاه. وإنما

دَارٍ قَدْ قُسِمَتْ يَبُوتُهَا وَلَا فِي فَحْلٍ نَخْلٍ أَوْ بَشَرٍ إِذَا قُسِمَتِ النَّخْلُ أَوْ الْأَرْضُ وَلَا شَفْعَةٌ إِلَّا فِي الْأَرْضِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ . وَلَا شَفْعَةٌ لِلْحَاضِرِ بَعْدَ السَّنَةِ وَالْغَائِبِ عَلَى شَفْعَتِهِ وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ ، وَعَهْدَةُ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي ، وَيُوقَفُ الشَّفِيعُ فَإِمَّا أَخَذَ أَوْ تَرَكَ ، وَلَا تَوْهَبُ الشَّفْعَةُ وَلَا تَبَاعُ وَتُقَسَّمُ بَيْنَ الشُّرَكَاءِ بِقَدْرِ الْأَنْصِبَاءِ .

وَلَا تَنِمُّ هَبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حُبْسٌ إِلَّا بِالْحِزَاةِ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَازَ عَنْهُ فَهِيَ

رخص في ذلك لضرر القسمة إذا طلبها البعض ولذا لم تكن فيما قد قسم . واختصت بالمشاع لكثرة الضرر فيه ، والمراد به الأرض وما اتصل بها من بناء وشجر . فما يأتي توضيح له . ويشترط أن يكون قابلاً للقسمة ، فلا شفعة في نحو طاحون ومعصرة وحمام على المعتمد . ومن قال بالشفعة فيها قال إن المقصود دفع ضرر الشركة . ولا شفعة في الزرع والحيوان والثياب وسائر الأمتعة (ولا في طريق) أي : خاص بين الشركاء إلى الدار التي قسمت وبقيت الطريق بدون قسم (ولا عرصه دار) أي : ساحتها التي تركت بدون قسم سميت بذلك لأن الصبيان يتعرضون أي : يلعبون فيها ، سواء باع حصته في كل من الطريق والعرصة وحدها أو مع ما نابه من البيوت ، لأنها تابعة لما لا شفعة فيه بعد القسم (ولا في فحل) أي : ذكر نخل (أو بشر) أي : ولا في بشر . لأن كلا منهما بعد قسمة النخل الإناث والأرض لا ينقسم . (بعد السنة) أي : ولا تسقط شفعته قبل ذلك ، ولو كتب شهادته على البيع في الوثيقة ما لم يسقطها بالقول بعد وقوع الشراء لا قبله ، أو يحصل منه ما يدل على الترك كطلب مقاسمة المشتري أو رؤيته له يهدم أو يبني أو يغرس وهو ساكت ، وأما بعد مضيتها فتسقط إن كان عالماً بالبيع عاقلاً بالغاً رشيداً لا عذر له وإلا استمر على شفعته حتى يحصل له لعلم ويزول المانع . (وعهدة الشفيع) أي : ضمان الشقص من العيب والاستحقاق (على المشتري) المأخوذ منه بالشفعة ، فيشمل ما إذا تعدد لأنه يختير في الأخذ بأي بيع شاء ما لم يعلم بالتعدد ، وإلا فبالأخيرة فقط . لأن سكوته دليل على أنه رضي بشركة غير الأخير (ويوقف الشفيع) أي : يطلبه المشتري عند الحاكم لما يلحقه من الضرر بعدم تصرفه في الحصة التي اشتراها . فإذا اختار الأخذ بالشفعة وكان المشتري وهب الشقص أو حبسه ، فإن له نقض ما ذكر ولو مسجداً . ويكون الثمن الذي وقع به للبيع للموهوب له حيث علم المشتري أن له شفعاً لأنه كأنه دخل على هبة الثمن ويجعل أنقاض المسجد في حبس آخر (ولا توهب النخ) يعني لا يجوز الشفيع هبة ما وجب له من الشفعة ولا بيعه . لأن الشارع إنما خيره بين الأخذ أو الترك لدفع الضرر عنه (بقدر الأنصباء) كما لو كانت الدار بين ثلاثة لأحدهم النصف وللثاني الثلث وللثالث السدس . فباع صاحب النصف نصيبه ، فإن صاحب الثلث يأخذ ثلثي المبيع وصاحب السدس ثلثه .

(ولا تتم هبة) وهي تمليك ذي منفعة لوجه المعطى بفتح الطاء . والصدقة تمليك ذلك

مِيرَاثٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَرَضِ فَلِذَلِكَ نَافِذٌ مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ كَانَ لِيَعْنِي وَارِثٌ.

وَالْهَبَةُ لِمَصْلَةِ الرَّحِمِ أَوْ لِفَقِيرٍ كَالصَّدَقَةِ لَا رُجُوعَ فِيهَا، وَمَنْ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ وَلَهُ أَنْ يَغْتَصِرَ مَا وَهَبَ لَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ أَوِ الْكَبِيرِ مَا لَمْ يُنْكَحْ لِذَلِكَ أَوْ يُدَايِنَ أَوْ يُخْدِتَ فِي الْهَبَةِ حَدَثًا. وَالْأُمُّ تَغْتَصِرُ مَا دَامَ الْأَبُ حَيًّا، فَإِذَا مَاتَ لَمْ تَغْتَصِرْ، وَلَا يَغْتَصِرُ مِنْ يَتِيمٍ وَالْيَتِيمُ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ.

وَمَا وَهَبَهُ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فَحَيَازَتُهُ لَهُ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ يَسْكُنْ ذَلِكَ أَوْ يَلْبَسَهُ إِنْ كَانَ ثَوْبًا، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ مَا يُعْرِفُ بِعَيْنِهِ، وَأَمَّا الْكَبِيرُ فَلَا تَجُوزُ حَيَازَتُهُ لَهُ.

وَلَا يَرْجِعُ الرَّجُلُ فِي صَدَقَتِهِ وَلَا تَرْجِعُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْمِيرَاثِ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ

لوجه الله. وحكهما النذب كالحبس أي الوقف (فإن مات) أي: المتبرع بواحد من الثلاثة، ومثل الموت إحاطة الدين بما له أو جنونه أو مرضه المتصل بموته. ومحل فوات الهبة بالموت وما معه إذا لم يجد الموهوب له في طلبها، ويمتنع الواهب وإلا فلا تبطل (إلا أن يكون ذلك) أي: المذكور من التبرعات الثلاثة حاصلًا (في المرض فذلك نافذ من الثلث) لأنه خرج مخرج الوصية. (والهبة لمصلحة الرحم) أي: الأقارب ولو أغنياء، ولا مفهوم لما ذكره فإنه لا يجوز الرجوع إذا كانت لأجنبي غني للزومها بالقول. وقد ورد: «لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد». (وله) أي: للأب دنية لا للجد إذا وهب لولد ولده. والاعتصار ارتجاع العطية بدون عوض لا بطوع المعطي. ومحل جواز اعتصار الأب إذا لم يكن الولد فقيرًا أو لم يقصد صلة الرحم أو ثواب الآخرة، وإلا فلا يجوز الرجوع. وهذه القيود تجري في اعتصار الأم (ما لم ينكح) بالبناء للمجهول، أي: يزوج الولد الكبير (لذلك) أي: لأجل ما وهب له (أو يدانين) لأجل (أو يحدث في الهبة حدثًا) مثل أن يهبه حديدًا فيصنعه آنية أو تتغير بزيادة أو نقص لا بحوالة سوق (ما دام الأب حيًّا) أي: والحال أن الموهوب له صغير، وأما لو كان كبيرًا فإنها تعتصر كان حيًّا أو ميتًا، فإنه لا يتم بعد البلوغ (ولا يعتصر من يتيم) كالتعليل لما قبله (واليتيم من قبل) بكسر القاف، أي: جهة (الأب) في الآدمي. وأما في الحيوان فمن قبل الأم، وأما الطير فمن قبلهما (فحيازته له) أي: ولو بلا إشهاد على الحيابة (جائزة) ولا بد من الإشهاد بأنه وهبه. ولا يضر صرف الأب الغلة في مصالح نفسه. وإنما يشترط أن لا يسكن الدار أو يلبس الثوب وإلا بطلت هبتهما لأنه رجوع، ما لم تكن دار سكناه وسكن الأقل وأكرى الأكثر. (ما يعرف بعينه) أي: لا كدراهم أو دنائير ما لم يطبع عليها ويضعها عند غيره إلى موته أو فلسه وإلا بطلت (وأما الكبير الخ) أي: إن كان رشيدًا، وإلا جاز له، وكذلك للأنثى حتى يدخل بها الزوج ويؤنس منها الرشد. ولا تصح حيابة الأخ ما وهبه لأخيه الصغير، ولا الأم ما وهبه لولدها الصغير ولو أشهدت على ذلك ما لم تكن وصية (ولا يرجع الرجل) وكذا غيره، والنهي

لَبِنَ مَا تَصَدَّقَ بِهِ. وَلَا يَشْتَرِي مَا تَصَدَّقَ بِهِ.

وَالْمَوْهُوبُ لِلْعَوَضِ إِمَّا أَثَابَ الْقِيَمَةَ أَوْ رَدَّ الْهَبَةَ فَإِنْ فَاتَتْ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُرَى أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوَابَ مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ.

وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ لِبَغْضٍ وَلَدَيْهِ مَالَهُ كُلُّهُ، وَأَمَّا الشَّيْءُ مِنْهُ فَذَلِكَ سَائِعٌ. وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى الْفُقَرَاءِ بِمَالِهِ كُلِّهِ لِلَّهِ.

وَمَنْ وَهَبَ هِبَةً فَلَمْ يَحْزُهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ حَتَّى مَرَضَ الْوَاهِبُ أَوْ أَقْلَسَ فَلَيْسَ لَهُ جِبْتٌ قَبْضُهَا، وَلَوْ مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ كَانَ لَوَرَثَتِهِ الْقِيَامُ فِيهَا عَلَى الْوَاهِبِ الصَّحِيحِ.

وَمَنْ حَبَسَ ذَاراً فَهِيَ عَلَى مَا جَعَلَهَا عَلَيْهِ إِنْ حَبِزَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ وَلَوْ كَانَتْ حُبْساً عَلَى

لِلْكِرَاهَةِ. وَأَخَذَ مِنْهُ أَنْ مِنْ أَخْرَجَ كَسْرَةَ لِسَانِ فُوجِدَ قَدْ ذَهَبَ يُلْزِمُهُ التَّصَدُّقُ بِهَا عَلَى غَيْرِهِ وَيُكْرَهُ لَهُ أَكْلُهَا مَا لَمْ يَكُنْ مَعِينًا، وَرَدَّهَا أَوْ لَمْ يَجِدْهَا، وَإِلَّا فَلَهُ أَكْلُهَا (وَلَا بَأْسَ الْخ) بِمَعْنَى خِلَافِ الْأُولَى. (وَالْمَوْهُوبُ لِلْعَوَضِ) شُرُوعٌ فِي هِبَةِ الثَّوَابِ الدُّنْيَوِيِّ. وَلِلْوَاهِبِ بِهَذَا الْقَصْدِ طَلَبُ الْعُودِ وَلَوْ مُعْجَلاً وَلَا يُلْزِمُهُ الصَّبْرُ إِلَى أَنْ يَتَجَدَّدَ لَهُ عَرَسٌ مِثْلاً إِلَّا الْعَادَةُ (وَذَلِكَ) أَيُّ: مَحَلُّ التَّخْيِيرِ بَيْنَ دَفْعِ الْقِيَمَةِ أَوْ رَدِّ الْهِبَةِ (إِذَا كَانَ يُرَى) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، أَيُّ: يَظُنُّ (أَنَّهُ أَرَادَ الثَّوَابَ) وَبِالْأُولَى إِذَا صَرَحَ بِذَلِكَ. وَلَا يُلْزِمُ الْوَاهِبَ قَبُولَ أَقْلٍ مِنَ الْقِيَمَةِ، كَمَا لَا يُلْزِمُ الْمَوْهُوبَ لَهُ دَفْعَ أَكْثَرِ مِنْهَا وَلَوْ جَرَتْ بِذَلِكَ عَادَةٌ. وَيُحْرَمُ الزَّائِدُ إِنْ لَزِمَ عَلَيْهِ رَبُّ الْفَضْلِ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَثَابَ عَنِ الطَّعَامِ بِطَعَامٍ مَعَ التَّأْخِيرِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ، لَمَا فِيهِ مِنْ رَبِّ النِّسَاءِ، وَلَا عَنِ الذَّهَبِ بِفِضَّةٍ وَلَا عَكْسَهُ لَمَا فِيهِ مِنَ الصَّرْفِ الْمُؤَخَّرِ، وَلَا عَنِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَلَا عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ لَمَا يُلْزِمُ عَلَيْهِ مِنَ الْبَدْلِ الْمُؤَخَّرِ. بَلْ بِمَا يَقْضِي عَنْهُ بَيْعٌ، فَعَنِ الْعَرْضِ طَعَامٌ أَوْ دِرَاهِمٌ أَوْ عَرْضٌ وَعَنِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ عَرْضٌ وَطَعَامٌ أَوْ حَيَوَانٌ، فَمَا يَقَعُ فِي الْأَرْيَافِ مِنْ إِثَابَةِ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ، أَوْ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، أَوْ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، أَوْ الْفِضَّةِ حَرَامٌ (وَيُكْرَهُ أَنْ يَهَبَ) أَيُّ: الشَّخْصَ ذَكَراً أَوْ أُنْثَى (لِبَعْضٍ وَلَدَهُ) أَيُّ: أَوْلَادَهُ (مَالَهُ كُلَّهُ) أَوْ جُلَّهُ (وَأَمَّا الشَّيْءُ) أَيُّ: الْيَسِيرُ (مِنْهُ فَذَلِكَ سَائِعٌ) أَيُّ: جَائِزٌ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحِيَازَةِ قَبْلَ حَصُولِ مَانِعٍ كَمَرَضٍ مُتَّصِلٍ بِالمَوْتِ وَإِلَّا بَطُلَتْ، كَمَا إِذَا وَقَعَتْ فِي الْمَرَضِ فَإِنَّهَا وَصِيَّةٌ لَوَارِثٍ مَا لَمْ يَجْزُهَا الْوَرِثَةُ. (وَلَا بَأْسَ الْخ) أَيُّ: مَا لَمْ يَتَرْتَبْ عَلَى ذَلِكَ ضِيَاعُ عِيَالِهِ وَإِلَّا حَرَمَ. (وَلَوْ) مَاتَ الْمَوْهُوبُ لَهُ) أَيُّ: الَّذِي لَمْ تَقْصِدْ عَلَيْهِ. وَأَمَّا إِذَا قَالَ هِبَةٌ لِفُلَانٍ بَعِينُهُ فَإِنَّهَا تَبْطُلُ بِمَوْتِهِ. وَاحْتَرَزَ بِالصَّحِيحِ عَنِ الْوَاهِبِ الْمَرِيضِ مَرَضاً مُتَّصِلاً بِمَوْتِهِ فَإِنْ الْهِبَةُ تَبْطُلُ.

(وَمَنْ حَبَسَ) أَيُّ: وَقَفَ (ذَاراً) وَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ التَّأْيِيدُ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَقِيدَ بِمُدَّةٍ ثُمَّ يَرْجِعَ مُلْكاً. وَيَجُوزُ وَقْفُ الْحَيَوَانِ وَلَوْ رَقِيقاً وَالْعُرُوضِ وَالطَّعَامِ الَّذِي تَطُولُ مَدَّتُهُ وَالْذَّنَانِيرُ

وَلَدِهِ الصَّغِيرِ جَارَتْ حَيَازَتُهُ لَهُ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ وَلْيُكْرِهَا لَهُ وَلَا يَسْكُنَهَا، فَإِنْ لَمْ يَدْعُ سُكْنَاهَا حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ، وَإِنْ أَقْرَضَ مَنْ حُبِسَتْ عَلَيْهِ رَجَعَتْ حُبْساً عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالمَحْبُسِ يَوْمَ المَرْجِعِ.

وَمَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا حَيَاتَهُ دَارًا رَجَعَتْ بَعْدَ مَوْتِ السَّائِكِ مِلْكًا لِرَبِّهَا، وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْمَرَ عَقِبَهُ فَأَقْرَضُوا بِخِلَافِ الحُبْسِ، فَإِنْ مَاتَ المُعْمَرُ يَوْمَئِذٍ كَانَتْ لِرَبِّتِهِ يَوْمَ مَوْتِهِ مِلْكًا.

وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الحُبْسِ فَتَصَيَّبَهُ عَلَى مَنْ بَقِيَ، وَيُؤَثَّرُ فِي الحُبْسِ أَهْلُ الْحَاجَةِ بِالسُّكْنَى وَالْغَلَّةِ، وَمَنْ سَكَنَ فَلَا يَخْرُجُ لِغَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَصْلِ الحُبْسِ شَرْطٌ قِيمَضِي، وَلَا يُبَاعُ الحُبْسُ وَإِنْ خَرِبَ وَيُبَاعُ الفَرَسُ الحُبْسُ يَكْلَبُ وَيُجْعَلُ ثَمَنُهُ فِي مِثْلِهِ أَوْ يُعَانُ بِهِ فِيهِ، وَاخْتَلَفَ فِي المَعَاوِضَةِ بِالرَّبْعِ الْخَرِبِ بِرَبْعٍ غَيْرِ خَرِبٍ.

والدراهم لمن يتسلف ذلك لتزليل رد المثل منزلة دوام العين. (على ولده الصغير) أي: أو السفية، ومثل ولده من هو في حجره بشرط الإشهاد وصرف الغلة في مصالح المحجوز عليه (بطلت) الأولى بطل، أي: الحبس أو مراده بطلت الحيازة (من حبست عليه) أي: إن كان جهة معينة كزيد وذريته (رجعت حبساً الخ) أي: ويستوي فيه الذكر والأنثى، فإذا لم يوجد له قريب يوم المرجع صرفت للفقراء.

(ومن أعمار رجلاً) أي: مثلاً فحقيقة العمرى تملك المنفعة مدة عمر من أعطيت له أو عمر معطيها. ولا يشترط أن تكون لفظ أعمارتك هذه الدار أو هذا العبد أو هذا الثوب مثلاً، بل لو قال: وهبت لك منفعتها مدة عمرك لكفى وهي عامة في كل شيء، وحكمها التذب. وإنما تكون ممن له التبرع كالهبة وما معها وحوزها كالهبة من كل وجه (بخلاف الحبس) أي: فإنه لا يرجع للمحبس بل لأقرب الناس إليه لأنه تملك الرقاب، والعمرى تملك المنافع. (فإن مات المعمر) بكسر الميم (يومئذ) أي: يوم موت المعمر بالفتح (كانت لورثته) أي: المعمر بالكسر (من أهل الحبس) أي: المعينين الغير المرتبين، بأن قال: على أولاد فلان وأولاد أولاده، فإنه يقسم على الجميع عند وجودهم ويستوي فيه الذكر والأنثى والغني والفقير، ولا يمنع ولد الولد بوجود أصله. وأما لو رتبوا بأن قال: على أولاد فلان، ثم على أولاد أولاده وهكذا، فإن من مات ينتقل نصيبه لولده. (ويؤثر) أي: يقدم (في الحبس) على غير المعينين (وإن خرب) أي: ولو كان في بقائه ضرر ولا يرجى عود منفعته ولا يجوز بيع أنقاضه. وقيل: إن كان كذلك جاز وهذا ما لم يجعل الواقف للموقوف عليه بيعه وإلا جاز (يكلب) بفتح التحتية واللام مضارع كلب بكسر اللام كلباً بفتحها، وهو داء يعتري الخيل كالجنون ومثله غيره (أو يعان به) أي: إن كان هناك

وَالرَّهْنُ جَائِزٌ وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْحَيَازَةِ وَلَا تَنْفَعُ الشَّهَادَةُ فِي حَيَازَتِهِ إِلَّا بِمُعَايَنَةِ الشَّيْءِ، وَضَمَانُ الرَّهْنِ مِنَ الْمُزْتَمِنِ فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَا يَضْمَنُ مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ. وَتَمَرَّةُ النَّخْلِ الرَّهْنُ لِلرَّاهِنِ، وَكَذَلِكَ غَلَّةُ الدَّوْرِ وَالْوَلَدُ رَهْنٌ مَعَ الْأُمَةِ الرَّهْنُ تَلْدُهُ بَعْدَ الرَّهْنِ، وَلَا يَكُونُ مَالُ الْعَبْدِ رَهْنًا إِلَّا بِشَرْطٍ، وَمَا هَلَكَ بِيَدِ أَمِينٍ فَهُوَ مِنَ الرَّاهِنِ.

وَالْعَارِيَةُ مُؤَدَاةٌ يَضْمَنُ مَا يُغَابُ عَلَيْهِ وَلَا يَضْمَنُ مَا لَا يُغَابُ عَلَيْهِ مِنْ عَبْدٍ أَوْ ذَاتِهِ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى. وَالْمُودَعُ إِنْ قَالَ: رَدَدْتُ الْوَدِيعَةَ إِلَيْكَ صَدَقَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَبْضُهَا بِإِشْهَادٍ، وَإِنْ قَالَ: ذَهَبَتْ فَهُوَ مُصَدَّقٌ بِكُلِّ حَالٍ، وَالْعَارِيَةُ لَا يَصَدَّقُ فِي هَلَاكِهَا فِيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ، وَمَنْ

شيء آخر يجعل مع ثمن هذا في فرس، وإلا تصدق بثمانه في الجهة الموقوف عليها. (واختلف الخ) والمعتمد المنع.

(والرهن جائز) ويكون ممن يصح منه البيع وإذا كان غير مقوم بأن كان مثلياً، ومنه الذهب والفضة، فلا يجوز إلا إذا طبع عليه لاحتمال أن يكون إعطاؤه على جهة السلف باسم الرهن. واشترط السلف في المداينة ممنوع والتطوع به هبة مديان بخلاف غير المثل ومنه الحلبي (ولا يتم) أي: لا يختص المرتهن به عن باقي الغرماء (إلا بالحيازة) ولو عند أمين. وأما قبلها فهم فيه سواء (فيمَا يغاب عليه) أي: كالحلبي والشياب، إلا أن تقوم بينة على ضياعه أو تلفه بدون سببه (ولا يضمن ما لا يغاب عليه) كالحيوان إلا إن ظهر كذبه (لِلرَّاهِنِ) أي: ما لم يشترط المرتهن دخولها في الرهن فإنها تدخل على أي حال كانت. (وكذلك غلة الدور) أي: كراؤها. (مع الأمة) ومثلها سائر الحيوانات المرهونة، ومثل الولد الصوف التام (بيد أمين) أي: اتفاقاً على وضع الرهن عنده.

(والعارية) وهي تملك منفعة مؤقتة لا بعوض وحكمها النذبة. والمراد هنا الشيء المعار مأخوذة من التعاور وهو التداول للمستعير. أي يعبر لأنها تصح من مالك المنفعة ما لم يحجر عليه المعير ولو بلسان الحال. (ما يغاب عليه) أي: كالكتاب والحلي إلا إذا قامت على هلاكه بينة ولو شرط المستعير عدم الضمان. فقيل الشرط باطل، وقيل ماض لأن العارية معروف وإسقاط الضمان معروف آخر (إلا أن يتعدى) أي: بأن يفعل غير المأذون فيه فتتلف. وأما إن تلفت في المأذون فيه فلا ضمان. (والمودع الخ) ولا يتوقف الإيداع على إيجاب وقبول بل المدار على قرائن الأحوال. فلو وضع شخص متاعه عند جالس رشيد بصير ساكت وذهب لحاجته وجب على الجالس حفظه ويضمن إذا ضاع حيث فرط لأن سكوته رضاً منه بالإيداع عنده، وأما الأعمى فلا بد من وضع يده عليه حتى يضمن (بإشهاد) أي: مقصود به التوثق فلا بد من البينة عند الرد (وإن قال: ذهبت) أي: تلفت الوديعة أو ضاعت (فهو مصدق بكل حال) أي: قبضها بإشهاد أو لا كانت مما يغاب عليه أو لا. ويحلف مدعي الرد أو الذهاب متهماً كان أو لا. فإن نكل حلف المودع

تَعْدَى عَلَى وَدِيعَةٍ ضَمِنَهَا، وَإِنْ كَانَتْ دَنَانِيرَ فَرَدَّهَا فِي صُرَّتِهَا ثُمَّ هَلَكَتْ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي تَضْمِينِهِ، وَمَنْ اتَّجَرَ بِوَدِيعَةٍ فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَالرَّيْحُ لَهُ إِنْ كَانَتْ عَيْنًا، وَإِنْ بَاعَ الْوَدِيعَةَ وَهِيَ عَرُضٌ قَرَّبَهَا مُحَيَّرٌ فِي الثَّمَنِ أَوْ الْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّعْدِي.

وَمَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيَعْرِفْهَا سَنَةً بِمَوْضِعٍ يَرْجُو التَّعْرِيفَ بِهَا، فَإِنْ تَمَّتْ سَنَةٌ وَلَمْ يَأْتِ لَهَا أَحَدٌ فَإِنْ شَاءَ حَبَسَهَا وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِهَا وَضَمِنَهَا لِرَبِّهَا إِنْ جَاءَ، وَإِنْ انْتَفَعَ بِهَا ضَمِنَهَا، وَإِنْ هَلَكَتْ قَبْلَ السَّنَةِ أَوْ بَعْدَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ لَمْ يَضْمَنْهَا، وَإِذَا عَرَفَ طَالِبُهَا الْعِفَاصَ وَالْوِكَاءَ أَخَذَهَا، وَلَا يَأْخُذُ الرَّجُلُ ضَالَّةَ الْإِبِلِ مِنَ الصُّحْرَاءِ وَلَهُ أَخْذُ الشَّاةِ وَأَكْلُهَا

بالكسر في دعوى التحقيق واستحق القيمة. وفي دعوى الاتهام يستحق بمجرد نكول المودع بالفتح. (والعارية النخ) كرهه لينبه على الفرق بين العارية والوديعة (ومن تعدى على وديعة) أي: ولو بإيداعها عند غيره لغير عذر، وأما لو كان لعذر كأن انهدمت الدار التي هو بها وخاف عليها، أو كان الغير ممن اعتاد الإيداع عنده كزوجته أو أمته ثم ضاعت، فلا يضمن (وإن كانت) أي: الوديعة (دنانير) أي: أو دراهم (فردها) أي: ادعى رد مثلها بعد أن أخذها أو بعضها على سبيل السلف (فقد اختلف في تضمينه) لتعديه بحلها وعدمه لرده ما أخذه وهو المشهور. (والريح له) أي: والخسارة عليه لأنه ضامن بتحريكها (فربها مخير النخ) أي: إن فاتت، وأما عند القيام فيخير بين أخذ الثمن أو رد البيع. ومثل هذا يقال في كل متعد بالبيع على سلع غيره ولو غاصباً. (فليعرفها) أي: وجوباً. فلو تراخى حتى ضاعت ضمنها فإن لم يكن مثله يعرف فليستأجر منها من يعرفها (سنة) كاملة إن كانت كثيرة، وأما مثل الدلو والدريهمات فتعرف أياماً، هي مظنة طلبها ولا يعرف الشيء التافه كالعصا، وما يفسد بالتأخير كاللحم والفاكهة فله أكله ولا ضمان عليه ما لم يكن له ثمن وإلا باعه وحفظ ثمنه، وإذا دفع اللقطة لغيره فضاعت فلا ضمان عليه بخلاف الوديعة. (يرجو التعريف بها) أي: يرجو ثمرته ولا يذكر جنسها بل يقول: يا من ضاع له شيء (فإن شاء حبسها) أي: لربها أو باعها وحبس ثمنها (وإن شاء تصدَّق بها) أي: عن نفسه أو عن ربها (وضمنها) ولو كان تصدَّق بها عن ربها أي يضمن قيمتها إن فاتت ويأخذها ربها إن وجدها ولو في يد المسكين (بغير تحريك) أي: بغير تعد، وإلا ضمن كما يضمنها بمجرد الاستيلاء عليها إن أخذ ليملكها ولو تلفت بسماعي لشبهه بالغاصب. وغلة اللقطة لواجدها إلا الصوف والنسل وما زاد من كرائتها على علفها، فإن لم يكن لها غلة فربها مخير بين أخذها ودفع نفقتها أو تسليمها للملتقط في ذلك (العفاص) بكسر العين المهملة، أي: الشيء الذي تكون فيه النفقة (والوكاء) الخيط الذي يربط به. (من الصحراء) أي: ما لم يخف عليها من الخائن وإلا وجب التقاطها وتعريفها، كما إذا كانت بغير الصحراء. والخيول والحمير تلتقط

إِنْ كَانَتْ بَقِيَّةً لَا عِمَارَةَ فِيهَا. وَمَنْ اسْتَهْلَكَ عَرْضاً فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَكُلُّ مَا يُورَثُ أَوْ يُكَالَ فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ.

وَالْغَاصِبُ ضَامِنٌ لِمَا غَصَبَ، فَإِنْ رَدَّ ذَلِكَ بِحَالِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ فِي يَدِهِ فَرَبُّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَخْذِهِ بِتَقْصِيهِ أَوْ تَضْمِينِهِ الْقِيَمَةَ، وَلَوْ كَانَ التَّقْصُ بِتَعْدِيهِ خَيْرَ أَيْضاً فِي أَخْذِهِ وَأَخَذَ مَا تَقْصَهُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ.

وَلَا غَلَّةٌ لِلْغَاصِبِ وَزِدُّ مَا أَكَلَ مِنْ غَلَّةٍ أَوْ انْتَفَعَ، وَعَلَيْهِ الْحَدُّ إِنْ وَطِئَ وَوَلَدَهُ رَقِيقٌ لِرَبِّ الْأُمَّةِ، وَلَا يَطِيبُ لَغَاصِبِ الْمَالِ رِبْحُهُ حَتَّى يَرُدَّ رَأْسَ الْمَالِ عَلَى رَبِّهِ، وَلَوْ تَصَدَّقَ بِالرَّيْحِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَفِي بَابِ الْأَقْضِيَةِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى.

وتعرف مطلقاً (إن كانت بقاء) بقاءين، أي: صحراء (لا عمارة فيها) وإن جاء صاحبها لا ضمان عليه. نعم لو دخل بها العمران لزمه تعريضها ومثل الشاة البقر إن كانت في الصحراء وخاف عليها الهلاك ولم يتيسر سوقها للحاضرة. (ومن استهلك عرضاً الخ) هذه المسألة من تبرعته على ما ترجم له، أي: من أتلف عرضاً، والمراد به ما قابل المثلي سواء كان ذلك عمداً أو خطأ ولو بالتسبب، كما إذا ضرب دابة فأتلفت شيئاً بسببه ويضمن الصبي والسفيه ذلك في مالهما ما لم يؤمنا على ما أتلفا وإلا فلا ضمان عليهما إلا أن يصونا به مالهما (أو يكال) أي: أو يعد (فعليه مثله) إن علم وزنه أو مكيته أو عدده. وإلا لزمه القيمة بعد تحريره ووصفه.

(والغاصب) أي: أخذ المال قهراً تعدياً (فإن رد ذلك) أي: المغمصوب (بحاله) ولو تغير سرقه (فلا شيء) أي: لا قيمة (عليه) وإنما عليه الأدب. (وإن تغير) أي: المغمصوب المقوم بسماوي. وأما المثلي فعليه مثله (بتعديته) أي: بفعله ولو خطأ (خبر أيضاً في أخذه وأخذ) أي: مع أخذ (ما نقصه) أو تضمينه القيمة يوم الغصب. وقيل: إنما له أخذ القيمة أو أخذه ناقصاً بدون أرش كالسماوي. وإلى هذا الإشارة بقوله: (وقد اختلف في ذلك) ولكن المعتمد الأول (ويورد ما أكل) أي: يرد قيمة أو مثل ما أكل (أو انتفع) أي: قيمة المنفعة التي انتفع بها. وليس للغاصب الرجوع بشيء مما أنفق على المغمصوب، لا على ربّه ولا في غلته كالسمن واللين وكراء الرباع مثلاً. بل تضيع عليه النفقة لأن الظالم أحق بالحمل عليه. (وعليه الحد إن وطئ) الأمة وأقر بذلك أو قامت عليه بينة لأنه لا شبهة له (ولا يطيب الخ) يعني أن من غصب مالاً واتجر فيه فالربح له، كما أن الخسر عليه لأنه ضامن. لكنه حرام لكونه نشأ عن مال لم يطب قلب صاحبه بتقلبه فيه، فإذا رد رأس المال طاب قلبه وطاب له الربح (من هذا المعنى) أي: الغصب لمناسبة.

وهنا تم الكلام على ثلاثة أرباع الرسالة. ثم شرع في الربع الرابع بقوله:

(بَابُ فِي أَحْكَامِ الدَّمَاءِ وَالْحُدُودِ)

وَلَا تُقْتَلُ نَفْسٌ بِنَفْسٍ إِلَّا بَيِّنَةً عَادِلَةً أَوْ بِاغْتِرَافٍ أَوْ بِالْقَسَامَةِ إِذَا وَجِبَتْ، يُقَسِّمُ الْوَلَاةُ خَمْسِينَ يَمِينًا وَيَسْتَحِقُّونَ الدَّمَ وَلَا يَخْلِفُ فِي الْعَمْدِ أَقْلٌ مِنْ رَجُلَيْنِ، وَلَا يُقْتَلُ بِالْقَسَامَةِ أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا تَجِبُ الْقَسَامَةُ بِقَوْلِ الْمَيِّتِ: دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ أَوْ بِشَاهِدٍ عَلَى الْقَتْلِ أَوْ بِشَاهِدَيْنِ عَلَى الْجَرْحِ ثُمَّ يَعِيشُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، وَإِذَا نَكَلَ مَدْعُو الدَّمِ حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَخْلِفُ مِنْ وَلَايَةِ مَعَهُ غَيْرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَخَذَهُ حَلَفَ الْخَمْسِينَ، وَلَوْ أَدْعَى الْقَتْلَ عَلَى جَمَاعَةٍ حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَيَخْلِفُ مِنَ الْوَلَاةِ فِي طَلَبِ الدَّمِ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا وَإِنْ كَانُوا أَقْلَ قُسِمَتْ

باب في أحكام الدماء والحدود

(بَابُ فِي أَحْكَامِ الدَّمَاءِ) أَي: مِنْ قِصَاصٍ وَدِيَّةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ (وَالْحُدُودِ) أَي: بَيَانِ أَسْبَابِهَا وَمَقَادِيرِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(إِلَّا بَيِّنَةً) أَي: رَجُلَيْنِ فِي مَوْجِبِ الْقِصَاصِ. وَيَكْفِي رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ فِي مَوْجِبِ الدِّيَةِ (أَوْ بِاعْتِرَافٍ) أَي: إِقْرَارٍ مِنَ الْمَكْلُوفِ بِدُونِ إِكْرَاهٍ (أَوْ بِالْقَسَامَةِ) أَي: الْإِيمَانِ (إِذَا وَجِبَتْ) أَي: الْقَسَامَةُ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَقْتُولُ حُرًّا مُسْلِمًا (يُقَسِّمُ) أَي: يَحْلِفُ (الْوَلَاةُ) جَمْعٌ وَلِيٌّ. وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ غَاصِبًا لِلْمَقْتُولِ وَإِنْ لَمْ يَرِثْهُ لَوْجُودٍ مِنْ يَحْبِبُهُ، فَيَحْلِفُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنْ فَلَانًا قَتَلَهُ، أَوْ لِمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ. (وَلَا يَحْلِفُ فِي الْعَمْدِ) أَي: لِأَنَّ الْإِيمَانَ مَعَ الْبُوثِ نَزَلَتْ مِنْزِلَةُ الْبَيِّنَةِ. (أَكْثَرُ مِنْ رَجُلٍ وَاحِدٍ) يَعْنِي أَنَّ مَنْ ضَرَبَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ غَيْرِ تَمَالُؤٍ عَلَى قَتْلِهِ. وَلَمْ تَتَمَيَّزْ جَنَايَةُ كُلِّ وَمَاتَ فَإِنْ أَوْلِيَاءَهُ يَخْتَارُونَ وَاحِدًا يَقْسِمُونَ عَلَيْهِ. وَيُقْتَلُ وَيَضْرَبُ كُلُّ وَاحِدٍ مِمَّنْ بَقِيَ مِائَةٌ وَيَسْجَنُ عَامًا (بِقَوْلِ الْمَيِّتِ) أَي: فِي مَرَضِهِ إِذَا لَمْ يَتَغَيَّرْ مَقَالُهُ حَتَّى مَاتَ. وَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ كَلَامُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِ جَرْحٌ أَوْ نَحْوُهُ. وَلَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ بِالْغَا عَاقِلًا حُرًّا مُسْلِمًا. وَإِذَا لَمْ يَبَيِّنْ كَوْنَ الْقَتْلِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً فَإِنَّ الْوَرِثَةَ يَبَيِّنُونَهُ فِي الْقَسَامَةِ وَيَسْتَحِقُّونَ مَوْجِبَهُ. (أَوْ بِشَاهِدٍ عَلَى الْقَتْلِ) وَمِثْلُهُ الْمَرَأَتَانِ فِي هَذَا وَفِي سَائِرِ مَا يُقَالُ إِنَّ شَهَادَةَ الشَّاهِدِ فِيهِ لَوْثٌ (أَوْ بِشَاهِدَيْنِ) وَكَذَا الشَّاهِدُ الْوَاحِدُ (عَلَى الْجَرْحِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ الْفِعْلَ وَمِثْلَ الْجَرْحِ الضَّرْبُ (ثُمَّ يَعِيشُ بَعْدَ ذَلِكَ) أَي: وَأَمَّا لَوْ مَاتَ بِفَوْرِهِ فَإِنَّهُ يَقْتُلُ بِلَا قَسَامَةٍ بَعْدَ مَعَايِنَةِ الْبَيِّنَةِ لِلْجَرْحِ أَوْ الضَّرْبِ (يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ) لَيْسَ بِشَرَطِ بَلِّ الْمَقْصُودِ تَأْخِيرُ الْمَوْتِ. (وَإِذَا نَكَلَ) أَي: رَجَعَ (مَدْعُو الدَّمِ) كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ عَنِ الْإِيمَانِ (حَلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ) أَي: الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَعَصَبَتُهُ. وَفِي قَوْلِهِ: (غَيْرِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ) إِظْهَارُ فِي مَوْضِعِ الْإِضْمَارِ، أَي: غَيْرِهِ (وَاحِدَهُ) تَأْكِيدٌ. وَلَوْ قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَحْلِفُ مَعَهُ حَلَفَ الْخَمْسِينَ وَاحِدَهُ لَكَانَ أَظْهَرَ. (وَلَوْ أَدْعَى الْقَتْلَ عَلَى جَمَاعَةٍ) أَي: وَقَدْ نَكَلَ مَدْعُو الدَّمِ (حَلَفَ كُلُّ وَاحِدٍ) أَي: مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِمْ (خَمْسِينَ يَمِينًا) لِبَرَاءَتِهِ. (خَمْسُونَ رَجُلًا) (لِخ)

عَلَيْهِمُ الْإِيمَانُ. وَلَا تَخْلِفُ امْرَأَةٌ فِي الْعَمْدِ وَتَخْلِفُ الْوَرِثَةَ فِي الْخَطِإِ بِقَدَرِ مَا يَرْتُونَ مِنْ الدِّيَةِ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ، وَإِنْ انْكَسَرَتْ يَمِينُ عَلَيْهِمْ حَلَفَهَا أَكْثَرُهُمْ نَصِيئاً مِنْهَا، وَإِذَا حَضَرَ بَعْضُ وَرَثَةِ دِيَةِ الْخَطِإِ لَمْ يَكُنْ لَهُ بُدٌّ أَنْ يَخْلِفَ جَمِيعَ الْإِيمَانِ ثُمَّ يَخْلِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُ بِقَدَرِ نَصِيئِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ.

وَيَخْلِفُونَ فِي الْقَسَامَةِ قِيَاماً وَيُجْلِبُ إِلَى مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَيَبِيتُ الْمَقْدِسِ أَهْلُ أَعْمَالِهَا لِلْقَسَامَةِ، وَلَا يُجْلِبُ فِي غَيْرِهَا إِلَّا مِنَ الْأُمِّيَالِ الْيَسِيرَةِ. وَلَا قَسَامَةٌ فِي جُزْجٍ وَلَا فِي عَبْدٍ وَلَا بَيْنَ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا فِي قَتِيلٍ بَيْنَ الصَّفَيْنِ، أَوْ وَجَدَ فِي مَحَلَّةٍ قَوْمٌ.

وَقَتْلُ الْغِيلَةِ لَا عَفْوَ فِيهِ وَلِلرَّجُلِ الْعَفْوُ عَنْ دَمِهِ الْعَمْدِ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَتَلَ غِيلَةً وَعَفْوُهُ

أي: يحلف كل واحد يميناً ويكفي قيام اثنين بالخمسين يميناً مع وجود الباقي إذا لم يكن منهم امتناع. (من رجل أو امرأة) فلو انفرد الرجل أو المرأة فلا بد من حلفها كلها. ولا تأخذ المرأة إلا فرضها (حلفها) أي: اليمين المنكسرة (أكثرهم نصيباً منها) أي: اليمين. فلو ترك ابناً وبناتاً فالمسألة من ثلاثة: للذكر ثلاثة وثلاثون وثلاث وثلث وللبنات ستة عشر وثلثان فتحلف سبعة عشر يميناً. (وإذا حضر بعض الخ) أي: وغاب البعض أو كان صبيّاً أو مجنوناً (لم يكن له بُدٌّ) بضم الموحدة وتشديد المهملة، أي: مهرب من (أن يحلف) الحاضر (جميع الأيمان) الخمسين حتى يستحق نصيبه، لأن الدية لا تستحق إلا بعد ثبوت القتل وهو لا يثبت إلا بذلك. وإنما حلف من يأتي بقدر نصيبه لأن الدم لا يثبت في حق كل أحد إلا بعد حلفه. (قياماً الخ) أي: لأجل الزجر والتغليظ (أهل أعمالها) أي: أهل طاعة هذه الأماكن الذين يؤدون لها الزكاة والكفارة، ولو كان بينهم وبينها عشرة أميال (ولا يجلب في) أي: إلى (غيرها) من الأماكن المعظمة عند الحالف (إلا من الأميال اليسيرة) كالثلاثة (في جرح) أي: لأن القسامة خاصة بالنفس (ولا في عبد) أي: لعدم المكافأة، ففيه القيمة بالغة ما بلغت إذا ثبت القتل (ولا بين أهل الكتاب) أي: وبين المدعى عليه المسلم لعدم المكافأة، وتلزم الدية بعد ثبوت القتل (ولا في قتيل بين الصفنين) أي: المسلمين المتأولين. فإن دم كل من مات هدر. وكذا البغاة إذا لم يعلم القاتل بعينه. وإلا اقتص منه. بقي ما إذا كان أحد الصفنين متأولاً، والحكم أن من مات من المتأولين فيه القصاص، ومن مات من غيرهم هدر. (في محلة قوم) أي: بين بيوتهم وكان ذلك المحل الذي وجد فيه مطروقاً لمروور الناس غير أهله وإلا فهو لوث.

(وقتل الغيلة) بكسر المعجمة، أي: قتل الإنسان لأخذ ماله (لا عفو فيه) ولو كان المقتول كافراً أو عبداً لأنه في معنى المحارب الذي يقتل بالعبد والكافر، فقتله حد لا قود. (وللرجل العفو) ومثله المرأة والصغير (عن دمه) أي: دم نفسه (العمد) إذا عفا بعد إنفاذ

عَنِ الْخَطَا فِي ثُلَيْهِ، وَإِنْ عَقَا أَحَدَ الْبَنِينَ فَلَا قَتْلَ وَلَمْ يَبْقَ نَصِيْبُهُمْ مِنَ الدِّيَةِ وَلَا عَفْوُ
لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَنِينَ، وَمَنْ عَفَى عَنْهُ فِي الْعَمْدِ ضَرَبَ مِائَةً وَجُحِسَ عَاماً.

وَالدِّيَةُ عَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ
الْوَرَقِ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِينَارٍ، وَدِيَةُ الْعَمْدِ إِذَا قُبِلَتْ خَمْسُ وَعِشْرُونَ حِقَّةً وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ
جَذَعَةً وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنَتْ لَبُونٍ وَخَمْسُ وَعِشْرُونَ بَنَتْ مَخَاضٍ، وَدِيَةُ الْخَطَا مُخَمَّسَةٌ
عِشْرُونَ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا وَعِشْرُونَ بَنُو لَبُونٍ ذُكُوراً، وَإِنَّمَا تَغْلُظُ الدِّيَةُ فِي الْآبِ يَزْمِي ابْنَهُ
بِحَدِيدَةٍ فَيَقْتُلُهُ فَلَا يُقْتَلُ بِهِ وَيَكُونُ عَلَيْهِ ثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَثَلَاثُونَ حِقَّةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي
بُطُونِهَا أَوْلَادُهَا، وَقِيلَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَقِيلَ ذَلِكَ فِي مَالِهِ.

مقاتله لا قبله. ومن قال لرجل: اقطع يدي أو احرق ثوبي، ففعل فإنه لا شيء على الفاعل.
بخلاف ما لو قال: اقتلني، فقتله فإن الكلام للأولياء لأنه إسقاط حق قيل وجوبه. (في ثلثه)
أي: لأن الدية مال من ماله. فلولوثة منعه من الزائد على الثلث (وإن عفا أحد البنين) أي: أو
من في حكمهم من كل متساوين في الاستحقاق كأحد الأعمام أو الإخوة فإن لم تحصل
مساواة فغفو البعيد لغو. ويشترط فيمن عفا أن يكون بالغاً عاقلاً (ولا عفو للبنات مع البنين)
أي: ولا للأخوات مع الأخوة، فإن الكلام للعاصب، وأما إن لم يكن معهن عاصب فلهن
الكلام، فإن عفا بعضهن وطلب بعضهن القتل نظر الحاكم فإن كان معهن عاصب ليس في
درجتهم فلا عفو إلا باجتماع الجميع أو بعض كل من الصنفين. وإن تنازعت بنت وأخت،
فالبنت أحق في عفو وضده (ومن عفى عنه) أي: أو تعذر منه القصاص لعدم التكافؤ كالمسلم
يقتل الكافر والحر يقتل العبد. (على أهل الإبل) أي: ولو كان المقتول من أهل الذهب أو
الفضة (وعلى أهل الذهب) كأهل مصر والشام والمغرب (ألف دينار) ووزن الدينار اثنتان
وسبعون حبة من متوسط الشعير. (وعلى أهل الورق) بكسر الزاء. أي: الفضة كأهل العراق
(اثنا عشر ألف درهم) ووزن الدرهم خمسون وخمسا حبة من متوسط الشعير. فصرف دينار
الدية اثنا عشر درهماً كدينار النكاح والسرقة بخلاف دينار الزكاة، والجزية عشرة. ولو حصل
التراضي على شيء من العروض أو غيرها في الدية أجزأ، واعلم أن أهل البوادي في كل إقليم
من أهل الإبل، فإن لم تكن عندهم كلفوا ما يجب على حاضرتهم من ذهب أو فضة (إذا
قبلت) أي: إذا عرضها القاتل على أولياء المقتول وقبلوها فإنها تربع تغليظاً عليه. ولا تغلظ
عليه إن كان من أهل العين على المعتمد (وإنما تغلظ الخ) أي: بالثلث، لأنه لا يقتل به ما
لم يقصد قتله والمراد بالابن القرع وإن سفل مثله الأب والأم والجد وإن علياً. ومثل الحديدية
غيرها كالحجر والخشبة فلو كان القتل خطأ خُمست (وأربعون خلفه) أي: حوامل. فقلوه:
(في بطونها أولادها) توضيح لها. (على عاقلته) أي: عصبته، وهو كواحد منهم. والراجح
أنها عليه وإن لم يمن له مال لأن العاقلة لا تحمل العمد.

وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النُّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ، وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْكِتَابِيِّينَ وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَالْمَجُوسِيُّ دِيَّتُهُ ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمٍ وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى النُّصْفِ مِنْ ذَلِكَ، وَدِيَّةُ جَرَا حِهِمْ كَذَلِكَ.

وَفِي الْيَدَيْنِ الدِّيَّةُ وَكَذَلِكَ فِي الرَّجْلَيْنِ أَوِ الْعَيْنَيْنِ، وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُهَا، وَفِي الْأَنْفِ يُقَطَّعُ مَارِنُهُ الدِّيَّةُ، وَفِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْعَقْلِ الدِّيَّةُ، وَفِي الصُّلْبِ يَنْكَسِرُ الدِّيَّةُ، وَفِي الْأَنْثَيْنِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْحَشْفَةِ الدِّيَّةُ، وَفِي اللِّسَانِ الدِّيَّةُ، وَفِيمَا مَنَعَ مِنْهُ الْكَلَامَ الدِّيَّةُ، وَفِي ثَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ، وَفِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الدِّيَّةُ، وَفِي الْمَوْضِحَةِ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ، وَفِي الْأَثْمَلَةِ ثَلَاثٌ وَثَلْثٌ، وَفِي كُلِّ أَثْمَلَةٍ مِنْ

(ودية المرأة) أي: الحرة المسلمة (وكذلك دية الكتابيين) أي: اليهود والنصارى على النصف من دية رجال المسلمين (ونساؤهم) أي: نساء الكتابيين (على النصف من ذلك) أي: من دية رجالهم (والمجوسى) وهو ما ليس بكتابي، ومثله المرتد (ديته ثمانمائة درهم) وهي بهذه النسبة على أهل الذهب ستة وستون ديناراً وثلثاً دينار. وعلى أهل الإبل ستة أبعرة وثلثا بعير (ونساؤهم) أي: نساء المجوس (على النصف من ذلك) أي: من دية رجالهم. (ودية جراحهم) الأولى جراحهن أي: النساء (كذلك) أي: على النصف من دية جراح الرجال. غير أن المرأة تعاقل الرجل أي: تساويه إلى ثلث ديته فإذا بلغته رجعت إلى عقلها فيقيد المصنف بذلك.

(وفي اليدين الخ) أي: إن كان ذلك خطأ أو عمداً وسقط القصاص بما يسقطه، وسواء كان القطع من الكوع أو المنكب (وكذلك في الرجلين) كان القطع من الكعب أو من الفخذ ولو كان العضو ضعيفاً. ومثل القطع إزالة المنفعة. (منهما) أي: اليدين أو الرجلين أو العينين (يقطع مارنه) وهو ما لان منه ويسمى بالأرنبة، فإذا قطع بعض المارن لزمه بحسابه. (وفي السمع) أي: إبطاله من الأذنين (الدية) وأما من أذن واحدة فنصفها ولو كان لا يسمع إلا بها فليست كعين الأعور (وفي العقل) أي: زواله نضرب مثلاً (الدية) فلو رجع العقل أو السمع أو غيرهما من المنافع التي زالت وأخذت فيها الدية فإنها ترد. (وفي الصلْب) أي: الظهر (ينكسر) بحيث يمنعه القيام. (وفي الأنثيين الدية) وفي الواحدة نصفها، وفي قطعهما مع الذكر ديتان. (وفي الحشفة) وهي رأس الذكر وحدها أو معه (الدية) فإن قطع بعضها فبحسابه. (وفيما منع الخ) وأما إن لم يمنعه ففيه حكومة، لأن الدية للنطق ولذا كان في لسان الأخرس حكومة. ومعنى الحكومة أن يقوم المجني عليه عبداً سالماً بعشرة مثلاً ثم يقوم بالجناية بتسعة فالتفاوت عشر فيجب عشر الدية. (وفي ثديي المرأة) أي: قطعهما من أصلهما وكذا في حلمتيهما (الدية) إن أبطل (اللبن وفي الموضحة) سيأتي تفسيرها. (وفي السن) أي: قلعه أو تصييرها مضطربة جداً (وفي كل أصبع) أي من

الْإِبْهَامَيْنِ خَمْسَ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمُثْقَلَةِ عَشْرٌ وَنِصْفُ عَشْرٍ، وَالْمُوضِحَةُ: مَا أَوْضَحَ الْعَظْمَ، وَالْمُثْقَلَةُ: مَا طَارَ فَرَاشُهَا مِنَ الْعَظْمِ وَلَمْ تَصِلْ إِلَى الدِّمَاغِ وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ فَهِيَ الْمَأْمُومَةُ فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ، وَكَذَلِكَ الْجَائِفَةُ. وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمُوضِحَةِ إِلَّا الْاجْتِهَادُ وَكَذَلِكَ فِي جِرَاحِ الْجَسَدِ. وَلَا يُعْقَلُ جُرْحٌ إِلَّا بَعْدَ الْبُرْءِ وَمَا بَرِئَ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ مِمَّا دُونَ الْمُوضِحَةِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ.

وَفِي الْجِرَاحِ الْقِصَاصُ فِي الْعَمْدِ إِلَّا فِي الْمَتَالِفِ مِثْلُ الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ وَالْمُثْقَلَةِ وَالْفَخِذِ وَالْأُنْثَيْنِ وَالصُّلْبِ وَنَحْوِهِ، فَفِي كُلِّ ذَلِكَ الدِّيَةُ.

وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ قَتْلَ عَمْدٍ وَلَا اغْتِرَافًا بِهِ وَتَحْمِلُ مِنْ جِرَاحِ الْخَطَا مَا كَانَ قَدْرَ

أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ (وَفِي الْأَنْمَلَةِ) أَيِ: الْعَقْدَةِ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ غَيْرِ الْإِبْهَامِ (عَشْرٌ) أَيِ: عَشْرُ الدِّيَةِ (وَنِصْفُ عَشْرٍ) مَا إِنْ كَانَتْ فِي الرَّأْسِ أَوْ اللَّحْيِ إِلَّا عَلَى النَّابِتِ عَلَيْهِ الْأَسْنَانُ الْعَالِيَا، وَإِلَّا فَفِيهَا حَكُومَةٌ. (مَا أَوْضَحَ) أَيِ: أَظْهَرَ (الْعَظْمَ) وَلَا تَكُونُ اصْطِلَاحًا إِلَّا فِي الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ وَالْخَدَيْنِ. وَإِذَا كَانَتْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ فَفِيهَا حَكُومَةٌ. (مَا طَارَ فَرَاشُهَا) أَيِ: عَظْمُهَا الصَّغِيرُ. فَقَوْلُهُ: (مِنْ الْعَظْمِ) تَفْسِيرٌ لِفَرَاشِهَا (وَمَا وَصَلَ إِلَيْهِ) أَيِ: إِلَى الدِّمَاغِ بِحَيْثُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ إِلَّا جِلْدَةٌ رَقِيْقَةٌ (فَهِيَ الْمَأْمُومَةُ) وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ. (وَكَذَلِكَ الْجَائِفَةُ) وَهِيَ مَا أَفْضَتْ إِلَى الْجَوْفِ وَلَوْ قَدَرُ إِبْرَةٍ. وَلَا تَكُونُ إِلَّا فِي الظَّهْرِ أَوْ الْبَطْنِ فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَةِ. (وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمُوضِحَةِ) أَيِ: أَقَلُّ مِنْهَا مِنَ الْجِرَاحِ إِنْ بَرِئَتْ عَلَى شَيْنٍ (إِلَّا الْاجْتِهَادُ) أَيِ: الْحَكُومَةُ فِي الْخَطَا، وَفِي الْعَمَلِ الْقِصَاصُ (وَكَذَلِكَ فِي جِرَاحِ الْجَسَدِ) مَا عَدَا الْجَائِفَةَ، الْاجْتِهَادُ إِنْ بَرِئَتْ عَلَى شَيْنٍ وَكَانَتْ خَطَاً، وَإِلَّا فَفِيهَا الْقِصَاصُ. (وَلَا يُعْقَلُ جُرْحٌ) أَيِ: لَا تُؤْخَذُ دِيَّتُهُ، وَكَذَا لَا يُقْتَصَّ مِنْهُ (إِلَّا بَعْدَ الْبِرَاءِ) لَاحْتِمَالِ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى النَّفْسِ كَانَ فِيهِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الشَّارِعِ كَالْجَائِفَةِ وَالْمُوضِحَةِ أَوْ لَا. (مِمَّا دُونَ الْمُوضِحَةِ) وَكَذَا مِمَّا دُونَ الْجَائِفَةِ مِنْ كُلِّ مَا لَا يُعْقَلُ فِيهِ مَسْمُومٌ (فَلَا شَيْءَ فِيهِ) عَلَى الْجَانِي مِنْ عَقْلِ أَوْ أَجْرَةٍ طَبِيبٍ أَوْ أَدَبٍ، لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْخَطَا. وَأَمَّا مَا فِيهِ شَيْءٌ مُقَدَّرٌ فَيَلْزَمُ وَلَوْ بَرِئَ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ (إِلَّا فِي الْمَتَالِفِ) أَيِ: الَّتِي يُؤَدِّي الْقِصَاصُ فِيهَا إِلَى ذَهَابِ النَّفْسِ. وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: وَفِي الْجِرَاحِ الْقِصَاصُ، أَنَّ اللَّطْمَةَ أَوْ الضَّرْبَةَ بِأَلَّةٍ لَا تَجْرَحُ لَا قِصَاصَ فِيهَا، وَإِنَّمَا فِيهَا الْأَدَبُ بِمَا يَرَاهُ الْإِمَامُ. وَفِي نَتْفِ اللَّحْيَةِ أَوْ الشَّارِبِ أَوْ شَعْرِ الْحَاجِبِ حَكُومَةٌ مَا لَمْ تَرْجِعْ لِهَيْئَتِهَا، وَإِلَّا فَفِيهَا الْأَدَبُ فَقَطْ فِي الْعَمْدِ وَالْقِصَاصُ فِي الْجِرَاحِ بِالمَسَاحَةِ طَوْلًا وَعَرْضًا وَعَمَقًا (وَالْفَخِذُ) أَيِ: كَسْرُهُ (وَالْأُنْثَيْنِ) أَيِ: رِضْمُهُمَا بِخِلَافِ قَطْعُهُمَا، فَفِي عَمْدِهِ الْقِصَاصُ (وَنَحْوُهُ) كَعَظْمِ الصُّدْرِ وَالْعُنُقِ (فَفِي كُلِّ ذَلِكَ الدِّيَةُ) أَيِ: فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُ الْمَقْدَرُ فِيهِ، فَيَشْمَلُ مَا فِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ وَمَا فِيهِ بَعْضُهَا وَمَا فِيهِ حَكُومَةٌ. (وَلَا تَحْمِلُ الْعَاقِلَةُ) أَيِ: عَصَبَةُ

الثُلُثُ فَأَكْثَرَ وَمَا كَانَ دُونَ الثُلُثِ فَفِي مَالِ الْجَانِي، وَأَمَّا الْمَأْمُومَةُ وَالْجَائِفَةُ عَمْدًا فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَقَالَ أَيْضًا: إِنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَدِيمًا فَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ لِأَنَّهُمَا لَا يَفَادُ مِنْ عَمْدِهِمَا، وَكَذَلِكَ مَا بَلَغَ ثُلُثَ الدِّيَةِ مِمَّا لَا يَفَادُ مِنْهُ لِأَنَّهُ مُتَخَلِّفٌ، وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً. وَتُعَاقِلُ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِلَى ثُلُثِ دِيَةِ الرَّجُلِ فَإِذَا بَلَغَتْهَا رَجَعَتْ إِلَى عَقْلِهَا.

وَالنَّفَرُ يَقْتُلُونَ رَجُلًا فَإِنَّهُمْ يَقْتُلُونَ بِهِ، وَالسُّكْرَانُ إِنْ قَتَلَ قُتِلَ وَإِنْ قَتَلَ مَخْثُونٌ رَجُلًا فَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وَعَمْدُ الصَّبِيِّ كَالْخَطِإِ وَذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ إِنْ كَانَ ثُلُثَ الدِّيَةِ فَأَكْثَرَ وَإِلَّا فَفِي مَالِهِ، وَتُقْتَلُ الْمَرْأَةُ بِالرَّجُلِ وَالرَّجُلُ بِهَا وَيُقْتَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ فِي الْجِرَاحِ. وَلَا يَقْتُلُ حُرٌّ عَبْدًا وَيُقْتَلُ بِهِ الْعَبْدُ، وَلَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا وَيُقْتَلُ بِهِ الْكَافِرُ، وَلَا قِصَاصٌ بَيْنَ حُرٍّ وَعَبْدٍ فِي جُرْحٍ وَلَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ، وَالسَّائِقُ وَالْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ ضَامِتُونَ لِمَا وَطِئَتْ

القاتل البالغون العقلاء الذين فيهم يسار وقت ضرب الدية. (قتل عمد) سقط فيه القصاص بمسقط من المسقطات (و) كذا (لا) تحمل (اعترافاً به) أي: بالقتل بل يغرم الدية الجاني (قدر الثلث) أي: ثلث دية المجني عليه على المعتمد (فقال مالك: ذلك) أي: الواجب في ذلك (على العاقلة) وهذا القول هو المعتمد، فيستثنى ذلك من العمد الذي لا تحمله العاقلة. (لأنهما) أي: المأمومة والجائفة. ويحمل قوله: (وكذلك ما بلغ النخ) على نحو عظم الصدر مما قد يبلغ بالحكومة ثلث الدية. (ولا تعقل النخ) أي: لأن دمه هدر (وتعاقل) أي: تساوي (المرأة الرجل) من أهل دينها في دية جراحها (إلى ثلث دية الرجل فإذا بلغت) صوابه: بلغته، أي: الثلث (رجعت) أي: ردت (إلى عقلها) أي: إلى قياس ديتها فتكون على النصف منه. ففي قطع ثلاثة أصابع من الحرة المسلمة ثلاثون من الإبل، وفي أربعة عشرون. (والنفر) أي: الجماعة (يقتلون رجلاً) أي: أو امرأة (والسكران) أي: بحرام ولو طافحاً لا يعرف الأرض من السماء (ففي ماله) أي: إن كان له مال. وإلا اتبع به في ذمته (ولا يقتل حرٌّ) أي: مسلم (بعبد) بل يلزم قيمته. وأما الحر غير المسلم فإنه يقتل بالعبد المسلم لعلو الإسلام على الحرية (في جرح) أي: لعدم التكافؤ. فإن جنى العبد فهو فيما جنى وإن جنى الحر وكانت الجناية فيها شيء مقدر لزمه ذلك منسوباً لقيمة العبد. ففي جائفته مثلاً ثلث قيمته وإلا لزمه ما نقص قيمته (ولا بين مسلم وكافر) فإن جنى أحدهما على عضو للآخر فيه شيء مقدر لزمه، وإلا ففيه حكومة. فلا يقاس الجرح على النفس التي يقتصر فيها للأعلى من الأدنى. (والسائق) أي: للدابة، (والقائد) الذي يجزها (والراكب) على ظهرها (ضامتون) أي: يضمن كل واحد لو انفرد. وأما لو اجتمعوا فالضمان على السائق والقائد لقدرتهم على ضبطها دون الراكب لكونه كالمتاع، إلا أن يحصل منه عون وإلا شاركهم، ومثل ما وطئت الدابة ما لو طارت حصاة من حافرها

الدَّابَّةُ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ فَعَلِهِمْ أَوْ وَهِيَ وَاقِفَةٌ لِعَبْرِ شَيْءٍ فَعِلَ بِهَا فَذَلِكَ هَدْرٌ، وَمَا مَاتَ فِي بَثْرٍ أَوْ مَعْدِنٍ مِنْ غَيْرِ فَعِلَ أَحَدٌ فَهُوَ هَدْرٌ.

وَتَنْجُمُ الدِّيَّةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ وَثُلُثُهَا فِي سَنَةٍ وَنِصْفُهَا فِي سَتَيْنِ، وَالدِّيَّةُ مَوْزُوثةٌ عَلَى الْفَرَائِضِ.

وَفِي جَنِينِ الْحُرَّةِ عُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلِيدَةٌ تُقَوِّمُ بِخَمْسِينَ دِينَاراً أَوْ سِتِّمِائَةَ دِرْهَمٍ وَتُورَثُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ. وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمْدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةً، وَقَاتِلُ الْخَطَا يَرِثُ مِنَ الْمَالِ دُونَ الدِّيَّةِ.

وَفِي جَنِينِ الْأَمَةِ مِنْ سَيِّدِهَا مَا فِي جَنِينِ الْحُرَّةِ وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِ فَفِيهِ عَشْرُ قِيَمَتِهَا. وَمَنْ قَتَلَ عَبْدًا فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ. وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحِرَابَةِ وَالْغِيلَةِ وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ بَعْضُهُمْ.

فكسرت آتية مثلاً. وأما لو أتلَف ولد الدابة الذي يجري وراءها شيئاً فلا ضمان على واحد منهم (من غير فعلهم) بأن أتلَفَت شيئاً بذنبها أو كدمته بضمها أو رأسها ولم تكن معروفة بذلك ولم يتمكن السائق أو القائد أو الراكب من منعها، وإلا فالضمان. (أو وهي واقفة) أي: في محلها المعد لها أو المأذون فيه شرعاً كباب المسجد أو السوق ولم تكن معروفة بالعداء، وإلا ضمن لأنه يلزمه وضع شيء على فمها مثلاً. (فذلك هدر) أي: لما في الحديث: «فعل العجماء جبار والبشر جبار والمعدن جبار» أي: هدر. (وما مات في بثر الخ) معناه إذا انهار البثر أو المعدن على من يعمل فيه فهلك فلا ضمان على المستأجر (وتنجّم) أي: تقسط الدية الكاملة (على العاقلة) والجاني كواحد منهم (في ثلاث سنين وثُلثها) كدية المأمومة (في سنة ونصفها) كدية قطع اليد خطأ (في ستين) على القول بأنها تنجم في أربع سنين فيكون مشهوراً مبنياً على ضعيف. (موزوثة) أي: يورث على حكم الفرائض كأنها مال مخلف عن الميت. (وفي جنين الحرة) أي: ولو من زنا ولو كان علقه وانفصل عنها ميتاً بسبب ضرب أو تخويف أو نحو ذلك. وأما لو ماتت به أو انفصل عنها بعد موتها غير مستهل، فإنه يندرج فيها. فلو استهل فالقصاص بقسامة إن تعمد الجنين، وإلا ففيه الدية بقسامة (غرة) بالتونين على الأشهر و(عبد) بدل منه (أو وليدة) عطف عليه، وهي الأمة الصغيرة. ويجوز دفع عشر واجب الأم عيناً حالة (وتورث) أي: الغرة (على كتاب الله) المبين فيه ميراث الميت. وقولهم: «إن الجنين لا يورث حتى يستهل»، محمول على المال الذي لا يملكه لا ما كان في مقابلة ذاته. (ولا يرث قاتل العمد الخ) ومتى امتنع من الميراث لا يحجب وارثاً. والوارث من المال في الخطأ يحجب فيه (من غيره) أي: السيد، سواء كان من زوج أو زنا. وإذا انفصل حياً ثم مات ففيه قيمته. (ومن قتل عبداً)

وَكَفَّارَةُ الْقَتْلِ فِي الْخَطَا وَاجِبَةٌ عَتَقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، وَيُؤْمَرُ بِذَلِكَ إِنْ عَفِيَ عَنْهُ فِي الْعَمْدِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ.

وَيُقْتَلُ الزَّانِي، وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ؛ وَهُوَ الَّذِي يُسِرُّ الْكُفْرَ وَيُظْهِرُ الْإِسْلَامَ، وَكَذَلِكَ السَّاحِرُ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَيُقْتَلُ مَنْ ارْتَدَّ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ وَيُؤَخَّرَ لِلتَّوْبَةِ ثَلَاثًا وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ، وَمَنْ لَمْ يَرْتَدَّ وَأَقْرَ بِالصَّلَاةِ وَقَالَ: لَا أَصْلِي أُخَرَّ حَتَّى يَمْضِيَ وَقْتُ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنْ لَمْ يُصَلِّهَا قُتِلَ.

وَمَنْ امْتَنَعَ مِنَ الزَّكَاةِ أَخَذَتْ مِنْهُ كَرْهًا، وَمَنْ تَرَكَ الْحَجَّ قَالَهُ حَسْبُهُ، وَمَنْ تَرَكَ

أي: ولو فيه شائبة حرية (فعليه قيمته) على أنه قَرْنٌ. (وتقتل الجماعة) أي: المكلفون (بالواحد) ولو كان عبداً أو ذمياً كما صرح بذلك فيما يأتي. (وفي الحرابة) هي قطع الطريق لمنع السلوك أو أخذ المال على وجه تتعذر معه الاستغاثة. ومن ذلك من يغيب عقل غيره ليأخذ ماله (والغيلة) هي القتل لأخذ المال (وإن ولي القتل بعضهم) مبالغة، أي: ولو لم يكن منهم تمالؤ قبل ذلك. بخلاف غير الحرابة والغيلة فإنه لا يقتل الجماعة بالواحد إلا إذا تمالؤا على قتله ابتداء وباشر جميعهم القتل ولم تتميز ضرباتهم. (عتق) خبر مبتدأ محذوف، أي: وهي عتق. (متتابعين) فلو أفطر يوماً لغير عذر ابتداء وإلا بنى بعد زوال العذر. ولا يجزئه الإطعام هنا (ويؤمر) أي: القاتل (بذلك) أي: التكفير على جهة الاستحباب. وإنما لم يجب لأن العمد كاليمين الغموس التي لا كفارة لها (ولا تقبل توبته) أي: بعد الظهور عليه. وأما لو جاء ثانياً قبل ذلك فإنها تقبل. ومثله في ذلك الساحر، وهو من يغيّر بفعله الأجسام أو المعاني، كأن يغيّر الجسم من صورة الإنسان إلى صورة الحيوان، ويدخل فيه ربط الزوج عن زوجته والتفريق بينهما سواء كان ذلك بكلام مكفر أو لا. واستصوب بعض المتأخرين أنه إذا كان يغير مكفر، كما إذا فرق بين الزوجين بنحو آية ﴿وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ﴾ [المائدة: ٦٤] لا يكون من السحر المكفر. (ويقتل من ارتد) أي: أتى بمكفر إذا كان بالغاً (ثلاثاً) أي: ثلاثة أيام من ثبوت الكفر بعد الرفع للحاكم. وإنما قال: (وكذلك المرأة) وإن كانت داخلة في عموم من اللرد على من يقول: إن النساء لا تقتل. (وأقر بالصلاة) أي: بوجوبها (وقال: لا أصلي) كسلاً (آخر حتى يمضي) أي: حتى يكاد يمضي. فإن الفاتئة لا يقتل بها. وحكم من قال: لا أتوضأ أو لا أستر عورتني في الصلاة كسلاً حكم تاركها فيقتل حداً لا كفراً. ويؤخر تارك الصوم كسلاً إلى أن يبقى للفجر ما يسع النية، فإن لم ينو قتل بالسيف حداً فيصلى عليه ويورث. (ومن امتنع من الزكاة) أي: عناداً أو تأويلاً لا جحداً وإلا قتل كفراً (كرهاً) بفتح الكاف، أي: قهراً. وأما كرهاً بمعنى التعب والمشقة فبالضم والفتح، وتجزئ نية الإمام الأخذ لها عن نيته، فإن أدى الإكراه إلى قتله كان دمه هدرأ لأنه من البغاة (فالله حسبه) أي: لا يتعرض له

الصَّلَاةَ جَحْدًا لَهَا فَهُوَ كَالْمُرْتَدِّ يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا فَإِنْ لَمْ يَتُبْ قُتِلَ. وَمَنْ سَبَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُتِلَ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ، وَمَنْ سَبَّهُ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ بِغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرَ، أَوْ سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِغَيْرِ مَا بِهِ كَفَرَ وَقُتِلَ إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ. وَمِيرَاثُ الْمُرْتَدِّ لِجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وَالْمُحَارِبُ لَا عَفْوَ فِيهِ إِذَا ظَفِرَ بِهِ، فَإِنْ قَتَلَ أَحَدًا فَلَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْتُلْ قَبَسَ الْإِمَامُ فِيهِ اجْتِهَادَهُ بِقَدْرِ جُرْمِهِ وَكَثْرَةِ مَقَامِهِ فِي فَسَادِهِ فَإِمَّا قَتَلَهُ أَوْ صَلَبَهُ ثُمَّ قَتَلَهُ، أَوْ يَقْطَعُهُ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يَنْفِيهِ إِلَى بَلَدٍ يُسَجَّنُ بِهَا حَتَّى يَتُوبَ، فَإِنْ لَمْ يُقَدِّرْ عَلَيْهِ حَتَّى جَاءَ تَائِبًا وَضَعَ عَنْهُ كُلَّ حَقٍّ هُوَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ وَأَخَذَ بِحُقُوقِ النَّاسِ مِنْ مَالٍ أَوْ دَمٍ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُلْصُوصِ ضَامِنٌ لِجَمِيعِ مَا سَلَبُوهُ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَتُقْتَلُ الْجَمَاعَةُ بِالْوَاحِدِ فِي الْحِرَابَةِ وَالْغِيلَةِ وَإِنْ وَلِيَ الْقَتْلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَيُقْتَلُ الْمُسْلِمُ بِقَتْلِ الذِّمِّيِّ قَتْلَ غِيلَةٍ أَوْ حِرَابَةٍ.

وَمَنْ رَزَى مِنْ حُرٍّ مُخَصَّنٍ رُجِمَ حَتَّى يَمُوتَ. وَالْإِخْصَانُ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا

لاحتمال أن يكون في الباطل غير مستطيع. (ومن ترك الصلاة جحدًا) وكذلك جاحد كل مجمع عليه من الدين بالضرورة، فإنه يقتل بعد الاستتابة كفرة لا حد، فلا يضلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يورث (ومن سب رسول الله) أي: أو الحق به نقصاً من المكلفين وينتظر الصبي لبلوغه (قتل) أي: حدًا بلا توان إن تاب أو أنكر ما شهدت به البيعة، وإلا قتل كفرة. وكذلك سب كل نبي مجمع على نبوته، أو ملك مجمع على ملكيته وإنما قتل بعد التوبة دون الزنديق الذي أتى تائباً، لأن حق غير الله يشاح فيه. (من أهل الذمة) أي: اليهود والنصارى (بغير ما به كفر) أي: بغير ما أقرناهم عليه في حال كفرهم، كأن يقول: إن محمداً ليس بنبي أصلاً، أو أن الله غير حليم. وأما إذا قال: إن محمد رسول العرب ولم يرسل لنا، أو إن الله ثالث ثلاثة فلا قتل، لأن هذا مما أقرّوا عليه. (لجماعة المسلمين) أي: لبيت مالهم ولو كانت ورثته كفار. (فلا بد من قتله) أي: ولو عفا أولياء المقتول لبقاء حق الله (فيسع) أي: يذلل (بقدر جرمه) بضم الجيم، أي: ذنبه (وكثرة مقامه) أي: إقامته (في فساد) فيفعل به ما يراه مما خيره الله فيه بقوله: (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية [المائدة: ٣٣]. وبينت السنة أن المحارب يصلب على خشبة يربط جميعه بها ثم يقتل بالسيف أو الرمح. والقطع من خلاف أن تقطع يده اليمنى من الكوع، ورجله اليسرى من الكعب. والنفي يكون في بلد على مسافة القصر فأكثر. (ضامن الخ) أي: سواء أخذ في الحال تلصصه أو جاء تائباً ولو أخذ المال غيره وهو حاضر، لأن المعين شريك فيغرم ثم يرجع على أصحابه إذا تعاونوا، ومثل اللصوص البغاة والغصاب. (وتقتل الجماعة الخ) مكرر مع ما سبق (بقتل الذمي) أي: أو العبد (ومن رزى) أي: غيب حشفته ولو بدون انتشار في فرج أجنبية مطيقة ولو ميتة من غير شبهة (رجم) أي: الذكر والأنثى إن كانا

صَحِيحًا وَيَطَّأَهَا وَطَأً صَحِيحًا، فَإِنْ لَمْ يُخَصَّنْ جُلْدَ مِائَةٍ جَلْدَةً وَغَرَبَتْهُ الْإِمَامُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ وَحُبِسَ فِيهِ عَامًا. وَعَلَى الْعَبْدِ فِي الزَّانَا خَمْسُونَ جَلْدَةً وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ وَإِنْ كَانَا مُتَزَوِّجَيْنِ وَلَا تَغْرِبَ عَلَيْهِمَا وَلَا عَلَى امْرَأَةٍ. وَلَا يُحَدُّ الزَّانِي إِلَّا بِاِغْتِرَافٍ أَوْ بِحَمْلِ يَظْهَرُ أَوْ بِشَهَادَةِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ أَحْرَارٍ بَالِغِينَ عُدُولٍ يَرَوْنَهُ كَالْمَزُودِ فِي الْمُكْحَلَةِ وَيَشْهَدُونَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ أَحَدُهُمُ الصَّفَةُ حُدَّ الثَّلَاثَةُ الَّذِينَ أَتَمُّوْهَا، وَلَا حَدٌّ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْتَلِمَ وَيُحَدُّ وَاطِئُ أَمَةً وَالِدِيهِ وَلَا يُحَدُّ وَاطِئُ أَمَةٍ وَلَدِيهِ وَتَقَوُّمٌ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ.

وَيُؤَدَّبُ الشَّرِيكُ فِي الْأَمَةِ يَطَّوُّهَا وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهَا إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَإِنْ لَمْ تَحْمِلْ فَالشَّرِيكُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ أَنْ يَتَمَاسَكَ أَوْ يَقُومَ عَلَيْهِ.

وَإِنْ قَالَتْ امْرَأَةٌ بِهَا حَمْلٌ اسْتَكْرِهْتُ لَمْ تُصَدَّقْ وَحُدَّتْ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ بَيِّنَةً أَنَّهَا

مكلفين بحجارة معتدلة. واعلم أن الزنا بالقصر عند أهل الحجاز، وبالمد عند أهل نجد. فمن قال لرجل: يا ابن المقصور والممدود وأراد الزنا حُدَّ للقذف. (والإحصان أن يتزوج) أي: الرجل العاقل البالغ (امرأة) مطيقة ولو أمة غير بالغة (ويطأها) بانتشار (وطأ صحيحاً) لا في زمن الحيض والنفاس. وتتحصن المرأة إذا بلغت وتزوجت بالغاً ولو عبداً أو مجنوناً ووطئها كذلك (وعلى العبد) أي: القن أو من فيه شائبة حرية. وكان الأولى أن يقدم الأمة لآية ﴿فَإِنْ أَتَيْنِ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥] والعبد مقيس عليها. (وإن كانا متزوجين) مبالغة في عدم زيادة الحد عن ذلك (ولا تغريب عليها) لأن فيه ضرراً على السيد (ولا على امرأة) أي: حرة، لما فيه من التعريف لهتكها فتقع في مثل ما غربت لأجله (إلا بالاعتراف) أي: من البالغ العاقل المختار (أو بحمل يظهر) أي: من غير ذات زوج أو سيد أو كان كل منهما لم يولد له كصبي أو محبوب، أو أتت به لدون أقل الحمل من يوم دخولها لزوجها (يرونها) أي: ذكر الزاني في فرجها (و) لا بد أنهم (يشهدون في وقت واحد) مع اتحاد وقت الرؤية (وإن لم يتم الخ) بأن يقول: رأيته بين فخذيهما ولا أدري ما وراء ذلك (حد الثلاثة الذين أتموها) حد القذف ويعاقب الرابع، وإنما جاز للشهود نظر العورة ليعلموا كيف تؤدى الشهادة. (ولا حد على من لم يحتلم) أي: لم يبلغ فاعلاً كان أو مفعولاً لأنه غير مكلف، وإنما عليه الأدب. فإن كان الفاعل بالغاً والمفعول مطيقاً فقط حد الفاعل وأدب المفعول. وإن كان المفعول بالغاً دون الفاعل عزر المفعول وأدب الفاعل. (ويحد الخ) أي: ولا تقوم عليه. ولا تحرم على الأب بل يطؤها بعد الاستبراء من الزنا. (وتقوم الخ) ويجوز للأب وطؤها بعد الاستبراء من وطأ الشبهة إن لم يسبق للابن وطء، وإلا حرمت عليهما. ويغرم الأب القيمة (ويضمن قيمتها) أي: قيمة حصته إذا حملت (إن كان له مال) وإلا فلشريكة (أن يتماسك) أي: يبقيا للشركة

اِحْتُمِلْتُ حَتَّى غَابَ عَلَيْهَا أَوْ جَاءَتْ مُسْتَفِئَةً عِنْدَ النَّازِلَةِ أَوْ جَاءَتْ تَذْمِي.

وَالنُّصْرَانِيُّ إِذَا غَضِبَ الْمُسْلِمَةَ فِي الزَّنا قُتِلَ.

وَإِنْ رَجَعَ الْمُقْرُ بِالزَّنا أَقِيلَ وَتُرِكَ.

وَيُقِيمُ الرَّجُلُ عَلَى عُنْدِهِ وَأَمْتِهِ حَدَّ الزَّنا إِذَا ظَهَرَ حَمْلٌ أَوْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ غَيْرُهُ أَرْبَعَةٌ شُهَدَاءَ أَوْ كَانَ إِفْرَازًا، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ لِلْأَمَةِ زَوْجٌ حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ لغيرِهِ فَلَا يُقِيمُ الْحَدَّ عَلَيْهَا إِلَّا السُّلْطَانُ.

وَمَنْ عَمِلَ عَمَلٍ قَوْمٍ لَوِطَ بِذَكَرٍ بَالِغٍ أَطَاعَهُ رُجِمًا أَوْ لَمْ يُخَصَّنَا.

وَعَلَى الْقَاضِي الْحُرِّ الْحَدَّ ثَمَانُونَ وَعَلَى الْعَبْدِ أَرْبَعُونَ فِي الْقَذْفِ وَخَمْسُونَ فِي الزَّنا

أو يتبع ذمته أو يبيع نصيبه منها بعد وضعها. فإن الولد لا يباع بكل حال (وإن قالت امرأة بها) أي: ظهر بها (حمل) وهي خالية من الأرواح (استكرهت) أي: أكرهت على الزنا (احتملت) أي: احتملها المكروه لها بمعنى أخذها قهراً (عند النازلة) أي: عند وقوع الزنا بها (تذمي) أي: يسيل دمها إن كانت بكرًا (والنصراني) أي: أو اليهودي أو من نزل عندنا بأمان إن ثبت الزنا بأربعة شهداء. وأما لو طأعته فلا يقتل وإنما يعاقب المعاقبة الشديدة. وعليها الحد والولد المتخلق من مائه على دين أمه. (وإن رجع النخ) سواء كان رجوعه لشبهة كأن يقول: وطئت امرأتي في الحيض فظننت أنه زنا، أو لا كأن يكذب نفسه (وترك) عطف تفسير على أقيل. ومثل الرجوع ما إذا شهدت بيعة على إقراره بالزنا وهو منكر لذلك. (حدّ الزنا) وكذا القذف والشرب لا السرقة لثلاث يمثل الناس بعبيدهم بدعوى السرقة منهم. والمرأة في ذلك كالرجل. (عمل قوم لوط) وهو إتيان الذكر في دبره ولو مملوكه. ويستوي في الرجم به الحرّ والعبد والمحصن وغيره. ويرجم الفاعل البالغ إن كان المفعول به مطبقاً، وإن لم يبلغ. وكذلك يرجم المفعول به البالغ إن كان الفاعل بالغاً وإلا عزر وأدب الصبي. (أطاعه) شرط في رجم المفعول به. ومفهوم قوله: بذكر، أنه لو غيب حشيقته بدبر أجنبية حدّ الزنا، ويؤدّب إن فعل ذلك بمن يحل له وطؤها. ويثبت حد اللواط بما يثبت به حد الزنا من شهادة أربعة عدول يروونه كالمرود في المكحلة، أو اعتراف مستمر كونه أشدّ من الزنا أنه يحد ولو رجع (وعلى القاضى الحر) أي: البالغ العاقل ذكراً كان أو أنثى ولو سكران لقوله تعالى: ﴿والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ [النور: ٤]. والمراد بالإحصان هنا العقّة. وأما الصبي والمجنون فلا حدّ عليهما (وعلى العبد) ومثله الأمة وأعاد قوله: (وخمسون في الزنا) لجمع النظائر في التشطير. (ولا

وَالْكَافِرُ يُحَدُّ فِي الْقَذْفِ ثَمَانِينَ. وَلَا حَدٌّ عَلَى قَازِفٍ عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ، وَنَحْدُ قَازِفِ الصَّبِيِّ بِالزَّنا إِنْ كَانَ مِثْلُهَا يُوطَأُ وَلَا يُحَدُّ قَازِفُ الصَّبِيِّ وَلَا حَدٌّ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي قَذْفٍ وَلَا وَطْءٍ.

وَمَنْ نَفَى رَجُلًا مِنْ نَسَبِهِ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَفِي التَّغْرِيضِ الْحَدُّ وَمَنْ قَالَ لِرَجُلٍ: يَا لُوطِي حُدِّ، وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً فَحَدٌّ وَاحِدٌ يَلْزَمُهُ لِمَنْ قَامَ بِهِ مِنْهُمْ ثُمَّ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

وَمَنْ كَرَّرَ شَرْبَ الْخَمْرِ أَوْ الزَّنا فَحَدٌّ وَاحِدٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً. وَمَنْ لَزِمَتْهُ حُدُودٌ وَقَتْلٌ فَالْقَتْلُ يُجْزَى عَنْ ذَلِكَ إِلَّا فِي الْقَذْفِ فَلْيُحَدِّ قَبْلَ أَنْ يَقْتُلَ.

وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ نَبِيذًا مُسْكِرًا حُدَّ ثَمَانِينَ سَكْرًا أَوْ لَمْ يَسْكُرْ وَلَا سِجْنَ عَلَيْهِ،

حد على قاذف عبد أو كافر أي: لأنه لا حرمة لعرضهما وإنما في ذلك الأدب (ولا يحد قاذف الصبي) أي: لأنه لا تلحقه معرة كالأنثى. إلا أن يكون قذفه بأنه مفعول به وهو مطبق. (في قذف) أي: لغيره (ولا وطأه) لأن وطأه لا يسمى زنا وإنما في ذلك الأدب. (ومن نفى رجلاً) أي: مثلاً من نسب أبيه وإن علا، بأن قال: لست ابن فلان فهو كالرمي بالزنا. (وفي التعريض) وهو التلويح بالقذف بغير تصريح، كأن يقول له: ما أنا بزنان، يريد: أنت زان. (ومن قال لرجل: يا لوطي) ومثله: يا علق أو يا مخنث إذا كان المقول له عقيفاً، وأما من رمى رجلاً بزنا أو لواط وكان قد ثبت عليه حصول شيء من ذلك فلا حد على قاذفه. ويثبت حد القذف بشهادة عدلين أو اعتراف به (فحد واحد) أي: ولو تعدد نوع قذف به. (ومن كرر شرب الخمر) أي: قبل حده وكذا يقال فيما بعده، وكذا يحد لو قذف وشرب أو سرق وقطع يمين آخر، لقول خليل: وتداخلت إن اتحد الموجب كقذف وشرب وإلا تكررت. (وكذلك من قذف جماعة) مكرراً، إلا أن يحمل السابق على قذفهم مرة واحدة وهذا على ما إذا تعدد. (حدود قتل) مثل أن يزني ويشرب ويقذف ويقتل مسلماً (فليحد) أي: لنفي المعرة عن المقذوف. (ومن شرب الخ) أي: من المسلمين المكلفين مختاراً من غير ضرورة ولو مصة ويتشطر الحد على الرق. والخمر ما عصر من العنب ودخلته الشدة المطربة، والنبيذ نحو ماء التمر، والزبيب مما نبذ أي طرح ذلك فيه حتى بلغ حد الإسكار. فقول المصنف: (مسكراً) أي: شأنه ذلك بدليل قوله: (مسكر أو لم يسكر) وقال أبو حنيفة: لا يحد في النبيذ إلا إذا أسكر بالفعل. ويثبت الحد بالإقرار إلا أن يرجع، أو بشاهدين على الشرب، أو على رائحة فمه ممن يعرفها. وأما الحشيشة والداتورة ففيهما الأدب وما ألطف قول بعضهم:

قل لمن يشرب الحشيشة جهلاً يا خسيساً قد عشت شر معيشة

دية العقل بدرة فلماذا يا خبيثاً قد بعثها بحشيشة

وَيُجْرَدُ الْمَخْدُودُ وَلَا تُجْرَدُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِمَّا يَفِيهَا الضَّرْبُ وَيُجْلَدَانِ قَاعِدَيْنِ، وَلَا تُحَدُّ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ، وَلَا مَرِيضٌ مُثْقَلٌ حَتَّى يَبْرَأَ.

وَلَا يُقْتَلُ وَاطِئُ النِّهْيَةِ وَلِئِعَاقِبِ.

وَمَنْ سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ دَعْبًا أَوْ مَا قِيمَتُهُ يَوْمَ السَّرْقَةِ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ مِنَ الْعُرُوضِ أَوْ وَزَنَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فِضَّةً قُطِعَ إِذَا سَرَقَ مِنْ حَرْزٍ، وَلَا قُطِعَ فِي الْخُلْسَةِ وَيُقَطَّعُ فِي ذَلِكَ يَدُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ وَالْعَبْدِ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ خِلَافٍ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَيَدُهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ فَرِجْلُهُ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ جُلِدَ وَسُجِّنَ.

وَمَنْ أَقْرَبَ بِسَرِقَةٍ قُطِعَ وَإِنْ رَجَعَ أَقِيلَ وَغَرِمَ السَّرِقَةُ إِنْ كَانَتْ مَعَهُ وَإِلَّا اتَّبَعَ بِهَا، وَمَنْ أَخَذَ فِي الْحَرْزِ لَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى يُخْرِجَ السَّرِقَةَ مِنَ الْحَرْزِ وَكَذَلِكَ الْكَفَنُ مِنَ الْقَبْرِ، وَمَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتٍ أَدْنَى لَهُ فِي دُخُولِهِ لَمْ يُقَطَّعْ وَلَا يُقَطَّعُ الْمُخْتَلِسُ.

(ويجرد المحدث) أي: من كل شيء إلا ما ستر عورته. (ويجلدان) أي: بسوط من جلد على الظهر والكفين حال كونهما (قاعدين) غير مربوطين (ولا تحد حامل النخ) أي: لثلا يسري إلى ما في بطنها ولو من زنا (ولا مريض مثقل) بفتح القاف المشددة، أي: اشتد مرضه (حتى يبرأ) لثلا يؤدي إلى تلف نفسه ما لم يكن حذو الرجم فلا ينتظر. (ومن سرق) أي: من المكلفين ذكورا أو أنثا أحرارا أو أرقاء بشرط أن لا يكون له ولادة على المسروق منه، ولا مكرها ولا مضطرا للسرقه لجوع أصابه. والسارق هو من يدخل خفية ويخرج كذلك، والمختلس من يدخل خفية ويخرج جهرة، والخائن من يدخل ويخرج بإذن كالضيف والخدام ولا قطع فيهما كما يأتي (من حرز) وهو ما لا يعد الواضع فيه مضيعا وهو في كل شيء بحسبه. فيختلف باختلاف الأشخاص والأموال. (ولا قطع في الخلسة) بضم الخاء المعجمة، وهي أخذ المال ظاهرا غفلة (ويقطع في ذلك) أي: في سرقة ما ذكر (يد الرجل) توضيح لقوله: ومن سرق النخ. والمراد اليد اليمنى من الكوع (ثم إن سرق) بعد قطعها (قطعت رجله) اليسرى من الكعب، وهو معنى قوله: (من خلاف).

(ومن أقر بسرقة) أي: من غير إكراه. وأما بالإكراه فلا يعتبر إقراره (وإن رجع) أي: عن الإقرار بالسرقه (أقيل) أي: ترك بدون قطع (وغير السرقة) أي: قيمتها (إن كانت) القيمة (معه وإلا اتبع بها) في ذمته لأن حق الأدمي لا يسقط بالرجوع بل هو لازم ولو في حال القطع، وتؤخذ بعينها إن كانت موجودة (حتى يخرج السرقة) أي: ولو برميها لخارج ولم يخرج هو من الحرز (وكذلك الكفن) أي: لا يقطع سارقه حتى يخرج (من القبر) إذا كان يساوي ربع دينار لأن القبر حرز له، وكذا البحر حرز للميت المرمي به، لا للغريق. ولا قطع في سرقة ما على القبر من رخام ونحوه (لم يقطع) أي: لأنه خائن لا سارق.

وَأَقْرَارُ الْعَبْدِ فِيمَا يُلْزِمُهُ فِي بَدَنِهِ مِنْ حَدٍّ أَوْ قَطْعٍ يُلْزِمُهُ وَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلَا إِقْرَارَ لَهُ.

وَلَا قَطْعٌ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ وَلَا فِي الْجُمَارِ فِي التُّخْلِ وَلَا فِي الْغَنَمِ الرَّاعِيَةِ حَتَّى تُسْرِقَ مِنْ مُرَاجِحِهَا وَكَذَلِكَ الثَّمَرُ مِنَ الْأَنْدَرِ.

وَلَا يُشْفَعُ لِمَنْ بَلَغَ الْإِمَامَ فِي السَّرِقَةِ وَالزُّنَا وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ فِي الْقَذْفِ

وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْكُمِّ قُطِعَ، وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْهَزِي وَبَيَّتَ الْمَالَ وَالْمَغْنَمَ فَلْيُقْطَعْ، وَقِيلَ إِنْ سَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ مِنَ الْمَغْنَمِ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ قُطِعَ.

وَيُتَّبَعُ السَّارِقُ إِذَا قُطِعَ بِقِيَمَةِ مَا فَاتَ مِنَ السَّرِقَةِ فِي مَلَأَيْهِ، وَلَا يُتَّبَعُ فِي عُذْمِهِ، وَيُتَّبَعُ فِي عُذْمِهِ بِمَا لَا يُقْطَعُ فِيهِ مِنَ السَّرِقَةِ.

ومثل البيت الحانوت الذي أذن صاحبه لمن يدخله لتقليب شيء فيخون. وفي الحديث: «ليس على منتهب ولا خائن ولا مختلس قَطْعٌ»، وكرر قوله: ولا يقطع المختلس لجمع النظائر. (من حدٍّ أو قطع) بيان لما يلزمه في بدنه كإقراره بقذف أو سرقة مال في يده لأنه لا يتهم في هذا (و) أما (ما كان في رقبته) أي: فيما يوجب أخذه فيه كإقراره بقطع يد حر (فلا إقرار له) لاتهامه بحبب انتقاله لمن أقر له.

(ولا قطع في ثمر) بفتح المثلثة (معلق) على رؤوس الشجر (ولا في الجُمَار) وهو قلب النخل (ولا في الغنم الراعية) ولو كان معها راع لتشتتها. بخلاف المال المأخوذ بحضرة صاحبه في الصحراء خفية فإنه من حرزه. (ومن مراحيها) بضم الميم وفتحها، أي: موضع مقيلها لأنه حرزها ولو لم يكن معها راع. (من الأندر) بوزن الأحمر، أي: الجرين ولو كان بعيداً من البلدة من غير حارس، لأنه حرز لما فيه من الحب والتمر. (في السرقة والزنا) أي والشرب، والمعتمد الجواز في القذف إن طلب المقذوف الستر على نفسه. وتجاوز الشفاعة فيمن وجب تعزيره ولو بعد بلوغ الإمام. (ومن سرق من الكم) ومثله الجيب والعمامة والحزام، لأن الإنسان حرز لما عليه ولو كان نائماً وعنده شعور ولو سرق الشيء وصاحبه لا يقطع كما لو سرق الدابة مع راعيها (ومن سرق من الهري) أي: الشون الذي يجعله السلطان للمتاع والطعام (وبيت المال) ما يجعله للذهب والفضة (والمغنم) أي: بعد حوزة (فليقطع) في جميع ذلك على المعتمد لضعف الشبهة (في ملأته) أي: يساره (ولا يتبع في عدمه) أي: عسره لئلا يجتمع عليه عقوبتان (بما لا يقطع فيه) أي: لعدم كمال النصاب أو لرجوعه بالإقرار.

(بَابُ فِي الْأَقْضِيَّةِ وَالشَّهَادَاتِ)

وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ، وَلَا يَمِينُ حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ أَوْ الظُّنَّةُ، كَذَلِكَ قَضَى حُكَّامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: تَحْدُثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةٌ بِقَدْرِ مَا أَخَذُوا مِنَ الْفُجُورِ.

وَإِذَا نَكَلَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ لَمْ يَقْضَ لِلطَّالِبِ حَتَّى يَخْلِفَ فِيمَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً، وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَيَخْلِفُ قَائِمًا وَعِنْدَ مَنِيرِ الرُّسُولِ ﷺ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ فَأَكْثَرَ وَفِي غَيْرِ الْمَدِينَةِ يَخْلِفُ فِي ذَلِكَ فِي الْجَامِعِ وَمَوْضِعٍ يُعْظَمُ مِنْهُ، وَيَخْلِفُ الْكَافِرُ بِاللَّهِ حَيْثُ يُعْظَمُ. وَإِذَا وَجَدَ الطَّالِبُ بَيِّنَةً بَعْدَ يَمِينِ الْمَطْلُوبِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ بِهَا قَضِيٌّ لَهُ بِهَا، وَإِنْ كَانَ

باب في الأقضية والشهادات

(بَابُ فِي الْأَقْضِيَّةِ) يَفْتَحُ الْهَمْزَةُ جَمْعَ قَضَاءٍ، أَي: فَصْلَ الْخُصُومَاتِ وَقَدْ تَبَرَّعَ بِذِكْرِ أَشْيَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ لَمْ يَتَرَجَّمْ لَهَا كَالصَّلَاحِ وَالْفَلَسِ وَالْقِسْمَةِ.

(وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي) وَهُوَ الَّذِي يَقُولُ: كَانَ، وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ هُوَ الَّذِي يَقُولُ: لَمْ يَكُنْ. وَإِنَّمَا طُلِبَتِ الْبَيِّنَةُ مِنَ الْأَوَّلِ لضعف جانبه واليمين من الثاني لقوة جانبه لتمسكه بالأصل، إِذْ الْأَصْلُ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ. وَلَا تَتَوَجَّهُ الْيَمِينُ بِمَجْرَدِ الدَّعْوَى فِيمَا لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِعَدْلَيْنِ كَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَالنِّكَاحِ. نَعَمْ لَوْ شَهِدَ شَاهِدٌ بِذَلِكَ لَزِمَهُ الْيَمِينُ لَرَدِّ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ. فَإِنْ نَكَلَ حَبْسَ، وَإِنْ طَالَ حَبْسُهُ أَطْلُقْ وَدِينِ (وَلَا يَمِينُ) أَي: لَا يَقْضَى بِهَا (حَتَّى تَثْبُتَ الْخُلْطَةُ) بَيْنَهُمَا وَلَوْ بِالتَّوَادُّعِ مَرَّةً (أَوْ الظُّنَّةُ) بِكُسْرِ الظَّاءِ الْمَشَالَةِ، أَي: التَّهْمَةِ، وَلَكِنْ ضَارَ الْعَمَلُ الْآنَ عَلَى أَنَّهَا تَتَوَجَّهُ مُطْلَقًا وَلَا يَسْأَلُ عَنْ خُلْطَةٍ وَلَا تَهْمَةٍ. (مَنْ الْفُجُورُ) أَي: الْكَذِبُ فَيَسْتَنْبِطُ لَهُمُ الْقَاضِي التَّحْلِيفَ عَلَى الْمُصْتَحَفِ وَنَحْوَهُ مِمَّا فِيهِ رَدْعٌ لَهُمْ. (وَإِذَا نَكَلَ الْخُ) بَأَنْ قَالَ: لَا أَحْلِفُ (فِيمَا يَدَّعِي فِيهِ مَعْرِفَةً) أَي: عِلْمًا بِالشَّيْءِ وَصَفْتَهُ فِي دَعْوَى التَّحْقِيقِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ دَعْوَى اتِّهَامٍ كَأَن يَتَّهَمُ شَخْصًا بِسُرْقَةٍ مَالٍ، فَإِنْ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ يَغْرَمُ بِمَجْرَدِ نِكْوَلِهِ وَلَا تَرُدُّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدَّعِي (وَالْيَمِينُ) أَي: الَّتِي تَطْلُبُ فِي الْحَقُوقِ كُلِّهَا تَكُونُ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ (وَيَحْلِفُ قَائِمًا الْخُ) أَي: وَجُوبًا تَغْلِظًا عَلَيْهِ، فَإِنْ امْتَنَعَ عَدَا نَاكَلاً. وَالتَّغْلِيزُ إِنَّمَا هُوَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَأَكْثَرَ. وَأَمَّا تَوَجُّهُ الْيَمِينِ فَعَلَى مُطْلَقِ شَيْءٍ. وَلَا يَحْلِفُ إِلَّا الْبَالِغُ الْعَاقِلُ (فِي الْجَامِعِ) أَي: الَّذِي تَصَلَّى فِيهِ الْجُمُعَةُ (وَمَوْضِعٍ يُعْظَمُ مِنْهُ) أَي: الْجَامِعُ وَهُوَ الْمَحْرَابُ (حَيْثُ يُعْظَمُ) بِكُسْرِ الظَّاءِ الْمَشَالَةِ، فَالْيَهُودِي يَحْلِفُ فِي الْبَيْعَةِ، وَالنَّصْرَانِي فِي الْكَنِيسَةِ، وَالْمَجُوسِي فِي بَيْتِ النَّارِ (لَمْ يَكُنْ عِلْمُ بِهَا) أَي: أَصْلًا أَوْ نَسِيهَا ثُمَّ تَذَكَّرَهَا (قَضِيٌّ لَهُ بِهَا) أَي: بَعْدَ حَلْفِهِ أَنَّهُ مَا عِلْمُهَا. فَإِنْ اشْتَرَطَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى الْمُدَّعِي عَدَمَ قِيَامِهِ بِالْبَيِّنَةِ الَّتِي نَسِيَهَا، وَمَا أَشْبَهَهُ عَمَلٌ بِشَرْطِهِ. وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْلِفَ مَنْ تَوَجَّهَتْ عَلَيْهِ الْيَمِينُ بِغَيْرِ

عَلِمَ بِهَا فَلَا تَقْبَلُ مِنْهُ وَقَدْ قِيلَ تَقْبَلُ مِنْهُ. وَيُقْضَى بِشَاهِدٍ وَبِمِثْلٍ فِي الْأَمْوَالِ وَلَا يُقْضَى بِذَلِكَ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ حَدْ وَلَا فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ نَفْسٍ إِلَّا مَعَ الْقَسَامَةِ فِي النَّفْسِ، وَقَدْ قِيلَ يُقْضَى بِذَلِكَ فِي الْجِرَاحِ.

وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ وَمِائَةُ امْرَأَةٍ كَامِرَاتَيْنِ وَذَلِكَ كَرَجُلٍ وَاحِدٍ يُقْضَى بِذَلِكَ مَعَ رَجُلٍ أَوْ مَعَ الْيَمِينِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ شَاهِدٌ وَبِمِثْلٍ. وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ فَقَطْ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ مِنَ الْوِلَادَةِ وَالْإِسْتِهْلَالِ وَشِبْهِهِ جَائِزَةٌ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِّينِ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعُدُولُ، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمَخْدُودِ وَلَا شَهَادَةُ عَبْدٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا كَافِرٍ، وَإِذَا تَابَ الْمَخْدُودُ فِي الزَّنا قَبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا فِي الزَّنا، وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْإِبْنِ لِلْأَبَوَيْنِ وَلَا هُمَا لَهُ وَلَا الزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ وَلَا هُمَا لَهُ، وَتَجُوزُ شَهَادَةُ الْأَخِ الْعَدْلُ لِأَخِيهِ،

حضور خصمه. وله سماع شهادة البيعة قبل الخصومة وعند غيبة المدعى عليه ويكتب أسماء الشهود. فإن حضر الخصم قرأها عليه فإن ادعى مطعناً أبداه ولا يجاب لإعادة الشهادة بحضرته، وله ذلك في اليمين. (وقد قيل الخ) خلاف المشهور، ومحل القولين إن كان تاركاً لها بالتصريح أو الإعراض عنها. وأما إذا كان ظن أنها لا تشهد له فله القيام بها. (في الأموال) أي: أو ما يؤول إليها كالأجل والخيار والشفعة والإجارة وجراحات الخطأ (ولا في دم عمد) أي: جراح عمد (أو نفس) أي: قتلها (إلا مع القسامة في النفس) مع الشاهد الواحد. وليس المراد ما يعطيه ظاهره من الشاهد واليمين (وقد قيل الخ) هو المعتمد فكان الأولى تقديمه.

(ومائة امرأة كامراتين) يعني أن الأربع من النساء لا يقمن مقام الرجلين. ولا تكفي المرأة الواحدة مع اليمين. (وشهادة امرأتين الخ) ولا تكفي امرأة ويمين. (والاستهلال) أن يستهل الصبي صارخاً، ويترتب عليه أمور منها الإرث منه وله (وشبهه) كعيب الفرج والحيض. (ولا تجوز شهادة خصم) أي: على خصمه ولا على أبيه وأمه وابنه وكذا ابن العدو لا يشهد على عدو أصله ولو مات لأن العداوة تورث (ولا ظنين) بالظاء المشالة، أي: متهم في دينه، ولو اقتصر على قوله: (ولا يقبل إلا العدول) لأغناه عن هذا وما بعده. لأن العدل هو الحر المسلم العاقل البالغ السالم من فسق. وإنما تعتبر هذه الشروط بحال الأداء لا حال التحمل لأن التحمل يصح من كل مميز ولو عبداً أو صبيّاً أو كافراً إلا في مسألتين وهما: الشهادة على عقد النكاح، والشهادة على الخط. فلا بد من هذه الشروط عند التحمل أيضاً. (المحدود في الزنا) وكذا في غيره. فلو قال: وإذا تاب المحدود قبلت شهادته في كل شيء إلا فيما حد فيه لكان أولى. (ولا تجوز شهادة الابن الخ) المراد: لا تجوز شهادة الفرع لأصله ولا الأصل لفرعه (ولا الزوج للزوجة) أي: ولا لأبيها وأُمها

وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ مُجْرَبٍ فِي كَذِبٍ أَوْ مُظْهِرٍ لِكَبِيرَةٍ، وَلَا جَارٍ لِنَفْسِهِ نَفْعًا وَلَا دَافِعٍ عَنْهَا ضَرَرًا وَلَا وَصِيٍّ لِتَسْمِيهِ، وَتَجُوزُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَجُوزُ تَعْدِيلُ النِّسَاءِ وَلَا تَجْرِيجُهُنَّ.

وَلَا يُقْبَلُ فِي التَّرْكِيبَةِ إِلَّا مَنْ يَقُولُ عَدْلٌ رِضًا، وَلَا يُقْبَلُ فِي ذَلِكَ وَلَا فِي التَّجْرِيجِ وَاحِدٌ.

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ فِي الْجِرَاحِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا أَوْ يَدْخُلَ بَيْنَهُمُ كَبِيرٌ.

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ اسْتُخْلِفَ الْبَائِعُ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمُتَبَاعُ أَوْ يَخْلِفُ وَيَبْرَأُ. وَإِذَا اخْتَلَفَ

وولدها. وكذا يقال في شهادتها. (الأخ العدل) أي: المبرز في العدالة كما يشترط التبريز أي: الفوقان فيها على أقرانه في شهادة من سئل عن شهادته فشك فيها ثم تذكرها، والأجير لمستأجره، والصديق الملائف لصديقه، والمولى الأسفل لمعتقه، والشريك لشريكه في غير مال الشركة. ويشترط أن لا يكون الشاهد في معيشة مع المشهود له. ويزاد في الأخ أن تكون شهادته في الأموال لا ما تأخذه فيه العصبية. (مجرب في كذب) وهو الذي يكذب في السنة زيادة عن مرة، ومثل مظهر الكبيرة من شهدت عليه بيعة بأنه شرب الخمر أو أكل الربا مثلاً وقد فعل ذلك خفية ما لم تظهر بعد ذلك توبته، ويقدر في الشهادة اللعب بالنرد ونحوه، ومباشرة صغيرة الخسة كسرقة لقمة، وتطفيف بحبة. وأما صفات غير الخسة كنظرة لأجنبية فإنها تقدر بشرط الإدمان. (ولا جار لنفسه) أي نفعاً فلا تجوز شهادة الشريك لشريكه في شيء من مال الشركة (ولا دافع عنها) أي: ضرراً كما إذا كان لرجل دين على رجل وادعى آخر على المدين بدين فلا تجوز شهادة رب الدين أن المدين قضاه له، لأنه يدفع بها ضرر مقاسمته في مال المدين (وتجوز شهادته عليه) وكذا كل من لا تجوز شهادته لشخص فإن شهادته عليه جائزة. (تعديل النساء ولا تجريحهن) أي: للرجال ولا للنساء لا فيما تجوز شهادتهن فيه ولا في غيره، بل ذلك خاص بالرجال. (ولا يقبل في التزكية إلا من يقول) في حق الشاهد: أشهد أنه (عدل رضا) بالجمع بين اللفظين، أي: أنه عدل فيما بينه وبين ربه رضا أي مرضي فيما بينه وبين الناس. (ولا يقبل في ذلك) أي: المذكور من التزكية (ولا في التجريح) أي: تجريح الشهود (واحد) بل اثنان، ولا بد في التجريح من ذكر سبب الجرح لاختلاف العلماء في ذلك. ولا يشترط في التزكية ذكر سبب العدالة لأن أسبابها كثيرة. وتقدم شهادة التجريح عند التعارض لأنها تحكي عن الباطل. (في الجراح) أي التي تقع بينهم، وكذا في القتل على المشهور لا في الأموال بشرط التمييز والذكورية والحرية، وأن لا يكون الشاهد قريباً للمشهود له ولا عدو للمشهود عليه. وفائدة شهادتهم الدية لأنه لا يقتض إلا من مكلف. (المتبايعان) ثنية متبايع بالياء من غير همز، لأن فعله تباع. والمراد: المتعاقدان ليشمل المتكاريين سواء اختلفا في جنس المعقود عليه أو قدره

الْمُتَدَاعِيَانِ فِي شَيْءٍ بِأَيْدِيهِمَا حَلْفًا وَقُسِمَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُضِيَ بِأَعْدِلِهِمَا إِنْ اسْتَوَيَا حَلْفًا وَكَانَ بَيْنَهُمَا. وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ الْحُكْمِ أُغْرِمَ مَا أَتْلَفَ بِشَهَادَتِهِ إِنْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ شَهِدَ بِزُورٍ؛ قَالَهُ أَصْحَابُ مَالِكٍ.

وَمَنْ قَالَ: رَدَدْتُ إِلَيْكَ مَا وَكَّلْتَنِي عَلَيْهِ أَوْ عَلَى بَيْنِهِ أَوْ دَفَعْتُ إِلَيْكَ ثَمَنَهُ أَوْ وَدِيعَتَكَ أَوْ قِرَاضَكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ وَمَنْ قَالَ: دَفَعْتُ إِلَى فُلَانٍ كَمَا أَمَرْتَنِي فَأَنْكَرَ فُلَانٌ فَعَلَى الدَّافِعِ الْبَيِّنَةُ وَإِلَّا ضَمِنَ وَكَذَلِكَ عَلَى وَلِيِّ الْإِيْتَامِ الْبَيِّنَةُ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ، وَإِنْ كَانُوا فِي حَضَانَتِهِ صُدِّقَ فِي الثَّقَّةِ فِيمَا يُشْبِهُ.

وَالصُّلْحُ جَائِزٌ إِلَّا مَا جَرَّ إِلَى حَرَامٍ، وَيَجُوزُ عَلَى الْإِفْرَارِ وَالْإِنْكَارِ.

أَوْ قَدَرِ ثَمَنِهِ أَوْ أَجَلِهِ، فَإِنَّهُمَا يَتَحَالَفَانِ وَيَتَفَاسَخَانِ وَيَقْضَى لِلْحَالِفِ عَلَى النَّاكِلِ وَيَبْدَأُ الْبَائِعُ بِالْحَلْفِ وَجُوبًا، وَحُكْمُ تَنَاكُلِهِمَا حُكْمُ حَلْفِهِمَا فَيَحْلِفُ كُلٌّ عَلَى تَحْقِيقِ دَعْوَاهُ وَنَفْيِ دَعْوَى صَاحِبِهِ وَيُرَدُّ الْمَشْتَرِي السَّلْعَةِ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي الصِّفَةِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِيَمِينِهِ إِنْ انْتَقَدَ وَإِلَّا فَلِلْمَشْتَرِي بِيَمِينِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي أَصْلِ الْعَقْدِ فَالْقَوْلُ لِمَنْكَرِهِ بِيَمِينِهِ. (فِي شَيْءٍ بِأَيْدِيهِمَا) وَكَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَوْ كَانَ بِيَدِ ثَالِثٍ لَمْ يَدْعُهُ لِنَفْسِهِ، وَإِلَّا حَلَفَ وَأَخَذَهُ وَلَمْ يَقْرَ بِهِ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَإِلَّا فَهُوَ لِلْمَقْرَرِ لَهُ بِلَا يَمِينٍ (حَلْفًا وَقِسْمًا) فَلَوْ نَكَلَ أَحَدُهُمَا عَنِ الْيَمِينِ سَقَطَ حَقُّهُ. (قُضِيَ بِأَعْدِلِهِمَا) أَيُ: مَعَ يَمِينٍ مِنْ شَهِدَتْ لَهُ وَكَمَا يَقْضَى بِالْأَعْدِلِ يَقْضَى بِالْمُؤَرَّخَةِ، وَبِالْأَسْبَقِ تَارِيخًا عَلَى غَيْرِهَا، وَبِالنَّافِلَةِ عَلَى الْمُسْتَصْحَبَةِ، كَأَن تَشْهَدُ بَيْنَةٌ لِعَمْرُو بِأَنَّهُ أَنْشَأَ هَذِهِ الدَّارَ وَالْأُخْرَى بِأَن زَيْدًا اشْتَرَاهَا مِنْهُ، وَبِالْمُثْبِتَةِ عَلَى النَّافِيَةِ، وَبِالْبَيِّنَةِ وَاضِعِ الْيَدِ عَلَى بَيْنَةٍ غَيْرِهِ، وَبِالْمَعِينَةِ لِسَبَبِ الْمَلِكِ عَلَى غَيْرِهَا. (اسْتَوَيَا) الْأُولَى اسْتَوَيْتَا، أَيُ: الْبَيِّنَتَانِ فِي الْعَدَالَةِ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَرَجِحٌ مِمَّا قَدَمْنَا، (أُغْرِمَ) أَيُ: نِصْفَ الْحَقِّ وَلَا يَنْقُصُ الْحُكْمَ لِحَتْمَالِ كُذْبِهِ فِي رَجْوَعِهِ (إِنْ اعْتَرَفَ الْخُ) لَيْسَ بِقَيْدٍ وَأَمَّا إِذَا رَجَعَ قَبْلَ الْحُكْمِ فَلَا يَغْرَمُ، وَإِنْ رَجَعَ الشَّاهِدَانِ غَرَمَا جَمِيعَ الْحَقِّ. (مَا وَكَّلْتَنِي عَلَيْهِ) كَأَن يُوَكِّلَهُ عَلَى دَفْعِ دَيْنٍ لَزِيدٍ فَلَمْ يَجِدْهُ فَرَدَّهُ (أَوْ عَلَى بَيْعِهِ) أَيُ: وَلَمْ يَبِعْ وَادْعَى رَدَّهُ (فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ) أَيُ: قَوْلُ كُلِّ مَنْ الْوَكِيلُ وَالْمُودِعُ بَفَتْحِ الدَّالِّ وَالْمُقَارِضُ بَفَتْحِ الرَّاءِ، لِأَنَّهُمْ أَمْنَاءُ لَكِنْ بِيَمِينٍ. نَعَمْ لَوْ قَبِضَ أَحَدُهُمْ شَيْئًا بَيِّنَةً مَقْصُودَةً لِلتَّوْتُقِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً (وَإِلَّا ضَمِنَ) أَيُ: لَتَفْرِيطِهِ بَعْدَ الْإِشْهَادِ (أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ) أَيُ: إِذَا لَمْ يَكُونُوا فِي حَضَانَتِهِ (أَوْ دَفَعَ إِلَيْهِمْ) أَيُ: أَمْوَالَهُمْ بَعْدَ بُلُوغِهِمْ وَرَشْدِهِمْ، وَأَمَّا لَوْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا يَبْرَأُ وَلَوْ بِالْبَيِّنَةِ حَيْثُ أَتْلَفُوهَا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَمْكِينُهُمْ مِنْ شَيْءٍ قَبْلَ ذَلِكَ سِوَى النِّفْقَةِ بِالْمَعْرُوفِ. (صَدَقَ الْخُ) أَيُ: بِيَمِينٍ لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَلْحَقُهُ فِي الْإِشْهَادِ وَهُمْ فِي حَضَانَتِهِ، وَمِثْلُ كَوْنِهِمْ فِي حَضَانَتِهِ مَا إِذَا كَانُوا فِي حَضَانَةِ أُمِّهِمْ وَهِيَ فَقِيرَةٌ وَظَهَرَ أَثَرُ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ. (وَالصُّلْحُ جَائِزٌ) أَيُ: مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ وَهُوَ انْتِقَالَ عَنْ حَقِّ أَوْ دَعْوَى بَعْضٍ لِرَفْعِ نِزَاعٍ أَوْ خَوْفٍ وَقُوعِهِ (إِلَّا مَا جَرَّ إِلَى حَرَامٍ) كَالصُّلْحِ

وَالْأَمَةُ الْغَارَةُ تَتَزَوَّجُ عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ فَلَيْسِيدهَا أَخْذَهَا وَأَخَذَ قِيَمَةَ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ لَهُ،
وَمَنْ اسْتَحَقَّ أَمَةً قَدْ وَلَدَتْ فَلَهُ قِيَمَتُهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ، وَقِيلَ يَأْخُذَهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ،
وَقِيلَ لَهُ قِيَمَتُهَا فَقَطْ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الثَّمَنَ فَيَأْخُذَهُ مِنَ الْغَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا وَلَوْ كَانَتْ يَدُ
غَاصِبٍ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَلَوْلَهُ رَقِيقٌ مَعَهَا لِرَبِّهَا.

وَمُسْتَحَقُّ الْأَرْضِ بَعْدَ أَنْ عَمَرَتْ يَدْفَعُ قِيَمَةَ الْعِمَارَةِ قَائِماً فَإِنْ أَبَى دَفَعَ إِلَيْهِ الْمُشْتَرِي
قِيَمَةَ الْبُقْعَةِ بَرَّاحاً فَإِنْ أَبَى كَانَا شَرِيكَيْنِ بِقِيَمَةِ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ.

وَالْغَاصِبُ يُؤْمَرُ بِقَلْعِ بَنَائِهِ وَزَرْعِهِ وَشَجَرِهِ وَإِنْ شَاءَ أَعْطَاهُ رُبُّهَا قِيَمَةَ ذَلِكَ النُّقْضِ
وَالشَّجَرِ مُلْقَى بَعْدَ قِيَمَةِ أَجْرِ مَنْ يَقْلَعُ ذَلِكَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيمَا لَا قِيَمَةَ لَهُ بَعْدَ الْقَلْعِ
وَالْهَنْدَمِ.

وَيُرَدُّ الْغَاصِبُ الْغَلَّةَ وَلَا يَرُدُّهَا غَيْرُ الْغَاصِبِ.

عن الذهب المؤجل بالورق ولو على الحلول لما فيه من الصرف المؤخر (ويجوز على
الإقرار والإنكار) فلمن توجهت عليه اليمين عقد إنكاره أن يفترق منها بالمال ولو علم براءة
نفسه، ويكون المأخوذ منه حينئذ حراماً، وإلا فحلال. ولا يجوز نقض الصلح ولو ظهر
المصالح عنه ويملكه المدعى عليه إلا أن يكون متهماً بسرقة أو يقر الظالم ببطلان دعواه أو
تشهد بينة للمظلوم لم يكن يعلم بها أو وجد وثيقة بعده وإلا فله نقضه: (قيمة الولد) أي:
لتخلقه على الحرية (فله قيمتها وقيمة الولد) هذا أرجح الأقوال. (بعد أن عمرت) أي: بعد
أن عمرها المشتري ونحوه بالبناء أو الغرس فإن المستحق (يدفع قيمة العمارة) أي: البناء
حال كونه (قائماً) لأنه وضعه بوجه شبهة. ومثل ذلك من اشترى سفينة خربة وأصلحها، أو
ثوباً وصبغته ثم استحق. وأما لو استحقت الأرض المحبسة فليس للباني أو الغارس إلا
نقضه أو شجره (قيمة ذلك النقض) أي: البناء على أنه منقوض (ملقى) أي: مقلوعاً. ولما
كان الغاصب ظالماً والمستحق مظلوماً كان له الخيار، ويلزم الغاصب أجره الأرض التي
بناها أو غرسها فتحسب المستحق من قيمة الانقاض والمشتري من الغاصب مع علمه
بالغصب كالغاصب.

(ويرد الغاصب) ومثله السارق والخائن والمختلس ونحوهم من كل من لا شبهة له
فيما اغتله من صوف وسمن وثمر ونحو ذلك، ومحل رده (الغلة) إن ردت الذات
المغصوبة، وأما لو فاتت ولزمه قيمتها فلا يتبع بغلتها، لأن قيمتها تعتبر يوم الاستيلاء عليها
فكأنه استغل ملكه.

وَالْوَلَدُ فِي الْحَيَوَانِ وَفِي الْأَمَةِ إِذَا كَانَ الْوَلَدُ مِنْ غَيْرِ السَّيِّدِ يَأْخُذُهُ الْمُسْتَحِقُّ لِلْأُمَمَاتِ مِنْ يَدِ مُبْتَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَمَنْ غَضِبَ أُمَةً ثُمَّ وَطَّئَهَا قَوْلُهُ رَقِيقٌ وَعَلَيْهِ الْحَدُّ.

وإصلاح السفلى على صاحب السفلى والجشَبُ للسفلى عليه وتعليقُ العُرفِ عليه إذا وهى السفلى وهديم حتى يَصْلَحَ وَيُجَبَّرَ عَلَى أَنْ يَصْلَحَ أَوْ يَبِيعَ مِمَّنْ يَصْلَحُ.

وَلَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ، فَلَا يَفْعَلُ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ مِنْ فَتْحِ كَوَّةٍ قَرِيبَةٍ يَكْشِفُ جَارَهُ مِنْهَا أَوْ فَتْحِ بَابِ قُبَالَةٍ بَابِهِ أَوْ حَفْرِ مَا يَضُرُّ بِجَارِهِ فِي حَفْرِهِ، وَإِنْ كَانَ فِي مِلْكِهِ. وَيُقْضَى بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ الْقِمْطُ وَالْعُقُودُ.

وَلَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ، وَأَهْلُ آبَارِ الْمَائِيَّةِ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى يَسْقُوا ثُمَّ

(من غير السيد) أي: الذي استحقت منه بأن كان من زوج أو زنا. وأما منه فليس للمستحق إلا قيمته مع قيمة أمه (أو غيره) أي: كالموهوب له أو المتصدق عليه. (ومن غضب أمة الخ) تكرار (إذا وهى السفلى) أي: ضعف. والواو في (وهديم) بمعنى أو. وإذا كان السفلى موقوفاً لزم ناظر الوقف إصلاحه لحفظ الأعلى إذا كان مملوكاً والمراد بالسفلى ما نزل عن غيره فيشمل الأوسط بالنسبة لما فوقه. ثم استدل على هذا وما يأتي بحديث: «ولا ضرر ولا ضرار» واللفظان مترادفان بمعنى واحد على جهة التأكيد، فكأنه قال: لا تضر لا تضر. وقيل: معنى الأول لا تضر من لم يضر، ومعنى الثاني لا تضر من ضرك، لقوله تعالى: «فمن عفا وأصلح فأجره على الله» [الشورى: ٤٠] (من فتح كوة) بفتح الكاف وضمها، أي: طاقة ويقضى عليه بسدها ما لم تكن مرتفعة جداً لا يمكن الاطلاع منها. وأما الكوة السابقة على بيت الجار فلا يقضى بسدها، ولكن يمنع من التطلع منها على الجار. ولأصحاب البيوت القريبة من المنارة أن تمنع صعود غير الأعمى عليها ما لم يكن لها حاجز يمنع النظر لما حولها. (قبالة بابه) أي: إن كانت السكة غير نافذة، وإلا جاز فتحه. بخلاف الحانوت فلا يجوز إحداثه قبالة الباب مطلقاً. (أو حفر ما يضر الخ) كحفر بئر ملتصقة بجداره أو حاصل لمراحضه. (ويقضى بالحائط) أي المتنازع فيه بين الجارين عند عدم البينة (لمن إليه) أي: إلى جهته (القمط) يضم القاف والميم جمع قماط، وهو الخشب الذي يجعل في الحائط (والعقود) تناكح الآجر أو الاحجار في بعضها مع اليمين ممن هما في جهته، فإن كانا في جهتهما أو لم يكن في الحائط شيء منهما فهو مشترك.

(ولا يمنع فضل الماء) أي: الزائد منه على الحاجة إن كان في أرض غير مملوكة (ليمنع به الكلاء) أي: العشب رطباً أو يابساً، فإنه إذا كان بإزاء الماء عشب مباح لعموم الناس ونزل به قوم يريدون رعيه فمنعهم أهل الماء من الشرب، فإنهم يرتحلون عنه

النَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ، وَمَنْ كَانَ فِي أَرْضِهِ عَيْنٌ أَوْ يَثْرَ فَلَهُ مَنَعُهَا إِلَّا أَنْ تَنْهَدِمَ يَثْرُ جَارِهِ وَلَهُ زَرْعٌ يَخَافُ عَلَيْهِ فَلَا يَمْنَعُهُ فَضْلُهُ، وَاخْتَلَفَ هَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ثَمَنٌ أَمْ لَا؟ وَتَبَيَّنِي أَنْ لَا يَمْنَعُ الرَّجُلُ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشْبَهُ فِي جِدَارِهِ وَلَا يُفْضِيَ عَلَيْهِ وَمَا أَفْسَدَتِ الْمَاشِيَةُ مِنَ الزَّرْعِ وَالْحَوَائِطِ بِاللَّيْلِ قَدْ لِكَ عَلَى أَرْبَابِ الْمَاشِيَةِ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ فِي فَسَادِ النَّهَارِ.

وَمَنْ وَجَدَ سِلْعَتَهُ فِي التَّفْلِيسِ فَإِمَّا حَاصَصَ وَإِلَّا أَخَذَ سِلْعَتَهُ إِنْ كَانَتْ تُعْرَفُ بِعَيْنِهَا وَهُوَ فِي الْمَوْتِ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ.

وَالضَّامِنُ غَارِمٌ، وَحِمِيلُ الْوَجْهِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ غَرِمٌ حَتَّى يَشْتَرِطَ أَنْ لَا يَغْرَمَ.

ويتركونه لهم. وفي الحديث: «لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا فضل الكلاء». (ثم الناس فيها) أي: الأبار أي في فضل مائها (سواء) لم يقصد حافرها بحفرها الملكية، وإلا فله بيع مائها كماء بئر الدار إلا للمضطر الذي لا ثمن معه (فلا يمنعه فضله) أي: الفاضل عنه من الماء بشرط أن يأخذ في إصلاح بثره. (أم لا) هو المعتمد (أن لا يمنع الرجل) ومثله المرأة (خشبه) بالجمع، وروي «خشبة» بالإفراد وإذا أعار جاره موضعاً لغرز خشبة ثم أزال المنع فليس له الرجوع إلا بعد المدة المعينة أو المعتادة. (الماشية) أي: الممكنة الحراسة، وأما نحو الحمام والنحل فلا ضمان على أربابه، وعلى أصحاب الزرع حفظه. (من الزرع والحوائط) أي: البساتين، للاحتراز عما لو وطئت شخصاً نائماً فقتلته ولا سائق لها ولا قائد ولا راكب فلا ضمان. ومحل لزوم قيمة ما أتلفته ليلاً إن لم تربط ربطاً وثيقاً أو يغلق عليها الباب، وإلا انتفى الضمان (ولا شيء عليهم في فساد النار) أي: إذا كانت بالبعد عن مزارع الناس بحيث يغلب على الظن أنها لا تؤذي شيئاً وإذا كان معها راع ولم يمنعها كان الضمان منه. والماشية المعروفة بالعداء يضمن صاحبها جميع ما أتلفته ليلاً أو نهاراً. (ومن وجد سلعته) أي: التي باعها ولم يأخذ ثمنها حتى فلس المشتري، فالبايع (في التفليس) الخاص وهو حكم بنزع مال المدينون للغرماء مخير (فإمّا حاصص) بها أي: دخل مع الغرماء في جملة المال وأخذ نصيباً بنسبة ماله منه (ولاً) أي: وإن لم يختار المحاصة (أخذ سلعته) التي شهدت له بها البيئة ما لم يدفع الغرماء له الثمن. وقوله: (في الموت) أي: موت من اشترى السلعة ولم يدفع ثمنها (والضامن غارم) أي: إن شرط عليه صاحب الدين الغرم ولو مع حضور الغريم ملياً، وإلا فلا يغرم إلا في عدم الغريم أو غيبته كما يأتي ما لم يشترط رب الدين أن يأخذ بحقه من شاء منهما وإلا فله ذلك. (وحميل الوجه) أي: الذي ضمن حضور المدين عنه الأجل (إن لم يأت به) عند حلوله (غرم) المال الذي عليه (حتى) أي: إلا أن (يشترط أن لا يغرم) فيكون كضمان الطلب لا يلزمه شيء ما لم يمكنه الإتيان به،

وَمَنْ أَجِيلَ بَدَيْنَ فَرَضِي فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَإِنْ أَفْلَسَ هَذَا إِلَّا أَنْ يَغْرَهُ مِنْهُ؛
وَأِنَّمَا الْحَوَالَةُ عَلَى أَصْلِ دَيْنٍ وَإِلَّا فَهِيَ حِمَالَةٌ، وَلَا يَغْرُمُ الْحَمِيلُ إِلَّا فِي عَدَمِ الْغَرِيمِ أَوْ
غَيْبَتِهِ. وَيَجِلُّ يَمُوتُ الْمُطْلُوبُ أَوْ تَقْلِيلِهِ كُلُّ دَيْنٍ عَلَيْهِ وَلَا يَجِلُّ مَا كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ.

وَلَا تَبَاعُ رَقَبَةُ الْمَأْذُونِ فِيمَا عَلَيْهِ وَلَا يُتَّبَعُ بِهِ سَيِّدُهُ وَيُحْبَسُ الْمَذْيَانُ لِيُسْتَبْرَأَ وَلَا حَبْسَ
عَلَى مُعْطَمٍ.

وَمَا انْقَسَمَ بِلَا ضَرَرٍ قُسِمَ مِنْ زَنْعٍ وَعَقَارٍ، وَمَا لَمْ يَنْقَسِمَ بِغَيْرِ ضَرَرٍ فَمَنْ دَعَا إِلَى
الْبَيْعِ أَجْبَرَ عَلَيْهِ مَنْ أَبَاهُ، وَقُسِمَ الْقَرْعَةُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي صِنْفٍ وَاحِدٍ وَلَا يُؤْذِي أَحَدُ
الشُّرَكَاءِ ثَمَنًا، وَإِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ تَرَاوُجٌ لَمْ يَجْزِ الْقَسْمُ إِلَّا بِتَرَاضٍ.

ويفرط (إلا أن يغره) أي: يغز المحيل المحال (منه) أي: فيه كان يعلم أنه عديم أو مماطل
ويحيله عليه فإنه لا يبرأ بل يرجع عليه المحال. ويعلم ذلك بإقرار أو بينة، ويحلف إن اتهم
(على أصل دين) إضافته للبيان، أي: أصل هو دين (وإلا فهي حمالة) أي: ضمان، فلا بد
من رضا المحال عليه، وإلا يطالب إلا في عدم الغريم أو غيبته. وأما الحوالة فلا يشترط
فيها رضا المحال عليه إلا إن كان بينه وبين المحال عداوة دنيوية. (أو تقليسه) وإذا فلس
لواحد من الغرماء دخل الجميع (ما كان له على غيره) أي: لأن ذمة الغير لم تخرب،
بخلاف ذمة الميت والمفلس. (المأذون) أي: العبد المأذون له في التجارة فتتبع ذمته بما
عليه من الديون (ولا يتبع به سيده) إلا إن قال لأرباب الديون عاملوه وعلي. (ويحبس
المذيان) أي: من عليه الدين (ليستبرأ) أي: ليتبين أمره إذا كان مجهول الحال ما لم يسأل
التأخير إلى إثبات عسره. وإلا آخر بجميل ولو بالوجه. فإن لم يثبت عسره وطال حبسه
أطلق بعد حلفه أنه لا مال له. وأما الموسر إذا ألد فإنه يسجن ويضرب بالسوط مرة بعد
أخرى حتى يؤدي ما عليه أو يموت. (قسم) أي: أجبر على قسمته من أباه ولو طلبها
صاحب الأقل. (إلى البيع) أي: إلى بيعه (أجبر عليه من أباه) لأن في بيع أحدهم حصته
وحدها ضرراً ما لم يلتزم له إلا أبى النقص، وهذا إذا كان مشتري للقتية صفقة واحدة، وإلا
فلا جبر. (إلا في صنف) أي: جنس (واحد) لا في جنسين أو نوعين متباعدين، لأن ذلك
غرر. ولا يجمع فيها بين حظ اثنين بخلاف المراضاة فيجمع فيها وتكون فيما تماثل أو
اختلفت جنساً ولا تحتاج لتعديل وتقويم (ولا يؤدي أحد الشركاء) ثمناً أي: زيادة عيناً أو
غيرها لأن كلاً منهما لا يدري هل يرجع أو يرجع عليه فيحصل الغرر (وإن كان في ذلك
تراجع النخ) بمعنى ما قبله. ولعل ذكره عقبه لكونه أوضح. ومثال ذلك أن يكون ثوبان مثلاً
ثمن أحدهما ديناران وثمن الآخر دينار فيقرع عليهما، فمن صار في سهمه الذي ثمنه
ديناران رد على صاحبه خمسة دراهم ليتعادلا، فذلك لا يجوز إلا مراضاة بدون قرعة كلن

وَوَصِيَّ الْوَصِيِّ كَالْوَصِيِّ، وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَتَجَرَّ بِأَمْوَالِ الْيَتَامَى وَيُزَوِّجَ إِمَاءَهُمْ، وَمَنْ أَوْصَى إِلَى غَيْرِ مَأْمُونٍ فَإِنَّهُ يُغْزَلُ.

وَيُنْدَأُ بِالْكَفَنِ ثُمَّ الدِّينِ ثُمَّ الْوَصِيَّةِ ثُمَّ الْوِثَاقِ.

وَمَنْ حَازَ دَاراً عَلَى حَاضِرٍ عَشْرَ سِنِينَ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ وَصَاحِبُهَا حَاضِرٌ عَالِمٌ لَا يَدْعِي شَيْئاً فَلَا قِيَامَ لَهُ وَلَا حِيَازَةَ بَيْنَ الْأَقَارِبِ وَالْأَضْهَارِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُدَّةِ.

وَلَا يَجُوزُ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ لِوَارِثِهِ بِدَيْنٍ أَوْ بِقَبْضِهِ.

وَمَنْ أَوْصَى بِحَجٍّ أَنْفَذَ وَالْوَصِيَّةُ بِالصَّدَقَةِ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَإِذَا مَاتَ أَجِيرُ الْحَجِّ قَبْلَ أَنْ

يجعل أحدهما للآخر الخيار في الأخذ أو العطاء. وكيفية القرعة أن يعدل المقسوم وينجزاً على حسب أدقهم نصيباً. فإذا كانت دار بين ثلاثة لأحدهم نصفها وللآخر ثلثها وللآخر سدسها فإنها تعمل ستة أجزاء ثم تكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق وتوضع في شمع أو طين ثم ترمى واحدة على سهم متطرف فإن ظهر أن فيها اسم صاحب السدس اقتصر عليه وإلا أخذه وما يليه حتى يكمل حصته، ثم ترمى الثانية وهكذا. (ووصي الوصي) مقتضاه أن للوصي أن يوصي وإن لم يجعل له الموصي ذلك وهو كذلك. والمراد هنا الوصية في النظر وشرط الوصي أن يكون مسلماً مكلفاً عدلاً فيما ولي فيه. (أن يتجر الخ) أي: يعطيها لمن يعمل فيها قراضاً على أن يكون الربح للأيتام (ويزوج إماءهم) أي: أو عبيدهم حيث كان نظراً. (إلى غير مأمون) أي: في أمانته أو طراً عليه الفسق أو العجز (فإنه يعزل) بعد الرفع للقاضي (ويبدأ بالكفن) أي: ومؤن التجهيز بعد المعينات مثل أم الولد والمعتق لأجل ونحو ذلك. وكان الأولى ذكر هذه المسألة في الموارث.

(ومن حاز داراً الخ) ومثلها باقي العقار، وأما الحيوانات وأمة الخدمة فستان، والعبد والعروض ثلاث سنين، وأما في حق القريب فلا تفترق الدار من غيرها (على حاضر) أي: مع وجود حاضر رشيد قادر على القيام، وإلا فلا بد من عشر سنين بعد الرشد وزوال المانع، (عالم) فلو قال: لم أعلم بأنها ملكي وما وجدت الوثيقة إلا عند فلان، فإنه يقبل قوله مع يمينه ولو طال الزمن. (في مثل هذه المدة) أي: العشر سنين بل لا بد أن تزيد على أربعين سنة على الراجح ما لم يكن بينهم تشاجر وإلا كانوا كأجانب، (ولا يجوز) أي: لا يصح (إقرار المريض) مرضاً مخوفاً (لوارثه بدين) إن كان هناك تهمة، كإقراره لزوجة يعلم ميله لها لا بغضه. وأما في حال الصحة فيصح مع وجود التهمة. (أنفذ) أي: وجوباً وإن كان ذلك مكروهاً، لأن ثواب الحج لا يصل للميت وإنما له أجر النفقة والدعاء. ولذا كان الأولى الوصية بالصدقة. (أجير الحج) أي: الذي استؤجر لأن يحج عمن أوصى (وما

يَصِلَ قَلَّةٌ بِحِسَابِ مَا سَارَ وَيَزِيدُ مَا بَقِيَ وَمَا هَلَكَ بِيَدِهِ فَهُوَ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الْمَالَ عَلَى أَنْ يَنْتَفِقَ عَلَى الْبَلَاغِ، فَالضَّمَانُ مِنَ الَّذِينَ وَاجِرُوهُ وَيَزِيدُ مَا فَضَّلَ إِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ.

(بَابُ) فِي الْفَرَائِضِ

وَلَا يَرِثُ مِنَ الرِّجَالِ إِلَّا عَشْرَةٌ: الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِلْأَبِ وَإِنْ عَلَا، وَالْأَخُ وَابْنُ الْأَخِ وَإِنْ بَعْدَ، وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ وَإِنْ بَعْدَ، وَالزَّوْجُ وَمَوْلَى النِّعْمَةِ.

وَلَا يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ غَيْرُ سَبْعٍ: الْبَيْتُ وَبَيْتُ الْإِبْنِ وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَالْأُخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ. فَمِيرَاثُ الزَّوْجِ مِنَ الزَّوْجَةِ إِنْ لَمْ تَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنِ النِّصْفِ فَإِنْ تَرَكَتْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ قَلَّةُ الرُّبْعِ. وَتَرِثُ هِيَ مِنْهُ الرُّبْعَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدَ ابْنٍ، فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهَا الثُّمْنُ.

هَلَكَ) أَي: ضَاعَ مِنَ الْمَالِ حَالُ كَوْنِهِ (بِيَدِهِ فَهُوَ) أَي: فَضَمَانُهُ (مِنْهُ) لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ عَلَيْهِ وَتَحْمَلُ عَوَضُهُ وَهُوَ الْعَمَلُ وَهَذَا فِي إِجَارَةِ الضَّمَانِ وَهِيَ الْعَقْدُ عَلَى قَدَرٍ مُعَيَّنٍ عَلَى وَجْهِ الْإِزْمِ. وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ إِجَارَةٌ بِبَلَاغٍ وَهِيَ إِعْطَاءُ مَا يَنْفَقُهُ الْأَجِيرُ بَدَأَ وَعُودًا بِالْعَرَفِ، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ. وَإِنْ ضَاعَ مِنْهُ الْمَالُ قَبْلَ الْإِحْرَامِ رَجَعَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَبَعْدَهُ اسْتَمَرَ عَلَى الْإِنْفَاقِ مِنْ نَفْسِهِ ثُمَّ رَجَعَ بِمَا أَنْفَقَ. (وَاجِرُوهُ) الْأُولَى: أَجَرُوهُ. وَإِنَّمَا كَانَ الضَّمَانُ عَلَيْهِمْ لِتَفْرِيطِ بَعْدِ إِجَارَةِ الضَّمَانِ الَّتِي هِيَ أَحْوَطُ.

بَابُ فِي الْفَرَائِضِ

(بَابُ فِي الْفَرَائِضِ) جَمْعُ فَرِيضَةٍ بِمَعْنَى مَفْرُوضَةٍ، أَي: مَقْدَرَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ.

(وَأِنْ سَقَلَ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا، أَي: نَزَلَ، (وَالْجَدُّ لِلْأَبِ) أَي: وَأَمَّا أَبُو الْأُمِّ فَمِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ (وَالْأَخُ) أَي: الشَّقِيقُ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ (وَابْنُ الْأَخِ) الشَّقِيقُ أَوْ لِأَبٍ (وَالْعَمُّ) الشَّقِيقُ أَوْ لِأَبٍ (وَابْنُ الْعَمِّ) كَذَلِكَ (وَمَوْلَى النِّعْمَةِ) أَي: الْمَعْتَقُ الَّذِي أَنْعَمَ عَلَى الْعَبْدِ بِالْعَتَقِ، فَهُمْ بِالْبَسْطِ خَمْسَةُ عَشَرَ (وَالْجَدَّةُ) أَي: مِنَ الْجِهَتَيْنِ (وَالْأُخْتُ) الشَّقِيقَةُ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ (وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ) أَي: الْمَعْتَقَةُ فَهِيَ بِالْبَسْطِ عَشْرٌ. (فَإِنْ تَرَكَتْ وَلَدًا) أَي: ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى وَلَوْ مِنْ زَنَّا فَإِنَّهُ لَا يَنْتَفِي عَنْهَا بِحَالٍ. وَدَلِيلُ الْفَرِيضَتَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢] الْآيَةُ، وَمِثْلُ الْوَلَدِ وَلَدُ الْوَلَدِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى (مِنْهُ) رَاجِعٌ لِلْوَلَدِ (فَلَهَا الثُّمْنُ) أَي: إِنْ كَانَتْ وَحْدَهَا، وَيُقَسَّمُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنَ الزَّوْجَاتِ إِنْ تَعَدَّدْنَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ﴾ [النِّسَاءُ: ١٢] الْآيَةُ. (مِنْ إِبْنِهَا) الْأُولَى مِنَ وَلَدِهَا لِيَشْمَلَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (وَلَدًا) أَي: ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى (أَوْ وَلَدَ ابْنٍ) كَذَلِكَ وَإِنْ سَقَلَ. وَمُرَادُهُ

وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ ابْنَيْهَا الثَّلَاثُ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانُوا فَصَاعِدًا إِلَّا فِي فَرِيضَتَيْنِ فِي زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ فَلِلزَّوْجَةِ الرُّبْعُ وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ، وَفِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَا بَقِيَ وَمَا بَقِيَ لِلْأَبِ وَلَهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الثَّلَاثُ إِلَّا مَا نَقَصَهَا الْعَوْلُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدَ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ مَا كَانَا فَلَهَا السُّدُسُ حَيْثُ نَزَلَتْ.

وَمِيرَاثُ الْأَبِ مِنْ وَلَدِهِ إِذَا انْفَرَدَ وَرِثَ الْمَالُ كُلَّهُ وَيُقْرَضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ السُّدُسُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدَ ابْنٍ فُرِضَ لِلْأَبِ السُّدُسُ وَأُعْطِيَ مَنْ شَرِكَهُ مِنْ

بقوله: (ما كانوا) التعميم أي: سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم ذكوراً أو أنثاء. (فصاعداً) أي فأكثر، وأما الواحد فلا يحجبها من الثلث إلى السدس (إلا في فريضتين) أي: مسألتين (في زوجة الخ) بدل مفصل من مجمل، وفي الحقيقة لها في هذه الربع لأن المسألة من أربعة (وفي زوج وأبوين) المسألة تصح من ستة وتأخذ الأم منها في الحقيقة السدس، وإن سمي ثلثاً باعتبار ما بقي (ولها في غير ذلك) أي: في غير هاتين المسألتين. والعول زيادة في الفروض ونقص في الأنصبة كزوج وأخت لغير أم، وأم أصلها من ستة لأن فيها نصفاً وثلثاً وتعول إلى ثمانية، للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان، فصار ثلثها ربعاً لما لحقها من النقص بالعول. ومن ذلك المسألة المنبرية التي سئل عنها الإمام علي وهو على المنبر فقال: صار ثمن المرأة تسعاً وهي زوجة، وأبوان وابنتان أصلها من أربعة وعشرين، وتعول إلى سبعة وعشرين: للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية وللبنتين ستة عشر. فقد زيد على الفريضة سهام حتى يتوزع النقص على الجميع إلحاقاً لأصحاب الفروض بأصحاب الديون، وسمي ذلك عولاً (أو اثنان من الإخوة) أي: فالجمع في آية: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] لما فوق الواحد. (ما كانا) أي: ولو لأم ولو محجوبين بالشخص كأب وأم وإخوة، فإنهم يحجبونها من الثلث إلى السدس وإن كانوا محجوبين بالأب. وأما الحجب بالوصف كالزوجة والكافر والقاتل فصاحبه كالعدم. (وميراث الأب من ولده) أي: ذكراً كان أو أنثى (إذا انفرد) أي: يقال في شأنه: أنه إذا انفرد (ورث المال كله) بالتعصيب. وهذه إحدى حالاته الثلاث. والثانية: أنه يفرض له مع الولد الذكر أو ولد الابن الذكر السدس. والثالثة: أنه يأخذ السدس فرضاً وما بقي بعد أصحاب السهام أي: الفروض وهم البنت أو بنت الابن والإثنان من ذلك فصاعداً تعصياً. قال خليل: ويرث بفرض وعصوبة الأب ثم الجد مع بنت وإن سلفت كابن عم أخ لأمه. وكزوج هو معتق أو ابن عم. (من شركة) بفتح الشين المعجمة وكسر الراء، أي: ورث معه. قال في المصباح: شركته في الأمر أشركه من باب تعب شركاً، وشركة وزان كلم وكلمة بفتح الأول وكسر الثاني إذا صرت له شريكاً.

أَهْلِ السَّهَامِ بَيْنَهُمْ ثُمَّ كَانَ لَهُ مَا بَقِيَ.

وَمِيرَاثُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ جَمِيعُ الْمَالِ إِنْ كَانَ وَحْدَهُ أَوْ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ بَعْدَ سَهَامِ مَنْ مَعَهُ مِنْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ أَوْ جَدٍّ أَوْ جَدَّةٍ.

وَابْنُ الْإِبْنِ بِمَنْزِلَةِ الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ابْنٌ فَإِنَّ كَانَ ابْنٌ وَابْنَةٌ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَكَذَلِكَ فِي كَثْرَةِ النِّسَبِ وَالْبَنَاتِ وَقَلَّتِهِنَّ يَرْتُونَ كَذَلِكَ جَمِيعُ الْمَالِ أَوْ مَا قُضِلَ مِنْهُ بَعْدَ مَنْ شَرَكَهُمْ مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ. وَابْنُ الْإِبْنِ كَالِإِبْنِ فِي عَدَمِهِ فِيمَا يَرِثُ وَيَحْجُبُ.

وَمِيرَاثُ الْبَنَاتِ الرَّاحِدَةِ النِّصْفُ وَالْاِثْنَتَيْنِ الثُّلُثَانِ فَإِنْ كَثُرْنَ لَمْ يُزْدَدْ عَلَى الثُّلُثَيْنِ شَيْئًا، وَابْنَةُ الْإِبْنِ كَالْبَنَاتِ إِذَا لَمْ تَكُنْ بِنْتُ، وَكَذَلِكَ بَنَاتُهُ كَالْبَنَاتِ فِي عَدَمِ الْبَنَاتِ، فَإِنْ

(وميراث الولد الذكر) أي: من أبيه أو أمه (جميع المال) لو انفرد ولم يكن معه صاحب فرض. فإن كان معه زوجة للميت فالمسألة من ثمانية لأن أصل المسألة أقل عدد يخرج منه فرضها وهو هنا مخرج الثمن، فتأخذ الزوجة منها ثمنها وللابن ما بقي، وإن كان معه زوج فالمسألة من أربعة. وإن كان معه أبوان فمن ستة للأبوين ثلثها وله ما بقي. وإن كان معه زوجة وأبوان فالمسألة من أربعة وعشرين لأن فيها سدساً ومخرجه من ستة وثماناً ومخرجه من ثمانية وبينهما توافق بالنصف، فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين، فللزوجة وللأبوين ثمانية وله الباقي، وإن كان معه جد أو جدة فالمسألة من ستة، للجد أو الجدة السدس وله الباقي. وإنما قدم أصحاب الفروض لأنهم أقوى بسبب تعيين سهامهم في الكتاب والسنة، بخلاف العاصب. ولذلك يسقط إذا كان غير ابن متى استغرقت الفروض التركة وفي الحديث: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاؤلى رجل ذكر» (بمنزلة الابن) أي: في غالب أحواله فيأخذ جميع المال عند انفراده وما بقي من ذوي السهام. وقلنا: في غالب أحواله لأنه لا ميراث له في فريضة وجد فيها مع ابنتين وأبوين ولو كان بدله ابن لم يسقط (فإن كان) أي: وجد للميت (ابن الخ) بيان لما يرثه الابن مع البنت أو البنات. قال خليل: وما لا فرض فيها فأصلها عدد عصبتها وضعف للذكر على الأنثى اهـ. وإن كان معهم صاحب فرض كزوج أو زوجة فالباقي بعد فرضه يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن القاعدة أن كل ذكر وأنثى في مرتبة واحدة يجب أن يفضل الذكر على الأنثى إلا الإخوة للأُم فإن ذكرهم كأنثاهم. وأعاد قوله: (وابن الابن كالابن) لأجل قوله: (ويحجب) فيحجب الأخوة والأخوات كما يحجبهم الابن، ولا يحجب بنت الابن التي كان يحجبها الابن بل يعصبا فهو مثله في الجملة (والاثنين) أي: وميراث الاثنين فأكثر (الثلاثان) لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مَا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١] لأن المراد اثنتان فوق، لما صح أنه ﷺ ورثهما ذلك ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: ١١] (فإن كانت) أي: وجدت (ابنة) والمراد بابنة الابن جنسها. ولذا قال بعد ذلك: (وإن كثرت

كَانَتْ ابْنَةٌ وَابْنَةٌ ابْنِ فَلِلْابْنَةِ النِّصْفُ وَلِلْابْنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ تَمَامُ الثَّلَاثِينَ، وَإِنْ كَثُرَتْ بَنَاتُ الْإِبْنِ لَمْ يَزِدَنَّ عَلَى ذَلِكَ السُّدُسِ شَيْئاً إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ وَمَا بَقِيَ لِلْعَصَبَةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْبَنَاتُ اثْنَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ فَيَكُونُ مَا بَقِيَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الذَّكَرُ تَحْتَهُنَّ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ وَرِثَ بَنَاتُ الْإِبْنِ مَعَ ابْنَةِ السُّدُسِ وَتَحْتَهُنَّ بَنَاتُ ابْنٍ مَعَهُنَّ أَوْ تَحْتَهُنَّ ذَكَرٌ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَوَاتِهِ أَوْ مِنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَّاتِهِ، وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مَنْ دَخَلَ فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ بَنَاتِ الْإِبْنِ.

وَمِيرَاثُ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ النِّصْفُ وَالْأُنثَيْنِ فَصَاعِداً الثَّلَاثَانِ، فَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً وَأَخَوَاتٍ شَقَائِقَ أَوْ لَابٍ فَأَلْمَالُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ قَلُّوا أَوْ كَثُرُوا، وَالْأَخَوَاتُ مَعَ الْبَنَاتِ كَالْعَصَبَةِ لَهُنَّ يَرِثْنَ مَا فَضَلَ عَنْهُنَّ وَلَا يُرْثِي لَهُنَّ مَعَهُنَّ.

بنات الابن لم يزدن الخ) فإن كان معهن ذكر في درجتهم عصبهن في النصف للذكر مثل حظ الأنثيين (وما بقي) أي: بعد نصف البنت وسدس بنت أو بنات الابن (للعصبة) أي: عصبه الميت (لم يكن لبنات الابن شيء) أي: لاستغراق الثلثين (فيكون ما بقي) أي: إن بقي شيء كما هو شأن الميراث بالتعصيب، وأما لو كانت الورثة ابنتين وأبوين وابنة ابن معها ذكر فلا شيء لهما لاستغراق الفروض التركية. (تحتهن) أي: أنزل منهم فإنه يعصبهن، وهو معنى قوله: (كان ذلك) أي: الباقي (بينه وبينهن كذلك) أي: للذكر مثل حظ الأنثيين، لأن ابن الابن يعصب من فوقه من بنات ابن حيث لم يكن له شيء من الثلثين، وأما من تحته فلا يعصبهن بل يحجبهن. فإذا كانت بنت الابن واردة للسدس مع البنت تكمله الثلثين فإن ابن الابن الأسفل منها يأخذ الثلث الباقي ولا يرد عليها شيئاً. ثم ذكر في تعصيب ابن الابن لمن في درجته ولمن فوقه من بنات الابن مسألتين زيادة في الإيضاح بقوله: (وكذلك لو ورث الخ) (كان ذلك) أي: الثلث الباقي (بينه وبين أخواته) راجع لقوله: معهن (أو من فوقه من عماته) راجع لقوله: أو تحتهن (ولا يدخل في ذلك) أي: الثلث الباقي. (وميراث الأخت الشقيقة) أي من أختها أو أخيها (النصف) حيث انفردت ولم يكن معها أصل ولا فرع وارث ولا من يعصب من أخ أو جد بقرينة قوله: (فإن كانوا) أي: الورثة (أخوة وأخوات الخ). وأما الأخ للأم فصاحب فرض كما يأتي.

ثم شرع في إرث الأخوات مع البنات بقوله: (والأخوات مع البنات) أي: أو البنت الواحدة أو بنت الابن أو بنات الابن (كالعصبة لهن) من حيث إنهن يأخذن ما فضل عنهن فهن عصبه مع الغير. وأما الأخت مع الأخ فإنها عصبه بالغير كالبيت مع الابن، وإنما لم يقل عصبه لهن لثلاثا يتبادر إلى الذهن العاصب بنفسه الذي يحوز المال إذا انفرد. والمراد

وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مَعَ الْأَبِ وَلَا مَعَ الْوَلَدِ، الذَّكَرُ أَوْ مَعَ وَلَدِ الْوَلَدِ.
وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ فِي عَدَمِ الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ ذُكُورِهِمْ وَإِنَائِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ أُخْتُ شَقِيقَةً وَأُخْتُ
أَوْ أَخَوَاتِ لَأَبٍ فَالْتَضَفُ لِلشَّقِيقَةِ وَلِمَنْ بَقِيَ مِنَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ السُّدُسُ، وَلَوْ كَانَتَا
شَقِيقَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ لِلذَّكَرِ
مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ.

وَمِيرَاثُ الْأُخْتِ لِلْأُمِّ وَالْأَخِ لِلْأُمِّ سَوَاءً السُّدُسُ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَإِنْ كَثُرُوا فَالْثُلُثُ بَيْنَهُمْ
الذَّكَرُ وَالْأُنثَى فِيهِ سَوَاءٌ، وَيَحْجُبُهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ الْوَلَدُ وَبَنُوهُ وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِلْأَبِ.

وَالْأَخُ يَرِثُ الْمَالَ إِذَا انْفَرَدَ كَانَ شَقِيقاً أَوْ لَأَبٍ وَالشَّقِيقُ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلْأَبِ وَإِنْ كَانَ

بقوله: (ولا يرثي) أنه لا يفرض (لهن) أي: الأخوات (معهن) أي: البنات بل إن فضل
شيء أخذه وإلا فلا.

ثم شرع في شيء من مسائل الحجب بقوله: (ولا ميراث للأخوة والأخوات) أي: من
أخيهم أو أختهم (مع الأب) لأنهم إنما يدلون به، وكل من أدلى للميت بواسطة حجبه تلك
الواسطة. إلا الأخوة للأُم فإنهم يرثون أخاهم مع وجودها. (ولا مع الولد الخ) أي: لأن
جهة البنوة مقدمة على جهة الأخوة، وإنما قيد الولد بذكر لأن البنت لا تحجب إلا الأخوة
للأُم (كالشقائق) أي: إلا في المشتركة، فإن الأشقاء ترث مع الأخوة للأُم وليس كذلك
الأخوة للأب. (ذكورهم وإنائهم) بدل من المشبه به الذي هو الأخوة الشقائق لقربه، ويفهم
منه التعميم في جانب المشبه الذي هو الأخوة للأب، ولما كانت الأخوات للأب مع
الأخوات الأشقاء بمنزلة بنات الابن مع البنت فرع على ذلك قوله: (فإن كانت) أي:
وجدت (أخت شقيقة) الخ (ولمن بقي من الأخوات) أي: جنسهن لتدخل الواحدة (إلا أن
يكون معهن ذكر) أي: مساوٍ لهن، وأما ابن الأخ فإنه إذا لم يعصب أخته فمن فوقه وهي
عمته بطريق الأولى كما قال في الرحبية: وليس ابن الأخ بالمعصب. من مثله أو فوقه في
النسب. وحينئذ فالباقي بعد الأشقاء إذا لم يكن أخ لأب يأخذه ابن الأخ الشقيق دون أخته
وعمته التي فوقه. (سواء) حال من الأخت والأخ أي حال كونهما مستويين (والسدس) خبر
والأصل في هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢] الآية فإن المراد الأخوة للأُم. والكلاله هي الفريضة
التي لا ولد فيها ولا والد (ويحجبهم) أي: الأخوة للأُم (عن الميراث الولد) ولو أنثى
(وبنوه) أي: بنو الولد الذكر وإن سفلوا ذكوراً كانوا أو أنثاء (والجد للأب) أي: لا للأُم فإنه
لا يرث فضلاً عن كونه يحجب. (كان شقيقاً الخ) وأما الأخ للأُم فليس له السدس إلا أن
يكون ابن عم كما تقدم (وإن كان) أي: وجد (أخ الخ) كرر هذه المسألة ليرتب عليها قوله:

أَخٍ وَأُخْتٍ فَأَكْثَرُ شَقَائِقَ أَوْ لِأَبٍ قَالِمَالٍ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، وَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخِ ذُو سَهْمٍ بَدِئَ بِأَهْلِ السَّهْمِ وَكَانَ لَهُ مَا بَقِيَ، وَكَذَلِكَ يَكُونُ مَا بَقِيَ لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي أَهْلِ السَّهْمِ إِخْوَةٌ لِلْأُمِّ قَدْ وَرِثُوا الثَّلْثَ وَقَدْ بَقِيَ أَخٌ شَقِيقٌ أَوْ إِخْوَةٌ ذُكُورٌ أَوْ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ شَقَائِقُ مَعَهُمْ فَيُشَارِكُونَ كُلَّهُمُ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ، فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ وَهِيَ الْفَرِصَةُ الَّتِي تُسَمَّى الْمُشْتَرَكَةَ.

وَلَوْ كَانَ مِنْ بَقِي إِخْوَةِ أَبٍ لَمْ يُشَارِكُوا الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ لِخُرُوجِهِمْ عَنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ بَقِي أُخْتًا أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ، وَإِنْ كَانَ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ أَخٌ وَاحِدٌ أَوْ أُخْتٌ لَمْ تَكُنْ مُشْتَرَكَةً وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْإِخْوَةِ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا، وَإِنْ

(وإن كان مع الأخ ذو) أي: صاحب (سهم) أي: فرض (بديء) الخ. (قد ورثوا الثلث) أي: وورث بقية أهل السهام الثلاثين كزوج وأم أو جدة مع اثنتين فأكثر من الأخوة للام. فالمسألة من ستة: للزوج النصف وللأم أو الجدة السدس والثلث الباقي للإخوة للام، فقد استغرقت الفروض التركية. وقد وقعت هذه المسألة في زمن عمر أول عام من خلافته فأسقط الأشقاء نظراً لاستغراق الفروض التركية، فلما وقع له نظيرها ثاني عام وأراد أن يحكم فيها مثل ما حكم أولاً، قال له بعض الأشقاء: هب أن أبانا كان حماراً أو حجراً ملقى في اليم أليست أمنا واحدة، فاستحسن كلامه وشركهم في الثلث. فقيل له: لم لم تقض في العام الماضي هكذا. فقال: ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضي. ولا ينتقض أحد الاجتهادين بالآخر. ثم إنه لو كان في المشتركة جد لسقطت الأخوة للام ويلزم من ذلك سقوط الأخوات الأشقاء لأنهم إنما ورثوا بالتبعية لهم ويأخذ الجد الثالث الباقي. (أعيل لهن) أي: لأنهن أصحاب فروض فلا يسقطن بحال فيعال للأخت الواحدة بمثل نصفها فتبلغ تسعة، وللأثنتين فأكثر بالثلثين أربعة فتبلغ عشرة. (وكان ما بقي) وهو السدس (أو ذكوراً وإناتاً) أي: فيكون بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين (وإن كن إناثاً الخ) مكرر. وكذا قوله: (والأخ للأب الخ) لكنه كرر هذا لأجل قوله: إلا في المشتركة (كالأخ) أي: مثله في التعصيب لا من كل وجه، لأن بني الإخوة يخالفون آباءهم في خمسة مواضع: الأول: أن ابن الأخ لا يعصب أخته والأخ يعصبها. الثاني: أن الأخوة لا يحجبهم الجد ويحجب أبناءهم. الثالث: أن الأثنين من بني الأخوة لا يحجبون الأم بخلاف آبائهم. الرابع: أن ابن الأخ إذا كان مكان الأخ في المشتركة لم تكن مشتركة بل يسقط. الخامس: ما ذكره المصنف بقوله: (ولا يرث ابن الأخ للام) بخلاف أبيه (يحجب الأخ للأب) أي لكونه أقوى منه، لأنه جمع رحماً وتعصبياً. والذي للأب ليس في جهته إلا التعصيب. (أولى من ابن أخ شقيق) أي لكونه أقرب منه بدرجة (يحجب عمًا) أي لإدلائه بولادة الأب، والعم إنما

كُنْ إِبْنًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ أَعِيلَ لَهُنَّ وَالْأَخُ لِلأَبِ كَالشَّقِيقِ فِي عَدَمِ الشَّقِيقِ إِلَّا فِي الْمُسْتَرْكَةِ، وَإِنَّ الْأَخَ كَالْأَخِ فِي عَدَمِ الْأَخِ كَانَ شَقِيقًا أَوْ لَأَبٍ، وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْأَخِ لِلأُمِّ وَالْأَخُ لِلأَبَوَيْنِ يَخْجُبُ الْأَخَ لِلأَبِ، وَالْأَخُ لِلأَبِ أَوْلَى مِنَ ابْنِ أَخٍ شَقِيقٍ، وَإِنَّ أَخَ شَقِيقٍ أَوْلَى مِنَ ابْنِ أَخٍ لَأَبٍ، وَإِنَّ أَخَ لَأَبٍ يَخْجُبُ عَمَّا لِأَبَوَيْنِ وَعَمَّ لِأَبَوَيْنِ يَخْجُبُ عَمَّا لِأَبٍ وَعَمَّ لَأَبٍ يَخْجُبُ ابْنَ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ، وَإِنَّ عَمَّ لِأَبَوَيْنِ يَخْجُبُ ابْنَ عَمِّ لَأَبٍ. وَهَكَذَا يَكُونُ الْأَقْرَبُ أَوْلَى.

وَلَا يَرِثُ بَنُو الْأَخَوَاتِ مَا كُنَّ وَلَا بَنُو الْبَنَاتِ وَلَا بَنَاتُ الْأَخِ مَا كَانَ وَلَا بَنَاتُ الْعَمِّ وَلَا جَدُّ لَأُمٍّ وَلَا عَمُّ أَخٍ أَيْبِكَ لِأُمِّهِ، وَلَا يَرِثُ عَبْدٌ وَلَا مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ رِقٍّ، وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا ابْنُ أَخٍ لَأُمٍّ وَلَا جَدُّ لَأُمٍّ وَلَا أُمُّ أَبِي الْأُمِّ، وَلَا تَرِثُ

يدلي بولادة الجد. (يكون الأقرب أولى) أي في الإخوة وبنهم والأعمام وبنهم.

ثم شرع في حكم ذوي الأرحام وهم كل قريب ليس بذئ سهم ولا عصبه فقال: (ولا يرث بنو الأخوات) وأولى بناتهن (ما كنن) أي: شقائق أو لأب أو لأم لأن ابن الأخت لا يرث خاله (و) كذا (لا) يرث أيضاً (بنو البنات) ولا بناتهن من باب أولى (ولا بنات الأخ ما كان) الأخ شقيقاً أو لأب أو لأم. وكذلك لا ترث الخالة ولا الخال ولا العمة. قال خليل: ثم بيت المال ولا يرد ولا يدفع لذوي الأرحام اهـ. وظهره كان منتظماً لعدالة الإمام أم لا. وقال أبو بكر الطرطوشي: إذا كان الإمام غير عدل فإن المال الزائد يرد على ذوي السهام ويدفع لذوي الأرحام. والمراد بعدالة الإمام أن يكون يعطي كل ذي حق حقه. وقول صاحب الرحبية:

أسباب ميراث الوَرَى ثلاثة كُلٌّ يَفِيدُ رَبَّهُ السَّورَاتِ

ونَهَى نِكَاحَ وِوَلَاءَ وَنَسَبَ مَا بَعْدَهُنَّ لِلْمَوَارِيثِ سَبَبٌ

مبني عن أب بيت المال لا يرث حيث لم يكن منتظماً.

ثم انتقل يتكلم على موانع الميراث فقال: (ولا يرث عبد) أي: قن (ولا من فيه بقية رق) كالمدير وأم الولد (ولا يرث المسلم الكافر النخ) لما ورد: «لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر». وسيأتي المانع الثالث في قوله: «ولا يرث قاتل العمد النخ». وقد جمعها صاحب الرحبية في قوله:

ويمنع الشخص في الميراث واحدة من علل ثلاث

رق وقتل واختلاف دين فافهم فليس الشك كاليقين

أُم أَبِي الْأَبِ مَعَ وَلَدِهَا أَبِي الْمَيِّتِ، وَلَا تَرِثُ إِخْوَةُ لَأُمِّ مَعَ الْجَدِّ لِلْأَبِ وَلَا مَعَ الْوَلَدِ
وَوَلَدِ الْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ الْوَلَدُ أَوْ أُنْثَى، وَلَا مِيرَاثَ لِلْإِخْوَةِ مَعَ الْأَبِ مَا كَانُوا، وَلَا يَرِثُ عَمُّ
مَعَ الْجَدِّ، وَلَا ابْنُ أَخٍ مَعَ الْجَدِّ. وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمَدِ مِنْ مَالٍ وَلَا دِيَّةً، وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ
الْحَطَايَا مِنَ الدِّيَّةِ وَيَرِثُ مِنَ الْمَالِ. وَكُلُّ مَنْ لَا يَرِثُ بِحَالٍ فَلَا يَحْجُبُ وَارِثًا.

وَالْمُطَلَّقةُ ثَلَاثًا فِي الْمَرَضِ تَرِثُ زَوْجَهَا إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ وَلَا يَرِثُهَا، وَكَذَلِكَ
إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ وَاحِدَةً وَقَدْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ بَعْدَ الْعِدَّةِ، وَإِنْ طَلَّقَ الصَّحِيحُ امْرَأَتَهُ
طَلْقَةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُمَا يَتَوَارِثَانِ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ فَإِنْ انْقَضَتْ فَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا بَعْدَهَا، وَمَنْ
تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي مَرَضِهِ لَمْ تَرِثْهُ وَلَا يَرِثُهَا.

واعلم أن شروط الميراث أيضاً ثلاثة، تقدم موت المورث وتأخر حياة الوارث بعده
والعلم بالجهة المقتضية للإرث، فلو حصل شك في شيء من ذلك فلا ميراث. (ولا ابن
أخ لأم الخ) أي لأن هؤلاء من ذوي الأرحام. والمقصود من قوله: (ولا ترث أم أبي الأب
مع ولدها أبي الميت) أن الأب يحجب الجدة من جهته وإن علت فقوله: أبي الميت يدل
من ولدها ولو قال: ولا ترث الجدة مع ولدها لسلم من الإشكال الواقع في كلامه، لأن
أوله يدل على أنها أم الجد وآخره يدل على أنها أم الأب. وإن أجيب عنه بأن الجد وإن
علا يطلق عليه أب (ذكرأ كان الولد الخ) فالإخوة للأم يسقطون بواحد من ستة: الابن،
وابنه، البنت، وبنت الابن وإن سفلت، والأب، والجدة. وقد تقدم ذلك ففيه تكرار.
وكذلك قوله: (ولا ميراث للإخوة الخ). (ولا يرث عم الخ) داخل في الضابط المتقدم،
وإنما لم يرث ابن الأخ مع الجد لأن رتبة الجد في رتبة الأخ والأخ يحجب ابنه، فكذا من
هو بمنزلته. (قاتل العمد) أي: العدوان، وأما لو قتل الإمام واحداً ممن يرثه في حد وجب
عليه فإنه يرثه (فلا يحجب وارثاً) أي إلا في خمس مسائل. الأولى: أم وجد وأخوة لأم
فإنهم يردون الأم إلى السدس ولا يرثون لحجبتهم بالجد. الثانية: أبوان وأخوة فإنهم
يحجبون الأم إلى السدس ولا يرثون لحجبتهم بالأب. الثالثة: المشتركة إذا كان فيها جد.
الرابعة: زوج وأم وأخوان لأم وأخ لأب وجد فإن الأخوين للأم يحجبانها ولا يرثان.
الخامسة: المعادة كأخ شقيق وأخ لأب وجد فإن الشقيق يعد على الجد الأخ للأب
ويقتسمون المال أثلاثاً ثم يرجع الشقيق على الأخ للأب فيأخذ ما بيده لحجبه به.

(في المريض) أي المخوف المتصل بالموت، فإن الزوج يتهم بكونه قصد حرمانها من
الميراث فلذلك ورثته. (إن مات في مرضه ذلك) ولو كانت تزوجت غيره معاملة له بنقيض
مقصوده. (ولا يرثها) إن ماتت قبله لبيئتها، بل مثل الطلاق في المرض المذكور ما لو
كان طلاقها معلقاً في صحته على دخول دار مثلاً ثم فعلت المعلق عليه في حال مرضه،
فإنها ترثه ولو قصدت تحنيته كما قال خليل، ونفذ خلع المريض وورثته دونها كمخيرة

وَوَرِثَ الْجَدَّةُ لِلأُمِّ السُّدُسَ وَكَذَلِكَ الْبَنِي لِلأَبِ فَإِنْ اجْتَمَعَا فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْبَنِي لِلأُمِّ أَقْرَبَ بِدَرَجَةٍ فَتَكُونُ أَوْلَى بِهِ لِأَنَّهَا الْبَنِي فِيهَا النَّصُّ، وَإِنْ كَانَتْ الْبَنِي لِلأَبِ أَقْرَبَهُمَا فَالسُّدُسُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ. وَلَا يَرِثُ عِنْدَ مَالِكٍ أَكْثَرُ مِنْ جَدَّتَيْنِ أُمِّ الأَبِ وَأُمِّ الأُمِّ وَأُمَّهَاتِهِمَا. وَيُذَكَّرُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ وَرَثَ ثَلَاثَ جَدَّاتٍ وَاجِدَةً مِنْ قِبَلِ الأُمِّ وَاثْنَتَيْنِ مِنْ قِبَلِ الأَبِ أُمِّ الأَبِ وَأُمِّ أَبِ الأَبِ. وَلَمْ يُحْفَظْ عَنِ الْخُلَفَاءِ تَوْرِيثُ أَكْثَرِ مِنْ جَدَّتَيْنِ.

وَمِيرَاثُ الْجَدِّ إِذَا انْفَرَدَ فَلَهُ الْمَالُ وَلَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ أَوْ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ السُّدُسُ، فَإِنْ شَرِكَهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ السَّهَامِ غَيْرُ الإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فَلْيُقْضَ لَهُ بِالسُّدُسِ، فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الْمَالِ كَانَ لَهُ، فَإِنْ كَانَ مَعَ أَهْلِ السَّهَامِ إِخْوَةٌ فَالْجَدُّ مُخَيَّرٌ فِي ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ يَأْخُذُ أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلَ لَهُ إِمَّا مَقَاسِمَةَ الْأَخْوَةِ أَوْ السُّدُسَ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ ثُلُثَ مَا بَقِيَ،

ومملكة فيه ومولى منها وملاعنة أو أحنتته فيه. (بعد العدة) أي فإنها ترثه ولو اتصلت بأزواج، ولا يرثها لو ماتت قبله لبيئونها. وأما لو ماتت قبل انقضاء العدة فإنه يرثها. ومفهوم مات أنه لو صح من ذلك المرض ثم مرض ومات بعد أن خرجت من العدة فإنها لا ترثه (ما كانت في العدة) أي مادامت فيها لأن الرجعية كالزوجة في التوارث ولحقوق الطلاق ونحو ذلك (لم ترثه الخ) أي لحرمة ذلك النكاح وفساده ولو كان محتاجاً إليه ولو أذن له فيه التوارث على المشهور، ولا يقال النكاح الفاسد المختلف فيه إذا مات أحد الزوجين قبل فسخه فيه الإرث، لأننا نقول، قد استثنى أهل المذهب نكاح المريض لأن فساده من جهة أن فيه إدخال وارث وهو منهي عنه كإخراجه، وهذا لا ينافي أنه يصح ولا يفسخ إذا صح المريض منهما. (فيها النص) أي: هي التي ورد أن رسول الله ﷺ أعطاهما السدس. وأما التي من جهة الأب فبالقياس عليها من سيدنا عمر بن الخطاب. واستحضر هنا قول صاحب الرحية:

وتسقط الجدات من كل جهة بالأم فافهمه وقس ما أشبهه

(وأُمَّهَاتُهُمَا) أي لقيامهما مقامهما عند عدمهما (من قبل) بكسر ففتح، أي: جهة. ثم استشهد لما قاله الإمام بقوله: (ولم يحفظ الخ). وقوله: ورد: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ». (إذا انفرد) بأن لم يكن معه ابن للميت ولا ابن ابن ولا أخوة (فله المال) جميعه كالأب عند عدمه. وقد أشار إلى حالة إرثه بالفرض بقوله: (وله مع الولد الخ). وأشار إلى الحالة التي يجمع فيها بين الفرض والتعصيب بقوله: (فإن شرکه أحد من أهل السهام) أي: أصحاب الفروض والمراد بهم البنات أو بنت الابن أو اثنتان من ذلك فصاعداً، إذ لا يفرض له السدس مع ذي فرض غيرهن فلو كان معه أحد الزوجين أو الأم أو الجدة لأخذ الباقي تعصيباً. وفي قوله: (كغير

• فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَيْرُ الْإِخْوَةِ فَهُوَ يُقَاسِمُ أَخًا وَأَخَوَيْنِ أَوْ عَدْلَهُمَا أَرْبَعَ أَخَوَاتٍ فَإِنْ زَادُوا فَلَهُ الثُّلُثُ فَهُوَ يَرِثُ الثُّلُثَ مَعَ الْإِخْوَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَقَاسِمَةُ أَفْضَلَ لَهُ، وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ مَعَهُ فِي عَدَمِ الشَّقَائِقِ كَالشَّقَائِقِ، فَإِنْ اجْتَمَعُوا عَادَهُ الشَّقَائِقُ بِالَّذِينَ لِلْأَبِ فَمَنْعُوهُ بِهِمْ كَثْرَةُ الْمِيرَاثِ، ثُمَّ كَانُوا أَحَقَّ مِنْهُمْ بِذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ أُخْتُ شَقِيقَةٍ وَلَهَا أَخٌ لَابٍ أَوْ أُخْتُ لَابٍ أَوْ أَخٌ وَأُخْتُ لَابٍ، فَتَأْخُذُ نِصْفَهَا مِمَّا حَصَلَ وَتُسَلِّمُ مَا بَقِيَ إِلَيْهِمْ، وَلَا يُرْثِي لِلْأَخَوَاتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْفَرَاءِ وَحَدَّهَا وَسَنَذْكُرُهَا بَعْدَ هَذَا.

الإخوة والأخوات) مسامحة لأن الإخوة ليسوا من أهل السهام، والأخوات إنما يرثن مع الجد بالتعصيب، إلا أن يقال إنه استثناء منقطع. أي فإن شرکه أحد من أهل السهام من غير مشاركة الإخوة الخ. بدليل قوله في الحالة التي يختار فيها: (فإن كان مع أهل السهام إخوة الخ) أي: أشقاء أو لأب ذكور أو إناث أو جمع منهما، والمراد بالتخيير أنه يأخذ ما هو خير له، فالمقاسمة أفضل له من جد وجدة وأخ، فإن المسألة من ستة، للجددة واحد والباقي بين الجد والأخ خمسة وذلك أفضل له من سدس المال ومن ثلث الباقي والسدس أفضل له في زوجة وابنتين وجد وأخ، فإن المسألة من أربعة وعشرين: للبنتين ستة عشر وللزوجة ثلاثة يبقى خمسة فيأخذ السدس أربعة أولى من غيره، وثلث الباقي أفضل له في أم وجد وخمسة أخوة، فالمسألة من ستة: للأم واحد والباقي خمسة يأخذ ثلثها أولى من غيره. فلو استغرقت الفروض التركة فإنه يفرض للجد ويسقط الأخ، وإذا لم يبق إلا السدس أخذه الجد ولا شيء للأخ. (فإن لم يكن معه) أي: الجد (غير الإخوة) أي جنس الإخوة فيصدق بالواحد بدليل قوله: (فهو يقاسم أخا) والمقاسمة في هذا أفضل. وأما قوله: (وأخوين) أي ويقاسم أخوين (أو عدلهما) بفتح العين، أي: مثلهما (أربع أخوات) فيستوي فيه المقاسمة وثلث جميع المال (فإن زادوا) عن مثليه فالأفضل له ثلث المال فرضاً. واعلم أن ميراث الجد بإجماع الصحابة فمن بعدهم وليس بالكتاب والسنة. (عاده) أي: حاسبه (الشقائق) وعدوا عليه الذين للأب بمعنى أدخلوهم في عدادهم، كأن يترك الميت جداً وأخاً شقيقاً وأخاً لأب فإن الشقيق يعد على الجد الأخ للأب فتستوي له المقاسمة وثلث المال، ثم يرجع الشقيق على الذي للأب لأنه محجوب به. وإن كان مع الأخ الشقيق أخت لأب فإن القسمة تكون من خمسة. للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت سهم، ثم يرجع الأخ على الأخت (فتأخذ) أي: الشقيقة (نصفها بما حصل) كما كانت تأخذه منفردة لكن تعصياً بالجد لا فرضاً وإن كانتا اثنتين أخذتا الثلثين، (وتسلم ما بقي إليهم) أي: إلى من ذكر إن بقي شيء، فمسألة الأخت الشقيقة والأخ لأب مع الجد من خمسة عدد الرؤوس حيث لا فرض فيها، للجد سهمان وللأخ مثله وللأخت واحد ثم ترجع الشقيقة على الأخ بتمام نصفها. ومسألة الشقيقة والأخت للأب مع الجد مع أربعة عدد الرؤوس للجد سهمان ولكل من الأختين سهم ترجع الشقيقة على التي للأب فتأخذ ما

وَيَرِثُ الْمَوْلَى الْأَعْلَى إِذَا انْقَرَدَ جَمِيعَ الْمَالِ كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَهْلٌ سَهْمٌ كَانَ لِلْمَوْلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ أَهْلِ السَّهْمِ، وَلَا يَرِثُ الْمَوْلَى مَعَ الْعَصْبَةِ وَهُوَ أَحَقُّ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ الَّذِينَ لَا سَهْمَ لَهُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا يَرِثُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَّا مَنْ لَهُ سَهْمٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ. وَلَا يَرِثُ النِّسَاءُ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ أَوْ جَرَّهُ مَنْ أَعْتَقْنَ إِلَيْهِنَّ بِوِلَادَةٍ أَوْ عِتْنٍ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مَنْ لَهُ سَهْمٌ مَعْلُومٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَانَ ذَلِكَ أَكْثَرَ مِنَ الْمَالِ أُدْخِلَ عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ الضَّرَرَ وَفُيِّضَتْ عَلَى مَبْلَغِ سَهْمِهِمْ.

وَلَا يُعَالُ لِلأُخْتِ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا فِي الْغُرَاءِ وَخَدَهَا، وَهِيَ امْرَأَةٌ تَرَكَتْ زَوْجَهَا وَأُمَهَا

بيدها لتتميم نصفها ولا شيء لها لعدم بقاء شيء. والمسألة الثالثة التي هي شقيقة وأخت لأب مع الجد من ستة: للجد سهمان وللأخ كذلك ولكل أخت سهم ثم ترجع الشقيقة عليهما بتمام نصفها فلم يبق لهما إلا سهم واحد يقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين. (ولا يرثي الخ) أي: لا يفرض لهن وإنما يرثن معه بالتعصيب (بعد هذا) أي: في آخر الباب. (المولى الأعلى) أي المعتق بكسر الفوقية، وأما المولى الأسفل وهو المعتق بالفتح فإنه يرث سيده (ما بقي) فلو ترك العتيق بنتاً فإنها تأخذ النصف ويأخذ هو ما بقي (إلا من له سهم) وهم الإخوة للأم (إلا ما اعتقن) عبّر بما لأنها واقعة على الرقيق وهو ناقص بالنسبة لغيره، فكأنه لا يعقل (أوجره من اعتقن الخ) كأن تعتق المرأة رقبة ثم تلد ولدًا ويموت عن مال، أو تعتق تلك الرقبة رقبة أخرى وتموت السفلى عن مال ولا عاصب للرقبة الميتة من النسب فيرثها من اعتق معتقها.

ثم شرع في الكلام على العول، وهو الزيادة في السهام والنقص في الأنصبة فقال: (وإذا اجتمع من له سهم معلوم في كتاب الله) أي وثبت بالسنة أو بالإجماع (وكان ذلك) أي: المجتمع (أكثر من المال) أي: الفريضة (أدخل عليهم كلهم الضرر) بالنقص في أنصبتهم مع زيادة عدد السهام بأن تجعل الستة مثلاً سبعة كما في زوج وأختين. وإن أردت أن تعرف ما عالت به المسألة فأنسبه إليها بغير عولها. وإن أردت أن تعرف ما نقص لكل واحد بسبب العول فأنسب ما عالت به إليها مع عولها. والفرائض التي تعول ثلاثة: الستة والإثنا عشر والأربعة والعشرون. فالستة تعول أربع مرات على توالي الأعداد إلى عشرة، والإثنا عشر تعول ثلاث عولات إلى ثلاث عشر وإلى خمسة عشر وإلى سبعة عشر، والأربعة والعشرون تعول مرة واحدة إلى سبعة وعشرين وهي المسألة المنبرية السابقة. وأما الفرائض الباقية وهي اثنان وثلاثة وأربعة وثمانية فلا يدخل عليها العول.

ثم شرع في بيان ما وعد به بقوله: (ولا يعال للأخت) أي لا يفرض لها (مع الجد إلا

وَأُخْتَهَا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَابٍ وَجَدَّهَا فَلِلزَّوْجِ النُّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ، فَلَمَّا قَرَعَ الْمَالَ أُعِيلَ لِلْأُخْتِ بِالنُّصْفِ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ جُمِعَ إِلَيْهَا سَهْمُ الْجَدِّ فَيَقْسَمُ جَمِيعُ ذَلِكَ بَيْنَهُمَا عَلَى الثُّلُثِ لَهَا وَالثُّلُثَيْنِ لَهُ، فَيَتْبَعُ سَبْعَةٌ وَعِشْرِينَ سَهْمًا.

(بَابُ) جَمَلٍ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالسَّنَنِ الْوَاجِبَةِ وَالرَّقَائِبِ

الْوُضُوءُ لِلصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الرِّضَاءَةِ إِلَّا الْمَضْمَضَةَ وَالِاسْتِنْشَاقَ وَمَسْحَ الْأُذُنَيْنِ مِنْهُ فَإِنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ، وَالسَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ مُرَغَّبٌ فِيهِ، وَالْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ رُخْصَةٌ وَتَخْفِيفٌ، وَالْغَسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ وَدَمِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ فَرِيضَةٌ، وَغَسْلُ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ، وَغَسْلُ الْعِيدَيْنِ مُسْتَحَبٌّ، وَالْغَسْلُ عَلَى مَنْ أَسْلَمَ فَرِيضَةٌ لِأَنَّهُ جُنِبَ، وَغَسْلُ الْمَيِّتِ سُنَّةٌ.

وَالصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فَرِيضَةٌ، وَتَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ فَرِيضَةٌ، وَبَاقِي التَّكْبِيرِ سُنَّةٌ، وَالْدُخُولُ فِي الصَّلَاةِ بِنِيَّةِ الْفَرَضِ فَرِيضَةٌ، وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ سُنَّةٌ، وَالْقِرَاءَةُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ،

فِي الْغَرَاءِ) سَمِيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الْجَدَّ غَزَّ فِيهَا الْأُخْتُ بِفَرَضِ الثَّلَاثَةِ لَهَا ثُمَّ رَجَعَ وَقَاسَمَهَا. وَأَصْلُهُمَا مِنْ سِتَّةٍ لِأَنَّ فِيهَا نِصْفًا وَثَلَاثًا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ اثْنَانِ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ وَاحِدٌ. وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَعَالَ لِلْأُخْتِ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَعَلْ لَهَا لَزِمَ حَرَمَانَهَا مَعَ عَدَمِ مَنْ يَحْبِبُهَا أَوْ مَقَاسَمَتَهَا لِلْجَدِّ فِي سُدُسِهِ وَهُوَ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ بِحَالٍ. (سَبْعَةٌ وَعِشْرِينَ سَهْمًا) أَيُّ لَأَنَّ الْأَرْبَعَةَ لَا ثُلُثَ لَهَا صَحِيحٌ، أَيُّ لَأَنَّ الْأَرْبَعَةَ لَا ثُلُثَ لَهَا صَحِيحٌ، فَيَضْرِبُ عَدَدَ الرُّؤُوسِ الْمُنْكَسَرَةِ عَلَيْهَا السَّهَامَ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ بِعَوَلِهَا.

باب جمل من الفرائض والسنن الواجبة والرقائب

(باب جمل النخ) اعلم أن هذا الباب كالتذكرة لما سبق ومعلوم أن المكرر أحلى. وقوله: (الواجبة) أي: المؤكدة (والرقائب) جمع رغبة وليس لنا إلا رغبة واحدة وهي ركعتا الفجر.

(مشتق من الوضوء) وهي الحسن (منه) أي: الوضوء (فإن ذلك) أي كل واحد من المذكور سنة، وكذلك الاستنثار ورد مسح الرأس وغسل اليدين للكوعين وترتيب فرائضه (وتخفيف) تفسير لقوله: رخصة. (وغسل الجمعة سنة) وصفته كغسل الجنابة وهو الصلاة لا لليوم، بخلاف غسل العيدين فإنه لليوم لا للصلاة. فلذا يطلب ولو من غير مصل (وغسل الميت) أي: تغسيله (سنة) والمعتمد أنه فرض كفاية. (والصلوات الخمس) أي كل واحدة منها (فريضة) على كل مكلف (وباقى التكبير) ظاهره أن جميع الباقي سنة واحدة وهو أحد القولين. والمشهور أن كل تكبيرة سنة وهذا الخلاف جارٍ في التسميع. (بنية الفرض) ومحل النية القلب، فلو نوى بقلبه شيئاً وتلفظ بخلافه غلطاً فالعبرة بما نواه لا بما

وَمَا زَادَ عَلَيْهَا سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَالْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ فَرِيضَةٌ، وَالْجَلْسَةُ الْأُولَى سُنَّةٌ وَالثَّانِيَةُ فَرِيضَةٌ، وَالسَّلَامُ فَرِيضَةٌ وَالتَّيَامُنُ بِهِ قَلِيلًا سُنَّةٌ، وَتَرْكُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فَرِيضَةٌ، وَالتَّشَهُدَانِ سُنَّةٌ، وَالْقُنُوتُ فِي الصُّبْحِ حَسَنٌ وَلَيْسَ بِسُنَّةٍ، وَاسْتِغْبَالُ الْقِبْلَةِ فَرِيضَةٌ، وَصَلَاةُ الْجُمُعَةِ وَالسَّعْيُ إِلَيْهَا فَرِيضَةٌ، وَالْوُتْرُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ وَالْخُسُوفِ وَالْإِسْتِسْقَاءِ وَصَلَاةُ الْخَوْفِ وَاجِبَةٌ أَمَرَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِهَا وَهُوَ فِعْلٌ يَسْتَدْرِكُونَ بِهِ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ.

وَالغُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ.

وَالْجَمْعُ لَيْلَةَ الْمَطَرِ تَخْفِيفٌ وَقَدْ فَعَلَهُ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ، وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَالْمُزْدَلِفَةَ

تلفظ به. (ورفع اليدين سنة) المشهور أنه مستحب. (فريضة) أي ولو في النافلة فلا تصح الصلاة بدونها للقادر عليها وتسقط عن العاجز كما تسقط عن الأخرس. ويندب فصله بين تكبيره وركوعه. وينبغي للعاجز أن يأتهم بمن يحفظها. واستظهر الأجهوري وجوب قراءتها على من يلحن فيها لعجزه عن معرفة الصواب بناء على المشهور من عدم بطلان الصلاة باللحن فيها عند العجز ولو غير المعنى، كأنعمت بالضم. (سنة واجبة) أي مؤكدة في الفرض في كل ركعة من الثانية وفي الأوليين من غيرها. (والقيام) أي في صلاة الفرض للقادر عليه (والركوع والسجود) وكذلك الرفع منهما، والجلوس بين السجدين كل واحد من ذلك فريضة (والثانية فريضة) الفرض منهما ظرف السلام فقط، وأما ظرف التشهد فسنة كهو، وظرف الدعاء مندوب كهو (والسلام) أي المعرف بالآلف واللام عند الخروج من الصلاة (فريضة، والتيامن به) عند النطق بالكاف والميم منه (قليلاً) بتحيت ترى صفحة وجهه. ويتدنه قبالة وجهه إن كان غير مأموم، وأما المأموم فإنه يتدنه في جهة يمينه لا قبالة على المعتمد. والراجع أن التيامن بالسلام مندوب. وأما سجدة التلاوة فلا يطلب لها سلام (وترك الكلام) وكذا كل فعل كثير فإن تكلم عمداً لغير إصلاحها أو جهلاً بطلت، لا سهواً فلا تبطل إلا بكثيره ويسجد للسهو في غير الكثير. (والتشهدان) أي كل واحد منهما (سنة) بأي لفظ كان، وأما اللفظ المخصوص فمستحب وقيل سنة (حسن) أي: مستحب فلا يرجع له من ركع ولا يسجد لتركه سهواً فلو سجد له قبل السلام عمداً أو جهلاً بطلت. (فريضة) راجع لكل من الصلاة والسعي (سنة واجبة) أي: مؤكدة. (صلاة العيدين) أي كل واحد منهما سنة (والخسوف) أي خسوف الشمس، وأما صلاة خسوف القمر فمندوبة (واجبة) أي وجوب السنن (أمر الله سبحانه بها) في قوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢] الآية (وهو) أي فعلها على تلك الحالة المختصة بحال الخوف من قسم الجماعة قسمين (فعل يستدركون) أي: يحصلون به فضل الجماعة.

(والجمع ليلة المطر) أي جمع تقديم للعشاء (تخفيف) أي: ترخيص، وقد فعله

سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَجَمْعُ الْمُسَافِرِ فِي جِدِّ السَّيْرِ رُخْصَةٌ، وَجَمْعُ الْمَرِيضِ يَخَافُ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى عَقْلِهِ تَخْفِيفٌ وَكَذَلِكَ جَمْعُهُ لِعِلَّةٍ بِهِ فَيَكُونُ ذَلِكَ أَرْفَقَ بِهِ.

وَالْفِطْرُ فِي السَّفَرِ رُخْصَةٌ وَالْإِقْصَارُ فِيهِ وَاجِبٌ وَرَكَعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرُّغَائِبِ، وَقِيلَ: مِنَ السَّنَنِ. وَصَلَاةُ الضُّحَى نَافِلَةٌ وَكَذَلِكَ قِيَامُ رَمَضَانَ نَافِلَةٌ وَفِيهِ فَضْلٌ كَبِيرٌ، وَمَنْ قَامَهُ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَالْقِيَامُ مِنَ اللَّيْلِ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ مِنَ التَّوَائِلِ الْمُرْعَبِ فِيهَا. وَالصَّلَاةُ عَلَى مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ فَرِيضَةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا وَكَذَلِكَ مَوَارِثُهُمْ بِالذَّفَنِ وَغُسْلُهُمْ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ. وَكَذَلِكَ طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا إِلَّا مَا يُلْزَمُ الرَّجُلُ فِي خَاصَّةٍ نَفْسِهِ.

النبي ﷺ كما فعله الخلفاء الراشدون بعده، وإنما استدل بفعلهم دون فعله عليه السلام إشارة إلى أن العمل استمر عليه ولم ينسخ. (والجمع بعرفة) أي جمع تقديم للعصر مع الظهر، وكذلك الجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير بالمزدلفة (سنة واجبة) أي: مؤكدة (وجمع المسافرين) أي: سافراً قصر مباحاً في البر ولو لم يكن سفر قصر (في جد) أي في حال جد (السير) أي: الاجتهاد فيه لإدراك أمر مهم ولو لم يكن راكباً (رخصة) مرجوح فعلها، إذ الأولى تركها فإذا زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى النزول بعد الغروب فله أن يجمع بين الظهرين جمع تقديم، وإذا نوى النزول قبل الإصفرار آخر العصر وجوباً وفي الإصفرار خير فيها، وإذا زالت عليه وهو سائر أخرهما إن نوى النزول في الإصفرار أو قبله، فإن نوى النزول بعد الغروب ففي وقتيهما. وهذه الأحوال تجري في العشاءين بتنزيل طلوع الفجر منزلة الغروب، والثالث الأول منزلة ما قبل الإصفرار، وما بعده للفجر منزلة الإصفرار سواء غربت نازلاً أو سائراً. (أن يغلب على عقله) أي في وقت الثانية بنحو إغماء. (تخفيف) أي: مرخص فيه على سبيل التنبه، وإذا قدم وسلم في وقت الثانية استحسب له إعادتها (وكذلك جمعه) أي: المريض (لعلة) غير ما سبق كحصول مشقة تلحقه بإيقاع كل صلاة في أول وقتها فإنه يجمع جمعاً صورياً بأن يصلي الظهر مثلاً في آخر وقتها، والعصر في أول وقتها، ولا تفوته فضيلة أول الوقت للضرورة. (والفطر في السفر) أي سفر القصر إن شرع فيه قبل الفجر وبيت الفطر (رخصة) مرجوحة لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤].

(والإقصار) أي: قصر الصلاة الرباعية (فيه واجب) وجوب السنن. واللغة الفصحى قصرت الصلاة ومن الصلاة من باب قتل. وأما أقصرتها وقصرتها فلغة غير فصيحة، وقد جرى عليها المصنف. (من الرغائب) هو المعتمد (إيماناً) أي: تصديقاً بما وعد الله عليه من الأجر (واحتساباً) أي محتسباً أجره على الله (غفر له الخ) أي: الصغائر (والقيام من الليل) أي للصلاة في جزء منه (وغسلهم الخ) مكرر مع ما سبق وقد علمت المعتمد (عامّة) أي على كل مكلف يأنم بعدم القيام بها إن لم يقم بها غيره وكان فيه أهلية لذلك (إلا ما يلزم الرجل) أي:

وَفَرِيضَةُ الْجِهَادِ عَامَّةٌ يَحْمِلُهَا مَنْ قَامَ بِهَا إِلَّا أَنْ يَغْشَى الْعَدُوَّ مَحَلَّةٌ قَوْمٌ فَيَجِبُ قَرْضاً عَلَيْهِمْ قِتَالُهُمْ إِذَا كَانُوا مِثْلِي عَدَدِهِمْ، وَالرِّبَاطُ فِي ثُغُورِ الْمُسْلِمِينَ وَسَدُّهَا وَحِيَاطَتُهَا وَاجِبٌ يَحْمِلُهُ مَنْ قَامَ بِهِ.

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ وَالْإِغْتِكَافُ نَافِلَةٌ وَالتَّنْفُلُ بِالصَّوْمِ مُرَعَّبٌ فِيهِ، وَكَذَلِكَ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَيَوْمِ عَرَفَةَ وَالتَّزْوِيَةِ، وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ لِلْحَاجِّ.

وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْبِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةٌ، وَزَكَاةُ الْفِطْرِ سُنَّةٌ قَرَضُهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَحَجُّ النَّيْتِ فَرِيضَةٌ، وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَالتَّلْبِيَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَالتَّيَّةُ بِالْحَجِّ فَرِيضَةٌ، وَالطَّوَافُ لِلْإِقَاضَةِ فَرِيضَةٌ، وَالسَّغْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ، وَالطَّوَافُ الْمُتَّصِلُ بِهِ وَاجِبٌ، وَطَوَافُ الْإِقَاضَةِ أَكْثَرُ مِنْهُ وَالطَّوَافُ لِلْوَدَاعِ سُنَّةٌ، وَالْمَبِيتُ بِمِنَى لَيْلَةٌ يَوْمِ عَرَفَةَ

الشخص المكلف فيشمل المرأة، وذلك كمعرفة عقائد التوحيد ولو بالدليل الإجمالي، وأحكام العبادات الواجبة على الأعيان، وأحكام المعاملات من نحو بيع وشراء لمن يتعاطى ذلك إذ لا يجوز لأحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه. والمراد بالعلم الفقه وما يتوقف عليه من تفسير وحديث وأصول، وكلام ونحو ولغة بإقراء أو تأليف أو غيرهما مما يتوقف عليه الانتفاع. والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٢]. (وفريضة الجهاد) أي: فريضة هي الجهاد (عامّة) أي: فرض كفاية على كل مكلف ذكر حر قادر (إلا أن يغشى) أي يفجأ (العدو) أي الأعداء الكفار (محلة قوم) أي: منزلهم (فيجب فرضاً) عينياً (عليهم) ذكوراً وإناثاً أحراراً وعبيداً (قتالهم إذا كانوا) أي: الكفار (مثلي عددهم) أي: المسلمين، فإن زادوا عن ذلك جاز للمسلمين الفرار (والرباط) أي: الإقامة (في ثغور المسلمين) أي: الفرج التي تكون بينهم وبين الكفار ويتوقع منها الخوف، والمراد بسدها منع العدو من التوصل منها فهو سد معنوي. وفسر ذلك بقوله: (وحياطتها) أي: حفظها (يوم عاشوراء) فقد ورد أن صومه يكفر سنة ماضية، وأن يوم عرفة يكفر سنتين الماضية والمستقبلية، ويوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة. (وصوم يوم عرفة النخ) أي: فطرته للحاج أفضل ليتقوى على الوقوف (وزكاة العين) أي: الذهب والفضة (سنة) أي ثبت وجوبها بالسنة بدليل قوله: (فرضها رسول الله) النخ (وحج البيت) أي على كل مستطيع بإمكان الوصول بلا مشقة عظمت مع الأمن على النفس والمال (سنة واجبة) أي: مؤكدة (والتلبية سنة واجبة) أي: مؤكدة ضعيف، والمعتمد أنها واجبة (والطواف المتصل) أي: الذي اتصل السعي (به) وهو طواف القدوم (واجب) ينجر بالدم، (وطواف الإفاضة أكد منه) أي: من طواف القدوم لأنه ركن كالسعي والوقوف

سُنَّةٌ، وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَاجِبٌ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ، وَمَبِيتُ الْمُزْدَلِفَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَوُقُوفُ الْمُشْعَرِ الْحَرَامِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَرَمْيُ الْجِمَارِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَكَذَلِكَ الْجَلَّاقُ وَتَقْبِيلُ الرُّكْنِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ، وَالْعُسْلُ لِلْإِحْرَامِ سُنَّةٌ، وَالرُّكُوعُ عِنْدَ الْإِحْرَامِ سُنَّةٌ، وَغُسْلُ عَرَفَةَ سُنَّةٌ، وَالْعُسْلُ لِدُخُولِ مَكَّةَ مُسْتَحَبٌّ.

وَالصَّلَاةُ فِي الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ فَذَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ، وَاخْتَلَفَ فِي مِقْدَارِ التَّضْعِيفِ بِذَلِكَ بَيْنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ الرَّسُولِ ﷺ أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيْمَا سِوَاهُ وَسِوَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّلَاةَ فِيهِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي

والإحرام، فأركانه أربعة، وأكدها الوقوف لفوات الحج بتركه، ولذا ورد الحج عرفة (والمبيت بمعنى النخ) المعتمد أنه مستحب وكذلك المبيت بالمزدلفة، وأما النزول بها بقدر خط الرجال فواجب ينجز بالدم (والجمع بعرفة واجب) أي سنة مؤكدة مكرر مع ما سبق، (مأمور به) أي: مستحب لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: 198]. (ورمي الجمار سنة واجبة) أي: مؤكدة ضعيف، والمعتمد أنه واجب للزوم الدم بترك حصاة من أي جمرة من الجمرات الثلاثة (وكذلك الحلاق) أي سنة مؤكدة، والمعتمد أنه واجب للزوم الدم بتركه، والواجب في حق المرأة التقصير (وتقبيل الركن) أي: الحجر الأسود (سنة واجبة) أي: مؤكدة في أول شوط وأما في باقيه فمستحب (والركوع) أي: صلاة ركعتين (وغسل عرفة سنة) المعتمد أنه مستحب (والغسل لدخول مكة) مكرر لجمع النظائر. (ب سبع وعشرين درجة) ولا يحصل هذا الفضل بإدراك أقل من ركعة بسجدها مع الإمام (والصلاة في المسجد الحرام) وهو مسجد مكة (ومسجد الرسول) وهو مسجد المدينة وكذا مسجد إيلياء وهو بيت المقدس حال كون المصلي (فذا) أي: منفرداً (أفضل من الصلاة في سائر) أي: باقي (المساجد) فلا يعيدها جماعة في غيرها، ويلي تلك المساجد الثلاثة مسجد قباء، ولا تفاضل بين باقي المساجد حيث البقعة. (واختلف في مقدار التضعيف) أي: الزيادة في الثواب (ب) سبب (ذلك) التفضيل المقرر في الأذهان بين المسجد الحرام ومسجد الرسول. (من المساجد) بيان لما سواه وسوى المسجد الحرام وقد ورد: «صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». واختلف فهم العلماء في قوله عليه السلام إلا المسجد الحرام، فمنهم من فهمه على المساواة، ومنهم من فهمه على عدها. فالشافعي فضل الصلاة في المسجد الحرام على الصلاة في مسجد الرسول بمائة لأن مكة عنده أفضل من المدينة ولا معنى لتفضيل البلد إلا كثرة ثواب العمل فيها على غيرها. (وأهل المدينة) وأعظمهم الإمام

الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِدُونِ الْأَيْفِ. وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْفَرَائِضِ، وَأَمَّا التَّوَاتُلُ فَبِالْيُتُوتِ أَفْضَلُ.
وَالْتَنَفُّلُ بِالرُّكُوعِ لِأَهْلِ مَكَّةَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ الطَّوَافِ وَالطَّوَافُ لِلْغُرَبَاءِ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنَ
الرُّكُوعِ لِقِلَّةِ وَجُودِ ذَلِكَ لَهُمْ.

وَمِنَ الْفَرَائِضِ غَضُّ الْبَصَرِ عَنِ الْمَحَارِمِ؛ وَلَيْسَ فِي النَّظَرَةِ الْأُولَى بِغَيْرِ تَعَمُّدٍ حَرَجٌ،
وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الْمُتَجَالَّةِ، وَلَا فِي النَّظَرِ إِلَى الشَّابَّةِ لِعُذْرِ مَنْ شَهَادَةً عَلَيْهَا وَشِبْهَهُ، وَقَدْ
أُرْخِصَ فِي ذَلِكَ لِلخَاطِبِ.

وَمِنَ الْفَرَائِضِ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْكَذِبِ وَالزُّورِ وَالْفَحْشَاءِ وَالْعَنِيَّةِ وَاللُّمِيْمَةِ وَالْبَاطِلِ

مالك (يقولون إن الصلاة فيه) أي: مسجد الرسول (أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون
الألف) لقولهم بتفضيل المدينة، وفسر بعض الشيوخ دون الألف بسبعمئة الصلاة. والخلاف
بين البلدين في غير البقعة التي ضمت جسده الشريف، وإلا فهي أفضل حتى من العرش،
والكعبة أفضل من باقي المدينة. (ففي البيوت أفضل) أي: إلا لغريب المدينة ففعلها في
مسجد الرسول أفضل، والمجاور بها أو بمكة حكمه حكم أهلها حيث كان يعرف (أحب إلينا
من الطواف) أي: لثلاث يزاحمون الغرباء (ومن الفرائض) أي على كل مكلف (غض البصر) أي:
كفّه (عن المحارم) أي المحرمات لقوله تعالى ﴿وقل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم﴾ [التوبة:
٣٠]. فلا يحل النظر لأجنبية ولا لامرأة بقصد الشهوة، وكذا لا يجوز النظر للغير بعين
الازدراء. (وليس في النظرة الأولى) لما لا يحل بغير قصد (حرج) أي: إثم (ولا في النظر إلى
المتجالة) وهي التي لا تميل إليها نفس الناظر لها (لعذر) المعتمد أنه يجوز النظر إلى وجه
الشابة وكفها لغير عذر بغير قصد اللذة حيث لم يخش منها الفتنة، وإلا وجب عليها سترهما.
وبين العذري قوله: (من شهادة عليها) أي: في نكاح أو بيع أو إجارة أو نحو ذلك إن لم تكن
معروفة فيشهد على عينها بعد رؤيتها (وشبهه) أي: العذر المبين بالشهادة كالطبيب فإنه يجوز
له النظر إلى موضع العلة ولو كانت في الفرج حيث كان لا يكتفي بأن ينظرها النساء ويصفنها
له لكنه يشق الثوب عن المحل المألوم وينظر إلى العلة خوفاً من تجاوز نظره إلى غيره (وقد
أرخص) أي: سوح (في ذلك) أي: في النظر إلى وجه الشابة وكفها، بل يندب (للخاطب)
لنفسه إذا ظن إجابته وإن قصده مجرد علم صفتها. ويكره استغلالها (عن الكذب) وهو الإخبار
بخلاف الواقع على وجه العمد ولو مع الشك في وقوعه، ويجوز الكذب للإصلاح بين
المتعادين كأن يقول لأحدهما إن فلاناً يثني عليك ليزول ما في نفسه منه، ويجب لإنقاذ نفس
معصومة أو مال معصوم من ظالم، وأما الكذب للزوجة فقيل مكروه وقيل مباح لتطبيب
خاطرها (والزور) أي شهادة الزور وهي أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع وذكره بعد
الكذب من ذكر الخاص بعد العام لأن الزور مختص بالشهادة. وناهيك قوله تعالى:
﴿فاجتنبوا الرجس من الأوثان﴾ أي الأصنام ﴿واجتنبوا قول الزور﴾ [الحج: ٣٠]

كُلُّهُ. قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْراً أَوْ لِيَصْمُتْ» وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ».

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَعْرَاضَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَلَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ يَكْفُرَ بَعْدَ إِيْمَانِهِ أَوْ يُزْنِيَ بَعْدَ إِخْصَانِهِ أَوْ يَقْتُلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ أَوْ يَمْرُقَ مِنَ الدِّينِ. وَلْتَكْفُ يَدُكَ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَكَ مِنْ مَالٍ أَوْ جَسَدٍ أَوْ دَمٍ، وَلَا تَسْعَ بَقَدَمَيْكَ فِيمَا لَا يَحِلُّ لَكَ، وَلَا تُبَاشِرْ بِفَرْجِكَ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ جَسَدِكَ مَا لَا يَحِلُّ لَكَ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوحِهِمْ حَافِظُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَاُولِيكَ هُمْ الْعَادُونَ﴾ [المؤمنون: ٥]. وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَأَنْ يُقْرَبَ النِّسَاءُ فِي دَمٍ حَيْضِهِنَّ أَوْ نَفَاسِهِنَّ، وَحَرَّمَ مِنَ النِّسَاءِ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُنَا إِيَّاهُ، وَأَمَرَ بِأَكْلِ

(والفحشاء) أي: الكلام القبيح (والغيبة) وهي كل ما أفهمت به غيرك نقصان مسلم ولو كان حقاً (والنميمة) وهي نقل كلام الناس لبعضهم على وجه الإفساد (والباطل كله) وهو كل ما لا يحل. وقد أشبعنا الكلام على ما يتعلق بالغيبة والنميمة والكذب والحسد والنفاق ونحو ذلك في كتابنا تحفة العصر الجديد فعليك به إن أردت المزيد. (أو ليصمت) أي: يسكت، والمراد التخيير بين قول الخير والسكوت عن الشر، وليس المراد السكوت عن قول الخير لأنه قد يكون واجباً كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (ما لا يعنيه) أي: ما لا منفعة له فيه.

(دماء المسلمين) وكذلك أهل الذمة وفي الحديث: «اجتنبوا السبع الموبقات»: أي المهلكات. قيل: وما هن يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَكْلُ الرِّبَا وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ». (وأموالهم) المراد بها كل مملوك ولو قل (وأعراضهم) جمع عرض بكسر المهملة. موضع الملدح والذم من الإنسان (إلا بحققها) راجع للأمور الثلاثة. وبين ما يوجب استحقاق الدم بقوله: (ولا يحل دم امرئ الخ) فيقتل المرتد ويرجم الزاني المحصن ويقتل القتال، ومن كان ذا فساد في الأرض بأن كان قاطع طريق والمارق من الدين كأن يعتقد أن الله جسم كالأجسام. وأما ما يوجب استحقاق الأموال فيتألف حال الغير لأن من أتلف شيئاً لزمه قيمته، وأما ما يوجب التكلم في الأعراض فكالتجاهر بالفسق (ولتكلف الخ) خطاب للمكلف. (أو جسد) أي: مس جسد أجنبية أو أمرد (أو دم) أي: قتلاً أو جرحاً، وكذلك يجب أن تكف يدك عن كتابة ما لا يجوز. (هم العادون) أي المتجاوزون إلى ما لا يحل لهم. (الفواحش) هي: كل مستقبح شرعاً من قول أو فعل (ما ظهر منها) أي على الجوارح (وما بطن) في القلوب مع العزم على فعله، فإن الإنسان مؤاخذ بعزمه. (وأن يقرب النساء) أي: يوطئ أو غيره من أنواع الاستمتاع بما بين السرة والركبة ولو من فوق حائل (في) زمن خروج (دم حيضهن أو نفاسهن) وكذا بعد انقطاعه وقبل الغسل. وأما

الطَّيِّبُ وَهُوَ الْحَلَالُ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْكُلَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَلْبَسَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَرْكَبَ إِلَّا طَيِّبًا وَلَا تَسْكُنَ إِلَّا طَيِّبًا وَتَسْتَعْمِلَ سَائِرَ مَا تَنْتَفِعُ بِهِ طَيِّبًا، وَمِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ مُشْتَبِهَاتٌ مَنْ تَرَكَهَا سَلِمَ وَمَنْ أَخَذَهَا كَانَ كَالرَّائِعِ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ.

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ، وَمِنْ الْبَاطِلِ الْعُصْبُ وَالتَّعْدِي وَالْخِيَانَةُ وَالرِّبَا وَالشُّحْتُ وَالْقِمَارُ وَالْغَرَزُ وَالْغَشُّ وَالْخَدِيعَةُ وَالْخِلَابَةُ.

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَكْلَ الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ وَمَا أَهْلٌ لِيَغْيِرَ اللَّهُ بِهِ وَمَا ذُبِحَ لِيَغْيِرَ اللَّهُ وَمَا أَعَانَ عَلَى مَوْتِهِ تَرَدُّ مِنْ جَبَلٍ أَوْ وَقْدَةٌ بِعَصَا أَوْ غَيْرَهَا وَالْمُتَخَنِّقَةُ بِحَبْلِ أَوْ

التمتع بما فوق السرة أو تحت الركبة أو بهما فلا حرج ولو بالوطء من غير حائل. ومن وطئ امرأته قبل طهرها وحملت فإنه يخشى على الولد من الجذام أو البرص، ويخشى على الواطئ أيضاً من ذلك. (ذكرنا إياه) أي في باب النكاح (وهو الحلال) المعتمد أنه ما جهل أصله بأن لم يتعلق حق للغير به. (ومن وراء ذلك) أي الحلال (مشتبهات) أي: أمور اختلف العلماء في حلها وحرمتها لتعارض أدلة الحل والتحريم فيها (كالرائع) أي: الراعي بغنمه (حول الحمى) الذي حماه السلطان ونحوه عن نزول مواشي الغير فيه (يوشك) أي: يقرب (أن يقع فيه) سريعاً.

(أكل المال) أي مال الغير و(الغصب) هو أخذ المال قهراً بقصد ملكه (و) أما (التعدي) فهو التصرف في ملك الغير قهراً بدون نية ملك الذات، ومنه التجاوز عن المأذون فيه (والسحت) أي: الرشوة ونحوها (والقمار) بكسر القاف، ما يأخذه الشخص من غيره بسبب المغالبة عند اللعب بنحو الشطرنج. يقال قامرته قماراً من باب قاتل، وقمرته قمرأ من باب قتل غلبته كما في المصباح. (والغمر) أي: الكثير كشتراء الطير في الهواء (والغش) كخلط الجيد بالرديء لتكثيره (والخديعة) اللين في الكلام ونحو ذلك، كما يفعله التاجر مع المشتري حتى يتحصل على غرضه. (والخِلَابَةُ) بمعنى الخديعة فعطفها عليها من باب عطف المرادف، ويجب على من ارتكب شيئاً من الباطل التوبة ورده المأخوذ أو عوضه لربه أو وارثه حيث عرفه وإلا تصدق به.

(أكل الميتة) أي ما عدا ميتة البحر فإنه الطهور ماؤه الحل ميتته (والدم) أي المسفوح لا ما بقي في عروق المذكي ولم ينفصل من اللحم بحال فيجوز أكله كدم حوت طبخ أو شوي من غير تقطيعه. (وما ذبح لغير الله) عطف تفسير على ما قبله. قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١٢١] (ترد) أي سقوط (من جبل) ونحوه لأنه لا يدري هل مات من الذكاة أو السقوط (أو وقدة) أي ضربة، فمعنى الموقودة المضروبة

غَيْرِهِ؛ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ كَالْمَيْتَةِ، وَذَلِكَ إِذَا صَارَتْ بِذَلِكَ إِلَى حَالٍ لَا حَيَاةَ بَعْدَهُ فَلَا ذَكَاةَ فِيهَا، وَلَا بَأْسَ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَيَشْبِعَ وَيَتَزَوَّدَ فَإِنْ اسْتَغْنَى عَنْهَا طَرَحَهَا، وَلَا بَأْسَ بِالِانْتِفَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ، وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يُبَاغَ، وَلَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السَّبَاعِ إِذَا ذُكِّتْ وَبَنِيْعَهَا وَيَنْتَفِعُ بِصُوفِ الْمَيْتَةِ وَشَعْرَهَا وَمَا يُنْزَعُ مِنْهَا فِي الْحَيَاةِ، وَأَحَبُّ إِلَيْنَا أَنْ يُغْسَلَ وَلَا يُنْتَفَعُ بِرَبِيشِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا وَأُظْلَافِهَا وَأَنْبِيَاهَا، وَكَرِهَ الْإِنْتِفَاعُ بِأَنْبَابِ الْفِيلِ. وَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَنْزِيرِ حَرَامٌ، وَقَدْ أُرْخِصَ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِشَعْرِهِ.

وَحَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ شُرْبَ الْخَمْرِ قَلِيلًا وَكَثِيرًا وَشَرَابَ الْعَرَبِ يَوْمَئِذٍ فَضِيخَ التَّمْرِ، وَبَيَّنَّ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ كُلَّ مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ مِنَ الْأَشْرَبَةِ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ، وَكُلُّ مَا خَامَرَ الْعَقْلَ فَأَسْكَرَهُ مِنْ كُلِّ شَرَابٍ فَهُوَ خَمْرٌ. وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شُرْبَهَا حَرَّمَ بَيْعَهَا».

ومثلها النطيحة أي المنطوحة وما أكل السبع أي ضربها (إلى ذلك) أي: المذكور (وذلك) أي: تحريم أكل المتردية وما معها (إذا صارت بذلك) أي المذكور من التردى ونحوه (إلى حال لا حياة بعده) بأن ينفذ مقتل من مقاتلها بقطع نخاع أو نثر دماغ أو نحو ذلك، وإلا فتوكل ولو أيس من حياتها، ومثلها البهيمة التي تنتفخ من أكل البرسيم مثلاً فإنها تعمل فيها الذكاة ولو أيس من حياتها. (للمضطر) وهو من بلغ من الجوع مبلغاً عظيماً ولو لم يصل إلى الإشراف على الموت، لأن الأكل حينئذ لا يفيد. والمراد بالميتة غير ميتة الآدمي وأما ميتته فلا يأكل منها ولو مات على الأصح، وكذلك يشرب من جميع المياه النجسة ما عدا الخمر لأنها تزيد العطش. نعم تجوز لإساعة الغصة فقط إن لم يجد غيرها، ولا فرق في ذلك بين الحضر والسفر ولو كان السفر سفر معصية لعدم اختصاص ما ذكر بحالة السفر. (ولا بأس بالانتفاع بجِلْدِهَا) إلى قوله: وكره الانتفاع بأنياب الفيل تقدم في الضحايا، وهو ساقط في كثير من النسخ هنا. (يومئذ) أي: يوم تحريم الخمر فإنها كانت حلالاً في صدر الإسلام حتى نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجِسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠]. (فضيخ التمر) بالفاء والضاد والخاء المعجمتين بينهما تحتية، وهو ما يهرس من التمر ويجعل في إناء ويصب عليه ماء ويترك حتى يختمر ثم يشرب، ومثل التمر البسر. وأتى بهذه الجملة رداً على من يقول إنما الخمر من ماء العنب، فإنه روي عن أنس أنه قال: حرمت عليها الخمر حين حرمت وما نجد من خمور الأعناب إلا القليل وعامة خمورهم البسر والتمر. (فقليله حرام) أي: ولو لم يسكر لما في الحديث: «ما أسكر كثيره فقليله حرام». (وكل ما خامر) أي: ستر (العقل فأسكره) أي: غيبه ولو من قمح أو شعير أو لبن أو غيرها (فهو خمر) لقوله عليه السلام: «كل مسكر خمر»، ويتربط على شارب المسكر الحد ويجب عليه غسل ما أصاب جسده أو ثوبه منه لنجاسته وتقاييه قبل صلاته إن قدر. (إن الذي حرم شربها) وهو الله تعالى (حرم بيعها) إذا استمرت على

وَنَهَى عَنِ الْخَلِيطَيْنِ مِنَ الْأَشْرَبِ وَذَلِكَ أَنْ يُخْلَطَا عِنْدَ الْإِتْبَازِ وَعِنْدَ الشُّرْبِ، وَنَهَى عَنِ الْإِتْبَازِ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ، وَنَهَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ، وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ؛ وَدَخَلَ مَذْخَلَهَا لُحُومُ الْخَيْلِ وَالْبِغَالِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] وَلَا ذَكَاةَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا إِلَّا فِي الْحُمُرِ الْوَحْشِيَّةِ. وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ سَبَاعِ الطَّيْرِ وَكُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنْهَا.

وَمِنَ الْفَرَائِضِ بِرُ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ كَانَا فَاسِقَيْنِ وَإِنْ كَانَا مُشْرِكَيْنِ فَلْيَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا لَيْنًا وَلْيَعَاشِرْهُمَا بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يُطْغِهْمَا فِي مَعْصِيَةٍ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. وَعَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لِأَبَوَيْهِ الْمُؤْمِنِينَ وَعَلَيْهِ مَوَالَاةُ الْمُؤْمِنِينَ وَالنَّصِيحَةُ لَهُمْ، وَلَا يَبْلُغُ أَحَدٌ حَقِيقَةَ

حالتهما. وأما إن تخللت ولو بفعل فاعل فإنها تطهر ويجوز بيعها وشربها ويطهر إناؤها تبعاً لها (ونهى) أي النبي نهى كراهة (عن الخليطين) أي: عن تناول المخلوطين من الأشربة كالتمر والزبيب لا فرق بين أن يخلطا عند الابتزاز وبين أن يبتذ كل واحد على حده في إناء ثم يخلطا عند الشرب، فالمصنف فيه صورتان. غاية الأمر أنه جعل الخليطين في الصورة الأولى من الأشربة باعتبار المآل، وهذا إذا طال زمن الابتزاز بحيث يحتمل الإسكار وإلا حرم. وأما خلط اللبن بالعسل ونحوه مما يقطع بعدم إسكاره فلا كراهة فيه. (في الدباء) أي: القرع، وإنما كره الابتزاز فيه (و) في (المزقت) أي: الإناء المطلي بالزفت لإسراع الإسكار لما فيهما ولو كان شيئاً واحداً، فلو انتفى احتمال الإسكار بأن قصر الزمن جاز، وإن حصل الجزم به حرم (ونهى) أي: نهى كراهة (عن أكل كل ذي ناب) كالضبع والثعلب والذئب والفيل والنمس والنمر والفهد والهر. وفي القرد قولان: بالكراهة والمنع، وكذلك الكلب وأما الفأر فالمشهور فيه الكراهة إن كان يأكل النجاسة وإلا فمباح. ويحرم أكل بنت فرس. (ولا ذكاة النخ) أي لا تعمل الذكاة في شيء من الخمر وما دخل مدخلها من الخيل والبغال (إلا في الحمر الوحشية) استثناء منقطع أي فإن الذكاة تعمل فيها ما لم تتأنس وإلا صارت كالأهلية (ولا بأس) بمعنى الإباحة، والمخلب بكسر الميم هو الظفر الذي يعقر به. فقلوه: (وكل ذي مخلب) بيان لقلوه: سباع الطير فكأنه قال: وهي كل ذي مخلب منها وذلك كالبازي والعقاب والحدأة والغراب. نعم يكره أكل الوطواط لغلبة أكله للنجاسة.

(بر الوالدين) أي: الإحسان إليهما (وإن كانا فاسقين) بغير الشرك بل (وإن كانا مشركين فليقل لهما قولاً ليناً) أي: لطيفاً نافعاً لهما بدون رفع صوته على صوتهما (وليعاشرهما بالمعروف) أي بكل ما عرف من الشرع حسنه (ولا يطعمهما في معصية كما قال الله سبحانه وتعالى): ﴿وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما﴾ [لقمان: ١٥] (وعلى المؤمن) أي ومن الفرائض على المؤمن المكلف (أن يستغفر) أي: يطلب المغفرة (لأبويه المؤمنين) امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني﴾

الإِيمَانِ حَتَّى يُجِبَّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَا يُجِبُّ لِنَفْسِهِ، كَذَلِكَ رُويَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَصِلَ رَحْمَةً.

وَمِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ، وَيَعُودَهُ إِذَا مَرَضَ، وَيُسَمِّتَهُ إِذَا عَطَسَ، وَيَشْهَدُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ وَيَحْفَظُهُ إِذَا غَابَ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ، وَلَا يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ وَالسَّلَامَ يُخْرِجُهُ مِنَ الْهَجْرَانِ، وَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَتْرُكَ كَلَامَهُ بَعْدَ السَّلَامِ، وَالْهَجْرَانُ الْجَائِزُ هَجْرَانُ ذِي الْبِدْعَةِ أَوْ مُتَجَاهِرٍ بِالْكِبَائِرِ لَا يَصِلُ إِلَى عَقُوبَتِهِ وَلَا يَقْدِرُ عَلَى مَوْعِظَتِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا، وَلَا غَيْبَةٍ فِي هَذَيْنِ فِي ذِكْرِ حَالِهِمَا وَلَا فِيمَا يُشَاوِرُ فِيهِ لِنِكَاحٍ أَوْ

صَغِيرًا [الإسراء: ٢٤] (وعليه) أي: ويجب على المكلف (موالاة) أي مودة إخوانه (المؤمنين والنصيحة لهم) بإرشادهم إلى ما فيه نفعهم. (حقيقة الإيمان) أي حقيقة كماله (وعليه) أي: ويجب على المكلف (أن يصل رحمه) أي: قرابته وإن بعدوا سواء الوارث وغيره لقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]. وتكون الصلة بالزيارة ويذل المال للمحتاج من القادر وبالقول الحسن. وفي الحديث: «من أحب أن ييسط له في رزقه وينسأ له في أجله فليصل رحمه» وينسأ معناه يؤخر والمراد البركة في العمر. (ومن حق المؤمن) أي: الأمر المطلوب له طلباً أكيداً (ويعوده) أي: يزوره (إذا مرض) وكان ﷺ إذا زار مريضاً أو أتى به إليه قال في دعائه: «أذهب الباس رب الناس اشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً» ورد «ما من مسلم يعود مسلماً فيقول سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا شفاه الله إلا أن يكون حضر أجله» (ويسمته) أي بعد أن يحمد ولو كان العطس بسبب، فلو نسي الحمد نبه عليه لأنه وسيلة إلى فعل مطلوب. (في السر) أي فيما بينه وبين الله فلا يسيء الظن به ولا يحقد عليه (والعلانية) أي: فيما بينه وبين الناس في عرضه ولا في جميع ما يتعلق به (ولا يهجر أخاه) أي بحيث لا يكلمه ولا يسلم عليه (فوق ثلاث ليال) بأيامها. وأما الثلاث فلا حرمة فيها لأن طبع الإنسان لا يخلو عن غضب وهذا إذا كان الهجر لأمر دنيوي، وأما لو كان لحق الله تعالى بأن كان لملازمة معصية أو لأجل الأدب كهجر الزوج الزوجة الناشزة، والوالد لولده العاق، والشيخ لتلميذه المخالف، فلا حرج فيه ولو زادت المدة عن شهر حتى يقلع المهجور عما لأجله الهجر. (والسلام يخرج الخ) أي: إذا قصد بسلامه الخروج من الهجران فإن رد عليه الآخر بقصد ذلك خرجا من الهجران، وإلا خرج المسلم فقط. فإذا تهاجرا بعد السلام اغتفر لهما ثلاثة أيام واحتاجا إلى الخروج من الإثم. (الجائز) أي: المأذون فيه (هجران ذي) أي: صاحب (البدعة) المحرمة كالخوارج والمعتزلة وسائر الفرق الضالة فإن مخالطتهم تؤدي إلى المشاركة. (أو متجاهر بالكبائر) أي: كشرب الخمر والزنا والسرقة وشهادة الزور ونحو ذلك، فيجوز له هجره إذا كان (لا يصل إلى عقوبته) أي: تأديبه إن كان حاكماً أو رفعه للحاكم (ولا يقدر على موعظته) لشدة تجبره (أو) يقدر ولكن

مُخَالَطَةٍ وَنَحْوِهِ وَلَا فِي تَجْرِيعِ شَاهِدٍ وَنَحْوِهِ.

وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَنْ تَغْفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ وَتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ.

وَجَمَاعُ آدَابِ الْخَيْرِ وَأَزْمَتِهِ تَتَفَرَّعُ عَنْ أَزْمَةِ أَحَادِيثٍ: قَوْلُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلَّذِي اخْتَصَرَ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ: «لَا تَغْضَبْ». وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْمُؤْمِنُ يُحِبُّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ».

وَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَتَعَمَّدَ سَمَاعَ الْبَاطِلِ كُلِّهِ، وَلَا أَنْ تَتَلَذَّذَ بِسَمَاعِ كَلَامِ امْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَكَ، وَلَا سَمَاعِ شَيْءٍ مِنَ الْمَلَاهِي وَالْغِنَاءِ، وَلَا قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بِاللَّحُونِ الْمُرْجَعَةِ كَتَرْجِيحِ

(لا يقبلها) وإلا وجب عليه فعل ذلك معه ولا يجوز له تركه، وبقي حكم ما إذا كان لا يستطيع هجره لخوفه منه والحكم جواز مداراته. (ولا غيبة) أي: محرمة (في هذين) أي: المبتدع والمتجاهر (في ذكر حالهما) فقط فلا يزيد عما تجاهر به كل (ولا فيما) أي ولا تحرم الغيبة (فيما يشاور فيه) الإنسان (ل) أجل (نكاح) بأن يقول شخص لآخر: أريد أن أتزوج بنت فلان ولا أعرف حاله فيجوز ذكر حاله بقصد النصيحة (أو مخالطة) أي: بشركة أو سفر لتجارة (ونحوه) أي نحو ما ذكر من النكاح والمخالطة كالمشاورة في استخدامه (ولا في تجريح شاهد) أي عند حاكم. والضمير في (ونحوه) للشاهد كراوي الحديث بحديثه المتفرد به. (ومن مكارم) أي: محاسن (الأخلاق).

(وجماع) أي جميع (آداب الخير وأزمته) أي الخير عطف مرادف، فإن الأزمة هنا عين الآداب وإن كانت في الأصل اسماً لم يقاد به البعير ونحوه. والمراد أن الآداب كلها تجتمع فيمن عمل بالأحاديث المذكورة (اختصر له في الوصية) أي حين سأله بقوله: يا رسول الله علّمني كلمات أنتفع بهن ولا تكثر علي فأنسى فقال له: (لا تغضب) أي: اجتنب أسباب الغضب أو لا تعمل بمقتضى الغضب إذا حصل. وليس المراد النهي عن الغضب جملة لأن الإنسان مجبول عليه. (سماع الباطل كله) أي كالغيبة والنميمة والقذف ونحوه. ذلك وما أطف قول بعضهم:

وسمعت صن عن سماع الخنا كصون اللسان عن النطق به

فإنك عند سماع الخنا شريك لقائله فانتبه

(بسماع كلام امرأة) أي: ولو بالقرآن، ولذا طلب منها الإسرار في الصلاة الجهرية. وكذلك يحرم التلذذ بكلام الأمرد، وأما سماع كلامهما من غير قصد تلذذ فجائز (ولا سماع) أي ولا يحل لك سماع صوت (شيء من) آلات (الملاهي) كالزمار والعود والطنبور

الْغِنَاءُ، وَلِيُجَلَّ كِتَابُ اللَّهِ الْعَزِيزُ أَنْ يُتْلَى إِلَّا بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ، وَمَا يُوقِنُ أَنَّ اللَّهَ يَرْضَى بِهِ وَيُقَرِّبُ مِنْهُ مَعَ إِحْضَارِ الْفَهْمِ لِذَلِكَ.

وَمِنْ الْفَرَائِضِ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى كُلِّ مَنْ بَسِطَتْ يَدُهُ فِي الْأَرْضِ وَعَلَى كُلِّ مَنْ تَصِلُ يَدُهُ إِلَى ذَلِكَ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِقَلْبِهِ.

وَفَرَضَ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يُزِيدَ بِكُلِّ قَوْلٍ وَعَمَلٍ مِنَ الْبِرِّ وَجَهَ اللَّهُ الْكَرِيمُ، وَمَنْ أَرَادَ بِذَلِكَ غَيْرَ اللَّهِ لَمْ يَقْبَلْ عَمَلُهُ، وَالرِّيَاءُ الشُّرْكُ الْأَصْغَرُ.

وَالْتَّوْبَةُ قَرِيبَةٌ مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ مِنْ غَيْرِ إِضْرَارٍ وَإِضْرَارُ الْمَقَامِ عَلَى الذَّنْبِ وَاعْتِقَادُ الْعُودِ إِلَيْهِ، وَمِنْ التَّوْبَةِ رَدُّ الْمَظَالِمِ وَاجْتِنَابُ الْمَحَارِمِ وَالنِّيَّةُ أَنْ لَا يَعُودَ، وَلَيْسَتْ غُفْرَانُهُ

(والغناء) بكسر الغين والمد، وهو الصوت الذي فيه ترنم. وأما بالقصر فمعناه اليسار، وبالفتح والمد معناه النفع (باللحون المرجعة) أي: الأصوات المطربة التي يرجعها القاري كترجيع الغناء إذا أخرج القرآن عن حده كقصر الممدود ومد المقصور، وكما لا تحل القراءة على الوجه المذكور لا يحل سماعها. وأما قراءة القرآن بالصوت الحسن مع النغمات التي لا تخرجه عن حده فلا بأس بها، بل هي مما تزيد السامع اتعاضاً بكلمات القرآن (وليجل) أي: يعظم (أن يتلى) بدل اشتغال من كتاب الله، والسكينة: الطمأنينة، والوقار، التعظيم، وقيل هما مترادفان ومعناهما السكن (وما يوقن) معطوف على بسكينة أي وبالحال الذي يوقن بقاريء (أن الله يرضى به) وهو كونه على طهارة كاملة مستقبل القبلة فإن ذلك (يقرب) القاريء قريباً معنوياً (منه) تعالى (مع إحضار الفهم لذلك) أي: الذي يتلوه. (الأمر بالمعروف) أي: ما أمر به الشارع و (المنكر) ما نهى عنه (على كل من بسطت يده) أي: انتشر حكمه (في الأرض) كالسلطان ومن دونه من الحكام (وعلى كل من تصل يده) من غير الحكام (إلى ذلك) ممن له شأن وعظمة في نفوس الناس ومحل ذلك إن علمت الإقادة ولم يؤد النهي عن منكر إلى فعل أعظم منه. (على كل مؤمن) أي: شخص مؤمن مكلف فيشمل الأنثى، والبر بكسر الموحدة الطاعة. وناهيك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَمُرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [البينة: ٥] (والرياء) أي: إيقاع القرية لقصد الناس (الشرك الأصغر) وأما الشرك الأكبر فهو الكفر (والتوبة) أي: الرجوع من أفعال مذمومة إلى أفعال محمودة (من غير إصرار) وفسره بقوله: (والإصرار المقام) بضم الميم أي: الإقامة (على الذنب واعتقاد) أي: نية (العود إليه) لأن كلا منهما مناف لحقيقة التوبة لأنها الندم على ما فعل والعزم على عدم العود والإقلاع في الحال. (ومن التوبة) أي من شروطها (رد المظالم) إلى أهلها إن كانت أموالاً ولو للورثة، فإن لم يكن له وارث تصدق بها على المظلوم، إن كانت نحو قذف أو غيبة استحل المقدوف أو المغتاب إن كان حياً، وإلا أكثر من الاستغفار له.

وَيَرْجُو رَحْمَتَهُ وَيَخَافُ عَذَابَهُ وَيَتَذَكَّرُ نِعْمَتَهُ لَدَيْهِ وَيَشْكُرُ فَضْلَهُ عَلَيْهِ بِالْأَعْمَالِ بِفَرَائِضِهِ وَتَرَكَ مَا يُكْرَهُ فِعْلُهُ وَيَتَقَرَّبُ إِلَيْهِ بِمَا تيسَّرَ لَهُ مِنْ نَوَافِلِ الْخَيْرِ؛ وَكُلُّ مَا ضَيَّعَ مِنْ فَرَائِضِهِ فَلَيْفَعْلُهُ الْآنَ، وَلْيَرْعَبْ إِلَى اللَّهِ فِي تَقَبُّلِهِ وَيَتُوبَ إِلَيْهِ مِنْ تَضْيِيعِهِ، وَلْيَلْجَأْ إِلَى اللَّهِ فِيمَا عَسَرَ عَلَيْهِ مِنْ قِيَادِ نَفْسِهِ وَمُحَاوَلَةِ أَمْرِهِ مُوقِنًا أَنَّهُ الْمَالِكُ لِصَلَاحِ شَأْنِهِ وَتَوْفِيقِهِ وَتَسْدِيدِهِ، لَا يُفَارِقُ ذَلِكَ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ حُسْنٍ أَوْ قَبِيحٍ وَلَا يَنَاسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ. وَالْفِكْرَةُ فِي أَمْرِ اللَّهِ مِفْتَاحُ الْعِبَادَةِ فَاسْتَعِنْ بِذِكْرِ الْمَوْتِ وَالْفِكْرَةِ فِيمَا بَعْدَهُ وَفِي نِعْمَةِ رَبِّكَ عَلَيْكَ وَإِمَهَالِهِ لَكَ وَأَخْذِهِ لِعَيْرِكَ بِذَنْبِهِ وَفِي سَالِفِ ذَنْبِكَ وَعَاقِبَةِ أَمْرِكَ وَمُبَادَرَةِ مَا عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ مِنْ أَجْلِكَ.

(واجتناب المحارم) هو المراد بالإقلاع في الحال الذي هو ركن من أركانها. وأما قوله: (وليستغفر ربه الخ) فمن شروط الكمال، وينبغي أن يغلب الخوف على الرجال في حال الصحة لأنه كالصوت الباعث على العمل، وأما في حال المرض فيقدم جانب الرجاء لحديث: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه». (بالأعمال بفرائضه) أي كمال قال تعالى: ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾ [سبأ: ١٣]. (وترك ما يكره فعله) أي: قوله كصلاة النافلة في أوقات الكراهة والتكلم بما لا يعني (وليرغب) أي يتضرع. (ويتوب إليه من تضييعه) أي: للفرائض التي تسبب تأخيرها عن المعصية التي تاب منها، فإن تأخير الفرائض عن أوقاتها من الكبائر. (وليلجأ) أي: يتضرع (إلى الله فيما عسر) أي: صعب (عليه من قياد نفسه) إلى الطاعة (ومحاولة أمره) المشكل عليه ليوقفه ويرشده إلى ما فيه خير له حال كونه (موقناً) أي: مصداقاً (أنه المالك لصلاح شأنه) وعطف تسديده على توقيفه من عطف المرادف (لا يفارق ذلك) أي: المذكور من اللجأ واليقين (على ما فيه) أي: على كل حال هو فيه (من حسن) أي: طاعة (أو قبيح) أي: معصية فلا تمنعه المعصية من اللجأ إلى خالقه بل يلجأ إليه (ولا يياس من رحمة الله) لأن الله يحب التوابين من كل ذنب. (والفكرة) أي: التفكير (في أمر الله) أي: مصنوعاته (مفتاح العبادة) لأنها تدل على الحكيم العليم الذي ينبغي أن يعبد (فاستعن) أي على نفسك (بذكر الموت) لأنه هاذم اللذات. (والفكرة فيما بعده) من ظلمة القبر وأهوال القيامة (وفي نعمة ربك عليك) حتى لا تعصيه بنعمه (وأخذه لغيرك) أي: من الأمم الماضية (وعاقبة أمرك) أي لأنك لا تعدري بم يختم لك (ومبادرة) أي واستعن على نفسك بالتفكير في مبادرة أي مسارعة (ما عسى أن يكون قد اقترب) أي: قرب (من أجلك) بيان لما لأنك إذا علمت أن الأجل ربما كان قريباً قصرت الأمل وبادرت إلى خير العمل.

(بَابُ) فِي الْفِطْرَةِ وَالْخِتَانِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ وَاللِّبَاسِ وَسْتِرِ الْعَوْرَةِ وَمَا يَتَّصِلُ بِذَلِكَ

وَمِنْ الْفِطْرَةِ خَمْسٌ: قَصُّ الشَّارِبِ وَهُوَ الْإِطَارُ وَهُوَ طَرَفُ الشَّعْرِ الْمُسْتَدِيرِ عَلَى الشَّفَةِ لَا إِحْفَاؤَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَقَصُّ الْأَظْفَارِ، وَتَنْتِفُ الْجَنَاحَيْنِ، وَحَلْقُ الْعَانَةِ وَلَا بَأْسَ بِحِلَاقٍ غَيْرِهَا مِنْ شَعْرِ الْجَسَدِ، وَالْخِتَانُ لِلرِّجَالِ سُنَّةٌ، وَالْخِطَافُ لِلنِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ.

وَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُغْفَى اللَّحْيَةُ وَتُوقَرُ وَلَا تُقَصَّ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بِالْأَخْذِ مِنْ طُولِهَا إِذَا طَالَتْ كَثِيرًا، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ.

وَيُكْرَهُ صِبَاغُ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ، وَلَا بَأْسَ بِهِ بِالْحِنَاءِ وَالْكَتَمِ، وَنَهَى الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الذُّكُورَ عَنْ لِبَاسِ الْحَرِيرِ وَتَخْتُمِ الذَّهَبِ وَعَنِ التَّخْتُمِ بِالْحَدِيدِ،

باب في الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس وستر العورة وما يتصل بذلك

(في الفطرة) أي الخصال التي يتكامل بها الإنسان. وذكر الختان وحلق الشعر من ذكر الخاص بعد العام (وما يتصل بذلك) أي المذكور كالصور والتماثيل.

(وهو الإطار) بوزن كتاب (لا إحفاؤه) أي: استئصاله بل يؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة: تمسكاً برواية: «قصوا الشوارب»، وقال الشافعي وأبو حنيفة باستئصاله تمسكاً برواية: «أحفوا الشوارب وأعفوا اللحى»، ولهذا الخلاف قال المصنف: (والله أعلم) وعلى كل فما عليه الجند في زماننا من حلق لحاهم دون شواربهم محرم عند جميع الأئمة لأنه من فعل المجوس. (وقص الأظفار) ويكره بالأسنان لأنه يورث الفقر والسيان. (الجناحين) أي: الإبطين ويستحب البداء بالأيمن (وحلق العانة) أي: للرجل والمرأة وإزالتها بالنورة ويكره لهما نتفها لأنه يرخي المحل (من شعر الجسد) أي: كشعر اليدين والرجلين (للرجال) أراد بهم الذكور ويؤمر البالغ أن يختن نفسه لحرمة نظر غورته إلا أن يحصل له ضرر فيرخص له تركه. (مكرمة) بضم الراء، أي: كرامة بمعنى مستحب، وينبغي أن لا يبالغ في القطع (أن تغفى) أي: توفى (اللحية). فقلوه: (وتوفر ولا تقص) تفسير وزيادة بيان (إذا طالت كثيراً) أي طويلاً كثيراً خرجت به عن عادة غالب الناس فيستحب الأخذ من طولها وعرضها لما روي أنه ﷺ «كان يأخذ من عرض لحيته وطولها»، وينبغي الاقتصاد في الأخذ على ما تحسن به الهيئة. (وقاله غير واحد) أي قال يندب الأخذ من الطويلة قبل مالك كثير من الصحابة والتابعين. (من غير تحريم) أي ما لم يكن للتغريز كمريد نكاح امرأة فيصبغ شعره الأبيض ليوهم أنه شاب. (والكتم) بفتح الكاف والفوقية، ورق يصفر الشعر والحناء تحمّره. (ونهى الخ) أي: نهى تحريم في حق البالغين ويكره تحلية الصبي بالذهب وتجويز بالفضة، ويكره له الحرير ويجوز للمرأة الملبوس مطلقاً ولو نعلاناً من ذهب لا كسرير. وكما يحرم على البالغ لبس الحرير يحرم جلوسه عليه ولو تبعاً لزوجته على المعتمد (وعن التختم

وَلَا بَأْسَ بِالْفِضَّةِ فِي حَلِيَّةِ الْخَاتَمِ وَالسِّنْفِ وَالْمُضْحَفِ وَلَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي لِحَاجِمٍ وَلَا سَرْجٍ وَلَا سِكِّينٍ وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَيَتَخَتَّمُ النِّسَاءُ بِالذَّهَبِ، وَنُهِىَ عَنِ التَّخَتُّمِ بِالْحَدِيدِ، وَالْاِخْتِيَارُ مِمَّا رُوِيَ فِي التَّخَتُّمِ التَّخَتُّمُ فِي الْيَسَارِ لِأَنَّهُ تَنَاوَلَ الشَّيْءَ بِالْيَمِينِ فَهُوَ يَأْخُذُهُ بِيَمِينِهِ وَيَجْعَلُهُ فِي يَسَارِهِ.

وَاخْتَلَفَ فِي لِبَاسِ الْخَرْ فَأَجِيزَ وَكَرِهَ. وَكَذَلِكَ الْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ مِنَ الْحَرِيرِ إِلَّا الْخَطَّ الرَّقِيقَ.

وَلَا يَلْبَسُ النِّسَاءُ مِنَ الرَّقِيقِ مَا يَصِفُهُنَّ إِذَا خَرَجْنَ، وَلَا يَجْرُ الرَّجُلُ إِزَارَهُ بَطَرًا وَلَا ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ، وَلَيْكُنْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ أَنْظَفُ لثَوْبِهِ وَأَتْقَى لِرَبِّهِ، وَيُنْهَى عَنِ اسْتِمَالِ

بالحديد) أي نهى كراهة، ومثله النحاس والرصاص. (في حلية) أي: تحلية (الخاتم) المصنوع من القزدير ونحوه مما يجوز اتخاذه، لا كنحاس، ويحتمل أن مراده بحلية الخاتم نفس خاتم الفضة، فيجوز اتخاذه إن كان واحداً بزنة درهمين فأقل لا متعدداً ولو كان وزن الجميع درهمين، وإلا حرم (والسيف) أي: يجوز تحليته بالفضة وكذا بالذهب إن كان يجاهد به لأن فيه إرهاباً للعدو (والمصحف) أي: تحلية جلده بالفضة وكذا بالذهب، وأما تحليته من داخل فتكره، ويحرم تحلية جلد غيره من كتب الحديث أو الفقه وأولى تحلية الإجازة. (ولا يجعل ذلك) أي: ما ذكر من الفضة وكذلك الذهب (ولا في غير ذلك) أي: كمنطقة (بالذهب) وأولى الفضة. ولما كان يتوهم من جواز تختم النساء بالذهب جواز تختمهن بالحديد قال: (ونهي) الخ. (والاختيار) أي المختار عند الجمهور (مما روي) عن الغبي (في التختم) أي: في لبس الخاتم (التختم في) خنصر (اليسار) وعلل ذلك بقوله: (لأن تناول الشيء) الخ.

(واختلف في لباس الخرز) وهو ما سداه حرير ولحمته قطن أو صوف أو كتان والمشهور الكراهة (وكذلك) اختلف في (العلم) من الحرير الكائن (في الثوب) وهو ما كان قدر أصبع إلى أربع فقيل: يجوز، وقيل: يكره (إلا الخط الرقيق) وهو ما نقص عن الأصبع فيجوز. (ما يصفهن) أي: الذي يوصفن فيه وهو ما يحدد العورة، ومثله الذي يشف أي يرى منه لون الجسد. ولا مفهوم لقوله: (إذا خرجن) بل يحرم عليهن لبس ذلك في البيوت بحضرة من لا يحل له النظر إليهن. وكذلك يحرم على الرجال لبس القميص الذي يشف منفرداً عن غيره. (بطراً) أي تكبراً (من الخيلاء) أي: العجب، والمراد أن الجر من الرجل مظنة التكبر والعجب فلا ينافي أنه يحرم في حقه ولو تجرد عن ذلك القصد، وللمرأة أن تجر ذيلها لأجل الستر ولا تزيد عن ذراع (وليكن) أي: ما ذكر من الإزار والثوب (فهو) أي: كون ما ذكر إلى الكعبين (أنظف) لثوبه، وأفعل التفضيل على غير بابه (وأبقى لربه)

الصِّمَاءِ وَهِيَ عَلَى غَيْرِ ثَوْبٍ يَزْفَعُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَسْدُلُ الْآخَرَى، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ اِشْتِمَالِكَ ثَوْبٍ. وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى ثَوْبٍ. وَيُؤْمَرُ بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ وَإِزْرَةِ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، وَالْفَخْذُ عَوْرَةٌ وَلَيْسَ كَالْعَوْرَةِ نَفْسَهَا.

وَلَا يَدْخُلُ الرَّجُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمِثْرٍ، وَلَا تَدْخُلُهُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مِنْ عِلَّةٍ، وَلَا يَتَلَاصِقُ رَجُلَانِ وَلَا امْرَأَتَانِ فِي لِحَافٍ وَاحِدٍ. وَلَا تَخْرُجُ امْرَأَةٌ إِلَّا مُسْتَتْرَةً فِيمَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ مِنْ شُهُودٍ مَوْتٍ أَوْ بَرَاءَتِهَا أَوْ ذِي قَرَابَتِهَا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَبَاحُ لَهَا، وَلَا تَحْضُرُ مِنْ ذَلِكَ مَا فِيهِ نَوَاحٍ نَائِحَةٍ أَوْ لَهْوٍ مِنْ مِزْمَارٍ أَوْ عُوْدٍ أَوْ شِبْهِهِ مِنَ الْمَلَاهِي الْمُلْهِبَةِ إِلَّا الدَّفَّ فِي النِّكَاحِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْكَبْرِ.

أي: لقرب تلك الحالة من التواضع لله (وينهى) أي نهى تحريم في الصلاة وكراهة في غيرها (عن اشتمال الصماء وهي) أي: والحال أنها (على غير ثوب) ساتر لعورته، وصورها بقوله: (يزفع ذلك) أي: طرف ما يشتمل به (من جهة واحدة ويسدل) أي: يرخي الثوب من الجهة (الآخري) وفي هذه الحالة لا يأمن من كشف عورته عند رفع يده. وكرر قوله: (إذا لم يكن تحت اشتمالك ثوب) أي: إزار أو سروال ليترتب عليه قوله: (واختلف فيه) أي الإشتمال المذكور في الصلاة (على ثوب) فقبل بالحرمة وقيل بالكراهة، وهو المعتمد، وإنما كرهت في هذه الحالة مع أمن كشف العورة مع الساتر لأنه بمنزلة من صلى بثوب ليس على أكتافه منه شيء بناء على أن كشف البعض بمنزلة كشف الكل. (ويؤمر بستر العورة) أي عن أعين الناس وجوباً وندباً في الخلوة في غير الصلاة وإلا وجب مطلقاً. (وإزالة المؤمن) بكسر الهمزة على المختار، لأن المراد الهيئة أي يستحب أن تكون منتهية في القصر (إلى أنصاف ساقيه) ويجوز أزيد من ذلك إلى الكعبين (والفخذ عورة) أي مخفية يكره كشفها مع غير الخواص.

(الحمام) مشتق من الحميم، وهو الماء الحار (ولا تدخله المرأة) أي يحرم ولو بمِثْرٍ، وقيل: يكره إذا كان بمِثْرٍ (إلا من علة) كمرض أو نفاس. وفي الحديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام». (ولا يتلاصق النخ) أي: يحرم. (امرأة) أي شابة لا يخشى منها الفتنة، وأما المتجالة فإنها تخرج لمطلق شيء، والمخشية للفتنة لا تخرج مطلقاً (أو نحو ذلك) أي: نحو شهود موت من ذكر كحضور عرس قريبها أو زيارة أبويها أو قضاء مصلحة لم تجد من يقضيها لها بشرط أن تكون مستتره بأدنى ثيابها لا بشباب الزينة، وأن تمشي في حافتي الطريق وأن لا تمس طيباً (ولا تحضر من ذلك) أي: مما أبيح لها الخروج لها. (أو لهو) معطوف على قوله نوح، وكذا لا يحضره الرجل (أو شبهه) أي: كالرباب والطنبور (إلا الدف) ويعرف بالطار ويقال له: الغربال فإنه جائز. (في النكاح) ولو

وَلَا يَخْلُو رَجُلٌ بِأَمْرَاءَ لَيْسَتْ مِنْهُ بِمَحْرَمٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يَرَاهَا لِعُذْرِ مَنْ شَهَادَةِ عَلَيْهَا
أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ أَوْ إِذَا خَطَبَهَا، وَأَمَّا الْمُتَجَالَّةُ فَلَهُ أَنْ يَرَى وَجْهَهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَيُنْهَى النِّسَاءُ عَنْ وَضَلِ الشَّعْرِ، وَعَنِ الْوُشْمِ.

وَمَنْ لَيْسَ خُفًّا أَوْ تَغْلًا بَدَأَ يَتَمَيَّنُهُ وَإِذَا نَزَعَ بَدَأَ بِشِمَالِهِ، وَلَا بَأْسَ بِالْإِنْتِعَالِ قَائِمًا،
وَيُكْرَهُ الْمَشْيُ فِي تَغْلٍ وَاحِدَةٍ.

وَتُكْرَهُ التَّمَائِيلُ فِي الْأَسِيرَةِ وَالْقَبَابِ وَالْجُذْرَانِ وَالْحَخَامِ، وَلَيْسَ الرُّثْمُ فِي الثُّوبِ مِنْ
ذَلِكَ وَتَرْكُهُ أَحْسَنُ.

كان في جلاجل أو صراصر، وقيل بجوازه في كل فرج للمسلمين. (وقد اختلف في الكبير)
بفتح الكاف والموحدة، وهو الطبل الكبير المجلد من وجهين، فقبل جائز وقيل حرام وقيل
مكروه، وأجاز ابن كنانة الزمارة والبوق في النكاح. (ولا يخلو الخ) أي: يحرم ذلك فإن
الشیطان ثالثهما وكذا لا تجوز الخلوة بالأمرد (أو نحو ذلك) أي: كنظر الطبيب كما تقدم
ومحل جواز ما ذكر إذا لم يكن بخلوة بالمرأة وإلا حرم. (وأما المتجاللة) وهي التي لا أرب
للرجال فيها (فله) أي: الأجنبية (أن يرى وجهها) وكذا كفيها (على كل حال) ولو لغير عذر
(وينهى) أي: ونهى (النساء) نهى تحريم (عن وصل الشعر) بشعر آخر لأنه تدليس، وأما
وصله بالخيوط الحرير ونحوها فلا بأس به (و) كذا نهى (عن الوشم) في الوجه وغيره وهو
النقش بالإبرة حتى يخرج الدم ويذر عليه من الكحل ونحوه مما هو أسود ليخضر. والنهي
عام للرجال والنساء بل الحرمة في الرجال أشد، ويجوز إذ تعين طريقاً لدواء مرض وإذا
وقع على الوجه الممنوع فلا يكلف صاحبه بإزالته بالنار مثلاً بل هو من المعفو عنه (ومن
لبس الخ) أي: لأن كل ما كان من باب التكريم كاللبس ودخول المساجد وتقليم الأظافر
وقص الشارب وحلق الرأس وتسريح اللحية وغسل أعضاء الطهارة يندب فيه التيامن، وما
كان بضد ذلك كدخول الخلاء والامتخاط وخلع السراويل والخروج من المساجد فالتياسر.
(وتكره التماثيل) أي: التصاوير أي: يكره عملها (في الأسرة) جمع سرير (و) في (القباب)
جمع قبة كالخيمة (و) في (الجدران) جمع جدار إذا كانت على صورة الحيوان. وأما لو
كانت الصورة مستقلة بحيث يصير لها ظل ولو كانت مما لا يطول زمنه كالحلاوة والعجين
فإنها تحرم إذا كانت كاملة، ويحرم النظر لها. ويستثنى تصوير لعبة على هيئة بنت صغيرة
لتلعب بها البنات فإن ذلك جائز لتدريبهن على حمل الأطفال، وكذا يجوز تصوير الشجر
ونحوه مما ليس بحيوان ولو كان له ظل (وليس الرقم) أي: التصوير (في الثوب من ذلك)
أي: التماثيل المكروهة لأنه يمتنهن ومثل الثوب البساط (وتركه) أي: الرقم (أحسن)
للخروج من خلاف من يقول بتحريمه.

(بَابُ) فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

وَإِذَا أَكَلْتَ أَوْ شَرِبْتَ فَوَاجِبٌ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ بِسْمِ اللَّهِ وَتَتَنَاوَلَ يَمِينِكَ، فَإِذَا قَرَعْتَ فَلْتَقِلَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَحَسَنٌ أَنْ تَلْعَقَ يَدَكَ قَبْلَ مَسْحِهَا، وَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ تَجْعَلَ بَطْنَكَ ثُلَاثًا لِلطَّعَامِ وَثُلَاثًا لِلشَّرَابِ وَثُلَاثًا لِلنَّفْسِ، وَإِذَا أَكَلْتَ مَعَ غَيْرِكَ أَكَلْتَ مِمَّا يَلِيكَ وَلَا تَأْخُذْ لُقْمَةً حَتَّى تَفْرُغَ الْأُخْرَى، وَلَا تَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ عِنْدَ شُرْبِكَ وَلِشَبْنِ الْقَدَحِ عَنْ فَيْكِ ثُمَّ تُعَاوِذُهُ إِنْ شَبْتِ، وَلَا تَعْبُ الْمَاءَ عِبًا وَلْتَمَصَّهُ مَصًّا، وَتَلَوِّكَ طَعَامَكَ وَتَتَعَمَّهُ مَضْغًا قَبْلَ بَلْعِهِ، وَتَنْظِفَ فَاكَ بَعْدَ طَعَامِكَ، وَإِنْ غَسَلْتَ يَدَكَ مِنَ الْعَمْرِ وَاللَّبَنِ فَحَسَنٌ وَتُحْلِلُ مَا تَعَلَّقَ بِأَسْنَانِكَ مِنَ الطَّعَامِ، وَنَهَى الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِالشَّمَالِ، وَتَنَاوُلُ إِذَا شَرِبْتَ مِنْ عَلَى يَمِينِكَ، وَنَهَى عَنِ التَّفْنِخِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْكِتَابِ وَعَنِ الشَّرْبِ فِي

باب في الطعام والشراب

(في الطعام والشراب) أي: في آداب الأكل والشرب.

(فواجب عليك) أي: وجوب السنن والأولى الجهر بالبسملة ليتنبه الغافل (وتتناول يمينك) أي: ندباً (فلتقل الحمد لله) أي: ندباً وينبغي الإسرار بها لئلا يخجل من لم يشبع. (وحسن) أي: مستحب (أن تلحق) أي: تلحس (يدك) أي: أصابعك كما في رواية: «فإن الإنسان لا يدري في أي طعامه تكون البركة». (ثلاثاً للطعام) أي: إذا كان لا يضعفه عظم الشبع عن الشغل في طلب معاشه وإلا جاز له أن يشبع. (مع غيرك) أي: ما لم يكن ولذلك مثلاً فلك أن تأكل من أي محل شئت كما لو كنت وحدك فإنه لا يلزمك أن تتأدب معه وإن لزمه أن يتأدب معك. (ولشبن) أي: تباعد (القَدَحِ) أي: الإناء (عن فيك) أي: فمك عند إرادة التنفس (ثم تعاوده إن شئت) الشرب؛ وفي الحديث: «إذا شرب أحدكم فليتنفس ثلاث مرات فإنه هنا وأمرأ». (ولا تعب الماء) أي: لا تبتلع بصوت كابتلاع البهيمة (ولتمصه) يفتح الميم، أي: تبلعه يرفق لأنه أنفع لعروق الجسد بخلاف العب فإنه يضرها لاحتمال أن يأخذ عرق عند العب أكثر مما يحتاج إليه فيتأذى صاحبه، ومثل الماء كل مائع كاللبن والعسل (وتلوك) أي: تمضغ (طعامك وتعمه مضغاً) ليسهل هضمه على المعدة (وتنظف فاك) أي: بالمضمضة. (من الغمر) يفتح الغين المعجمة والميم، أي: ريح اللحم ونحوه (وتحلل) أي: ندباً بالخلال لأن الأفواه مجالس الملائكة. (ونهى الرسول) أي: نهى كراهة. (على يمينك) أي: مقدماً له على من على يسارك ولو كان ذا فضل، وكذلك إن أردت مناولة طعام (ونهى الخ) أي: نهى كراهة، والمراد بالكتاب ما يشمل الكتاب الذي تكتبه لغيرك ولو قصدت بذلك تجفيفه لأن الأولى تنزيهه (وعن الشرب الخ) أي: نهى تحريم، ومثل الشرب سائر الاستعمالات كالأكل والضوء ويحرم اقتناء الأواني المتخذة من

آيَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا بَأْسَ بِالشُّرْبِ قَائِمًا، وَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ أَكَلَ الْكُرَاثَ أَوْ الثُّومَ أَوْ
 الْبَصَلَ نَيْثًا أَنْ يَدْخُلَ الْمَسْجِدَ، وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ مُتَكِمًا، وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مِنْ رَأْسِ الثَّرِيدِ،
 وَنَهِيَ عَنِ الْقِرَانِ فِي الثَّمَرِ، وَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ مَعَ الْأَصْحَابِ الشُّرَكَاءِ فِيهِ، وَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ مَعَ
 أَهْلِكَ أَوْ مَعَ قَوْمٍ تَكُونُ أَنْتَ أَطْعَمْتَهُمْ، وَلَا بَأْسَ فِي الثَّمَرِ وَشِبْهِهِ أَنْ تَجُولَ يَدُكَ فِي الْإِنَاءِ
 لِتَأْكُلَ مَا تُرِيدُ مِنْهُ، وَلَيْسَ غَسْلُ الْيَدِ قَبْلَ الطَّعَامِ مِنَ السُّتَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا أَذَى وَلِيُغْسَلَ
 يَدُهُ وَفَاءَهُ بَعْدَ الطَّعَامِ مِنَ الْعَمَرِ، وَلِيُمَضِّضَ فَاَهُ مِنَ اللَّبَنِ، وَكُرِهَ غَسْلُ الْيَدِ بِالطَّعَامِ أَوْ
 بِشَيْءٍ مِنَ الْقَطَانِي وَكَذَلِكَ بِالنَّخَالَةِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، وَلْتَجِبْ إِذَا دُعِيَتْ إِلَى وَلِيْمَةٍ
 الْمَغْرَسِ إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَهُوَ مَشْهُورٌ وَلَا مُنْكَرٌ بَيْنَ وَأَنْتَ فِي الْأَكْلِ بِالْخِيَارِ، وَقَدْ أَرْخَصَ
 مَالِكٌ فِي التَّخْلُفِ لِكَثْرَةِ زِحَامِ النَّاسِ فِيهَا.

الذهب أو الفضة ولو لامرأة لحرمة استعمالها ذلك. (ولا بأس بالشرب) وكذلك الأكل
 من غير نزاع في في جوازه قائمًا. (أو الثوم) بضم المثلثة وتبدل فاء (نَيْثًا) بكسر النون
 أي: غير مطبوخ وغير مخلل (أن يدخل المسجد) أي: مطلق مسجد ولو خاليًا لتأذي
 الملائكة بالرائحة الكريهة، ويلحق بما ذكر الفجل، وبالمساجد مجالس الاجتماع
 المندوب إليها كحلق الذكر والعلم. (من رأس الثريد) أي: وسطه فإن البركة تنزل في
 الوسط ومثل الثريد غيره (ونهي عن القران) أي: الازدواج (في) أكل (التمر) ونحوه
 كالتين والزبيب حتى يستأذن مريد القران أصحابه. وبين محل النهي بقوله: (وقيل إن
 ذلك الخ) فهو تقييد لما قبله سواء كانت الشركة بشراء أو تقديم من الغير لهم (وشبهه)
 أي: من سائر الفواكه وألحقوا بذلك الأطعمة المختلفة فيأكل من أيها شاء. (وليس
 غسل اليد الخ) بل هو مكروه لأن عمل أهل المدينة على خلاف ما ورد فيه من
 الأحاديث. (بالطعام) أي: كدقيق الحنطة (أو بشيء من القطاني) كدقاق الترمس عندنا
 بمصر، (وكذلك بالنخالة) أي: نخالة القمح لأن فيها شبهًا بالطعام، وأما نخالة الشعير
 فلا يكره الغسل بها. (وقد اختلف في ذلك) أي: في غسل اليد بجميع ما تقدم بالكرهه
 والجواز والمعتمد الكراهة.

ثم شرع في مسألة تبرع بها فقال: (ولتجب) أي: وجوباً أيها المكلف (إذا دعيت)
 ولو بواسطة (إلى وليمة العرس) أي: النكاح (إن لم يكن هناك) أي: في محل الوليمة (لهو)
 مشهور) أي: ظاهر بحيث يخالطه المدعو (ولا منكر بيتن) أي: ظاهر كاختلاط الرجال
 بالنساء أو الجلوس على الحرير ولو كان الجلوس من غيرك بحضرتك.

(بَابُ) فِي السَّلَامِ وَالِاسْتِئْذَانِ وَالتَّنَاجِي وَالْقِرَاءَةِ وَالدَّعَاءِ وَذِكْرِ اللَّهِ وَالْقَوْلِ فِي السَّفَرِ

وَرَدَّ السَّلَامَ وَاجِبٌ وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ سُنَّةٌ مُرَعَّبٌ فِيهَا، وَالسَّلَامُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، وَيَقُولَ الرَّأْدُ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ، أَوْ يَقُولُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَمَا قِيلَ لَهُ، وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي السَّلَامُ إِلَى الْبَرَكَةِ أَنْ تَقُولَ فِي رَدِّكَ: وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَلَا تَقُلْ فِي رَدِّكَ سَلَامٌ اللَّهُ عَلَيْكَ.

وَإِذَا سَلَّمَ وَاجِدَ مِنَ الْجَمَاعَةِ أَجْزَأَ عَنْهُمْ وَكَذَلِكَ إِنْ رَدَّ وَاجِدَ مِنْهُمْ، وَلَيْسَ الْمُرَاكِبُ عَلَى الْمَاشِي وَالْمَاشِي عَلَى الْجَالِسِ، وَالْمُصَافِحَةُ حَسَنَةٌ. وَكَرِهَ مَالِكُ الْمُعَانَقَةَ وَأَجَازَهَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، وَكَرِهَ مَالِكُ تَقْبِيلَ الْيَدِ وَأَكْثَرَ مَا رَوَى فِيهِ. وَلَا تُبْتَدَأُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ فَمَنْ

باب في السلام والاستئذان والتناجي والقراءة والدعاء وذكر الله والقول في السفر

(واجب) أي: على الكفاية ولا بد من إسماع المسلم عند الإمكان (سنة) أي: على الكفاية. وقد ورد: «من قال: السلام عليكم كتب الله له عشر حسنات، فإذا قال: ورحمة الله كتب الله له عشرين حسنة، وإذا قال: وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة». (أن يقول الرجل) أي: أو غيره (السلام عليكم) بالتعريف وميم الجمع ولو كان المسلم عليه وحده لأن معه الحفظ. (وعليكم السلام) أي: بواو التشريك على الأحسن، لأن الكلام معها جملتان ويجوز في الرد وعليك السلام بحذف ميم الجمع (كما قيل له) أي: في الجملة لأن الذي قيل له معرف. ويجوز أن يقول في الابتداء: عليكم السلام ولا يجزىء السلام فقط بدءاً أو رداً. وظاهر المصنف أن للرد أن يقتصر على عليكم السلام ولو قال المبتدئ السلام عليكم ورحمة الله وهو كذلك وإن كان الأولى ملاحظة قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَيَّيْتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوها﴾ [النساء: ٨٦]. (وأكثر ما ينتهي السلام) أي: في الابتداء والرد. واقتصر المصنف على بيان الثاني بقوله: (أن تقول في ردك) الخ. (ولا تقبل الخ) أي يكره ذلك لعدم وروده. (أجزأ عنهم) أي: ويكون الثواب له (وليسلم الراكب الخ) فإذا تساوى شخصان في الركوب أو المشي طلب السلام من كل ما لم يكن أحدهما مفصولاً، وإلا لزمه أن يبدأ الفاضل لأن الأدنى يؤمر ببر الأعلى ولو سلم الماشي على الراكب لحصلت السنة (حسنة) أي: مستحبة لما ورد: «تصافحوا يذهب الغسل عنكم وتهادوا تحابوا وتذهب الشحناء» ولا تكون المصافحة إلا بين رجلين أو امرأتين لا بين رجل وامرأة ولو متجاله، لأن المباح إنما هو نظر وجهها وكفيها. (وأجازها ابن عيينة) أي: لما ورد أن النبي عاتق جعفرأ حين قدم من أرض الحبشة وقبله بين عينيه وإنما كرهها مالك لفهمه الخصوصية (تقبيل اليد) أي: يد الغير وكذا يد نفسه بعد السلام. (وأكثر ما روي فيه) أي: التقبيل من الأحاديث، ولكن العمل على ندب تقبيل يد كل ذي فضل اتباعاً للوارد

سَلَّمَ عَلَى دُمِّي فَلَا يَسْتَقِيلُهُ وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ فَلْيَقُلْ: عَلَيْكَ، وَمَنْ قَالَ: عَلَيْكَ السَّلَامُ بِكُسْرِ السَّيْنِ وَهِيَ الْحِجَارَةُ فَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ.

وَالِاسْتِئْذَانُ وَاجِبٌ فَلَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ أَحَدٌ حَتَّى تَسْتَأْذِنَ ثَلَاثًا فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا رَجَعْتَ.

وَيُرْغَبُ فِي عِيَادَةِ الْمَرْضَى.

وَلَا يَتَنَاجَى اِثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ وَكَذَلِكَ جَمَاعَةٌ إِذَا أَبْقَوْا وَاحِدًا مِنْهُمْ وَقَدْ قِيلَ: لَا يَتَّبِعِي ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَذَكَرَ الْهَجْرَةَ قَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ قَبْلِ هَذَا.

قَالَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: مَا عَمِلَ آدَمِيُّ عَمَلًا أَنْجَى لَهُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ. وَقَالَ عَمْرٌ: أَفْضَلُ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ بِاللِّسَانِ ذِكْرُ اللَّهِ عِنْدَ أَمْرِهِ وَنَهْيِهِ. وَمِنْ دَعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كُلَّمَا

وكذلك يد الوالد لما في ذلك من زيادة البر. (ولا تبتدأ الخ) أي: يكره ذلك لأن السلام تحية والكافر ليس من أهلها (فلا يستقبله) أي: لا يطلب منه الإقالة بأن يقول: رد علي سلامي الذي سلمته عليك ساهياً فإن الإقالة لا تمكن هنا. (فليقل عليك) أي: من غير واو لأنه يقول: السام عليكم أي: الموت فهو يرد الدعاء عليه. وأما لو تحقق أنه نطق بالسلام بفتح السين واللام فاستظهر الأجهوري وجوب الرد. (ومن قال) أي: من المسلمين في رد سلام الذمي (فقد قيل ذلك) أي: فلا لوم عليه لأنه قد قيل بجواز ذلك (والاستئذان) وهو طلب الإذن بدخول غير بيته بأن يقول: أأدخل ثلاث مرات، ويقوم مقام ذلك نقر الباب ثلاثاً سواء كان مغلقاً أو مفتوحاً ولا يزيد على ذلك إلا إن غلب على ظنه عدم السماع، وإذا قيل من هذا فليسَمَ نفسه ولا يقول «أنا» فإن النبي كرهها ممن أجابه حتى خرج وهو يقول: «أنا أنا». (ولا يتناجي) أي: يتسارر (اثنان) وهو نهى تحريم إن خشا أن صاحبهما يظن أنهما يتحدثان في غدره، وكراهة إن لم يظنا ذلك. ومثل التناجي التكلم بلسان لا يعرفه الثالث. (إذا أبقوا واحداً) وأما لو كان الباقي اثنين جاز التناجي. (وقد قيل الخ) هو المعتمد لأن الحق له فهو تقييد للنهي السابق. (وذكر الهجرة) أي: الهجران المعروف عند العامة بالخصام.

(قال معاذ الخ) شروع في الكلام على الذكر مقدماً له على القراءة والدعاء ويكفيك في فضله قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢].

فالذكر أفضل باب أنت داخله الله فاجعل له الأنفاس حُرَّاساً

ولما كان الذكر على ضربين لسانی وقلبي، بين الأفضل منهما بقوله: (وقال عمر) الخ (ذكر الله عند أمره ونهيهِ) أي: بالقلب، فإن رأى واجباً ذكر الله بقلبه ففعله. وإن رأى

أَصْبَحَ وَأَمْسَى: «اللَّهُمَّ بِكَ نُصْبِحُ وَبِكَ نُمْسِي وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ». وَيَقُولُ فِي الصُّبْحِ: «وَالَيْكَ النُّشُورُ» وَفِي الْمَسَاءِ: «وَالَيْكَ الْمَصِيرُ». وَرُويَ مَعَ ذَلِكَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَكْثَرِ عِبَادِكَ عِنْدَكَ حَقًّا وَنَصِيبًا فِي كُلِّ خَيْرٍ تَقْسِمُهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِيمَا بَعْدَهُ مِنْ نُورٍ تَهْدِي بِهِ أَوْ رَحْمَةٍ تَنْشُرُهَا أَوْ رِزْقٍ تَبْسُطُهُ أَوْ ضُرٍّ تَكْشِفُهُ أَوْ ذَنْبٍ تَغْفِرُهُ أَوْ شِدَّةٍ تَذْفَعُهَا أَوْ فِتْنَةٍ تُضَرِّفُهَا أَوْ مُعَافَاةٍ تُمْنُ بِهَا بِرَحْمَتِكَ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وَمِنْ دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ النَّوْمِ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ الْاَيْمَنِ وَالْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْاَيْسَرِ ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِاسْمِكَ أَرْفَعُهُ، اللَّهُمَّ إِنْ أَمْسَكَتَ نَفْسِي فَاعْفِرْ لَهَا وَإِنْ أَرْسَلْتَهَا فَاحْفَظْهَا بِمَا تَحْفَظُ بِهِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ نَفْسِي إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ وَوَجَّهْتُ

محظوراً ذكر الله بقلبه فاجتنبه. (كلما أصبح) أي: دخل في الصباح (وأمسى) أي: دخل في المساء وفي الإتيان بكلما الإشارة إلى المداومة على هذا الدعاء في الصباح والمساء (بك) أي: بقدرتك (و) كان ﷺ (يقول) عقب هذا الدعاء (في الصباح وإليك النشور) أي: نشور الناس بعد البعث من القبور للجزاء على الأعمال (و) يقول (في المساء) بدل هذا (وإليك المصير) أي: المرجع. وإنما أتى في حال القيام من النوم بقوله: وإليك النشور لشبهه بحال القيام من القبور وعند النوم بقوله: وإليك المصير لشبهه بالموت (مع ذلك) أي: الدعاء المتقدم في الصباح (ونصيباً) تفسير لقوله خطأ (وتقسمه) أي: تنجزه لأن القسمة أولية. (تنشرها) أي: تبسطها علينا (أو ذنب تغفره) أي: على فرض أن لو كان هناك ذنب، أو المراد ذنوب أمته، أو أن هذا للتعليم (أو فتنة) المراد بها كل ما يشغل عن الله. وأعلم أنه ﷺ كان يرفع يديه عند الدعاء ثم يمسح بهما وجهه بعد الفراغ، فينبغي فعل ذلك وملازمة الأدعية المأثورة، فإن الدعاء مخ العبادة. (أنه كان يضع الخ) فيه مسامحة لأنه ليس من جملة الدعاء. وينبغي للإنسان أن ينام كذلك على طهارة مستقبل القبلة ليتذكر ضجعة القبر ولأنه أسرع إلى الانتباه، لأن القلب جهة اليسار فيكون معلقاً لا يستغرق في النوم. (إن أمسكت نفسي) أي: قبضت روحي قبض وفاة. (فاغفر لها وإن أرسلتها) أي: رددتها إلى جسدها (فاحفظها). قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢] أي: يقبضها عن الأبدان بأن يقطع تعلقها بها وتضريفها فيها ظاهراً وباطناً وذلك عند الموت، أو ظاهراً لا باطناً وذلك عند النوم ﴿فيمسك التي قضى عليها الموت﴾ فلا يردّها إلى بدنّها ﴿ويرسل الأخرى﴾ [الزمر: ٤٢] أي: النائمة إلى بدنّها عند التيقظ. (أسلمت نفسي إليك) أي: لعدم قدرتي على تدبيرها، ولا جلب نفع إليها، ولا دفع ضرر عنها (وألجأت) أي: أسندت (ظهوري إليك) وهو كناية عن شدة التوجه إليه تعالى والاعتماد عليه (وفوضت) أي: وكلت (أمري إليك) ومن يتوكل

وَجْهِي إِلَيْكَ رَهْبَةً مِنْكَ وَرَغْبَةً إِلَيْكَ لَا مَنْجَا وَلَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ
إِلَيْكَ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبَيْنِيكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَأَغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا
أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ إِلَهِي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، رَبِّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَبْعَثُ عِبَادَكَ.

وَمِمَّا رُوِيَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَضِلَّ أَوْ
أُضَلَّ أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزِلَّ أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ». وَرُوِيَ فِي دُبُرِ كُلِّ
صَلَاةٍ: أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيُكَبِّرَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَيَحْمَدَ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ،
وَيَخْتِمَ الْمِائَةَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَخَدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ.

على الله فهو حسبه (ووجهت وجهي) أي: ذاتي (إليك رهبة) أي: خوفاً من عذابك (ورغبة
إليك) أي: في نيل عطائك (لا منجى) بالقصر من غير همز، أي: لا مهرب (ولا ملجأ)
بالهمز، أي: لا مرجع والمعنى لا نجاة لأحد منك ولا مرجع لأحد إلا إليك (أستغفرُك) (وأنا
أتوب إليك) تعليم لأمته، كقوله: (فاغفر لي ما قدمت) أي: من الذنوب (وما أخرت)
أي: ما يقع منها في المستقبل (وما أسررت) أي: أخفيت (وما أعلنت) أي: أظهرت منها
وإلا فهو ﷺ معصوم من وقوع ذنب (إني أعوذ) أي: أتحصن (بك أن أضل) بفتح الهمزة
مبنياً للفاعل أي: أخرج عن الحق (أو أضل) بالبناء للمفعول أي: يضلني الغير عن الحق
(أو أزل) بفتح الهمز أي: أميل عن الحق (أو أزل) بضمها أي: يميلني الغير (أو أظلم)
غيري (أو أظلم) بضم الهمزة، أي: يظلمني الغير (أو أجهل) أي: أسفه على أحد (أو
يجهل علي) بالبناء للمفعول.

وظاهر الحديث أنه يقول ذلك كلما خرج ولو تكرر خروجه لأن الإكثار من الدعاء
مستحب في كل وقت، ومثل المنزل خروجه من فندقه أو بستانه وقد ورد: «إذا خرج
الرجل من بيته احتوشته الشياطين، فإذا قال: بسم الله توكلت على الله، ولا حول ولا قوة
إلا بالله، قال الملك: كفيت وهديت ووقيت، ففترق عنه الشياطين ويقولون: ما تصنعون
برجل كفي وهدي ووقى». وفي رواية «يقول ذلك ثلاثاً».

(في دبر) بضم الدال المهملة والموحدة، أي: عقب (كل صلاة) مفروضة، وقدم في
هذه الرواية التكبير على التحميد، وقدم التحميد على التكبير في الرواية السابقة للإشارة إلى
أن كلاهما جائز، بل لو جمع هذه الكلمات بأن يقول: سبحان الله والحمد لله والله أكبر ثلاثاً
وثلاثين لكفي. وينبغي أن يحتاط بتكميل العدد إذا حصل شك، وتكره الزيادة عند تحققه.
وتسمى هذه الكلمات المعقبات لكونها تقال عقب الصلوات، وهي الباقيات الصالحات.

وَعِنْدَ الْخَلَاءِ تَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي لَذَّتَهُ وَأَخْرَجَ عَنِّي مَشَقَّتَهُ وَأَبْقَى فِي جِسْمِي قُوَّتَهُ.

وَتَتَعَوَّذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تَخَافُهُ، وَعِنْدَمَا تَحُلُ بِمَوْضِعٍ أَوْ تَجْلِسُ بِمَكَانٍ أَوْ تَنَامُ فِيهِ تَقُولُ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، وَمِنْ التَّعَوُّذِ أَنْ تَقُولَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأً وَبَرّاً، وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ فِيهَا، وَمِنْ شَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمِنْ فِتْنَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقاً يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ، وَيُقَالُ فِي ذَلِكَ أَيْضاً: وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ رَبِّي آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا إِنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ.

وورد أن «من لازم عليها تغفر ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر». (وعند الخلاء) أي: ويستحب عند خروجك من الخلاء وهو موضع قضاء الحاجة الذي تختلي فيه عن الناس، أنك (تقول) اقتداء به ﷺ: (الحمد لله الذي رزقني لذته) أي: الطعام المفهوم من السياق (وأخرج عني مشقته) الذي تحصل منه لو بقي بعد خبثه (وأبقى في جسمي قوته) الحاصلة من صافي الغذاء. وورد أنه كان يقول: «الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني من البلاء»، وورد أنه قال: «الحمد لله الذي سَوَّغَنِيهِ طيباً وأخرجه عني خبيثاً»، وكان يقول عند الدخول: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث». والخبث بضم الخاء، والباء وتسكن جمع خبيث، والخبائث جمع خبيثة أي ذكران الشياطين وإنائهم. (أعوذ بكلمات الله الخ) أي: ثلاث مرات، والمراد بها القرآن، ومعنى التامات التي لا يعثر بها نقص ولا باطل. وروي أنه إن قالها مسافر ثلاثاً عند نزوله لم يزل محفوظاً حتى يرتحل من منزله ذلك، (ومن التَّعَوُّذِ) أي: صيغه الواردة (أن تقول أعوذ بوجه الله الكريم) أي: ذاته الكريمة (لا يجاوزهن) أي: لا يتوصل إلى من تحصن بهن مكروه من برٍّ أو فاجر، والبر بفتح الموحدة: المطيع، والفاجر ضده، والمكروه قد يقع من المطيع فلذا عَمِمَ. (وما لم أعلم) يفيد أنها أكثر من التسعة والتسعين وهو كذلك. فقد ورد أن لله ألف اسم. (ما خلق وذراً وبراً) بمعنى واحد أي: أوجد (ما ينزل من السماء) أي: كالصواعق (ومن شر ما يعرج) أي: يصعد (فيها) من الأعمال القبيحة الموجبة لنزول العذاب (ما يخرج منها) أي: كالحيات والعقارب (ومن فتنة الليل والنهار) أي: ما يحصل فيهما مما فيه ضرر على الإنسان (ومن طوارق) جمع طارق، وهو الذي يأتي بغتة. (يقال في ذلك) أي: التعوذ زيادة على ما تقدم، (ومن شر كل دابة) أي: ما يدب على وجه الأرض (ربِّي) أي: خالقي (أخذ بناصيتها) أي: مقدّم رأسها، والمراد القهر والغلبة لاستحالة الأخذ الحسي في حقه تعالى (إن ربي على صراط مستقيم) أي: على غاية من العدل في تصرفه (منزله) أي: أو جانوته

وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ دَخَلَ مَثَرُهُ أَنْ يَقُولَ: مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَيُكْرَهُ الْعَمَلُ فِي الْمَسَاجِدِ مِنْ خِطَابَةٍ وَنَحْوِهَا، وَلَا يَغْسِلُ يَدَيْهِ فِيهِ وَلَا يَأْكُلُ فِيهِ إِلَّا مِثْلَ الشَّيْءِ الْخَفِيفِ كَالسُّوْقِ وَنَحْوِهِ وَلَا يَقْصُصُ فِيهِ شَارِبَهُ وَلَا يَقْلَمُ فِيهِ أَطْفَارَهُ، وَإِنْ قَصَّ أَوْ قَلَّمَ أَخَذَهُ فِي ثَوْبِهِ، وَلَا يَقْتُلُ فِيهِ قَمَلَةً وَلَا بُرْغوثاً، وَأَرْخَصَ فِي مَبِيتِ الْغُرَبَاءِ فِي مَسَاجِدِ الْبَادِيَةِ.

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْرَأَ فِي الْحَمَامِ إِلَّا الْآيَاتِ السَّيِّرَةَ وَلَا يُكْثِرُ، وَيَقْرَأُ الرَّائِبُ وَالْمُضْطَّجِعُ وَالْمَاشِي مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ، وَيُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْمَاشِي إِلَى السُّوقِ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّ ذَلِكَ لِلْمُتَمَلِّمِ وَاسِعٌ، وَمَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي سَبْعٍ فَذَلِكَ حَسَنٌ وَالتَّهْنُؤُا مَعَ قِلَّةِ الْقِرَاءَةِ أَفْضَلُ. وَرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقْرَأْهُ فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثٍ.

أو بستانه، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩] أي: ما شاء الله يكون ومن قال ذلك كان حرزاً لما ذكر. (ويكره العمل الخ) أي: حيث كان لا يقدرها ولا يضيق على مصلٍ وإلا حرم. (ونحوها) أي كالنسخ للكتاب إلا إن كان خفيفاً، لأن المساجد وضعت للعبادة وأجيزت القراءة والذكر وتعليم العلم تبعاً للصلاة حيث لا تشويش على المصلين وإلا منع ذلك. (ولا يغسل يديه فيه) أي: المسجد، والنهي للكرهية إن كانتا نظيفتين، وللتحريم إن كانتا نجستين أو بهما قدر (ولا يأكل) أي: يكره أن يأكل (فيه) نحو الفول مما يعفش ولا يقدر وإلا حرم (إلا مثل الشيء الخفيف) الذي لا يعفش ولا يقدر (كالسويق) وهو القمح أو الشعير المقلبي إذا طحن فلا كراهة فيه، (ولا يقص فيه شاربته) أي: ولا يحلق رأسه. وبالف على كراهة ذلك بقوله: (إن أخذه) أي: ما قصه أو قلمه (في ثوبه) لأنه لا يأمن من سقوط شيء من ذلك بأرضه، والمسجد ينزه عن جميع ما يعفشه ولو طاهراً. (ولا يقتل الخ) أي: يكره ذلك إن لم يطرح قشر القملة فيه، وإلا حرم لأن ميته نجسة، ويكره طرح القملة فيه حية ويجوز خارجه على المختار كما يجوز طرح البرغوث فيه حياً. (في مساجد البادية) أي: لعدم وجود ما يبيتون فيه من نحو فندق بخلاف مساجد الحاضرة فلا ترخيص في البيات فيها للغرباء، بل يكره إلا أن لا يجدوا محلاً يبيتون فيه أو ما يدفعونه في الأجرة وإلا جاز. وأجاز الشافعي البيات في مساجد الحاضرة أيضاً للغرباء بدليل أهل الصفة الذين كانوا في مسجده ﷺ ليلاً ونهاراً. ويجاب بأن أهل الصفة كانوا مشغولين بالعبادة فاعتفر ذلك لهم. (ولا ينبغي) أي: يكره (أن يقرأ) الشخص (في الحمام) ومثله مواضع الأقدار (إلا الآيات اليسيرة) لتعود ونحوه (ولا يكثّر) زيادة تأكيد (ويكره ذلك) أي: ما ذكر من قراءة القرآن (للماشي إلى السوق) أي: سوق الحاضرة لكثرة الأقدار في طريقه وكثرة المارين بها فيفوته التدبر. (وقد قيل الخ) ضعيف (مع قلة القراءة) أي: ولو زادت مدتها عن سبع ليال بأيامها (عند ركوبه)

وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَسَافِرِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ رُكُوبِهِ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ
وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَغْثِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي
الْأَهْلِ وَالْمَالِ. وَيَقُولُ الرَّائِبُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الدَّابَّةِ: سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا
لَهُ مُقَرَّنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ.

وَتُكْرَهُ التَّجَارَةُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ وَبَلَدِ السُّودَانِ. وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «السَّفَرُ
قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ».

وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحَرَمٍ مِنْهَا سَفَرٌ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فَأَكْثَرَ إِلَّا فِي حَجِّ
الْفَرِيضَةِ خَاصَّةً فِي قَوْلِ مَالِكٍ فِي رُفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ذُو مَحَرَمٍ فَذَلِكَ لَهَا.

(بَابُ) فِي التَّعَالِجِ وَذِكْرِ الرُّقَى وَالطَّيْرِ وَالنُّجُومِ وَالْخِصَاءِ وَالْوَسْمِ وَالْكَلاِبِ وَالرَّفْقِ بِالْمَمْلُوكِ

وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْتِرْقَاءِ مِنَ الْعَيْنِ وَغَيْرِهَا وَالتَّعَوُّذِ وَالتَّعَالِجِ وَشُرْبِ الدَّوَاءِ وَالْفَضِيدِ

أي: عند وضع رجله في الركاب. وقد كان ﷺ يقول ذلك. (الصاحب) أي: الحافظ
(والخليفة في الأهل) أي: القائم بأمورهم (من وعثاء) أي: مشقة (السفر وكآبة) أي: حزن
(المنقلب) أي: الرجوع خائباً (وسوء المنظر) بفتح الظاء، أي: ما يسيء النظر إليه (في)
الأهل والمال) وفي بعض النسخ زيادة والولد. (ويقول الراكب) أي: وكذا الماشي ويكون
معنى (سخر لنا هذا) بالنسبة للراكب ذل لنا ما نركبه، وبالنسبة للماشي أفدنا على هذا
السفر (وما كنا له مقرنين) أي: مطيقين (وإننا إلى ربنا لمنقلبون) أي: راجعون، ويقول
راكب السفينة: بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم. (وتكره التجارة النخ) أي:
لما في ذلك من التفرير بالنفس والمال وربما تخلق التاجر بأخلاق الكفار الذين ينزل بلادهم
فيرتكب ما لا يجوز (ولا يتبغى) أي: لا يحل (أن تسافر المرأة) التي فيها أرب للرجال (مع)
غير ذي محرم) بنسب أو رضاع أو صهر، زاد في بعض الروايات أو زوج. ولا مفهوم ليوم
وليلة لما تقدم من أنه لا يجوز للرجل أن يخلو بامرأة ليست منه بمحرم.

باب في التعاليج وذكر الرقى والطيرة والنجوم والخصاء والوسم والكلاب والرفق بالمملوك

(في التعاليج) أي: معالجة الداء بالدواء (الرقى) جمع رقية كمدية ومدى (والطيرة)
بوزن عنبه ما يطير به (والنجوم) أي: علم سيرها (والخصاء) أي: إزالة المذاكير (والوسم)
بالمهمل: الكي (والكلاب) أي: بيان ما يجوز اتخاذه وما لا يجوز.

(بالاسترقاء من العين) أي: لأن ذلك يدفع ضرر السم الذي يخرج من عين الناظر

وَالْكَيِّ، وَالْحِجَامَةُ حَسَنَةٌ وَالْكُحْلُ لِلتَّدَاوِي لِلرِّجَالِ جَائِزٌ وَهُوَ مِنْ زِينَةِ النِّسَاءِ، وَلَا يَتَعَالَجُ
بِالْخَمْرِ وَلَا بِالنَّجَاسَةِ وَلَا بِمَا فِيهِ مَيْتَةٌ وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

وَلَا بَأْسَ بِالْاِكْتِيَاءِ وَالرُّقَى بِكِتَابِ اللَّهِ وَبِالْكَلَامِ الطَّيِّبِ، وَلَا بَأْسَ بِالْمَعَاذَةِ تُعَلَّقُ
وَفِيهَا الْقُرْآنُ.

وَإِذَا وَقَعَ الْوَبَاءُ بِأَرْضٍ قَوْمٌ فَلَا يُقَدِّمُ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَانَ بِهَا فَلَا يَخْرُجُ فِرَاراً مِنْهُ.

وَقَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الشُّؤْمِ: «إِنْ كَانَ فِي الْمَسْكَنِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ»،
وَكَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْرَهُ سَيِّئَ الْأَسْمَاءِ وَيُحِبُّ الْقَالَ الْحَسَنَ.

عند استحسان شيء إذا لم يقل: تبارك الله أحسن الخالقين، اللهم بارك فيه (وغيرها) أي:
كاللدغة والوجع (والتعوذ) أي: كقراءة المعوذتين والإخلاص، وينفث في يديه ويمسح بهما
ما بلغ من جسده كما كان يفعل النبي إذا اشتكى. (حسنة) أي: مستحبة عند الحاجة إليها.
(والكحل) أي: بالإئتمد ونحوه، وأما الاكتحال بغير الأسود كالششم فيجوز ولو لغير
ضرورة (ولا يتعالج بالخمير) أي: يحرم التداوي بها لخبر: «إن الله لم يجعل شفاء أمتي
فيما حرم عليها». وورد: «من تداوى بنجس لا شفاء الله» (بكتاب الله) ولو بآية منه لقوله
تعالى: ﴿وَنَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢] وقد قرأ بعض
الصحابة الفاتحة على ملدوغ فقام كأنما أنشط من عقال. (وبالكلام الطيب) أي: المشتمل
على ذكر الله مما يفهم معناه كأن يضع يده على موضع الألم ويقول سبع مرات: أعوذ
بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر. وكان عليه السلام إذا رقى بعض أهله يمسح بيده
اليمنى ويقول: «اللهم رب الناس أذهب البأس أشف أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك شفاء
لا يغادر سقماً». (بالمعاذة) وهي: التسمية (تعلق) في عنق الشخص أو ذراعه (وفيها القرآن)
أي: أو الكلام الطيب ولو كان الحامل لها حائضاً أو جنباً أو كافراً أو بهيمة ولو كثر ما فيها
من القرآن حيث جعلت في ساتر يكتننها، وأما بغير ساتر فلا تجوز إلا مع قلة ما فيها من
القرآن كالأية ونحوها. (الوباء) بالقصر على الأفصح أي: الطاعون (فلا يقدم عليه الخ)
أي: يكره القدوم عليه والفرار منه (في الشؤم) أي: في شأنه (إن كان) أي: وجد (ففي
المسكن الخ) أي: فيكون في المسكن وفي المرأة وفي الفرس، لكن لا وجود له لقوله في
الحديث: ولا طيرة. (يكره سيئ الأسماء) كحرب وحنظلة ولذا غير كثيراً منها. (القال
الحسن) كاسم الحسن والكلمة الطيبة، ولا يجوز استخراج القول من المصحف فإنه نوع من
الاستقسام بالأزلام وهي سهام مكتوب في أحدها أفعل وفي الآخر لا تفعل والثالث لا شيء
فيه، فإذا خرج الذي فيه أفعل مضى، وإذا خرج الذي فيه لا تفعل رجع، وإذا خرج الذي
لا شيء فيه أعاد لاستقسام. ولا ينبغي لمن أراد أمر أو سمع ما يسوء أن يرجع بل يمضي

وَالْغُسْلُ لِلْعَيْنِ أَنْ يَغْسَلَ الْعَائِنُ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ يُصَبُّ عَلَى الْمَعِينِ.

وَلَا يُنْظَرُ فِي النُّجُومِ إِلَّا مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْقَبِيلَةِ وَأَجْزَاءِ اللَّيْلِ، وَيُتْرَكُ مَا سِوَى ذَلِكَ.

وَلَا يَتَّخَذُ كَلْبٌ فِي الدُّورِ فِي الْحَضَرِ وَلَا فِي دُورِ الْبَادِيَةِ إِلَّا لِرَزْعٍ أَوْ مَا شَبَّهَ بِهَا فِي الصَّخْرَاءِ ثُمَّ يَرُوحُ مَعَهَا أَوْ لِيَصْنِدَ يَضْطَّادُهُ لِعَيْشِهِ لَا لِلْهَوَى.

وَلَا بَأْسَ بِخِصَاءِ الْغَنَمِ لِمَا فِيهِ مِنْ صَلَاحٍ لِحُومِهَا، وَنَهَى عَنْ خِصَاءِ الْخَيْلِ، وَيُكْرَهُ التَّوَسُّمُ فِي الْوَجْهِ، وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

وَيُتَرَفَّقُ بِالْمَمْلُوكِ وَلَا يَكْلَفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ.

لأمره ويقول: اللهم لا يأتي بالخير إلا أنت ولا يدفع الشر إلا أنت فإنه لا يضره شيء. (والغسل للمعين) أي: للشفاء من ضرر العين (أن يغسل العائن) أي: الحاسد وجهه الخ (وداخلة إزاره) أي: وركيه (على المعين) أي: على رأس المصاب بالعين ويجبر العائن على غسل ذلك ولا يدخل ما بين المرفقين والكفين في الغسل. ومن عرف أنه معيان فإن للحاكم أن يحبس في منزله (ولا ينظر في النجوم) أي: في علم سيرها إلا في ثلاثة أحوال، أحدها: معرفة القبلة كأن يجعل القطب بمصر خلف أذنه اليسرى، والثانية: معرفة أجزاء الليل ليعرف ما بقي لأجل نية الصوم وأذان الصبح، والثالثة: لم يذكرها المصنف وهي الإهتمام بها في سفر البر والبحر (ويترك ما سوى ذلك) كالنظر ليستدل بظهور بعض النجوم على ما يحدث في بعض الأوقات، أو ليعرف الكسوف والخسوف فإنه مكروه لأنه يوهم العامة أنه يعلم الغيب. (ولا يتخذ كلب الخ) أي: يكره ذلك إلا أن يضطر له لحراسة الدور فيجوز (إلا لزراع) أي: أو غيره مما يحتاج للحراسة، ولا ضمان على صاحب المأذون في اتخاذه فيما أتلفه إلا أن يصير عقوراً وينذر صاحبه على يد حاكم. وأما غير المأذون في اتخاذه فيضمن صاحبه جميع ما أتلفه ولو لم يتقدم له إنذار. (بخصاء الغنم) وكذا يجوز خصاء البقر ونحوها من كل ما يؤكل لحمه (ويكره التوسم) أي: العلامة بالكلي (في الوجه) أي: وجه الحيوان البهيمة (ولا بأس به في غير ذلك) كتعليمه بذلك في أذنه أو رقبته ليعرفه صاحبه إذا ضاع. وأما وسم الآدمي فلا يجوز مطلقاً. (بالمملوك) أي: ما تملكه اليد فيشمل الحيوان البهيمة.

(بَابُ فِي الرُّؤْيَا وَالتَّائِبِ وَالْعَطَاسِ وَاللَّعِبِ بِالنَّرْدِ وَغَيْرِهَا وَالسَّبْقِ بِالْخَيْلِ وَالرَّمْيِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوَّةِ، وَمَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَا يَكْرَهُ فِي مَنَامِهِ، فَإِذَا اسْتَيْقَظَ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ فِي مَنَامِي أَنْ يَضُرَّنِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ».

وَمَنْ تَنَاءَبَ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ، وَمَنْ عَطَسَ فَلْيَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَعَلَى مَنْ سَمِعَهُ يَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ يَقُولَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَيَزِدَّ الْعَاطِسُ عَلَيْهِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَوْ يَقُولَ: يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصْلِحَ بِالْكَفِّ.

وَلَا يَجُوزُ اللَّعِبُ بِالنَّرْدِ وَلَا بِالشَّطْرَنْجِ، وَلَا بِأَسْ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا، وَيَكْرَهُ الْجُلُوسُ إِلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا وَالنَّظَرُ إِلَيْهِمْ.

باب في الرؤيا والتأوُّب والعطاس واللعب بالنرد وغيرها والسبق بالخيول والرمي وغير ذلك

(في الرؤيا) أي: ما يراه الشخص في منامه (بالنرد) بفتح النون وسكون الراء، وهي الطاولة (وغيرها) أي: كالشطرنج (وغير ذلك) أي: كبيان قتل الضفادع وأفضل العلوم.

(الحسنة) أي: الصادقة. (من الرجل) المراد به الشخص فيشمل المرأة. ووجه كونها جزءاً من ستة وأربعين جزءاً من النبوة أن مدة الوحي كانت ثلاثاً وعشرين سنة وكان قبل ذلك بستة أشهر وهي نصف سنة يرى في المنام ما يلقيه إليه الملك. والأسلم تفويض علم ذلك إلى الله لاختلاف الروايات. والمراد أنها جزء من أجزاء علم النبوة. (فليتقّل) بضم الفاء وكسرهما، أي: يخرج من فمه ريقاً يسيراً (عن يساره) طرداً للشيطان الذي يكون جهة اليسار وورد أنه يتحول عن جنبه الذي كان عليه تفاؤلاً بأن الله يبدل المكروه بالحسن. وينبغي لمن رأى ما يكره أن يكتمه ولمن رأى ما يحب أن لا يحدث به إلا حبيباً أو عالماً بالتأويل. (فليضع) أي: ندباً (يده) أي: اليمنى أو ظاهر اليسرى لا باطنها لأنها معدة لمباشرة الأقدار والمراد سد الفم لئلا يدخله الشيطان لأن التأوُّب يكون منه أو من امتلاء المعدة، ولذا لم يتشاءب نبي قط. (فليتقّل) أي: ندباً (أن يقول الخ) وهو فرض كفاية (ويرد العطاس) أي: ندباً (ويصلح بالكم) أي: حالكم. وإنما كان المشمت يقول: يرحمك الله ويرد عليه العطاس بالجمع لأن الملائكة تشمتة أيضاً.

(ولا يجوز اللعب الخ) أي: يحرم ولو لم يكن بعوض لما في الحديث: «من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله». وتقدم أنه قاذح في الشهادة (أن يسلم الخ) أي: في غير حال اللعب. وأما في حال اللعب فلا يجوز لتلبسهم بالمعصية. (ولا بأس بالسبق) أي: يجوز ولو بجعل، ولا تجوز المسابقة بغير هذه الثلاثة التي ذكرها كالحمير والبغال إلا بغير

وَلَا بَأْسَ بِالسَّبْقِ بِالْخَيْلِ وَبِالْإِبِلِ وَبِالسَّهَامِ بِالرَّمْيِ وَإِنْ أَخْرَجَا شَيْئاً جَعَلَا بَيْنَهُمَا مُحَلَّلاً يَأْخُذُ ذَلِكَ الْمُحَلَّلُ إِنْ سَبَقَ هُوَ وَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ. هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ سَبَقاً فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ كَانَ لِلَّذِي يَلِيهِ مِنَ الْمُتَسَابِقِينَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرُ جَاعِلِ السَّبْقِ وَآخِرُ فَسَبَقَ جَاعِلُ السَّبْقِ أَكَلَهُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ.

وَجَاءَ فِيمَا ظَهَرَ مِنَ الْحَيَاتِ بِالْمَدِينَةِ أَنْ تُؤَدَّنَ ثَلَاثاً وَإِنْ فُعِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا فَهُوَ حَسَنٌ وَلَا تُؤَدَّنُ فِي الصُّحْرَاءِ وَيُقْتَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا.

وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْقَمَلِ وَالْبَرَاعِيثِ بِالنَّارِ، وَلَا بَأْسَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِقَتْلِ النَّمْلِ إِذَا آذَتْ وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَرْكِهَا وَلَوْ لَمْ تُقْتَلْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا، وَيُقْتَلُ الْوَرَعُ وَيُكْرَهُ قَتْلُ الضَّفَادِعِ، وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ غُبَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخَّرَهَا بِالْأَبَاءِ مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ أَوْ فَاجِرٌ»

جعل - (وإن أخرجاً) أي: المتسابقان (شيئاً) من عندهما سماه سبقاً بفتح الموحدة أي جعلاً (جعلاً بينهما محلاً) أي: مسابقاً مثلهما محلاً لعقدتهما (يأخذ ذلك المحلل) هذا الشيء إن سبق (لم يكن عليه) أي: المحلل (شيء) ويأخذ السابق جميع الجعل والمشهور في هذه الصورة المنع لعود الجعل لمخرجه على تقدير سبقه (من المتسابقين) أي: يكون هذا الجعل لمن سبق غيره بعد ذلك. (وآخر) وهو المسابق له وبقي ما إذا كان المخرج للجعل متبرعاً غير المتسابقين ليأخذه من سبق والحكم الجواز. ويشترط تعيين المبدأ والغاية في الجري وعدد الإصابة ونوعها من خرق أو غيره في الرمي.

(وجاء) أي: ورد (بالمدينة) أي: المنورة (أي تؤذن) أي: تعلم وجوباً (ثلاثاً) أي: ثلاثة أيام كما صرح به في بعض الروايات، وحذفت التاء لحذف المعداد، ورواية الموطأ أن بالمدينة جناً قد أسلموا فإذا رأيت منها شيئاً فأذنوه ثلاثة أيام فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان اهـ. وصفة الاستئذان أن يقول: إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وأنت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم وإلا قتلناك (وإن فعل ذلك) أي: الاستئذان (في غيرها) أي: المدينة (فهو حسن) أي: مستحب. (قتل القمل) وكذا البق وسائر الحشرات وهذا ما لم يعظم أمر ما ذكر لكثرة وإلا جاز حرقه لأن تتبعه بغير النار حرج ومشقة. (بقتل القمل) أي: ولو بالنار، وإنما أتى بالمشينة لكونه لم يقف فيه لمالك على شيء (ويقتل الوزغ) أي: استحباً لأنه من ذوات السموم. (قتل الضفادع) جمع ضفدع لأنها أكثر الحيوانات تسبيحاً ويجوز أكلها بالذكاة إن كانت بريّة. (أذهب عنكم) أي: معاشر المسلمين بسبب الإسلام (غُبَّةُ الجاهلية) بضم الغين المعجمة وكسرهما وشدة الموحدة والتحتية وروي بالمهملة، أي: الكبير والمراد النهي عن ذلك، (مؤمن) أي: لأنكم ما بين مؤمن (تقي) أي ممثلاً:

شَقِيٍّ أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ». وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي رَجُلٍ تَعَلَّمَ أَنْسَابَ النَّاسِ: «عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهَالَةٌ لَا تَضُرُّ» وَقَالَ عُمَرُ: تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ. وَقَالَ مَالِكٌ: وَأَكْثَرُهُ أَنْ يُرْفَعَ فِي النَّسَبَةِ فِيمَا قَبْلَ الْإِسْلَامِ مِنَ الْآبَاءِ.

وَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءاً مِنَ النَّبُوءَةِ، وَمَنْ رَأَى فِي مَنَامِهِ مَا يَكُونُ فَلْيَتَّقِلْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلْيَتَعَوِّذْ مِنْ شَرِّ مَا رَأَى، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَسِّرَ الرُّؤْيَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا وَلَا يُعْبِّرَهَا عَلَى الْخَيْرِ وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى الْمَكْرُوهِ.

وَلَا بَأْسَ بِإِنْشَادِ الشَّعْرِ وَمَا خَفَّ مِنَ الشَّعْرِ أَحْسَنُ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْثَرَ مِنْهُ وَمِنْ الشُّغْلِ بِهِ. وَأَوَّلَى الْعُلُومِ وَأَفْضَلُهَا وَأَقْرَبُهَا إِلَى اللَّهِ عِلْمُ دِينِهِ وَشَرَائِعِهِ مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ

لِلْمَأْمُورَاتِ مَجْتَنِبًا لِلْمَنْهِيَّاتِ (أَوْ فَاجِرِ شَقِيٍّ) لِعَدَمِ تَقْوَاهُ، فَالْتَفَاخُرُ بِالْآبَاءِ لَا يَفِيدُ شَيْئًا بَلَا اشْتِبَاهٍ. (أَنْسَابُ النَّاسِ) كَانَ يَعْرِفُ أَنَّ فُلَانًا بَنَ فُلَانًا مِنْ بَنِي فُلَانٍ (لَا يَنْفَعُ) أَيُّ: لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ لَا ثَوَابَ لَهُ. وَلَمَّا كَانَ يَتَوَهَّمُ مِنْ عَدَمِ النِّفْعِ بِمَعْرِفَةِ الْأَنْسَابِ عَمُومَ ذَلِكَ لِنَسَبِ نَفْسِهِ رَفَعَ ذَلِكَ التَّوَهُّمَ بِقَوْلِهِ: (وَقَالَ عُمَرُ) أَيُّ: ابْنُ الْخُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (تَعَلَّمُوا) أَيُّ: وَجُوبًا لِأَنَّ صَلَاةَ الْأَرْحَامِ وَاجِبَةٌ وَالْمَرَادُ بِهِمْ هُنَا كُلٌّ مِنْ بَيْنِكَ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ، لَا خُصُوصَ مِنْ يَحْرُمُ نِكَاحَهُ (وَأَكْرَهُ) أَيُّ: كَرَاهَةٌ تَحْرِيمَ عَلَى الْأَظْهَرِ (أَنْ يَرْفَعَ بِالنَّسَبَةِ) أَيُّ: الْإِنْتِسَابِ (فِيمَا) أَرَى لَمَّا (مِنْ الْآبَاءِ) بَيَّانٌ لَمَّا، بَلْ إِذَا وَصَلَ إِلَى جَدِّ كَافِرٍ أَمْسَكَ. وَاعْلَمْ أَنَّهُمْ نَصَوْا هُنَا عَلَى أَنَّ شَرَفَ الْعِلْمِ مُقَدِّمٌ عَلَى شَرَفِ النَّسَبِ، فَالْعَالِمُ أَفْضَلُ مِنَ الشَّرِيفِ الْجَاهِلِ (وَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ الْخ) مَكْرَرٌ مَعَ مَا سَبَقَ أَعَادَهُ لِيَرْتَبِعَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: (وَلَا يَنْبَغِي الْخ) أَيُّ: يَحْرُمُ لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْكُذْبِ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ٣٦] وَأَمَّا لَوْ كَانَ لَهُ عِلْمٌ بِهَا بِأَنَّ كَانَ عَالِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ أَوْ كَانَ لَهُ فِرَاسَةٌ أَيْ سَوَاطِعُ أَنْوَارٍ تَلْمَعُ فِي الْقَلْبِ يَدْرِكُ بِهَا الْمَعَانِي، فَلِئَنَّهُ يَفْسِرُهَا. وَلَا يَجُوزُ تَعْبِيرُهَا بِمَجْرَدِ النَّظَرِ فِي كِتَابِ التَّعْبِيرِ كَابْنِ سِيرِينَ لِأَنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ سِيرِينَ وَقَالَ لَهُ: رَأَيْتُ فِي النَّوْمِ أَنِّي أُؤْذَنُ فَقَالَ: تَسْرُقُ وَتَقْطَعُ يَدَكَ. وَسَأَلَهُ آخَرُ عَنْ مِثْلِ ذَلِكَ. فَقَالَ: تَحِجُّ. فَوَجَدَ كُلُّهُمَا مَا فَسَّرَهُ لَهُ بِهِ. فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَقَالَ: رَأَيْتُ سَيِّمًا الْأَوَّلَ قَبِيحَةً وَسَيِّمًا الثَّانِي حَسَنَةً. (وَلَا يَعْبرُهَا عَلَى الْخَيْرِ الْخ) أَيُّ: يَحْرُمُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كُذْبٌ وَغَرَرٌ بِالرَّائِي بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ خَيْرًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَوْ يَصْمِتَ (وَلَا بَأْسَ) أَيُّ: يَجُوزُ (إِنْشَادُ الشَّعْرِ) أَيُّ: شَعْرٌ غَيْرُهُ، وَمِثْلُهُ إِنْشَاؤُهُ مِنْ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ خَالِيًا مِنْ مَدْحٍ مِنْ لَا يَجُوزُ مَدْحُهُ أَوْ ذَمُّ مِنْ لَا يَجُوزُ ذَمُّهُ، وَإِلَّا حَرَّمَ. (وَأَوَّلَى الْعُلُومِ) أَيُّ: بِالْإِشْتَغَالِ بِهِ (وَأَفْضَلُهَا وَأَقْرَبُهَا) مِنْ عَطْفِ السَّبَبِ عَلَى الْمَسْبَبِ (عِلْمُ دِينِهِ) خَبَرٌ عَنْ قَوْلِهِ وَأَوَّلَى. وَالْمَرَادُ بِهِ عِلْمُ التَّوْحِيدِ وَيُسَمَّى بِعِلْمِ أَصُولِ الدِّينِ وَبِعِلْمِ الْكَلَامِ

وَدَعَا إِلَيْهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ، وَالْفَقْهُ فِي ذَلِكَ وَالْفَهْمُ فِيهِ وَالتَّهْمُ بِرِعَايَتِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ. وَالْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَوْلَاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةٌ وَفِيمَا عِنْدَهُ رَغْبَةٌ، وَالْعِلْمُ ذَلِيلٌ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَقَائِدٌ إِلَيْهَا، وَاللُّجَا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَخَيْرُ الْقُرُونِ مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ نَجَاةً، فَقِي الْمَفْرَعِ إِلَى ذَلِكَ الْعِصْمَةِ، وَفِي اتِّبَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ النَّجَاةُ وَهُمْ الْقُدْوَةُ فِي تَأْوِيلِ مَا تَأْوَلَوْهُ وَاسْتِخْرَاجِ مَا اسْتَبْطَوْهُ، وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي الْفُرُوعِ وَالْحَوَادِثِ لَمْ يُخْرَجْ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ.

وبعلم الصفات. (وشرائعه) أي: وعلم شرائعه وهو الفقه، وبينه بقوله: (مما أمر) أي: الله (به) المكلفين من الواجبات والمندوبات (ونهى عنه) أي: من المحرمات والمكروهات (ودعا إليه وحض عليه) تكرار مع قوله أمر به. (والفقه) معطوف على قوله علم دينه وشرائعه أي الفهم في ذلك فقوله: (والفهم فيه) من عطف التفسير (والتهم) أي: الاهتمام (برعايته) أي: حفظه. وإنما ذكر العمل مع ذلك لأنه ثمرة العلم (والعلم) أي النافع المصحوب بالخشية (أفضل الأعمال) لما في الحديث: «أفضل العبادة الفقه وأفضل الدين الورع» (وأقرب العلماء) أي: العاملين (إلى الله) أي: إلى رضاه (وأولاهم به) أي: بمعونه (أكثرهم له خشية) أي: خوفاً، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] (وفيما) أي: وأكثرهم فيما (عنده رغبة) أي: رجاء فيكون الخوف والرجاء كجناحي الطائر (وقائد) مرادف لقوله دليل إلى الخيرات، أي: إلى فعلها. لأن الكلام في العلم النافع الذي يصحبه العمل، ولا فقد استعاذ النبي ﷺ من علم لا ينفع. (واللجاء) مبتدأ وهو بفتح اللام والجيم، أي: الاستنجاد والرجوع (إلى كتاب الله) وإلى (سنة نبيه) أي: أقواله وأفعاله وتقريراته وإلى (اتباع سبيل) أي: طريق (المؤمنين). والمزاد به الإجماع وإلى (خير القرون) وهم الصحابة فإنهم المختارون (من خير أمة أخرجت للناس) وهي الأمة المحمدية أو إلى كلام إمامه إن كان مقلداً. وخبر المبتدأ قوله (نجاة) أي: خلاص من الهلاك ثم بين وجه ذلك بقوله: (فقي المفزع) أي: الفرع والاستناد (إلى ذلك) المذكور من الكتاب أي القرآن وما بعده (العصمة) أي: الحفظ من المخالفة وكرر قوله: (وفي اتباع السلف الخ) ليرتب عليه قوله: (وهم القدوة) بثلاث القاف أي المقتدى بهم لقوله عليه السلام: «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم» والتأويل صرف اللفظ عن ظاهره بدليل كتاويل قوله عليه السلام: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد» بأن المراد لا صلاة كاملة. والاستخراج هو القياس كقياسهم حد شرب الخمر على حد القذف (في الفروع) جمع فرع وهو الحكم الشرعي المتعلق بكيفية عمل قلبي كالنية، أو غير قلبي كالوضوء (والحوادث) أي: النوازل من عطف الخاص على العام (لم يخرج عن جماعتهم) أي: الصحابة لأنهم مجتهدون

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زَيْدٍ: قَدْ أَتَيْنَا عَلَى مَا شَرَطْنَا أَنْ نَأْتِيَ بِهِ فِي كِتَابِنَا هَذَا مِمَّا يَنْتَفِعُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَنْ رَغِبَ فِي تَعْلِيمِ ذَلِكَ مِنَ الصَّغَارِ، وَمَنْ اخْتَجَّ إِلَيْهِ مِنَ الْكِبَارِ، وَفِيهِ مَا يُؤَدِّي الْجَاهِلَ إِلَى عِلْمٍ مَا يَعْتَقِدُهُ مِنْ دِينِهِ وَيَعْمَلُ بِهِ مِنْ فَرَائِضِهِ وَيُفْهِمُ كَثِيرًا مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ وَفُتُوهِ وَمِنَ السُّنَنِ وَالرَّغَائِبِ وَالْآدَابِ. وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يَنْفَعَنَا وَإِيَّاكَ بِمَا عَلَّمَنَا وَبُعَيْتَنَا وَإِيَّاكَ عَلَى الْقِيَامِ بِحَقِّهِ فِيمَا كَلَّفَنَا، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ

وحيث كانت مذاهبهم الآن متعذرة فالواجب تقليد واحد من الأئمة الأربعة المجتهدين ولا يجوز الخروج عنهم.

(والحمد لله الخ) ختم المصنف كتابه بحمد أهل الجنة في الجنة تفاؤلاً، وفيه من أنواع البديع الاقتباس وهو الإتيان بشيء من القرآن أو الحديث على وجه لا يشعر بأنه منه. ولا يضر فيه الانتقال عن المعنى الأصلي فإن المعنى الأصلي للآية الحمد لله الذي هدانا لما هو وسيلة لهذا الفوز العظيم وهو الإيمان، والمعنى المراد هنا الحمد لله الذي هدانا، أي: وفقنا لتأليف هذا الكتاب.

(قال أبو محمد) يعني نفسه تحدثاً بالنعمة وعبد الله اسمه واسم أبيه عبد الرحمن وكنيته أبو زيد ومقول القول قوله: (قد أتينا) أي: جرينا على ما شرطنا. (في تعليم ذلك) أي: تعلمه بدليل قوله من الصغار. (ما يؤدي) أي يوصل (ويفهم) معطوف على يؤدي من أفهم الرباعي، وفاعله ضمير يعود على الكتاب، والمراد بأصول الفقه قواعد الكلية وفضونه أي فروعه: جزئياتها (ومن السنن) معطوف على من أصول الفقه (والرغائب) جمع رغبة وليس لنا إلا رغبة واحدة وهي ركعتا الفجر (والآداب) أي: الأخلاق التي يتكامل بها الشخص (وأنا أسأل الله) أي: أطلب منه وقد كان رضي الله عنه مجاب الدعوة وقدم نفسه في الدعاء لما روي أنه ﷺ كان إذا دعا بدأ بنفسه. والخطاب في «وإياك» لكل واقف على كتابه لما في الحديث: «إن دعوتهم فعمموا فقمين» - أي حقيق - أن يستجاب لكم» (ولا حول) أي: لا تحول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة (إلا بالله) ورد أنه ﷺ قال لعلي: «إذا وقعت في ورطة - أي شدة - فقل: بسم الله الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم فإن الله تعالى يصرف بهما ما شاء من أنواع البلاء»، ولما كانت الصلاة على النبي ﷺ مقبولة قطعاً ختم رسالته بها كما بدأها رجاء أن يتقبل الله ما بينهما.

الْعَظِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّم تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

وأنا أسأل الله من فضله حسن القبول بجاه سيد كل نبي ورسول، سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين. وكان تمام هذا الشرح بمسجد سبط سيد الكونين ولي نعمتنا الإمام الحسين، سنة ثلاث وثلاثمائة وألف، من هجرة من خلقه الله على أكمل وصف، صلى الله عليه وسلّم وعلى آله الأطهار، وأصحابه الأخيار، ما لاح بدر التمام، وفاح مسك الختام، آمين.

ولما اطلع على هذا الشرح أستاذنا الأكبر، مولانا شيخ الجامع الأزهر، قال:

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله الذي اختار لخدمة شريعته من شاء من العباد، وأوقفهم على مكنون الحقائق وكنوز الدقائق حسماً أراد، فاغترفوا من ذخائر تلك المعاني، بفيض الفضل لا بجَدِّ المعاني، ونظموا لآلئ الألفاظ في سلك التأليف والتصنيف، رجاء نفع الأمة بكشف الغمة وفضل التعريف، والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين»، ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة دار المتقين، وعلى آله أجمعين، وصحابته والتابعين.

(أما بعد) فقد اطلعت على هذا الشرح المسمى بتقريب المعاني على رسالة الإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، في فقه إمام الأئمة مالك، عليه سحائب رحمة ربنا المالك، للعلامة الألمعي، والفهامة اللوذعي «الشيخ عبد المجيد الشرنوبى» فوجدته من أحسن ما ألف على هذا الكتاب، وأجمع ما حوى لباب الفقه في هذا الباب، مع لطف العبارة، ودقة الإشارة، وبيان المراد، وتحقيق المفاد، وتكثير الفروع والفوائد، وتقبيد المطلقات وضبط الشوارد، فلله در مؤلفه المفضال أفاض الله علينا وعليه سحائب الأفضال آمين. رقمه سليم البشري خدام العلم والفقراء بالأزهر.

وقال أستاذنا العلامة الشيخ محمد البسيوني البياني يؤرخ الطبعة الأولى من قصيدة:

(بسم الله الرحمن الرحيم) بعد حمد الله على آلائه، والصلاة والسلام على خاتم رسالة أنبيائه، قد اطلعت على هذه الحواشي، التي أذنت ما سواها بالتلاشي، فوجدتها للرسالة أبهى طراز، أو دلائل إعجاز، جمعت مع الأصول أحسن الفروع الفقهية، وأبانت مكنون ذخائر الرسالة المحمدية، وأفصحت عن معضلاتها، وأوضحت جميع مشكلاتها، ولا غرو حيث كانت للعالم الوحيد، والعلم المجيد الشيخ الشرنوبى الشهير بالفاضل عبد المجيد، فلعمري لقد كسى الرسالة طلاوة، وزادها حلاوة، نفع الله بتأليفه المفيدة، وأثابه على تصانيفه العديدة، وقد أرخت هذه الحواشي التي هي في الحقيقة للرسالة أحسن شرح بما شرح الله له صدرى، فقلت لا على حسب علو قدرها بل على قدرى:

أنتهز فرصة وصد بالحياله إن تكن من رقى وأصلح باله

أي علم كفقّه مذهب حبر
مالك مالك زمام المعالي
فاجتهد صاح وأقن عمرك فيه
واغتنمها رسالة لا تُوازى
شرحت بالشروح جمعاً ولكن
زاده الطبع رقة وجمالاً
وازدهى طبعه فقلت أؤرخ ١٣٠٤
وقال مؤلفه يؤرخ الطبعة الرابعة البهية:

تبارك من بإحسان حباني
فلإن الفقه يحظى طالبوه
وهذا الشرح حاز علا المزاي
وقد شرحت صدور الناس منه
ولو سئل امرؤ منهم لماذا
لقال لسائل بالطبع أرخ

منه دار التنزيل تكسى جلاله
ما نرى في العلا إماماً مثاله
فهو نعم الدواء لداء الجهاله
ما سمعنا بمثلها في الجزاله
شرح عبد المجيد أبيهى مقاله
وغدا تلحظ العيون كماله
شرح عبد المجيد شاد الرساله

فتم الشرح وازدهت الأمانى
من المولى بخيرات حسان
بتقريب المعاني للمعاني
وقاموا حين وافى بالتهاني
سررت وصرت مبتهج الجنان
١٣٢٣ أسر لحسن تقريب المعاني

فهرس محتويات
تقريب المعاني

فهرس المحتويات

٩ [مقدمة الشارح]
١٦ باب ما تنطبق به الألسنة وتعتقد الأفئدة من واجب أمور الديانات
٢٣ باب ما يجب منه الوضوء والغسل
٢٦ باب طهارة الماء والتوب والبقعة وما يُجزىء من اللباس في الصلاة
٢٩ باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه وذكر الاستنجاء والاستجمار
٣٦ باب في الغسل
٣٨ باب فيمن لم يجد الماء وصفة التيمم
٤١ باب في المسح على الخفين
٤٣ باب في أوقات الصلاة وأسمائها
٤٦ باب في الأذان والإقامة
٤٨ باب صفة العمل في الصلوات المفروضة وما يتصل بها من الثوافل والسُنن
٦٠ باب في الإمامة وحكم الإمام والمأموم
٦٣ باب جامع في الصلاة
٧٣ باب في سُجود القرآن
٧٥ باب في صلاة السفر
٧٦ باب في صلاة الجمعة
٧٨ باب في صلاة الخوف
٧٩ باب في صلاة العيدين والتكبير أيام منى
٨٢ باب في صلاة الخُسوف
٨٣ باب في صلاة الاستسقاء
٨٤ باب ما يفعل بالمُحتضر وفي غسل الميت وكفنه وتحنيطه وحمله ودفنه
٨٨ باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت
٩٢ باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله
٩٤ باب في الصيام
١٠٠ باب في الاعتكاف
 باب في زكاة العين والحرث والماشية وما يخرج من المعدن وذكر الجزية وما يؤخذ من
١٠٢ تُجار الذمة والحريين

١٠٨	باب في زكاة الماشية
١١١	باب في زكاة الفطر
١١٢	باب في الحج والعمرة
١٢٠	باب في الضحايا والذبائح والعقيقة والصيد والختان وما يحرم من الأطعمة والأشربة
١٢٧	باب في الجهاد
١٣٠	باب في الأيمان والنذور
١٣٤	باب في النكاح والطلاق والرجعة والظهار والإيلاء واللعان والخلع والرضاع
١٤٨	باب في العدة والنفقة والاستبراء
١٥٢	باب في البيوع وما شاكل البيوع
١٦٨	باب في الوصايا والمدبر والمكاتب والمعتك وأم الولد والولاء
١٧٢	باب في الشفعة والهبة والصدقة والحبس والرهن والعارية والوديعة واللقطة والغصب
١٨٠	باب في أحكام الدماء والحدود
١٩٤	باب في الأقضية والشهادات
٢٠٣	باب في الفرائض
٢١٤	باب جمل من الفرائض والسنن الواجبة والرغائب
٢٢٨	باب في الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس وستر العورة وما يتصل بذلك
٢٣٢	باب في الطعام والشراب
٢٣٤	باب في السلام والاستئذان والتناجي والقراءة والدعاء وذكر الله والقول في السفر
	باب في التعالج وذكر الرقى والطيرة والنجوم والخصاء والوسم والكلاب والرفق
٢٤٠	بالمملوك
	باب في الرؤيا والثاؤب والعطاس واللعب بالنرد وغيرها والسبق بالخيال والرمي وغير
٢٤٣	ذلك